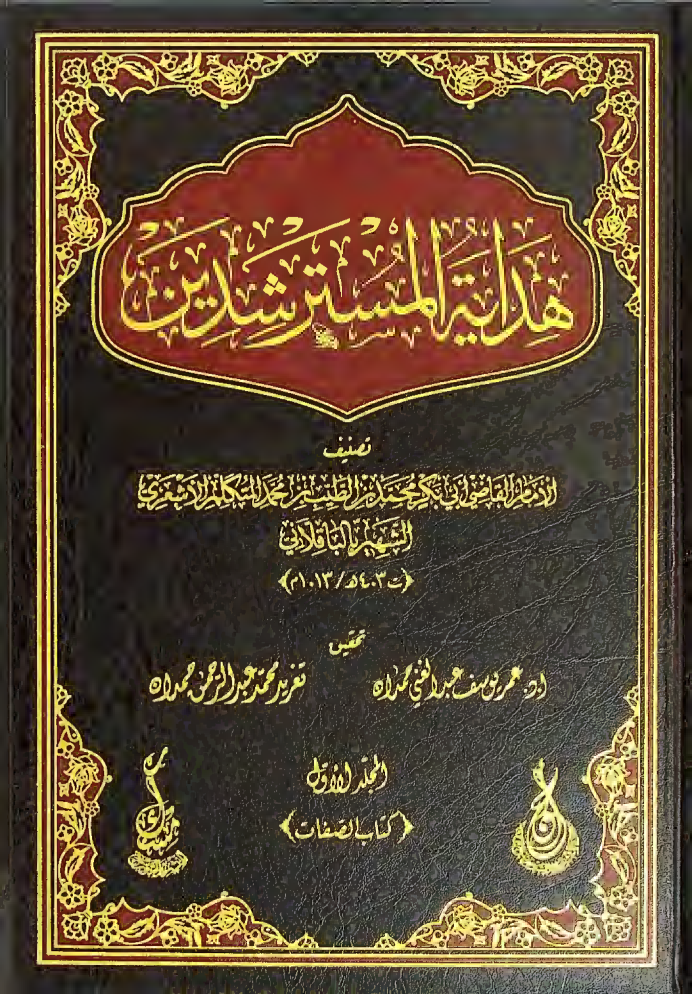

هداية المسترشدين
تصنيف
الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد المتكلم الأشعري
الشهير بالباقلاني
(ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م)
تحقيق
أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان
تغريد محمد عبد الرحمن حمدان
المجلد الأول
(كتاب الصفات)


هداية المسترشدين



فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر

الباقلاني ، أبي محمد بن الطيب بن محمد

هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٥٦٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢

الواصفات: (البدع - الالحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٥١,٧ ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

رقم الإيداع: ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢



الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

حقوق الطبع محفوظة



awj.publishing@gmail.com

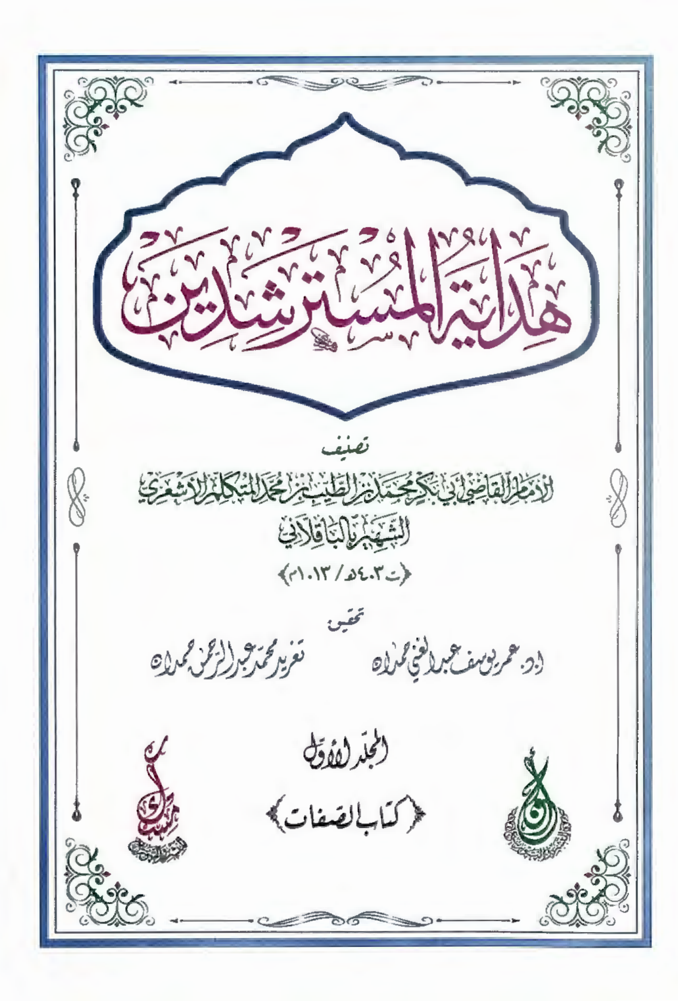



00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com



هداية المسترشدين

تصنيف

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد المتكلم الأشعري

الشهير بالباقلاني

(ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م)

تحقيق

أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان

تغريد محمد عبد الرحمن حمدان

المجلد الأول

(كتاب الصفات)


بسم الله الرحمن الرحيم

التصدير

الحمد لله الذي جعل في كلِّ فترةٍ بقيّةً تقيّةً نقيّةً من العلماء النجباء ، تنافح عن الدين والملّة وتنتصر للكتاب والسنّة وتردّ بالحجة والبرهان بدع المبتدعين وشبه المبطلين وتأويل الجاهلين . والصلاة والسلام على النبيّ الصادق الأمين ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، محمّد بن عبد الله ، وعلى آله الطيّبين وأصحابه الغرّ الميامين ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أمّا بعد ، فإنّ فكرة تحقيق ما توافر من نسخ خطّيّة من كتاب هداية المسترشدين للإمام الباقلّانيّ ترجع أدراجها إلى ما يزيد على عقدٍ من الزمان ، وذلك ضمن إطار العمل في مشروع (إعادة اكتشاف العقلانيّة اللاهوتيّة في العصور الإسلاميّة الوسطى) [مجلس البحوث الأوروبيّ : ف ب٧] الذي أشرفت عليه وقتها الأستاذة زابينه اشميدكه التي قامت مشكورةً بتوفير نسخه الأربع (سانت بيترسبورغ ، طشقند ، فاس ، القاهرة) غرض تحقيقه بالمشاركة ، لكنّها اعتذرت لاحقًا عن ذلك لكثرة الاشتغال والأشغال .

لقد تأخّر صدور هذه المجلّدات من كتاب هداية المسترشدين إلى هذا الوقت لأسباب عديدة ، على رأسها تزاحم الأمور العلميّة والتدريس والدوام منذ مزاولتي العمل الجامعيّ في معهد العلوم الشرعيّة بجامعة توبنگن قبل عشر سنوات ، لكنّ الاهتمام البالغ والسؤال الدائم عمّا آل إليه تحقيق هذا الكتاب من قبل الكثير من الباحثين وأهل الدراية والاختصاص في علم الكلام دفعاني مع مشاركة السيّدة تغريد حمدان إلى إنجاز هذا العمل وإتمامه ؛ فاكتفينا بتحقيقه مع وضع مقدّمة له وأرفقنا في نهاية كلّ مجلّد منه فهارس فنّيّة ، تسهّل على القارئ الوقوفَ على مبتغاه ، دون إجراء دراسة تفصيليّة عليه منعًا لمزيد من الإطالة والتأخير في نشره . ولعلّنا نفردها في قابل الزمان حسب التساهيل ، إن شاء الله .

نسأل الله ، تبارك وتعالى ، أن نكون قد وُفّقنا بمَنّهِ وعونهِ في أداء عملنا نظرًا لصعوبة قراءة النسخ الخطّيّة دون مقابلات لها مع خلوّها من النقط والشكل على العموم ووجود انهدامات كثيرة بين طفيفة ومتوسّطة وجسيمة في نسختَيْ فاس والقاهرة ، حتّى أنّ الحاجة أوجبت زيارةً مخصوصةً لمعهد البيرونيّ للدراسات الشرقيّة بطشقند ، دامت تسعة عشر يومًا هَدَفَ معاينةِ الأصل المخطوط المحفوظ فيه شخصيًّا ، وذلك لرداءة ما بحوزتنا من نسخة مصوَّرة عنه ؛ فعملنا يبقى جهدًا بشريًّا ، يعتريه الخطأ والصواب ؛ فما أصبنا فيه ، فبتوفيق الله وتسديده ، وما جانَبَنا فيه الصوابُ ، فبقصورنا وغفلة منّا .

كذلك نسأل الله ، عزّ وجلّ ، أن يجزي صاحب هذا الكتاب النفيس على جهوده الفريدة ومساهماته الجليلة نصرةً للحقّ وأهله وأن ينفع بهذا العمل كلَّ مَن وقف عليه وطالعه ونهل منه .

حرّره يوم الثلاثاء الموافق

١٤٤٣/٤/١٧هـ=٢٠٢١/١١/٢٣م

أ.د. عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان
أستاذ علوم القرآن والدراسات القرآنيّة
معهد العلوم الشرعيّة ، جامعة توبنگن

تغريد محمّد عبد الرحمن حمدان
خبيرة في علم المكتبات والمعلومات
وباحثة في التراث العربيّ المخطوط

المقدّمة

فيها عدّة مباحث : ترجمة الإمام الباقلانيّ ، ثمّ الوقوف على ما عُثر عليه حتّى الآن من كتبه وقد حُقّق ، ثمّ التعريف بكتاب (هداية المسترشدين) ووصف مخطوطاته المعثور عليها ، يلي ذلك ذكر أهمّ خطوط منهج التحقيق المعتمد في هذه الطبعة ثمّ إيراد نماذج صور من مخطوطاته .

لقد ترجم العديد من القدامى والمُحدَثين للباقلّانيّ[1] ، فوقفوا في تراجمهم له بصورة

---

[1] من مصادر ترجمته بالعربيّة : الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ/١٠٧٢م) : تاريخ بغداد ٣٧٩/٥-٣٨٣ (٢٩٠٦) ، أبو المظفّر الإسفرايينيّ (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م) : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ١٩٣ ، القاضي عياض (ت٥٤٤هـ/١١٤٩م) : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ٤٤/٧-٧٠ ، ابن عساكر (ت٥٧١هـ/١١٧٦م) : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعريّ ٢١٧-٢٢٦ ، ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ/١٢٠١م) : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٩٦/١٥ (٣٠٤٤) ، ابن خلّكان (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م) : وفيات الأعيان ٢٦٩/٤-٢٧٠ (٦٠٨) ، اللبليّ (ت٦٩١هـ/١٢٩٢م) : فهرست اللبليّ ٥٢-٦٦ (٨) ، الذهبيّ (ت٧٤٨هـ/١٣٤٨م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ط٨٨/٤١-٩٠ (١١٤) ، سير أعلام النبلاء ١٩٠/١٧-١٩٣ (١١٠) ، العبر في خبر مَن غبر ٢٠٧/٢ ، ابن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م) : البداية والنهاية ٣٥٠/١١-٣٥١ [سنة ٤٠٣هـ] ، ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ/١٤٧٠م) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٢٣٤/٤ [سنة ٤٠٣] ، ابن فرحون (ت٧٩٩هـ/١٣٩٧م) : الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب ٢١١/٢-٢١٢ (٤٨٨) ، ابن العماد الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٩م) : شذرات الذهب في أخبارِ مَن ذهب ٢٠/٥-٢٢ ، إسماعيل باشا البغداديّ (ت١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) : هديّة العارفين ٥٩/٢ ، مخلوف (ت١٣٦٠هـ/١٩٤١م) : شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة ٩٢-٩٣ (٢٠٩) ، الزركليّ (ت١٣٩٦هـ/١٩٧٦م) : الأعلام ١٧٦/٦ ، كحّالة (ت١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) : معجم المؤلّفين ١٠٩/١٠-١١٠ ، سزكين (ت١٤٣٩هـ/٢٠١٨م) : تاريخ التراث العربيّ ٦٠٨/١-٦١٠ (١٨) ، عبد الحميد : محاولة بيبلوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلّانيّ (- ٤٠٣/١٠١٣) [المشرق ٦٧ (١٩٩٣) ٤٦١-٤٩٠ ؛ ٦٨ (١٩٩٤) ١٥٣-١٧٤] ، بدوي (ت١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) : مذاهب الإسلاميّين ٥٦٩-٥٩١ . بغير العربيّة :

Brockelmann: *Geschichte des arabischen Litteratur* 1/211 (7.) & (Supplement) 1/349; Ibish: „Life and works of al-Bāqillānī", in *Islamic Studies* 4/3 (1965) 225–236; Schmidtke: „Early Aš'arite theology: Abū Bakr al-Bāqillānī (d. 403/1013) and his *Hidāyat al-mustaršidīn*", in *Bulletin d'Etudes Orientales* 60 (2011) 39-72; ; Thiele: „Abū Bakr al-Bāqillānī", in H. Lagerlund (Ed.): *Encyclopedia of Medieval Philosophy*, 2019, p. 1-6.

أو بأخرى على مجمل عناصرها ، ممّا يغني عن أن نترجم له هنا ترجمةً خاصّة ، بل نكتفي هنا بتحرير أهمّ صورها وأبرز معالمها .

هو القاضي أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم البصريّ ثمّ البغداديّ الباقلّانيّ المتكلّم الأصوليّ الأشعريّ .

وُلد بالبصرة[١]ونشأ فيها ودرس على مشايخها ، منهم أبو الحسن الباهليّ (ت في حدود ٣٧٠هـ/٩٨٠م)[٢]، لكنّه كان يتردّد إلى بغداد – التي سكنها لاحقًا ، عندما دخلها بصحبة عَضُد الدَّوْلَة البُوَيْهِيّ (٣٧٢هـ/٩٨٣م)[٣]، وٱستقرّ فيها حتّى وفاته – طلبًا للعلم ، فسمع بها الحديثَ من أبي بكر بن مالك القَطِيعيّ (ت٣٦٨هـ/٩٧٨م) وأبي محمّد بن ماسِي (ت٣٦٩هـ/٩٨٠م)[٤]وأبي أحمد الحسين بن عليّ النيسابوريّ (ت٣٤٩هـ/٩٦٠م)[٥]، كما درس الفقه على أبي بكر الأبهريّ (ت٣٧٥هـ/٩٨٥م) ، شيخ المالكيّة[٦]، والكلام[٧]على أبي عبد الله بن مجاهد الطائيّ (ت٣٧٠هـ/

١ لم تحدّد مصادر ترجمته مكان ولادته ، بل ٱكتفت بالقول : إنّه من أهل البصرة ، ممّا قد يعني أنّه بصريّ الأصل والمولد . يرجّح ذلك إجماعها على نسبته الأولى (البصريّ) . كذلك لم تحدّد تاريخَ ولادته ، لكن يترجّح بالتوافق مع مسالك حياته أنّه وُلد في الربع الثاني من القرن الرابع الهجريّ ؛ فبعض المحدَثين حدّد ولادته سنة ٣٢٨هـ/٩٤٠م والبعض الآخر منهم سنة ٣٣٨هـ/٩٥٠م .

٢ صاحب أبي الحسن الأشعريّ (ت٣٢٤هـ/٩٣٥م) . عنه فهرست اللبليّ ٧٠-٧٢ (١٠) .

٣ هو الأمير أبو شجاع فَنَّاخسرو بن ركن الدولة الحسن البويهيّ (٣٢٤-٣٧٢هـ/٩٣٦-٩٨٣م) . تلقّب بعضد الدولة ، بعدما آل إليه ملكُ فارس بعد وفاة عمّه عماد الدولة سنة ٣٣٨هـ/٩٤٤م ، ثمّ صار له الملكُ على العراق وديار ربيعة وديار بكر ومعظم بلاد الجزيرة . عنه الأعلام ٥/١٥٦ .

٤ هو المحدّث عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب بن ماسِي البغداديّ البزّاز (٢٧٤-٣٦٩هـ/٨٨٧-٩٨٠م) . عنه سير أعلام النبلاء ١٦/٢٥٢-٢٥٣ (١٧٦) .

٥ من كبار حُفّاظ الحديث . عنه تاريخ بغداد ٨/٧١-٧٢ (٤١٥٠) ، الأعلام ٢/٢٤٤ [فيهما كنيته أبو عليّ] .

٦ هو محمّد بن عبد الله بن محمّد التميميّ (٢٨٩-٣٧٥هـ/٩٠٢-٩٨٦م) ، نزيل بغداد . عنه تاريخ بغداد ٥/٤٦٢-٤٦٣ (٣٠٠٤) ، سير أعلام النبلاء ١٦/٣٣٢-٣٣٤ (٢٤١) ، الأعلام ٦/٢٢٥ .

٧ أي علم الكلام ؛ وهو علم أصول الدين [يُنظَر وفيات الأعيان ٤/٢٧١] . كذلك يُطلَقُ عليه علم النظر [يُنظَر العبر ٢/٢٠٧ ، شذرات الذهب ٥/٢١] .

٩٨٠م)[1].

لم يعرف بالمحدّث ولا بالفقيه رغم سعة آطّلاعه في الحديث والفقه وأصوله، كما ينمّ عن ذلك ما وصلنا من تواليفه، بل آشتُهِرَ بالمتكلّم على مذهب أهل السنة (المُثبِتَة) وأهل الحديث وطريق أبي الحسن الأشعريّ[2]، إذ تفنّن في علم الكلام غاية التفنُّن، فأصبح من كبار علماء الكلام في عصره وآنتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة.

بالإضافة إلى التصنيف والتأليف، كما سيأتي بيانه في مؤلَّفاته، كان له آشتغال في التدريس؛ فلم تَفُتْهُ فرصةُ التدريس أثناء مقامه عند عضد الدولة بشيراز التي كانت وقتها حاضرة ملكه، حينما آستدعاه إليها، إذ درّس كتاب اللمع لأبي الحسن الأشعريّ[3] في الموضع الذي كان يدرّس فيه آبنُ خفيفٍ[4] أصحابَهُ وكان هو الذي آستقبله في جماعة من أهل السنّة والصوفيّة حين دخل شيراز. كذلك كانت له حلقةٌ عظيمةٌ في جامع المنصور ببغداد التي كان قدمها مع عضد الدولة التي دخلها سنة ٣٦٧هـ/٩٧٨م، وآستمرّ فيه إلى أواخر حياته، كما يشهد لذلك ما أثبته

---

١ من أصحاب أبي الحسن الأشعريّ. من أهل البصرة. سكن بغداد. عنه تاريخ بغداد ٣٤٣/١ (٢٦١)، فهرست اللبليّ ٧٢-٧٣ (١١)، سير أعلام النبلاء ٣٠٥/١٦ (٢١٤).

٢ هو عليّ بن إسماعيل بن أبي بشر البصريّ (٢٦٠-٣٢٤هـ/٨٧٤-٩٣٦م)، مؤسّس مذهب الاشاعرة، من الأئمّة المتكلّمين المجتهدين. عنه تاريخ بغداد ٣٤٦/١١-٣٤٧ (٦١٨٩)، فهرست اللبليّ ٧٣-٩١ (١٢)، سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥-٩١ (٥١)، الأعلام ٢٦٣/٤.

٣ له أكثر من طبعة. منها بعنوان (كتاب اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع). قراءة محمّد أمين الإسماعيلي. الرباط: كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة محمّد الخامس أكدال، ١٤٣٤/٢٠١٣، ١٥٠ص. [سلسلة نصوص ووثائق: ٨].

٤ هو أبو عبد الله محمّد بن خفيف الشيرازيّ الصوفيّ الشافعيّ (٢٧٦-٣٧١هـ/٨٩٠-٩٨٢م)، شيخ إقليم فارس، صاحب كتاب (آعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات). عنه مجموع الفتاوى (لابن تيميّة) ٧١/٥ و٣٥٣/١٢، تاريخ الإسلام ط٣٨/٥٠٦-٥١١، الأعلام ١١٤/٦.

تلميذه أبو عمران الفاسيّ (ت٤٣٠هـ/١٠٣٩م) من سماعِهِ منه إملاءً في رمضان من سنة ٤٠٢هـ/١٠١٢م .

كانت له مشاركات كثيرة في مناظرات طويلة ،[1] أظهر فيها قدرة فائقة على الجدل وإفحام الخصوم ، إذ كان موصوفًا بقوّة الاستنباط وحدّة الخاطر وسرعة الجواب ؛ فنعت لذلك بنعوت كثيرة دالّة على منافحته عن الدين ، نحو (سيف السنّة ولسان الأمّة)[2] و(ناصر السنّة والدين والذابّ عن الشريعة)[3] .

أمّا مذهبه في الفقه ، فمختلَفٌ فيه في ثلاثة أقوال : مالكيّ ، شافعيّ ، حنبليّ . تطرّق إلى ذلك المؤرّخ ٱبن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م) بقوله : «وقد ٱختلفوا في مذهبه في الفروع ؛ فقيل : شافعيٌّ ؛ وقيل : مالكيٌّ[4] ، حَكَى ذلك عنه أبو ذر الهَرَوِيُّ ؛ وقيل : إنّه كان يَكْتُبُ على الفتاوى : كَتَبَهُ محمّد بن الطيّب الحنبليّ . وهذا غريبٌ جدًّا»[5] .

---

١ من أشهرها مناظراته مع أبي الحسن الأحدب (ت٣٧٠هـ/٩٨١م) – أحد أتباع أبي القاسم الكعبيّ (ت٣١٩هـ/٩٣١م) من معتزلة بغداد – في مسألة تكليف ما لا يُطاق ، مع أبي إسحاق النصّيبينيّ (من معتزلة البصرة) في مسألة الرؤية ، رؤية الله في الآخرة . كذلك كانت له مناظرات مع الشيخ المفيد (ت٤١٤هـ/١٠٢٣م) ، من كبار علماء الشيعة الإماميّة في عصره ، في مسائل متعلّقة بموضوع الإمامة . جرت له أيضًا مناظرة مع الصوفيّ المنجّم – صاحب كتاب أشكال النجوم – وأبي سليمان المنطقيّ في مسألة ٱستظهار النجوم [يُنظَر المختار من كتاب لحن العامّة والخاصّة في المعتقدات ٦٢] وعدّة مناظرات أثناء إقامته بالقسطنطينيّة ضمن بعثته مع علماء النصرانيّة بين يدي ملك الروم .

٢ سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠ .

٣ سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٣ .

٤ لذا تُرجِمَ له في كتب أعيان المذهب المالكيّ ، كما فعل القاضي عياض في ترتيب المدارك وٱبن فرحون في الديباج المذهّب . عند هؤلاء قد ٱنتهت رئاسة المالكيّة إلى الباقلّانيّ في وقته [ترتيب المدارك ٧/٤٥-٤٦ ، الديباج المهذّب ٢/٢١١ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٣٤] .

٥ البداية والنهاية ١١/٣٥٠ .

من أهمّ أحداث سيرته أنّ عضد الدولة البويهيّ (ت٣٧٢هـ/٩٨٣م) – الذي ظلّ الباقلّانيُّ أثيرًا لديه – قد كلّفه مهمّة السفارة بينه وبين إمبراطور بيزنطة باسيليوس الثاني (حكم ٣٦٥-٤١٦هـ/٩٧٦-١٠٢٥م) ، وذلك في سنة ٣٧١هـ/٩٨٢م .[1]

كان قد تولّى القضاء ، فاشتهر بلقب (القاضي) الذي أصبح يُحالُ عليه به في كتب أصحاب المذهب وغيرهم من المتأخّرين ؛ فكثيرًا ما يرد في كتبهم جملة «قال القاضي» التي يُقصَد بها هذا الإمام[2]. من اللافت للنظر والملاحظة أنّ معاصره الإمام عبد القاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ/١٠٣٧م) نعته بقاضي القضاة في أكثر من موضع في كتابه (أصول الدين) (ط) ؛ فقال في المسألة العاشرة في ترتيب أئمّة الدين في علم الكلام : «وقد أدركنا منهم في عصرنا أبا عبدِ اللهِ بنِ مجاهدٍ ومحمّدَ بنَ الطيّب ، قاضي القضاة»[3]. من بالغ الحسن والتقدير أنّ عبد القاهر البغداديّ قد كان ذكره قبل ذلك في هذه المسألة محدّدًا ومعرّفًا مقصده بهذا الوصف فيما يلي : «من تلامذتِهِ [= أبي الحسن الأشعريّ] أبو الحسنِ الباهليّ وأبو عبدِ اللهِ بنُ مجاهدٍ ؛ وهُمَا اللذانِ أَثْمَرَا تَلَامِذَةً ، هُمْ إلى اليوم شموس الزمان وأئمّةُ العصر ، كأبي بكر محمّد بن الطيّب ، قاضي قضاةِ العراقِ والجزيرة وفارس

١ سببها أنّ Basileios II (٣٤٦-٤١٦هـ/٩٥٨-١٠٢٥م) كان قد أرسل وفادةً إلى عضد الدولة بعد إخماد ثورة نيقفور فوكاس (Nikephoros Phokas) وبرداس إسكليروس (Bardas Scleros) ولجوء الأخير سنة ٣٦٩هـ/٩٨٠م إلى ديار بكر طالبًا المساعدة من عضد الدولة الذي رفض بدوره طلبه وأبقاه هو ومن معه أسرى عنده طوال حكمه .

٢ قد يُقصَد بهذا اللقب أيضًا آخرون ، مثل القاضي عبد الجبّار بن أحمد المعتزليّ [يُنظَر نهاية الإيجاز في إعجاز القرآن ٢٤١ «ذكر القاضي في ذلك خمسةَ أوجهٍ»] أو القاضي أبي يعلى محمّد بن محمّد بن الحسين بن الفرّاء الحنبليّ [يُنظَر مجموع رسائل العلّامة مَرعيّ الكرميّ الحنبليّ ٢٨٨/١ «قال القاضي في نسخ الخبر» [الرسالة (٦) – قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن] .

٣ أصول الدين ٣١٠ .

وكرمان وسائرِ حدود هذه النواحي»[1] إلخ . هذه يتوافق مع ما ذكره المؤرّخ ٱبنُ الأثير (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م) من أنّه أُسنِد إليه «قضاء عُمَان والسواحل القريبة وحدود تلك النواحي»[2]، وذلك في أواخر حياته .

توفّي ببغداد في يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة للهجرة [= ١٠١٣/٦/٥م] . وصلّى عليه ٱبنُه الحسنُ ودفَنه في داره بدرب المجوسِ من نهر طابق . ثمّ نُقِلَ بعد ذلك إلى مقبرة باب حرب ودُفِنَ بتربة بقرب قبر الإمام ٱبن حنبل (ت٢٤١هـ/٨٥٥م) ، رحمهما الله .

---

١ أصول الدين ٣١٠ .

٢ الكامل في التاريخ ٢٥٤/٧ .

من مؤلّفاته :

كان له نصيب وافر من التأليف والتصنيف ؛ فمن عادته «كان كُلَّ ليلةٍ ، إذا صلّى العشاءَ وقَضَى وِرْدَهُ ، وَضَعَ الدواةَ بَينَ يَدَيْهِ وكَتَبَ خمسًا وثلاثِينَ ورقةً تصنيفًا من حِفْظِهِ . وكان يَذْكُرُ أنّ كَتْبَهُ بالمدادِ أسهلُ عليه من الكَتْب بالحبر ؛ فإذا صلّى الفَجْرَ ، دَفَعَ إلى بعضِ أصحابه ما صَنَّفَهُ في ليلتِهِ وأَمَرَهُ بقراءته عليه وأَمْلَى عليه الزياداتِ فيه»[1]؛ فكُتُبُهُ على هذه الطريقة وبهذه الكيفيّة مراجعةٌ ، مدقّقة ، محرّرة .

لقد ترك تركة علميّة تزيد على خمسين مصنَّفًا ، معظمها في عداد المفقود . يغلب عليها طابع الردّ على المخالفين منتصرًا لطريقة صاحب المذهب ، أبي الحسن الأشعريّ (ت٣٢٤هـ/٩٣٥م) . قال الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ/١٠٧٢م) : «له التصانيف الكثيرة المنتشرة في الردّ على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهميّة وغيرهم»[2]. نظيره قول الذهبيّ (ت٨٤٨هـ/١٣٤٨م) : «صنّف في الردّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهميّة والكَرَّاميّة»[3]. وقد تقدّمه آبنُ خلّكان (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م) بقوله : «صنّف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره»[4]. كذلك أشاد آبن كثير (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م) بتفنُّنِهِ في علم الكلام وغزارة نتاجه مع ذكر عدد من تآليفه قائلًا : «هو من أكثر الناسِ كلامًا وتصنيفًا في الكلام [...] ؛ فأنتشرت عنه تصانيفُ كثيرةٌ ، منها التبصرة ودقائق الحقائق والتمهيد في أصول الفقه وشرحُ الإبانة وغيرُ ذلك من المجاميع الكبارِ والصغارِ . ومن أحسنِها كتابُه في الردّ على الباطنيّةِ الذي سمّاه كشف الأسرار وهتك الأستار»[5].

---

١ تاريخ بغداد ٣٨٠/٥ .

٢ تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ .

٣ سير أعلام النبلاء ١٩٠/١٧ .

٤ وفيات الأعيان ٢٦٩/٤ .

٥ البداية والنهاية ٣٥٠/١١ .

من جهته أشار أبو المظفّر الإسفرايينيّ (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م) إلى إحصائيّة ورقيّة لما صنّفه مع ذكر بعض تواليفه ، فقال : «له قريبٌ من خمسين ألف ورقة من تصانيفه في نصرة الدين والردّ على أهل الزيغ والبدع ، لا تكادُ تَنْدَرِسُ إلى يوم القيامة ، مثل كتاب الهداية [...] وغير ذلك من التصانيف التي لا يكادُ يتّفق مثلُها إلّا لِمَن وافقه التوفيقُ»[١]. يزيد عن ذلك بنسبةٍ ملحوظة ما قدّره أبو الفضل التميميّ ، شيخ الحنابلة ببغداد ، فجاء تقديره لما ألّفه سبعين ألف ورقة .[٢]هذا عمّا صنّفه ؛ فماذا عن أماليه[٣]؟ هذا ما فطن إليه ٱبن عمّار الميورقيّ في حسبة نتاجه وقسمته معدّلًا على أيّام حياته كلّها . قال : «حسبتُ تواليف القاضي وإملاءاته ، قسمتُ على أيّام عمره من مولده إلى موته ، فوجد أنّه يقعُ لكلّ يوم منها عشرُ ورقاتٍ أونحوها»[٤].

أمّا إحصاء كتبه عددًا مع ذكر عناوينها ، فكان للقاضي عياض الفضل في تحريرها وتقييدها ، إذ نقل عن خطّ شيخه أبي عليّ الصَّدَفيّ ٣٩ عنوانًا ، ثمّ أضاف هو عليها ممّا وقف عليه ولم يجده بخطّ شيخه المذكور ١٠ عناوين أخرى ؛ فالمجموع عنده ٤٩ عنوانًا ؛ وهي القائمة المعوّل عليها عند اللاحِقِينَ والـمُحدَثين[٥] مع إضافاتٍ يسيرة .[٦]

---

١ التبصير في الدين ١٩٣ .

٢ سير أعلام النبلاء ١٩٣/١٧ .

٣ كأمالي إجماع أهل المدينة أو ما أملاه من كلام في باب كرامات الأولياء والردّ على منكريها ، قد ٱنتسخ منه بالحرم ، كما ذكر الباقلّانيّ ذلك في خطبة كتاب البيان ٥ .

٤ التبصير في الدين ١٩٣ .

٥ ضبط له عبد الحميد بن عليّ أبو زيد ، محقّق (التقريب والإرشاد الصغير) ، ٤٦ مصنّفًا . يُراجَع التقريب والإرشاد الصغير ٧٤/١-٨٢ [القسم الدراسيّ ، الباب الأوّل ، المبحث العاشر : مؤلّفاته] .

٦ لقد أوصل السيّد أحمد صقر عددها إلى ٥٤ مصنّفًا ، كما في مقدّمة تحقيقه (إعجاز القرآن) ٣٧/١-٤٩ . هي عند محمّد رمضان عبد الله ٥٥ مؤلّفًا ، كما في كتابه (الباقلّانيّ وآراؤه الكلاميّة) [بغداد ١٩٨٦] ١٩٦-٢١٥ [الفصل الخامس في مؤلّفات الباقلّانيّ وآثاره] .

نكتفي هنا بذكر ما وصل إلينا من أعماله وقد حُقّق وطُبع ، هي تسعة على الترتيب الألفبائيّ دون آعتبار لفظ (كتاب) :

١) إعجاز القرآن[١]

٢) الانتصار للقرآن[٢]

٣) الإنصاف فيما يجب آعتقاده ولا يجوز الجهل به[٣]

٤) كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات[٤]

٥) التقريب والإرشاد (الصغير)[٥]

---

١ يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ١/٦٠٨-٦٠٩ (١) . له أكثر من طبعة . منها بالعنوان أعلاه . تحقيق : السيّد أحمد صقر . القاهرة : دار المعارف ، ط١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤ ، ٣٩٣ص .

٢ يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ١/٦٠٩ (٧) . مطبوع بالعنوان أعلاه . تحقيق : محمّد عصام القُضاة . عمّان/بيروت : دار الفتح/دار آبن حزم ، ط١ ، ١٤٢٢/٢٠٠١ ، ٢مج . هو محقّق على نسخة وحيدة ، هي نسخة مكتبة قره مصطفى باشا بإستانبول ، تحتوي على المجلّد الأوّل من هذا الكتاب .

٣ له عنوان آخر (الإنصاف في أسباب الخلاف) ، كما في فهرس دار الكتب المصريّة ١/١٦٥ . تبعه بروكلمان في ملحق تاريخ الأدب العربيّ ١/٣٤٠ (٨) وسزكين في تاريخ التراث العربيّ ١/٦٠٩ (٥) ؛ وهو ذاته الموسوم أيضًا برسالة الحرّة . له عدّة طبعات . أوّلها بالعنوان أعلاه عن مخطوط دار الكتب المصريّة ذي الرقم ٧٢٣ كلام . عرّف الكتاب وقدّمه للقرّاء وكتب حوامشه : محمّد زاهد بن الحسن الكَوْثَريّ (١٢٩٦-١٣٧١هـ/١٨٧٩-١٩٥٢م) . عني بنشره وصحّحه ووضع فهارسه : عزّت العطّار الحسينيّ . [القاهرة] : مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة ، ١٣٦٩/١٩٥٠ ، ٢٠١ص .

٤ يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ١/٦٠٩ (٣) . عني بتصحيحه ونشره : رتشرد يوسف مكارثي اليسوعيّ . بيروت : الكتبة الشرقيّة ، [١٣٧٨]/١٩٥٨ ، ٣٦/١٨٠/٢٧ص . [منشورات جامعة الحكمة في بغداد . سلسلة علم الكلام : ٢] .

٥ مطبوع بالعنوان أعلاه . قدّم له وحقّقه وعلّق عليه : عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد . بيروت : مؤسّسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٨/١٩٩٨ ، ٣ج/٣مج .

٦) كتاب التمهيد[١]

٧) سؤالات أهل الرأي عن الكلام في القرآن العزيز[٢]

٨) كَشْف الأسرار وهَتْك الأستار[٣]

٩) مناقب الأئمّة الأربعة[٤]

نحن اليوم نضيف إلى هذه المجموعة كتابًا محوريًّا في علم الكلام ، مستفيضًا في في موضوعاته ، موسّعًا في مباحثه ، من أواخر ما ألّفه الباقلّانيّ ، قد وضع فيه زبدة تجاربه وحصيلة معارفه في علم الكلام ، هو الآتي ذكره :

---

١ يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ٦٠٩/١ (٢) . له أكثر من طبعة . منها بالعنوان أعلاه . عني بتصحيحه ونشره : رتشرد يوسف مكارثي اليسوعيّ . بيروت : المكتبة الشرقيّة ، ١٩٥٧/١٣٧٧ ، ٤٦/٤٣٨/١٣ص .

٢ مطبوع بالعنوان أعلاه [معه جزء فيه الكلام على القائلين بأنّ التلاوة هي المتلوّ وأنّ القراءة هي المقروء لأبي الحجّاج الضرير يوسف بن موسى الكلبيّ السرقسطيّ المالكيّ (ت٥٢٠هـ/١١٢٦م)] . تحقيق وتعليق : محمّد محمود فكري . عمّان : دار الفتح ، ٢٠٢٠/١٤٤١ ، ١٦٦ص .

٣ يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ٦١٠/١ (٩) . مطبوع بالعنوان أعلاه . إبراهيم بن محمّد البيحيّ ، أحمد بن عبد الرحمن الدميجيّ . دار ابن الجوزيّ ، ط١ ، ١٤٤٢/[٢٠٢١] ، ٢مج . هو محقّق على نسخة فريدة ، فيها نقص . أصل هذا الكتاب رسالتان علميّتان ، تقدّم بهما المحقّقان لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة . له طبعة أخرى بعنوان (كشف أسرار الباطنيّة) . تحقيق : عليّ أصلان . إسطنبول : مكتبة الإرشاد ، ٢٠٢١/١٤٤٢ ، ٤٣٢ص . كذلك هو محقّق على نسخته الفريدة ذات النقص .

٤ المقصود بالأئمّة الأربعة هم الخلفاء الراشدون . يُنظَر تاريخ التراث العربيّ ٦٠٩/١ (٤) [مناقب الأئمّة ونقض المطاعن على سلف الأمّة] . مطبوع بالعنوان أعلاه . تحقيق وتصحيح وتعليق : سميرة فرحات . بيروت : دار المنتخب العربيّ ، ٢٠٠٢/١٤٢٢ ، ٨٣٩ص . تحتوي هذه الطبعة على الجزء الثاني فقط من كتاب مناقب الأئمّة بسبب فقدان الجزء الأوّل من المخطوط .

هداية المسترشدين :

فيه عدّة مطالب : صحّة نسبة هذا الكتاب إليه ، عنوان الكتاب ، حجم الكتاب ، وصف مخطوطاته .

نسبته إليه :

هو من أواخر ما صنّفه الباقلّانيّ وليس آخرها ؛ فهو يحيل فيه على كتب له عديدة ، ممّا يؤكّد نسبة الهداية إليه . وقد أحال هو على الهداية في موضعين في كتابه (كشف الأسرار وهتك الأسرار) أو المسمّى (كشف أسرار الباطنيّة) (ط) [نسخة جار الله ، رقمها ١٦٧٧ ، ٧٥أ «ذكرناه في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من *كتاب الهداية*» ، ٧٧ب «قد وصفناه وبيّنّاه في كتاب التوبة من *كتاب الهداية* وفي *شرح اللمع* وفي *الأمالي*»] ؛ وهذا بدوره يؤكّد نسبته إليه . يُستخلَصُ من ذلك أيضًا أنّه ألّف (كتاب الأسرار) بعد (الهداية) من جهة وأنّ كتاب التوبة وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتب الهداية من جهة أخرى ، حيث يأتي (كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مباشرة في ترتيبه بعد كتاب النبوّات ، كما جاء في نهاية نسخة القاهرة [٢٥٠أ] : «يتلوه باب الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» .

يَنْضَاف إلى ذلك من باب توكيد المؤكَّد وقوف العديد من العلماء على كتاب الهداية أو نقلهم منه بعض النقول على أنّ صاحبه هو الباقلّانيّ .[1] من هؤلاء إمامُ الحرمَيْنِ الجُوينيّ (ت٤٨٧هـ/١٠٨٥هـ) الذي كان يستشهد بكتب الباقلّانيّ ،

---

١ التبصير في الدين ١٩٣ «كتاب الهداية» ، المختار من كتاب لحن العامّة والخاصّة في المعتقدات ٦٢ «كالقاضي أبي بكر بن الطيّب ، صاحب الهداية والدقائق» ، هديّة العارفين ٥٩/٢ «هداية المسترشدين في الكلام» ، الأعلام ١٧٦/٦ «هداية المرشدين» ، معجم المؤلّفين ١١٠/١٠ «هداية المسترشدين في الكلام» .

منها الهداية ، كما في كتابه الشامل في أصول الدين . من ذلك ما يلي :

١. «أمّا القاضي ، رضي الله عنه ، فقد مال إلى القولِ بالأحوالِ . وتردّدت فيه أجوبتُه . ثمّ ٱستقرَّ جوابُهُ في الهداية على القول بها»[١].

٢. «قد أشار القاضي ، رضي الله عنه ، إلى طرقٍ في الردّ على هؤلاءِ ، ذكرها في الهداية»[٢].

٣. «ردّ القاضي جوابَهُ في الهداية ، فقال مرّةً : كما لم يَرِدْ في ذلك إطلاقٌ ، لم يَرِدْ فيه أيضًا منعٌ»[٣].

٤. «قد ذكر القاضي في الهداية والنقضِ أنّ نفي القديم العاجز يستدركُ سمعًا»[٤].

منهم أيضًا السكونيّ (ت٧١٧هـ/١٣١٧م) الذي نقل من الهداية نقولًا عدّة في التمييز لما أودعه الزمخشريّ من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز (ط) ، وذلك في المواضع التالية :

١ «أمّا القاضي أبو بكر بن الطيّب ، رحمه الله ، تعالى ، فقال : حَصْرُ الممكناتِ في الجواهرِ المحيّزاتِ والأجسام والأعراض معلومٌ بالضرورة . وليس لمُدَّعِي الزائدِ[٥] في الممكناتِ دليلٌ . وردّ القولَ بذلك على معمرِ بنِ المُثَنّى المعتزليّ في ٱدّعائِهِ ذلك في الأرواح في كتاب الهداية»[٦].

---

١ الشامل في أصول الدين ١٣٦ .

٢ الشامل في أصول الدين ١٤٩ .

٣ الشامل في أصول الدين ١٧٢ [كتاب التوحيد] .

٤ الشامل في أصول الدين ٢٠٥ [كتاب التوحيد] . يُلاحظ أنّ إمام الحرمين الجوينيّ ذكر مع الهداية للمسترشدين كتابًا آخر ، هو كتاب النقض للباقلّانيّ أيضًا .

٥ الزائد : الزائد ، كما في المطبوع مصحّفًا .

٦ التمييز ١/١٩ .

٢ «مسألة : وأمّا الأوصاف في حقّه ، تعالى ، فما ورد فيه الإذنُ الشرعيُّ ، أُطلِقَ ؛ وما لم يَرِدْ بإطلاقِهِ إذنٌ شرعيٌّ ، فإن كان يُوهِمُ نقصًا ، مُنع إجماعًا . وإن لم يوهم ذلك وكان مدحًا ، فقد مَنَعَهُ الشيخ أبو الحسن الأشعريُّ ، رحمه الله . ووسّع في حملِهِ على البراءةِ الأصليّةِ القاضي أبو بكرٍ في الهداية ، إذ لا مبيح ولا مانع»[١].

٣ «ذكر القاضي ، رحمه الله ، في الهداية إجماع الأمّة على قبولهم خبرَ نبيِّنا ؛ وهو خير الخلق والخليقة . والأصل عدم التأويل . وكلّ ما يعارض هذه الدلائل ليس في رتبتها ، موجب انعقاد مقتضاها وتأويل ما عداها ممّا يعارضها»[٢].

٤ «لأنّ إجماع الأمّة منعقدٌ على منعِ إطلاق غير واردٍ في الشرع أو كان صريحًا في أمرٍ ممتنعٍ في الدين أو يوهم ذلك . ذكر هذا الإجماعَ القاضي أبو بكرٍ في الهداية»[٣].

٥ «قد بسط القاضي أبو بكر ، رحمه الله ، الكلامَ في ذلك في الهداية له[٤] وفي كتابِهِ[٥] نقضِ النقضِ ، وهو نَقْضُهُ له[٦] ، رحمه الله ، على الهَمَذَانيّ[٧] المعتزليّ ، نقضه على زعمِهِ كِتَابَ[٨] اللُّمَعِ لأبي الحسن الأشعريّ ، رحمه الله ؛ فمكّن

---

١ التمييز ١/١٠٧-١٠٨ .

٢ التمييز ١/١٨٠ .

٣ التمييز ١/١٨٧ .

٤ له : ساقط في المطبوع .

٥ كتابه : كتاب ، كما في المطبوع مصحَّفًا .

٦ له : ساقط في المطبوع .

٧ الهمذانيّ : الهمداني ، كما في المطبوع مصحّفًا ؛ وهو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (ت٤١٥هـ/ ١٠٢٥م) .

٨ كتاب : بكتاب ، كما في المطبوع مصحّفًا .

القاضي ، رحمه الله ، القولَ[1] بذلك بما فيه شفاءٌ للصدورِ[2] وبَيَّنَ صحّةَ تعلُّقِ الأمرِ[3] في هذهِ الأوجهِ كُلِّها على حقيقتِهِ ، إذ لا مانعَ من ذلك ولا معارضةَ[4]»[5].

كذلك نقل السكونيّ أيضًا منه نقولًا في كتاب آخر له ، هو (عيون المناظرات) (ط) ، كما يلي :

٦ «قال القاضي أبو بكر بن الطيّب في الهداية له : فردّ ، ﷺ ، النظيرَ إلى نظيرِه وألحقَ المثلَ بمثلِهِ وأخرج هذهِ الأجرامَ عن الربوبيّة بعلّة ٱشتراكها في الأفول والانتقالِ والخروج من حالٍ إلى حالٍ»[6].

٧ «وهذا التقسيم هو مختار القاضي أبي بكر في الهداية له»[7].

٨ «ذكر القاضي أبو بكر بن الطيّب ، رضي الله عنه ، في الهداية : ممّا يدلّ على وجوب النظرِ والاحتجاجِ المأمور به شرعًا مناظرةُ الصحابةِ ، رضي الله عنه ، لاختلافهم في موتِ رسولِ اللهِ ، ﷺ» إلخ[8].

٩ «حكى القاضي أبو بكر بن الطيّب ، رضي الله عنه ، في الهداية مناظرةَ عثمانَ ، رضي الله عنه ، للسُعَاة عليه والمطالبين لخلعِه مرّة بعد أخرى ، فذكروا أنّه أجابهم عمّا تعلّقوا عليه به من أن يحميَ» إلخ[9].

---

١ القول : + في ، كما في المطبوع مصحّفًا .

٢ للصدور : الصدور ، كما في المطبوع مصحّفًا .

٣ وبيّن صحّة تعلّق الأمر : وبين التعلق الأمري ، كما في المطبوع محرّفًا .

٤ معارضة : معارض ، كما في المطبوع مصحّفًا .

٥ التمييز ١/١٨٧ .

٦ عيون المناظرات ٧٢ (١٠٧) [المناظرة الرابعة] .

٧ عيون المناظرات ٩١ (١٣٠) [المناظرة العاشرة] .

٨ عيون المناظرات ١٥٧ (٢١٥) [المناظرة السادسة والثلاثون] .

٩ عيون المناظرات ١٦٥-١٦٦ (٢٢٧) [المناظرة الثامنة والأربعون] .

١٠ «قال القاضي أبو بكر بن الطيّب في الهداية : إنّ مولانا ، عليًّا ، كرّم الله وجهه ، أرسل بعد رجوعِه من صفّين إلى كلّ فرقةٍ من فرقِ الخوارج على ٱختلاف آرائِهم ؛ فجاؤوه ؛ فقال لهم : ويحكم ! أتحضّوني على الصواب وعلى سنّة النبيّ ، ﷺ ؟ إن أبيتم إلّا أن تزعموا أنّي أخطأتُ ؛ فلِمَ تُضَلِّلُونَ عامّةَ أمّةِ محمّدٍ ، ﷺ ، بضلالي ولِمَ تكفّرونهم على الذنوب ؟ وقد علمتم أنّ رسولَ اللهِ ، ﷺ ، قد رجم الزانيَ ثمّ صلّى عليه وورّث أهلَه وقتل القاتلَ ثمّ صلّى عليه وورّث أهلَه وقطع السارقَ وجلد الزانيَ ثم قسم عليه الفيء ونكحوا المسلمات وٱستحيوهم ؛ فأخذهم رسولُ اللهِ ، ﷺ ، بذنوبهم وأقام حقَّ اللهِ فيهم ولم يمنع سهمهم من الإسلام ولم يُخرِج سهمه منهم وجعل عليهم ذنوبهم وأقرّ لهم في الإسلام سهمهم . ثمّ قَبَضَ ، عزّ وجلّ ، رسولَ اللهِ ، ﷺ ، ففعل ذلك من بعده أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وأصحابُ رسولِ اللهِ ، ﷺ ، متفقون على ذلك . فإن زعمتم أنّي أخطأتُ ، فما بالُ أمّةِ محمّدٍ ، ﷺ ، تكفّرُونَها وتستحلُّونَ دماءَها وأموالَها وتخالفون حكمَ نبيِّها وأنتم شرارُ الناسِ ومن يصرف له الشيطان شيعته . وسيهلك في صفّين محبٌّ مفرطٌ ، يذهبُ به الحقُّ إلى غيرِ حقٍّ ، ومُبغِضٌ مفرطٌ ، يذهبُ به البغضُ إلى غيرِ حقٍّ . وخيرُ الناسِ حالًا أهلُ النمطِ الأوسطِ ؛ فعليكم بتقوى الله وٱلزمُوا السوادَ الأعظمَ ! فإنّ يدَ اللهِ ، تعالى ، مع الجماعة ؛ وإيّاكم والفرقةَ ! فإنّ الشاردَ من الغنم للذئب . ثمّ قَطَعَ . قال القاضي ، رحمه الله : وفي دون هذا الكلام والوعظ والدعاء إلى الحقّ من مثله تنبيهٌ وتبصرةٌ وتذكرةٌ لِمَن نَصَحَ نفسَه ووُفّق لرشدِه وأرادَ اللهُ ، تعالى ، بقولِهِ وفعلِه»[١].

١١ «ذكر القاضي أبو بكر بن الطيّب ، رحمه الله ، في الهداية أنّ عليًّا ، رضي الله تعالى عنه ، بعث عبدَ اللهِ بنَ عبّاسٍ بعد منقلبِه في صفّين لمناظرة الخوارج

---

١ عيون المناظرات ١٨٠-١٨١ (٢٤٧-٢٤٨) [المناظرة السابعة والخمسون] .

خلاف مناظرته هو نفسه لهم في إنكارهم التحكيم ؛ فقال لهم آبنُ عبّاسٍ : إنّ اللهَ ، سبحانَه ، قد أَمَرَ بحكيمِ الرجالِ فيما دون هذا ، وهو الإصلاحُ بين الزوجين عند الشقاقِ ؛ فقالوا له : أفعَدَلَ أبو موسى وعمرٌو ؟ فقال لهم : أمّا عمرٌو ، فليس لنا ، ولكن لأهلِ الشام . أفرأيتم لو كانَتِ آمراةٌ يهوديّةٌ ؟ أليس قد جاز حكومةُ أهلِها وهم غيرُ عُدُولٍ ؟ فقالوا له : كيف تجوزُ الموادعةُ فيه مع ظهورِهم عليه ؟ فقال : سببُ الموادعةِ زوالُ القوّةِ وخلافُكم على إمامِكم . ومتى زالتِ القوّةُ بالخلافِ والتنافرِ ، جازتِ الموادعةُ ، كما جازَتْ للرسولِ ، ﷺ ، قبل الهجرة ؛ فقالوا له : إنّ الحُكْمَ الظاهرَ يجبُ إمضاؤه وأن لّا يتوقّفَ فيه كجلدِ الزاني وقطعِ السارقِ ؛ فلماذا توقّفتُم في الإمامةِ وحكّمتم الرجالَ ؟ فقال لهم : إنّما يجبُ إمضاءُ حكمٍ ، لا شبهةَ فيه على أحدٍ ؛ فأمّا مع الشبهةِ ، فقد يجوزُ التوقُّفُ وأن يكونَ الباغي من الفريقَيْنِ معاوية وأصحابه بذلك ممّا يجوزُ فيه الشبهةُ . ولذلك جاز التحكيمُ»[١] .

للتعليق على بعض هذه النقول نقول : إن النقول الثلاثة الأخيرة (٨-١٠) من الهداية هي حتمًا من كتاب الإمامة[٢] ، آخر كتب الهداية على الأرجح ؛ فالأوّل (٨) في باب الكلام في إمامة عثمان ، رضي الله عنه ،[٣] بينما الأخيران (٩-١٠) هما تحديدًا في باب الكلام في إمامة عليّ ، رضي الله عنه ، والردّ على الواقف فيها والقادح في صحّتها[٤] . وهذا الجزء المخصّص لموضوع الإمامة غير متوافر بين أيدينا من مخطوطات هداية المسترشدين .

---

١ عيون المناظرات ١٨١-١٨٢ (٢٤٩) [المناظرة الثامنة والخمسون] .

٢ يُقابَل كتاب التمهيد ٤٧١ وما بعدها .

٣ يُقابَل كتاب التمهيد ٥٠٥ وما بعدها .

٤ يُقابَل كتاب التمهيد ٥٥٧-٥٥٨ .

عنوان الكتاب :

إنّ كلّ من ذكره قد اكتفى بآختصار عنوانه بكلمته الأولى (كتاب الهداية)[١]أو بالكلمتَيْنِ الأُولَيَيْنِ (هداية المسترشدين)[٢]، بينما زاد بعضهم على ذلك مجال الموضوع ، هكذا (هداية المسترشدين في الكلام)[٣]، أي علم الكلام .

كما سيأتي بيانه في وصف بعض مخطوطاته ، جاء عنوانه مقيّدًا في بداية نسخة سانت بيترسبوغ ونسخة طشقد كالتالي : (هداية المسترشدين والردّ على أهل البدع والملحدين) ؛ وهو مغاير في شطره الثاني لِمَا جاء في خمسة مواضع في نسخة القاهرة : (هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين)[٤]، بينما في سائر المواضع فيها (هداية المسترشدين)[٥]. أمّا نسخة فاس ، فلا تسفعنا في هذا المبحث ، لأنّها مبتورة البداية .

لذا لا يمكن القطع في كمالة العنوان إلّا بمزيد من الأدلّة مع العلم أنّ للباقلّانيّ بعض الكتب المبدوء عنوانها بكلمة (المقنع) ، ككتاب المقنع في أصول التكليف الذي ذكره في موضعٍ في كتابه (هتك الأسرار وكشف الأستار) وفي موضعٍ ثانٍ فيه (كتاب المقنع) وثالثٍ فيه (المقنع) .

---

١ التبصير في الدين ١٩٣ «كتاب الهداية» ؛ المختار من كتاب لحن العامّة والخاصّة في المعتقدات ٦٢ «كالقاضي أبي بكر بن الطيّب ، صاحب الهداية» .

٢ قد جانب الزركلّي الدقّةَ في ضبطِهِ ، فقيّده في الأعلام ١٧٦/٦ «هداية المرشِدين» هكذا على أنّه آسم فاعل من الفعل (أَرْشَدَ ، يُرْشِدُ) .

٣ مثل إسماعيل باشا البغداديّ في هديّة العارفين ٥٩/٢ «هداية المسترشدين في الكلام» وعمر رضا كحّالة في معجم المؤلّفين ١١٠/١٠ «هداية المسترشدين في الكلام» .

٤ هي في بدايات الأجزاء الداخليّة كالتالي : [الجزء] السابع ٢٣أ ، العاشر ٨٧أ ، الثاني عشر ١٢٩أ ، الثالث عشر ١٣١أ ، السابع عشر ٢٣١أ .

٥ هي في بداية الأجزاء الداخليّة على الترتيب التالي : [الجزء] السادس ١أ ، الثامن ٤٥أ ، التاسع ٦٧أ ، الحادي عشر ١٠٧أ ، الخامس عشر ١٨٩أ .

حجم الكتاب :

يلمس المرءُ من مخطوطاته المحفوظة أنّه من الأعمال الضخمة ذات المجلّدات العديدة[1]، لكن ، كما يبدو أنّ حجمه الكبير حال دون نسخ جميع مجلّداته أو على الأقلّ صعّب مهمّة نسخها في كثير من الأحيان ؛ فلم يصل إلينا كاملًا ، بل بالغ النقصان ؛ فالمحفوظ منه يشكّل نسبةً قليلةً من مجمل أجزائه البالغ عددها أصالةً (١٦) ستّة عشر جزءًا على قول محمّد بن أبي الخطّاب بن خليل الإشبيليّ (كان حيًّا ٦٨٦هـ/١٢٨٧م) الذي اختَصَرَ هداية المسترشدين بعنوان (تخليص[2] الكفاية من كتاب الهداية) ، كما جاء بخطِّ يدِهِ على الجزء السابع من مُختَصَرِهِ هذا : «الحمد لله . أنفذ محمّدُ بنُ أبي الخطّاب بنِ خليل الإشبيليُّ الحبسَ في مختصَر الهداية للقاضي أبي بكر في ستّة عشر جزءً[ا] ، هذا السابع منها ، توقيفًا على الجامع الأعظم بالقيروان في أواخر شوّال سنة ٦٨٦هـ»[3]؛ فإذا كان المختصِرُ

---

١ يماثله كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل (ط) لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبّار الهَمَذانيّ (ت٤١٥هـ/١٠٢٥م) ، شيخ المعتزلة في عصره ، من أقران الباقلّانيّ ؛ فالمحفوظ منه والمطبوع أربعة عشر مجلّدًا من أصل عشرين ، حيث ثلاثتها الأولى ونصف التاسع (التوليد) والعاشر (الاستطاعة) والثامن عشر والتاسع عشر مفقودة .

٢ مصدر الفعل (خلّص) ؛ ومن قيّده (تلخيص) على أنّه مصدر الفعل (لخّص) ، فقد جانب الصوابَ .

٣ كما نقله إبراهيم شبّوح في مقالته ذات العنوان : سجلّ قديم لمكتبة جامع القيروان [مجلّة معهد المخطوطات العربيّة ٢/٢ (١٣٧٥/١٩٥٦) ٣٦٩ (١٢٤) ، الحاشية الأولى هناك] . يُنظَر تاريخ التراث العربيّ (لسزكين) ٦٠٩/١ (٧) . بالإحالة على الأخير ذكر Ansari و Melvin-Koushki في ترجمتهما المشتركة للباقلّانيّ في (*Encyclopaedia Islamica*) رقمًا للجزء السابع على أنّه نسخة موجودة في مكتبة (جامعة) القيروان كالآتي : «a copy dated 686/1287 ist held by the library at the University of Kairouan, MS no. 16/7 (Sezgin, *GAS*, 1/609)» ؛ وهذا سوء فهم كبير ؛ فما ذكره سزكين هو مجرّد مفاد النقل أعلاه «Qairawān (Teil 7 von 16, [...])» ، أي القيروان (الجزء السابع من ستّة عشر) ؛ فلا نسخة منه ولا من سائر أجزاء هذا المختصَر ، إذ كلّه في عداد المفقود إلى أن يُعثَرَ على شيء منه في قابل الزمان . كذلك تحدّث النقل عن الجامع الأعظم الذي هو جامع القيروان ، فالكلام عن مكتبته ، لا عن مكتبة جامعة القيروان . من اللافت للنظر أنّ هذه المعلومات المغلوطة هي نفسها موجودة في ترجمة انصارى للباقلّانيّ بالفارسيّة في دائرة المعارف بزرگ اسلامى ٢٢٨/١١ .

أَخَذَ بالتجزئة الأصليّة للهداية ، فذلك يعني أنّ أصل الهداية كان كذلك ، أي ١٦ جزءًا كبيرًا ؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فعليه يكون الأصل فوق ١٦ جزءًا إلى حدّ الكفلَيْنِ (٣٢ جزءًا) .[١]

وصف مخطوطاته المعثور عليها :

رغم الجهود الكثيفة في البحث لم يُعثَر إلى الآن إلّا على أربع مخطوطات في أربع مكتبات مختلفة . لقد وصفت الباحثة اشميتكه في مقالتها (علم الكلام الأشعريّ المبكّر : أبو بكر الباقلّانيّ (ت٤٠٣/١٠١٣) وكتابه هداية المسترشدين) النسخ الخطّيّة الأربع المعثور عليها من كتاب الهداية وصفًا دقيقًا وافيًا ، نحيل عليه تمامًا من إضافات طفيفة .[٢]

نسخة سانت بيترسبورغ :

محفوظة في معهد المخطوطات الشرقيّة بسانت بيترسبورغ – وهو تابع للأكاديميّة الروسيّة للعلوم ، رقمها ٣٢٩ . مقاساتها ٢٥,٥×١٦,٥سم . عدد أوراقها ١٨٢ . مُسَطَّرتها ٢٠ سطرًا في كلّ صفحة . عناوين الفصول والأبواب فيها بالحمرة . كذلك كلمات وألفاظ مخصوصة ، نحو (تعالى) ، (سبحانه) وغير ذلك . يظهر بخطّ كوفيّ كبيرٍ على وسط طرّة ورقة العنوان : (المجلّد الخامس) ، يلي ذلك العنوان وآسم المصنِّف على قطعة مستحدثة ، قد أُلصِقَتْ على مكانيهما الأصليَّيْنِ اللذين ما يزالا بالإمكان رؤيتهما وقراءتهما ، وكلاهما – أي الأصل والمستحدث عليه – متطابق تمامًا ، حرفًا بحرفٍ . النصّ المستحدث المكوّن من خمسة أسطر ، حيث الأوّل والثالث والأخير بالحمرة ، كالتالي :

---

١ يُقابَل علم الكلام الأشعريّ المبكّر (لاشميتكه) ٤٣ [بالإنكليزيّة] .

٢ علم الكلام الأشعريّ المبكّر ٤٠–٤٣ .

من كتاب هداية المسترشدين

والردّ على أهل البدع والملحدين

تصنيف قاضي القضاة الإمام الأجلّ عماد الدين

لسان الأمّة فخر الملّة محمّد بن

الطيّب البصريّ الباقلّانيّ برّد الله مرقده

أمّا النصّ الأصليّ ، فكذلك ، لكنّه في أربعة أسطر ، إذ ورد العنوان كاملًا في سطر واحد ، كالآتي :

من كتاب هداية المسترشدين والردّ على أهل البدع والملحدين

تصنيف قاضي القضاة الإمام الأجلّ عماد الدين

لسان الأمّة فخر الملّة محمّد بن

الطيّب البصريّ الباقلّانيّ برّد الله مرقده

كذلك يمكن قراءة التملُّك المكتوب على طول أعلاها ، كالتالي : (لأبي محمّد عبد الملك بن محمّد بن عبد الملك بن طاهر بن الحسن ، أحسن الله عاقبته) .

يلي ذلك يسرةً تاريخ معارضة هذا المجلّد :

وعورض في ذي [...] سنة

[ثلاث عشرة] وستّمائة الميمونة

وكتب محمود بن عبد

الملك أحسن الله عاقبته

أمّا أسفلها ، فعليه وقفيّة حبس هذا المجلّد على يد مالكه ، تاج الوزراء أبي محمّد عبد الملك بن محمّد بن عبد الملك ، على دار الكتب التي كان بناها في الجامع العتيق بهمذان .

نسخة طشقند :

محفوظة في معهد البيرونيّ للدراسات الشرقيّة بطشقند ، رقمها ٣٢٩٦ . مقاساتها ١٦,٥×٢٥,٥سم ، عدد أوراقها ٢١٤ ورقة ، مُسَطَّرتها ٢٠ سطرًا في كلّ صفحة . عناوين الفصول والأبواب فيها بالحمرة . كذلك ألفاظ وعبارات مخصوصة من قبيل (تعالى) ، (عزّ وجلّ) ، (سبحانه) ، (عليه السلام) ، (سلام الله عليه) ، (عليهم السلام) ، (عليهم الرضوان) ونحوه . لم يعتمد ناسخها غير المذكور الشكل إطلاقًا ، بينما إعجام الحروف جاء عنده متفاوتًا . رمزنا لها بحرف الطاء (ط) .

جاء على طرّة ورقة العنوان من الأعلى يَمْنَةً تملُّكٌ (لأبي محمّد عبد الملك بن محمّد بن عبد الملك ، أحسن الله عاقبتَه) ، بينما أعلاها يسرةً تاريخ معارضة هذا المخطوط ومن قام بذلك ، كالآتي : (عورض في ذي [ال]قعدة سنة ثلاثَ عشر[ةَ] وستِّمائةٍ الميمونة . وكتب محمود بن عبد الملك ، أحسن الله عافيته) . كما يبدو أنّ ثمّة قرابة عائليّة بين هذين الشخصين .

في داخل هذه النسخة يتكرّر في أكثر من ورقة ختم الوقف ، شكله بيضويّ ، عبارة عن سطرَيْنِ قصيرَيْنِ بالفارسيّة . نصّ الأعلى : (وقف محمّد پارسا) ، نصّ الأسفل : (از كتب خواجه) ، كما في الأوراق ١أ ، ٢أ ، ١٥٦أ ، ١٦٥أ ، ١٧٤أ ، ١٨٣أ إلخ ، يُقرَأ على النحو التالي : (أَزْ كُتُبِ وَقْفِ خواجه محمّد پارسا) بمعنى (مِن كتبِ وقفِ خواجه محمّد پارسا)[1]. هذا الختم يعني ٱنتقال هذا المجلّد إلى

١ خواجه محمّد پارسا (٧٥٦-٨٢٢هـ/١٣٥٥-١٤٢٠م) من علماء بخارى وأعلامها . كان شيخ النقشبنديّة فيها بعد خواجه بهاء الدين محمّد بن محمّد نقشبند (٧١٧-٧٩١هـ/١٣١٧-١٣٨٩م) ، شيخ الطريقة النقشبنديّة المسمّاة على ٱسمه .

مكتبته الخاصّة[1].

بالخلاصة ، كما خلصت إليها اشميدكه ، أنّ ما يسري على نسخة سانت بيترسبورغ (المجلّدة الخامسة) من خصائص كتابيّة وفنّيّة يسري بدوره على نسخة طشقند (المجلّدة الحادية عشرة) ؛ فالناسخ والمالك وتاريخ المعارضة وصاحبها هو ذاته في النسختَيْن .[2]

نسخة فاس[3]:

محفوظة في مكتبة القرويّين بفاس ، رقمها ٦٩٢ . عدد أوراقها ١٦٨ ورقة . مُسَطَّرتها ١٧ سطرًا . بدايتها ناقصة بخلاف نهايتها الموجودة (و١٥٩أ) التي يرد في آخرها اَسم (هداية المسترشدين) مع التصلية والتسليم . رمزنا لها بحرف الفاء (ف) .

وضعها رديء للغاية ، إذ السواد الأعظم من ورقها متضرّر ، فيها اَنهدامات بسبب الأرضة وعلى معظم هوامشها الخارجيّة لاصقات للتقوية غير شفّافة ، تحول دون قراءة ما تحتها .

قبل ما يزيد عن عقد من الزمان قد نشر المستشرق الفرنسيّ دانييل جيمريه بحثًا ، حقّق فيه كتاب التولُّد من هداية المسترشدين بالتعويل على نسخة فاس [أوراق ٩٥ب-١٤٠ب] .[4]

---

١ يُنظَر علم الكلام الأشعريّ المبكّر ٤١ .

٢ علم الكلام الأشعريّ المبكّر ٤١ .

٣ ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربيّ ٦٠٩/١ (٧) .

٤ يُنظَر النصّ المحقَّق في بحث Gimaret [بالفرنسيّة] : „Un extrait de la Hidāya d’Abū Bakr al-Bāqillānī: Le *Kitāb at-tawallud*, réfutation de la thése mu‘tazilite de la génération des actes“ 272-300 .

نسخة الأزهريّة[١]:

محفوظة في المكتبة الأزهريّة بالقاهرة ، رقمها الحديث ٢١ توحيد [الرقم القديم ٣٤٢ توحيد] . عدد أوراقها ٢٤٨ ورقة ، مسطّرتها إمّا ١٩ سطرًا أو ٢٠ سطرًا . ناسخها محمّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمّدٍ العَدَوِيُّ بمدينةِ صور . تاريخ نسخها بين سنة سبع وخمسين وأربعمائة (٤٥٧هـ) وسنةِ ثَمَانٍ وخمسين أربعمائة (٤٥٨هـ) على ما قال ناسخها المذكور . وكانَتْ مقابلتُها في صَفَرٍ مِنْ سنةِ ٱثنتَيْنِ وستّين وأربعمائةٍ (٤٦٢هـ) على قوله أيضًا .

هذه النسخة مجزّأة إلى أجزاء داخليّة ، على الأرجح من صنيع الباقلّانيّ بالأصالة ، وتشمل الجزء السادس إلى الجزء السابع عشر من كتاب النبوّات من هداية المسترشدين ، كلّ جزء منها في بداية ورقة مستقلّة لهذا الغرض . رمزنا لها بحرف القاف (ق) .

النسخة في حالة غير جيّدة ، أصابها تلف ، نتج عنه ٱنهدامات كثيرة في أوساط أوراقها ، خاصّة ٨٦-١٠٥ ، الأمر الذي جعل من قراءة المواضع المنهدمة وضبط تسلسل ألفاظها مهمّة عسيرةً للغاية . ينضاف إلى عوامل صعوبة قراءة هذه النسخة شبه خلوّها على العموم من إعجام الحروف ، كما أنّها خالية من الشكل إلّا في النادر .

---

١ لها وصف غير وافٍ في فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة ٣/٣٣٧ [هداية المسترشدين – للباقلّانيّ] . يُنظَر سزكين : تاريخ التراث العربيّ ١/٦٠٩ (٧) .

منهج التحقيق :

من أبرز خطوطه ما يلي :

- الحرص على تحرير متون المجلّدات الأربعة من هداية المسترشدين وسلامة ضبطها وصحّة تقييدها على أقرب شكل أو صورة ممّا أراده وقصده الإمام الباقلّانيّ ، صاحب الكتاب .
- تنصيص الآي مع ضبطها على الرسم العثمانيّ ونقطها وشكلها وفق الطبعة الرسميّة للمصحف الشريف مضبوط على قراءة الإمام عاصم الكوفيّ برواية ربيبه حفص بن سليمان ثمّ تخريجها بين حاصرتين بتقييد رقم السورة حسب ترتيبها الرسميّ ثمّ ٱسم السورة ثمّ رقم الآية أو الآتين أو الآي .
- تخريج الأحاديث والآثار من مظانّها ومصادرها .
- تخريج الأبيات الشعريّة مع ضبط شكلها .
- إبراز جميع الأبواب والفصول والكتب الداخليّة بالتغميق .
- إثبات ترقيم الأوراق في المتن بين حاصرتين مع تغميق ذلك كلّه ، نحو **[١٠أ]** ، حيث الرقم رقم الورقة وحرف الألف وجهها ، بينما **[١٠ب]** يشير إلى الورقة ذاتها وحرف الباء إلى ظهرها . يجدر ذكره هنا أنّنا قد ٱعتمدنا الترقيم المثبت في النسخ الخطّيّة حتّى في تلك الأوراق التي وقع فيها سوء ترتيب وٱضطراب تسلسل ، إذ ٱكتفينا بالتنبيه على ذلك في موضعه في الحاشية .
- محاولة تقدير ما هو منهدم في الأصول المخطوطة قدر الاستطاعة والإمكان ووضعه بين حاصرتين ، كما هو بارز على وجه الخصوص في نسخة القاهرة ذات الانهدامات الكثيرة . أمّا نسخة فاس ، فمشكلتها أنّ العديد من أوراقها

عليه لاصقة غير شفّافة على الهوامش الأربعة ، ممّا يحول دون تحريرها ، كما يحول دون تواصل المتن بين الأوراق المتضرّرة بسبب ذلك ؛ فوضعنا ، حيث لزم ، ثلاث نقط تعبيرًا عن الكلمة الواحدة غير الظاهرة ، وقد وصل الحال إلى عدم ظهور سطر كاملٍ وأحيانًا إلى عدم ظهور سطرين بالتمام . كلّ ذلك بين حاصرتين . لأجل ذلك ألحقنا في مجلّد نسخة فاس نماذج صور من بدايتها ونهايتها ، ليلمس القارئ بنفسه حقيقة هذا الأمر .

- رمزنا في الحواشي بإشارة الزائد (+) قبل كلّ لفظ أو بعض ألفاظ وردت في الأصل المخطوط ، لكن لم نر إثباتها في المتن المحقّق لسبب وجيه .

- كلّ لفظ أثبتناه في المتن المحقَّق وليس في الأصل المخطوط أشرنا إليه في الحواشي بإشارة الناقص (−) أو في بعض الأحيان بجملة (ليس في الأصل) .

- نبّهنا في الحواشي على كلّ موضع مشطوب في الأصل المخطوط ، لأنّه يدلّ كلّ مرّة على مراجعة ذاتيّة من قبل الناسخ .

- كذلك نبّهنا في الحواشي على المواضع المكرّرة سهوًا ولم تشطب في الأصول المخطوطة .

- نبّهنا أيضًا على جميع الألفاظ المصحّحة في هواش النسخ وأشرنا إليها في مواضعها في الحواشي .

- قيّدنا ألفاظًا معيّنة ، خاصّة في نسخة فاس ، قد وردت كاملة الإملاء بإثبات الألف ، ألف المدّ ، بحذفها ، نحو «لَاكِن» ، «هاذا» ، «ذالك» وأمثاله .

- كذلك قيّدنا كلماتٍ ، على وجه الخصوص في نسخة فاس ، كُتبت بياءٍ متطرّفة (مقصورة) ، بإبدالها ألفًا ، نحو «ما عَدَى» مقابل «ما عَدَا» ، «العصى» مقابل «العصا» .

- وضعنا لكلّ مجلّد من المجلّدات الأربعة فهارس فنّيّة قدر الحاجة ، مثل فهرس الآيات وفهرس الأحاديث وفهرس الأعلام وفهرس الكتب المذكورة في هداية المسترشدين وفهرس الجماعات وفهرس الأمكنة ، آخرها فهرس الموضوعات .

- ألحقنا في المجلّد الأخير ، وهو الرابع ، ثبت المصادر والمراجع المعوّل عليها في المقدّمة والتحقيق .

والحمد لله أوّلًا وآخرًا .



نسخة سانت بيترسبورغ : طرّة ورقة العنوان [١أ]

بسم الله الرحمن الرحيم . وانوكّل عليه ظاعنا ومقيما
ومما يدل على فساد تأويلهم ايضا انه لو كان الامر على ما قالوه لكان
من حقه جل ذكره ان يقول وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فتعدى النظر
بالحرف الجار الذي هو الى ويذكر الى الثاني الذي هو واحد الالا [illegible] فانا قد بينا
من قبل ان العرب مطبقة على ان النظر المراد به رؤية البصر لا تعدى بنفسه بل لا بد
ان يعدى بهذا الحرف الذي هو قولك الى واذا قال القايل [illegible] انا انظر زيدا
ولم يعده بالى كان معناه انتظر زيدا فاذا قال انا ناظر الى زيد ونظرت الى زيد
كان معناه رؤية البصر فالنظر الذي هو الرؤية لا يجوز في كلامهم ان يعدى بنفسه
لا بحرف الجر واذا كان ذلك كذلك وجب على موضوع تأويلهم ان يقول سبحانه
لو اراد ما ذكروه وكان الى واحد الالا لا لفظ يلحق به وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة فيكون الى الاول الحرف الجار المعدى به النظر والى الثاني واحد النعم
ولما لم يقل ذلك سقط ما قالوه سقوطا ظاهرا وليس لهم ان يقولوا في هذا انكرتم
ان يكون هذا النظر الانتظار الذي ليس من حقه ان يعدى بالى فلذلك اقتصر
على قوله الى مرة واحدة [illegible] هذا باطل لانه قد قرن هذا النظر بذكر
الوجوه التي هي الجوارح [illegible] على ان النظر الذي هو الانتظار لا يقرن بذكر
الوجه فسقط ما قالوه هذا على التسليم لهم ان العرب قد نطقت بلفظ الى واحد
الالا كيف وذلك باطل لا اصل له لما بيناه من قبل ومما يدل على فساد
هذا التأويل ايضا انه لو ساغ [illegible] لساغ ان يقال ان مراد القايل انا
ناظر الى زيد معناه انا ناظر نعمة زيد وكذلك كل شي قال القايل اني ناظر اليه
من [illegible] انما المراد به ناظر نعمتها وهذا [illegible]

بداية نسخة سانت بيترسبورغ [١ب]

نهاية نسخة سانت بيترسبورغ [١٨٢ب]



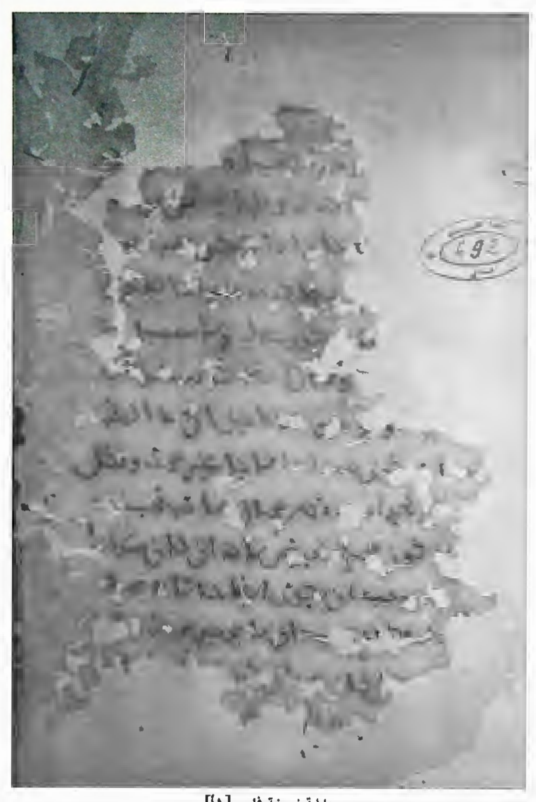
نسخة طشقند : طرّة ورقة العنوان [١أ]

بسم الله الرحمن الرحيم. فوضت اموري الى الله تعالى

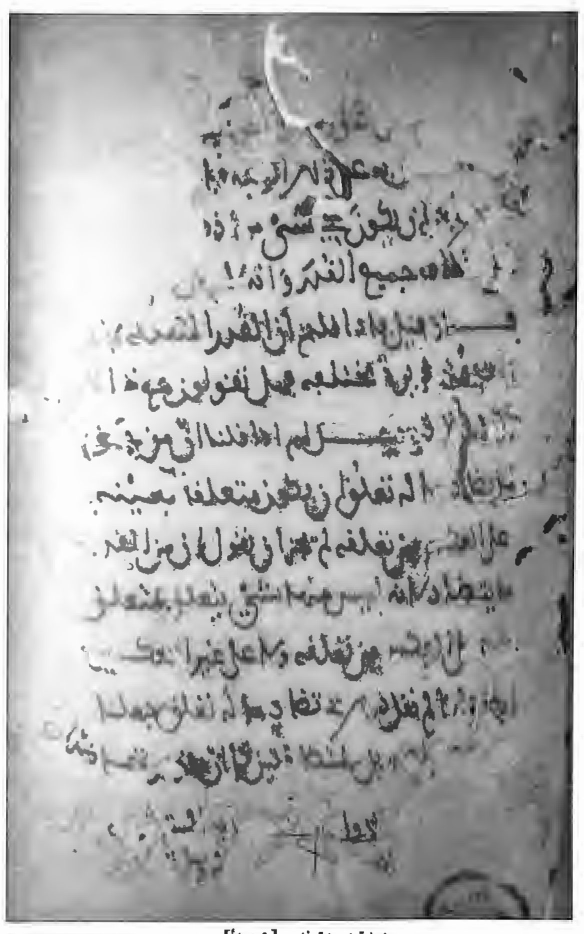
يقال لهم كلما اعترفتم من تطلب الحيل لباطل مذهبكم ازددتم تورطا
في الجهل ونقض ما تبنون امركم عليه فخبرونا الستم انما تحتاج الحكم
في حصوله الى وجود العلة ليحصل فاذا قالوا اجل قيل لهم فاذا حصل
الحكم ما الحاجة مع حصوله الى وجود العلة وهي انما تحتاج اليها ليحصل
الحكم فاذا حصل استغني عنها لحصول ما احتيج اليها ليحصل او لستم
قد قلتم اذا احتيج الى القدرة ليفعل بها المقدور ويحدث وجب اذا وجد
ان يستغني في حال وجوده عن وجودها لانه قد حصل ما احتيج اليها لاجله
فيستغني عنها لحصوله فغنا الفعل في حال حدوثه عن القدرة عليه فوجب لو علتم
عن انفسكم غنا الحال الحاصل عن علة توجبه مع حصوله لانه انما يحتاج
اليها لحصول الحكم فاذا حصل فلا الحاجة اليها وهذا مالا مخرج لهم
منه ابدا وان قالوا لا نقول انه يحتاج الى العلة ليحصل الحكم وانما
يحتاج اليها في حصوله قيل لهم وكذلك انما يحتاج الفعل في وقوعه
ووجوده الى وجود القدرة عليه ولا يحتاج اليه ليوجد هذا على ان هذا
ركوب منهم لان الكل يقول انما يحتاج الى العلة ليحصل الحكم لها ثم
يقال لهم ان جهة حاجة الحال الى العلة وان خالف جهة حاجة
الفعل الى القدرة في ان العلة موجبة للحكم والقدرة غير موجبة لا يمنع
من حاجة الفعل في حال وقوعه اليها ومحال وجود المحتاج الى غيره او ما
جرى مجرى الغير له مع عدم ما يحتاج اليه لانه لو صح ذلك لصح ثبوت حال
مع عدم محله وثبوت العلم والقدرة وجميع صفات الحي مع عدم الجوهر واحكام

بداية نسخة طشقند [١ب]

نهاية نسخة طشقند [٢١٤ب]



بداية نسخة فاس [١أ]



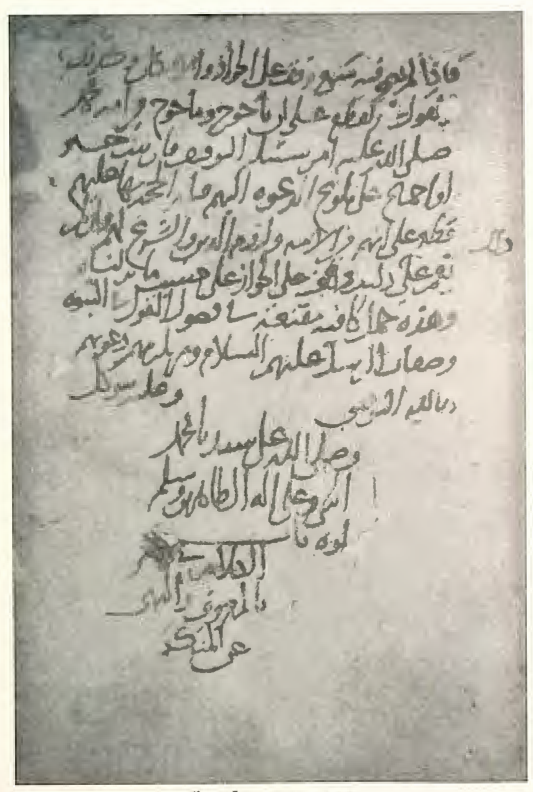
نهاية نسخة فاس [١٥٩أ]



نسخة القاهرة " طرّة ورقة العنوان [١أ]

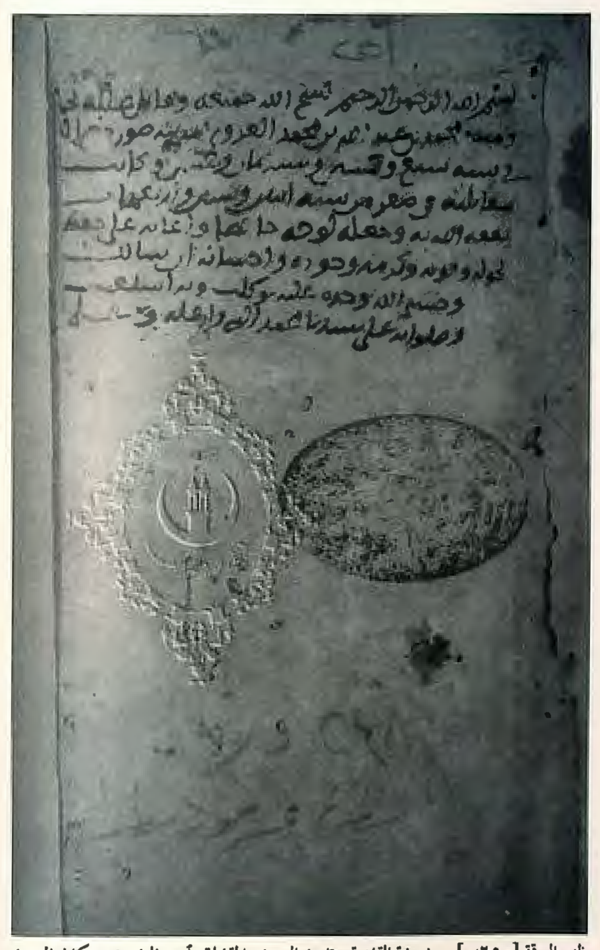


بداية نسخة القاهرة [١ب]



وصلى الله على سيدنا محمد
النبي وعلى آله الطاهرين وسلم

نهاية نسخة القاهرة [٢٥٠أ]



ظهر الورقة [٢٥٠ب] من نسخة القاهرة : تاريخ النسخ والمقابلة وأسم الناسخ ومكان النسخ




وما توفيقي إلا بالله

قسم

التحقيق



[١أ]

المجلدة الخامسة

من كتاب هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

تصنيف

قاضي القضاة الإمام الأجل عماد الدين لسان الأمة فخر الملَّة

أبي بكر محمّد بن الطيّب البصريّ الباقلّانيّ

برَّد الله مرقده

[١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وأتوكّلُ عليه ظاعِنًا ومُقِيمًا

ومِمَّا يَدُلُّ على فسادِ تأويلِهم أيضًا أنّه لو كانَ الأَمْرُ على ما قالُوهُ ، لَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ، جَلَّ ذِكْرُهُ ، أن يَقُولَ : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٢-٢٣] ، فتَعَدَّى النَّظَرُ بالحَرْفِ الجارِّ الذي هو ﴿إِلَى﴾ وبذِكْرِ (إِلَى) الثاني الذي هو واحِدُ الآلاءِ ، لأَنَّا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ العربَ مُطْبِقَةٌ على أنَّ النَّظَرَ المُرادَ به رُؤْيَةُ البَصَرِ لا يُعَدَّى بنَفْسِهِ ، بل لا بُدَّ أن يُعَدَّى بهٰذا الحرفِ الذي هو قَوْلُكَ : (إِلَى) . وإذا قال القائِلُ مِنهُم : أنا أَنْظُرُ زيدًا ، ولَم يُعَدِّهِ بإِلَى ، كانَ مَعْنَاهُ : أَنْتَظِرُ زَيْدًا . فإذا قالَ : أنا ناظِرٌ إلى زيدٍ ونَظَرْتُ إلى زيدٍ ، كانَ مَعْنَاهُ رؤيةَ البَصَرِ ؛ فالنَّظَرُ الذي هو الرؤيةُ لا يَجُوزُ في كَلَامِهِم أَنْ يُعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَّا[١] بحَرْفِ الجَرِّ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ على مَوْضُوعِ تأويلِهم أن يقولَهُ ، سبحانَهُ ، لو أرادَ ما ذَكَرُوهُ ، وكانَ لِوَاحِدِ الآلاءِ لَفْظٌ نُطِقَ به : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٢-٢٣] ، فيكون ﴿إِلَى﴾ الأَوَّلُ الحَرْفَ الجارَّ المُعَدَّى به النَّظَرُ و(إِلَى) الثاني واحِدَ النِّعَمِ . ولَمّا لَمْ يَقُلْ ذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ سُقُوطًا ظاهِرًا .

ولَيْسَ لَهُم أن يَقُولُوا في هٰذا : ما أَنكَرْتُم أن يكونَ هٰذا النَّظَرُ الانتظارَ الذي لَيْسَ مِنْ حَقِّهِ أن يُعَدَّى بإِلَى ؛ فلذٰلكَ اقتصرَ على قولِهِ : ﴿إِلَى﴾ مَرَّةً واحِدَةً .

يقالُ له : هٰذا باطِلٌ ، لأَنَّهُ قد قَرَنَ هٰذا النَّظَرَ بذِكْرِ الوُجُوهِ التي هي الجَوَارِحُ . وقدِ اتُّفِقَ على أَنَّ النَّظَرَ الذي هو الانتظارُ لا يُقْرَنُ بذِكْرِ الوَجْهِ ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ . هٰذا على التَّسْلِيمِ أَنَّ العربَ قد نَطَقَتْ بلفظٍ لِوَاحِدِ الآلاءِ ؛ فكَيفَ وذٰلكَ باطِلٌ ، لا أَصْلَ لهُ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

---

١ إلا : لا ، الأصل .

ومِمَّا يدلُّ على فسادِ هٰذا التأويلِ أيضًا أنَّهُ لو سَاغَ مِثْلُهُ في الأُمَّةِ ، لَسَاغَ أن يُقالَ : إنَّ مرادَ القائِلِ : «أنا ناظِرٌ إلى زيدٍ» ، معناهُ : أنا ناظِرٌ نِعْمَةَ زيدٍ . وكذٰلكَ كلّ شيءٍ قال القائِلُ : «إنِي ناظِرٌ إليه» ، مِن قولِهم : «أنا ناظِرٌ إلى الطِّفْلِ وإلى البَهِيمَةِ» ، إنَّما المُرادُ به ناظِرٌ نِعْمَتَهَا . وهٰذا مِمَّا [٢أ] لا خِلَافَ في بُطْلَانِهِ ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ .

ومِمَّا يدلُّ على بُطْلَانِ هٰذا التأويلِ أيضًا أنَّهُ مُسْقِطٌ مَعنَى التعظيمِ للمؤمنِينَ والبشارةِ لهم ، لأنَّهُ لو أَرَادَ بقولِهِ : ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٣] ، أيْ أنَّها رَائِيَةٌ[١] لِنِعَمِهِ ، لاستَوَى في ذٰلكَ المؤمنُونَ والكافِرُونَ ، لأنَّهم جميعًا يَنْظُرُونَ إلى نِعْمَةِ اللهِ ، تعالى ، ويَرَوْنَهَا ، وإنَّما مَوْضِعُ التخصيصِ للمؤمنِينَ أنَّهم يبتدئونَ بها ويباشرونها[٢]، فإنَّما خصَّهُم برؤيتِهِ ، جَلَّ وعزَّ ، دُونَ الكافِرِينَ . ولو أَرَادَ النَّظَرَ إلى نِعَمِهِ فقط ، لم يَكُنْ للمؤمنِينَ في ذٰلكَ مَزِيَّةٌ على الكافرِينَ . وفي بُطْلَانِ ذٰلكَ دليلٌ على ما قالُوهُ .

ويدلُّ على فسادِ هٰذا التأويلِ أيضًا أنَّه[٣]لو كانَ الأمرُ على ما ذَكَرُوهُ ، لم يَكُنْ لِتَخصِيصِ نَظَرِهِمْ إلى نِعْمَتِهِ بيومِ القيامةِ مَعْنًى ، لأنَّ المؤمنِينَ والكافرينَ يَنْظُرُونَ إلى نعمةِ اللهِ ، تعالى ، في الدنيا ، كما يَنْظُرُونَ إليها في الآخرة ، فلا مَعْنَى إذًا لقولِهِ : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٢-٢٣] وهو يريدُ بـ(إِلَى) واحِدَ النِّعَمِ . وفي تخصيصِهِ لِرُؤْيَتِهم ونَظَرِهم بـ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ دليلٌ على أنَّهُ أخبَرَ أنَّهم يَرَوْنَ في الآخرة ما لم يَرَوْهُ في الدنيا ، وهو النَّظَرُ إليه ، سبحانَهُ ، وبه خصَّ المؤمنِينَ دُونَ الكافرِينَ .

---

١ رائية : رآءية ، الأصل .

٢ ويباشرونها : شطرها الأخير (نها) إضافة في هامش الأصل .

٣ أنّه : لانه ، الأصل .

ويَدُلُّ أيضًا على بُطْلَانِ تأويلِهم أنَّ نِعَمَ اللهِ ، تعالى ، على المؤمنِينَ في الدنيا والآخرة كثيرةٌ ، لا يُحْصَى[1] عَدُدُهَا ؛ فما مَعنَى قولِهِ : إنَّهم ينظرونَ إلى واحِدِ النِّعَمِ ونِعَمُهُ لا تُحْصَى كثيرةٌ ؟ ففي هٰذا أيضًا دليلٌ على أنَّهُ إنَّمَا أَرَادَ النَّظَرَ الذي هو الرؤيةُ له .

فإنْ قالوا : إنَّما أَرَادَ بذِكْرِ النعمةِ جنسَ النِّعَمِ ، لا واحد .

يقالُ لهم : إنَّكم[2] قد زَعَمْتُمْ أنَّ (إِلَى) ٱسمُ واحدِ النِّعَمِ ، لا الحرف الجارّ . وظاهرُ هٰذا الكلامِ يقتضي نعمةً واحدةً ، تُثَنَّى وتُجْمَعُ ، فَبَطَلَ أن يكونَ المُرادُ به الجنس . على أنَّ لَفْظِ الواحدِ أبدًا مِنْ جنسٍ مُثَنَّى الواحدِ المُفْرَدِ ؛ فلذٰلكَ يَصِحُّ أَن يُثَنَّى ويُجْمَعَ . وإنَّما يُرَادُ به الجمعُ بدليل غير لَفْظِهِ على ما سَنَذْكُرُهُ في بابِ القولِ في العُمُوم والخُصُوصِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ وثَبَتَ أنَّ ﴿إِلَى﴾ المذكورَ في الآيةِ إنّما هو الحرفُ الجَارُّ [١ب] المُعَدَّى به نَظَرُ الأَبْصَارِ . وهٰذا واضحٌ بِحَمْدِ اللهِ ، تعالى .

ومِمَّا يَدُلُّ أيضًا على فسادِ تأويلِهِم لقولِهِ : ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٣] على أنَّ المرادَ به الانتظارُ لِنِعَمِهِ ٱتِّفاقُ الأُمَّةِ على أنَّ هٰذا القولَ إنَّما وَرَدَ على وَجْهِ البشارةِ للمؤمنِينَ والتعظيمِ لَهُم والتميُّزِ مِنَ الكافرِينَ . وقد ثَبَتَ أنَّ الانتظارَ ضَرْبٌ مِنَ التَّنْغِيصِ والتكْدِيرِ وأنَّ المُنْتَظِرَ المُتَوَقِّعَ لِمَا يَرْجُوهُ مُعَذَّبٌ بٱنتظارِهِ ومشوب نعمته . ولهٰذا أُطْبِقَ الكلُّ على إطلاقِ القولِ : عَذَّبَكَ اللهُ عذابَ المُنْتَظِرِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَ أهلُ الجَنَّةِ في أَتَمِّ عَيْشٍ سليمٍ ونعيمٍ مُقِيمٍ ، لا يَشُوبُ نِعْمَتَهُ هوسٌ ولا تكديرٌ ، لم يَجُزْ أن يكونَ إنَّما بَشَّرَهُم ، تعالى ، بالانتظارِ والتَّوَقُّعِ الذي يقتضي الاهتمامَ والتعذيبَ والتَّنْغِيصَ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ بُطْلَانُ ما قالُوهُ .

---

١ يحصى : تحصى ، الأصل .

٢ إنكم : انهم ، الأصل .

فإن قالوا : الانتظارُ على ضربَيْنِ : ٱنتظارٌ لأَمْرٍ به نَفْعٌ وفي تأخُّرِه ضَرَرٌ . وهٰذا الانتظارُ لَعَمْرِي تكديرٌ وتعذيبٌ . وذٰلكَ ٱنتظارُ المَحْبُوسِ للإفْرَاجِ عنه والمُعَذَّبِ لِرَفْعِ عذابِهِ . وٱنتظارُ هٰذا وأمثالِهِ عذابٌ وتَنْغِيصٌ . والضَّرْبُ الآخرُ ٱنتظارٌ لِمَا فيه نفعٌ ولا ضَرَرَ في تأخُّرِه . وذٰلكَ ٱنتظارُ المُتَشَاغِلِ بأكْلِ الطعامِ لأَكْلِ الحَلْوَاءِ[١] بَعْدَهُ وٱنتظارُ الآكِلِ للشرابِ والشرب بَعْدَ أكلِهِ . وهٰذا ليسَ بِتَنْغِيصٍ ، لأنَّ المُنْتَظِرَ بذٰلكَ ، إذا لو أتى بما ينتظرُهُ مِنَ الحلواءِ الطبيخُ ، لم يُؤْثِرْهُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ ٱنتظارُ أهلِ الجَنَّةِ مِنْ هٰذا القَبِيلِ الذي لا ضَرَرَ عليهم في تأخيرِ ما يَنْتَظِرُونَهُ . وليسَ هُمْ في ٱنتظارِ أمرٍ ، لَحِقَهُمُ الضررُ بِتَأَخُّرِه وتَدعُوهُمُ الشهوةُ والهِمَّةُ إلى حضورِه ؛ فَزَالَ ما قُلتُم .

يقالُ لهُم : ما أَوْرَدْتُمُوهُ مِنْ هٰذا باطلٌ ، بل الانتظارُ كُلُّهُ تنغيصٌ وتكديرٌ . ولو حَضَرَ الأمرُ المُنْتَظَرُ ، لكَانَ أشدَّ للمُنْتَظِرِ وأَعْمَلَ لِتَعِيمِهِ ورَافِعًا لِتَوَقُّعِهِ وٱهتمامِهِ . وٱنتظارُ المحبوسِ لإطلاقِهِ والمُقَيَّدِ لِفَكِّ قَيْدِهِ والجائعِ الظَّمْآنِ لِحُضُورِ الطعامِ والشرابِ ، كُلُّهُ تَنْغِيصٌ وتكديرٌ وتعذيبٌ للمُنْتَظِرِ . وكذٰلكَ ٱنتظارُ الوِلَايَاتِ والتَّوَقِّي إلى المنازِلِ [٢أ] والظَّفَرُ بالعَدُوِّ والمقابلةُ للمنعِمِ وشكرِه . كلُّ ذٰلكَ ٱنتظارٌ ، وهو في نَفْسِهِ تنغيصٌ . وليسَ في الانتظارِ شيءٌ يَخرُجُ عن ذٰلكَ .

فأمَّا آكِلُ الطَّعَامِ وألوانِ الطبيخِ الذي لو حضرَ الحلواء ، لآثَرَ أَكْلَه بَعْدَ الطعامِ وعَزَلَهُ إلى حينِ فراغِهِ مِنَ الأكلِ ، فليسَ بِمُنْتَظِرٍ ولا مُتَوَقِّعٍ ، وإنَّما هو عازِمٌ على أَكْلِ الحَلْوَاءِ عِندَ حاجتِهِ إليه . وليسَ هٰذا مِنَ الانْتِظَارِ في شيءٍ ، بل هو بمثابةِ عَزْمِ الشَّبْعَانِ الرَّيَّانِ على الأَكْلِ والشربِ عِندَ الحاجةِ إليهما . وليسَ ذٰلكَ بٱتِّفاقٍ ٱنتظارًا

---

١ الحلواء : الحلوآ ، الأصل ، حيث وضع الناسخ مدّة على الألف للدلالة على أنّها بالمدّ ، أي الحلواء ، لا على القصر (الحلوى) . كلاهما لغةٌ صحيح . أمّا المواضع التالية التي ورد فيها هذا اللفظ ، فاكتفى الناسخ بتقييد الألف دون مدّة عليها ، ممّا يغني عن التنبيه عليه في موضعه .

للأكلِ والشربِ وحضورِ الطعامِ والشرابِ ، وإنَّما هو عَزْمٌ على الأكلِ عِندَ الحاجةِ إليه . وأمَّا المُنْتَظِرُ للأكلِ الجائعُ الذي لم يَحضُرْهُ الطعامُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قُلتُمُوهُ . وكيفَ يَنْتَظِرُ الحلواءَ مَنْ هو مُتَشاغِلٌ بِأَكْلِ الألوانِ الذي لو حَضَرَهُ الحلواءُ ، لم يَأْكُلْهُ ولآثَرَ أَكْلَ غيرِهِ عليه . هٰذا بعيدٌ في العقولِ .

وفي الجُمْلَةِ أنَّهُ لا يَخلُو[1] المُتَشاغِلُ بأَكْلِ الألوانِ مِنْ أنْ يكونَ في تِلْكَ الحالِ مُشْتَهِيًا لأَكْلِ الألوانِ وتَقْدِيمِهِ على الحلواءِ وللحلواءِ وتقديمِهِ على الألوانِ أو لجمعِ بَيْنَهما . وإنْ كانَ يُؤْثِرُ تقديمَ أكلِ الطعامِ ، ولو حَضَرَهُ الحلواءُ ، لم يَعْرِضْ لأَكْلِهِ : فليسَ بِمُنْتَظِرٍ لحُضُورِهِ ولا مُتَوَقِّعٍ له ومُهْتَمٍّ به ، وإنَّما هو عازِمٌ على أَكْلِهِ عِندَ الحاجةِ إليه . وليسَ هٰذا العَزْمُ مِنَ الانتظارِ في شيءٍ . وإنْ كانَ هٰذا الآكِلُ للألوانِ يُؤْثِرُ تقديمَ الحلواءِ والجمعَ بَينَهما ولم يَحْضُرْهُ ، فهو في تَنْغِيصٍ وتَكْدِيرٍ وغَيْرُ مُتَكَامِلِ المَسَرَّةِ والنعيمِ ، لأنَّه قد تأخَّرَ عنهُ ما هو مُحتاجٌ إلى حضورِهِ ومُتَطَلِّعٌ إلى أَكْلِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما ظَنُّوهُ .

فإنْ قالوا : أَتقولونَ على هٰذا أنَّ نعيمَ أهلِ الجَنَّةِ يُؤْتَوْنَ به في وقتٍ واحدٍ ؟

قيلَ لهم : لا ، ولٰكنَّهم لا ينتظرونَ نِعْمَةً ، وهم في أُخرَى مع خُطُورِهِ بالبالِ مِنْ غيرِ آحْتِبَاسٍ . وإذا كانوا في مُجَالَسَةِ الأنبياءِ ، لم يَشْتَهُوا مُجَاذَبَةَ الحُورِ . وإذا آشْتَغَلُوا بِمُجَاذَبَةِ الحُورِ والوِلْدَانِ ، لم يَشْتَهُوا مُحَادَثَةَ الرُّسُلِ . وكذٰلكَ القولُ في كلِّ نِعْمَةٍ هم مُتَشَاغِلُونَ بِنَيْلِهَا [٢ب] في أنَّهم لا يَشْتَهُونَ سِوَاهَا ولا يَخطُرُ بِبَالِهِم غيرُها . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ مَا تَوَهَّمُوهُ .

فإنْ قال قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ أهلُ الجَنَّةِ مُنْتَظِرِينَ في كثيرٍ مِنْ أَحْوَالِهِم ما يأتيهم مِنْ نعيمٍ يتوقَّعُونَهُ ، غَيْرَ أنَّهم لا يَأْلَمُونَ لذٰلكَ الانتظارِ ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ،

---

[1] يخلو : يحلوا ، الأصل .

لا يَخلقُ فيهم الأَلَمَ لِمَا يَنْتَظِرُونَهُ ، فيكونُ الانتظارُ فيهم بذٰلكَ موجودًا والألمُ به عنهُم مَرْفُوعًا .

يقالُ لهم : إنَّ نَفْسَ الانتظارِ لِمَا تَشْتَهِيهِ النفسُ ويَحتاجُ إليه المُنتَظِرُ ويَستضرُّ بِتَأَخُّرِه عنه ويفوتُ لَدَيْهِ بتوقّعِهِ يَتَضَمَّنُ وجودَ الألمِ بِتَأَخُّرِ ما يمسُّ الحاجةَ إليه ولا يَصِحُّ أن يوجَدَ مُنْفَكًّا عنه . ولو جَازَتْ هٰذِهِ الدَّعْوَى لقائِلِها ، لَجَازَ لآخرَ أن يقولَ : إنَّ أهلَ الجَنَّةِ قد يَشْتَهُونَ أشياءَ ، يَحْتَاجُونَ إلى حُضُورِهَا وإدْرَاكِهَا ويَمِيلُونَ إليها ، وإن لم تَحْضُرْهُمْ ولا يَنَالُوهَا جُمْلَةً ، وإن لم يكونوا بِفَقْدِ نَيْلِهَا وإدْرَاكِهَا آلِمِينَ ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يَخْلُقُ فيهم الأَلَمَ لذٰلكَ .

ولَجَازَ أيضًا أن يقالَ : إنَّ أهلَ الجَنَّةِ قد يَصِحُّ تكليفُهم وزَجْرُهُم وتَخويفُهُم بالعقابِ ، إن لم يَفْعَلُوا المَأْمُورَ به . ولا يَخْلُقُ فيهم مع ذٰلكَ أَلَمًا وَهَمًّا بِخَوْفِ العقابِ أو لا يَخْلُقُ فيهم الخوفَ منهُ ؛ فلا يكونوا بذٰلكَ مُتَنَغِّصِينَ ولا خائِفِينَ .

ولجازَ أيضًا لقائلٍ أن يقولَ : إنَّه قد يَجُوزُ أن يَعْلَمَ أهلُ الجَنَّة أنَّهم يَفْنُونَ ويَنْقَطِعُ نعيمُهم ولَذَّاتُهُمْ ولا يَحْزَنُونَ ولا يَأْلَمُونَ مع العِلْمِ بذٰلكَ ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يَخْلُقُ فيهم مع إعْلَامِهِم ذٰلكَ هَمًّا ولا أَلَمًا به . وكذٰلكَ كانَ يَصِحُّ أن يَعْلَمُوا ويخبروا بأنَّهم يَمُوتُونَ ويَبْلُونَ ولا يَخْلُقُ فيهم حزنًا لذٰلكَ ولا أَلَمًا به .

ولَمَّا بَطَلَ هٰذا أَجْمَعُ ، وكانَ القائِلُ به قد جَعَلَ الجَنَّةَ كدارِ الابْتِلَاءِ وصارَ إلى أَنَّ نعيمَهم مَشُوبٌ بالتَّنْغِيصِ ، وَجَبَ مثلُهُ في انتظارِهم لِمَا يَتَوَقَّعُونَهُ ويَشْتَهُونَهُ مع حاجتِهم إليه . وهٰذا ما لا يُمْكِنُ الفَصْلُ فيه ؛ فَبَطَلَ ما قالوهُ .

فإنْ قالوا : فهٰذا يُوجِبُ أنّهم في الجَنَّةِ لا يَنْتَظِرُونَ شيئًا مِمَّا يَعْلَمُونَ أَنَّهم يَشْتَهُونَهُ ويَلَذُّونَهُ .

قيلَ لهم : أجل ، بل حُضُورُ كُلِّ [٣أ] ما يَحضُرُهم الشهوة له مع حضورِها في

قربٍ ولا يَخطرُ ببالِهم شيءٌ يُؤْثِرُونَهُ إلّا وحَضَرَ مع حضورِهِ مِنْ غيرِ تأخيرٍ ، وإلّا عادَ أمْرُهُم إلى التَّنْغِيصِ والتَّكْدِيرِ ، وذٰلكَ مِمَّا لا يَنالُهم ذٰلكَ في دارِ النَّعِيمِ .

فإن قال مِنهُم قائِلٌ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لَمْ يَقُلْ : إنَّ المؤمنينَ يَنْتَظِرُونَ ثوابَهم بِاللَّذّاتِ ونَيْلِ الشهواتِ وهُمْ في الجَنَّةِ ، ولا أَخبَرَ بذٰلكَ عنهُم ، وإنَّما قالَ : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٢-٢٣] يريدُ مُنْتَظِرَةٌ لثوابِهِ . ويومئِذٍ تارات ، يكونونَ في بَعْضِهَا في الجَنَّةِ وفي بعضِها في الحسابِ والمَحْشَرِ وبَعْدَ النشرِ مِنَ القبورِ ؛ فيُمْكِنُ أنْ يكونَ أرادَ أنَّهم يَنْتَظِرُونَ ثوابَهُ قَبْلَ دخولِهم الجَنَّةَ ؛ فإذا دَخَلُوهَا ، نَالُوهُ وبَاشَرُوهُ . ولم يكونُوا فيها مُنْتَظِرِينَ ولا مُتَوَقِّعِينَ ؛ فزَالَ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : هٰذا أيضًا باطِلٌ لإِجْمَاعِ الأُمَّةِ على أنّه ، تعالى ، أَخبَرَ بنَظَرِهم إليه على وَجْهِ التَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِم والتميُّزِ لهُم مِنَ الكافِرِينَ والترغيبِ للمُكَلَّفِينَ في مِثْلِ إيمانِهم وفِعْلِ طَاعَتِهِم ، لِيَنَالُوا بذٰلكَ ما ينالُهُ المؤمنونَ في المعادِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَمْ يَجُزْ أن يكونَ النظرُ الذي ذَكَرَهُ عنهم ٱنتظارًا لثوابِهِ ، وإنْ كانُوا في المَحْشَرِ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ الجَنَّةِ ، لأنَّ ٱنتظارَهُم لذٰلكَ وقَبْلَ الحُصُولِ في الجَنَّةِ مِنْ أَعْظَمِ هُمُومِ أهلِ المَوْقِفِ وغُمُومِهِم والشدائدِ التي تلحقُهم ، لأنَّهم لا يَنْتَظِرُونَ الثَّوَابَ ودخولَ الجَنَّةَ والوُصُولَ إلى نَعِيمِهَا إلّا مع حَاجَتِهِمْ إلى ذٰلكَ وشَهْوَتِهِم لهُ وزَوَالِ ما هُمْ مَدْفُوعُونَ إليه مِنْ كَرْبِ المَوْقِفِ وأَلَمِ الانتظارِ . وكذا يعلونَ بالخوفِ والحَذَرِ وما لا يَتَحَقَّقُونَ المصيرَ إليه مِنْ عقولِهم وتجاوز لهم أو تشديد ومناقشة ، فإنَّما ينظرونَ الثوابَ لِنَيْلِ ما يلذّونَهُ وزوال هٰذِهِ الأمورِ التي يدفعونَ إليها في أرضِ المَحْشَرِ . واللهُ ، سبحانَهُ ، لا يجوزُ أنْ يُرَغِّبَ المُكَلَّفِينَ في الطَّاعةِ بأنَّهم ، إذا فَعَلُوهَا ، كانوا لِثَوَابِهَا مُنْتَظِرِينَ مُتَوَقِّعِينَ ولِزَوَالِ خوفِ المناقشةِ راجِينَ ، لأنَّ هٰذا منه ، تعالى ، وَعْدٌ بالتنغيصِ والتَّكْدِيرِ وترغيبٌ في

الطاعةِ بألَمِ الانتظارِ للنعيمِ . وهٰذا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ . ولذٰلكَ لا يجوزُ أن يقولَ المُرَغِّبُ مِنَّا في طاعتِهِ : [٣ب] أَطِعْ وٱمْتَثِلْ ! فإنَّكَ ، إذا أَطَعْتَ ، كنتَ لِثَوَابِ عَمَلِكَ وجزائِكَ منتظِرًا ومُتَوَقِّعًا ، لأنَّ ذٰلكَ وَعْدٌ منه بالتعذيبِ وتَنْغِيصِ الانتظارِ ؛ فَوَجَبَ بذٰلكَ أنَّه لا يجوزُ أن يُخبِرَ عن أهلِ الجَنَّةِ على وَجْهِ الترغيبِ في فِعْلِ مِثْلِ إيمانِهِم وطاعاتِهِم بالانتظارِ والتوقُّعِ ، لا في الجنَّةِ ولا في أرضِ المَحْشَرِ ، وسَقَطَ بذٰلكَ ما قالُوهُ .

فإنْ عَادُوا بَعدَ هٰذِهِ الجُمْلَةِ يقولونَ : الأمرُ في هٰذا على ما ٱدَّعَيْتُمْ وما وَعَدَهُم اللهُ ، تعالى ، بٱنتظارِ ثوابهِ في الآخرة ، وأنَّهُ ، إذا أَخبَرَ أنَّهم يَنظُرُونَ إلى ما يَلَذُّونَ بالنَّظَرِ إليه ويشتهونَ إدراكَهُ مِنْ جِنَانِهِ وما أَعدَّهُ ، سبحانَهُ ، لهم فيها مِنَ الحُورِ والوُلْدَانِ وصِحَافِ الذهبِ والفِضَّةِ وما أَخبَرَ به مِمَّا أَعَدَّهُ لهم ، فذَكَرَ النظرَ إليه وأرادَ النظرَ إلى أفعالِهِ هٰذِهِ . وجَرَى ذٰلكَ مَجرَى قولِ إبراهيمَ ، عليه السلامُ : ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [٣٧ الصافّات ٩٩] وقوله : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [٢ البقرة ٢١٠] وقوله : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٨٩ الفجر ٢٢] ، يعني ينتظرونَ إتيانَ الملائكةِ ورسلِ اللهِ في ظُلَلٍ مِنَ الغمامِ . ويعني بقولِهِ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [٨٩ الفجر ٢٢] ، جاءَ أمرُ رَبِّكَ وملائكتِهِ . وكذٰلكَ قوله ، تعالى : ﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [٣٣ الأحزاب ٥٧] ، يعني يُؤْذُونَ أولياءَ اللهِ مِنَ المؤمنِينَ في أمثالِ ذٰلكَ .

قيلَ لهم[١] : قد تَقَدَّمَ مِن جوابِ هٰذا ما يُغْنِي عن الإطَالَةِ . وجميعُ ما ذَكَرْتُمُوهُ مِن هٰذِهِ الآياتِ إنَّما وَجَبَ حَمْلُها على المجازِ والانصرافِ عن ظاهِرِهَا بحُجَّةٍ وإحالة العقولِ عليه ، سبحانَهُ ، كونه في مكانٍ ، يذهبُ إليه فيها ، وإحالة كونهِ آتِيًا

---

١ لهم : له ، الأصل .

وجَائِيًا[1] على وَجْهِ الحركةِ والنقلةِ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ وإحالة ٱستضراره ولحوق أَذِيَّةٍ به ، يَتَعَالَى عن ذٰلكَ كُلِّهِ . ولولا هٰذِهِ الحُجَّةُ ، لَوَجَبَ حَمْلُ الكلامِ على ظاهِرِه .

وقد بَيَّنَّا نحنُ مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لا نقصَ في كونِهِ مرئيًّا[2] بالأبصارِ ولا شيءَ فيما يظنُّونَهُ ويوجِبُونَهُ وأَقَمْنَا وَاضِحَ الأَدِلَّةِ على فسادِ قولِهم وجوازِ رُؤْيَتِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَمْ يَجُزْ حَمْلُ ما ذكرُوهُ مِنْ نظرِهم إليه ، تعالى ، على أنَّه إلى غيرِه وإلى أفعالِهِ . ولِمِثْلِ هٰذا لَمْ يَجُزْ عِندَهم صَرْفُ قولِهِ : ﴿لَا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَـٰرُ﴾ [٦ الأنعام ١٠٣] عن ظاهِرِهِ إلى أَنَّها [١٤أ] لا تُدْرِكُ عظيمَ أفعالِهِ وأجناس مقدوراتِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالوهُ وَوَجَبَ حَمْلُ النظرِ إليه على موضوعِهِ ومُوجبِ ظاهرِهِ . وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ فيما يَدُلُّ[3] على وُجُوبِ رُؤْيَتِهِ مِنَ القرآنِ .

---

١ وجائيًا : وجاءيًا ، الأصل .

٢ مرئيًا : مرءيًا ، الأصل .

٣ يدل : تدل ، الأصل .

فصل

القولُ فيما يدلُّ على ذٰلكَ مِنْ جهةِ الأخبارِ ما وَرَدَتْ به الرِّوَاياتُ المُتَظَاهِرَةُ مِنَ الجهاتِ المختلِفَةِ عن جُلَّةِ الصحابةِ ومَنْ هُمُ القُدْوَةُ عن النبيِّ ، عليه السلامُ ، بتوقُّفِهِ لهم على رؤيةِ المؤمنِينَ للهِ ، تعالى ، في المَعَادِ بأبصارِهِم جَهْرَةً . والأخبارُ في هٰذا البابِ كثيرةٌ مُتَظَاهِرةٌ ، وهي مِنْ أكثرِ شيءٍ رَوَاهُ الثَّبَتُ الثِّقَاتُ عَنِ الرسولِ ، عليه السلامُ ؛ فَوَجَبَ القضاءُ بوجوبِ رُؤْيَتِهِ ، تعالى[1] .

ولنا في التَّعَلُّقِ بجُمْلَةِ هٰذِهِ الأخبارِ الواردةِ مِنَ الطُّرُقِ المُتَغَايِرَةِ بالألفاظِ المختلفةِ مَعَ آتِّفَاقِهَا على المَعْنَى طريقانِ . أَحَدُهُمَا أَنْ نَقُولَ : هي متواترةٌ على المَعنَى في الجُمْلَةِ ، وإن لم نَدَّعِ[2] التواتُرَ في خبرٍ منها بعَيْنِهِ ، وحصول العلمِ بِصِحَّتِهِ آضْطِرَارًا . والطريقُ الآخرُ : يُسْتَدَلُّ على صِحَّتِهَا وثبوتِها بظُهُورِها وآنتشارِها في الصحابةِ وإحاطَتِهِم بروَايَتِهَا . ولم يَكُنْ فيهم مُنْكِرٌ لها ولا قادِحٌ فيها بحجَّةِ عقلٍ أو سَمْعٍ ؛ فيكونُ ذٰلكَ إطْبَاقًا مِنَ الأُمَّةِ في الصَّدْرِ الأوَّلِ على تَسْلِيمِهَا والقولِ برؤيةِ اللهِ ، تعالى ، في المَعَادِ بالأبصارِ ، وإجماعُها على ذٰلكَ وغيرِهِ مِنَ الأُمُورِ حجّةٌ قاطِعَةٌ وبمثابةِ ما نَطَقَ به نَصُّ الكتابِ والسنّةِ المُتَوَاتِرَةِ .

ويكونُ أيضًا إجماعًا على تَرْكِ النَّكِيرِ للخبرِ والإِمْسَاكِ عَنْ رَدِّهِ والقَدْحِ فيه أوضح دليلٍ على ثُبُوتِهِ وعلمِهِم بِصِحَّتِهِ وقِيَامِ الحُجَّةِ به ، إذا كانَتِ العادةُ موضوعةً على أنَّ ما تلقَّى مِنَ الأخبارِ الواردةِ في أُصُولِ الدِّيَانَاتِ خاصّةً ، وما لا يجوزُ فيه التقليدُ والتعبُّدُ بكلِّ قَوْلٍ فيه ، وأن يكونَ كلُّ مجتهدٍ فيه مُصِيبًا أو مُخْطِئُ الحقِّ فيه معذورًا غَيْرَ مُؤَاخَذٍ ولا مَلُومٍ ، فإنَّهُ مِمَّا قد عُلِمَ صِحَّتُهُ وقامَتِ الحُجَّةُ عِندَ قَابِلِيهِ بثبوتِهِ . وهٰذا الأصلُ عادةٌ في قبولِ الأخبارِ وثبوتِها ، لا يُمْكِنُ دَفْعُهُ .

---

١ تعالى : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٢ ندّعِ : تدعى ، الأصل .

فمِمَّنْ رَوَى حديثَ الرؤيةِ [٤ب] عن رسولِ اللهِ ، ﷺ ، قَيْسُ بنُ أبي حازِمٍ[١] عن جَرِيرِ بنِ عبدِ اللهِ[٢] عن النبيّ ، عليه السلامُ . ورَوَاهُ أيضًا عَنْهُ[٣] جابرُ بنُ عبدِ اللهِ وأبو أُمَامَةَ الباهِلِيُّ وعَمَّارُ بنُ ياسرٍ وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ وأُبَيُّ بنُ كَعْبٍ وعبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العاصِ وحُذيفةُ بنُ اليَمَانِ وعَدِيُّ بنُ حاتِمٍ الطائيُّ وأبو هُرَيْرَةَ وأبو سعيدٍ الخُدْرِيُّ وأبو موسى الأَشْعَرِيُّ[٤] وأَنَسُ بنُ مالكٍ وعبدُ اللهِ بنُ العَبَّاسِ وأبو رَزِينٍ العُقَيْلِيُّ وبلالٌ وصُهَيبٌ الرُّوميُّ[٥] .

ورُوِيَ عن أبي بكرٍ الصدّيقِ ، رضي اللهُ عنه ، في تأويلِ قولِهِ ، تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] أَنَّها[٦] هي النَّظَرُ إلى اللهِ ، تعالى ،[٧] ما يَدُلُّ على سَمَاعِهِ ذٰلكَ مِنَ الرسولِ ، عليه السلامُ . ورَوَى ذٰلكَ في تفسيرِ الزيادةِ كروايتِهِ جماعةٌ مِنَ الصحابةِ . ومِنْ جُلَّةِ مَنْ رَوَى خبرَ الرؤيةِ عن النبيّ ، عليه السلامُ ، عليُّ بنُ أبي طالبٍ ، كرَّمَ اللهُ وجهَهُ . وَتَتَبُّعُ جميعِ ما رُوِيَ في ذٰلكَ وذِكْرُ الطُّرُقِ عنهم وتَغَايُرُ الألفاظِ ، وإنِ ٱتَّفَقَتْ معانِيها وتَوَافَتْ عليه ، يَطُولُ ويَكْثُرُ .

ونحنُ نَذْكُرُ مِنْ ذٰلكَ جُمْلَةً مقنعةً ومنبِّهةً على أنَّهُ لا إشكالَ على مَنْ لهُ أَدْنَى معرفةٍ بالسُّنَنِ والأخبارِ في ثبوتِ هٰذِهِ الروايةِ وأنَّها مِن أكثرِ وأَوْضَحِ شيءٍ رُوِيَ عن النبيّ ، عليه السلامُ .

---

١ أبو عبد الله الكوفيّ (ت٩٨هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٤/١٠-١٦ (٤٨٩٦) ، ٣/٧٠ ، ٤/٥٣٤ .

٢ البَجَليّ ، صاحب النبيّ ، ﷺ . مختلَف في وفاته في ثلاثة أقوال (٥١/٥٤/٥٦هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤/٥٣٣-٥٤٠ (٩١٧) ، ٢٤/١١ .

٣ عنه : عند ، الأصل .

٤ يُقابَل تفسير الطبريّ ٦/٥٤٩-٥٥٠ (١٧٦٣١-١٧٦٣٣) ، تفسير ٱبن أبي حاتم ٦/١٩٤٥ (١٠٣٤١) .

٥ يُقابَل تفسير الطبريّ ٦/٥٥١ (١٧٦٤١) ، تفسير ٱبن أبي حاتم ٦/١٩٤٥ (١٠٣٤٠) .

٦ أنّها : وانها ، الأصل .

٧ يُقابَل تفسير الطبريّ ٦/٥٤٩ (١٧٦٢٥-١٧٦٢٦) ، ٦/٥٥١ (١٧٦٤٢) ، تفسير ٱبن أبي زمنين ٢/٢٥٢ ، شرح أصول ٱعتقاد أهل السنّة والجماعة ١/٣٧٧ (٧٨٤) .

فمِنْ هٰذِهِ الأخبارِ خبرُ قَيْسٍ[١] عن جَرِيرٍ[٢]؛ فرَوَى أبو شِهَابٍ الحَنَّاطُ[٣] عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ[٤] عن قَيْسِ بنِ أبي حازمٍ[١] عن جريرٍ[٢] هٰذا الحديثَ وذكَر في لَفْظِهِ، قال: كُنَّا عِنْدَ رسولِ اللهِ، ﷺ، فَنَظَرَ إلى القمرِ ليلةَ البَدْرِ، فقال: (إنَّكُمْ سَتَرَوْنَ[٥] رَبَّكُمْ عِيَانًا، كَمَا تَرَوْنَ هٰذَا[٦]، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ؛ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن لَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ، فَٱفْعَلُوا!). ثمَّ قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [٥٠ ق ٣٩].[٧]

وقد أخرَجَ البخاريُّ هٰذا الحديثَ في كتابِ الصحيحِ بهٰذا اللفظِ - أَعْنِي قولَهُ، عليه السلامُ: (تَرَوْنَهُ عِيَانًا) - عن يُوسَفَ بنِ مُوسَى عن عاصمِ بنِ يوسفَ اليَرْبُوعِيِّ عن أبي شِهَابٍ الحَنَّاطِ عن إسماعيلَ عن قَيْسٍ[١] عن جَرِيرٍ[٢].[٨]

قال القاضي، رضي اللهُ عنه: وحدَّثنا بهٰذا الخبرِ أبو طاهرٍ **[٥أ]** محمّدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ العَبَّاسِ المُخَلِّصُ[٩]، قال: حدَّثنا أبو القاسمِ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ العزيزِ

---

١ هو قيس بن أبي حازم. تقدّم.

٢ هو جرير بن عبد الله البَجَليّ، صاحب النبيّ، ﷺ. تقدّم.

٣ هو عبد رَبِّهِ بن نافع الكِنَانيّ الكوفيّ (ت١٧١ أو ١٧٢هـ)، نزيل المدائن. عنه تهذيب الكمال ٤٨٥/١٦-٤٨٨ (٣٧٤٤)، ٧٢/٣.

٤ البَجَليّ الأحمسيّ، أبو عبد الله الكوفيّ (ت١٤٥ أو ١٤٦هـ). عنه تهذيب الكمال ٦٩/٣-٧٦ (٤٣٩)، ١٣/٢٤، ٤٨٥/١٦.

٥ سترون: تسرّون، الأصل.

٦ يعني هذا القمرَ.

٧ سنن أبي داود ٢٣٣/٤ (٤٧٢٩)، سنن ابن ماجه ٨١/١-٨٢ (١٧٧)، كتاب الرؤية ٢٣٦-٢٣٩ (١٣١-١٣٢). كذلك صحيح البخاري ٢٢٦/٨/٤ (٧٤٣٤) [هناك دون قراءة الآية].

٨ صحيح البخاريّ ٢٢٦/٨/٤ (٧٤٣٥) [٩٨-كتاب التوحيد، ٢٤-باب قول الله، تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾]. لفظه هناك: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا».

٩ البغداديّ الذهبيّ (٣٠٥-٣٩٣هـ)، مخلِّص الذهب من الغشّ. عنه سير أعلام النبلاء ٤٧٨/١٦-٤٨٠ (٣٥٣)، ٤١٣/١٤.

البغويُّ[١]، قال : حدَّثنا محمّدُ بنُ زيادِ بنِ فَرْوَةَ البَلَدِيُّ[٢] ببَلَدٍ[٣]، قال : حدَّثنا أبو شِهَابٍ[٤] عن إسماعيلَ عن قَيْسٍ عن جَرِيرٍ وذَكَر الحديثَ بلفظِهِ .[٥]

وهٰذا الحديثُ يُرْوَى عن قَيْسٍ عن جَرِيرٍ مِن نحوِ سَبْعِينَ طريقًا .[٦] وهو عِندَنا وغيرُه مِن أحاديثِ الصحابةِ بالأسانيدِ الصحيحةِ .

وحدَّثنا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ العَبَّاسِ بنِ محمّدٍ الوَرَّاقُ[٧]، قال : حدَّثَنِي أَبِي[٨]، قال : حدَّثنا أبو عليّ الحسنُ بنُ عَرَفَةَ بنِ يَزِيدَ العَبْدِيُّ[٩] ومحمّدُ بنُ إسماعيلَ

---

١ هو عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويّ الأصل ، البغداديّ الدار والمولد (٢١٤-٣١٧هـ) . عنه سير أعلام النبلاء ٤٤٠/١٤-٤٥٦ (٢٤٧) . روايتُه عن البلديّ منصوص عليها في معجم البلدان ٤٨١/١ .

٢ أبو رَوْح . عنه معجم البلدان ٤٨١/١ [كما في الحاشية التالية] ، تهذيب التهذيب ٤٨٦/١٦ .

٣ قال ياقوت الحمويّ في معجم البلدان ٤٨١/١ : «هي مدينة قديمة على دجلة فوق الموصل ، بينهما سبعة فراسخ ، وبينها وبين نصيبين ثلاثةٌ وعشرون فرسخًا [...] يُنسَب إليها جماعةٌ . منهم محمّد بن زياد بن فَرْوَةَ البلديّ . سمع أبا شهاب الحنّاط وغيرَه . رَوَى عنه أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويُّ» ، تهذيب الكمال ٤٨٨/١٦ «هي بقرب الموصل» .

٤ هو عبد رَبِّه بن نافع الكِنَانيّ الكوفيّ الحنّاط . تقدّم . عن سماع البلديّ منه يُنظَر هنا الحاشية السابقة .

٥ كتاب الرؤية ٢٣٧ (١٣١) .

٦ كتاب الرؤية ١٩٢-٢٤٨ (٦٩-١٤٨) .

٧ البغداديّ المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . عنه تاريخ بغداد ٥٣/٢-٥٥ (٤٥٠) ، سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٦-٣٩٠ (٢٧٩) . هو مذكور أيضًا في ترجمة أبيه في تاريخ بغداد ٣٠٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٧٤/١٥ .

٨ هو أبو عليّ إسماعيل بن العبّاس البغداديّ الورّاق (٢٤٠-٣٢٣هـ) . عنه تاريخ بغداد ٣٠٠/٦-٣٠١ (٣٣٣٩) ، سير أعلام النبلاء ٧٤/١٥ (٤١) . هو مذكور أيضًا في ترجمة ابنه في تاريخ بغداد ٥٣/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٦ .

سماعه الحسنَ بنَ عرفة منصوص عليه في تاريخ بغداد ٣٠٠/٦ (س١٢) وروايتُه عنه منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٠٣/٦ .

٩ البغداديّ المؤدّب (١٥٠-٢٥٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٠١/٦-٢١٠ (١٢٤٣) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٧/١١-٥٥١ (١٦٣) ، ٧٤/١٥ .

روايتُه عن أبي معاوية الضرير منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٦/٢٥ (س٤) .

الحَسَّانيُّ الواسِطيُّ[١]، قالا : حدَّثنا أبو معاوية الضَّريرُ محمّدُ بنُ خازِمٍ[٢]عن عبدِ الملكِ بنِ أَبْجَرَ[٣]عن ثُوَيْرِ بنِ أبي فاخِتَةَ[٤]عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ، قال : قال رسولُ الله ، ﷺ : (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ ٱلْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَرَجُلٌ يَنْظُرُ فِي مُلْكِ[٥]أَلْفَيْ سَنَةٍ ، يَرَى أَقْصَاهُ ، كَمَا يَرَى أَدْنَاهُ . يَنْظُرُ إِلَى أَزْوَاجِهِ وَسُرُرِهِ وَخَدَمِهِ) . قالَ : (وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ ، تَعَالَى ، كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ) .[٦]

---

١ أبو عبد الله الضرير (ت٢٥٨هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٤٧١/٢٤-٤٧٣ (٥٠٦١) .
روايتُه عن أبي معاوية الضرير منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٧/٢٥ (س٤) .

٢ التميميّ السعديّ الكوفيّ (١١٣-١٩٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢٣/٢٥-١٣٣ (٥١٧٣) ، ٣٠٣/٣٤-٣٠٤ ، ٤٧٢/٢٤ ، ٢٠٣/٦ ، سير أعلام النبلاء ٧٣/٩-٧٨ (٢٠) .
روايتُه عن آبن أبجر منصوص عنها في تهذيب الكمال ٣١٤/١٨ .

٣ هو عبد الملك بن سعيد بن حَيّان بن أبجر الهَمْدَانيّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٣١٣/١٨-٣١٥ (٣٥٢٩) .
روايتُه عن ثُوير منصوص عنها في تهذيب الكمال ٤٢٩/٤ ، ٣١٣/١٨ .

٤ أبو الجَهْم القرشيّ الهاشميّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٤٢٩/٤-٤٣١ (٨٦٣) .
روايتُه عن الصحابيّ عبد الله بن عمر بن الخطّاب ، رضي الله عنهما ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤٢٩/٤ ، ٣٣٤/١٥ .

٥ قيّدناه بتنوين التمكين ، بينما هو مشكول في مطبوع المستدرك على الإضافة .
يُنظَر هنا الحاشية التالية .

٦ كتاب الرؤية ٢٧٢-٢٧٣ (١٧٣) .
بهذا اللفظ أيضًا أخرجه الحاكم (ت٤٠٥هـ) في المستدرك ٤٩٧/٤ (٣٩٢٧) من طريق أبي معاوية الضرير ، ثمّ أضاف هناك : «تابعه إسرائيلُ بنُ يونس عن ثُوَيْرٍ» ، فذكره [هناك ٤٩٧/٤-٤٩٨ (٣٩٢٨)] ، ثمّ علّق بقوله [هناك ٤٩٨/٤] : «هذا حديثٌ مفسّر في الردّ على المبتدعة ، وثُوَيْرُ بنُ أبي فاخِتَة وإن لم يُخرِّجاه ، فلم يُنقَمْ عليه غيرُ التشيُّع» . يُنظَر شرح اللالكائيّ ٤١٦/١ (٨٦٦) .
يُقابَل فيض القدير ٤٢١/٢ (٢١٩٤) «إنّ أدنى أهلِ الجنّةِ منزلةً لَمَن يَنْظُرُ إلى جِنانِه وأزواجه ونَعيمِهِ وخَدَمِهِ وسُرُره مَسِيرَةَ ألفِ سَنَةٍ وأَكْرَمَهُمْ على اللهِ مَن يَنْظُرُ إلى وجهه الكريم غُدْوَةً وعَشِيَّةً (ت) عن آبنِ عُمَرَ – (ض)» .

وحدَّثنا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ إسماعيلَ[١] أيضًا ، قال : حدَّثني أَبِي[٢] ، قال : حدَّثنا أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ عبدِ المَلِكِ الدَّقِيقِيُّ الواسِطِيُّ[٣] ، قال : حدَّثنا جَعْفَرُ بنُ عَوْنٍ[٤] ، قال : أخبرنا هِشَامُ بنُ سَعْدٍ[٥] عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ[٦] عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ[٧] عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ ، قال : قُلنَا : يا رسولَ اللهِ ! هل نَرَى ربَّنا يومَ القيامةِ ، جلَّ وعزَّ ؟ قالَ : (هَلْ تُمَارُونَ فِي رُؤْيَةِ ٱلشَّمْسِ فِي ٱلظَّهِيرَةِ صَحْوًا[٨] ، لَيْسَ فِيهِ سَحَابٌ) ؟ قالوا : لا ، يا رَسُولَ اللهِ ! قال : (مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا) .[٩]

---

١ البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٢ هو أبو عليّ إسماعيل بن العبّاس البغداديّ الورّاق (٢٤٠-٣٢٣هـ) . تقدّم .

٣ هو محمّد بن عبد الملك بن مروان (١٨٥-٢٦٦هـ) ، أخو يوسف بن عبد الملك . كان قد سكن بغداد وحدّث بها إلى حين وفاته . عنه تاريخ بغداد ٣٤٦/٢-٣٤٧ (٨٤٩) ، تهذيب الكمال ٢٤/٢٦-٢٦ (٥٤٢٧) ، سير أعلام النبلاء ٥٨٢/١٢-٥٨٤ (٢٢٠) .

٤ أبو عون الكوفيّ (ت٢٠٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٧٠/٥-٧٣ (٩٤٨) .
روايتُه عن هشام بن سعد منصوص عليها في تذهيب الكمال ٧١/٥ ، ٢٠٥/٣٠ .

٥ المدنيّ (ت١٥٩ أو ١٦٠هـ) . يُقال له يتيم زيد بن أسلم . عنه تهذيب الكمال ٢٠٤/٣٠-٢٠٩ (٦٥٧٨) [هناك ٢٠٨/٣٠ «قال أبو عُبيد الآجريّ عن أبي داود : هشام بن سعد أثبتُ الناسِ في زيدِ بنِ أسلمَ»] .
روايتُه عن زيد بن أسلم منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٥/١٠ ، ٢٠٥/٣٠ .

٦ القُرَشيّ العَدَويّ المدنيّ الفقيه . عنه تهذيب الكمال ١٢/١٠-١٨ (٢٠٨٨) .
روايتُه عن عطاء بن يسار منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٣/١٠ ، ١٢٦/٢٠ .

٧ أبو محمّد الهلاليّ المدنيّ . مختلَف في وفاته : ٩٣ ، ٩٤ (هو الأرجح) ، ٩٧ ، ١٠٣هـ . عنه تهذيب الكمال ١٢٥/٢٠-١٢٨ (٣٩٤٦) . روايتُه عن أبي سعيد الخدريّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٦/٢٠ .

٨ الظهيرة صحوًا : الظهرة بصحوا ، الأصل .

٩ كتاب الرؤية ٩٥ (٢) . يُنظَر أيضًا صحيح البخاريّ ٢٢٨/٨/٤-٢٢٩ (٧٤٣٩) [٩٨-كتاب التوحيد ، ٢٤-باب قول الله ، تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾] . يُنظَر صحيح مسلم ٩٤ [٣٠٢-(١٨٣)] [١-كتاب الإيمان ، ٨١-باب معرفة طريق الرؤية] ، سنن ابن ماجه ٨٢/١ (١٧٩) ، كتاب الرؤية ٩٢ (١) ، ٩٨-١٠٨ (٣-١٠) .

وحدَّثنا أبو بَكْرٍ محمّدُ بنُ إسماعيلَ الوَرَّاقُ[١]، قال : حدَّثنا يحيى بنُ محمّدِ بنِ صاعِدٍ[٢]قراءةً عليه في سنةِ إحدى عشرةَ وثلاثِمِائةٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ عِمْرَانَ العابِدِيُّ[٣]المَخْزُوميُّ[٤]بمكَّةَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومِائتَيْنِ ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ[٥]عن الزُّهْرِيِّ آبنِ شِهَابٍ[٦]عن عطاءِ بنِ يزيدَ اللَّيْثيِّ[٧]عن أبي هُرَيْرَةَ ، قالوا : يا رسولَ اللهِ ! هل نَرَى ربَّنا ، جَلَّ وَعَزَّ ، يومَ القيامةِ ؟ قالَ : (هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ ٱلشَّمْسِ ، لَيْسَ[٨]دُونَهَا سَحَابٌ) ؟ قالوا : لا . قالَ : (فَإِنَّكُمْ [٥ب] كَذَٰلِكَ تَرَوْنَهُ ، جَلَّ وَعَزَّ) .[٩]

---

١ البغداديّ المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٢ أبو محمّد الهاشميّ البغداديّ (٢٢٨-٣١٨هـ) . عنه تاريخ بغداد ٢٣١/١٤-٢٣٤ (٧٥٣٧) ، سير أعلام النبلاء ٥٠١/١٤-٥٠٦ (٢٨٣) [هناك ٥٠١/١٤ «سمع يحيى بنَ سليمانَ بنِ نَضْلة وعبدَ اللهِ بنَ عمرانَ العابديَّ»] . روايتُه عن عبد الله بن عمران منصوص عليها في تهذيب الكمال ٣٧٩/١٥ .

٣ العابديّ : العدى ، الأصل .

٤ هو أبو القاسم عبد الله بن عمران بن رَزين المكّيّ (ت٢٤٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ٣٧٨/١٥-٣٧٩ (٣٤٦٢) . روايتُه عن إبراهيم بن سعد منصوص عليها في تهذيب الكمال ٨٩/٢ ، ٣٧٨/١٥ .

٥ هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشيّ الزهريّ المدنيّ ، نزيل بغداد (١٠٨-١٨٣هـ) . عنه تهذيب الكمال ٨٨/٢-٩٤ (١٧٤) .

روايتُه عن الزهريّ (ت١٢٤هـ) منصوص عليها في تهذيب الكمال ٨٩/٢ ، ٤٢٧/٢٦ (س٣) .

٦ هو أبو بكر محمّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله شهاب القرشيّ المدنيّ (ت١٢٤هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦-٤٤٣ (٥٦٠٦) . روايتُه عن عطاء بن يزيد الليثيّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٤/٢٠ ، ٤٢٤/٢٦ .

٧ ثمّ الجُنْدَعيّ (٢٥-١٠٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢٣/٢٠-١٢٥ (٣٩٤٥) .

روايتُه عن الصحابيّ أبي هُريرة منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٤/٢٠ .

٨ ليس : - ، الأصل .

٩ كتاب الرؤية ١٢٦ (٢٣) . يُنظَر صحيح البخاريّ ٢٢٦/٨/٤ (٧٤٣٧) [٩٨-كتاب التوحيد ، ٢٤-باب قول الله ، تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾] ، صحيح مسلم ٩٢ [٢٩٩-(١٨٢)] [١-كتاب الإيمان ، ٨١-باب معرفة طريق الرؤية] ، سنن أبي داود ٢٣٣/٤ (٤٧٣٠) .

وحدَّثنا أيضًا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ إسماعيلَ[١]، قال : حدَّثنا يحيى بنُ محمّدِ بنِ صاعِدٍ[٢]، قال : حدَّثنا الحسنُ بنُ محمّدٍ الزَّعْفَرانيُّ[٣]، قال : حدّثنا أبو عَبّادٍ يحيى بنُ عبّادٍ[٤]وسليمانُ[٥]بنُ داودَ الهاشِمِيُّ[٦]، قالا : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ[٧]: حدَّثنا آبنُ شِهَابٍ[٨]عن عطاءِ بنِ يزيدَ[٩]عن أبي هُرَيْرَةَ ، رضي اللهُ عنه ، قال : قال الناسُ : يا رسولَ اللهِ ! هل نَرَى ربَّنا ، عَزَّ وجلَّ ، يومَ القيامةِ ؟ فَذَكَرَ نَحْوَهُ .[١٠]

---

١ البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٢ أبو محمّد الهاشميّ البغداديّ (٢٢٨-٣١٨هـ) . تقدّم .
روايتُه عن الحسن بن محمّد الزعفرانيّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ٣١٢/٦ .

٣ أبو عليّ البغداديّ (ت٢٦٠هـ) . إليه يُنسَبُ دَرْبُ الزَّعفرانيّ المسلوك فيه من باب الشعير إلى الكَرْخ . عنه تهذيب الكمال ٣١٠/٦-٣١٣ (١٢٧٠) .
روايتُه عن يحيى بن عبّاد منصوص عليها في تهذيب الكمال ٣١١/٦ ، ٣٩٦/٣١ و٣٩٧ «سمعتُ [= زكريّا بن يحيى الساجيُّ] الحسنَ بنَ محمّد الزَّعفرانيَّ يحدّثُ عنه عن شعبةَ وغيرِه» ، وروايتُه عن سليمان بن داود الهاشميّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ٣١٠/٦ ، ٤١١/١١ .

٤ الضُّبَعيّ (ت١٩٨هـ) ، نزيل بغداد . عنه تهذيب الكمال ٣٩٥/٣١-٣٩٨ (٦٨٥٤) .
روايتُه عن إبراهيم بن سعد منصوص عليها في تهذيب الكمال ٩٠/٢ ، ٣٩٥/٣١ .

٥ وسليمان : وسليم ، الأصل .

٦ أبو أيّوب الهاشميّ (ت٢١٩هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤١٠/١١-٤١٣ (٢٥٠٩) . تقدّم .
روايتُه عن إبراهيم بن سعد منصوص عليها في تهذيب الكمال ٨٩/٢ ، ٤١١/١١ (س٣) .

٧ هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشيّ الزهريّ المدنيّ ، نزيل بغداد (١٠٨-١٨٣هـ) . عنه تهذيب الكمال ٨٨/٢-٩٤ (١٧٤) .
روايتُه عن الزهريّ (ت١٢٤هـ) منصوص عليها في تهذيب الكمال ٨٩/٢ ، ٤٢٧/٢٦ (س٣) .

٨ هو أبو بكر محمّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله شهاب الزهريّ القرشيّ المدنيّ (ت١٢٤هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦-٤٤٣ (٥٦٠٦) . روايتُه عن عطاء بن يزيد الليثيّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٤/٢٠ ، ٤٢٤/٢٦ .

٩ الليثيّ ثمّ الجُنْدَعيّ (٢٥-١٠٧هـ) . عنه تهذيب الكمال١٢٣/٢٠-١٢٥ (٣٩٤٥) .
روايتُه عن الصحابيّ أبي هُريرة ، ﷺ ، منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٢٤/٢٠ .

١٠ كتاب الرؤية ١٢٧-١٣٠ (٢٤) .

وقد رَوَى هٰذا الحديثَ عن الزُّهْرِيِّ جماعةٌ ، منهم محمّدُ بنُ الوليدِ الزُّبَيْدِيُّ[١] ومَعْمَرُ بنُ راشِدٍ[٢] وشُعَيْبُ بنُ أبي حَمْزَةَ[٣] ومعاويةُ بنُ يحيى الصَّدَفيُّ[٤] وعُبيدُ اللهِ بنُ أبي زيادٍ الرُّصَافيّ[٥] وأسامةُ بنُ زيدٍ[٦] وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عبدِ العزيزِ[٧] ومحمّدُ بنُ عبدِ اللهِ آبنُ أخِي[٨] الزُّهريّ[٩]. ولولا خَوْفُ الإطَالَةِ بِذِكْرِ الأسانيدِ عَنهُم ، لَذَكَرْنَاهَا على وَجْهِهَا .

---

١ روايتُه عنه منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٦/٤٣٠ (س٧-٨) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٣٨ (٣٠) .

٢ راشد : اسد ، الأصل .
للتعريف : هو أبو عُروَةَ مَعمَر بن راشد الأزديّ الحُدّانيّ البصريّ (ت١٥٣هـ) . سكن اليمن . عنه تهذيب الكمال ٢٨/٣٠٣-٣١٢ (٦١٠٤) .
روايتُه عن الزهريّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٦/٤٣٠ (س١١) ، ٢٨/٣٠٥ (س٢-٣) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٣٠-١٣٦ (٢٥-٢٨) .

٣ روايتُه عنه منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٨ (س٩-١٠) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٤١-١٤٤ (٣٢) .

٤ هو أبو رَوْح معاوية بن يحيى الصدفيّ الشاميّ الدمشقيّ
عنه تهذيب الكمال ٢٨/٢٢١-٢٢٤ (٦٠٦٨) .
روايتُه عن الزهريّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٩ (س٧) ، ٢٨/٢٢١ (س٦) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٤٨-١٤٩ (٣٦) .

٥ روايتُه عنه منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٩ (س٧) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٤٥-١٤٧ (٣٤) .

٦ الليثيّ . روايتُه عنه منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٧ (س٥) .

٧ الأماميّ .
روايتُه عنه منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٦/٤٢٩ (س٢) .

٨ آبن أخي : س اح ، الأصل . يُنظَر هنا الحاشية التالية .

٩ آبن أخيه هو محمّد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهريّ .
روايتُه عنه منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٦/٤٣٠ (س٣) .
عن روايته هذا الحديث يُنظَر كتاب الرؤية ١٤٨ (٣٥) .

وحدَّثنا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ إسماعيلَ[١]، قال: حدَّثنا أبو القاسمِ عبدُ اللهِ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ العزيزِ البَغَويُّ[٢] سنةَ سبعٍ وثلاثِمائةٍ إملاءً، قال: حدَّثنا أبو خالدٍ هُدْبَةُ[٣] بنُ خالدٍ البُسْتيُّ[٤] بالبصرة سنةَ أربعٍ وثلاثينَ ومِائتَيْنِ، قال: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ[٥] عن ثابتٍ البُنانيِّ[٦] عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي لَيْلَى[٧] عن صُهَيْبٍ[٨]، قال: قرأ رسولُ اللهِ، ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦]، قالَ: (إِذَا دَخَلَ أَهْلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلْجَنَّةَ وَأَهْلُ ٱلنَّارِ ٱلنَّارَ، نَادَى مُنَادٍ: إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ ٱللهِ مَوْعِدًا، يُرِيدُ أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ؛ فَيَقُولُونَ: مَا هُوَ؟ أَلَمْ يُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا وَيُبَيِّضْ وُجُوهَنَا وَيُدْخِلْنَا ٱلْجَنَّةَ وَيُجِرْنَا[٩] مِنَ ٱلنَّارِ؟ فَيُكْشَفُ لَهُمْ عَنِ ٱلْحِجَابِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى ٱللهِ، تَعَالَى؛ فَمَا شَيْءٌ هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ

---

١ البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ). تقدّم.

٢ الحافظ (٢١٣-٣١٧هـ). عنه تهذيب الكمال ١٥٤/٣٠، لسان الميزان ١٢٠/٤-١٢٤ (٤٧٩٢)، الأعلام ١١٩/٤.

روايته عن هدبة بن خالد منصوص عليها، كما في تهذيب الكمال ١٥٤/٣٠.

٣ هدبة: هزبر، الأصل. عنه يُنظَر هنا الحاشية التالية.

٤ أبو خالد البصريّ. عنه تهذيب الكمال ١٥٢/٣٠-١٥٧ (٦٥٥٣).

روايته عن حمّاد بن سلمة منصوص عليها، كما في تهذيب الكمال ١٥٣/٣٠، ٢٥٨/٧.

٥ أبو سلمة البصريّ. عنه تهذيب الكمال ٢٥٣/٧-٢٦٩ (١٤٨٢). روايته عن ثابت البنانيّ منصوص عليها، كما في تهذيب الكمال ٢٥٤/٧، ٣٤٤/٤.

٦ هو أبو محمّد ثابت بن أسلم البصريّ. عنه تهذيب الكمال ٣٤٢/٤-٣٤٩ (٨١١).

روايته عن عبد الرحمن بن أبي ليلى منصوص عليها، كما في تهذيب الكمال ٣٤٣/٤، ٣٧٤/١٧.

٧ أبو عيسى الكوفيّ (ت٨٣هـ). عنه تهذيب الكمال ٣٧٢/١٧-٣٧٧ (٣٩٤٣).

روايته عن الصحابيّ صهيب الروميّ، ﷺ، منصوص عليها، كما في تهذيب الكمال ٣٧٣/١٧، ٢٣٩/١٣.

٨ هو الصحابيّ صهيب بن سِنَان بن خالد الروميّ، ﷺ.

عنه تهذيب الكمال ٢٣٧/١٣-٢٤٠ (٢٩٠٤).

٩ ويجرنا من: ويجيرنا من، الأصل؛ وَيُنْجِنَا من، كما في مطبوع سنن ٱبن ماجه ٨٥/١؛ وتُنْجِنَا من، كما في مطبوع تفسير الطبريّ ٥٥١/٦ (١٧٦٤٠)؛ ويزحزحنا عن، كما في مطبوع تفسير ٱبن أبي حاتم ١٩٤٥/٦ (١٠٣٤٠).

مِنَ ٱلنَّظَرِ إِلَيْهِ وَهُوَ ٱلزِّيَادَةُ) .[١]

وحدّثنا أبو بكرٍ[٢] أيضًا ، قال : حدّثني أَبِي[٣] وجماعةٌ ، قالوا : حدّثنا يَزِيدُ بنُ هارُونَ[٤] ، قال : أخبرنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ[٥] عن ثابِتٍ البُنَانِيِّ[٦] عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي لَيْلَى[٧] عن صُهَيْبٍ[٨] ، قال : قال رسولُ اللهِ ، ﷺ : (إِذَا دَخَلَ أَهْلُ ٱلْجَنَّةِ) ، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ على سياقِهِ . قال : ثمَّ قَرَأَ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] .[٩] قال ٱبنُ عَرَفَةَ[١٠] : قال لنا يزيدُ بنُ هارُونَ[١١] : [٦أ] مَن كَذَّبَ بهٰذا الحديثِ ، فقد بَرِئَ مِنَ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وبَرِئَ اللهُ مِنهُ . ولَمْ يَقُلْ يَزِيدُ ذٰلكَ إِلَّا وقد تَيَقَّنَ وتَحَقَّقَ

---

١ كتاب الرؤية ٢٥١ (١٥٣) . يُنظَر صحيح مسلم ٩٢ [٢٩٧-(١٨١)] [١-كتاب الإيمان ، ٨٠-باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ، سبحانه وتعالى] ، سنن آبن ماجه ٨٥/١ (١٨٧) [١-كتاب السنّة ، ١٣-باب فيما أنكرت الجهميّة] ، تفسير الطبريّ ٥٥١/٦ (١٧٦٤٠-١٧٦٤١) ، كتاب الشريعة ١٠٠٩/٢-١٠١٢ (٦٠٢-٦٠٤) ، شرح اللالكائيّ ٣٧٤/١ (٧٧٨) ، التيسير في التفسير ٥٢/٨-٥٣ .

٢ هو محمّد بن إسماعيل البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٣ هو أبو عليّ إسماعيل بن العبّاس البغداديّ الورّاق (٢٤٠-٣٢٣هـ) . تقدّم . روايتُه عن الحسن بن عرفة منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٠٣/٦ .

٤ أبو خالد الواسطيّ (١١٧ أو ١١٨-٢٠٦هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٦١/٣٢-٢٧٠ (٧٠٦١) . روايتُه عن حمّاد بن سلمة منصوص عليها في تهذيب الكمال ٢٦٢/٣٢ ، ٢٥٩/٧ .

٥ أبو سلمة البصريّ (ت١٦٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٥٣/٧-٢٦٩ (١٤٨٢) .

٦ هو أبو محمّد ثابت بن أَسلَم البصريّ (ت١٢٧هـ) . تقدّم .

٧ أبو عيسى الكوفيّ (ت٨٣هـ) . تقدّم .

٨ هو الصحابيّ صهيب بن سِنَان بن خالد الروميّ ، ﷺ . تقدّم .

٩ كتاب الرؤية ٢٥٢-٢٥٣ (١٥٤) . يُقابَل صحيح مسلم ٩٢ [٢٩٧-(١٨١)] [١-كتاب الإيمان ، ٨٠-باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ، سبحانه وتعالى] تفسير الطبريّ ٥٥١/٦ (١٧٦٤١) ، تفسير آبن أبي حاتم ١٩٤٥/٦ (١٠٣٤٠) .

١٠ هو أبو عليّ الحسن بن عرفة بن يزيد العَبْدِيّ البغداديّ المؤدّب (١٥٠-٢٥٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٠١/٦-٢١٠ (١٢٤٣) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٧/١١-٥٥١ (١٦٣) .

١١ أبو خالد الواسطيّ . تقدّم .

ثبوتَ الحديثِ عن النبيّ ، عليه السلامُ ، وقِيَامَ الحُجَّةِ به ؛ ولذٰلكَ جَعَلَ مَنْ رَدَّهُ كافرًا ، كالرّادِّ على رسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، لو سَمِعَهُ مِنهُ .

وحدَّثنا أبو بكرٍ[١]: حدَّثني أَبِي[٢]وجماعةٌ ، قالوا : أخبرنا الحسنُ بنُ عَرَفَةَ العَبْدِيُّ[٣]: حدَّثنا سَلْمُ[٤]بنُ سالِمٍ البَلْخِيُّ[٥]عن نُوحِ بنِ أبي مَرْيَمَ[٦]عن ثابِتٍ البُنَانيّ[٧]عن أنسِ بنِ مالكٍ[٨]، قال : سُئِلَ رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، عن هٰذِهِ الآيةِ : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] . قال : (﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ﴾ ٱلْعَمَلَ فِي ٱلدُّنْيَا ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وَهِيَ ٱلْجَنَّةُ) . قال : (وَٱلزِّيَادَةُ ٱلنَّظَرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ ، تَعَالَى) .[٩]

---

١ هو محمّد بن إسماعيل البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٢ هو أبو عليّ إسماعيل بن العبّاس البغداديّ الورّاق (٢٤٠-٣٢٣هـ) . تقدّم .

روايتُه عن الحسن بن عرفة منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٠٣/٦ .

٣ أبو عليّ البغداديّ المؤدّب (١٥٠-٢٥٧هـ) .

عنه تهذيب الكمال ٢٠١/٦-٢١٠ (١٢٤٣) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٧/١١-٥٥١ (١٦٣) .

روايتُه عن سَلْم بن سالم البلخيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٠٢/٦ (س٧) .

٤ سلم : سالم ، الأصل .

٥ روايتُه عن نوح بن أبي مريم منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٥٧/٣٠ (س٩-١٠) .

٦ أبو عِصْمَة القرشيّ المروزيّ (ت١٧٣هـ) ، قاضي مرو . يُعرَف بنوح الجامع . عنه تهذيب الكمال ٥٦/٣٠-٦١ (٦٤٩٥) .

روايتُه عن ثابت البنانيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٥٦/٣٠ .

٧ هو أبو محمّد ثابت بن أَسلَم البصريّ (ت١٢٧هـ) .

عنه تهذيب الكمال ٣٤٢/٤-٣٤٩ (٨١١) .

روايتُه عن الصحابيّ أنس بن مالك ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٤٣/٤ ، ٣٥٥/٣ .

٨ هو الصحابيّ أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر المدنيّ ، نزيل البصرة ، ﷺ . عنه تهذيب الكمال ٣٥٣/٣-٣٧٨ (٥٦٨) .

٩ شرح اللالكائيّ ٣٧٤/١ (٧٧٩) .

يُنظَر الغنية في الكلام ٧٨٤/٢ .

وحدّثنا أبو بكرٍ[١]، قال : حدَّثنا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ محمّدِ بنِ سُليمانَ الباغَنْدِيُّ الواسطيُّ[٢]، قال : حدَّثنا محمّدُ بنُ مُصَفًّى[٣]، قال : حدَّثنا سويدُ بنُ عبدِ العزيزِ[٤]عن عمرِو بنِ خالدٍ[٥]عن زيدِ بنِ عليّ[٦]عن أبيهِ[٧]عن جدِّهِ[٨]عن عليّ ، كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ ، عن النبيّ ، عليه السلامُ ، في قولِهِ ، تعالى : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [٥٠ ق ٣٥] ، قال : (تَجَلَّى لَهُمْ ، عَزَّ وَجَلَّ) .[٩]

وحدّثنا أبو بكرٍ : قال القاضي أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ حَمَّادِ بنِ إسحاقَ الأزديُّ[١٠]،

---

١ هو محمّد بن إسماعيل البغداديّ الورّاق المستملي (٢٩٣-٣٧٨هـ) . تقدّم .

٢ محدّث العراق (ت٣١٢هـ) .
عنه سير أعلام النبلاء ٣٨٣/١٤-٣٨٨ (٢١٥) .
روايته عن محمّد بن مصفّى منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤٦٨/٢٦ .

٣ أبو عبد الله الحمصيّ (ت٢٤٦هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٤٦٥/٢٦-٤٦٩ (٥٦١٣) .
روايته عن سويد بن عبد العزيز منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٥٨/١٢ ، ٤٦٦/٢٦ .

٤ أبو محمّد السُّلَميّ (١٠٨-١٩٤هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٢٥٥/١٢-٢٦٢ (٢٦٤٤) .
روايته عن عمرو بن خالد منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٥٧/١٢ ، ٦٠٤/٢١ .

٥ أبو خالد القرشيّ الواسطيّ . أصلُه كوفيّ . انتقل إلى واسط .
عنه تهذيب الكمال ٦٠٣/٢١-٦٠٧ (٤٣٥٧) .
روايته عن زيد بن عليّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٩٦/١٠ ، ٦٠٤/٢١ .

٦ أبو الحسين زيد بن عليّ بن الحسين الهاشميّ المدنيّ (٧٨-١٢٠هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٩٥/١٠-٩٨ (٢١٢٠) .
روايتُه عن أبيه زين العابدين عليّ بن الحسين منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٩٦/١٠ .

٧ هو زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (٣٨-٩٤هـ) . عنه الأعلام ٢٧٧/٤ .

٨ هو السبط الحسين بن عليّ بن أبي طالب (٤-٦١هـ) ، رضي الله عنهما . عنه الأعلام ٢٤٣/٢ .

٩ شرح اللالكائيّ ٤١٠/١ (٨٥٢) . كذلك هو مرويّ عن الصحابيّ أنس بن مالك ، ﷺ ، مرفوعًا ، كما في التيسير في التفسير ٥٢/٨ .

١٠ البصريّ (٢٤٠-٣٢٣هـ) . عنه تاريخ بغداد ٦١/٦-٦٢ (٣٠٩٣) ، سير أعلام النبلاء ٣٥/١٥-٣٦ (١٩) .

قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ الربيعِ بنِ حميدٍ اللخميُّ الخَزَّازُ ، قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ الربيعِ ، قال : حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ[١] عن عمرِو بنِ خالدٍ[٢] عن زيدِ بنِ عليّ عن أَبِيهِ عن جدِّهِ عن عليّ ، رضي اللهُ عنه ، قال : قال رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (ٱلنَّظَرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ ، تَعَالَى ، وَاجِبٌ لِكُلِّ نَبِيّ وَصِدِّيقٍ وَشَهِيدٍ) .

وحدّثنا أبو بكرٍ : حدَّثني أَبِي ، قال : حدَّثنا أبو عُمَرَ حَفْصُ بنُ عُمَرَ الزماليُّ البصريُّ : حدَّثنا أبو عبدِ الصَّمَدِ عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الصَّمَدِ العَمِّيُّ[٣] : حدَّثنا أبو عِمْرَانَ الجَوْنيُّ[٤] عن أبي بكرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ قَيْسٍ[٥] عن أَبِيهِ[٦] أَنَّ رسولَ اللهِ ، ﷺ ، قال : (جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَ ٱلْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ ٱلْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ[٧] فِي جَنَّةِ عَدْنٍ)[٨] .

---

١ أبو محمّد الكوفيّ (١٠٧-١٩٨هـ) . كان سكن مكّة ومات بها . عنه تهذيب الكمال ١١/١٧٧-١٩٦ (٢٤١٣) .

٢ أبو خالد القرشيّ الواسطيّ . أصلُه كوفيّ . انتقل إلى واسط . عنه تهذيب الكمال ٢١/٦٠٣-٦٠٧ (٤٣٥٧) .
روايتُه عن زيد بن عليّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٠/٩٦ ، ٢١/٦٠٤ وله عنه نسخةٌ .

٣ البصريّ (ت١٨٧هـ) .
عنه تهذيب الكمال ١٨/١٦٥-١٦٧ (٣٤٥٩) .
روايتُه عن أبي عمران الجونيّ منصوص عليها في تهذيب الكمال ١٨/١٦٥ ، ٢٩٩ .

٤ هو عبد الملك بن حبيب البصريّ (ت١٢٣ أو ١٢٨ أو ١٢٩هـ) .
عنه تهذيب الكمال ١٨/٢٩٧-٣٠٠ (٣٥٢١) ، سير أعلام النبلاء ٥/٢٥٥- (١١٨) .
روايتُه عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعريّ منصوص عليها ١٨/٢٩٨ .

٥ هو إبراهيم بن أبي موسى الأشعريّ . عنه تهذيب الكمال ٢/١٢٧-١٢٨ (١٩٦) .
روايته عن أبيه منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٥/٤٤٨ .

٦ هو الصحابيّ أبو موسى عبد الله بن قيس بن سُليم الأشعريّ . عنه تهذيب الكمال ١٥/٤٤٦-٤٥٣ (٣٤٩١) .

٧ وجهه : وجه ، الأصل .

٨ صحيح مسلم ٩٢ [٢٩٦-(١٨٠)] [١-كتاب الإيمان ، ٨٠-باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ، سبحانه وتعالى] ، سنن ابن ماجه ١/٨٥ (١٨٦) [١-كتاب السنّة ، ١٣-باب فيما أنكرت الجهميّة] .

[٦ب] حدَّثنا أبو بكرٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ العزيزِ ، قال : حدَّثنا أبو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بنُ حَرْبِ بنِ شَدَّادٍ النَّسَائيُّ[1]، قال : حدَّثنا يَزِيدُ بنُ هارُونَ[2]، قال : حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ[3]، قال : حدَّثنا يَعْلَى بنُ عَطَاءٍ[4]عن وَكِيعِ بنِ حُدُسٍ[5] عن أبي رَزِينٍ العُقَيْليِّ[6]، قال : قلنا : يا رسولَ اللهِ ! أَكُلُّنَا نَرَى اللهَ ، تباركَ وتعالى ، يومَ القيامةِ ؟ قال : (نعم) . قال : ما آيةُ ذٰلكَ في خَلْقِهِ ؟ قال : (يَا أَبَا رَزِينٍ ! كُلُّكُمْ يَرَى ٱلْقَمَرَ مُخْلِيًا[7]بِهِ ؟) . قال : قُلْتُ : بَلَى . قال : (فَٱللهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، أَعْظَمُ) .[8]

---

١ نزيل بغداد (١٦٠-٢٣٤هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٩/٤٠٢-٤٠٦ (٢٠١٠) .
روايته عن يزيد بن هارون منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٩/٤٠٤ ، ٣٢/٢٦٤ .

٢ هارون : + عبدالله بن محمد بن عبد العزيز ، مشطوب أوّله في الأصل ، مكرّر سهوًا ؛ وهو شيخ أبي بكر الورّاق المستمليّ المذكور أعلاه . أمّا يزيد بن هارون (١١٨-٢٠٦هـ) ، فهو أبو خالد الواسطيّ ، من حُفّاظ الحديث الثقات . عنه تهذيب الكمال ٣٢/٢٦١-٢٧٠ (٧٠٦١) ، الأعلام ٨/١٩٠ . روايته عن حمّاد بن سلمة منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٢/٢٦٢ .

٣ أبو سَلَمَة البصريّ (ت١٦٧هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٧/٢٥٣-٢٦٩ (١٤٨٢) ، الأعلام ٢/٢٧٢ .
روايته عن يعلى بن عطاء منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٢/٣٩٤ .

٤ العامريّ (ت١٢٠هـ) ، نزيل واسط . عنه تهذيب الكمال ٣٢/٣٩٣-٣٩٦ (٧١١٦) . روايته عن وكيع بن حدس/عدس منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٠/٤٨٥ .

٥ هو أبو مصعب وكيع بن عُدُس — ويقال : أبن حُدُس بضمّ الدال ؛ وقيل : بفتحها – العَقيليّ الطائفيّ .
عنه تهذيب الكمال ٣٠/٤٨٤-٤٨٦ (٦٦٩٦) .
روايته عن عمّه أبي رزين العَقيليّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٠/٤٨٥ .

٦ له صحبة . عداده في أهل الطائف . عنه تهذيب الكمال ٢٤/٢٤٨-٢٤٩ (٥٠١٢) ، ٣٣/٣١٢ .

٧ مُخْلِيًا : مجليا ، الأصل .

٨ سنن أبي داود ٤/٢٣٣-٢٣٤ (٤٧٣٢) ، سنن أبن ماجه ١/٨٢ (١٨٠) ، كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٢/٤٣٨-٤٤٠ (٢٥٣-٢٥٥) ، كتاب الشريعة ٢/١٠١٢-١٠١٥ (٦٠٥-٦٠٦) ، كتاب الرؤية ٢٨٣-٢٨٦ (١٨٦-١٩٠) .

وإنْ قَصَدْنَا تَتَبُّعَ الأسانيدَ عن الصحابةِ ، رضي اللهُ عنهم ، على وَجْهِهَا وٱختلافِ طُرُقِهَا ، خرجنا بذٰلكَ عن الغَرَضِ ، ولٰكِنَّا نذكرُ بعضَ مُتُونِ الأحاديثِ عن كُلِّ رَجُلٍ منهم مَعَمَا أَسْنَدْنَاهُ مِنهَا .

ورَوَى عطاءُ بنُ السائبِ[1] عن أَبِيهِ[2] عن عَمَّارِ[3] بنِ ياسِرٍ[4] عن النبيّ ، عليه السلامُ ، أنّه كان يقولُ في دعائِهِ : (ٱللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ لَذَّةَ ٱلنَّظَرِ إِلَيْكَ وَإِلَى وَجْهِكَ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ) .[5]

ورَوَى أبو العاليةِ[6] عن أُبَيّ بنِ كَعْبٍ عن النبيّ ، عليه السلامُ ، في قولِهِ ، تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، قال : (ٱلنَّظَرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ ، تَعَالَى) .[7]

---

١ الكوفيّ (ت١٣٦هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٢٠/٨٦-٩٤ (٣٩٣٤) .
روايته عن أبيه السائب الثقفيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٠/٨٧ ، ١٠/١٩٢ .

٢ هو السائب بن مالك الثقفيّ الكوفيّ .
عنه تهذيب الكمال ١٠/١٩٢-١٩٣ (٢١٧٣) .
روايته عن الصحابيّ عمّار بن ياسر ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٠/١٩٢ ، ٢١/٢١٦ .

٣ عمّار : محمد ، الأصل .

٤ الصحابيّ أبو اليقظان المَذحِجيّ ثمّ العَنْسيّ .
عنه الطبقات الكبرى ٣/٢٤٦-٢٦٤ ، ٦/١٤ ، أسد الغابة ٤/١٢٢-١٢٨ (٣٨٠٤) ، تهذيب الكمال ٢١/٢١٥-٢٢٧ (٤١٧٤) .

٥ جزء من حديث ، رواه النسائيّ بهذا الإسناد في سننه ٢/٢/٥٤-٥٥ [كتاب السهو ، باب الدعاء بعد الذكر] .
أورده الباقلّاني لاحقًا بكماله . يُنظَر هنا ٣٥ .

٦ هو رُفَيع بن مِهْران الرياحيّ البصريّ .
عنه تهذيب الكمال ٩/٢١٤-٢١٨ (١٩٢٢) ، ٣٤/١٢ .
روايته عن الصحابيّ أُبيّ بن كعب ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٩/٢١٥ .

٧ تفسير الطبريّ ٦/٥٥١ (١٧٦٤٨) ، شرح اللالكائيّ ١/٣٧٤-٣٧٥ (٧٨٠) ، ١/٤٠٨-٤٠٩ (٨٤٩) .
يُنظَر التيسير في التفسير ٨/٥٢ .

ورَوَى بَشِيرُ بنُ المُهَاجِرِ[١]عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ[٢]عن أبيهِ بُرِيدةَ أبي الحسنِ الأَسْلَمِيِّ[٣]، قال : قال رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَسَيَخلُو ٱللَّهُ بِهِ ، كَمَا يَخلُو بِٱلْقَمَرِ لَيْلَةَ ٱلْبَدْرِ) .[٤]

قال القاضي ، رَحِمَهُ اللهُ : ولا يجوزُ أَنْ تكونَ هٰذِهِ الخلوةُ بِٱللهِ ، تعالى ، إِلَّا النَّظرَ إليه ، كما أَنَّ الخلوةَ بالقمرِ هي الرؤيةُ لهُ ، لا شيءَ عن ذٰلكَ ، وإِلَّا فَلَا معنى للخلوةِ بالقمرِ .

ورَوَى مِثْلَ ذٰلكَ لَيْثٌ[٥]عن مجاهدٍ[٦]عن عبدِ اللهِ بن عَمْرِو بنِ العاصِ[٧]، قال : قال عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ[٨]: «واللهِ لَيَخْلُوَنَّ اللهُ ، تعالى ، بكم يومَ القيامةِ واحِدًا واحِدًا في

---

١ الغَنَوِيّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٤/١٧٦-١٧٨ (٧٢٧) .
روايته عن عبد الله بن بُريدة منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ٤/١٧٦ .

٢ أبو سهل الأسلميّ المروزيّ (١٥-١٠٥هـ) ، قاضي مرو . عنه الطبقات الكبرى ٧/٢٢١ ، تهذيب الكمال ١٤/٣٢٨-٣٣٢ (٣١٧٩) .
روايته عن أبيه منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ١٤/٣٢٩ ، ٤/٥٤ .

٣ هو الصحابيّ بُريدة بن الحُصَيْب بن عبد الله الأسلميّ (ت٦٣هـ) ، ﷺ .
عنه الطبقات الكبرى ٤/٢٤١-٢٤٣ ، تهذيب الكمال ٤/٥٣-٥٥ (٦٦١) ، ١٤/٣٢٩ ، الإصابة ١/٤١٨ (٦٣٢) .

٤ كتاب الرؤية ٢٨٢ (١٨٤) ، شرح اللالكائيّ ١/٤١٠-٤١١ (٨٥٣) .

٥ هو ليث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم القرشيّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٢٤/٢٧٩-٢٨٨ (٥٠١٧) .
روايته عن مجاهد بن جَبْر منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ٢٤/٢٨٠ ، ٢٧/٢٣١ .

٦ هو أبو الحجّاج مجاهد بن جبر المكّيّ . عنه تهذيب الكمال ٢٧/٢٢٨-٢٣٦ (٥٧٨٣) . روايته عن الصحابيّ عبد الله بن عمرو ، ﷺ ، منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ٢٧/٢٢٩ ، ١٥/٣٦١ .

٧ القرشيّ الصحابيّ (ت٦٥هـ) بن عمرو بن العاص الصحابيّ (ت٤٣هـ) ، رضي الله عنهما . عنه تهذيب الكمال ١٥/٣٥٧-٣٦٢ (٣٤٥٠) ، ٢٧/٢٢٩ ، الأعلام ٤/١١١ .

٨ أبو عبد الرحمن المكّيّ ثمّ المدنيّ الصحابيّ بن الصحابيّ ، رضي الله عنهما .
عنه تهذيب الكمال ١٥/٣٣٢-٣٤١ (٣٤٤١) .

المسألةِ ، حتَّى تكونوا في القُرْبِ منه أَقْرَبَ مِنْ هٰذا . وأَشَارَ إلى شيءٍ قريبٍ»[١]. ومثلُ ذٰلكَ لا يقولُهُ عبدُ اللهِ إلَّا عن الخبرِ والروايةِ .

ورَوَى [١٧أ] الأَعْمَشُ[٢]عن خَيْثَمَةَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ[٣]عن عَدِيّ بنِ حاتِمٍ[٤]، قال : قال رسولُ الله ، ﷺ : (مَا مِنْكُمْ إِلَّا وَسَيُكَلِّمُ رَبَّهُ - وفي خبرٍ آخرَ عنه : سَيُكَلِّمُهُ ٱللَّهُ ، تَعَالَى ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ ، فَلَا يَرَى شَيْئًا قَدَّمَهُ . ثُمَّ يَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ - وَيُرْوَى : أَيْسَرَ مِنْهُ ، فَلَا يَرَى شَيْئًا قَدَّمَهُ . ثُمَّ يَنْظُرُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَلَا يَرَى إِلَّا ٱلنَّارَ ؛ فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ !) .[٥]

وقوله ، عليه السلامُ : (وَلَا حِجَابٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ يَحْجُبُهُ) إنّما يَعْنِي به أنَّه لا مانِعَ في العَيْنِ يَمْنَعُ مِنْ رؤيتِهِ لِعِلْمِهِ ، عليه السلامُ ، بأنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ بينَهُ وبَينَ الخَلْقِ حِجَابًا وحاجزًا ، هو جسمٌ مِنَ الأجسامِ ، يَنْتَهِي حَدُّهُ العالي إلى دُونِ حَدِّهِ . يتعالى الله ، سبحانَهُ ، عن هٰذِهِ الصِّفةِ ، ويجلُّ ، النبيُّ ، عليه السلامُ ، عن تجويزِ مِثْلِ ذٰلكَ عليه ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ ذِكْرُ الحِجَابِ على أَنَّهُ أرادَ به لا مانِعَ في العَيْنِ مِنْ رؤيتِهِ .

---

١ كتاب الرؤية ٢٨٢-٢٨٣ (١٨٥) .

٢ هو أبو محمّد سليمان بن مِهْران الكوفيّ (ت١٤٨هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢/٧٦-٩١ (٢٥٧٠) .
روايته عن خيثمة بن عبد الرحمن منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ١٢/٧٨ ، ٨/٣٧١ .

٣ الجُعْفيّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٨/٣٧٠-٣٧٢ (١٧٤٧) .
روايته عن الصحابيّ عديّ بن حاتم ، ﷺ ، منصوص عليها ،كما في تهذيب الكمال ٨/٣٧١ ، ١٩/٥٢٥ .

٤ الطائيّ الصحابيّ ، ﷺ . عنه تهذيب الكمال ١٩/٥٢٤-٥٣١ (٣٨٨٤) .

٥ صحيح مسلم ٤٠٩-٤١٠ (١٠١٦) [١٢-كتاب الزكاة ، ٢٠-باب الحثّ على الصدقة ولو بشقّ تمرة أو كلمة طيّبة وأنّها حجاب من النار] . يُنظَر صحيح البخاريّ ٢/٤/٢١٢ (٣٥٩٥) [٦١-كتاب المناقب ، ٢٥-باب علامات النبوّة في الإسلام] ، ٤/٨/٢٣٣ (٧٤٤٣) [٩٨-كتاب التوحيد ، ٢٤-باب قول الله ، تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾] ، كتاب الرؤية ٢٧٦-٢٧٩ (١٧٨-١٨٢) ، شرح اللالكائيّ ١/٣٩٨ (٨٣٤) .

ورَوَى نُعَيْمُ بنُ أبي هِنْدٍ[1] عن أبي عُبَيْدَةَ[2] عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ[3] عن رسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، في خبرٍ طويلٍ يقولُ فيه : (يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ[4] أَرْبَعِينَ أَلْفَ[5] سَنَةٍ شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ ، يَنْظُرُونَ فَصْلَ ٱلْقَضَاءِ ، حَتَّى يَلْجُمَهُمُ ٱلْعَرَقُ مِن شِدَّةِ ٱلْكَرْبِ ، ثُمَّ تَجْثُو ٱلْأُمَمُ . ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ[6] : أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ! أَلَا تَرْضَوْنَ مِن رَبِّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ وَأَمَرَكُمْ بِعِبَادَتِهِ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ وَكَفَرْتُمْ نِعْمَتَهُ أَنْ يُخَلِّيَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَا تَوَلَّيْتُمْ ، فَيَتَوَلَّى كُلُّ إنسانٍ مِنكم مَا تَوَلَّى ؟ قال : فَيُنَادَى أَنَّ[7] مَن كَانَ يَتَوَلَّى شَيْئًا ، فَلْيَلْزَمْهُ !) . ثمَّ مَاقَ ، عليه السلامُ ، كَلَامًا طَوِيلًا ، فيه صِفَاتُ الأُمَمِ السَّاجِدِينَ ، إلى ذِكْرِ المُسْلِمِينَ ، فيقولُ لَهُمُ المُنَادِي : وهل تَعْرِفُونَهُ ، إذا رَأَيْتُمُوهُ ؟ فيقولونَ : بَيْنَنَا وبَيْنَهُ آيةٌ[8] . إذا رَأَيْنَاهُ ، عَرَفْنَاهُ ؛ فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا عِندَ رُؤْيَتِهِ . ثمَّ وَصَفَ بَعدَ ذٰلكَ في الخبرِ نَعِيمَ أهلِ الجَنَّةِ وما أَعَدَّهُ اللهُ لَهُم .[9]

---

١ هند : هنه ، الأصل .
للتعريف : هو نُعيم بن أبي هند النُّعمان بن أَشْيَم الأشعجيّ الكوفيّ (ت١١٠هـ) . عنه الطبقات الكبرى ٣٠٦/٦ ، تهذيب الكمال ٤٩٧/٢٩-٤٩٩ (٦٤٦٣) .

٢ هو ابن الصحابيّ عبد الله بن مسعود .
عنه تهذيب الكمال ٦١/١٤-٦٣ (٣٠٥١) ، ٥٩/٣٤ ، ١٢٦/١٦ .

٣ أبو عبد الرحمن الهُذَليّ الصحابيّ .
عنه تهذيب الكمال ١٢١/١٦-١٢٧ (٣٥٦٤) ، ٦١/١٤ .

٤ هو تفسير قوله ، تعالى ، في سورة المطفّفين : ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٨٣:٦] .

٥ ألف : كذا في الأصل . ليس في كتاب الرؤية ٢٥٩ و ٢٦٣ ولا في شرح اللالكائيّ ٤٠٢/١ .

٦ مناد : منادى ، الأصل .

٧ فينادَى أنّ : فينادى ان ، الأصل . من المحتمل ضبطُهُ أيضًا على البناء للمعلوم ، هكذا (فينادِي : إنّ) ، تقديره «فينادِي مُنادٍ : إنّ» إلخ .

٨ آية : انه ، الأصل .

٩ كتاب الرؤية ٢٥٨-٢٦٣ (١٦٠) . يُقابَل كتاب الشريعة ١٠١٩/٢-١٠٢٢ (٦١٠) ، شرح اللالكائيّ ٤٠٢/١-٤٠٣ (٨٤٢) .

ورَوَى يحيى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ[١] عن آبنِ أبي ذِئْبٍ[٢] عن محمّدِ بنِ المُنْكَدِرِ[٣] عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ[٤]، [٧ب] قال : قال رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (إِنَّ آللهَ ، تَعَالَى ، يَتَجَلَّى لِلنَّاسِ عَامَّةً وَلِأَبِي بَكْرٍ خَاصَّةً) .[٥]

---

١ أبو سعيد البصريّ الحافظ .
عنه تهذيب الكمال ٣١/٣٢٩-٣٤٣ (٦٨٣٤) .
روايتُه عن آبن أبي ذئب منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣١/٣٣١ ، ٢٥/٦٣٤ .

٢ هو أبو الحارث محمّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب المدنيّ (ت١٥٨ أو ١٥٩هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٢٥/٦٣٠-٦٤٤ (٥٤٠٨) .
روايتُه عن محمّد بن المنكدر منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٥/٦٣٢ ، ٢٦/٥٠٧ .

٣ القرشيّ التيميّ (ت١٣٠ أو ١٣١هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٢٦/٥٠٣-٥٠٩ (٥٦٣٢) .
روايتُه عن الصحابيّ جابر بن عبد الله ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٦/٥٠٤ ، ٤/٤٤٧ .

٤ هو جابر بن عبد الله بن عمرو المدنيّ ، صاحب رسول الله ، ﷺ ، وآبن صاحبِه .
عنه الطبقات الكبرى ٣/٥٧٤ ، أسد الغابة ١/٤٩٢-٤٩٤ (٦٤٧) ، تهذيب الكمال ٤/٤٤٣-٤٥٤ (٨٧١) .

٥ ذكره آبن عديّ (ت٣٦٥هـ) في ترجمة أبي الحسن عليّ بن عَبْدَةَ المكتِّب التميميّ (ت٢٥٧هـ) في الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٣٧٠ (١٣٧٠/٤٠٢) بإسناده التالي : «حدّثنا محمّد بن هارون الحضرميُّ ، قال : ثنا عليُّ بنُ عَبْدَةَ المكتِّبُ ، قال : ثنا يحيى بن سعيد القطّان عن آبن أبي ذئب ، قال : حدّثني محمّد بن المنكدرِ عن جابرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ، ﷺ : (إِنَّ آللهَ ، تَعَالَى ، يَتَجَلَّى لِلنَّاسِ عَامَّةً وَيَتَجَلَّى لِأَبِي بَكْرٍ خَاصَّةً) . وهذا الحديثُ باطلٌ بهذا الإسنادِ . وعليّ بن عبدة هذا مقدارُ ما له إمّا حديثٌ منكرٌ أو حديثٌ سَرَقَهُ من ثِقَةٍ ، فرواهُ» .

يُنظَر أيضًا تاريخ بغداد ١٢/١٩-٢٠ ، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (للسيوطيّ) ١/٢٨٦-٢٨٨ [مناقب الخلفاء الراشدين] ، الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة (للملّا عليّ القاري) ٤٥٤ (٢٩) [هناك «وممّا وضعهُ جَهَلَةُ المنتسبين إلى السنّة في فضلِ الصدّيقِ حديثُ (إِنَّ آللهَ يَتَجَلَّى لِلنَّاسِ عَامَّةً يَوْمَ آلْقِيَامَةِ وَيَتَجَلَّى لِأَبِي بَكْرٍ خَاصَّةً)» ، ثمّ ساق هناك سبعة أحاديث أخرى موضوعة فضله] ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٣٣٠ (١) [باب مناقب الخلفاء الأربعة وأهل البيت وسائر الصحابة عمومًا وخصوصًا ، رضي الله عنهم ومناقب غيرهم من الناس) .

ورَوَى يحيى بنُ أبي عمرو السَّيْبَانِيُّ[١] عن عمرو بنِ عبدِ اللهِ الحَضْرَمِيّ[٢] عن أبي أُمَامَةَ الباهِلِيّ[٣]، قال : خَطَبَنا رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، وكانَ أكثرُ خُطْبَتِهِ ما تَحَدَّثَ به عن الدَّجّالِ ، وقال : (إِنَّهُ سَيَبْدَأُ ، فَيَقُولُ : أَنَا نَبِيٌّ ، وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي ، ثُمَّ يَبْدَأُ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ . وَلَنْ تَرَوْا[٤] رَبَّكُمْ ، عَزَّ وجَلَّ ، حَتَّى تَمُوتُوا . وَإِنَّهُ أَعْوَرُ . وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ)[٥]؛ فإنَّهُ ، عليه السلامُ ، قال : (إِنَّهُ ذُو عَيْنَيْنِ)[٦]، وإنْ لم تَكُونَا خَارِجَتَيْنِ مُؤْتَلِفَتَيْنِ مُصَوَّرَتَيْنِ ، بل صِفَتَيْنِ مِن صِفَاتِ ذاتِهِ ، على ما قَدَّمْنَاهُ وأَوْضَحْنَاهُ مِن قَبْلُ .

---

١ السيبانيّ : الشيباني ، الأصل . للتوضيح : سَيْبان بطنٌ من حِمْير ، كما في الأنساب (للسمعاني) ٢١٤/٧-٢١٥ .

للتعريف : هو أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو السيبانيّ الشاميّ الحمصيّ (٦٣-١٤٨هـ) . عنه الطبقات الكبرى ٤٥٨/٧ [هناك «الشيبانيّ» بالشين مصحَّفا] ، الأنساب ٢١٥/٧ [هناك «الرمليّ ، من أهلِ الرملة»] ، تهذيب الكمال ٤٨٠/٣١-٤٨٣ (٦٨٩٤) ، تاريخ الإسلام ط١٥/٣٣٥ [هناك «الشيبانيّ» مصحَّفا] .

روايته عن عمرو بن عبد الله الحضرميّ منصوص عليها ، كما في الأنساب ٢١٥/٧ [هناك «عمر» مصحَّفا] ، تهذيب الكمال ٤٨٠/٣١ ، ١١٧/٢٢ .

٢ السيبانيّ الحمصيّ . عنه تهذيب الكمال ١١٧/٢٢-١١٨ (٤٤٠٣) .

روايته عن الصحابيّ أبي أمامة الباهليّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١١٧/٢٢ ، ١٥٩/١٣ .

٣ هو الصحابيّ صُدَيُّ بن عَجْلان بن وهب . عنه الطبقات الكبرى ٤١١/٧-٤١٢ ، أسد الغابة ١٤/٦-١٥ (٥٦٩٥) [هناك «سكن مصر ثمّ انتقل منها ، فسكن حمص من الشام ومات بها . وكان من المكثرين في الرواية وأكثر حديثِهِ عند الشاميّين»] ، تهذيب الكمال ١٥٨/١٣-١٦٤ (٢٨٧٢) ، ٤٩/٣٣ .

٤ تروا : ترون ، الأصل .

٥ رواه ابنُ ماجه (ت٢٧٣هـ) من طريق السيبانيّ عن الحضرميّ عن أبي أمامة مرفوعًا في سننه ١٣٥٥/٢ (٤٠٧٧) [٣٦-كتاب الفتن ، ٣٣-باب فتنة الدجّال وخروج عيسى ابن مريم وخروج يأجوج ومأجوج] . يُنظَر أيضًا كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ١٠٠/١-١٠٥ (٤٨-٥٤) ، كتاب الرؤية ١٩١-١٩٢ (٦٧-٦٨) ، شرح اللالكائيّ ٤٠٩/١ (٨٥١) .

٦ يُقابَل كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٩٧/١ [هناك «فبيّن النبيُّ ، ﷺ ، أنّ لله عينين ؛ فكان بيانُه موافقًا لبيانِ محكم التنزيلِ الذي هو مسطورٌ بين الدفّتَيْنِ ، مقروءٌ بين المحاريب والكتاتيب»] . كذلك يُقابَل كتاب التوحيد (لابن منده) ٤٤/١ (٤٠١) .

ورَوَى حَمَّادُ بنُ زيدٍ[١] عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ[٢] عن أبيهِ[٣]، قال : صَلَّى بِنَا عَمَّارُ بنُ ياسِرٍ[٤] يومًا صلاةً ، فَأَوْجَزَ فيها ، فقال له بعضُ القوم : لقد خَفَّفْتَ أو كلمة نحوها[٥]، قال : دَعَوْتُ فيها بِدَعَوَاتٍ ، سَمِعْتُهُنَّ مِن رسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه . ولَمَّا ٱنطَلَقَ عَمَّارٌ ، تَبِعَهُ الرجلُ ، فسألَهُ عن الدُّعَاءِ ، فأَخبَرَ به ، فقال : (ٱللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ ٱلْغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى ٱلْخَلْقِ ، أَحْيِنِي ، مَا كَانَتِ ٱلْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي ، إِذَا كَانَتِ ٱلْوَفَاةُ خَيْرًا لِي ! ٱللَّهُمَّ وَأَسْأَلُكَ[٦] خَشْيَتَكَ فِي ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ ! وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ ٱلْحكمِ فِي ٱلْغَضَبِ وَٱلرِّضَى ! وَأَسْأَلُكَ ٱلْقَصْدَ فِي ٱلْغِنَى وَٱلْفَقْرِ ! وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَبِيدُ ! وَأَسْأَلُكَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ ! وَأَسْأَلُكَ ٱلرِّضَى بَعْدَ ٱلْقَضَاءِ ! وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ ٱلْعَيْشِ بَعْدَ ٱلْمَوْتِ ! وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ ٱلنَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ وَٱلشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ . ٱللَّهُمَّ زَيِّنَّا بِزِينَةِ ٱلْإِيمَانِ وَٱجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ !) .[٧]

---

١ أبو إسماعيل البصريّ (ت١٧٩هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٢٣٩/٧-٢٥٢ (١٤٨١) ، الأعلام ٢٧١/٢ .
روايته عن عطاء بن السائب منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٤١/٧ .

٢ الكوفيّ (ت١٣٦هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٨٦/٢٠-٩٤ (٣٩٣٤) .
روايته عن أبيه السائب الثقفيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٩٢/١٠ ، ٨٧/٢٠ .

٣ السائب بن مالك الثقفيّ الكوفيّ .
عنه تهذيب الكمال ١٩٢/١٠-١٩٣ (٢١٧٣) . روايته عن الصحابيّ عمّار بن ياسر ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٩٢/١٠ ، ٢١٦/٢١ .

٤ الصحابيّ أبو اليقظان المَذحِجيّ ثمّ العَنْسيّ ، ﷺ .
عنه الطبقات الكبرى ٢٤٦/٣-٢٦٤ ، ١٤/٦ ، أسد الغابة ١٢٢/٤-١٢٨ (٣٨٠٤) ، تهذيب الكمال ٢١٥/٢-٢٢٧ (٤١٧٤) .

٥ أو كلمة نحوها : أو أَوْجَزْتَ الصَّلَاةَ ، كما في سنن النسائيّ ٥٤/٢/٢ .

٦ وأسألك : وأسئلك ، الأصل . كذلك في المواضع التالية أعلاه .

٧ رواه النسائيّ (ت٣٠٣هـ) بهذا الإسناد في سننه ٥٤/٢/٢-٥٥ [كتاب السهو ، باب الدعاء بعد الذكر] . كذلك شرح اللالكائيّ ٤٠٥/١-٤٠٦ (٨٤٤-٨٤٥) .

ورَوَى غَيْرُ واحدٍ عن ٱبنِ عَبَّاسٍ أنَّ محمَّدًا ، عليه السلامُ ، رَأَى رَبَّهُ مَرَّتَيْنِ . والخِلَافُ بَيْنَهُ وبَيْنَ عائشةَ الصِّدِّيقَةِ ، رضي اللهُ عنهما ، في هٰذا البابِ ظاهِرٌ مشهورٌ .

وقد رَوَى رُؤْيَةَ رَبِّهِ النَّبِيُّ ، عليه السلامُ ، لِرَبِّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، في الدنيا قَبْلَ الآخِرَةِ جماعةٌ مِنَ الصحابةِ . ورُوِيَ ذٰلكَ عن كلِّ واحِدٍ منهم مِنَ الثِّقَاتِ الثُّبَّتِ ؛ [٨أ] فرَوَى عبدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ وأبو أُمَامَةَ الباهِليُّ وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو وأبو هُرَيْرَةَ وثَوْبَانُ ، مَوْلَى رسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، وأبو ذَرٍّ الغفاريُّ وعِمْرَانُ بنُ الحُصَيْنِ وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عائِشٍ الحَضْرَمِيُّ[1] ، كُلُّ هٰؤلاءِ[2] رَوَوْا عَنِ النبيّ ، عليه السلامُ ، بألفاظٍ مُتَقَارِبَةٍ ، يَزِيدُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، مع الاتِّفَاقِ على المَعْنَى أنَّهُ قالَ ، عليه السلامُ : (رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ؛ فَقَالَ : فِيمَا يَخْتَصِمُ ٱلْمَلَأُ ٱلْأَعْلَى ؟ يَا أَحْمَدُ !

---

١ مختلَف في صحبته . عداده في أهل الشام . مختلَف في صحبته وفي إسنادِ حديثِهِ .
عنه الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٨٣٨/٢ (١٤٣٠) ، تاريخ مدينة دمشق ٤٥٦/٣٤-٤٧٦ (٣٨٤٢) ، أسد الغابة ٤٦٠/٣-٤٦١ (٣٣٤١) ، تهذيب الكمال ٢٠٢/١٧-٢٠٦ (٣٨٦٤) ، الإصابة ٢٧٠/٤-٢٧٣ (٥١٦٤) ، تهذيب التهذيب ٢٠٤/٦-٢٠٥ (٤١٤) .

٢ عن رواية عبد الله بن عبّاس ، رضي الله عنهما ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٢٦-٣٣٢ (٢٤١-٢٤٦) ، ٣٤٤-٣٥٦ (٢٦١-٢٨٤) ؛ عن رواية أبي أمامة الباهليّ ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٣٣-٣٣٥ (٢٤٨-٢٥٠) ؛ عن رواية عبد الله بن عَمرو ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٢٨٢-٢٨٣ (١٨٥) ؛ عن رواية أبي هريرة ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٤٢ (٢٥٧) ؛ عن رواية ثوبان ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٣٧-٣٤١ (٢٥٣-٢٥٦) ؛ عن رواية أبي ذرّ الغفاريّ ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٤٢-٣٤٣ (٢٥٨-٢٦٠) ؛ عن رواية عمران بن الحصين ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٣٥-٣٣٦ (٢٥١) ؛ عن رواية عبد الرحمن بن عائش الحضرميّ حديثَ الرؤية يُنظَر مسند الدارميّ (ت٢٥٥هـ) ١٣٦٥/٢-١٣٦٧ (٢١٩٥) [١٠-من كتاب الرؤيا ، ١٢-باب في رؤيةِ الربِّ ، تعالى ، في النَّوْم] ، الجامع الصحيح (للترمذيّ) ٣٤٢/٥-٣٤٤ (٣٢٣٣-٣٢٣٥) [٤٨-كتاب التفسير ، ٣٩-باب ومن سورة ص] ، كتاب الرؤية ٣١٦-٣٢٥ (٢٣٣-٢٤٠) ، تاريخ مدينة دمشق ٤٥٦/٣٤-٤٧٦ [ترجمة عبد الرحمن بن عائش الحضرميّ] ، تهذيب الكمال ٢٠٢/١٧-٢٠٦ ، الإصابة ٢٧١/٤-٢٧٣ .

قُلْتُ : أَنْتَ أَعْلَمُ . أَيْ رَبِّ ! فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ ؛ فَوَجَدتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثُنْدُوَتَيَّ[١] ، فَعَلِمْتُ مَا فِي ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ . ثُمَّ تَلَا : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٦ الأنعام ٧٥] . قَالَ : فِيمَ يَخْتَصِمُ ٱلْمَلَأُ ٱلْأَعْلَى ؟ يَا أَحْمَدُ ! قُلْتُ : فِي ٱلْكَفَّارَاتِ . قَالَ : وَمَا هِيَ ؟ قُلْتُ : ٱلْمَشْيُ عَلَى ٱلْأَقْدَامِ إِلَى ٱلْجَمَاعَاتِ وَٱلْجُلُوسُ فِي ٱلْمَسَاجِدِ خَلْفَ ٱلصَّلَوَاتِ وَإِسْبَاغُ ٱلْوُضُوءِ أَمَاكِنَه فِي ٱلْمَكَارِهِ . قَالَ : مَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ ، يَعِشْ بِخَيْرٍ وَيَمُتْ بِخَيْرٍ وَيَخْرُجْ عَنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ . قَالَ : وَمِنَ ٱلدَّرَجَاتِ إِطْعَامُ ٱلطَّعَامِ وَبَذْلُ ٱلسَّلَامِ وَأَنْ يَقُومَ بِٱللَّيْلِ وَٱلنَّاسُ نِيَامٌ . قَالَ : قُلِ ٱللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ[٢] ٱلطَّيِّبَاتِ وَتَرْكَ ٱلْمُنْكَرَاتِ وَحُبَّ ٱلْمَسَاكِينَ وَأَنْ تَتُوبَ عَلَيَّ ، وَإِذَا فُتِنْتُ فِي قَوْمِي ، فَتَوَفَّنِي غَيْرَ مَفْتُونٍ) . ثمَّ قالَ رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (تعَلَّمُوهُنَّ ! فَوَٱلَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُنَّ لَحَقٌّ) .[٣]

فأمَّا تَعاطِيهم القَدْحَ في هٰذا الحديثِ بأنَّ فِيهِ تَشْبِيهًا ، هو قَوْلُهُ : (رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ . وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ ؛ فَوَجَدتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ) ، فقد مَضَى القولُ في تأويلِ هاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ في ما سَلَفَ مِنَ الكَلامِ على المُجَسِّمَةِ .

فإنْ قال قائِلٌ منهم : أَفَلَيْسَ قد رَوَى هٰذا مُعاذُ بنُ جَبَلٍ[٤] وأَنَسُ بنُ مالِكٍ[٥] وأُمُّ الطُّفَيْلِ[٦] ، امرأةُ أُبَيِّ بنِ كعبٍ ، وقالوا جميعًا : قال رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ : (رَأَيْتُ رَبِّي فِي مَنَامِي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ؛ فَقَالَ لِي كَذَا وَكَذَا) ؟ وذٰلكَ لا يَدُلُّ على

---

١ للشرح : ثُنْدُوَةٌ وثَنْدُوَةٌ ج ثَنادٍ . هي للرجل بمنزلة الثَّدْيِ للمرأة .

٢ أسألك : اسلك ، الأصل .

٣ هذا الحديث له روايات . أصحُّها في قول الإمام ابن حنبل (ت٢٤١هـ) تلك الرواية التي رواها موسى بن خلف العَمّيّ عن يحيى بن أبي كثير ، كما تاريخ مدينة دمشق ٣٤/٤٦٨-٤٦٩ وتهذيب الكمال ١٧/٢٠٦ .

٤ عن روايته ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٠٨-٣١٥ (٢٢٧-٢٣٢) .

٥ عن روايته ، ﷺ ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٣٢-٣٣٣ (٢٤٧) .

٦ عن روايته ، رضي الله عنها ، حديث الرؤية يُنظَر كتاب الرؤية ٣٥٨-٣٥٩ (٢٨٦-٢٨٧) .

جَوَازِ رُؤْيَتِهِ بالأَبْصَارِ مِن حيثُ كانَ خَبَرًا عن رُؤْيَةِ المنامِ . وقد يَرَى المَرْءُ ذٰلكَ في نَوْمِهِ .

يُقَالُ لهم : هٰؤلاءِ النَّفَرُ ، وإنْ كانُوا قد رَوَوْا ذٰلكَ [٨ب] عن مَنَامٍ ، رآهُ النبيُّ ، عليه السلامُ ، فقد رَوَاهُ جماعَتُهُمْ ومَنْ عَدَاهُم مِمَّنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ وَلَمْ يَرْووهُ عن منامٍ ، بل عن لَفْظِهِ وعن ليلةِ المعراجِ ، فيجبُ أنْ نَجْمَعَ بَينَ الخبرَيْنِ ، فنقول : إنَّه أخبَرَ مرَّةً أنَّهُ رَأَى ذٰلكَ في المنامِ ، وأَخبَرَ أُخرَى أنَّهُ رَآهُ عِيَانًا وهو يَقْظَانُ على ما كان رَآهُ في المنامِ . وهٰذا غَيْرُ مُتَعَارِضٍ ولا مُحَالٍ ؛ فليسَ في روايةِ مَنْ ذَكَرُوهُ شيءٌ يُعَارِضُ رُؤْيَتَهُ ورُؤْيَةَ غَيْرِهِ أَيضًا للهِ ، تعالى ، عِيَانًا في اليقظةِ .

فصل

وقَدِ اشْتُهِرَ القولُ برؤيةِ اللهِ ، تعالى ، بالأَبْصَارِ في الآخرة عن جماعةٍ مِن جُلَّةِ التَّابِعِينَ ، كما ظَهَرَ ذٰلكَ واسْتَمَرَّ عن جماعةِ مَن ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصحابةِ ؛ فمَن ظَهَرَ ذٰلكَ عنهم مِنَ التابعِينَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي لَيْلَى . يَروِي حَمَّادُ بنُ زيدٍ[1] عن ثابتٍ[2] عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي لَيْلَى[3] في قولهِ : ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، قال : بَعدَ نَظَرِهِمْ إلى رَبِّهِم ، جلَّ وعزَّ . ورَوَى أيضًا حَمَّادُ بنُ زيدٍ عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي لَيْلَى في قولهِ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، قال : النَّظَرُ إلى وجهِهِ ، تعالى .[4]

---

١ أبو إسماعيل البصريّ (ت١٧٩هـ) .

عنه الطبقات الكبرى ٧/٢٨٦-٢٨٧ ، تهذيب الكمال ٧/٢٣٩-٢٥٢ (١٤٨١) ، سير أعلام النبلاء ٧/٤٥٦-٤٦٦ (١٦٩) ، الأعلام ٢/٢٧١ .

روايته عن ثابت البُنانيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٧/٢٤٠ ، ٤/٣٤٤ .

٢ هو أبو محمّد ثابت بن أسلم البُنانيّ البصريّ .

عنه تهذيب الكمال ٤/٣٤٢-٣٤٩ (٨١١) .

روايته عن عبد الرحمن بن أبي ليلى منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤/٣٤٣ ، ١٧/٣٧٤ .

٣ أبو عيسى الكوفيّ (ت٨٣هـ) . تقدّم .

٤ كتاب الرؤية ٢٩٧ (٢٠٨-٢٠٩) .

يُقابَل تفسير الطبريّ ٦/٥٥٠ (١٧٦٣٤ ، ١٧٦٣٧) . مثله عن معمر وسليمان بن المغيرة عن ثابت البنانيّ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى كذلك في تفسير الطبريّ ٦/٥٥٠ (١٧٦٣٥-١٧٦٣٦) ، ٦/٥٥٠-٥٥١ (١٧٦٣٨) .

ورَوَى وَكِيعٌ[١] عن سفيانَ[٢] عن أبي إسحاقَ[٣] عن عامرِ بنِ سَعْدٍ البَجَليِّ[٤] في قولِهِ : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، قال : النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللهِ ، تعالى .[٥]

ورَوَى الحسنُ بنُ عَرَفَةَ[٦] عن الحَكَمِ بنِ ظُهَيْرٍ[٧] عن إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ السُّدِّيِّ[٨] في قولِهِ ، تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، قال : النَّظَرُ إلى وَجْهِ الرَّبِّ ، جلَّ وعزَّ .[٩]

---

١ وكيع : مكنفى ، الأصل ؛ وهو تصحيف .
للتعريف : هو أبو سفيان وكيع بن الجرّاح بن مَليح الرُّؤاسيّ الكوفيّ (١٢٩-١٩٧هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٣٠/٤٦٢-٤٨٤ (٦٦٩٥) ، الأعلام ٨/١١٧ .
روايته عن سفيان الثوريّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٠/٤٦٤ ، ١١/١٦٤ .

٢ هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفيّ الثوريّ (ت١٦١هـ) . عنه تهذيب الكمال ١١/١٥٤-١٦٩ (٢٤٠٧) .
روايته عن أبي إسحاق السبيعيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١١/١٦١ ، ٢٢/١٠٩ .

٣ هو عمرو بن عبد الله الهَمْدَانيّ السَّبِيعيّ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٢٢/١٠٢-١١٣ (٤٤٠٠) .
روايته عن عامر بن سعد البجليّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٢/١٠٥ ، ١٤/٢٤ .

٤ الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ١٤/٢٣-٢٥ (٣٠٣٩) .

٥ كتاب الرؤية ٣٠٠ (٢١٤) . يُنظَر أيضًا تفسير الطبريّ ٦/٥٤٩ (١٧٦٢٧-١٧٦٢٨) ، تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٩٤٥ (١٠٣٤١) [هناك «سعيد» مصحَّفًا] ، شرح اللالكائيّ ١/٣٧٩ (٧٩٣) ، التيسير في التفسير ٨/٥٣ .

٦ أبو عليّ العَبْديّ البغداديّ المؤدّب (١٥٠-٢٥٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٦/٢٠١-٢١٠ (١٢٤٣) ، سير أعلام النبلاء ١١/٥٤٧-٥٥١ (١٦٣) ، ١٥/٧٤ .
روايتُه عن الحكم بن ظهير منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٦/٢٠٢ ، ٧/١٠٠ .

٧ أبو محمّد الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٧/٩٩-١٠٣ (١٤٣٠) .
روايته عن السدّيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٧/١٠٠ ، ٣/١٣٣ .

٨ أبو محمّد القرشيّ الكوفيّ (ت١٢٨هـ) ؛ وهو السدّيّ الكبير . عنه تهذيب الكمال ٣/١٣٢-١٣٨ (٤٦٢) ، الأعلام ١/٣١٧ .

٩ كتاب الرؤية ٣٠١ (٢١٦) . يُنظَر أيضًا تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٩٤٥ (١٠٣٤١) ، التيسير في التفسير ٨/٥٣ .

وروَى يزيدُ بنُ هارُونَ[١]عن مُبارَكٍ[٢]عن الحسنِ البصريّ[٣]في قولهِ ، تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ○ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٢-٢٣] ، قال : النُّضْرَةُ الحُسْنُ . نَظَرَتْ إلى ربِّها ، عزَّ وجلَّ ، فنضرت بنورِهِ .[٤]

وروَى أبو مَعْمَرٍ[٥]عن عبدِ الوارثِ[٦]عن الحسنِ البصريّ ، رضي اللهُ عنه ، في قولهِ ، تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [٨٣ المطفّفين ١٥] ، قال :

---

١ أبو خالد الواسطيّ .
عنه تهذيب الكمال ٢٦١/٣٢-٢٧٠ (٧٠٦١) .
روايتُه عن مبارك بن فَضَالة منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٨٣/٢٧ .

٢ هو أبو فَضَالةَ مبارك بن فَضَالةَ بن أبي أميّة البصريّ .
عنه تهذيب الكمال ١٨٠/٢٧-١٩٠ (٥٧٦٦) .
روايته عن الحسن البصريّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٨٢/٢٧ ، ١٠١/٦ .

٣ هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصريّ (ت١١٠هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٩٥/٦-١٢٧ (١٢١٦) .

٤ كتاب الرؤية ٣٠٢ (٢١٧) .
يُنظَر أيضًا تفسير الطبريّ ٣٤٢/١٢ (٣٥٦٤٥) ، ٣٤٣/١٢ (٣٥٦٥٤) .

٥ هو عبد الله بن عَمرو بن أبي الحجّاج مَيْسَرة المِنقَريّ التميميّ المُقْعَد البصريّ (ت٢٢٤هـ) .
عنه تهذيب الكمال ٣٥٣/١٥-٣٥٧ (٣٤٤٩) ، غاية النهاية في طبقات القرّاء (لابن الجزريّ) ٤٣٩/١ (١٨٣٤) .
روايته عن عبد الوارث بن سعيد البصريّ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٥٣/١٥ ، ٤٨٠/١٨ .

٦ هو أبو عُبيدة عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان العَنْبَريّ التَّنُّوريّ البصريّ (ت١٨٠هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤٧٨/١٨-٤٨٤ (٣٥٩٥) .
هو لم يرو عن الحسن البصريّ ، بل بينهما رجل ، هو عَمرو بن عُبيدٍ ، كما هو وارد في كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) وتفسير الطبريّ ٤٩٢/١٢ (٣٦٦٤٦) والكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ وشرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) ؛ فرواية عبد الوارث عن عمرو بن عُبيدٍ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٢٤/٢٢ .
أمّا عمرو بن عُبيد ، فهو أبو عثمان التميميّ البصريّ (٨٠-١٤٤هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢٣/٢٢-١٣٥ (٤٤٠٦) ، الأعلام ٨١/٥ .
رواية عمرو بن عبيد عن الحسن البصريّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٢٣/٢٢ ، ١٠١/٦ .

إذا كان يومُ القيامةِ ، يَبْرُزُ[١] ، عزَّ وجلَّ ؛ فيَرَاهُ جميعُ الخلائقِ . ثمَّ يَحْتَجِبُ عن الكُفَّارِ[٢] ؛ فلا يَرَوْنَهُ[٣] أبدًا . وذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [٨٣ المطفّفين ١٥] .[٤] وظاهرُ هٰذا الكلامِ عَنهُ يُشْعِرُ بأعتقادِهِ أنَّ المؤمنِينَ والكافرِينَ [٩أ] يَرَوْنَهُ ، ثمَّ يحتجبُ[٥] ، تعالى ، عن الكفَّارِ .

وقال أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ حَمَّادٍ : وبمثلِ ذٰلكَ ٱحْتَجَّ مالكُ بنُ أَنَسٍ في تَثَبُّتِ[٦] الرؤيةِ بقولِ اللهِ ، تعالى ، في الكفَّارِ : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [٨٣ المطفّفين ١٥] ،[٧] بمَعنَى أنَّهُ لَمَّا خَصَّ الكُفَّارَ بالحِجَابِ إهانةً لهم ، وَجَبَ إكرامُ المؤمنِينَ بإزالَتِهِ عَنهُم .

---

١ يبرز : سور ، الأصل ؛ برز ، كما في الكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ وشرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) . التصحيح المثبت (يبرز) من كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) .

٢ ثمّ يحتجب تعالى عن الكفار : ثم بحجب تعالى عن الكفار ، الأصل ؛ ثمّ يحتجب عن الكفّار ، كما في كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) ؛ ويحجب الكفّار ، كما في الكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ وشرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) .

٣ يرونه : بروه ، الأصل . التصحيح المثبت كما في كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) والكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ وشرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) .

٤ كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) . يُنظَر الكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ ، شرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) . يُقابَل تفسير الطبريّ ٤٩٢/١٢ (٣٦٦٤٦) «قال آخرون : بل معنى ذلك : إنّهم محجوبون عن رؤية ربّهم . ذِكْرُ من قال ذلك : حدّثني محمّد بن عمّار الرازيّ ، قال : ثنا أبو معمر المنقريّ ، قال : ثنا عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ عن عَمرِو بنِ عُبَيدٍ عن الحسن في قوله : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ ، قال : يكشفُ الحجاب ؛ فينظر إليه المؤمنون كُلَّ يوم غدوةً وعشيّةً ، أو كلامًا ، هذا معناه» . كذلك شرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) .

٥ ثمّ يحتجب عن الكفّار : كذا في الأصل وكذلك في كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) ؛ ويحجب الكفّار ، كما في الكامل (لابن عديّ) ١٨٥/٦ وشرح اللالكائيّ ٣٨٥/١ (٨٠٥) .

٦ تثبّت : سىب ، الأصل ، حيث يمكن ضبطه على مصدر تَفَعُّل ، إذا كان رسمه صحيحًا ؛ تثبيت ، كما في كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) بزنة تَفْعِيل .

٧ كتاب الرؤية ٣٠٣ (٢١٨) . كذلك رواه أشهب بن عبد العزيز ، صاحب الإمام مالك ، رحمهما الله ، كما في شرح اللالكائيّ ٣٨٦/١ (٨٠٨) .

ورَوَى يحيى بنُ سَلّامٍ[1]، قال : حدَّثني هَمّامٌ[2] عن قَتَادَةَ[3]، قال : يُنادِي المُنادِي يَوْمَ القيامةِ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، وَعَدَ الحُسْنَى وهي الجَنَّةُ . وأَمَّا الزيادةُ ، فهو النَّظَرُ إلى وَجْهِ الرحمٰنِ ، جلَّ وتَقَدَّسَ ، يَتَجَلَّى لهم حتَّى يَنْظُرُوا إليه .[4]

ورَوَى الشَّعْبِيُّ[5]، قال : حدَّثني عبدُ اللهِ بنِ الحارثِ[6] بنِ نَوْفَلٍ[7]، قال : قال كَعْبُ الأَحْبَارِ[8]: إنَّ اللهَ ، تعالى ، قَسَمَ رؤيَتَهُ وكلامَهُ بَيْنَ موسى ومحمّدٍ ، عليهما السلامُ ؛ فَكَلَّمَهُ موسى مَرَّتَيْنِ ، ورَآهُ محمَّدٌ مَرَّتَيْنِ .[9] وهٰذا مذهبُ ٱبنِ عَبَّاسٍ الذي قَدَّمْنا ذِكْرَهُ .

---

١ التيميّ البصريّ القيروانيّ (ت١٢٤-٢٠٠هـ) .
روايته عن همّام بن يحيى عن قتادة منصوص عليها ، كما في تفسيره ، تفسير يحيى بن سلّام ٦١/١ ، ٧٣ ، ١٩٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ، ٣٠٩ «حدّثني همّام عن قتادة» إلخ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ «وحدّثني همّام عن قتادة» إلخ وغير ذلك من مواضع .

٢ هو هَمّام بن يحيى بن دينار العَوْذِيّ المُحَلِّميّ البصريّ . مختلف في وفاته (ت١٦٣ أو ١٦٤ أو ١٦٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٠-٣١٠ (٦٦٠٢) .
روايته عن قتادة منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٠٣/٣٠ ، ٥٠٥/٢٣ .

٣ هو أبو الخطّاب قتادة بن دِعامة بن قتادة السَّدُوسيّ البصريّ (ت١١٧ أو ١١٨هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤٩٨/٢٣-٥١٧ (٤٨٤٨) .

٤ كتاب الرؤية ٣٠٦ (٢٢٤) [رقم الفقرة في المطبوع (٢٤٤) ، خطأ مطبعيّ] . يُنظَر تفسير الطبريّ ٥٥١/٦ (١٧٦٤٤-١٧٦٤٥) [طريق سعيد وطريق محمّد بن ثور ، كلاهما عن قتادة] .

٥ هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الكوفيّ (١٩-١٠٣هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٨/١٤-٤٠ (٣٠٤٢) ، الأعلام ٢٥١/٣ .

٦ عبد الله بن الحارث : عبد الرحمن ، الأصل . يُنظَر هنا الحاشية التالية ، كما يُنظَر هنا ٥٢ .

٧ أبو محمّد القرشيّ الهاشميّ المدنيّ . مختلف في سنة وفاته (ت٧٩ أو ٨٤هـ) . عنه تهذيب الكمال ٣٩٦/١٤-٤٠٠ (٣٢١٦) .
روايته عن كعب الأحبار منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٣٩٧/١٤ .

٨ هو أبو إسحاق كعب بن ماتع الحميريّ (ت٣٢هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٨٩/٢٤-١٩٣ (٤٩٨٠) ، الأعلام ٢٢٨/٥ .

٩ كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٤٩٦/٢ (٢٨٧) ، ٨٩٤/٢-٨٩٥ (٦٠٤) ، كتاب الرؤية ٣٠٧-٣٠٨ (٢٢٥-٢٢٦) .

ورَوَى أبو خالدٍ[١] عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ[٢]، قال : الزيادةُ النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللهِ ، تعالى .[٣]

ورَوَى إسماعيلُ بنُ مُوسَى[٤] عن شَرِيكٍ[٥] عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ[٦] : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ، قال : الحُسْنَى الجَنَّةُ والزِّيَادَةُ النَّظَرُ إلى وَجْهِ الرحمٰنِ .[٧]

وهٰذِهِ آثارٌ مشهورةٌ وأخبارٌ مُسْتَفِيضَةٌ ، مُتَدَاوَلَةٌ عِندَ أهلِ النَّقْلِ ، لا يُمْكِنُ وَضْعُهَا بالاتِّفَاقِ والمُوَاطَأَةِ مَعَ ٱنْكِتَامِ ذٰلكَ وظنِّهِ . ولا يَتَهَيَّأُ في الروايةِ ٱتِّفاقُ الكَذِبِ مِن جماعةِ مَن رَوَاهَا مِنَ الصحابةِ والتابعينَ لامتناعِهِ فيها وٱختلافِ الدَّوَاعِي والهِمَمِ وما قد بَيَّنَّاهُ في كتابِ الأخبارِ مِن أصولِ الفقهِ ؛ فَثَبَتَ بِمَا وَصَفْنَاهُ القولُ بصحّةِ هٰذِهِ الأخبارِ .

---

١ هو قرّة بن خالد السَّدوسيّ البصريّ (ت١٥٤هـ) . عنه تهذيب الكمال ٥٧٧/٢٣-٥٨١ (٤٨٧٠) .
روايته عن الضحّاك بن مزاحم منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٥٧٧/٢٣ ، ٢٩٢/١٣ .

٢ الهلاليّ الخراسانيّ (ت١٠٥ أو ١٠٦هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٩١/١٣-٢٩٧ (٢٩٢٨) .

٣ كتاب الرؤية ٣٠٤ (٢١٩) [هناك «أبو خالد عن جويبر عن الضحّاك» ؛ فعليه أصحاب هذا الإسناد كالتالي : أبو خالد سليمان بن حيّان الأحمر الكوفيّ (١١٤-١٨٩ أو ١٩٠هـ) [عنه تهذيب الكمال ٣٩٤/١١-٣٩٨ (٢٥٠٤) ، ٢٧٢/٣٣] - جويبر بن سعيد البلخيّ [عداده في الكوفيين . عنه تهذيب الكمال ١٦٧/٥-١٧١ (٩٨٥)] - الضحّاك بن مزاحم] . يُنظَر تفسير ٱبن أبي حاتم ١٩٤٥/٦ (١٠٣٤١) [بلا رواية] ، التيسير في التفسير ٥٣/٨ [بلا رواية] .

٤ الفَزاريّ (ت٢٤٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢١٠/٣-٢١٢ (٤٩١) .
روايته عن شريك منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢١٠/٣ ، ٤٦٥/١٢ .

٥ هو أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن أبي شريك النَّخعيّ الكوفيّ القاضي (٩٥-١٧٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢-٤٧٥ (٢٧٣٧) .
روايته عن أبي إسحاق السبيعيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤٦٥/١٢ (س١) ، ١٠٩/٢٢ .

٦ هو عمرو بن عبد الله الهَمْدانيّ الكوفيّ . مختلف في وفاته (ت١٢٦ أو ١٢٧ أو ١٢٨ أو ١٢٩هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٠٢/٢٢-١١٣ (٤٤٠٠) .

٧ كتاب الرؤية ٣٠٥-٣٠٦ (٢٢٣) . يُنظَر تفسير الطبريّ ٥٤٩/٦ (١٧٦٣٠) ، شرح اللالكائيّ ٣٨٠/١ (٧٩٤) .

وقد قُلْنَا مِن قَبْلُ أنَّهُ يجبُ أن يُسْلَكَ في إثباتِهَا طريقانِ[١]. أحدُهما أن يُقَالَ : إنَّها مُسْتَفِيضَةٌ ، مُتَوَافِيَةٌ على المَعنَى ، وإن لم يُدَّعَ[٢] التواتُرُ في خبرٍ منها ، كما أنَّ الخبرَ عن سَخَاءِ حاتمٍ وشجاعةِ عَنتَرَةَ وفِقْهِ الشافِعيّ ومالِكٍ وأبي حنيفةَ ، رضي اللهُ عنهم ، ومَا جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ مُتَوَاتِرٌ على المَعنَى ، وإن لم يُعْلَمْ ضرورةً غَيْرُ رُوَاتِهِ عَنهُم في عَطَاءٍ أو حربٍ أو علمٍ بمسألةٍ[٣]. والكلُّ مِنَ الأُمَمِ ومُثْبِتُو[٤] العِلْمِ مِن طريقِ الأخبارِ مُتَّفِقُونَ على أنَّ ما جَرَى هٰذا المَجْرَى [٩ب] منها متواترٌ على المَعنَى وأنَّ مَعْنَاهَا معلومٌ ضرورةً ، وإن لم يُعْلَمْ عن خَبَرٍ عَنهُ . ولا سبيلَ لهم إلى دَفْعِ هٰذا .

والطريقُ الآخرُ أن يُقَالَ : إنَّا نعلمُ بِٱضْطِرارٍ أنَّ هٰذِهِ الأخبارَ قد رُوِيَتْ وشهرتْ في الصحابةِ والتابعِينِ وسُمِعَتْ وتُلُقِّيَتْ عن رُوَاتِهَا ، فلم نَحْفَظْ على أَحَدٍ مِنْ أهلِ عصرِ الصحابةِ ومَن بَعدَهُم إنْكَارًا ولا ٱعْتِرَاضًا وقَدْحًا فيها مع سَمَاعِهِمْ لها وكونِها واردةً في أصْلٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ عظيمٍ . والعادةُ موضوعةٌ على الخبرِ المَرْوِيّ في مِثْلِ ذٰلكَ ، إذا لم تَقُمْ به الحُجَّةُ أن يُتَسَرَّعَ إلى القَدْحِ فيه والاعْتِرَاضِ عليه ، ولا تَتَّفِقُ الهِمَمُ على إقْرَارِهِ وتَسْلِيمِهِ ؛ فلَمَّا لم يَقَعْ في ذٰلكَ ٱعْتِرَاضٌ مِن أَحَدٍ مِنهُم معلومٌ ، تقومُ به الحُجَّةُ ، ثَبَتَ أنَّهم مُجْمِعُونَ على تَسَلُّمِ هٰذِهِ الأخبارِ والتَّدَيُّنِ بِصِحَّتِهَا وثُبُوتِهَا ، لأنَّه لو كانَ فيهم مُتَدَيِّنٌ بِرَدِّهَا والقَدْحِ فيها ، لَوَجَبَ في مُسْتَقَرِّ العادةِ ظهورُ ذٰلكَ عَنهُ وتَسَرُّعُهُ إليه ، وسِيَّمَا إذا كانَ خبرًا مَرْوِيًّا فيما لا يسوغُ الاجتهادُ فيه ولا يكونُ الإثمُ عن مُخطِئِ الحقِّ فيه موضوعًا ولا يجوزُ التقليدُ في مِثْلِهِ ولا هو مَرْوِيٌّ في حكمٍ مِن الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ التي تَمَّ تعبّدنا بالعملِ فيها بخبرِ

---

١ طريقان : طرىقىں ، الأصل .

٢ يدّع : يدّعى ، الأصل .

٣ ومثبتو : ومثبتوا ، الأصل ، حيث إثبات الألف من أنماط الكتابة القديمة .

٤ بمسألة : بمسلة ، الأصل ، حيث حذف صورة الهمزة نمط كتابة قديم .

الواحِدِ ، وإن لم يُقْطَعْ بِصِحَّتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، تَمَّتْ صِحَّةُ هٰذا الخبرِ ولَزِمَ القَطْعُ بِصِحَّتِهِ . هٰذا على أنَّ جماعةً من الصحابةِ قد رَوَوا اللَّفْظَ الذي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ .

ورَوَى أبو هُريرةَ وغيرُهُ روايةً ظاهرةً أنَّ الصحابةَ قالوا : يا رسولَ اللهِ ! هل نَرَى رَبَّنَا ؟ فقالَ لهم : (هَلْ تَرَوْنَ ٱلْقَمَرَ لَيْلَةَ ٱلْبَدْرِ وَٱلشَّمْسَ ، لَا سَحَابَ دُونَهَا) ؟ قالوا : نعم . قال : (فَكَذَٰلِكَ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ . لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ) .[1] وهٰذِهِ الروايةُ وما قَابَلَهَا مِنَ الراوي سماعها إلى الصحابةِ الذي رَوَى ذٰلكَ بَينَهُم وهُمْ حُضُورٌ يَتَلَقَّوْنَ قَوْلَهُ ويَسْمَعُونَ رِوَايَتَهُ ، فلا يقولُ قائِلٌ مِنهُم : متى كانَ ذٰلكَ ؟ وأينَ قُلنَا ذٰلكَ لرسولِ اللهِ ؟ وأينَ كانَ هٰذا ؟ ومَنِ السَّائِلُ لهُ عن ذٰلكَ ؟ فلو لم يَسْمَعُوا هٰذا القولَ مِنَ الرسولِ ، عليه السلامُ ، ويحضروهُ ويَعْلَمُوا ثبوتَهُ عَنهُ وما أُضِيفَ إليهم من سماعِهِ وحضورِهِ ، لَوَجَبَ [١٠أ] في مستقرِّ العادةِ تَسَرُّعُ جميعِهم أو الأكثرِ مِنهُم إلى رَدِّ ذٰلكَ وإنكارِهِ والقَدْحِ فيهِ . وبمثلِ هٰذِهِ الطريقةِ بِعَيْنِهَا تَثْبُتُ جميعُ معجزاتِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، سوى ظهورِ القرآنِ والتَّحَدِّي بمثلِهِ مِن نحوِ ٱنْشِقَاقِ القَمَرِ وَجَعْلِ قليلِ الطعامِ كثيرًا وحَنِينِ الجِذْعِ وكلامِ الذئبِ وتَسْبِيحِ الحَصَى وغيرِ ذٰلكَ ، لأنَّهُ إنَّما رَوَى كُلَّ آيةٍ مِنْ هٰذِهِ الآياتِ الواحدُ والاثنانِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصحابةِ وأَضَافُوا روايَتَها إلى حُضُورِهم وسَمَاعِهِم وإلى أنَّها كانَتِ الغَدَاةَ الفُلَانِيَّةَ وفي المسجدِ وفي الوَلِيمَةِ والمواضِعِ التي تحضرُها الجماعاتُ ، فَوَقَعَ التَّسْلِيمُ مِنهُم لرُوَاتِهَا وتَرْكِ الرَّدِّ عَلَيْهِم والاعتراضِ على روايَتِهِمْ ؛ فَٱسْتَدَلَّ المسلمونَ بِإمْسَاكِهِمْ عن ذٰلكَ وسريعِ الدَّعْوَى بحُضُورِهِم على أنَّهم قد حَضَرُوا وسَمِعُوا مِنْ ذٰلكَ ما حضرهُ وسمعهُ الرواةُ ، لأنَّ العادةَ أَصْلٌ في الأخبارِ وهي موضِعُهُ .

---

١ يُنظَر هنا ٢١ .

على أنَّ مِثْلَ هٰذِهِ الرواياتِ ، إذا أُضِيفَتْ إلى حضورِ الجماعاتِ وسماعِها التي لا يجوزُ في مُسْتَقَرِّ العادةِ إمساكُها عن إنكارٍ وكذبٍ ، يُدَّعَى عليها ويُضَافُ إلى سَمَاعِهَا ، كما لا يجوزُ على مِثْلِهَا ٱفتعالُ خبرٍ كذبٍ ، لا أَصْلَ لهُ ، وكتمانُ ما سمِعُوهُ وشاهَدُوهُ أنَّها لا تُسَلِّمُ وتُقِرُّ إلَّا ما قد سَمِعَتْهُ وعَلِمَتْ صِحَّتَهُ وقَامَتِ الحُجَّةُ بثبوتِهِ ؛ فوَجَبَ بجُمْلَةِ ما ذَكَرْنَاهُ القَطْعُ على اللهِ بصحّةِ هٰذِهِ الأخبارِ وصِدْقِ رُوَاتِها ، وأنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، نَطَقَ وأَخبَرَ بها . ولا سَبِيلَ إلى دَفْعِ ذٰلكَ .

ولو لم تَكُنِ الأُمَّةُ في الصَّدْرِ الأَوَّلِ مُسَلِّمَةً لِسَمَاعِ ذٰلكَ مِنَ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وحُضُورِهِ لقولِهِ ، بل مُجْمِعَةً على صِحَّةِ الرِّوَايَةِ وتَرْكِ النَّكِيرِ لها والتأثُّمِ لِرُوَاتِهَا ، لَوَجَبَ القَطْعُ بِصِحَّتِهَا ، لأنَّ الأُمَّةَ لا تُجْمِعُ على إقرارِ الكَذِبِ وقبولِ ما لم تَقُمْ به الحُجَّةُ مِنَ الأخبارِ فيما هو أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ ، يلحقُ بالخَطَإِ فيه التضليلُ والتأثيمُ ؛ فكَيفَ وقد ٱدَّعَى الرُّوَاةُ حُضُورَهم لِقَوْلِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، لذٰلكَ وسَمَاعَهُمْ إيَّاهُ وتَرْكُوا [١٠ب] رَدَّ ذٰلكَ وإنكارَه ؟ وهٰذا واضحٌ في صِحَّةِ ما قُلناهُ . وحَمْلُ القدريّةِ أَنْفُسَهَا على رَدِّ هٰذا الخبرِ الظاهرِ المشهورِ مَحْكًا ولَجَاجًا ونُصْرَةً لِبِدْعَتِهِمْ وضَلَالَتِهِمْ .

فإنْ قالَ قائِلٌ منهم : ما أنكرتُم أن يكونَ هٰذا الخبرُ مِنَ الشُّهْرَةِ والظُّهُورِ في الصحابةِ والتابعِينَ على ما وَصَفْتُمْ وأن يكونَ لا أَحَدَ مِن رُوَاةِ الحديثِ ومُصَنِّفِي الآثَارِ والسِّيَرِ إلَّا وقد صَنَّفَ لهٰذِهِ الروايةِ مَا وَرَدَ فيها بابًا مُفْرَدًا ، وأن يكونَ قد ٱعْتَرَضَ مع ذٰلكَ مُعْتَرِضٌ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ فيها ، فَرَدَّهَا وصَرَّحَ بِإِبْطَالِهَا ؟ فيكونُ ما ٱدَّعَيْتُمُوهُ من الإجْمَاعِ على تَسْلِيمِهَا باطِلًا .

يقالُ لهم : هٰذا مِنْ حديثِ النَّفْسِ وأَمَانِيِّهَا[١] الباطلةِ الذي لا أَصْلَ لهُ ، لأنَّهُ لو كانَ

---

١ وأمانيها: وامانتها ، الأصل .

ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ آشْتِهَارُ هٰذا الاعتراضِ وظهورُه ، وأنْ يُنْقَلَ نقلَ مثله وأنْ تَتَوَفَّرَ الهِمَمُ والدَّوَاعِي على آشْتِهَارِهِ وتَسْمِيَةِ الناطِقِ به وحفظِ الذي أبْدَى صحّته بإظْهَارِ الخِلَافِ فيه وأن يَلْزَمَ قُلُوبَنَا العلمُ بِصِحَّةِ رِوَايَتِهِ على وَجْهٍ ما لَزِمَهَا العلمُ بِصِحَّةِ رِوَايَةِ خبرِ الرُّوَاةِ . ولَمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ وكُنَّا ، إذا رَجَعْنَا إلى أنْفُسِنَا بعلمٍ كَرَّرَ هٰذِهِ الدَّعْوَى ، وأنَّهُ لا أصْلَ لها ، وأنَّ العادةَ موضوعةٌ على أنَّها لو كانَتْ صحيحةً ، لَوَجَبَ ظهورُها وعلمُنا بها ، بَطَلَتْ هٰذِهِ الدَّعْوَى .

ولو جَازَ مثلُها لِمُدَّعِيهَا ، لجَازَ لآخرَ مِنَ اليهودِ والنصارى وسائرِ مُخَالِفِي المِلَّةِ أنْ يَدَّعِيَ أنَّ رسولَ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، قد عُورِضَ بمِثْلِ القرآنِ وما هو أبْلَغُ وأفْصَحُ مِنهُ ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ لم يَظْهَرْ ظهورَ القرآنِ ، وأن يَدَّعِي مُدَّعٍ[1] مِنَ الشيعةِ أنَّ عليًّا وشيعَتَهِ لم يَزَلْ طُولَ أيَّامِ حياتِهِ يَدَّعِي صريحَ نَصِّ النبيِّ ، عليه السلامُ ، عليه ويفصحُ بذٰلكَ وأنَّهُ قالَ فيه : (هَٰذَا ٱلْإِمَامُ بَعْدِي ؛ فَٱسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوهُ !) ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ لم يَظْهَرْ ، وأنَّ الشيعةَ تنفردُ بِعِلْمِ[2] هٰذا البابِ ، ولجَازَ أيضًا لِمُنْكِرِ سَائِرِ القرآنِ مِن معجزاتِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، أنَّهُ قد آعترضَ خَلْقٌ مِنَ الصحابةِ والتابعِينَ على رُوَاةِ هٰذِهِ الأعلامِ ودَفَعُوهَا [١١أ] وأنْكَرُوهَا ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ لم يَظْهَرْ ظُهُورًا ، تقومُ بهِ الحُجَّةُ ، ولَجَازَتْ مِثْلُ هٰذِهِ الدَّعْوَى في الأخبارِ المَرْوِيَّةِ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، في صِحَّةِ الإجْمَاعِ وأنَّ الأُمَّةَ لا تُجْمِعُ على خَطأٍ وضَلَالٍ ، وأن يُدَّعَى مِثْلُ ذٰلكَ في جميعِ الآياتِ الواردةِ في العِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، لما أجْمَعْنَا نحنُ والقَدَرِيَّةُ وكلُّ محصِّلٍ لِعِلْمِ هٰذا البابِ على إبْطَالِ هٰذِهِ الدَّعَاوى ، وأنَّ مِثْلَها لو كانَ وَوَقَعَ ، لَوَجَبَ ظهورُهُ وآنتشارُهُ وقيامُ الحُجَّةِ به ولزُومُ القلوبِ العلمَ بِصِحَّتِهِ ، وَجَبَ رَدّ ما آدَّعُوهُ بمثلِ ذٰلكَ . ولا فَصْلَ لهم فيهِ .

---

١ مدّعٍ : مدّعي ، الأصل .

٢ بعلم : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وممّا يدلُّ أيضًا على إبْطَالِ هٰذِهِ الدَّعْوَى أنَّهُ لو كانَتِ الصحابةُ أو مَنْ بَعْدَهم مِنَ التابعِينَ قد ٱخْتَلَفُوا في رؤيةِ اللهِ بالأَبْصَارِ في الآخرة ، لَعَلِمْنَا ذٰلكَ عِلْمًا ، لا يمكنُ رَدُّهُ وجحدُهُ ، كما أنَّها لَمَّا ٱخْتَلَفَتْ في رؤيةِ النبيّ ، عليه السلامُ ، في الدنيا وخَالَفَ ٱبنُ عَبَّاسٍ عائشةَ في إنْكَارِهَا ، ٱشتهرَ هٰذا وظَهَرَ ولم يَخْفَ على الرُّوَاةِ وحَمَلَةِ الآثَارِ ، حتَّى نُقِلَ لفظُ الإنْكَارِ عن عائشةَ وأنَّها قالَتْ : مَنْ قال : إنَّ محمَّدًا رَأَى ربَّهُ بِعَيْنَيْ رَأْسِهِ ، فقد أَعْظَمَ الفريةَ على اللهِ . قال اللهُ ، تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [٤٢ الشورى ٥١] ،[١] وظَهَرَ إنكارُها وٱحتِجَاجُهَا بالآيةِ . وكذٰلكَ ، لو كانوا مُخْتَلِفِينَ في رؤيةِ اللهِ ، تعالى ، في المعَادِ ، لَوَجَبَ ظهورُ ذٰلكَ ونَقْلُهُ على وَجْهٍ تقومُ بِهِ الحُجَّةُ ، فلمَّا لم يكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما ٱدَّعُوهُ .

وقد ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ تأويلَ ٱحتجاجِ عائشةَ ، رضي اللهُ عنها ، بهٰذِهِ الآيةِ وأنَّ فيها ما يَدُلُّ على جوازِ رؤيةِ اللهِ ، تعالى ، بالأَبْصَارِ وأنَّها أَنْكَرَتْ ذٰلكَ لاعْتِقَادِهَا أنَّهُ قد أَخبرَ أنَّهُ لا يُرَى في الدُّنْيَا ومع التَّكْلِيفِ ، وأنَّ ذِكْرَ الحِجَابِ في الآيةِ يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بِهِ معنًى يُوضَعُ في الأبصارِ ، يمنعُ مِن رُؤْيَةِ القديمِ ، تعالى ؛ فلو كانَ مِمَّنْ لا يَصِحُّ أنْ يُرَى ، لم يَجُزْ أن يُقَالَ : إنَّهُ محجوبٌ عن رُؤْيَتِنَا ، كما لا يقالُ ذٰلكَ في المعدومِ والرَّوَائِحِ والطُّعُومِ وأفْعَالِ القُلُوبِ التي يَسْتَحِيلُ عِندَهُم رؤيتُها .

وقد عُلِمَ أنَّ [١١ب] هٰذا الحِجَابَ المذكورَ لا يجوزُ أن يكونَ ساترًا وحَاجِبًا

---

١ يُنظَر كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٢/٥٤٨-٥٦٣ [٤٨-باب ذكر أخبار رُويت عن عن عائشة ، رضي الله عنها] (٣٢٣-٣٢٨) [قال مؤلّفه في بداية هذا الباب ٢/٥٤٨ : «إذ أهلُ قبلتِنا من الصحابةِ والتابعات والتابعين ومَن بعدهم إلى مَن شاهدنا من العلماءِ من أهلِ عصرِنا لم يختلفوا ولم يشكّوا ولم يرتابوا أنّ جميعَ المؤمنين يَرَوْنَ خالقَهم يَوْمَ القيامةِ عيانًا . وإنّما ٱختلف العلماءُ هل رأى النبيُّ ، ﷺ ، خالقَهُ ، عزّ وجلّ قبل نزولِ المنيّة بالنبيّ ، ﷺ ، لا أنّهم قد ٱختلفوا في رؤيةِ المؤمنين خالقَهم يَوْمَ القيامةِ ؛ فتَفَهَّمُوا المسألتَيْنِ ! لا تُغَالِطُوا ! فتصدّوا عن سواءِ السبيلِ»] .

وجسمًا ، ينتهي حَدُّ القديمِ ، تعالى ، إلى حَدِّهِ . يتعالى عن ذٰلكَ ؛ فيجبُ أن يكونَ قد وَضَعَ في الأبصارِ ما يضادُّ رؤيتَهُ ، سبحانَهُ ، وينفيها . وهٰذا يَدُلُّ على جوازِ رُؤْيَتِهِ .

وقد تَقَصَّيْنَا ذٰلكَ بِمَا يُغنِي عن الإِطَالَةِ بِرَدِّهِ . وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ في الدلالَةِ على ثُبُوتِ أخبارِ الرُّؤْيَةِ وصِحَّتِهِ وقيام الحُجَّةِ بها .

فصل

فإنْ قالَ منهم قائلٌ : كيفَ يَصِحُّ القولُ بِثُبُوتِ هٰذِهِ الأَخبار والعلمُ بِنَفْيِ ٱعتراضٍ عليها ، مَعَمَا قد رُوِيَ مِنَ الأَخْبَارِ عن الرَّسُولِ ، عليه السلامُ ، والصَّحابةِ في مُعَارَضَتِهَا ، لأنَّهُ قد رَوَى ما يُعَارِضُهَا عن الرَّسُولِ ، عليه السلامُ ، أبو الذرّ أنَّهُ قالَ لرسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : هَلْ رأيتَ رَبَّكَ أَنّي أراهُ ؟

قالتِ القدريّةُ : يَعنِي بذٰلكَ أَنَّهُ لم يَرَهُ ولا يَرَاهُ وأَنَّهُ بمثابةِ قولِهِ : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[٦ الأنعام ١٠١] ، أيْ لا يكونُ ذٰلكَ لهُ .

قالوا : وقد رُوِيَ عن ٱبنِ الزُّبَيْرِ عن جابرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (لَنْ يَرَى ٱللهَ أَحَدٌ لَا فِي ٱلدُّنْيَا وَلَا فِي ٱلْآخِرَةِ) .

قالوا : ورُوِيَ عن عليّ ، كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ ، أَنَّهُ قال في قولِهِ ، تعالى : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [٦ الأنعام ١٠٣] : إنَّ اللهَ لا تدركه الأبصارُ في الدُّنْيَا ولا في الآخِرَة .

قالوا : ورَوَى الأَعْرَجُ[١] عن أبي هُريرةَ أنَّ النَّبيَّ ، عليهِ السلامُ ، قال : (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِ أَبْصَارِهِمْ إِلَى ٱلسَّمَاءِ عِنْدَ ٱلدُّعَاءِ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ)[٢] .

قالوا : وإنّما قالَ ذٰلكَ تَنْبِيهًا على أنَّهُ لا يُرَى ، سبحانَهُ .

قالوا : وقد رَوَى الشَّعْبِيُّ[٣] عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ[٤] عن كَعْبٍ[٥] أنَّهُ كانَ يقولُ : إنَّ اللهَ ،

---

١ هو أبو داود عبد الرحمن بن هُرْمز المدنيّ (ت١١٧هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٧/٤٦٧-٤٧١ (٣٩٨٣) ، الأعلام ٣/٣٤٠ . روايته عن الصحابيّ أبي هُريرة ، ﷺ ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٧/٤٦٩ (س٥) ، ٣٤/٣٧١ (س١) .

٢ صحيح مسلم ١٨٣ (٤٢٩) [٤-كتاب الصلاة ، ٢٦-باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة] .

٣ هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الكوفيّ (١٩-١٠٣هـ) . تقدّم هنا ٤٤ .

٤ هو أبو محمّد عبد الله بن الحارث بن نوفل القرشيّ الهاشميّ المدنيّ . تقدّم هنا ٤٤ .

٥ هو أبو إسحاق كعب بن ماتع الحميريّ (ت٣٢هـ) المعروف بكعب الأحبار . تقدّم هنا ٥٢ .

تعالى ، قَسَمَ كَلَامَهُ ورُؤْيَتَهُ بَيْنَ موسى ومحمّدٍ ، عليه السلامُ ، فَكَلَّمَ موسى مَرَّتَيْنِ وَرَآهُ محمّدٌ مَرَّتَيْنِ ؛ فَأَتَى مَسْرُوقٌ[1] عائشةَ[2] ، فقالَ : يا أُمَّ[3] المُؤْمِنِينَ ! هل رَأَى محمّدٌ رَبَّهُ ؟ فقالَتْ : يا سُبْحَانَ اللهِ مِمَّا قُلْتَهُ ! ثَلَاثًا – مَن حَدَّثَ بهٰذا ، فقد كَذَبَ . قال اللهُ ، تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [٦ الأنعام ١٠٣] ، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [٤٢ الشورى ٥١] ، ومَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ ما في غَدٍ ، فقد كَذَبَ . قالَ اللهُ ، تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [٣١ لقمان ٣٤] ، ومَن حَدَّثَكَ [١٢أ] أَنَّ محمّدًا ، عليه سَلَامُ اللهِ تعالى ،[4] كَتَمَ مِنَ الوَحْيِ شيئًا ، فقد كَذَبَ .[5]

قالوا : وَرُوِيَ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ ، رضي اللهُ عنه ، في قولِهِ : ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١١] ، قال : رأى بِقَلْبِهِ[6] ، لا بِبَصَرِهِ .[7]

قالوا : وَرُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ لمحمّدِ بنِ سِيرِينَ : إِنَّ هاهنا مَن يقولُ : إِنَّ اللهَ يُرَى في الآخِرَةِ ؛ فقال : بدعةٌ ! ما سَمِعْتَ بِقَوْلِ اللهِ ، تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [٤٢ الشورى

---

١ هو أبو عائشة مسروق بن الأجدع الهمْداني الوادعيّ الكوفيّ (ت٦٣هـ) . عنه تهذيب الكمال ٢٧/٤٥١-٤٥٧ (٥٩٠٢) ، الأعلام ٧/٢١٥ . روايته عن عائشة ، أمّ المؤمنين ، رضي الله عنها ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٢٧/٤٥٣ ، ٣٥/٢٣١ .

٢ هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق ، أمّ المؤمنين (ت٥٨هـ) ، رضي الله عنها . عنها تهذيب الكمال ٣٥/٢٢٧-٢٣٦ (٧٨٨٥) ، الأعلام ٣/٢٤٠ .

٣ أم : أمير ، الأصل .

٤ عليه سلام الله ، تعالى : إضافة في هامش الأصل .

٥ تفسير الطبريّ ١١/٥١٣ (٣٢٤٨٦) . كذلك يُنظَر كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٢/٥٤٨-٥٦٣ [٤٨-باب ذكر أخبار رُويت عن عن عائشة ، رضي الله عنها] (٣٢٣-٣٢٨) ، تفسير الطبريّ ١١/٥١٤ (٣٢٤٨٧) .

٦ بقلبه : بعلمه ، الأصل . يُنظَر هنا الحاشية التالية ، كما يُنظَر هنا الرواية ذاتها ٥٩ .

٧ كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٢/٤٨٩ (٢٨٢) [هناك «رآه بفؤاده»] ، (٢٨٣) [هناك «رآه بقلبه»] ، ٢/٤٩٠ (٢٨٤) [هناك «قد رأى محمّدٌ ربَّهُ»] .

. [١١

ورُوِيَ أنَّ مَسْرُوقًا قالَ لعائشةَ الصدِّيقةِ ، رضي اللهُ عنها : أَلَيْسَ اللهُ يقولُ : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [٥٣ النجم ١٣] ، فقالَتْ : أنَا أوَّلُ الأُمَّةِ وقد سَأَلْتُ رسولَ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، عن ذٰلكَ ، فقالَ : (ذَاكَ جِبْرِيلُ ، رَأَيْتُهُ فِي صُورَتِهِ ٱلَّتِي خَلَقَهَا ٱللهُ ، تَعَالَى ، مَرَّتَيْنِ) .[١]

ورُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ أنَّهُ قالَ في تأْوِيلِ قولِهِ : ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٣] ، إلى ثوابِ ربِّهَا ناظِرَةٌ . ورُوِيَ أيضًا عنهُ أنَّهُ قالَ : لو رَأَيْتُ مَنْ يَزْعُمُ أنَّ اللهَ يُرَى ، لَاسْتَعْدَيْتُ عليهِ .

قالوا : وكلُّ هٰذِهِ الأخبار معارِضَةٌ لخَبَرِ الرؤيةِ . وكيفَ يَدَّعُونَ نَفْيَ المَعَارَضَةِ لها ؟ وكيفَ يكونُ قَوْلُكُمْ بِرُؤْيَةِ اللهِ في الآخِرَةِ وَاجِبًا للأخبارِ التي رَوَيْتُمُوهَا ولم يَكُنْ إنْكَارُهَا لأجلِ هٰذِهِ الأخبارِ التي رَوَيْنَاهَا ؟

يقالُ لهم : إنَّ قِلَّةَ الدِّينِ وعِنَادَ الأُمَّةِ والمُسْلِمِينَ يُسَهِّلُ عليكُم الاحْتِجَاجَ وتَعَاطِيَ المُعَارَضَةِ بمِثْلِ هٰذِهِ الأخبارِ التي تعلمونَ ويَعْلَمُ جميعُ الرُّوَاةِ ومَنْ مارَسَ سَبْرَ الرواياتِ أنَّها كَذِبٌ مُفْتَعَلَةٌ وغيرُ ثابِتَةٍ ولا معروفة ، ولا ذَكَرَهَا أَحَدٌ مِن أهلِ النَّقْلِ في كتابِهِ ، ولا صَنَّفَهَا مُصَنِّفٌ في سُنَنِهِ ، ولا يَخْتَلِفُونَ في تَخَرُّصِ رُوَاتِهِا والمتعلّقِ بها إلَّا ما رُوِيَ عن عائشةَ لابنِ عَبَّاسٍ ، رضيَ اللهُ عنهم ، في رؤيةِ اللهِ ، تعالى ، في الدُّنْيَا . وٱختِيَارُكم هٰذِهِ التي تَعَلَّقْتُمْ بها مِنَ السُّقُوطِ والبُطْلَانِ بحيثُ لا يُحْتَاجُ في دَفْعِهَا إلى نَظَرٍ وٱحتجاجٍ . وهي دُونَ الأخبارِ التي تَرْوِيهَا الشيعةُ عن النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، في لَعْنِ الصحابةِ وذَمِّهِمْ وَوُجُوبِ التَّبَرِّي منهم ونَصِّ الرسولِ ، عليه السلامُ ، على

---

١ تفسير الطبريّ ١١/٥١٢-٥١٣ (٣٢٤٧٥-٣٢٤٧٩) .

كذلك يُنظَر هنا الحاشية السابقة .

أنَّهم سيكفرونَ ويَرْتَدُّونَ وتخصيصِ رجالٍ منهُم بالذِّكْرِ بالذَّمِّ والقَذْفِ ودَونَ منزلةِ الأخبارِ التي يَرْوُونَها مِنْ نَصِّ النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، على عليٍّ ، كرَّمَ اللهُ وجهه ، [١٢ب] بٱسْمِهِ وعَيْنِهِ ، وقوله : (هَٰذَا ٱلْإِمَامُ بَعْدِي ؛ فَٱسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا !) ، لأنَّهم على كلِّ حالٍ أهلٌ فيما يَرْوُونَهُ منكم وعددهم أكثر . ومِنْ أصحابِ الحديثِ مَن هوَ منهم ومَن يخرجُ إليهم . وأحاديثُكُمْ هٰذِهِ مجهولةٌ عِندَ كلِّ أَحَدٍ ومُتَكَذَّبَةٌ ، لا يعرفُها أَحَدٌ مِن أهلِ النَّقْلِ ؛ فَوَجَبَ فسادُها والقطعُ بَكَذِبِ المُتَعَلِّقِ بها .

ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ هٰذِهِ الرواياتِ كَذِبٌ ، لا أَصْلَ لها ، أنَّ كلَّ مَن رُوِيَتْ عنهُ قائِلٌ برؤيةِ اللهِ ، تعالى ، بالأبصارِ في الآخِرَةِ ومِمَّنْ ظَهَرَ عنهُ روايةُ الرؤيةِ عن النَّبِيِّ ، عليه السلامُ ، والتصديقُ لها وتَرْكُ الاعْتِرَاضِ فيها ؛ فلو كانَ فيهم أَحَدٌ يُنْكِرُ الرؤيةَ ، لَوَجَبَ قيامُهم بذٰلكَ الإنكارِ وتصريحه به وبِذِكْرِ مذهَبِهِ وأَنْ يظهرَ ذٰلكَ عنهُ ظُهُورًا ، يَشْتَرِكُ في عِلْمِهِ المُؤَالِفُ والمُخالِفُ ، كما لو قَدَحَ قادِحٌ في روايةِ آياتِ الرسولِ وأعلامِهِ ، لَوَجَبَ نقلُ ذٰلكَ وظهورُهُ على وَجْهٍ ، تَقُومُ به الحُجَّةُ . ولَمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَ مَن رَوَوْا عنه شيئًا في إنكارِ الرُّؤْيَةِ ، فقد رَوَى الثَّبَتُ الثقاتُ عنهُ روايةً ظاهرةَ القولِ بالرواياتِ ، وروايته لها عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، وتصديقه وتدينَهِ بها ؛ فَبَطَلَ ما قالوهُ .

وعلى أنَّنا لو سَلَّمْنَا ثبوتَ هٰذِهِ الرِّوَايَاتِ ، لَوَجَبَ حَمْلُهَا على وجْهٍ مِنَ التأويلِ يُوَافِقُ الأخبارَ المَرْوِيَةَ في رؤيةِ اللهِ ، تعالى ، بالأبصارِ[1] الفائِتِةِ الظاهرةِ المشهورةِ . ولو لم يوجَدْ فيها وَجْهٌ يمْكِنُ ترتّبها على تلكَ الأخبارِ ، لَوَجَبَ بطلانُها وتركُها للثابتِ المعلومِ المرويِّ في مُنَافَاتِهَا . وليستِ الأخبارُ المَرْوِيَّةُ في هٰذا البابِ مِمَّا يُمْكِنُ تعارُضها ودخول القبيحِ فيها ، لأنَّهَا أخبارٌ عَمَّا القديمُ ، تعالى ، عليهِ في نَفْسِهِ .

---

١ بالأبصار : + التي ، الأصل .

وليسَ مِنَ المَرْوِيِّ في بابِ العِبَادَاتِ التي يَجُوزُ نَسْخُهَا وتَبْدِيلُهَا في شيءٍ ؛ فإنْ أَمْكَنَ حَمْلُهَا على مُوَافَقَةِ الأخبارِ الثابتةِ في الرؤيةِ ، وإلَّا وَجَبَ ٱطِّرَاحُهَا .

فأمَّا ما ٱدَّعُوهُ مِنْ روايةِ أبي الذَّرِّ عن النَّبيِّ ، عليه السلامُ ، [١٣أ] مِنْ قولِهِ : (إنِّي أراهُ) ، فمحمولٌ على أنَّهُ أَرَادَ : إنِّي أَرَاهُ في الدنيا ، مع ثبوتِ التَّكْلِيفِ والامتحانِ وإلزامه ، تعالى ، معرفةَ الإيمانِ بالغيبِ . ولَعَمْرِي إنَّهُ لا يَجُوزُ أَن يَرَاهُ مع الأمرِ لهُ بِمَعْرِفَتِهِ . ويمكنُ أن يكونَ ، عليه السلامُ ، إنّما قالَ ذٰلكَ قَبْلَ المِعْرَاجِ وقَبْلَ رؤيَتِهِ للهِ ، تعالى ، ٱسْتِبْعَادًا منهُ لِرُؤْيَتِهِ في دارِ المِحْنَةِ ، ثمَّ رَآهُ بَعدَ ذٰلكَ ليلةَ المعراجِ .

ويحتملُ أيضًا أن يكونَ ظَهَرَ لهُ مِن سُؤَالِ أبي ذَرٍّ أَنَّهُ رَآهُ ، صلَّى اللهُ عليهِ ، في صورةٍ وفي جِهَةٍ دُونَ جِهَةٍ وعلى ما يستحيلُ كونُهُ عليه مِنَ الصِّفَاتِ ، فقالَ : (إنّي أراهُ) ، وهو يعني : إنّي أَرَاهُ كذٰلكَ لِاسْتِحَالَةِ رُؤْيَتِهِ على صِفَةِ الخلْقِ وشَبَهِهِمْ . وهٰذا لَعَمْرِي مُمْتَنِعٌ في صِفَتِهِ ومُحَالٌ أنْ يُرَى عليه في الدُّنْيَا والآخِرَة . وظاهرُ قولِهِ : إنّي أَرَاهُ ، ليسَ فيه نفيُ الرُّؤْيَةِ على التَّأبِيدِ ولا نفي رؤيتِهِ على كُلِّ صِفَةٍ ، ولا فيه ، أيْ لا أَرَاهُ . ولو قال صريحًا : أَنّي لا أَرَاهُ ، لم يَدُلَّ ذٰلكَ على ٱستحالةِ رُؤْيتِهِ ، ولا عن نَفْيِ رُؤْيَتِهِ على التَّأبِيدِ والدَّوَامِ ، ولا على نَفْيِهَا على كلِّ حالٍ ، وأنّي لا أَرَاهُ على صفتِهِ ، وإنِ ٱمْتَنَعَ أن أَرَاهُ على صفةِ الخَلْقِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ مَا قالوهُ .

ونحنُ ، فلَمْ نَحْمِلْ ظاهِرَ قولِهِ : ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [٦ الأنعام ١٠١] على نَفْيِ إِيجَادِ الوَلَدِ على كلِّ وجهٍ وحالٍ على التَّأْبِيدِ والدَّوَامِ بظاهِرِ قولِه : ﴿أَنَّىٰ﴾ ، وإنَّمَا حَمَلْنَا على ذٰلكَ بدليلِ العقلِ وحُجَّةِ الإجْمَاعِ والتَّوْقِيفِ ؛ فبَطَلَ شبههم بَينَ لفظِ السُّنَّةِ والكتابِ في هٰذا البابِ .

وأمَّا ما ٱدَّعَوْهُ مِنَ الروايةِ عنه ، عليه السلامُ ، أنَّهُ قال : (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِ

أَبْصَارِهِمْ إِلَى ٱلسَّمَاءِ عِنْدَ ٱلدُّعَاءِ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ) ، فمحمولٌ على أنَّهم أقوامٌ ٱعتقدوا أنَّهم يَرَوْنَ اللهَ ، تعالى ، على صِفَةِ البشرِ وفي صورةٍ مِنَ الصُّوَرِ وعلى ما يستحيلُ كونُهُ عليه . ويحتملُ أن يكونوا ٱعتقدوا أنَّهم يَرَوْنَهُ ، تعالى ، في دارِ المِحْنَةِ والتكليفِ عِندَ الدُّعاءِ ، وأنَّهُ مع ذٰلكَ كائِنٌ في السماءِ أو في جهةِ السماءِ . [١٣ب] وذٰلكَ أجمعُ مُحالٌ في صفتِهِ ومِمَّا يجبُ أن يُنْهَوْنَ عنه . ويجوزُ أيضًا أن يكونَ إنَّما نُهِيَ قومٌ عن الدُّعاءِ ورَفْعِ أبصارِهم إلى السماءِ كانوا يَدْعُونَ اللهَ بغيرِ أسمائِهِ وصفاتِهِ الحُسْنَى وبما أَمَرَ أن يَدْعُوهُ به ، فَأَمَرَ بِنَهْيِهِمْ عن ذٰلكَ . ويجبُ أن لا تكونَ هٰذِهِ الفرقةُ مِن جُمْلَةِ الصحابةِ وأهلِ البصائرِ مِنَ المُسْلِمِينَ ومَن يُقْتَدَى بهم في الدِّينِ . وإذا ٱحتملَ ذمُّ هؤلاءِ ونهيهم عن الدَّعَاوَى ورَفْعِ الأبصارِ إلى السماءِ ما قلناهُ ، سَقَطَ ما قالوهُ ، وكذب مثبتُ مثلِ هٰذا عن النبيِّ ، عليه السلامُ .

والأُمَّةُ مُطْبِقَةٌ على التَّوَجُّهِ في الدُّعاءِ إلى جهةِ السماءِ ورَمْيِ أبصارِها إليها ، وهو ، عليه السلامُ ، يقولُ للأَمَةِ الأعجميَّةِ أو الخرساءِ على ما ذُكِرَ التي أُرِيدَ عتقُها : (أَيْنَ رَبُّكِ ؟) ؛ فأشارَتْ إلى السماءِ ؛ فَحَكَمَ رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، بإيمانِها ؛ فكيفَ يَنْهَى عن رَمْيِ الأبصارِ إلى السماءِ عِندَ الدُّعَاءِ ، لولا القِحَةُ وتعلُّقُ المُتَعَلِّقِ بمِثْلِ هٰذا .

فأمَّا ما ٱدَّعُوهُ مِن روايةِ جابرٍ عنه ، عليه السلامُ ، أنَّهُ قال : (لَنْ يَرَى ٱللهَ أَحَدٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَا فِي ٱلْآخِرَةِ) ، فيحتملُ أيضًا ضُرُوبًا مِنَ التأويلِ . أحدُها أن تكونَ إِرَادَتُهُ : لن يراهُ أَحَدٌ في الدنيا ولا في الآخرةِ بِعَمَلِهِ وفَضْلِ ٱجتهادِهِ ، لأنَّ رؤيتَهُ ، تعالى ، مِن أَعْظَمِ ثَوَابِ أهلِ الجنَّةِ وأجلّ وأعظم شأنًا مِن أن يُنَالَ بعملٍ مِنَ الأعمالِ ، وإنَّما هي بِفَضْلٍ مِنَ اللهِ ، تعالى ، على ما وَرَدَتْ بِهِ الروايةُ مِنْ تأويلِ قولِهِ ، تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ، فقالَ ، عليه السلامُ : (ٱلزِّيَادَةُ ٱلنَّظَرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ ، تَعَالَى) ؛ فلعلَّهُ ، عليه السلامُ ، إنّما قالَ هٰذا القولَ

رَدًّا على مَن عَلِمَ أو أَخبَرَ عن ٱعتقادِهِ وأنَّهُ يقولُ : إنَّهُ يَرَى البارِئَ ، تعالى ، ثَوَابًا على عَمَلِهِ . وإذا ٱحْتَمَلَ الخبرُ هٰذا الوَجْهَ ، بَطَلَ التَّعَلُّقُ به .

ويحتملُ أيضًا أن يكونَ يعلم أنَّ قائلًا قال أو قومًا قالوا : أَنْتُم تَرَوْنَ اللهَ ، تعالى ، جسمًا مُصَوَّرًا وشَبَحًا مَاثِلًا ومُشَبَّهًا ببعضِ خَلْقِهِ ؛ فقالَ ، عليه السلامُ : (لن يَرَى اللهَ ، تعالى ، أَحَدٌ في الدنيا ولا في الآخرة) على هٰذِهِ الصفةِ المُمْتَنِعَةِ عليه ، جلَّ ذِكْرُهُ ؛ [١٤أ] فأمَّا ما ٱدَّعَوْهُ مِنَ الروايةِ عن عائشةَ الصدِّيقةِ ، رضيَ اللهُ عنها[١]، في خبرِ مسروقٍ وقولِها : ثلاثٌ مَن حَدَّثَ بهنَّ ، فقد كَذَبَ ، وتلاوتِها قولَهُ ، تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [٦ الأنعام ١٠٣] ، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [٤٢ الشورى ٥١] ، فإنَّها أَعْظَمَتْ ذٰلكَ لِمَا قدَّمناهُ مِنِ ٱعتقادِهَا أنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يُرَى في الدنيا مع بَقَاءِ المِحْنَةِ والتَّكْليفِ والكونِ في دارِ الابْتِلَاءِ . ولو كانَتْ مخالِفَةً لرؤيتِهِ في الآخرةِ ، لَظَهَرَ ذٰلكَ عنها وعُلِمَ مِن قولِهَا ، كما عُلِمَ مِن رَأْيِهَا إنكارُ رؤيةِ الدنيا . ولَمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ التعلُّقُ بهٰذِهِ الروايةِ .

ويدلُّ على أنَّها إنَّما أَنْكَرَتْ رُؤْيَتَهُ في الدنيا تعلُّقُهَا بقولِه : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [٤٢ الشورى ٥١] . وقد عَلِمْنَا أنَّ اللهَ ، تعالى ، يُكَلِّمُ ملائكتَهُ ورسلَهُ والمؤمنينَ يومَ القيامةِ مواجَهَةً ، لا وَحْيًا وتعبيرًا .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا مِنْ رَأْيِهَا قولُها في الخبرِ : أنا أَوَّلُ هٰذِهِ الأُمَّةِ . سَأَلْتُ رسولَ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليهِ ، عن ذٰلكَ ، فقال : (ذَٰلِكَ جِبْرِيلُ ، رَأَيْتُهُ فِي صُورَتِهِ ٱلَّتِي خَلَقَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ) ، لأنَّهُ إنَّما قِيلَ لها ذٰلكَ على أنَّهُ رَآهُ في دارِ الدُّنيا ٱحْتِجَاجًا عليها في دَفْعِ قولِها ، فقالَتْ : قالَ لي : (رَأَيْتُ ٱلْمَلَكَ فِي ٱلدُّنْيَا) ، وليسَ ذٰلكَ

---

[١] رضي الله عنها : إضافة في الهامش الأعلى ، الأصل .

مِنِ ٱعتقادي نَفْيَ رُؤْيَتِهِ في الآخرة ، وٱستحالتها على اللهِ ، تعالى ، في شيءٍ . وقوله ، عليه السلامُ : إنَّه رأى المَلَكَ مرَّتَيْنِ في الدُّنيا ، لا يَنْقُضُ ما قالَهُ ورَوَاهُ ٱبنُ عبّاسٍ مِنْ أنَّه خُصَّ محمّدٌ برؤيتِهِ في الدُّنيا ، كما خُصَّ إبراهيمُ بالخلّةِ وموسى بالكَلِمَةِ[1]؛ فيكون ، عليه السلامُ ، قد رأى المَلَكَ مرَّتَيْنِ في الدُّنيا ، ورأى ربَّهُ ، عزَّ وجلَّ ، مَرَّتَيْنِ . ولم يَقُلْ لعائشةَ ، رضي اللهُ عنها[2]: إنّي ما رأيتُ اللهَ ، تعالى ، وإنّما قال : (رَأَيْتُ جِبْرِيلَ مَرَّتَيْنِ) . وقد يَرَى جبريلَ مَرَّتَيْنِ ، وَيَرَى أيضًا ربَّهُ ، عزَّ وجلَّ ، مَرَّتَيْنِ ؛ فلا تَعَارُضَ بَينَ هاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ ، إنْ صَحَّ هٰذا الخبرُ عن عائشةَ ، رضي الله عنها .

فأمَّا ما ٱدَّعَوْهُ مِنَ الروايةِ عَنِ ٱبْنِ عبّاسٍ في قولِهِ ، تعالى : ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١١] وأنَّه قال : رأى بِقَلْبِهِ[3]، لا بِبَصَرِهِ ، فإنَّه كذبٌ لا شكَّ فيه ، لأنَّ المشهورَ عن ٱبنِ عبّاسٍ القولُ بأنَّ محمّدًا ، عليه السلامُ ، رَأَى ربَّهُ بِبَصَرِهِ وعَيْنَيْ رَأْسِهِ **[١٤ب]** في الدنيا . وخالَفَتْهُ عائشةُ الصدّيقةُ ، رضيَ اللهُ عنها ، في ذٰلكَ . وقد ذَكَرْنا سالِفًا مِن أقوالِهِ في هٰذا البابِ وتصميمه وتجريده القول بأنَّه ، عليه السلامُ ، رَأَى ربَّهُ بِعَيْنَيْهِ مَرَّتَيْنِ ، وأنَّه خُصَّ بذٰلكَ ، كما خُصَّ إبراهيمُ وموسى بالخِلَّةِ والكلامِ ، ما لا يُمْكِنُ دفعهُ ولا الشَّكُّ فيه .

وأمَّا ما ٱدَّعَوْهُ مِنَ الروايةِ عَنِ ٱبْنِ عمرَ ، رضي اللهُ عنه ، فإنَّهُ قال : لو رأيتُ مَن يزعمُ أنَّ اللهَ ، تعالى ، يُرَى ، لاسْتَعْدَيْتُ عليه ، فإنَّه ، إنْ صَحَّ مَعَمَا[4]أنَّه لا أَصْلَ له ،

---

١ كتاب التوحيد (لابن خزيمة) ٢/٤٨٤–٤٨٥ (٢٦٧) [هناك ٢/٤٨٥ «إنّ الله ٱصطفى إبراهيمَ بالخلّة وٱصطفى موسى بالكلام وٱصطفى محمّدًا ، ﷺ ، بالرؤية»] ، ٢/٤٨٥ (٢٧٧) [هناك ٢/٤٨٥ «إنّ الله ٱصطفى إبراهيمَ بالخلّة وٱصطفى موسى بالكلام وٱصطفى محمّدًا بالرؤية»] .

٢ رضي الله عنه : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٣ بقلبه : بعلمه ، الأصل . يُقابَل هنا ٥٣ .

٤ معما : كذا موصولًا في الأصل ؛ وهو نمط كتابة صحيح ، كالمقطوع (مع ما) .

فإنَّهُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ أرادَ بذٰلكَ مَن يقولُ : إنَّه يَرَى اللهَ في الدنيا مع التكليفِ . ومَن يقولَ : إنَّهُ يَرَاهُ على صورةِ بعضِ الخَلْقِ وصِفَاتِهم ، ومَن يَرَى الحُلُولَ ويَسْتَحْسِنُ الصُّوَرَ مِنَ الحُلُولِيَّةِ الذينَ يَعتقدونَ رؤيتَهُ في الأشخاصِ ، يتعالى عن ذٰلكَ ؛ فبَطَلَ التَّعَلُّقُ بما قالُوهُ .

وعبدُ اللهِ بنُ عمرَ ، رضيَ اللهُ عنهُما ، هو الذي رَوَى عنه ثُوَيْرُ بنُ أبي فاخِتَةَ[1] أنَّه قال : قال رسولُ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه : (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ ٱلْجَنَّةِ مَنْزِلَةً مَن يَنْظُرُ إِلَى نَعِيمِهِ وَخَدَمِهِ وَأَزْوَاجِهِ مَسِيرَةَ أَلْفَ سَنَةٍ ، وَأَنَّ أَكْرَمَهُمْ عَلَى ٱللهِ مَن يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ ٱللهِ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً)[2]؛ فكيفَ يَسْتَعْدِي رَاوِي هٰذا على مَن يقولُ برؤيةِ اللهِ ، تعالى ، في الآخرةِ ؟

فأمَّا ما ادَّعُوهُ عن محمّدِ بنِ سِيرِينَ فيمَن قيلَ له : إنَّه يقولُ : إنَّه يُرَى اللهَ ، تعالى ، فقال : بدعةٌ ، ما سمعتُ بها . يقولُ اللهُ ، تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [٤٢ الشورى ١١] ؛ فلعلَّه بَلَغَهُ أنَّ قومًا يقولونَ بالرؤيةِ وأنَّه يُرَى على صفاتِ الأجسامِ المخلوقةِ المُصَوَّرة الكائنةِ في الأماكنِ والجِهَاتِ . ولذٰلكَ تَلَا قولَهُ ، تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [٤٢ الشورى ١١] ، يريد أنّه[3] لا يُرَى على صفاتِ المُحْدَثِينَ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ التَّعَلُّقُ بهٰذِهِ الأخبارِ مِن كلِّ وجهٍ ؛ فإنْ دُفِعَتْ بأنَّها متكذّبةٌ ، لا أَصْلَ لها ، كانَ ذٰلكَ دَفْعًا مستقيمًا ؛ وإنْ أُبْطِلَ التَّعَلُّقُ بها لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الاحْتِمَالِ وصِحَّةِ التأويلِ لها على ما يُوافقُ الأخبارَ الثابتةَ في الرؤيةِ ، بَطَلَ أيضًا الاحتجاجُ بها .

---

١ أبو الجهم الكوفيّ . عنه تهذيب الكمال ٤/٤٢٩-٤٣١ (٨٦٣) . روايتُه عن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما ، منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤/٤٢٩ ، ١٥/٣٣٤ .

٢ كتاب الرؤية ٢٧٢-٢٧٤ (١٧٢-١٧٤) ، شرح اللالكائي ١/٤١٦ (٨٦٦) .

٣ أنه : ان ، الأصل .

[١٥أ] وأمَّا ما ٱدَّعَوْهُ مِنَ الروايةِ عَنِ ٱبْنِ عبّاسٍ ، رضي اللهُ عنه ، مِنْ تأويلِ قولهِ : ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٧٥ القيامة ٢٣] إلى ثَوَابِهِ ، فإنّه مُتَكَرّرٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ورَوَيْنَا عَنهُ مِن قولهِ برؤيةِ اللهِ ، تعالى ، في الدنيا والآخرة .

فصل

وإنْ عادوا يقولونَ : فقد طُعِنَ أيضًا في رجالِ خَبَرِ الرؤيةِ وذُكِرَ أنَّ أبا هُرَيْرَةَ كان مُتَسَاهِلًا في حديثِهِ وبأنَّ خبرَ جَرِيرٍ في سَنَدِهِ قَيْسُ بنُ أبي حازمٍ ، وكان قد تَغَيَّرَ عقلُهُ وأنَّهُ كان يَسُبُّ عليًّا ويَشْتُمُ الصَّحابةَ ، رضيَ اللهُ عنهم ، وأنَّ في سَنَدِ حديثِ أبي موسى الأشعريّ عُمَارةُ القُرَشِيُّ[1] وأنَّه مجهولٌ ، غَيْرُ معروفٍ ؛ فلا حُجَّةَ في روايةِ أمْثَالِ هؤلاءِ .

فيقالُ لهم : قد ذكرنا مِن شُهْرَةِ خبرِ الرؤيةِ وظُهُورِهِ وٱسْتِفَاضَتِهِ وكثرةِ رِوَايَتِهِ ما يُوجِبُ قيامَ الحُجَّةِ بِهِ ويمنعُ مِنَ الشَّكِّ فيه ، لو كان في سندِهِ عن بعضِ الصحابةِ فيه ضعفٌ وغَفْلَةٌ ؛ فكيفَ وقد بَرَّأَهُمُ اللهُ ، تعالى ، جميعًا مِن ذٰلكَ ! وإنْ كانَ في الرُّوَاةِ مَن يجبُ الطَّعنُ عليهِ ، لَطَعَنَ عليهم الثِّقَاتُ مِنَ أصحابِ الحديثِ ، ولَقَالَ مَن رَوَى عن[2] قيسِ بنِ أبي حازمٍ مِنْ عُدُولِ التَّابِعِينَ أنَّه حَدَّثَ بذٰلكَ وهو مُخْتَلٌّ ، مُتَغَيِّرُ العقلِ ، ولم يَسَعْهُم الإمساكُ عن ذِكْرِ حالِهِ ، بل ذنبُهم ؛ فَوَجَبَ أن لا يَحْمِلُوا الروايةَ عَمَّنْ لا عَقْلَ لهُ وإدخال[3] الشبهةِ على الناسِ بالحديثِ عنه .

فأمَّا طعنُهم على أبي هُرَيْرَةَ بأنَّه مُتَسَاهِلٌ مِكْثَارٌ ، فإنَّه تلاعُبٌ بالدِّينِ ، لأنَّ الإكثارَ مِن الحديثِ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، وحِفْظَ أقاويلِهِ ، إن لم يَكُن مِنَ الزيادةِ في العدالَةِ والأمانَةِ وغَلَبَةِ الظنِّ[4] لِقُوَّةِ الحِفْظِ ، فليسَ يَقْدَحُ في العدالةِ ولا مِمَّا يُوجِبُ أطِّراحَ الحديثِ .

---

١ البصريّ . عنه تاريخ مدينة دمشق ٤٣/٣٣٢-٣٣٤ (٥١٤١) [هناك في ترجمته روايتُهُ حديث الرؤية عن أبي بُرْدَة عن أبيه أبي موسى الأشعريّ ، رضي الله عنه] . روايته عن أبي بُرْدَة بن أبي موسى الأشعريّ منصوص عليها أيضًا في تهذيب الكمال ٣٣/٦٨ .

٢ عن : من ، الأصل .

٣ وإدخال : ولوحال ، الأصل .

٤ وغلبة الظنّ : وعليه الطن ، الأصل .

وما رُوي مِن أنَّ عُمَرَ ، رضيَ اللهُ عنه ، أنْكَرَ على أبي هُرَيْرَةَ الإكثارَ ، فليس للقَدْحِ في أَمَانَتِهِ ، لكِن لا يَقْتَدِي به الغَيْرُ عَمَّن لا يَجْرِي مَجْرَاهُ ويَتَسَاهَلُ الناسُ في ذٰلكَ . ولو كان مُتَّهَمًا عِندَه وعِندَ الصحابةِ ، رضيَ اللهُ عنهم ، لَمَا قَبِلُوا له حديثًا **[١٥ب]** ويشهدوا الطعنَ فيه ؛ فهٰذا ما لا تَعَلُّقَ لهم به .

فأمّا[١] عُمَارَةَ القرشيُّ ، فمعروفٌ أيضًا عِندَ أهلِ الحديثِ . ولو كان مجهولَ العَيْنِ ، لم يَكُنْ للجهلِ بعينِهِ قادِحًا في عدالَتِهِ ، لأنَّهُ قد يكونُ عَدْلًا ، وإنْ لم يُعْرَفْ . ولو ثَبَتَ أنّه غيرُ عَدْلٍ ، لم يَكُنْ ذٰلكَ قد جاءَ في جُمْلَةِ أخبارِ الرؤيةِ المرويَّةِ مِن غيرِ طريقِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

فإنْ أضافوا إنكارَ الرؤيةِ إلى عليّ ، رضيَ اللهُ عنه ، وآبنِهِ محمّدِ بنِ الحَنَفِيَّة وولدِهِ أبي هاشمٍ عبدِ اللهِ بنِ محمّدٍ والصادقِ والبَاقِرِ ، رضوانُ اللهِ عليهم أجمعِينَ ، فإنَّما يفعلونَ ذٰلكَ آسْتِبْصَارًا بأغبياءِ الشيعةِ دُونَ المُحَصِّلِينَ منهم ؛ فإنَّ أئمَّةَ الشيعةِ مِن أهلِ قُمّ والكوفةِ والبصرةِ وأَسْلَافِهِمْ يَدِينُونَ بالبراءةِ مِنَ القدريّةِ ويعتقدونَ صِحَّةَ خبرِ الرؤيةِ وقيامَ الحُجَّةِ به ويَرَوْنَ القولَ بخلقِ الأفعالِ ونَفْيِ خلقِ القرآنِ وإثباتِ صفاتِ اللهِ لِذَاتِهِ . ومنهم مَن يَزِيدُ على إثباتِ الصفاتِ ويَرَى القولَ بالتَّجْسِيمِ والتَّشْبِيهِ ويَرْوِي ذٰلكَ عن الأئمّةِ مِن أولادِ عليّ ، كَرَّمَ اللهُ وجْهَهُ ؛ فكلُّهم يُكَذِّبُونَ القدريّةَ ويَرَوْنَ البراءةَ مِن دِينِ المعتزلةِ ولا يرتفعونَ بآنتمائِهم إلى الشيعةِ وآستنصارِهم بهم ويَعْرِفُونَ مذهبَ واصِلِ بنِ عَطَاءٍ وعَمْرِو بنِ عُبيدٍ وأبي الهُذَيْلِ العَلَّافِ في عليّ ومخالفِيهِ ، ووَقَفَ بَعْضُهم في عدالَتِهِ وقَدَحَ آخرُونَ فيها وفي عدالةِ عثمانَ . ورأيُهم في أهلِ الفتنةِ ما قد ذَكَرناهُ وشَرَحْنَاهُ في كُتُبِ الإمامةِ[٢] وفي نقضِ الفُتْيَا على الجاحِظِ ؛ فلا يجبُ الاكتراثُ بإضافتِهم نَفْيَ الرؤيةِ إلى هٰذِهِ الطبقةِ .

---

١ وأمّا : + ابو ، الأصل .

٢ له ثلاثة : كتاب الإمامة الكبير ، كتاب الإمامة الصغير ، كتاب في إمامة بني العبّاس .

باب القول في مطاعنهم في أخبار الرؤية بأنّها توجب[1] التشبيه

قالوا : كيفَ يُمْكِنُ تصحيحُ هٰذِهِ الأخبار ، وقد رَوَيْتُمْ[2] في خبرِ أبي موسى أنَّ اللهَ ، تعالى ، يَتَجَلَّى لهم يومَ القيامةِ . والتَّجَلِّي يَقْتَضِي النقصَ وكونَ المُتَجَلِّي محجوبًا محدودًا مُتَنَاهِيًا ؟

[١٦أ] وهذا مِن تَعَلُّقِهِمْ ساقِطٌ ، لأنَّهُ[3] إنَّما أرادَ بالتَّجَلِّي رفعَ الآفَةِ المانِعَةِ مِن رؤيتِهِ عن أبصارِ المؤمنينَ ولم يُرِدِ الظُّهورَ مِن وراءِ الحُجُبِ والسَّوَاتِرِ ، يتعالى اللهُ عن ذٰلكَ . وقد قال اللهُ ، تعالى : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [٧ الأعراف ١٤٣] ؛ فيجبُ على مَوْضُوعِهِمْ أن تكونَ هٰذِهِ الآيةُ موجِبَةً للتشبيهِ ، وأنْ تُحَكَّ مِنَ المصحفِ . وهٰذا جهلٌ مِنْ قائِلِهِ .

قالوا : ومِن ذٰلكَ ما ذكرَ في الأخبارِ الأُخَرِ أَنَّهُ يظهرُ لهُم في الصورةِ التي يعرفونَها ، فَيَخِرُّونَ لهُ عِندَ ذٰلكَ سُجَّدًا . قالوا : فهٰذا أيضًا يُوجِبُ التشبيهَ والقولَ أيضًا بالتَّكَيُّفِ والتصويرِ ؛ واللهُ يتعالى عن ذٰلكَ . وهٰذا مِمَّا لا تَعَلُّقَ لهُم فيه ، لأنَّهُ إنَّما أرادَ بِذِكْرِ الصورةِ الصفة التي هو في نَفْسِهِ عليها ، ومُبَايِنٌ بها لسائِرِ ما عَرَفُوهُ مِنْ صفاتِ الخَلْقِ وصُوُرِهِم وهَيْآتِهِمْ وأجناسِهِمْ ، وأنَّه مخالفٌ لِكُلِّ شيءٍ مِن الحوادِثِ في كلِّ صفةٍ تقتضي لهم الحدوثَ ، فعِندَ ذٰلكَ ومُشَاهَدَتِهِ على تلكَ الصفةِ التي تَخْتَصّهُ وسائر الخلقِ بها يَخِرُّونَ له سُجَّدًا .

والعربُ تقولُ : ما صورةُ فلانٍ وحالُهُ ؟ وصورةُ فلانٍ في نفسِي في الفضلِ والأمارةِ والنُّبْلِ والعلمِ الصورة التي هو . وفلانٌ يتصوّرُ بصورةِ القَوِيّ الشديدِ أو العاجزِ المَهِينِ

---

١ توجب : يوجب ، الأصل .

٢ رويتم : رويهم ، الأصل .

٣ لأنه : لأنّهم ، الأصل .

أو يتصوّرُ بصورةِ الجُهّالِ . يَعْنُونَ بالصورةِ الصفةَ ، لا البِنْيَةَ والشَّكْلَ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ القديمَ يُدْرَكُ على أخصِّ صفاتِهِ التي بها بَايَنَ خَلْقَهُ ، سَقَطَ ما تَوَهَّمُوهُ .

قالوا : ومِن ذٰلكَ ما رُوِيَ في هٰذِهِ الأخبارِ مِن أنَّهم يَنظرونَ إلى وَجْهِ اللهِ ، تعالى . وذِكْرُ الوَجْهِ يوجبُ التشبيهَ . وهٰذا أيضًا فاسِدٌ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ ، لأنَّنا قد ذَكَرْنَا في بابِ الصفاتِ مِن هٰذا الكتابِ أنَّ وصفَ اللهِ ، تعالى ، بالوَجْهِ واليَدَيْنِ ، لا يوجبُ تشبيهًا . أو ليسَ ما يوصفُ به مِنْ ذٰلكَ مِنَ الجَوَارِحِ والآلاتِ في شيءٍ ، بل على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فسَقَطَ ما قالُوهُ .

قالوا : ومِمَّا يوجبُ رَدَّ هٰذِهِ الأخبار ما رُوِيَ في كثيرٍ منها مِن أنَّكُم [١٦ب] تَرَوْنَهُ كالشمسِ وكالقمرِ ليلةَ البدْرِ . وهٰذا يوجبُ تشبيهًا له بالشمسِ والقمرِ ، واللهُ يتعالى عن ذٰلكَ .

وهٰذا أيضًا مِنْ غَبَاوَتِهِمْ ، لأنَّ النَّبِيَّ ، عليه السلامُ إنّما شَبَّهَ في هٰذِهِ الأخبارِ بينَ رؤيتِهم الشمسَ والقمرَ ، وأنّها رؤيةُ عَيَانٍ بالبَصَرِ ، لا شَكَّ ولا شُبْهَةَ فيها ، ولم يُشَبِّه بينَ القديمِ ، تعالى ، وبينَهما . وهٰذا يَجْرِي مَجْرَى قولِه ، تعالى : ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [٦ الأنعام ٢٠] ، ولم يَعْنِ بذٰلكَ أنَّ صِفَةَ النَّبِيِّ كصِفَةِ أبنائِهِمْ ، وإنَّما أَرَادَ أنَّ علمَهم التَّيَقُّنَ به وبصفتِهِ والتبشيرِ به ، كعلمِهم بأبنائِهِمْ ، شبهٌ بينَ العِلْمَيْنِ ، لا بينَ المَعْلُومَيْنِ .

والعربُ تقولُ : أَعْرِفُ هٰذا الرجلَ وهٰذا الحقَّ وهٰذا الأمرَ كما أَعْرِفُ نَفْسِي ووَلَدِي وكما أَعْرِفُ النهارَ والشمسَ الطالِعَةَ . لا يُرِيدُونَ بذٰلكَ تشبيهَ المعروفينَ ، وإنَّما يَعْنُونَ تشبيهَ العَلَمَيْنِ والمَعْرِفَتَيْنِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل

وقد تَعَاطَى بعضُهم إثباتَ خبرِ الرؤيةِ ، قال : ولا بُدَّ مِن ذلكَ لموضِعِ شهرتِهِ وكثرةِ رواتِهِ وقيامِ الحُجَّةِ به ، ولكنَّه متناولٌ على أنَّه أراد ، عليه السلامُ ، بقولِه : (تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ ٱلْقَمَرَ) ، أي تعلمونَهُ علمَ اضطرارٍ ، كعلمِكُمْ بالقمرِ ليلةَ البدرِ عِندَ رُؤْيَتِهِ ، وأنَّه شَبَّهَ بينَ العِلْمَيْنِ ، لا بينَ القمرِ وبَيْنَهُ ، يتعالى عن ذلكَ . وإذا سَاغَ لهم مثلُ ذلكَ ، سَاغَ لنا ذلكَ في تأويلِ الخبرِ ، مع حَمْلِهِ على صريحِهِ مِنْ ذكرِ النظرِ الموصوفِ فيهِ ، وأنَّه إنَّما شَبَّهَ بَينَ الرُّؤْيَتَيْنِ والنَّظَرَيْنِ ، لا بَينَ المَرْئِيَّيْنِ . ولا جوابَ عن ذلكَ . واللهُ أَعْلَمُ .

فصل

فأمَّا الكلامُ على مَنِ ٱحتشمَ وتَجَنَّبَ ردَّ الخبرِ لموضعِ شُهْرَتِهِ وظُهُورِهِ وقالَ : إنَّ المرادَ أنّكم تعلمونَ اللهَ ، سبحانَهُ ، عِلْمًا ضَرُوريًّا ، وٱحْتَجَّ لذٰلكَ بقولِه ، تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [٢ البقرة ٢٥٨] ، أيْ أَلَمْ تَعْلَمْ ، وقولِه : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [١٠٥ الفيل ١] وقولِه : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٢٥ الفرقان ٤٥] وقولِه : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ [١٧أ] يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [٥٨ المجادلة ٧] وقولِه ، جَلَّ وتَقَدَّسَ : ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [٣٦ يس ٧٧] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ التي المُرادُ بِذِكْرِ الرؤيةِ فيها العلم دُونَ إدراكِ الأبصارِ .

قالوا : فيجبُ حَمْلُ قولِهِ : (تَرَوْنَ رَبَّكُمْ) على هٰذا التأويلِ ؛ فإنَّهُ قولٌ باطِلٌ مِن وُجوهٍ . أوّلُها أنَّهُ تأويلٌ ، لا يسوغُ للبَلْخيّ ومَنْ قالَ بقولِهِ مِن معتزلَةِ البغداذيّينَ لقولِهم : إنَّ العِلْمَ باللهِ في الدنيا والآخرةِ عِلْمُ ٱستدلالٍ وإنَّه مُحَالٌ أن يعلمَ ضرورةً ، تعالى ، لِظَنّهِمْ أنَّ المعلومَ ضرورةً لا يكونُ إلَّا محسوسًا ؛ فسَقَطَ تأويلُهم على هٰذا وبَطَلَ قولُهم هٰذا .

ومِمَّا يَدُلُّ على فسادِ هٰذا التأويلِ أنَّهُ مِن قولِنا وقولِهم تَرْكٌ لظاهِرِ الخبرِ بغيرِ حُجَّةٍ ولا دليلٍ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا في غيرِ فصلٍ سَلَفَ أنَّ مطلقَ ٱسمِ الرؤيةِ موضوعٌ لإفادَةِ إدراكِ البصرِ دُونَ العلمِ ، وإنَّما يحملُ على أنَّ المرادَ به العلمُ بدليلٍ مُلْجِئٍ إلى ذٰلكَ . ولا دليلَ يُوجِبُهُ .

فإن قالوا : أَدِلَّةُ العقلِ تقتضي إحالَةَ رُؤْيتِهِ وتأوُّلُ الخبرِ على ما قُلناهُ ؛ فقد نقضنا ما تَوَهَّمُوهُ دليلًا نقضًا بَيِّنًا ، ولم نَدَعْ لهم في ذٰلكَ شُبْهَةً ، وكَشَفْنا فَسادَهُ ؛ فبَطَلَ تأويلُهم هٰذا . ومِمَّا يَدُلُّ أيضًا على أنَّ الرؤيةَ المذكورةَ في الأخبارِ هي رؤيةُ البصرِ

آتِّفاقُ أهلِ العربيّةِ على أنّ الرؤيةَ ، إذا عُدّيتْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، كانَتْ بمَعْنَى رؤيةِ البصرِ ؛ وإذا عُدِّيَتْ إلى مفعولَيْنِ ، صلحَ أنْ تكونَ بمَعْنَى الرؤيةِ ومَعْنَى العلمِ .

فقالوا : إذا قيلَ : رأيتُ زيدًا ورأيتُ العبدَ وأمثال ذٰلكَ مِمَّا تُعَدَّى الرؤيةُ فيه إلى مفعولٍ واحدٍ ، كان معناهُ الرؤيتَيْنِ .

وإذا قلت : رأيتُ زيدًا عاقلًا والرجلَ ظريفًا والعبدَ خادمًا ، كان معناهُ العِلْمَ به وبحالِهِ . وإنَّما يسمُّونَ العلمَ رؤيةً مجازًا وآتِّسَاعًا . وإنَّما عَدُّوا الرؤيةَ ، إذا كانَتْ بمَعنَى العلمِ إلى مفعولَيْنِ عِندَ بعضِهم لاعتقادِهم أنَّه بمثابَةِ الظَّنِّ الذي لا بُدَّ أَنْ يُعَدَّى [١٧ب] إلى مفعولَيْنِ ، لأنَّهُ لا يَحْسُنُ أن يقولَ القائِلُ : ظننتُ زيدًا وظننتُ القولَ ، ويقطع حتَّى يقولَ : ظننتُ زيدًا ضاربًا أو عالِمًا وظننتُ القولَ حقًّا أو ما أَشْبَهَ ذٰلكَ . ولا يكونُ العلمُ بمَعْنَى الظَّنِّ والرؤيةُ التي هي بمَعنَى العلمِ محمولةً على ذٰلكَ حتَّى يكونَ رؤية لِمَا يُعْلَمُ أنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يُرَى بالبصرِ مِن كونِ المفعولِ الثاني عقلًا وحَزْمًا وشجاعةً وجُبْنًا وقُوَّةً وإدْرَاكًا وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ .

فأمَّا إذا كانَ حركةً وسكونًا وهيئةً وصورةً وأمثالَ ذٰلكَ مِمَّا يُرَى مِن صفاتِ المُسَمَّى ، وَجَبَ حملُها على رُؤْيةِ البَصَرِ ، كقولِهِمْ : رأيتُ زيدًا راكبًا وضاربًا وقائمًا ونحو ذٰلكَ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكانَتِ الرؤيةُ المذكورةُ في الخبرِ مُعَدَّاةً إلى مفعولٍ واحِدٍ في قولِهِ : (تَرَوْنَ رَبَّكُمْ) ولَمْ يَقُلْ : تَرَوْنَهُ[١] جوادًا ومثلبًا أو معاقبًا أو قادرًا قويًّا ، وَجبَ لا محالةَ حملُ الرؤيةِ على إدراكِ البصرِ المخالِفِ للعلمِ على ما قالَهُ أهلُ العربيّةِ . واللهُ أَعْلَمُ .

---

١ ترونه : بروية ، الأصل .

فصل

وإنْ قالوا : إنَّمَا تَعَدَّى العلمُ إلى مفعولَيْنِ ، إذا لم يَكُنْ يقينًا وتصوُّرًا أنَّه بمَعنَى الظَّنِّ ؛ فأمَّا إذا كانَ علمُ يقينٍ أو ضروريّ ، أُصِّلَ مَحَلّ الرؤيةِ وعُدِّيَ إلى مفعولٍ وسُمِّيَ بآسمِ الرؤيةِ . ولذلكَ عَبَّرَ ، عليه السلامُ ، عن عِلْمِهِمْ في القيامةِ باللهِ ، تعالى ، بأنَّهُ رؤيةٌ ولَمْ يُعَدِّهِ إلى مفعولَيْنِ .

يقالُ لهم : هٰذا تفصيلٌ وتخريجٌ وتأويلٌ موضوعٌ على مطابقةِ بدعَتِكُمْ ، لا يعرفُهُ أهلُ اللغةِ . وَقَدْرُ المحفوظِ عنهم أنَّ الرؤيةَ ، إذا عُدِّيَتْ إلى مفعولَيْنِ ، صَحَّتْ أَنْ تكونَ بمَعنَى العلمِ ، وإن لم يجبْ ذلكَ فيها لا مَحَالَةَ ، لأنَّ القائلَ قد يقولُ : رأيتُ زيدًا راكبًا ومنطلقًا وضاربًا ، يريدُ أَبْصَرْتُهُ وأَدْرَكْتُهُ كذٰلكَ . وهو ، إذا رَآهُ راكبًا ومنطلقًا ، عَلِمَهُ عِلْمًا يقينًا . ولم يَجُزْ لأجلِ ذٰلكَ قَصْرُ الرؤيةِ هاهنا على مفعولٍ واحِدٍ . وإنَّما قالوا : يجوزُ أَنْ يُرادَ بها ، إذا عُدِّيَتْ [١٨أ] إلى مفعولَيْنِ الرؤيةَ . وإذا علمَ أنَّ المفعولَ الثانيَ يستحيلُ في هٰذا الوقتِ رؤيتُهُ بالأبصارِ ، ولم يَفْصِلُوا بَينَ علمِ اليقينِ والضروريّ والكَسْبِيّ ، كلّ ذٰلكَ ممَّا لا يعرفونَهُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ القولُ بأنَّ كلَّ رُؤْيَةٍ عُدِّيَتْ إلى مفعولٍ واحِدٍ ، فمعناها رؤيةُ البصرِ . وما عُدِّيَ منها إلى مفعولَيْنِ ، لا يصحُّ رؤيةُ أحدِهما في وقتِنا ، فمعناها العلمُ . وقوله : (تَرَوْنَ رَبَّكُمْ) مُعَدًّى إلى مفعولٍ واحِدٍ ؛ فَوَجَبَ أنَّ المرادَ بهِ الرؤيةُ بالبصرِ .

فصل

فإن قال منهم قائِلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ لقولهِ ، عليه السلامُ : (تَرَوْنَ رَبَّكُمْ) مفعولٌ ثانٍ محذوفٌ . وتقديرُه أن يُقَالَ كَأَنْ[1]: تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ عِلْمًا يقينًا ضروريًّا ، فَحَذَفَ المفعولَ الثانيَ مِنَ الكلامِ ٱختصارًا وٱقْتِصَارًا .

يقالُ لهم : هٰذا أيضًا باطِلٌ مِن تعلُّقِكم ، لأنَّ تقديرَ هٰذا المحذوف مِنَ الكلامِ لَمْ توجبْهُ دلالةٌ ولا قامَتْ به صِحَّةٌ ولا رُوِيَ عن أَحَدٍ مِن أهلِ اللغةِ ؛ فمِنْ أَينَ يجبُ القولُ به ؟ وليسَ فيه إلّا تقديرُ حذفٍ ، يُصَحِّحُ قولَكُم ويُؤَيِّدُ بِدْعَتَكم مِن غيرِ ضرورةٍ ولا حُجَّةٍ ؛ فلا وَجْهَ للقولِ بذٰلكَ .

فإن قال مِنهُم قائِلٌ : إنَّ قولَه ، عليه السلامُ ، في الخبرِ : (لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ)[2] يَدُلُّ على ما تأوَّلْنَاهُ وقَرَّرْنَاهُ مِنَ المحذوفِ ، لأنَّ المُضَامَّةَ هي المُدَافَعَةُ وكأنَّه قال : تعلمونَهُ عِلْمًا ، لا تدافعونَ عنه ولا تَرْتَابُونَ به .

يقالُ لهم : لو صَحَّ أنَّ مَعْنَى المُضَامَّةِ المُدَافَعَةُ ، لَوَجَبَ حَمْلُ ذٰلكَ على أنَّه أَرَادَ أنَّكم تَرَوْنَهُ رؤيةً ، لا يدفعُكُمْ عنها شيءٌ ولا يحجزكم عن الذاكِرِ حاجزٌ ولا يمنعُكم منه مانعٌ ، إذ كانَ الممنوعُ مِن رؤيةِ الشيءِ مدفوعًا عنها ؛ فَلِمَ وَجَبَ ، إذا كانَ مَعْنَى المُضَامَّةِ المدافعةَ ، حَمْلُها على رَفْعِ دفعِ العِلْمِ دُونَ رفعِ الرؤيةِ ؟ فلا يجدُونَ في ذٰلكَ مُتَعَلَّقًا .

ويقالُ لهم : قد رُوِيَ في كثيرٍ مِنَ الأخبارِ : (لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ) مِنَ الضَّرَرِ ، أَيْ لا يلحقُكُمْ تَغَيُّرٌ وضَرَرٌ وكلفةٌ برؤيتِهِ ، لا ليسَ بخَفِيٍّ يُطْلَبُ وتلحقُ [١٨ب]

---

١ أي كأنّه قال .

٢ يُنظر هنا ١٧ .

المَشَقَّة في تَأَمُّلِهِ .[1] وقيلَ : (لَا تُضَامُونَ) مِنَ الضَّيْمِ ، أَيْ لا يَلْحَقُكُم ضَيْمٌ ونَصَبٌ بِطَلَبِهِ والاعتمالِ عِندَ الرؤيةِ له .[2] وليسَ يُعْقَلُ مِنْ مَعْنَى (لَا تُضَامُّونَ) لا تُدَافَعُونَ ، هٰذا بعيدٌ مِنَ التأويلِ . وإذا كانَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

ومِمَّا يَدُلُّ على فسادِ تأويلِهم أيضًا الرؤيةَ بمَعْنَى العلمِ ٱتِّفاقُ الأُمَّةِ على أنَّه ، عليه السلامُ ، إنّما قالَ ذٰلكَ على طريقِ البِشارَةِ للمؤمِنِينِ بأمْرٍ ، خَصَّهُم به دُونَ الكافِرِينَ ، وعلى وجهِ الإِجْلَالِ والتعظيمِ لهم ؛ فلو أَرَادَ عِلْمَ الاضطرارِ به ، تعالى ، لبطلتِ البشارةُ والتخصيصُ لهم بِأَمْرٍ ، يُبَايِنُونَ به الكافرينَ ، وإنَّما بَشَّرَهُمْ بذٰلكَ تفرقةً بَيْنَهم وبَيْنَ مَنْ قالَ فيهم : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [٨٣ المطفّفين ١٥] .

فإن قالوا : إنَّما بَشَّرَهُمْ بالعلمِ به في الآخرة الذي لا يَحتاجُونَ في حصولِهِ إلى تَكَلُّفِ النظرِ ودقيقِ الفكرِ والاستدلالِ على وجودِهِ وما يجبُ كونُهُ عليه مِن صفاتِهِ .

يقالُ لهم : فهٰذِهِ الحالُ أيضًا هي حالُ الكافرينَ به يومَ القيامةِ ، لأنَّهم يعلمونَهُ ٱضْطِرَارًا علمًا ، لا يلحقُهم فيه تَعَبٌ ولا وَصَبٌ ، فحالُهُمْ وحالُ المشركينَ في ذٰلكَ سيَّان ؛ فأينَ موضعُ البشارةِ لهم ؟ وذٰلكَ مُبطِلٌ لِمَا قالُوهُ .

---

١ يُقابَل الغنية في الكلام (للأنصاريّ) ٧٨٦/٢ «وَرُوِيَ : (لَا تُضَارُّونَ) مِنَ المُضَارَّة ، إمّا من المُضَايَقَةِ أو من المَشَقَّةِ أو مِنَ المُخالَفَةِ والمُنَازَعَةِ ، أي لا تَختلِفُونَ في رُؤْيتِهِ ولا تَشُكُّونَ في رؤيتِهِ ولا تَتَزاحَمُونَ مِنَ المُضَايَقَةِ» .

٢ يُقابَل الغنية في الكلام (للأنصاريّ) ٧٨٦/٢ «وقوله : (لَا تُضَامُونَ) مِنَ الضَّيْمِ ، أي لَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُكَذَّبُونَ» .

فصل

وإن قالوا : الأمرُ ، وإنْ كان على ما وَصَفْتُمْ ، فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُبَشَّرَ بزَوَالِ يسيرِ الأَلَمِ والضَّرَرِ مَن هو في عظيمِ العذابِ وسائغِ الآلامِ والأحزانِ وما عليه المشركونَ مِن أهلِ النارِ وتَضَاعُفِ العذابِ أَعْظَمُ مِن أَنْ يُؤَثِّرَ في مَسَرَّتِهِمْ زوالُ أَلَمِ الاستدلالِ عنهم . وما ينتظرونَهُ ويَتَوَقَّعُونَهُ مِنَ العذابِ في كلِّ وقتٍ وقَبْلَ دخولِ النارِ أعظمُ شأنًا مِن أَنْ يُبَشَّرَ مُنْتَظِرُهُ بزوالِ كُلْفَةِ الاستدلالِ عنه على معرفةِ اللهِ ، تعالى ، كما أنَّ العالِمَ بأنَّه سيُضْرَبُ عنقهُ والمنتظِرَ لذٰلكَ بَعدَ تَقَطُّعِ أعضائِهِ وتفصيلِ أَوْصَالِهِ هو بَينَ أَلَمِ العذابِ والغَمِّ بما يَتَوَقَّعُهُ في أعظمَ مِمَّا يبشَّرُ مَعَهُ أنَّهُ [١١٩أ] لا يستمرُّ ويمتهنُ ؛ فكذٰلكَ سبيلُ امتناعِ بشارةِ الكُفَّارِ بهٰذا البابِ وحصولِها به للمؤمنينَ .

يقالُ لهم : ليسَ الأمرُ في هٰذا على ما قَدَّرْتُمْ ، لأنَّ ذٰلكَ بشارةٌ لهم ، لأنَّ زَوَالَ كُلْفَةِ النظرِ عنهم تخفيفٌ مِن عذابِهِمْ لا مَحَالَةَ . ولو صارَ ما هم فيهِ تَكَلُّفٌ لدَقِيقِ البحثِ والنظرِ وخوفِ الضَّرَرِ بالجهلِ بالحَقِّ والأمر الذي كَلَّفُوهُ ، لكانَ ذٰلكَ زيادةً في عذابِهِمْ وأَلَمِهِمْ . وقد قالَ ، سبحانَهُ : ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [٣٥ فاطر ٣٦] ؛ فإذا أَخبَرَ بزوالِ كُلْفَةِ النظرِ عنهم مَعَ دخولِهِم النارَ ، فقد بُشِّرُوا بتخفيفٍ مِنَ العذابِ ، وذٰلكَ خِلَافُ الإجماعِ ؛ فسَقَطَ ما قلتُمُوهُ .

وإن قالَ منهُم قائِلٌ : إنَّ علمَ الكافرينَ باللهِ ، تعالى ، في الآخِرَةِ ضرورةً زائِدٌ في هَمِّهِمْ وعذابِهِمْ ، لأنَّهم يعلمونَهُ مُهينًا لهم ومُنتَقِمًا منهم ، وعِلْمَ المؤمنينَ به زائِدٌ في نعيمِهِمْ ، لأنَّهم يعلمونَهُ مُثِيبًا ومُنْعِمًا ومُعَظِّمًا لهم ؛ فبَطَلَ ما قلتُم .

يقالُ لهم : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّ البشارَةَ للمؤمِنِينَ على ما زعمتُم إنَّما هي بِعِلْمِهِمْ باللهِ ، تعالى ، على وجهٍ ، لا يلحقُهم فيه مشقَّةٌ ولا كُلفةٌ . وهٰذا المَعنَى بِعَيْنِهِ حاصِلٌ للكافرينَ . وعلمُهُمْ بَعدَ ذٰلكَ بأنَّهُ ، تعالى ، مُعَذِّبٌ ومُهِينٌ لهم ليسَ هو مِنَ العلمِ

به بغيرِ ٱستدلالٍ ونظرٍ في شيءٍ ، بل هو علمٌ ثانٍ ؛ فيجبُ أن يكونوا والكافرينَ في التَّشابُهِ بالعلمِ به مُتَساوِينَ . وإذا بَطَلَ ذ'لكَ ، بَطَلَ ما قُلتُم .

وإن قال منهم قائِلٌ مِمَّن يزعمُ أنَّ القديمَ لا يعلمُ ضرورةً في الآخرة ولا في الدنيا : إنَّ رسولَ الله ، صلَّى اللهُ عليهِ ، ما بَشَّرَ المؤمنينَ إلَّا برؤيةِ البَصَرِ على ما وصفتُم ، لكنَّهُ بَشَّرَهُمْ بالنَّظَرِ إلى جِنَانِهِ وعظيمِ ما أَعَدَّهُ اللهُ ، تعالى ، لهم مِن النَّعِيمِ المُدْرَكِ بالأبصارِ ، نحو الثمارِ والأنهارِ والحُورِ والوُلْدَانِ . والتقديرُ : تَرَوْنَ أفعالَ ربّكم وما تكونونَ مُثَابِينَ بإدراكِهِ ونَيْلِهِ ؛ فحَذَفَ [١٩ب] ذِكْرَ الأفعالِ .

يقالُ لهم : ه'ذا أيضًا تَرْكُ الظاهرِ وتَجَوُّزٌ بهِ بغيرِ دليلٍ ؛ فإنْ جازَتْ لكم ه'ذِهِ الدَّعْوَى بغيرِ دليلٍ ، ساغَ لغيرِكُمْ حَمْلُ قولِهِ : ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [٦ الأنعام ١٠٣] على مَعنَى أنَّها لا تُدْرِكُ أفعالَهُ وما أَعَدَّهُ لأهلِ الثوابِ والغفرانِ وما أَوْجَدَهُ مِن عجائِبِ مقدوراتِهِ ، وأنَّه حَذَفَ في الآيةِ ذِكْرَ أفعالِهِ تخفيفًا وٱختصارًا ؛ فإن لم يَجُزْ ذ'لكَ ، لأنَّه تَرْكٌ للظَّاهِرِ ، لَمْ يَجُزْ ما قُلتُمُوهُ .

ه'ذا على أنَّ رسولَ اللهِ قد قالَ في أكثرِ ه'ذِهِ الأخبارِ ، لَمَّا قِيلَ له : هل رأيتَ اللهَ ؟ وهل نَرَى ربَّنا ؟ يا رسولَ اللهِ : (يَتَجَلَّى لَهُمْ وَيَظْهَرُ فِي ٱلصُّورَةِ ٱلَّتِي يَعْرِفُونَهَا ، فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا . وَأَعْظَمُ أَهْلِ ٱلْجَنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ يَرَى ٱللهَ غُدْوَةً وَعَشِيًّا . وَإِنَّكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَى ٱللهِ ، تَعَالَى ، لَا حِجَابَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ)[1] في أمثالِ ه'ذِهِ الألفاظِ[2] التي لا تَحْتَمِلُ عِندَ سائِرِ أهلِ العربيَّةِ إلّا إدْرَاكَ الأبصارِ .

وقد تَقَدَّمَتْ رواياتُنا مِن قَبْلُ عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ ، رضيَ اللهُ عنه ، وصُهَيْبٍ وغيرِهما في تأويلِ قولِهِ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [١٠ يونس ٢٦] ،

١ فيض القدير ٤٢١/٢ (٢١٩٤) «إنّ أدنى أهلِ الجنّةِ منزلةً لَمَن يَنْظُرُ إلى جِنانِهِ وأزواجِه ونَعَمِهِ وخَدَمِهِ وسُرُرِه مَسِيرَةَ ألفِ سَنَةٍ وأكْرَمَهُمْ على اللهِ مَن يَنظُرُ إلى وجهِه الكريم غُدْوَةً وعَشِيَّةً (ت) عن ٱبنِ عُمَرَ – (ض)» .

٢ يُنظَر هنا ١٩ .

وأنّه قال : هي النَّظرُ إلى اللهِ ، تعالى ، وإلى وجهِ اللهِ . وظَهَرَ ذٰلكَ عنهم ؛ فلم يُرْوَ عن واحِدٍ منهم خِلَافٌ[1] فيه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : ظاهرُ ذِكْرِ الزيادةِ لا شيءَ عن زيادةٍ هي النظرُ إلى وجهِ اللهِ ، تعالى ، لأنّها قد تكونُ زيادةَ لَذَّةٍ وثوابٍ . وقد قال ، تعالى : ﴿مَن جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [٦ الأنعام ١٦٠] وقال في المؤمنينَ : ﴿فَيُوَفِّيهِمْ[2] أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [٤ النساء ١٧٣] ؛ فمِنْ أينَ أنَّ الزيادةَ هي النظرُ إلى اللهِ ، تعالى ؟

فيقالُ لهم : ليسَ في أهلِ الحَقِّ ولا في الصحابةِ والتَّابِعِينَ مَنْ حَمَلَ مُطْلَقَ ٱسمِ الزيادةِ على النظرِ إلى وجهِ اللهِ بمُطْلَقِ الاسمِ ، وإنَّما صَارُوا إلى ذٰلكَ بالتأويلِ المَرْوِيِّ عن رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليهِ ، وعنِ الصحابَةِ فيها ، وأنّها هي النظرُ إلى وجهِ اللهِ ، تعالى ؛ فلا وَجْهَ لِتَعَلُّقِكُمْ بأنَّ ظاهِرَ ٱسمِ الزيادةِ لا يُفِيدُ المرادَ [١٢٠أ] بِذِكْرِ الوجهِ في خبرِ الرؤيةِ ، وأنَّ القديمَ ، تعالى ، دُونَ الصفةِ التي يقولُ : إنّها مِن صفاتِ ذاتِهِ ، وإنْ كانَ مُطْلَقُ ٱسمِ الوجهِ لا يُفِيدُ دُونَ الوجهِ ، وإنَّما يُفِيدُ الصِّفَةَ وأن يَجْرِيَ ذٰلكَ مَجْرَى قولِهِ ، تعالى : ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [٧٦ الإنسان ٩] ، أي للهِ ، وقولِهِ : ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [٢٨ القصص ٨٨] ، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٥٥ الرحمٰن ٢٧] ؛ فلا يمتنعُ أن يكونَ أرادَ بقولِهِ : الزيادةُ النظرُ إلى وجهِ اللهِ ، أي إلى اللهِ ، تعالى .

وإن قالَ منهم قائِلٌ : فقد رُوِيَ عن عليٍّ وغيرِه مِنَ الصحابةِ أنَّ الزيادةَ هي زيادةُ التَّفَضُّلِ وجَعْلُ ثوابِ الجنّةِ ثوابَ عشرةٍ وما أرادهُ بقولِهِ : ﴿فَيُوَفِّيهِمْ[3] أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّنْ فَضْلِهِۦ﴾ [٤ النساء ١٧٣] .

---

١ خلاف : خلافا ، الأصل .

٢ يوفيهم : كذا في الأصل ؛ وهو شاهد على جواز إسقاط السوابق ، إذ هو ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾ بفاءٍ .

٣ يُنظَر هنا الحاشية السابقة .

يقالُ لهم : الكذبُ منهم على عليّ ، كرّمَ اللهُ وجْهَهُ ، وعِتْرَتِهِ في هٰذا البابِ وغيرِه مِمَّا يُخَالِفُونَ به المسلِمِينَ وسَلَفَ المؤمِنِينَ مَأْلُوفٌ . وإضافتُكم ذٰلكَ إلى عليّ وعِتْرَتِهِ مُعْتَادٌ للغَرَضِ الذي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنِ ٱستنصارِكم بهم خوفًا مِنْ تَخطُّفِ المسلِمِينَ لكُم . وقد رَوَيْنَا مِنْ قَبْلُ مِنَ الطُّرُقِ الصحيحةِ عن عليّ ، كَرَّمَ اللهُ وجْهَهُ ، عن النبيّ ، عليه السلامُ ، أنَّهُ قال : النَّظَرُ إلى اللهِ وَاجبٌ لكلِّ مؤمِنٍ ، وأنَّ الزيادةَ هي النَّظَرُ إلى اللهِ ، فلا مُعْتَبَرَ بما تُمَنُّونَهُ أَنْفُسَكُمْ مِنْ هٰذا الكذبِ الذي لا أَصْلَ لهُ ؛ فَوَجَبَ سقوطُ ما[1] يتعلَّقُونَ به مِنَ القَدْحِ في أخبارِ الرؤيةِ .

فإن قال قائِلٌ : فإذا قلتُم : إنَّ النَّظَرَ إلى اللهِ ، تعالى ، أَعْظَمُ نِعَمِ أهلِ الجَنَّةِ أو الذي يكونُ عِندَهُ أعظم نعيمِهم ، وَجَبَ بطلانُ تأويلِكُم الزيادةَ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، قد رَغَّبَهُمْ في طاعتِهِ بثوابٍ عليها هو أَدْنَى مِنَ الزيادةِ وأَقَلُّ وأَعْلَمَهُمْ أنَّ المُسْتَحَقَّ عليها دُونَ أعظمِ النعيمِ . وهٰذا ترغيبٌ لا يَصْدُرُ مِنْ حكيمٍ ، لأنَّهُ إنَّما يجبُ أنْ يُرَغِّبَ في طاعتِهِ بنهايةِ [٢٠ب] ما عِندَهُ مِنَ النعيمِ .

والوجهُ الآخرُ أنَّه يوجبُ أَنْ تكونَ الزيادةُ التي يستحقُّ شيءٌ مِنَ الأعمالِ أَسْنَى وأفضل مِنَ المستحقّ . وهٰذا باطلٌ ، لأنَّهُ لا يجوزُ تَفَضُّلٌ بِمَا هو أعظمُ مِنَ المستحقّ .

يقالُ لهم : ما قلتُمُوهُ باطِلٌ ، لأنَّ الحكيمَ إنّما يجبُ أنْ يُرَغِّبَ في طاعتِهِ بقَدْرِ ما يستحقُّ عليها وبزيادةٍ على المُسْتَحَقِ ، إذا أَرَادَ البَعْثَ والحَثَّ على الطاعَةِ ، وإلَّا فٱلاقْتِصَارُ على الترغيبِ بِقَدْرِ المستحقِ كافٍ . وقد يرغِّبُ أيضًا في طاعتِهِ الواجبةِ بما لا يستحقُّ مِنَ النَّفْعِ واللَّذَّةِ حَضًّا على الطاعةِ . وهٰذِهِ سبيلُ القديمِ ، تعالى ، لأنَّهُ مستوجبُ الطاعةِ على عبادِهِ مِنْ غيرِ ثوابٍ ، يَضْمَنُهُ لهم ، لِمَا لهُ عليهم مِنْ

---

١ ما : كما ، الأصل .

عظيمِ الإنعامِ في الذنبِ الذي يستحقُّ به ، بل باليَسِيرِ مِنهُ ، العبادةَ التي لا يَسْتَحِقُّهَا أَحَدٌ مِنَ الخلقِ على أَحَدٍ ، لأَنَّهُ لا أَحَدَ مِنَّا يبلغُ العامّةَ على غيرِهِ مَبْلَغًا يَسْتَحِقُّ به العبادةَ مِنهُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَٱللهُ ، تعالى ، حِينَ رَغَّبَهُمْ على الطَّاعَةِ بالثوابِ ، رَغَّبَهُمْ بالجَنَّةِ والخلودِ فيها تَفَضُّلًا منه .

ويجوزُ أن يقولَ : ثمَّ أَزيدُكم عليها . ضَمِنْتُهُ مِنَ الجَنَّةِ ما هو أعظمُ مِنهُ . ويكونُ ذٰلكَ بمنزلَةِ قولِ القائِلِ لغيرِهِ : فإنْ أَطَعْتَنِي ، فَلَكَ عِندِي كذا وكذا مِنَ النَّعِيمِ . وأنا أُعْطِيكَ أيضًا ما هو أفضلُ مِنهُ مِنَ الرِّئَاسَاتِ والتقليدِ والمساهمةِ ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم .

وأمَّا قولكم : إنَّ ما قُلنَاهُ يُوجِبُ أن يكونَ مُتَفَضِّلًا بأعظمَ مِنْ منزلةِ الثوابِ وأكثرَ مِنَ المستحقِ ، وإنَّ ذٰلكَ ممتنعٌ في صفتِهِ ، فإنَّهُ أيضًا قولٌ باطِلٌ ، لأنَّهُ قد يحسنُ مِنَ الواحِدِ مِنَّا أنْ يَضْمَنَ الأجيرَ أُجْرَةَ عملِهِ وثوابه وأن يقولَ له : وإذا عَمِلْتَ بالدرهمِ أو الدينارِ ، وَفَيْتُكَ ذٰلكَ وتَفَضَّلْتُ عَلَيْكَ بألفِ دينارٍ ، هي أَسْنَى مِنْ أجرةِ عَمَلِكَ وقَدْرِ ٱسْتِحْقَاقِكَ . ونحنُ نَدُلُّ على هٰذِهِ الجملَةِ ، إنْ شاءَ اللهُ ، في بابِ القولِ في التكليفِ وفصولِ القولِ في الوعدِ والوعيدِ والمحافظةِ والكلامِ في الثوابِ والأعراضِ بما يَكْشِفُ الحقَّ .

[٢١أ] وإذا قال منهم قائلٌ : لا يجوزُ أَنْ تكونَ الزيادةُ ما قُلتُم ورَوَيْتُم ، لأَنَّهَا يجبُ أَنْ تكونَ مِنْ جنسِ المَزِيدِ عليه ، وذٰلكَ يوجبُ أنْ تكونَ مِنْ جنسِ ما يُثَابُونَ به ، لا خارجًا عنه .

يقالُ لهم : هٰذا أيضًا باطِلٌ مِنْ قولِكُمْ ، لا حُجَّةَ عليه .

ثُمَّ يقالُ لهم : إنْ كُنتُم عَنَيْتُمْ أنّها يجبُ أَنْ تكونَ مِنْ جنسِ المزيدِ عليه أنّها ثوابٌ ، فذاك يُخْرِجُها عن أَنْ تكونَ زيادةً ، لأنَّ الثوابَ عِندَكُم مُسْتَحَقٌّ على اللهِ ، تعالى ، والمستَحَقُّ ليسَ بزيادةٍ . وإنْ عنيتُم أنَّها يجبُ أنْ تكونَ نعيمًا متفضلًا به ، وكذٰلكَ

نقولُ : إنَّ النَّظَرَ إليه نعيمٌ ، وإنْ خَالَفَ جنسَ النعيمِ الأوّل وخالَفَهُ في أنَّهُ ليسَ بثوابٍ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، فَسَدَ ما قالُوهُ .

وفي بعضِ ما ذكرناهُ مِنْ حُجَجِ العُقُولِ ونُصُوصِ القرآنِ والآثارِ المشهورةِ[١] عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، وإجماعِ سَلَفِ الأُمَّةِ على القولِ برؤيةِ اللهِ بالأبصارِ أوضحُ دليلٍ على صِحَّةِ ما قُلنَاهُ وفسادِ ما أَتَوْا به . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ المشهورة : الشهرة ، الأصل .

كتاب الصفات

آخر الكلام في الرؤية

قال القاضي ، رضيَ اللهُ عنه : وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ وجوهَ الأَدِلَّةَ على أنَّ اللهَ ، تعالى ، لم يَزَلْ حيًّا عالِمًا قادِرًا سميعًا ، وأنَّهُ مريدٌ مُتَكَلِّمٌ باقٍ ، وأنَّه ذو وَجْهٍ ويَدَيْنِ وعَيْنَيْنِ . وذكَرْنا جُمْلَةَ ذات صفات ذاتِهِ ، والفصلَ بَينَها وبَيْنَ صفاتِ أفعالِهِ وفَسَّرْنا مَعنَى كلِّ شيءٍ منها تفسيرًا ، يُوضِحُ الحقَّ ويُغْنِي عَنِ الإِطَالَةِ بِرَدِّهِ . ووَصَفْنَا ما يَعُودُ منها إلى إثباتِ نفسِهِ فَقَطْ وما يَرْجِعُ إلى إثباتِ مَعْنًى يوجدُ به وما يَعُودُ إلى إثباتِ مَعْنًى لا يُوجدُ به ، وما يَرْجِعُ معناهُ إلى النَّفْيِ دُونَ الإثباتِ وما يَجْرِي على وجهِ الاشتقاقِ ، وما ليسَ مِنْ ذٰلكَ بسبيلٍ إلى غيرِ ذٰلكَ مِمَّا يحتاجُ إلى العلمِ به . والذي نُرِيدُه بالكلامِ بهٰذا البابِ إثبات صفاتِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، **[٢١ب]** لِذَاتِهِ مِنْ حياةٍ وقدرةٍ وعِلْمٍ إلى سائِرِ صفاتِ ذاتِهِ .

فصل

قال القاضي ، رضيَ اللهُ عنه : وٱعْلَمُوا قَبْلَ ذِكْرِنَا الدلالَةَ على إثباتِ هٰذِهِ الصفاتِ لذاتِهِ أنَّ هٰذا البابَ يَعْظُمُ فيه قَدْرُ الخِلَافِ ويَقَعُ فيه التكفيرُ بَيْنَنا وبَيْنَ أهلِ القَدَرِ والاعتزالِ النَّافِينَ لصفاتِ ذاتِ اللهِ ، تعالى ؛ فجمهورُ أهلِ الحَقِّ يقولُ : إنَّه لا يجوزُ أن يعرفَ اللهَ ، تعالى ، وأنَّه إلٰهٌ مستحِقٌّ للعبادَةِ مَنِ ٱعتقدَ نَفْيَ حياتِهِ وعِلْمِهِ وقدرتِهِ . والحجَّةُ عِندَهم على ذٰلكَ هو أنَّهُ قد ثَبَتَ على نَفْيِ القولِ بالأحوالِ أنَّهُ ليسَ يجبُ الوصفُ لهُ ، تعالى ، بأنَّهُ حَيٌّ عالِمٌ قادِرٌ أكثرَ مِنْ وجودِ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ بذاتِهِ ، لأنَّهُ لا حالَ للحَيِّ العالِمِ القادِرِ على هٰذا الجوابِ بكونِهِ حيًّا عالِمًا قادِرًا ، بل ليسَ تجبُ هٰذِهِ الأوصافُ إلّا وجودَ المعاني بذاتِهِ التي منها الحياةُ والعلمُ والقدرةُ ، وكذٰلكَ معناها في الموصوفِ مِنَّا بهٰذِهِ الصفاتِ لِمَا قَامَ مِنَ الأَدِلَّةِ التي سَنَذْكُرُ طَرَفًا منها على فسادِ القولِ بالأحوالِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ حقيقةَ وصفِ العالِمِ الحيِّ القادِرِ بهٰذِهِ الصفاتِ ومعناها أنَّهُ ذو حياةٍ وعلمٍ وقدرةٍ ، كما أنَّهُ متى ثَبَتَ أنَّهُ ليسَ للفاعِلِ والحارِّ والبارِدِ بكونِهِ فاعلًا ولا للمُتَلَوِّنِ بكونِهِ أسودَ مُلَوَّنًا حالٌ زائدةٌ على وقوعِ الفعلِ منهُ ووجودِ اللونِ به ، وَجَبَ لذٰلكَ أنَّ مَن لم يعلمْ للهِ ، تعالى ، فعلًا ، فلم يعلمْهُ فاعلًا وأن يكونَ العلمُ بأنَّهُ فاعِلٌ علمًا بالفعلِ ، وكذٰلكَ العلمُ بأنَّ الأسودَ أسودُ والمُتَلَوِّنَ مُتَلَوِّنٌ علمٌ باللونِ ؛ فمَن لم يَعْلَمْ للشيءِ لونًا ، لم يَعْلَمْهُ مُتَلَوِّنًا . وإذا ثبتَ ذٰلكَ ، وجبَ أن يكونَ العلمُ بأنَّ اللهَ ، تعالى ، حَيٌّ عالِمٌ قادِرٌ عِلْمًا بحياتِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وأن يكونَ الجهلُ بثبوتِ هٰذِهِ الصفاتِ له هو الجهلُ بأنَّهُ ، تعالى ، حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ . ووَجَبَ لذٰلكَ جهلُ القدريّةِ بكونِهِ [٢٢أ] على هٰذِهِ الصفاتِ . ووَجَبَ لذٰلكَ القضاءُ بإكفارِهِمْ لإجماعِ الأُمَّةِ على أنَّ مَن لم يَعْرِفِ اللهَ ، سبحانَهُ ، حيًّا عالِمًا قادِرًا ومُفَارِقًا للميِّتِ الجاهِلِ العاجِزِ ، فإنَّه كافِرٌ غَيْرُ عارِفٍ بٱللهِ ، تعالى . ولَزِمَ

إكفارُهم على هٰذا الجوابِ بِنَفْيِهِم الصفاتِ .

وقد نَصَّ شيخُنا أبو الحسنِ ، رضيَ اللهُ عنه ، على ذٰلكَ في غَيْرِ موضِعٍ وقال : محالٌ أن يَعْلَمُهُ عالِمًا مَنْ لا يعلم له عِلْمًا . ومَن لم يَعْلَمْهُ حيًّا عالِمًا قادِرًا ، فهو جاهلٌ به وكافِرٌ على لِسَانِ الأُمَّةِ . ويجبُ أيضًا إكفارُهم مَعَ ثبوتِ القولِ بالأَحْوَالِ مِنْ قِبَلِ أنَّهُ ، وإنْ كانَ الحيُّ القادِرُ العالِمُ بكونِهِ حيًّا عالِمًا قادرًا عالِمًا حالًا يُبَايِنُ بها مَنْ ليسَ كذٰلكَ ، فقد صَحَّ وثَبَتَ مِمَّا نُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ أنَّه محالٌ ثبوتُ هٰذِهِ الأحوال لِمَنْ يثبتُ له إلَّا عن وجودِ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ . وقد ثَبتَ عِندَنا وعِندَهم أنَّه لا يَحْصُلُ في الشَّاهِدِ لِمَنْ هي لهُ إلَّا عن وجودِ الصفاتِ . ومحالٌ ثبوتُ مِثْلِ الحالِ الواجبةِ لِمَنْ هي له لمَعْنًى لبعضِ مَنْ يستحقُّها لا لمَعْنًى ، كما أنَّهُ محالٌ أن يستحقَّها لِمَعْنًى ، يُخالِفُ ذٰلكَ المَعْنَى فيما لأَجلِهِ أَوْجَبَ الحالَ . وإذا ثَبتَ ذٰلكَ مِمَّا نَكْشِفُهُ مِن بَعدُ ، وَجَبَ بنفيِ الصفاتِ عن اللهِ ، تعالى ، نَفْيُ كونِهِ حيًّا عالِمًا قادِرًا وأن لا يُعلَمَ على الحقيقةِ كونُهُ كذٰلكَ وأنَّهُ ، إنِ ٱعتقدَ كونَهُ ، على هٰذِهِ الصفاتِ مَعَ نَفْيِ ما يُوجِبُها وأنَّ ٱعتقادَهُ ذٰلكَ ليسَ بعلمٍ بكونِهِ حيًّا عالِمًا قادرًا ، وإنَّما هو تَرَطُّمٌ وظَنٌّ .

وقدِ ٱتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على أنَّ مَن لم يَعْلَمْ كونَهُ ، تعالى ، حيًّا عالِمًا قادرًا ، بل جهلَ ذٰلكَ أو ظَنَّهُ ، فإنَّه كافِرٌ باللهِ ، تعالى ، وغَيْرُ عارِفٍ ؛ فَوَجَبَ لذٰلكَ إكفارُهم .

وإنْ ثَبَتَ القولُ بالأحوالِ والمُكَفِّرُ لهم بهٰذِهِ الطريقةِ ، تَرَى الإكفارَ بما يلزمُ على القولِ وأَن يلتزمَهُ قائلُهُ على ما بَيَّنَّاهُ في بابِ إكفارِ المُتَأَوِّلِينَ . ومُكَفِّرُهُ على الجوابِ الأَوَّلِ ليسَ يكفِّرُهُ بما يلزمُهُ ، بل بنفسِ قولِهِ مِنْ حيثُ جَحَدَ كونَهُ عالِمًا قادرًا أن ليسَ يجبُ [٢٢ب] القولُ عالِمٌ قادِرٌ أكبر مِنْ ثبوتِ العلمِ والقدرةِ .

ويجبُ ذٰلكَ أيضًا على جوابٍ آخرَ وهو أنَّ شيخَنا أبا الحسنِ ، رضي اللهُ عنه ،

يقولُ وغيرُه مِنْ أهلِ الحَقِ وكثيرٌ مِمَّن خالَفَهم : إنَّهُ محالٌ أن يعلمَ العالِمُ الموصوف على الصِّفَةِ والحكمِ المستحقَّيْنِ لِعِلَّةٍ مَن لا يعرفُ العِلَّةَ المُوجِبَةَ الحكمَ ، وأنَّ مَن يعلمُ للمُتَحَرِّكِ حركةً وللحيّ حَيَاةً ، فإنَّهُ لا يَصِحُّ أن يعلمَهُ على الحقيقةِ حيًّا مُتَحَرِّكًا . ويجبُ أيضًا على هٰذا الجوابِ أن يكونَ مَن لم يَعْلَمْ للهِ ، سبحانَهُ ، هٰذِهِ الصفات ، لم يعلمْهُ حيًّا عالِمًا قادرًا . ومَن لم يعلمْهُ كذٰلكَ ، وَجَبَ جهلُهُ به وإكفارُه مِنْ قَوْلِ الأُمَّةِ . ونحنُ نكشفُ هٰذِهِ الجُمْلَةَ مِن بَعْدُ .

وأمَّا هُمْ ، فقد أكفروا أيضًا أهلَ الحَقِ بإثباتِ الصفاتِ بِطُرُقٍ ، كلُّها إكفارٌ بما يَرَوْنَهُ ، لأَنَّ ما مِنَ القولِ ، وإن لم نَقُلْ به ، لا بِأَنْ قُلنَا بشيءٍ مِمَّا يُلْزِمُونَاهُ . أحدُها وهو الذي عليه العمادُ عِندَهم ما يَدَّعُونَهُ مِنْ أنَّ حقيقةَ المِثْلَيْنِ ما آشْتَرَكَ في صفةٍ مِنْ صِفَاتِ النفسِ التي بها يحصلُ مباينتُهُ مَنْ هي له لِمَا يباينُهُ ومُمَاثَلَتُهُ لِمَا يُماثِلُهُ ويشارِكُهُ فيها على ما حكيناهُ عنهم مِنْ قَبلُ ونَقَضْنَا عِلَلَهُمْ فيه .

قالوا : وإذا أشكلَ ذٰلكَ وثَبَتَ أنَّ القديمَ ، تعالى ، قديمٌ لنفسِهِ ، وجبتْ مخالَفَتُهُ للخَلْقِ بهٰذِهِ الصِّفَةِ وأن لا يشارِكَهُ فيها مُشَارِكٌ إلَّا وَوَجَبَ كونُهُ مِثْلًا له ؛ فلو كانَتْ له صفاتٌ قديمةٌ كَقِدَمِهِ ، لَوَجَبَ كونُها مِثْلًا له ، تعالى ، وَوَجَبَ أيضًا كونُها في أَنْفُسِهَا مماثلةً . وذٰلك نهايةُ الإحالةِ ومُوجِبٌ على الكفرِ بآللهِ ، لأنَّهُ ، إذا لزمهُ أنْ تكونَ ذاتُ القديمِ ، تعالى ، مثل العلمِ والقدرةِ والحياةِ له مُذْ كَوْنِ[1] القديم قدرةً وعلمًا وحياةً مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنَّ أَخصَّ صفاتِ الحياةِ كونُها مِمَّا يحيا بها الحَيُّ ويُدْرِكُ بها المدركات ويُفَارِقُ الميّتَ ، وأنَّ أَخصَّ صفاتِ القدرةِ كونُها مِمَّا يُتَمَكَّنُ بها مِنْ إيقاعِ الفعلِ . وبهٰذِهِ الصفةِ بايَنَتْ جميعَ الأجناسِ المخالفةِ لها .

[١٢٣أ] ولو يُشَارِكُهَا مُشَارِكٌ في القدرةِ على مقدورِهَا ، لَوَجَبَ مماثلتُهُ لها . ولو

---

١ مذ كون : مذكور ، الأصل .

فُرِضَ وجودُها بالحيّ ووجودُ مثلِها ، ثمَّ وُجِدَ العجزُ المُضَادُّ لأحدِهما ، لَوَجَبَ مُضَادَّتُهُ للأُخرَى ؛ فَوَجَبَ لذٰلكَ تجانُسُهُمَا .

ولذٰلكَ ما يجبُ ٱنتفاءُ العِلْمَيْنِ المُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحِدٍ على وَجْهٍ واحِدٍ بالجهلِ الواحِدِ بذٰلكَ المعلومِ على ذٰلكَ الوجهِ . وذٰلكَ يكشفُ عن تجانُسِهِمَا ؛ فإذا ثَبَتَ ذلكَ ، زعموا ، فلو كانَتْ ذَاتُ القديمِ قدرةً وعلمًا ، أَوْجَبَ كونَهُ مِنْ جنسِ العُلُومِ والقُدَرِ ؛ وذٰلكَ كفرٌ مِمَّنْ صارَ إليه . ولَوَجَبَ أيضًا ، إذا كانَ مثل القدرةِ وكانَ قدرةً في نفسِهِ أن لا يكونَ علمًا ومثلًا للعلمِ ، لأنَّ ما هو قدرةٌ لا يكونُ عِلْمًا ولا مثلًا للعلمِ ، وذٰلكَ يوجبُ أن لا يَجْتَمِعَ لهُ صفةُ الحيّ وصفةُ العالِمِ القادِرِ ، وإنَّما يجبُ أن يَنْفَرِدَ بصفةٍ واحدةٍ . وذٰلكَ كفرٌ مِنَ القائِلِ به .

قالوا : على أنَّهُ لو كانَ قدرةً وعِلْمًا ، لاستحالَ كونُهُ عالِمًا قادِرًا ، لأنَّهُ قد ثَبَتَ أنَّ القدرةَ والعلمَ يوجِبَانِ الحالَ بمَنْ حَصَلَا لهُ . ولا يجوزُ أَن يَحْصُلَ لهُما مِنَ الحالِ مثلُ الحَاصِلِ لِمَنْ يختَصَّانِ به . ولذٰلكَ لم يَجُزْ أن يشارِكَ العِلْمُ والقدرةُ العالِمَ القادِرَ مِنَّا في كونِهِ عالِمًا قادرًا ؛ فلو كانَ القديمُ ، سبحانَهُ ، عِلْمًا وقدرةً ، لَوَجَبَ ٱستحالَةُ كونِهِ بصفةِ العالِمِ ، كما يستحيلُ ذٰلكَ عندكم في قدرتِهِ وعلمِهِ وكما يستحيلُ كونُ علْمِ العالِمِ مِنَّا وقدرتِهِ عالـمًا وقادِرةً . وقد أجمعتِ الأُمَّةُ على إكفارِ مَنْ قال : إنَّه محالٌ كونُ اللهِ ، سبحانَهُ ، حيًّا عالِمًا قادِرًا .

قالوا : على أنَّهُ ، لو كانَتْ ذاتُهُ قدرةً عِلْمًا ، لم تَكُنْ بأنْ يكونَ العِلْمُ والقدرةُ اللَّذَانِ أَثْبَتُّمُوهُمَا له عِلْمًا وقدرةً له أَوْلَى مِنْ كونِهِ علمًا قدرةً لهما . وقدِ ٱتُّفِقَ على إكفارِ مَنْ قالَ : إنَّ اللهَ عِلْمٌ وقدرةٌ لبعضِ الأشياءِ . وقولُكم يوجبُ ذٰلكَ .

قالوا : وقد ثَبَتَ أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ على كَشْفِ الضُّرِّ والبَلْوَى وتجديدِ الأنعامِ وخلقِ اللَّذَاتِ والشهواتِ [٢٣ب] والحَوَاسِّ ، وأنَّه لكونِهِ كذٰلكَ

يستحقُّ أن يُعْبَدَ بالطَّاعةِ ويجبُ كونُهُ إلـٰهًا ربًّا ؛ فلو كانَتْ له صفاتٌ قديمةٌ ، لَوَجَبَتْ مُمَاثَلَتُها له وأن يكونَ في الحياةِ والعلمِ والقدرةِ على صفتِهِ وأن يستحقَّ لذٰلكَ أن يُعْبَدَ وأن يكونَ إلـٰهًا ربًّا . وملتزمُ ذٰلكَ كافرٌ باللهِ . والقائِلُ ربّما يوجبُ ذٰلكَ عليه كافرٌ بما يلزمُهُ على قولِ قولِهِ .

قالوا : على أنَّ القولَ بِقِدَمِ هٰذِهِ الصفاتِ يوجبُ كونَها مُمَاثلته لاشتراكِهما في صفةِ القدمِ . ولو كانَتْ كذٰلكَ ، لاستغنى بوجودِ الحياةِ مثلًا عن وجودِ العلمِ والقدرةِ والإدراكِ والإرادةِ والكلامِ ، لأنّها مِثلُ سائرِ هٰذِهِ الصفاتِ . وما مَاثَلَ الشيءَ سَدَّ مَسَدَّهُ وأَوْجَبَ مِنَ التأثيرِ والحُكْمِ مِثْلَ الذي يُوجِبُهُ ؛ فما الحاجةُ مَعَ وجودِ الحياةِ إلى أمثالِهَا ؟

قالوا : ولا شَكَّ أيضًا في أنَّ القائِلَ بإثباتِ صفةٍ مِنْ هٰذِهِ الصفاتِ ونَفْيِ نافيها خارجٌ عن دينِ الأُمَّةِ ، لأنّهم بَيْنَ قَائِلَيْنِ ، إمَّا نَافٍ لجميعِها أو مُثْبِتٍ لسَائِرِها ؛ فأمَّا إثباتُ واحدةٍ منها فقط ، فخلافٌ على سائِرِ المسلمِينَ . وقولكم ، زعموا ، يوجبُ ذٰلكَ .

قالوا : ويلزمُ أيضًا بإثباتِ الصفاتِ الإكفارُ مِنْ قِبَلِ أنّه قولٌ ، يوجبُ أن لا يعلمَ القديمُ ، سبحانَهُ ، بعلمِهِ إلَّا معلومًا واحِدًا على وَجْهٍ واحِدٍ أو أن يُثْبِتَ لهُ مُثْبِتُ الصفاتِ عُلُومًا ، لا نهايةَ لها بعددِ معلوماتِهِ . وقَدِ اتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على إكفارِ القائِلِ بكلِّ واحِدٍ مِنْ هٰذَيْنِ القولَيْنِ . قالوا : وإنَّما وَجَبَ ذٰلكَ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنّه[1] لا يصحُّ أن يعلمَ العلمَ الواحِدَ إلَّا بمعلومٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ .

---

١ أنّه : — ، الأصل .

فصل

قالوا أيضًا : قد ثَبَتَ أنَّ خاصيَّةَ القدرةِ كونُها يتمكّنُ بها مِنَ المقدورِ وإيجادِه ، وأنَّ خاصِيَّةَ العلمِ كونُهُ اعتقاد المُعْتَقِدِ مخصوص على وجهٍ مخصوصٍ في زمنٍ مخصوصٍ . وكذٰلكَ القولُ في الإرادةِ والإدراكِ ، وإنَّ صفاتِنا بهٰذِهِ الاختصاصاتِ [١٢٤أ] فارَقَتْ ما يفارِقُها ، وبها تماثل ما يشارِكها في هٰذِهِ الصفاتِ ؛ فإذا ثَبَتَ ذٰلك ، ثَبَتَ أنّه لو كانَ القديمُ عِلْمًا ، يَتَعَلّقُ بمعلومِهِ على وَجْهِ تَعَلُّقِ علومِنا ، وقدرةً تَتَعَلّقُ بمقدورِهِ على أو بمثلِهِ أو إرادة تَتَعَلّقُ تعلُّقَ إراداتِنا ، وإدراك هٰذِهِ حاله أن تكونَ صفاتُهُ القديمةُ مِثْلَ صفاتِنا ومِنْ جنسِها . وهٰذا يوجبُ عليكم في أنَّ[1] القديمَ ، تعالى ، مِنْ جنسِ الحَوادِثِ وأن يكونَ مُحْدَثًا كَهِيَ . ولو جازَ إثباتُ صفاتٍ قديمةٍ ، تُجَانِسُ المحدَثَ ، وَجَبَ[2] كونُها مُحْدَثَةً مَعَ أنّها قديمةٌ ولَلَزِمَ مِثْلُ ذٰلكَ في نفسِ القديمِ ، سبحانَهُ ، أن يكونَ مِنْ جنسٍ بعضِ الحوادِثِ وأن يكونَ مُحْدَثًا . والقائلُ بذٰلكَ كافِرٌ بٱللهِ ، تعالى ، وغَيْرُ عارفٍ به .

---

١ أن : ن ، الأصل .

٢ وجب : وبحب ، الأصل .

فصل

وقال قائِلُونَ منهم : يلزمُ مَنْ قال : إنَّ للهِ ، تعالى ، صفاتٌ قديمةٌ ، أن يقولَ : إنّها غَيْرُهُ وإنَّ مَعَ الله في قِدَمِهِ أَغْيَارًا لهُ . وذٰلكَ كُفْرٌ مِن قائِلِهِ .

وقال قائِلُونَ منهم : لو كانَ القديمُ لا يصحُّ كونُهُ عالِمًا قادرًا إلَّا بعِلْمٍ وقدرةٍ ، لَوَجَبَتْ حاجتُهُ إلى العلمِ والقدرةِ ، كحاجةِ العالِمِ القادِرِ منَّا إليهما ، والمحتاجُ لا يكونُ إلَّا ضعيفًا مُحْدَثًا ، ليسَ بقديمٍ . ثمَّ قَوْلُ مُثْبِتِي الصفاتِ يوجبُ لذٰلكَ عليهم . وفيه الكفرُ بٱللهِ ، عزَّ وجلَّ .

فهٰذا قَدْرُ الخِلَافِ في إثباتِ الصفاتِ ونفيِها ، فيجبُ الوقوفُ عليه .

فصل

فأمّا لزومُ الكفرِ لهم على الأجوبةِ التي قَدَّمْنَاهَا ، فَبَيِّنٌ . ونحنُ نزيدُ بذٰلكَ بيَانًا ونكشفُ عن صِحَّةِ ما بَيَّنَّا إكفارَهم عليه . وأمّا هٰذِهِ الجملةُ التي كَفَّرُونا بها ، فقد عَلِمْتُم أنَّنا لا نقولُ بشيءٍ منها ولا نلتزمُ ذٰلكَ . ولو لَزِمَنا شيءٌ منه ولم نَلْتَزِمْهُ ولم نَصِرْ إليه ، لم يلزمِ الكفرُ على قولِ أكثرِ الناسِ بما يلزمُ على القولِ بما لا يلتزمُهُ قائِلُهُ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ إكفارَ كلِّ مخطئٍ ، وإنْ خَفَّ خَطَاؤُهُ[1]، لأنَّهُ يلزمُهُ عليه ما هو أعظمُ منه ، وما لو ركبه ، لَوَجَبَ إكفارُهُ ؛ فكَيفَ وذٰلكَ أَجْمَعُ سَاقِطٌ عَنَّا وغيرُ لازِمٍ لنا ؟

فأمّا بيانُ جميعِ ما حكيناهُ عنهم أوّلًا [٢٤ب] مِمَّا يَرَوْنَ لُزُومَ الإكفارِ به مِنْ وجوبِ تماثُلِ القَدِيمَيْنِ والمشتركَيْنِ في صفةٍ مِنْ صفاتِ النَّفْسِ ، فكلامٌ قد مَرَّ مِنْ نَقْضِهِ في بابِ حقيقةِ المِثْلَيْنِ ووجوبِ مخالفةِ القديمِ لخَلْقِهِ ، ما يُغْنِي عَنِ الإطالةِ بِرَدِّهِ ؛ فلم يجبْ لذٰلكَ مماثَلَةُ القديمِ لصفاتِهِ القديمةِ . ولم يجبْ أيضًا تماثُلُها في أنفسِها والاستغناءُ بالواحدَةِ منها عن سائرِها . ولم تجبِ آستحالَةُ كونِ القديمِ ، تعالى ، عالِمًا قادِرًا ، كما يستحيلُ ذٰلكَ فيها . ولم تجبْ مماثلتُها لِصِفَاتِنا المحدَثَةِ المُتَعَلِّقَةِ بِمُتَعَلِّقاتِهَا ولا شيءَ مِمَّا ذكرناهُ عنهم ، لأنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ ، متى عُلِمَ وجوبُ تماثلِ القَدِيمَيْنِ وكلّ مُشْتَرِكَيْنِ في صفةِ النَّفْسِ . وقد أَوْضَحْنا فسادَ ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ ونَقْضَ كلِّ شبهةٍ لهم في ذٰلكَ .

فأمّا إيجابُهم كونَ صفاتِهِ القديمةِ مِنْ جنسِ صفاتِنا ، إذا تَعَلَّقَتْ بمتعلّقِها على وَجْهِ تَعَلُّقِهَا ، وأنَّ ذٰلكَ مِمَّا يلزمُ القائل به جواز حَدَثِ القديمِ ، تعالى ، وكونه مِن جنسِ الحوادِثِ ، فإنَّه أيضًا مبنيٌّ على وجودِ تماثُلِ ما لهُ تَعَلُّقٌ بكونِهِ في ذاتِهِ على

---

[1] خطاؤه : كذا في الأصل ؛ وهو أصيلٌ في اللغة ، من مثيل الخطء والخطأ .

حالٍ ، تقتضي له ذٰلكَ التَّعلُّقَ . وهٰذا باطِلٌ بما قَدَّمْنا طَرَفًا مِنهُ وما سنشرحُهُ مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى .

هٰذا على أنَّنا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ القديمَ لا يجوزُ أَنْ تكونَ أَخصُّ صفاتِهِ كونُهُ قديمًا الراجع إلى وجودِهِ ، وأنَّه لا يصحُّ أَنْ يخالِفَ الخَلْقَ بِصِفَةِ الوُجُودِ ولا بِدَوَامِ الوجودِ ووجوبه بغيرِ وَجْهٍ ، وأنَّ أَخصَّ صفاتِهِ صفةٌ لهُ ، هو بَائِنٌ بها ، وبها خالَفَ الخَلْقَ ، لا يشارِكُهُ فيها صفاتُ ذاتِهِ ولا شيء مِنْ خَلْقِهِ ، وأنَّ لكلِّ صِفَةٍ مِنْ صفاتِ ذاتِهِ صفة ، يختصُّ بها ، لا يشارِكُهُ القديمُ ولا شيء مِنْ باقي صفاتِهِ ولا شيء مِنَ الحوادِثِ . وكَشَفْنَا عن ذٰلكَ وعن بُطْلَانِ تَعَلُّقِ مَنْ تَعَلَّقَ علينا في نَفْيِ هٰذِهِ الصفةِ بِطَلَبِ تسميةٍ مِنَّا لها بِمَا يُغْنِي عن رَدِّهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَانَ وظَهَرَ أنَّ جميعَ ما ظَنُّوهُ لازمًا أو مَوَّهَ به المُسْقِطُ منهم على الجُهَّالِ مِنْ أتباعِهِ غَيْرُ واجِبٍ علينا ولا لازمٍ لنا .

وهٰذِهِ جُمْلَةٌ في الفصلِ كافيةٌ . وبٱللهِ التوفيقُ .

[٢٥أ] فصل

وَٱعْلَمُوا أنَّ مَذْهَبَهُمْ في نَفْيِ علمِ اللهِ وقدرتِهِ وسَمْعِهِ وبَصَرِه مُخَالِفٌ لِنَصِّ التنزيلِ وبَيْنَ جميعِ المسلمِينَ ، وأنَّكُم لا تجدُونَ مسقطًا منهم يُطْلِقُ القولَ عِندَ المساءَلَةِ والمطالَبَةِ بأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، لا حياةَ له ولا علمَ ولا قدرةَ ، حتَّى أنَّ شيخَ ضَلَالَتِهِم أبو الهُذَيْلِ العَلَّافُ[1] قالَ : لا بُدَّ مِنْ إثباتِ عِلْمٍ وقدرةٍ وصفاتٍ لذاتِهِ ، وأَحْجَمَ عن رُكُوبِ ما ركبَهُ مَنْ بَعْدَهُ فيهم مِنْ نفيِ علمِ اللهِ وقدرتِهِ وقال : يقولُ : إنَّ اللهَ عِلْمًا هو اللهُ وقدرةٌ هي اللهُ . وأقولُ : إنَّ علمَ اللهِ وقدرتَهُ هُمَا هُوَ .

فقيلَ له : فَقُلْ : إنَّ اللهَ علمًا وقدرةً ! وقُلْ : إنَّ علمَهُ هو قدرتُهُ ! إنْ كانَ علمُهُ هو هُوَ وهو ذاتٌ واحدَةٌ ، فالعلمُ إذًا هو القدرةُ ؛ فَٱمْتَنَعَ مِنْ ذٰلكَ ولم يَأْتِ بشبهةٍ وخَلَطَ تخاليطَ[2]، سنذكرُها مِن بَعدُ . وإنَّما ذهبَ الأَقْدَامُ على القولِ بأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، لا عِلْمَ لهُ ولا قدرةَ لوُرُودِ نَصِّ التنزيلِ بذٰلكَ . قال اللهُ ، تعالى : ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [٤ النساء ١٦٦] وقال : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [٣٥ فاطر ١١] وقال ، سبحانَهُ : ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [١١ هود ١٤] وقال : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [٤١ فصّلت ١٥] وقال : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [٥١ الذاريات ٥٨] . وهٰذا نَصُّ التنزيلِ بما قلناهُ . وقالَتِ الأُمَّةُ قَبلَ خَلْقِهِمْ وبَعدَهُ : فَعَلْتُ هٰذا بعلمِ اللهِ . وكانَ ذٰلكَ بعلمِ اللهِ . وما يكونُ شيءٌ إلَّا بِعِلْمِهِ . ويقولونَ : اللّٰهُمَّ ٱغفر لنا عِلْمَكَ فينا وشهادَتِكَ علينا ؛ فجَحْدُ عِلْمِهِ رَدٌّ على اللهِ وعلى أُمَّةِ نَبِيِّهِ .

---

١ هو محمد بن الهُذَيل بن عبد الله بن مكحول العَبْديّ البصريّ (١٣٥-٢٣٥هـ/٧٥٣-٨٥٠م) ، من كبار أئمة المعتزلة . عنه الفهرست (للنديم) ٥٦٤/٢/١-٥٦٧ ، تاريخ بغداد ٣٦٣/٣-٣٧٠ (١٤٨٢) ، سير أعلام النبلاء ٥٤٢/١٠-٦٠٠ (١٧٣) ، لسان الميزان ٥٩٧/٦-٦٠٠ (٨٢٢٢) ، الأعلام ١٣١/٧ .

٢ تخاليط : تخاليطا ، كما الأصل على أنّه مصروف ، بل هو ممنوع من الصرف .

قال شيخُنا أبو الحسنِ ، رضيَ اللهُ عنه : لولا خوفُهُمْ مِنْ حَرْفِ السيفِ ، لأَفْصَحُوا القولَ بأنَّ اللهَ ليسَ بعالِمٍ ولا قادِرٍ ، لأنَّهُ لا فَرْقَ عِندَ الأُمَّةِ وعِندَ أهلِ اللُّغَةِ العربيَّةِ بَينَ قولِ القائِلِ : لا عِلْمَ للهِ بكذا ، وبَيْنَ قولِهِ : ليسَ اللهُ عالِمًا بكذا . وكذٰلكَ فلا فَصْلَ بَينَ قولِهم : زيدٌ غيرُ عالِمٍ بالطِّبِّ ، وبَينَ قولِهم : لا عِلْمَ لهُ به . قال : وقد وَافَقَ القومُ مَنْ قالَ مِنَ الفلاسِفَةِ والأوائِلِ : إنَّ للعالَمِ صَانِعًا ، ليسَ بعالِمٍ ولا قادِرٍ ولا موصوفٍ بأنَّه حيٌّ ، غَيْرَ أنَّه لا يُوصَفُ [٢٥ب] بأنَّه جاهِلٌ ولا مَيِّتٌ ولا عاجِزٌ . فيقالُ : ليسَ بِمَيِّتٍ وليسَ بجاهِلٍ ولا عاجِزٍ . ولا يقالُ : إنَّهُ حَيٌّ عالِمٌ قادِرٌ . وقد أَثْبَتُوا ذاتَهُ صانِعَةَ الأفعالِ المُمْكِنَةِ مع نَفْيِ صفاتِهِ . وهٰذا بِعَيْنِهِ دِينُ المعتزلةِ ، لأنَّهم قد أَثْبَتُوا ذاتًا صانِعًا ونفوا عنه الحياةَ والعلمَ والقدرةَ . تعالى اللهُ عن قولِهم عُلُوًّا كبيرًا .

ونحنُ الآنَ نبدأُ بذِكْرِ شُبَهِهِمْ في نَفْيِ عِلْمِهِ وقدرتِهِ والاعتراضِ عليها ، ثمَّ نذكرُ جملةً مِنْ أَدِلَّةِ أهلِ الحقِّ على إثباتِها .

فَمِمَّا عَوَّلُوا عليه في نَفْيِهَا قولُهم : إنَّه لو كانَتْ صفاتُ اللهِ ، تعالى ، قديمةً ، لَوَجَبَ كونُهُ مثلًا لها وأن يستحقَّ مِنَ الصفاتِ ما يستحقُّهُ ويجوزَ عليه ما يجوزُ[1] عليها . وذٰلكَ يوجبُ كونَهُ آلِهَةً أربابًا ويوجبُ كونَهُ غَيْرَ عالِمٍ ولا قادِرٍ ولا مِمَّا يَصِحُّ ذٰلكَ فيه ، كما يجبُ أَنْ تكونَ هٰذِهِ سبيلها . وقد تَقَصَّيْنَا ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ بغيرِ وجهٍ ، فلا معنى لإعادَتِهِ .

على أنَّ هٰذا الإلزامَ تخليطٌ منهم ظاهِرٌ ، لأنَّهم يُدخِلُونَ فيه القولَ بأنَّه لو كانَ قادرًا بقدرةٍ قديمةٍ وعالِمًا بعلمٍ قديمٍ ، لم يَكُنْ بأَنْ يكونَ قادِرًا بها أَوْلَى مِنْ كونِها قادرةً به ولَمْ يَكُنْ هو بأَنْ يكونَ قادرًا أَوْلَى منها لاشْتِرَاكِهِمَا في صِفَةِ القِدَمِ لأَنْفُسِهِمَا .

---

١ يجوز : + ما ، الأصل .

وهٰذا ساقِطٌ مِنْ قولِهم ، لأنَّهُ ، تعالى ، إذا كانَ في أَزَلِهِ عالِمًا قادِرًا بقدرةٍ وعلمٍ قديمَيْنِ ، لَمْ تجبْ مشاركةُ العلمِ والقدرةِ لهُ في كونِهِ عالِمًا قادرًا ، لأَنَّ تشابُهَ الشيئَيْنِ وٱشتراكِهِما في صفةِ النفسِ مِنْ قِدَمٍ أو ما عَدَاهَا لا يوجبَ ٱشتراكَهما في الصفاتِ العاليةِ المَعْنَوِيَّةِ ؛ فلذٰلكَ لم يجبْ ٱشتراكُ الجَوْهَرَيْنِ ، وإنْ كانا جوهرَيْنِ لذاتَيْهِمَا ، وهما عليهما في أَنْفُسِهِمَا مِنَ الصفةِ في كونِهما مُتحَرِّكَيْنِ أو سَاكِنَيْنِ أو حَيَّيْنِ أو مَيِّتَيْنِ ، لأنَّهُما على هٰذِهِ الصفاتِ لِمَعْنًى ، يُوجَدُ بهما ويَخْتَصُّهُمَا . وكذٰلكَ ، إذا كانَ القديمُ حيًّا عالِمًا قادِرًا لِمَعْنًى ، يُوجَدُ به ، لم يجبْ ، وإنَّ ما بَيَّنَهُ القدريّةُ على زَعْمِهِمْ لمشاركتِها له في القدمِ كونُها عالمةً قادرةً ومشاركةً له في الصفاتِ التي يستحقُّها لِمَعْنًى . وهٰذا واضِحٌ في سقوطِ ما أَوْجَبُوهُ على أوضاعِهِم ، [٢٦أ] كما أنَّه ساقِطٌ على أُصُولِنا .

فإنْ قالوا : لا يجبُ سقوطُ ما أَلْزَمْنَاكُم مِنْ قِبَلِ أنَّه لو كانَ قادرًا بقدرةٍ قديمةٍ ، لوجبَ كونُهُ مثلًا لها لاشتراكِهِما في صفةِ القِدَمِ ؛ فإذا كان هو ، تعالى ، قادِرًا ومِمَّنْ يصحُّ كونُه كذٰلكَ وكانتِ القدرةُ مثلَهُ ، وَجَبَ أيضًا فيها صِحَّةُ كونِها قادرًا كَهُوَ ، بل يجبُ ذٰلكَ فيها ، كما يجبُ كونُه قادرًا مع صِحَّةِ كونِهِ كذٰلكَ . وكذٰلكَ يجبُ كونُها قادرةً وصحّةُ كونِها قادرةً .

يقالُ لهم : وهٰذا أيضًا مُنْتَقِضٌ على أوضاعِكُمُ الفاسدةِ ، لأنَّ إرادةَ القديمِ وكراهتَهُ للمتعلّقينِ بمُرَادِنَا ومَكْرُوهِنا على وَجْهِ تَعَلُّقِ إرادَتِنا وكَرَاهَتِنا ، وقد صَحَّ وجودُ إرادَتِنا بالمكانِ وتعلُّقها ، بل وَجَبَ ذٰلكَ فيها . وذٰلكَ محالٌ في مِثْلِهَا وما هو مِنْ جنسِها . وكذٰلكَ فقد صَحَّ ، بل وَجَبَ وجودُ إرادةِ القديمِ ، سبحانَهُ ، لا بِمَحَلٍّ ، وٱستحالَ وجودُ مثلِها لا في مَحَلٍّ . وإذا جَازَ ٱفتراقُ المشبّهينَ في مثلِ هٰذا الحكمِ ، صَحَّ أيضًا وجازَ ٱفتراقُهما في صِحَّةِ كونِ أحدِهما قادرًا عالِمًا وٱستحالةُ ذٰلكَ في الآخرِ ؛ فَسَقَطَ ما قُلتُم .

ويقالُ لهم أيضًا : إذا ثَبَتَ عندكم أنَّ الجوهرَ المعدومَ مِنْ جنسِ الجوهرِ الموجودِ ، فإنَّهما مُشْتَرَكانِ في الصفةِ الذاتيَّةِ التي يَخْتَصَّانِ بها مِنْ بَينِ جميعِ ما خالَفَهُمَا . وقد صَحَّ ، بل وَجَبَ تَحَيُّزُ الجوهرِ الموجودِ وجملة الأعراضِ ؛ فإن لم يَصِحَّ ذٰلكَ ولم يجبْ في الجوهَرِ المعدومِ ، بل بِتَمَاثُلِهِمَا ، بَطَلَ ما أَصَّلْتُمْ وجازَ أن يوجدَ مِنْ جنسِ ما يَصِحُّ أو يجبُ كونُهُ قادرًا ما لا يصحُّ ولا يجبُ كونُه قادرًا ؛ فزالَ ما أَوْجَبْتُمْ .

فإن قالوا : مِنْ حَقِّ جنسِ الجوهرِ والصفةِ التي يَخْتَصُّ بها إيجابها لِتَحَيُّزِه وحمله الأعراضَ بشرطِ وجودِهِ . ولا يمتنعُ أن يقتضي صفةُ الشيءِ وما هو عليه في جنسِهِ له حكمًا مِنَ الأحكامِ وصفةً مِنَ الصفاتِ إنّما يقتضي له صِحَّةَ تعلّقِهِ ووجوبِهِ ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ بشرطِ وجودِ ؛ فلم يجبْ ، إذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ آشتراكُ [٢٦ب] الجوهرِ للمعدومِ والجوهر للموجودِ في التَّحَيُّزِ وحمْلِ الأعراضِ ، إلَّا بأَنْ يكونا مَوْجُودَيْنِ . وبَطَلَ بذٰلكَ ما أَلْزَمْتُمْ .

يقالُ : إذا كانَ الأمرُ فيما يقتضيهِ جنسُ الشيءِ والصفةِ التي هو عليها في ذاتِهِ على ما ذكرتُم مِنِ آحتياجِهِ في إيجابِ ذٰلكَ إلى شرطٍ ، إن لم يَحْصُلْ ، لم يوجبْ الجنس ذٰلكَ أو لم يُصَحِّحْهُ ، فما أنكرتُم أن يكونَ جنسُ العالِمِ القادِرِ ، وما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ يُصَحِّحُ له كونهُ عالِمًا قادرًا ويوجبُ له ذٰلكَ ، إنْ جَازَ أن يكونَ المصحّحُ هو نفسهُ الموجب بشرطٍ قد حَصَلَ له ، ولحصولِهِ وَجَبَ وصَحَّ كونُه قادرًا لِمَا هو عليه في ذاتِهِ مِنَ الصفةِ . وأن لا يجبَ أن تكونَ القدرةُ المماثِلةُ له في ذاتِهِ مِمَّا يَصِحُّ أو يجبُ كونُها قادرةً ، لأنَّهُ لم يحصلْ لها الشرطُ الذي حَصَلَ لِمِثْلِهَا ، فصارَ لحُصُولِهِ قادرًا وصَحَّ ذٰلكَ فيه ، كما لم يَحْصُلْ للجوهرِ المعدومِ مِنَ الوجودِ والشرطِ ما حَصَلَ للجوهرِ الموجودِ الذي أوجبَ أو صَحَّحَ كونَهُ متحيّزًا . ولو حَصَلَ القدرة مِنَ الشَّرْطِ ما حَصَلَ للقادِرِ المماثِلِ لها ، لَصَحَّ أو

وَجَبَ كونُها قادرةً كَهُوَ ؛ فما المانعُ مِنْ ذٰلكَ ؟

فإن قالوا : لا نَعْرِفُ شرطًا لِذَاتِ القديمِ زَائِدًا على صِفَتِهِ النَّفْسِيَّةِ هي المُصَحِّحُ أو الموجِبُ لكونِهِ قادِرًا ، وإنَّه لم يَحْصُلْ للقُدْرَةِ المُمَاثِلَةِ له ، ولذٰلكَ فارَقَتْهُ في هٰذا الحكمِ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : ولِمَ إذا لم تعرِفوا ذٰلكَ ، لم يجُزْ إثباتُهُ ، وإن لم تعرفُوهُ . وليسَ علامةُ صحَّةِ الشيءِ وثبوته كونكم عالمِينَ به . ثمَّ يقالُ بَعْدُ : عَلِمْتُمْ قطعًا أنَّه لا يحتاجُ القديمُ ، تعالى ، مع حُصُولِ صفتِهِ النفسيّةِ التي يَخْتَصُّ بها وتَبَايَنَ بها وتَمَاثَلَ بها في كونِهِ قادِرًا إلى شَرْطٍ يوجبُ له ذٰلكَ أو يصحِّحُهُ أو لَسْتُمْ عالِمِينَ بذٰلكَ ، بل شَاكُّونَ فيه .

فإن قالوا : بل نَشُكُّ في ذٰلكَ ، ولا نَقْطَعُ على نَفْيِهِ ولا على إثباتِهِ .

قيلَ لهم : فلا تُوجِبُوا مشاركةَ القدرةِ لهُ في وجوبِ كونِها قادِرَةً لما لا تأْمَنُونَهُ مِنْ عُرُوِّهَا مِنَ الشَّرْطِ الحاصِلِ لهُ . ولا مخلصَ مِنْ ذٰلكَ .

[٢٧أ] وإن قالوا : نعلمُ قطعًا أنَّهُ لا يحتاجُ القديمُ ، سبحانَهُ ، في كونِهِ قادرًا ، مع حصولِ صِفَتِهِ الذاتِيَّةِ إلى شرطٍ زائدٍ عليها .

قيلَ لهم : ومِن أينَ عَلِمْتُمْ ذٰلكَ ؟ بِٱضْطِرَارٍ أو بنظرٍ وَٱستدلالٍ ؟

فإن قالوا : بضرورةٍ ، أُمْسِكَ عنهم . وإن قالوا : بدليلٍ ، سُئِلُوا عنه . ولا سبيلَ لهم إليه مع تَمَسُّكِهم بهٰذِهِ الشروطِ والتعاليلِ .

ويقالُ لهم أيضًا : أَلَيْسَ القديمُ ، تعالى إنّما يكونُ مُدْرِكًا للمدركاتِ لِمَا هو عليه مِنَ الصِّفَةِ في ذاتِهِ ، وإنِ ٱحْتَاجَ مع ذٰلكَ إلى شرطٍ لكونِهِ مُدْرِكًا وهو وجودُ المدركاتِ . وكذٰلكَ فهو لذاتِهِ قادِرٌ على المقدُورِ ، وإنِ ٱحتاجَ في كونِهِ كذٰلكَ

إلى شرطٍ هو عدمُ المقدورِ ؛ فمَتَى وجدَ ، حادثًا كانَ أو باقيًا ، خَرَجَ القديمُ عن كونِهِ قادِرًا عليه ؛ فإذا كانَ ذٰلكَ عندكم كذٰلكَ ، فما أنكرتُم أيضًا مِنْ حاجتِهِ في كونِهِ قادِرًا إلى شرطٍ زائِدٍ على صِفَةِ ذَاتِهِ ، وإن لم تعلمُوهُ أنَّ ذٰلكَ الشرطَ غَيْرُ حاصِلٍ للقدرةِ المماثلةِ له ؟ ولو حَصَلَ لها ، لَوَجَبَتْ مشاركتُها له في كونِهِ قادِرًا ؛ فلا يجدُونَ لذٰلكَ مدفعًا .

فإن قالوا : المصحّحُ لتَحَيُّزِ الجوهَرِ وجملة الأَعْرَاضِ على ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ ، والموجبُ لِتَحَيُّزِه وحمله للأَعْرَاضِ وجودهُ الذي هو صفةٌ زائدةٌ على جنسِهِ ، والصفةُ التي يَخْتَصُّهَا في ذاتِهِ . وكذٰلكَ يجبُ أن يكونَ المُصَحِّحُ لكونِ القديمِ قادرًا ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ ، فإذا كانَتِ القدرةُ مثلهُ ومساوية له في تلكَ الصِّفَةِ ، صَحَّ كونُها قادرةً .

يقالُ لهم : ما قُلتُمُوهُ مِنْ هٰذا مُسَلّمٌ لكم جَدَلًا ، فما أنكرتُم مِنْ أن لا يكونَ الموجبُ لكونِهِ ، تعالى ، قادرًا هو المُصَحِّحُ لذٰلكَ ؟ لأنَّ مِنْ حَقِّ الموجبِ للحكمِ أن يكونَ أمرًا زائدًا على المصحّحِ له ، فذٰلكَ لم يكُنْ كونُ الحَيّ حيًّا موجبًا لكونِهِ قادرًا لما كانَ هو المصحّحُ لكونِهِ كذٰلكَ ، بل كانَتِ القدرةُ هي الموجبةُ لكونِ الحيّ قادرًا . وإنْ كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فما أنكرتُم أن يكونَ الموجبُ لكونِ القديمِ قادِرًا بشرطٍ زائِدٍ [٢٧ب] على المصحّحِ لكونِهِ كذٰلكَ ، وإن لم تَكُنْ[1] قدرتُهُ المماثلةُ له على دَعْوَاكُم يَصِحُّ كونُها قادرةً ، كما يَصِحُّ ذٰلكَ فيه ، تعالى . وإن لم يَكُنْ ما صَحَّحَ ذٰلكَ فيها موجبًا لكونِها قادرةً ، وأنَّه لو حَصَلَ لها الشرطُ الزَّائِدُ على المصحّحِ الموجبِ لكونِ القديم قادرًا ، لوجبَ كونُها قادرةً . ولا محيصَ مِنْ ذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ تكن : يكن ، الأصل .

فصل

وإن قال منهم قائلٌ : إذا ثَبتَ أنَّ المُصَحِّحَ لكونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، عالِمًا قادِرًا ، وأنَّ المُصَحِّحَ أيضًا لكونِ العالِمِ القادِرِ مِنَّا عالِمًا قادِرًا ما هُمَا عليه مِنَ الصفةِ في ذاتَيْهما ، وَجَبَ أن يكونَ ما[1] ماثَلَ القديمَ في صفتِهِ الذاتيَّةِ يُصَحِّحُ كونَهُ قادِرًا ، كما يصحّحُ ذٰلكَ فيه ، وإلّا وَجَبَ ٱختلافُهما في الصفةِ . وذٰلكَ نقضٌ لكونِهما مِثْلَيْنِ ومُشْتَرِكَيْنِ في صِفَةِ النفسِ . وإذا وَجَبَ ذٰلكَ ، صَحَّ في علمِهِ كونُهُ عالِمًا وفي قدرتِهِ كونُها قادرةً . ومتى صَحَّ ذٰلكَ فيهما ، وَجَبَ صحّةُ ثبوتِ ذٰلكَ ، هٰذا الوصف لها في حالٍ مِنَ الأحوالِ ، لأنَّهُ ، إن لم يَجُزْ[2] ذٰلكَ عليها في حالةٍ ما ، ٱنْتَقَضَ القولُ بأنَّ ذٰلكَ مِمَّا يصحّحُ فيها . وإذا ثَبتَ ذٰلكَ ، وَجَبَ جوازُ وجوبِ كونِها قادرةً وقتًا ما . وقد علمَ أنَّه لو فُرِضَ كونُها قادرةً في بعضِ الأوقاتِ ، لم يَصِحَّ كونُها قادرةً بقدرةٍ ، تَحْدُثَ لها وتُوجَدُ بها ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ قَلْبَ جنسِها وضُرُوبًا مِنَ المُحالِ ؛ فَوَجَبَ أيضًا ، لو قدرتْ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ ، أن لا تَقْدِرَ إلّا لِمَا هي عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِها ؛ فإذا كانَتْ أبدًا على تِلْكَ الصفةِ وكانَتِ الصفةُ لازِمَةً لها ، وَجَبَ كونُها قادرةً أبدًا وأن يكونَ في وجوبِ لُزُومِ هٰذِهِ الصفة لها كالقديمِ ، سبحانَهُ ؛ فلَمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، ٱستحَالَ ثبوتُ صفاتِ القديمِ قديمةً كَهُوَ .

يقالُ له : قد سَلَّمْنَا لَكَ أنَّ المُصَحِّحَ لكونِ القديمِ وغيرِهِ قادِرًا ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ وأنَّ القدرةَ المشاركةَ له في تِلْكَ الصفةِ يصحّحُ كونُها قادرةً وأنَّ [٢٨أ] صِحَّةَ ذٰلكَ فيها يقتضي جوازَ ثبوتِ كونِها قادرةً وقتًا ما ، وإلّا ٱنْتَقَضَ صِحَّةُ كونِها كذٰلكَ . ولٰكِن لِمَ زَعَمْتَ أنَّه ، لو فُرِضَ كونُها قادرةً ووجوبُ ذٰلكَ

---

[1] ما : – ، الأصل .

[2] يجز : يجوز ، الأصل .

لها وقتًا ما ، لم يجبْ ذٰلكَ لها إلّا بقدرةٍ حادِثَةٍ ؟ وما أن يكونَ مِنْ أن يجبَ لها ذٰلكَ في بعضِ الأوقاتِ بحُصُولِ شرطٍ زائِدٍ على صفتِهَا الذاتيّةِ وأن تكونَ تِلْكَ الصفةُ ليستْ بصفةٍ مَعْنَوِيَّةٍ ، بل بمثابَةِ الصفةِ الحاصلةِ للجوهَرِ التي هي شرطٌ لِتَحَيُّزِه وحَمْلِهِ الأعراضَ وهي صفةُ الوجودِ . وليسَ الوجودُ مَعْنًى ، يحدُثُ للجوهَرِ ويوجدُ به ، بل ذٰلكَ صفةٌ مِنَ الصفاتِ وحالٌ مِنَ الأحوالِ ؛ فكذٰلكَ صفةُ القدرةِ التي هي شرطٌ في وُجُوبِ حصولِها قادرةً في بعضِ الأحوالِ . ولا مخرجَ لهُ مِنْ ذٰلكَ ، هو وجودُ قدرةٍ لها وحدوثُها ، لم يُوجِبْ ذٰلكَ إحالةً فيها وقَلْبَ جنسِها ، لأنَّهُ لا يجبُ ، وإنْ كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، حدوثُها فيها وٱختصاصُها في الوجودِ بذاتِهَا ، لأنَّهُ لا يمتنعُ على أوضاعِكُمُ الباطلةِ كونُ الصفةِ عِلَّةً لوجوبِ حكمٍ لمَنْ لم تُوجَدْ بذاتِهِ وتَحْدُثْ فيه ، كإرادةِ القديمِ عندكم وكراهَتِهِ اللَّتَيْنِ ، إذا حَدَثَتَا له ، أَوْجَبَتَا كونَهُ كَارِهًا ومُرِيدًا ، وإن لم تَحْدُثَا فيه وتُوجَدَا بذاتِهِ ؛ فلا يَمْتَنِعُوا أيضًا مِنْ حدوثِ قدرةٍ وعلمٍ لقدرةِ القديمِ وعلمه يُوجبَانِ كونَهما عالِمًا وقادرًا ، وإنْ لم يُوجَدَا بها ويَحْدُثَا فيهما ؛ فلا يجدونَ إلى دَفْعِ ذٰلك سبيلًا .

وإن هم قالوا : لو وُجِدَتِ القدرةُ قدرةٌ لا بمكانٍ ، تكونُ بها قادرةً ، لَوَجَبَ أيضًا كونُ القديمِ قادرًا بها . وهٰذا يوجبُ ثبوتَ مقدورٍ لِقَادِرَيْنِ . وذٰلكَ مُحالٌ .

قيلَ لهم : ليسَ ثبوت مقدورٍ لِقَادِرَيْنِ مُحالٌ عِندَ مخالِفِيكُمْ . ولو ثَبَتَ أنَّ ذٰلكَ مُحالٌ ، لم يجبْ كونُ القديمِ قادرًا بالقدرةِ الحادِثةِ للقدرةِ ، لأنَّهُ لا يمتنعُ أنْ تكونَ قدرةُ القدرةِ في ذاتِها على صفةٍ لكونِها عليها ، تَخْتَصُّ بأنْ تكونَ قدرةً لبعضِ ما لم يُوجَدْ به ، وهي القدرةُ دُونَ بعضٍ ، كما لا يمتنعُ كونُ [٢٨ب] إرادةِ القديمِ إرادةً لهُ دُونَ غيرِهِ مِمَّا لم يُوجَدْ به ، وكما لا يمتنعُ أن يكونَ الفناءُ الموجودُ عِندَهم لا مكان فناء لبعضِ ما لم يُوجَدْ مِنَ الأشياءِ القائمةِ بأَنْفُسِهَا دُونَ بعضٍ ، ولأنَّ كَلَّ صفةٍ تعلّقه بموصوفٍ دُونَ غيرِهِ وأوجبتِ الحكمَ لهُ ، فإنّها كذٰلكَ لذاتِها ،

لا لوجودِها به وحدوثِها فيه ، لأنَّهُ قد يشرِكُها في الوجودِ به والحدوثِ ما لا يُوجبُ مِثْلَ حكمِها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : لَعَمْرِي إنَّ كَلَّ صفةٍ موجبةٍ للحكمِ والحالِ لِمَنْ تُوجبُه له ، فإنّما تُوجِبُهُ لمَا هي عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِها ، لا لوجُودِهَا به وحدوثِها فيه ، غَيْرَ أنَّ وجودَها به وحدوثَها فيه ، إنْ كانَتْ حادثةً ، شرطٌ لإيجابِها الحكمَ له ؛ فيجبُ أن تقدرَ القدرةُ بقدرةٍ حادثةٍ لها دُونَ وُجُودِهَا به .

قيلَ لهم : إنْ كانَ هٰذا شَرْطٌ في كونِ الصفةِ التي هي علَّةٌ في وجوبِ الحكمِ ، فيجبُ جَرَيَانُهُ وٱسْتِمْرَارُهُ في كلِّ صفةٍ ، أَوْجَبَتْ حكمًا للموصوفِ . وَوَجَبَ لذٰلكَ أن لا يوجبَ إرادة القديمِ وكراهته الحكمَ لهُ بأنَّه مريدٌ وكَارِهٌ إلَّا بِأَنْ يَحْدُثَا فيه ويُوجَدَا بذاتِهِ ، وكذٰلكَ الفناءُ ، إنْ كانَ يُوجبُ حالًا وحُكْمًا للجواهِرِ بكونِها فانِيَةً ، وَجَبَ أن لا يُوجِبَهُ لها دُونَ وُجُودِهِ بها وٱختصاصِهِ بذاتِها . ولمَّا لم يجبْ ذٰلكَ أَجْمَعُ عندكم ، عُلِمَ أنَّه ليسَ مِنْ شرطِ كونِ الصفةِ التي هي عِلَّةٌ موجبةٌ للحكمِ ٱختصاصُها في الوجودِ بذاتِ مَنْ يوجبُ الحكمَ له . وبَطَلَ بذٰلكَ جميعُ ما عَوَّلْتُمْ عليه في إيجابِ كونِ قدرة القديمِ قادِرةً وكونِ علمِهِ عالِمًا وما ٱعْتَمَدْتُمْ أيضًا عليه في إحالَةِ كونِ قدرتهِ قادرةً وعلمِهِ عالِمًا . وصحَّ بهٰذا أنَّه لا يجبُ مشاركةُ قدرةِ القديمِ له في كونِهِ قادرًا ، إذا كانَ قادِرًا لمَعْنًى ، لأنَّ تشابُهَ الشيئَيْنِ لا يوجبُ ٱشتراكَهما في الصفاتِ المعنويّةِ . وهٰذا واضِحٌ في إبطالِ جميعِ ما قالُوهُ . واللهُ أَعْلَمُ .

فصل

فأمَّا قولُهم : إنَّه ، لو كانَ ، تعالى ، قدرةً وعلى صفةِ القدرةِ ، لم يَصِحَّ كونُهُ عِلْمًا وعلى صفةِ [٢٩أ] العلمِ ، لأنَّهُ مُحالٌ كونُ القدرةِ بصفةِ العِلْمِ وأَنْ توجبَ كونَ القادرِ عالِمًا ، كما توجبُ كونَهُ قادرًا وأن يَسْتَغْنِيَ بها عن العلمِ في حصولِ كونِ العالِمِ عالِمًا . وذٰلكَ يوجبُ أن لا يكونَ للقديمِ إلَّا صفةٌ واحدةٌ وهي كونُهُ قادرًا وعالِمًا ، فإنَّه قولٌ باطِلٌ مُنْتَقِضٌ على أصولِهم ، لأنَّهم بَيْنَ قائلَيْنِ ؛ فقائلٌ يقولُ : إنَّ القديمَ عالِمٌ لذاتِهِ وقادِرٌ لذاتِهِ ، وقد علمَ أنَّ ما له يكونُ العالِمُ مِنَّا عالِمًا لا يصحُّ أن يكونَ لهُ قادِرًا وَحَيًّا ، فيجبُ أن لا يحصلَ للقديمِ لنفسِهِ مِنْ هٰذِهِ الصفاتِ على موضوعِ ٱعتلالِهم إلَّا صفةٌ واحدةٌ ، لأنَّ الذاتَ الواحدةَ لا يصحُّ أَنْ توجبَ حُكْمَيْنِ وحالَتَيْنِ مختلفتَيْنِ ، كما لا يصحُّ أن يكونَ ما هو قدرةٌ وعلى صفةِ القدرةِ عِلْمًا وبصفةِ العلمِ . ولا مَخرَجَ مِنْ ذٰلكَ .

هٰذا على أنَّه مُحالٌ أنْ تكونَ الذواتُ القائمةُ بأَنْفُسِهَا التي يَصِحُّ كونُها حَيَّةً عالِمةً قادِرَةً فاعِلَةً موجِبَةً لحكمٍ مِنَ الأحكامِ ، لا لِنَفْسِهَا ولا لغيرِها ، وإنَّما تُوجِبُ الأحوال ، إنْ وَجَبَ القولُ بها المَعنَى والصفات التي لا يَصِحُّ كونُها حَيَّةً قادِرةً فاعلةً ؛ فٱستحالَ لذٰلكَ كونُهُ عالِمًا قادِرًا لذاتِهِ .

فإنْ قال هٰذا الفريقُ منهُم : لَسْنَا نريدُ بقولِنا : «إنَّه حيٌّ قادِرٌ بذاتِهِ» أنَّ ذاتَهُ عِلَّةٌ موجبةٌ لكونِهِ كذٰلكَ ، وإنَّما نَعنِي بذٰلكَ أنَّه كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ .

قيلَ لهم : وهٰذا التفسيرُ أيضًا خطأٌ على أوضاعِكُمْ ، لأنَّهُ لا يجبُ أَنْ تكونَ الصفةُ صفةُ نفسٍ مِنْ حيثُ لم تجبْ لمَعْنًى ، لأنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ المعدومُ والموجودُ مِنَّا والحادِثُ الباقي معدومًا وموجودًا وحادثًا وباقيًا لنفسِهِ لأجلِ أنَّه كذٰلكَ مِنْ قولِكُمْ : «لا لِعِلَّةٍ» . وكثيرٌ مِنَ الأوصافِ عندكم مُسْتَحقَّةٌ لا

لِعِلَّةٍ ، وإن لم تَكُنْ صفةُ نفسٍ ؛ فقد بَطَلَ تفسيرُكم صفةَ النفسِ بأنّها الحادثةُ لا لِعِلَّةٍ .

وأمَّا القائِلُ الآخرُ ، فإنَّه يقولُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ، حالةٌ واحدةٌ ، هو عليها في ذاتِهِ لحصولِهِ عليها ، كانَ قديمًا وحَيًّا عالِمًا قادرًا سميعًا بصيرًا . وهٰذا أيضًا باطِلٌ ، لأنَّهُ كما يستحيلُ أن يكونَ ما هو [٢٩ب] قدرةٌ وبصفةِ القدرةِ علمًا ، لاستحَالَ أن يكونَ العالِمُ بِمَا صَحَّ كونُهُ مقدورًا لهُ إلَّا قادِرًا عليه وأن يقدرَ عليه إلَّا وهو عالِمٌ به ؛ فإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، ٱستحالَ أن يكونَ ما يوجبُ كونَ القديمِ حيًّا هو المُوجِبُ لكونِهِ قديمًا قادرًا عالِمًا ، سواء كانَ ذاتًا منفصلةً أو حالًا ليستْ بذاتٍ . ولا جوابَ أيضًا عن هٰذا ؛ فَبَطَلَ بذٰلكَ ٱعتلالُهم وٱنْتَقَضَ .

وكذٰلكَ فإنَّه ينقضُ بِمِثْلِ هٰذا قولُهم : إنَّ القديمَ لو كانَ قدرةً ، لاستحَالَ كونُهُ قادرًا ، لأنَّ القدرةَ تُوجِبُ كونَ القادِرِ قادرًا . ومُحالٌ مشاركتُها للقادِرِ في الصفةِ التي يُوجِبُها ، لأنَّهُ كما يستحيلُ ذٰلكَ ، فيستحيلُ أيضًا أنْ تكونَ الذاتُ التي بها يعلمُ العالمُ بها بحياةِ الحيّ وبقُدَرِ القادِرِ وأنْ تكونَ الحالُ الموجبةُ لكونِ الحيّ حيًّا هي التي توجبُ كونَ القادِرِ قادرًا ؛ فيجبُ مَنْعُ ذٰلك أَجْمَعَ ، وإلَّا كانوا فيما يلزمونَهُ مُتَحَكِّمِينَ . وبٱللهِ التوفيقُ .

فصل

فأمَّا قولهم : ولو كانَتْ صفاتُهُ قديمةً ، لَوَجَبَ ٱشتباهُها ؛ فكلامٌ قد بَيَّنَّا فسادَهُ مِنْ قَبْلُ بمَا يُغْنِي عن رَدِّهِ ؛ فزالَ جميعُ ما قالوهُ وأَوْجَبُوا به على إكفارِ أهلِ الحَقِّ .

دليل لهم آخر على نفي علم الله وقدرته

قالوا : ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا ما قَدَّمْنَاهُ عنهُم مِنْ أنَّ أخصَّ صفاتِ الحياةِ أنّها مِمَّا يحيا بها الحَيُّ ويُدْرِكُ . وأخصُّ صفاتِ العلمِ أنّه ٱعتقادُ الشيءِ على ما هو به ، وإنْ كانَ عِلْمًا لحصولِهِ ٱعتقادًا على وجهٍ وصِفَةٍ . وكذٰلكَ القولُ في الإرادةِ ، وأنَّه لو كانَ للهِ ، تعالى ، صفاتٌ تَتَعَلَّقُ بمُتَعَلّقَاتِ صِفَاتنا على وَجْهِ تعلُّقِها بها ، لَوَجَبَ كونُ صفاتِه مِنْ جِنْسِ صفاتِنا ، وأنْ تكونَ مخدَثَةً كَهِيَ . ولمَّا لم يجبْ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّه لا عِلْمَ ولا قدرةَ له ، تعالى .

فيقالُ لهم : ولِمَ زَعَمْتُمْ أنَّه ، إذا ٱشْتَرَكَ العِلْمَانِ والإدراكانِ والإرادتانِ في التَّعَلُّقِ بمتعلّقٍ واحِدٍ وعلى وجهٍ واحِدٍ ، وَجَبَ تَمَاثُلُهُمَا ؟ وهل الخِلَافُ إلَّا في هذا ! وبٱضْطِرَارٍ تعلمونَ وجوبَ هٰذِهِ القضيَّة أم بدليلٍ ؟ فإنْ قالوا [٣٠أ] : بالضرورةِ ، أُمْسِكَ عنهم . وإنْ قالوا : بدليلٍ ، سُئِلُوا عنهُ . فإن قالوا : لأنَّ العلمَ إنَّما بَايَنَ لِمَا ليسَ بِعِلْمٍ بذٰلكَ الشيء وخالَفَهُ ، ومَاثَلَ ما ماثَلَهُ ، لكونِهِ متعلّقًا بذٰلكَ الشيءِ على ذٰلكَ الوجهِ . وكذٰلكَ القدرةُ والإرادةُ ، فيجبُ لذٰلكَ تشابهُ كلِّ متعلّقينِ بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ .

فيقالُ لهم : ولِمَ زَعَمْتُمْ أنَّ العلمَ إنَّما بَايَنَ ما خالَفَهُ ووافَقَ ما وافَقَهُ بكونِهِ متعلّقًا بمتعلّقِهِ على الوجهِ الذي تَعَلَّقَ به . وكذٰلكَ الإرادةُ والإدراكُ ، فإنَّ هٰذِهِ الدَّعْوَى كالأُولَى ، وفيها أعظمُ الخلافِ .

وبعدُ ، فكيفَ يصحُّ لكم القولُ بذٰلكَ ، مع قولِكُم بأنَّ العلومَ والإراداتِ والإدراكاتِ

المعدومةِ مِنْ جنسِ الموجودِ منها ، ومع ذٰلكَ ، فلا تعلّقَ للمعدوماتِ بشيءٍ كَتَعَلُّقِ الموجوداتِ . وكيفَ يعتبرُ تماثلُ ما له تعلّقٌ بحصولِ تعلّقه ؟ وقد يتماثلُ في العدمِ ومع عَدَمِ التَّعَلُّقِ .

وإنَّما التَّعَلُّقُ عِندَ مُحَصِّلِي هٰذا الباب حكمٌ يَحْصُلُ للشيءِ المُتَعَلِّقِ بِمَا هو عليه في ذاتِهِ مِنَ الصفةِ المُقْتَضِيَةِ للتَّعَلُّقِ . والتشابهُ إنّما يَحْصُلُ بالاشتراكِ في تلكَ الصفةِ ، لا بالتَّعَلُّقِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : الأمرُ وإنْ كانَ كذٰلكَ ، فٱشتراكُ الشَّيْئَيْنِ في تَعَلُّقِهِمَا بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ ، يدلُّ ويُؤْذِنُ بٱشْتِرَاكِهما في الصفةِ الذاتِيَّةِ التي ٱقْتَضَتْ لهما التعلّق بمتعلّقهما . وذٰلكَ يوجبُ تَمَاثُلَهُما .

يقال : ولو سَلَّمْنَا لكم ذٰلكَ ، فلم يجبْ تساوي تلك الصفة ، إذا كانَ أحدُهما على صفةٍ تقتضي له تعلّقَهُ بذٰلكَ الشيء وبمتعلّقاتٍ أُخرَ وكان الآخرُ على صفةٍ تقتضي لهُ التعلّق بذٰلكَ الشيءِ وحدَهُ ؛ فلا يجدونَ إلى تصحيحِ ما ٱدَّعوهُ سبيلًا .

ويقالُ لهم : ما أنكرتُم أن لا تكونَ صفةُ العلمِ الواجبةِ لنفسِهِ هي التي ٱقْتَضَتْ كونَهُ متعلّقًا بمتعلّقهِ ، كما أنّها ليستْ هي التي تقتضي حدوثَهُ ، وأن يكونَ تعلُّقُ كلِّ صفةٍ بمتعلّقها حكمٌ غير معلولٍ بصفةِ النَّفْسِ ولا بَغَيْرِهَا ؛ فلِمَ قُلتُم : إنَّ صفةَ النفسِ هي الموجبةُ للتَّعَلُّقِ أو المُصَحِّحَةُ ؟ [٣٠ب] فلا يجدونَ في ذٰلكَ متعلّقًا .

فصل

وقد أَلْزَمْنَاهُمْ في غيرِ موضعٍ وجوبَ تماثُلِ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ ، إذا تَعَلَّقَ جميعُ ذٰلكَ بحدوثِ الشيءِ . وكانَ العلمُ بحدوثِهِ والإرادةُ إرادةً لحدوثِهِ والقدرةُ قدرةً على حدوثِهِ ، لأنَّها حِينَئِذٍ تَتَعَلَّقُ كُلُّها بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ ، وهو حُدُوثُ الحادِثِ . ولمَّا لم يجبْ ذٰلكَ باتِّفاقٍ ، بَطَلَ ما اعْتَلُّوا به .

وقد انْفَصَلُوا مِن هٰذا الإلزامِ بأَنْ قالوا : إنَّما يجبُ تماثُلُ الشيئَيْنِ اللَّذَيْنِ لهما تَعَلُّقٌ ، متى تَعَلَّقَا بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ ، والعلمُ بحدوثِ الحادِثِ لا يَتَعَلَّقُ تعلّقَ الإرادةِ بحدوثِهِ ، ولا تعلُّقُ القدرةِ بحدوثِهِ كتَعَلُّقِ الإرادةِ والعلمِ ، بل ذٰلكَ مختلِفٌ ؛ فلم يجبْ ما قُلتُم . ولذٰلكَ قُلنا بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ . وجوابُ هٰذا أنَّ الحادِثَ واحِدٌ . والوَجْهُ الذي تعلَّقَ العلمُ والقدرةُ والإرادةُ به مِن وُجُوهِهِ إنّما هو الحُدُوثُ وجهةُ الحُدُوثِ جهةٌ واحِدَةٌ ؛ فقد عَادَ الأمرُ إلى أنَّ متعلّقَ هٰذِهِ الصفاتِ متعلّقٌ واحِدٌ على وجهٍ واحِدٍ ؛ فيجبُ لذٰلكَ كونُها متماثلةً .

وليسَ ببعيدٍ أن يُقَالَ : إنَّ وَجْهَ الحدوثِ ، وإنْ كانَ وجهًا واحِدًا ، فَتَعَلُّقُ العلمِ به مُخالِفٌ لِتَعَلُّقِ الإرادةِ به ، لأنَّهُ لو كانَ هو هو أو مثلهُ ، لَوَجَدَ العالِمُ بحدوثِ الشيءِ نَفْسَهُ على الصفةِ التي يجدُها عليها بكَوْنِهِ مُرِيدًا لحُدُوثِهِ وقادِرًا على اكْتِسَابِهِ ، ولَوَجَبَ أيضًا أن يكونَ ما نَفَى كونَ العالِمِ بحدوثِ الشيءِ عالِمًا بحدوثِهِ نافيًا لكونِهِ مريدًا لحدوثِهِ أو ما نَفَى العلمَ بحدوثِهِ وضادَّهُ نافيًا[1] للإرادةِ لحدوثِهِ ؛ فإذا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ وكُنَّا نجدُ الأحوالَ والأحكامَ في ذٰلكَ مختلفةً وما نَفَى الموجبَ لبعضِها وضَادَّهُ غير نَافٍ للآخرِ ، ثَبَتَ أنَّ تَعَلُّقَ هٰذِهِ الصفاتِ لجهةِ الحدوثِ تَعَلُّقٌ مختلِفٌ ، لا يَسُدُّ بَعْضُهُ مَسَدَّ بعضٍ .

---

١ نافيًا : نافٍ ، الأصل .

ولنا في هٰذا الإلزام لهم نظرٌ لأجلِ ما وَصَفْناهُ ، ولٰكن مِمَّا لا محيصَ لهم مِنهُ أن يقالَ لهُم : لِمَ قُلتُم أنَّ [٣١أ] ما تَعَلَّقَ بمتعلّقٍ واحِدٍ على وجهٍ واحِدٍ إنَّما أوجبَ تعلُّقَهُ أو صَحَّحَ ذٰلكَ له ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ ؟ ففِيهِ أعظمُ الخِلافِ ، بل ما أنكرتُم أن يكونَ تعلُّقُهُ صفةً مُتَجَدِّدَةً له ، غَيْرَ معلولةٍ بالصفةِ التي هو عليها في ذاتِهِ ولا بغيرِها مِنَ الصفاتِ والمعاني ؟ إذ كانَ مِنَ الأحكامِ ما لا يُعَلَّلُ ، وهٰذا منها . كما أنَّ كونَ العِلْمَيْنِ المُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحِدٍ حَادِثَيْنِ وموجُودَيْنِ بَعْدَ العدمِ ليسَ بمعلولٍ ، سدّهما عليها في ذاتَيْهِمَا ، بل ذٰلكَ مِن بابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ .

وكذٰلكَ القولُ في كلِّ حادثٍ مِنْ أجناسِ الحوادِثِ في أنَّ الحدوثَ صفةٌ لهُ مُتَجَدِّدَةٌ وحالٌ ، يَحْصُلُ عليها ، تُفَارِقُ حالَ العدمِ . وليستْ معلولة بالصفةِ هو عليها في ذاتِهِ ، لأنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنْ تكونَ تلكَ الصفةُ متساويةً في سائِرِ الأجناسِ ، ولَوَجَبَ تَسَاوِيها أن تكونَ الحوادِثُ كُلُّها مِن جنسٍ واحِدٍ . وإذا بَطَلَ هٰذا وصَحَّ تَجَدُّدُ الحدوثِ للشيءِ ، لا لِصِفَةٍ هو عليها في ذاتِهِ ، تُمَاثِلُ صفةَ غيرِهِ مِنَ الحوادِثِ أو تُخالِفُهَا ، جَازَ أيضًا أن يكونَ تَعَلُّقُ ما لهُ تَعَلُّقٌ مِنَ الصفاتِ صفةً متجدّدةً غَيْرَ معلولَةٍ بصفةٍ مِن صفاتِ نفسِ الحادِثِ ولا بغيرِ ذٰلكَ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ . أو ما أنكرتُم أن يكونَ كونُ العلمِ متعلّقًا والقدرةِ صفاتٍ مُتَجَدِّدَةً تابعةً للحُدُوثِ لا يَصِحُّ أن يحدثَ إلّا وهو عليها وأنّها حاصِلةٌ بالفاعِلِ لهُ كذٰلكَ ، كما أنَّ حدوثَهُ حاصلٌ لهُ بالفاعِلِ . وإن لم يَجُزْ أن يفعلَهُ متعلّقًا وإنْ أحدثَهُ ، لأنَّهُ ليسَ كلُّ ما حَصَلَ بالفاعِلِ صَحَّ أن يفعلَ وأن لا يفعلَ على ما يَدَّعُونَهُ . وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في ذٰلكَ وفي نقضِ كلِّ شُبْهَةٍ لهم في إحالَةِ تَعَلُّقِ الصفاتِ التابعةِ للحدوثِ التي لا يجوزُ حدوثُهُ عَارِيًا منها في كتابِ مَا يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ وفي النقضِ وغيرِهما مِمَّا يُغنِي مُتَأَمِّلَهُ . ولَعَلَّنا أَنْ نَذْكُرَ مِن ذٰلكَ في خلقِ الأفعالِ مِن هٰذا الكتابِ طَرَفًا ، إن شاءَ اللهُ ، عزَّ وجلَّ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ

ٱشتراكُهم على أنَّ ٱشتراكَ الشيئَيْنِ في التَّعَلُّقِ بمتعلّقٍ واحِدٍ [٣١ب] على وجهٍ واحِدٍ يُؤْذِنُ بٱشْتِرَاكِهما في الصفةِ التي يختصُّ كلُّ واحِدٍ منهما ، وأنَّه لا سَبِيلَ لهم إلى تصحيحِ هٰذِهِ الدَّعْوَى . ولو كان الأمرُ في هٰذا على ما ٱدَّعَوْهُ وكان مُسَلَّمًا لهم ، لم يَجُزْ أن نقولَ : إنَّ عِلْمَ القديمِ ، سبحانَهُ ، وإرادتَهُ وإدراكَهُ مُتَعَلِّقٌ بمتعلّقِ علومِنا إلّا وهو مُشَارِكٌ لِصِفَاتِنَا في أخصِّ صِفَاتِهَا . وهٰذا باطلٌ عِندَنا ، لأنَّ لكلِّ صفةٍ مِن صفاتِ القديمِ ، تعالى ، صفةٌ ذاتِيَّةٌ يختصُّ بها ، لا يُشَارِكُها فيها القديمُ ، تعالى ، ولا شيءٍ مِن باقي صفاتِهِ ولا شيءٍ مِنَ الحوادِثِ مِمَّا لهُ تَعَلُّقٌ كتعلُّقِها ، ولا مِمَّا لا تَعَلُّقَ لهُ على ما قد بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ في الكلامِ في أخصِّ صفاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، التي بَانَ منها مِن خلقِهِ ؛ فأَغنَى ذٰلكَ عن إعادَتِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

ومِمَّا يُبْطِلُ أيضًا ٱعتلالَهم هٰذا أن يقالَ لهم : ما أنكرتُم مِنْ أن لا يجبَ تشابُهُ علمِ القديمِ ، تعالى ، وعلمِنا بذٰلكَ المعلومِ الذي هو علم به لأجلِ أنَّ علمَ القديمِ ، سبحانَهُ ، قدِ ٱختصَّ في ذاتِهِ بصفةٍ لكونِهِ عليها توجبُ تَعَلُّقَهُ بذٰلكَ المعلومِ وبكلِّ ما يَصِحُّ أن يعلمَ وبما لا نهايةَ لهُ مِنَ المعلوماتِ . وعِلْمُنَا بذٰلكَ المعلومِ في ذاتِهِ على صفةٍ لكونِهِ عليها يجبُ أو يَصِحُّ تعلُّقُهُ بذٰلكَ المعلومِ وَحْدَهُ ولا يُصَحِّحُ ولا يوجبُ تَعَلُّقَهُ بغيرِهِ . ولا شَكَّ في أنَّ ما صَحَّحَ أو أَوْجَبَ مِنَ الصفاتِ تَعَلُّقَ مَن هِيَ له بما لا نهايةَ له وبذٰلكَ المعلومِ وغيرِهِ مخالفٌ للصفةِ التي إنَّما توجبُ أو تُصَحِّحُ تَعَلُّقَ مَن هِيَ له بمتعلّقٍ واحدٍ فقط . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يجبْ تَسَاوِي صفةِ علمِ القديمِ الذاتيَّةِ وصفةِ علمِ المحدَثِ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إنَّ كونَ علمِ القديمِ ، تعالى ، مُتَعَلِّقًا بمعلومِنا على وجهِ تعلّقِ عِلْمِنَا به يوجبُ فيه أن لا يَصِحَّ تعلُّقُهُ إلَّا بمتعلّقِ علمِنا الواحدِ فقط ، لأنَّ ٱشتراكَهُمَا في هٰذا المتعلّقِ يقتضي ٱشتباهَهما . ولو تَعَلَّقَ علمُ القديمِ ، تعالى ، بمعلوماتٍ أُخَرَ ،

لا يَصِحُّ تعلُّقُ عِلْمِنَا بها ، لَوَجَبَ لذٰلكَ أن يُمَاثِلَ عِلْمَنا لتعلُّقِهما بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وأن يُخالِفَهُ لتعلُّقِهِ [٣٢أ] بمعلوماتٍ أُخرَ ، لا يَصِحُّ تعلُّقُ عِلْمِنا بها . ومحالٌ ٱختلافُ المُتَمَاثِلَيْنِ مِنْ وجهٍ مِنَ الوجوهِ .

فيقالُ : لا تزالونَ تَبْنُونَ كلامَكُمْ على الدعاوى الباطلةِ ؛ فلِمَ زَعَمْتُمْ أنَّ ٱشتراكَ علمِهِ وعلومِنا في التَّعَلُّقِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ يقتضي تَمَاثُلَهُمَا ؟ وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ التَّمَاثُلَ لا يجبُ بحصولِ التَّعَلُّقِ ، وإنَّما التَّعَلُّقُ حُكْمٌ مِنَ الأحكامِ ، وإنَّما يَتَمَاثَلُ الشيئانِ ، إنْ كان كونُهما مُتَمَاثِلَيْنِ مِمَّا يُعَلَّلُ بٱشتِرَاكِهِمَا في الصفةِ الذاتِيَّةِ التي يختصُّكم بها ؛ فإذا ثَبَتَ ذٰلكَ وكان لِعِلْمِ القديمِ صفةٌ تختصّهُ لكونِهِ عليها ، صَحَّ تعلُّقُهُ بمعلوماتٍ كثيرةٍ وبما لا نهايةَ لهُ منها ، ولعِلْمِنا صفةٌ نفسيّةٌ لكونِهِ عليها تعلّق بمعلومٍ واحِدٍ فقط ، تَبَايَنَتْ الصِّفَتَانِ وٱخْتَلَفَتَا ؛ فلم يجبْ تماثلُ علمِهِ وعلومِنا ، وإنِ ٱشتركا في تعلُّقِهِما بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ . وهٰذا ما لا مَحِيصَ لهم منه ولا مَهْرَبَ .

ومثلُ هٰذِهِ الشبهةِ التي ذكرناها لهم في تعلّقِ علمِهِ ، تعالى ، وعلمِنا بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ لا يصحُّ لهم الاستدلالُ بها في نفيِ قدرتهِ ، لأنَّهُ لا يَصِحُّ عِندَهم تعلُّقُ قدرتهِ وقدرتِنا بمقدورٍ واحِدٍ على وجهٍ واحدٍ ولا على وَجْهَيْنِ مختلِفَيْنِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : فٱعْمَلُوا على أنَّه قدِ ٱستقامَ لكُمُ الفَصْلُ الذي فَصَلْتُمْ به بَيْنَ علمِهِ ، تعالى ، وعلومِنا . ومثلُهُ مستقيمٌ لكم في إرادتِهِ وإدراكِهِ وأمْرِهِ ونَهْيِهِ وخَبَرِهِ وكلِّ ما له تَعَلُّقٌ مِنْ صفاتِهِ ، لأنَّهُ لا يتعلّقُ كلُّ شيءٍ منه بمتعلّقاتٍ كثيرةٍ ؛ فٱفْتَرَقَ لذٰلكَ صفاتُ نفسِ صفاتِهِ وصفاتُ صفاتِنا الذاتيَّة . وكيف يستوي لكم الفَصْلُ بمِثْلِ ذٰلكَ في حياةِ القديمِ ، سبحانَهُ ، وبقائِهِ ؟ ولا صفةَ لكلِّ واحدةٍ منهُما أخصّ به مِن كونِهَا حياةً وبقاءً ، يَبْقَى به الباقي ، وقد شَارَكَ بقاؤُنا وحياتُنا حياةَ القديمِ وبقاءَه[1] في أخصِّ صفاتِهِمَا .

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا الجوابَ عن هٰذا في الكلامِ في أخصِّ صفاتِ القديمِ ، تعالى التي بها تَوَافُقٌ وتَخالُفٌ ، إنْ كان كونُ الموافِقِ [٣٢ب] مُمَاثِلًا وكونُهُ مُخالِفًا لِمَا يخالِفُهُ مِمَّا يُعَلَّلُ ، وبَيَّنَّا أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ أخصُّ صفاتِ حياتِهِ وبقائِهِ أنّهما حياةٌ وبقاءٌ لعِلْمِنَا بقدمِهِمَا ومخالفَتِهِمَا لحياتِنا وبقائِنا وتقدّم علمنا بأنَّ المشتركين في أخصِّ صفاتِهِمَا يجبُ تماثُلُهُمَا على تسليمِ هٰذا المذهبِ وٱرتضاءِ الجوابِ به . وقلنا : بل يجبُ أن يكونَ لحياتِهِ ، تعالى ، وبقائِهِ صفتانِ ، هما أخصُّ[2] صفاتِهما ، زائِدَتانِ على كونِهما حياةً وبقاءً ، كما أنَّ للقديمِ صفةً ، يختصُّ بها عن سائِرِ الخلقِ ، زائدةٌ على كونِهِ قائمًا بنفسِهِ وكونِهِ حيًّا عالِمًا قادِرًا وعلى كلِّ صفةٍ ، يشارِكُهُ فيها ما هو مُخالِفٌ له ؛ فكذٰلكَ يجبُ أن يكونَ لحياتِهِ وبقائِهِ صفةٌ ، تُخالِفَانِ بها كُلَّ خِلَافٍ لهما ، زائدةٌ على الصفةِ التي تشارِكُهما فيها مِن صفاتِ الخلقِ ما هو مُخالِفٌ لهما .

---

١ وبقاءه : وبقاوه ، الأصل .

٢ أخصّ : تصحيح في الهامش ، مُشارٌ إليه في هذا الموضع من الأصل .

وقد ثَبَتَ أنَّ بقاءَنا وحياتَنَا مخالِفَةٌ لبقائِهِ وحياتِهِ ؛ فلا يجوزُ أن يكونَ أخصُّ وصفِ حياتِهِ وبقائِهِ ولا أخصُّ وصفِ حياتِنا وبقائِنا كونَهُمَا حياةً وبقاءً . وليس لأحَدٍ أن يُطَالِبَنَا بِتَسْمِيَةِ هٰذِهِ الصفةِ والإشارة ، لأنَّ ذٰلكَ كلامٌ في عبارَةٍ وتسميةٍ ، لا في مَعنًى ؛ فَبَطَلَ ما تَعَلَّقُوا به .

فأمّا قدرةُ القديمِ ، فلا سُؤَالَ لهُم عَلَيْنَا فيها ، لأنّها في ذاتِهَا على صفةٍ تخصُّها لكَوْنِهَا عليها ، تكونُ قدرةً على الإحْدَاثِ والإيجَادِ . وليسَ في قُدَرِ الخلقِ ما يُشَارِكُهَا في هٰذِهِ الصفةِ ؛ فلا مُطَالَبَةَ علينا في ذٰلكَ .

وإنْ قُلْنَا : إنَّ الكَسْبَ لكونِهِ كَسْبًا صفةٌ زائدةٌ على حدوثِهِ ، تثبتُ بقدرةِ اللهِ ، تعالى ، وقدرةِ العبدِ ، لم يجبْ أيضًا آشتباهُ القُدْرَتَيْنِ لانفرادِ قدرةِ القديمِ ، تعالى ، بكونِها قدرةً على الإحْدَاثِ وآمتناعِ ذٰلكَ في قدرةِ العبدِ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ ما قُلناهُ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّ عِلْمَ القديمِ ، تعالى ، في نفسِهِ على صفةٍ ، تقتضي له كونَهُ مُتَعَلِّقًا بمعلومِ علمِنا وتقتضي له أيضًا كونَهُ قديمًا واجبَ الوجودِ أبدًا دائمًا وتقتضي له كونَهُ متعلّقًا بالقديمِ ، تعالى ، دُونَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خلقِهِ . وعلمُنا ، وإنْ تَعَلَّقَ بمعلومِهِ ، تعالى ، على وَجْهِ تعلّقِ علمِهِ به ، [٣٣أ] فإنَّهُ لا يقتضي كونَهُ قديمًا واجبَ الوجودِ ولا يقتضي له تعلُّقَهُ بالقديمِ ، سبحانَهُ ، وكون القديمِ عالِمًا به ، وإنَّما يقتضي تعلُّقَهُ بمَن هو عِلْمٌ له . وقد عُلِمَ لا محالةَ أنَّ الصفةَ التي تَحْصُلُ للشيءِ تقتضي له ثلاثةَ أحكامٍ . منها قِدَمُهُ ومنها تعلُّقُهُ باللهِ ، تعالى ، ومنها تعلُّقُهُ بمعلومٍ مخصوصٍ على وجهٍ مخصوصٍ . وتعلُّقُهُ بكلِّ معلومٍ يَصِحُّ أن يَعْلَمَهُ عالِمٌ مُخالَفَةٌ للصفةِ التي تقتضي لمَن هي له كونَهُ متعلّقًا بمعلومٍ واحِدٍ وكونَهُ مُتَعَلِّقًا بغيرِ القديمِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، خالَفَتْ صفةُ عِلْمِ القديمِ ، تعالى ، صفةَ عِلْمِنَا ، ولم يجبْ لذٰلكَ تَمَاثُلُهُمَا . وهٰذا واضحٌ في بُطْلَانِ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إنّه لا مُعْتَبَرَ في تَمَاثُلِ العِلْمَيْنِ إلّا بكونِهِمَا مُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، ولا مُعْتَبَرَ بَعْدَ ذٰلكَ بكونِهما مُتَعَلِّقَيْنِ بعالِمٍ واحدٍ ، ولا يجبُ ٱختلافُهما ، إذا كانا كذٰلكَ وتَعَلَّقَا بِعَالِمَيْنِ . ولهٰذا ما وَجَبَ القضاءُ بِتَمَاثُلِ السَّوَادَيْنِ[1] لِاشتراكِهِمَا في كونِهما سَوَادَيْنِ ، وإنْ تَغَايَرَ مَحَلَّاهُمَا ؛ فكذٰلكَ سَبِيلُ العِلْمَيْنِ المُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، وإنْ تَغَايَرَ مَحَلَّاهُمَا . ومتى وَجَبَ تَمَاثُلُهُمَا ، إذا تَعَلَّقَا بمتعلّقٍ واحدٍ ، وإنْ تَعَلَّقَا بِعَالِمَيْنِ ، ٱسْتَحَالَ كونُ أحدِهما قديمًا والآخرِ مُحْدَثًا ، وبَطَلَ تعلُّقُكُمْ بهٰذِهِ الشُّعْبَةِ مِنَ الكلامِ .

فيقالُ لهم : قد تَرَدَّدَتْ[2] دعواكُم بِوُجُوبِ تَمَاثُلِ المتعلّقَيْنِ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وفي ذٰلكَ وَقَعَ الخلافُ . وقد أَبْطَلْنَا شُبْهَتَكُمْ في إيجابِ التَّمَاثُلِ بحصولِ التَّعَلُّقِ المُتَسَاوِي ؛ فأَغْنَى ذٰلكَ عن إِعَادَتِهِ .

فأمّا قولُكم : إنّه لا مُعْتَبَرَ مع تعلُّقِهَا بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ لكونِهما مُتَعَلِّقَيْنِ بعالِمٍ واحدٍ ، ورَدُّكُمْ ذٰلكَ إلى وجوبِ تَمَاثُلِ السَّوَادَيْنِ ، وإنْ تَغَايَرَ مَحَلَّاهُمَا ، فإنّه أيضًا دَعْوَى باطلةٌ ، لأنَّ مِن مُخالِفِيكُمْ مِن أهلِ الحَقِّ مَن يُنكِرُ تماثُلَ السَّوَادَيْنِ وكلِّ عَرَضَيْنِ ، تَغَايَرَ مَحَلَّاهُمَا مِن حيثُ لم يَسُدَّ أحدُهما مَسَدَّ الآخرِ في صِحَّةِ وجودِهِ في ذٰلكَ المَحَلِّ . وقد بَيَّنَّا هٰذا مِن قَبْلُ في بابِ حقيقةِ المِثْلَيْنِ مِمّا يُغْنِي عن الإطالَةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ مذهبُ المنفصلِ [٣٣ب] مِن إلزامِكم ، سَقَطَ عنه ما ألزمتُم وبَطَلَ مِثَالُكُم ودَعْوَاكُمْ تماثُلَ السوادَيْنِ مع تَغَايُرِ مَحَلَّاهُمَا ، لأنَّهُ يقولُ : لا يَتَمَاثَلُ العِلْمانِ وكلُّ ما له تعلُّقٌ وما لا تعلُّقَ له إلّا بأن يَشْتَرِكَا في التعلُّقِ وفي تعلُّقِهِ

---

١ السوادين ، السواين ، الأصل .

٢ تردّدت : تردد ، الأصل .

بموصوفٍ واحدٍ أو مَحَلٍّ واحدٍ . وقد بَيَّنَّا الكلامَ في هٰذا الفَصْلِ مِنْ قَبْلُ وما نختارُه فيه ؛ فأَغْنَى عن إعادتِهِ . ومتى دُفِعَ إِلْزَامُهُم بهٰذا الجوابِ ، بَطَلَ ما عَوَّلُوا عليه . ولو خالَفُوا في الأصلِ ، نُقِلَ الكلامُ معهم إليه .

فأمَّا قولُهم : وإذا وَجَبَ تماثلُ ما له تَعَلُّقٌ ، متى تَعَلَّقَ بِمُتَعَلِّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، ٱسْتَحَالَ كونُ أحدِهما قديمًا والآخرِ محدَثًا ، فإنّه صحيحٌ ، إن وَجَبَ التَّماثُلُ بنفسِ التَّعَلُّقِ ، ولكن ذٰلكَ باطِلٌ بِمَا قدّمناه ؛ فبَطَلَتْ هٰذِهِ الدَّعْوَى .

ومِمَّا يجبُ الاعتمادُ عليه في كثيرِ ٱعتلالِهم هٰذا أن يقالَ لهم : قد علمَ أنَّ العِلْمَ بحدوثِ جزءٍ مِنْ نعيمِ أهلِ الجَنَّةِ على التفصيلِ يَتَعَلَّقُ بحدوثِهِ تعلُّقَ العلمِ بالمعلومِ ؛ فوَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ متعلّقُ هٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ متعلّقًا به على وجهِ الحدوثِ تعلُّقَ العلمِ بالمعلومِ ووَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ متعلّقُ هٰذَيْنِ متعلّقًا واحِدًا على وجهٍ واحدٍ . وقد ثَبَتَ هٰذا بٱتّفاقِ كونِهما مختلفَيْنِ ، لأنَّ العِلْمَ بحدوثِ الواحدِ منه على التفصيلِ لا يَسُدُّ مَسَدَّ العلمِ بحدوثِهِ وحدوثِ أَغْيَارِهِ على طريقِ الجُمْلَةِ ولا يَنُوبُ مَنَابَهُ . ولا ينفي العلمُ بحدوثِ الواحدِ على التفصيلِ ما ينفي به العلم بحدوثِهِ وحدوثِ أَغْيارِهِ على وجهِ الجُمْلَةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّه لا يجبُ تَمَاثُلُ العِلْمَيْنِ ، وإنْ تَعَلَّقَا بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ . وبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : تعلُّقُ العلمِ بحدوثِهِ وحدوثِ غيرِه على وجهِ الجملةِ مخالِفٌ لِتَعَلُّقِهِ بحدوثِهِ على وجهِ التفصيلِ .

يقالُ لهم : هو كذٰلكَ ، ولكِن تعلُّقُهُ به على جهةِ الجُمْلَةِ تَعَلُّقًا بحدوثِهِ وحدوثِ غيرِه ، وتَعَلُّقُهُ بحدوثِهِ على جهةِ التفصيلِ تَعَلُّقٌ بحدوثِهِ دُونَ حدوثِ غيرِه . وذٰلكَ لا يُخرِجُهما عن أن يكونا قد تَعَلَّقَا جميعًا بحدوثِهِ ، وهو وجهٌ واحدٌ ، تعلُّقُ العلمِ بالمعلومِ ، وإنْ [٣٤أ] كانا مُخْتَلِفَيْنِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

ولا يُمْكِن أن يقولَ قائِلٌ : العلمُ بحدوثِهِ وحدوثِ غيرِه على وجهِ الجُمْلَةِ ليسَ بعِلْمٍ بحدوثِهِ . وإنَّ العلمَ بحدوثِهِ على التفصيلِ عِلْمٌ لحدوثِهِ وبوَجْهٍ زائِدٍ على الحدوثِ أو الحدوث على وجهٍ ، يخالِفُ الوَجْهَ الأَوَّلَ ، لأنَّ جهةَ الحدوثِ لا تختلِفُ في الشيءِ لحدوثِهِ تارةً مع غيرِه وحدوثِهِ تارةً وَحْدَهُ . وكذٰلكَ تَعَلُّقُ العلمِ بحدوثِهِ تارةً والعلمُ بحدوثِهِ وحدوثِ أَغْيَارِهِ أُخرَى ، لا تجعلُ تعلُّقَ العلمِ بحدوثِهِ تعلّقًا مختلفًا . كلُّ هٰذا يُوضحُ أنَّ تَعَلُّقَهُمَا بحدوثِهِ تَعَلُّقًا واحِدًا بوجهٍ واحدٍ ، وإنْ كانا مع ذٰلكَ خِلَافَيْنِ . وهٰذا واضحٌ في كثيرٍ ما قالُوهُ .

ثمَّ يقالُ لابنِ الجُبَّائيِّ[1] وشِيعَتِهِ مِمَّن يقولُ أنَّ الأحوالَ لا يَصِحُّ أنْ تُعْلَمَ ، بل لا يَصِحُّ العلمُ إلّا بالذَّوَاتِ فقط : إذا كانَ هٰذا مِن قولِكُمْ ، فيجبُ أن يكونَ متعلّقُ العلمِ بأنَّ السَّوَادَ حادِثٌ موجودٌ وهو متعلّقُ العلمِ بأنَّهُ سوادٌ . وكذٰلكَ متعلّقُ العلمِ بأنَّ الجوهرَ جوهرٌ هو متعلّقُ العلمِ بأنَّهُ مُتَحَيِّزٌ حامِلٌ للصفاتِ وأنَّه محدثٌ ، لأنَّ كونَهُ مُتَحَيِّزًا حالةٌ له وكونَهُ موجودًا وحادثًا حالةٌ . والأحوالُ لا يَصِحُّ عندكم أنْ تُعْلَمَ ؛ فإذا علمَ عندكم ذاتًا منفصلةً ، فذٰلكَ العِلْمُ عِلْمٌ بذاتِهِ ؛ وإذا علمَ حادثًا موجودًا ، فذٰلكَ العلمُ علمٌ بذاتِهِ ؛ فمتعلّقُ جميعِ هٰذِهِ العلومِ إنَّما هو ذاتٌ واحدةٌ دُونَ أحوالِ الذواتِ وأحكامِها الحاصلةِ لها . وكونُ الذَّاتِ ذاتًا وجهٌ واحدٌ ، فيجبُ على موضوعِ كلامِكم تَمَاثُلُ جميعِ هٰذِهِ العلومِ ، إذا كانَ متعلّقُ جميعِها الذاتَ المنفصلةَ دُونَ أحوالِها وصفاتِها . والذاتُ ذاتٌ واحدةٌ ، وتعلُّقُ العلومِ بها تعلُّقٌ واحدٌ ، وهو تعلُّقُ العلمِ بالمعلومِ ، فيجبُ تجانُسُهَا لكونِ متعلّقِها واحدًا على وجهٍ واحدٍ ؛ فإنْ مَرُّوا على ذٰلكَ ، خَلَطُوا وتَرَكُوا دينَهم وظَهَرَ عَجْزُهُمْ . وإنْ أَبَوْهُ ، لم يجدُوا عنه مَحِيصًا ونَقَضُوا أعتلالَهم .

---

[1] هو أبو هاشم عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب المعتزليّ (٢٤٧-٣٢١هـ/٨٦١-٩٣٣م) . عنه الفهرست (للنديم) ٦٢٦/٢/١-٦٢٧ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٠٢-٣٠٨ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٩٤-٩٦ [الطبقة التاسعة] ، لسان الميزان ٣٥٩/٤ (٥١٨٠) ، الأعلام ٧/٤ .

وإنْ قالوا : العِلْمُ بأنَّ الجوهرَ حادِثٌ ومُتَحَيِّزٌ ، وإنْ كان [٣٤ب] عِلْمًا بذاتِهِ ، فإنّه عِلْمٌ بأنَّ الذّاتَ على حالٍ وصفةٍ ، لأنّه إذا عَلِمَهُ جوهرًا ، عَلِمَ الذّاتَ على صفةٍ ، وإذا عَلِمَهُ مُتَحَيِّزًا ، عَلِمَهُ على حالٍ أُخرَى . وإذا عَلِمَهُ موجودًا حادِثًا ، عَلِمَهُ على أحوالٍ أُخرَ ؛ فليسَ متعلّقُ هٰذِهِ العلوم المختلفةِ متعلّقًا واحدًا .

يقالُ لهم : هٰذا تَخليطٌ منكم وٱضْطِرَابٌ ، لأنّكم لا تقولونَ أنَّ أحوالَ الذواتِ معلومةٌ ، ولا تُفَنِّدُونَ بقولِكُمْ أنَّ الذّاتَ معلومةٌ على الحالِ ، أنَّ الحالَ معلومةٌ ولا أنَّ الذاتَ والحالَ معلومةٌ ، وإنَّما متعلّقُ العلمِ أنَّ الذاتَ على الحالِ هو الذاتُ فقط ، فالعلمُ علمٌ بالذّاتِ . ولذٰلكَ قُلتُم : لو لم يَكُنِ العلمُ بأنَّ الذّاتَ موجودةٌ وحادثةٌ علمًا بالذّاتِ دُونَ الحالِ ، لم يَفْصِلِ العالِمُ بالعلمِ بأنَّ الذّاتَ موجودةٌ بَينَه وبَينَ المعدومِ الذي ليسَ بحادِثٍ ولا موجودٍ ، وأنّه لما فَصَلَ العالِمُ بأنَّ الذاتَ موجودةٌ بَينَها وبَينَ الذواتِ المعدومةِ ، وَجَبَ أن يكونَ العلمُ بأنّه موجودٌ علم بالذّاتِ إلى غيرِ هٰذا مِمَّا يَحْتَجُّونَ به في أنَّ العِلْمَ بأنَّ الذاتَ على الحالِ علمٌ بالذاتِ ، لا بالحالِ ولا بها وبالذاتِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ لا محالةَ على أصولِكم الباطلةِ أن يكونَ العلمُ بالذاتِ على سائِرِ الأحوالِ عِلْمًا بالذاتِ فقط ، لأنَّ الأحوالَ لو كانَتْ معلومةً ، إذا علمتِ الذاتُ عليها ، لَوَجَبَ عندكم كونُها ذواتًا منفصلةً ، يَصِحُّ وصفُها بالعَدَمِ أو الوجودِ . وذٰلكَ محالٌ ؛ فَوَجَبَ بهٰذِهِ الجملةِ أَنْ تكونَ سائرُ العلومِ بأنَّ ذاتَ الجوهَرِ والسَّوَادِ على الأحوالِ علمٌ بالذاتِ فقط . والذاتُ ذاتٌ واحدةٌ ؛ فمتعلّقُها كُلُّها متعلّقٌ واحدٌ على وجهٍ واحدٍ ، وهي مع ذٰلكَ مختلفة ؛ فقد بَطَلَ بهٰذا حُكْمُكُم بوجوبِ[١] تجانُسِ العِلْمَيْنِ ، متى تَعَلَّقَا بِمُتَعَلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ .

وهٰذِهِ جملةٌ مقنعةٌ في إفسادِ هٰذِهِ الشبهةِ .

---

١ بوجوب : بوحود ، الأصل .

فصل

فإن قال قائلٌ : فما تقولونَ أنتُم في تَعَلُّقِ العِلْمِ بأنَّ ذاتَ الجوهرِ على أحوالٍ ، أهو متعلّقٌ واحدٌ أم متعلّقات بمَعنَى [٣٥أ] الذَّواتِ المختلفةِ ؟

يقالُ له : إذا لم نَقُلْ بالأحوالِ فيمكن ، وكلّ مَن ينفيها يقولُ : إنَّ متعلّقَ هٰذِهِ العلومِ بالصِّفَاتِ الراجعةِ إلى نَفْسِ الموصوفِ ، لا إلى معنًى سِوَاها إنّما هو الذاتُ فقط ، ولكن العلومُ بها مختلفة . ولم تختلفْ لاختلافِ معلوماتٍ لها متغايرة أو في حكمِ المتغايرةِ على ما قد بَيَّنَّاهُ في غيرِ هٰذا الكتاب وما سنذكرُ جُمْلَةً منه فيما بعدُ ؛ فمتعلّقُها على هٰذا الجوابِ متعلّقٌ واحدٌ على وجهٍ واحدٍ ، وإنْ كانَتْ مختلفةً ، ففيه بُطْلَانُ ما أَصَّلُوهُ .

وإن قُلنا بالأحوالِ ، وَجَبَ القولُ بأنَّ الأحوالَ معلومةٌ وأنْ تكونَ ذَوَاتًا منفصلةً ، كما أنَّ الذَّوَاتَ المنفصلةَ معلومةٌ . وقد يَصِحُّ عِندَنا العلمُ بما ليسَ بِذَاتٍ وبما لا يُوصَفُ بعدمٍ ولا وجودٍ على ما بَيَّنَّاهُ في بابِ شيءٍ وما نَذْكُرُهُ مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ ؛ فمعلوماتُ العلمِ بأنَّ الذاتَ على أحوالٍ معلومات في حُكْمِ الذَّوَاتِ المختلفةِ . وكذٰلكَ فقد تُوصَفُ[١] الأحوالُ بالمُمَاثَلَةِ والتَّساوِي وتُوصَفُ بالتَّضَادِّ وبالعددِ ، كما تُوصَفُ بذٰلكَ الذَّواتُ ، وإن لم تَكُنْ ذَوَاتًا ولا مختلفةً ولا مُتَضَادَّةً ولا مُتَمَاثِلَةً ولا معدودةً ولا كثيرةً ولا قليلةً ولا موجودةً وثابتةً ، وإنَّما يَجْرِي ذٰلكَ عليها على وجهِ التشبيهِ لها بالذواتِ .

فأمَّا وَصْفُها بأنَّها معلومةٌ ، فجارٍ[٢] عليها على الحقيقةِ عِندَنا . وسنَكْشِفُ هٰذِهِ الجملةَ مِن بَعْدُ ، إن شاءَ اللهُ .

---

١ توصف : يوصف ، الأصل .

٢ فجارٍ : فحارى ، الأصل .

فلو قال مثبتوا الأحوالِ منهم بأنّها معلومةٌ ، كما قُلنا ، لم نَتَوَجَّهْ عليهم الإلزام الذي قدَّمنا ذِكْرَهُ ، وإنَّما تورّكَ عليهم ، لامتناعِهم مِنَ القولِ بذٰلكَ .

فإن قال قائِلٌ : فإذا لم يُعتَبَرْ في تماثِلِ ما لهُ تَعَلُّقٌ بكونِ متعلّقِهِ واحدًا على وجهٍ واحدٍ ، فلِمَ إذًا وَجَبَ وحدهُ تماثُل العِلْمَيْنِ المُحْدَثَيْنِ ، والإرادَتَيْنِ والإدْرَاكَيْنِ وكلّ مِثْلَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ؟

قيلَ له : في هٰذا جوابانِ . أحدُهما أَن يقالَ : إنَّ كونَهما مِثْلَيْنِ حكمٌ ، لا يُعَلَّلُ على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبلُ . [٣٥ب] والجوابُ الآخرُ [... ... ...][1] يختصَّانِ بها متساوية وبها يخالفانِ [... ... ...][2] لم يكونا مِثْلَيْنِ . وليستْ تلكَ الصفة هي تعلُّقهما بمتعلّقٍ واحدٍ على الوجهِ الواحدِ . وليسَ لعلمِ القديمِ ، سبحانَهُ ، وكلّ صفةٍ له تَتَعَلَّقُ بمتعلّقٍ صفاتنا مثل الصفةِ التي تختصُّ بها صفاتنا . ولو كان لصفاتِ القديمِ مثلها ، لَوَجَبَتْ مُمَاثَلَتُهَا لصفاتِنا . وقد بَيَّنَّا هٰذا مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَانَ الجوابُ عَمَّا سَأَلُوا عنه .

وليسَ لأحَدٍ أن يقولَ : فما أنكرتُم مِنِ ٱختلافِ العِلْمَيْنِ والإدْرَاكَيْنِ المُحْدَثَيْنِ ، وإنْ تَعَلَّقَا بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ؟ لأنَّهُ لا وجهَ يُعرفُ للعِلْمَيْنِ المحدَثَيْنِ المتعلّقَيْنِ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ يقتضي ٱختلافَهما ، فعلمنا بأنّهما مشتركانِ في جميعِ الصفاتِ والأحكامِ . وليسَ كذٰلكَ علمُ القديمِ والمحدثِ ؛ فَسَقَطَ هٰذا السؤالُ .

ومِمَّا يدلُّ على أنَّه لا يجبُ تَمَاثُلُ العِلْمَيْنِ ، وإنْ تَعَلَّقَا بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، عِلْمُنا بأنَّ العلمَ المُتَعَلِّقَ بوجودِ الجسمِ في وقتٍ والعلمَ بوجودِهِ في وقتٍ

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب لاصقة عليه ، مقداره ستّ كلمات في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر بسبب تتابع اللاصقة عليه ، مقداره ستّ كلمات في الأصل .

آخرَ مُتَعَلِّقانِ[1] بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ . وكذٰلكَ العلمُ بحدوثِ الشيءِ في وقتٍ والعلمُ بحدوثِهِ بَعْدَ عدمِهِ في وقتٍ آخرَ مُتَعَلِّقانِ[2] بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وهو جهةُ الحدوثِ ، لأنَّ وجودَ الجسمَيْنِ في وَقْتَيْنِ وحدوثَهُ في وَقْتَيْنِ وجهٌ واحدٌ مُتَساوٍ[3]، لأنَّ حقيقةَ وجودِ الجسمِ وحدوثِهِ لا تَختَلِفُ ولا تَتَزايَدُ لتغايُرِ وَقْتَي الحدوثِ والوجودِ بٱتِّفاقٍ . وقد ثَبَتَ أنَّ العلمَ بوجودِهِ وحدوثِهِ في وقتٍ مُخالِفٌ للعلمِ بوجودِهِ وحدوثِهِ في وقتٍ آخرَ . ولذٰلكَ ما صَحَّ أن يَعْلَمَ وجودَهُ في وقتٍ مَنْ يَجْهَلُ وجودَهُ في وقتٍ آخرَ[4] ويَعْلَم كونَهُ محدثًا مبتدأً في وقتٍ مَنْ يَجْهَلُ كونَهُ مُحْدَثًا مُعادًا في وقتٍ آخرَ ؛ فلو كانَ العِلْمانِ مِنْ جنسٍ واحدٍ ، لَسَدَّ أحدُهما مَسَدَّ صاحبِهِ ونَفَى أحدُهما مِنَ المَحَلِّ ما يَنْفِي الآخر . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، وَجَبَ ٱختلافُ [٣٦أ] هٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ ، وإنْ كانَ متعلَّقُهما واحدًا على وجهٍ واحدٍ ، وبَطَلَ ما أَصَّلُوهُ .

فكذٰلكَ القولُ عِندَهم في العلمِ بكونِ الجسمِ في المكانِ المُعَيَّنِ في وقتٍ والعلمِ بكونِهِ فِيهِ في وقتٍ آخرَ ؛ فقولُهم بأنَّ الكونَ فيه باقٍ وأنَّ معلومَ العلمِ الثاني هو معلومُ العلمِ الأوّلِ ، وهو كونُ الجسمِ في ذٰلكَ المكانِ ، وهو معلومٌ واحدٌ على وجهٍ واحدٍ . هٰذا ، إنْ كان المعلومُ هو الكونُ ، وإنْ كان معلومُ العلمِ بأنَّ الجسمَ في المكانِ المُعَيَّنِ هو الحالُ الثابتةُ له بكونِهِ كائنًا فيه ، لا للكونِ والحالِ إذًا حالةٌ واحدةٌ غَيْرُ مُتَغايِرَةٍ ولا مختلِفةٍ ، والمعلومُ ثانيًا هو المعلومُ أَوَّلًا والعلمُ مختلِفٌ .

---

١ متعلّقان : متعلقس ، الأصل .

٢ متعلّقان : متعلقس ، الأصل .

٣ متساوٍ : متساوى ، الأصل .

٤ آخر : + بياض في الأصل مقدار ثلاث كلمات ، أوسطه منهدم . كما يبدو أنّ البياض أصيل دون كلمات ، إذ النصّ مستقيمٌ .

وكذٰلكَ ، إن قالوا : معلومُ هٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ كونُ الذاتِ على الحالِ والذاتُ غيرُ مختلفةٍ في الحالَيْنِ ولا متغايرةٍ ؛ فمعلومُ هٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ واحدٌ على وجهٍ واحدٍ ، وإنِ ٱختَلَفَا . وما ذكرناهُ نحنُ مِنَ الحدوثِ والوُجُودِ أَوْلَى في نقضِ قولِهم ، لأنَّ الكونَ عِندَنا لا يبقى والعلمَ بكونِ الجسمِ في ذٰلكَ المكانِ في حالٍ ثانيةٍ عِلْمٌ بكونٍ ثانٍ لهُ ؛ فصارَ ما قُلنَاهُ أَوْلَى .

فإن قالوا : إنَّما يجبُ تماثُلُ العِلْمَيْنِ ، إذا تَعَلَّقَا بمعلومٍ مخصوصٍ على وجهٍ واحدٍ مخصوصٍ في زمنٍ مخصوصٍ ؛ فإذا تَغَايَرَ الوقتانِ ، صار وجودُهُ في الوقْتَيْنِ بمثابةِ معلومَيْنِ منفصِلَيْنِ وبمنزلةِ وَجْهَيْنِ مِنْ جهاتِ المعلومِ الواحدِ ، ككونِهِ موجودًا وكونِهِ حادثًا وجوهرًا وباقيًا وحيًّا وأمثال ذٰلكَ .

يقالُ لهم : إنَّنا لم نَنْقُضِ ٱعتلالَكُم بهٰذا الكلامِ إلَّا وقد عَلِمْنَا أنَّ العلمَ بوُجُودِ الشيءِ في وقتِ حدوثِهِ مُخالِفٌ للعِلْمِ بوجودِهِ وحدوثِهِ في وقتٍ آخرَ . ولو لم يكونا كذٰلكَ ، لم يَنْتَقِضْ ما أَصَّلْتُمْ ، ولكن قد علمَ مع ذٰلكَ أنَّ وجودَ الجوهرِ وحدوثَهُ في وَقْتَيْنِ لا يجعلُ جهةَ الوجودِ والحدوثِ جِهَتَيْنِ مُختَلِفَتَيْنِ ولا يجعلُ الحادِثَ الموجودَ سَبَبَيْنِ ومَعْلُومَيْنِ ؛ فالعلمُ إذًا بوجودِهِ وحدوثِهِ في وقتٍ واحدٍ والعلمُ بحدوثِهِ ووجودِهِ في وقتٍ آخرَ . [٣٦ب] ولو لم يكونا كذٰلكَ ، لم يَنْتَقِضْ ما أَصَّلْتُمْ ، ولكن قد عُلِمَ مع ذٰلكَ أنَّ وجودَ الجوهرِ وحدوثَهُ مُتَعَلِّقانِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، وإنْ تَغَايَرَ وَقْتَا المعلومِ والوجه الذي عُلِمَ عليه ؛ فثَبَتَ بذلكَ أنَّه لا يجبُ تماثُلُ العِلْمَيْنِ بكونِهما متعلّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، وفَسَدَ كلُّ ما أَوْجَبُوهُ وبَنَوْهُ على هٰذا الأصلِ .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ قولِهم أنَّ العِلْمَينِ ، إذا ٱشتركا في الحكمِ في تعلُّقِهما بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، وَجَبَ ٱشتراكُهما في الصفةِ الذاتيّةِ التي تقتضي لهما الاشتراكَ في الحكمِ الواجبِ عنها أنَّ ذٰلكَ لو كانَ كذٰلكَ ، لوَجَبَ مماثَلَةُ

ذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، أو الحالِ التي ٱقْتَضَتْ كونَهُ موجودًا حيًّا عالِمًا قادِرًا لعلومِنا وحياتِنا وقدرتِنا التي تُوجِبُ لنا هٰذِهِ الأحكامَ التي نحنُ والقديمُ فيها سواءٌ ، لأنَّهُ لا خِلَافَ في أنَّ الحكمَ له ، تعالى ، بأنَّه موجودٌ حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ مُسَاوٍ[1] للحكمِ لنا بذٰلكَ مِنْ غَيْرِ ٱختلافٍ ولا تزايُدٍ ؛ فيجبُ تَسَاوِي ذاتِهِ أو حالِهِ الموجبةِ لها هٰذِهِ الأحكام حياتنا وقُدَرنا وعلومنا الموجبة لنا مثل أحوالِهِ ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

وليسَ لأَحَدٍ أن يقولَ : ليستْ أحوالُهُ في كونِهِ كذٰلكَ كأحوالِنا ، لأنَّ أحوالَهُ واجبةٌ لازِمةٌ وأحوالَنا غَيْرُ واجبةٍ ، لأنَّ وجوبَ الأحكامِ ليسَ بمَعنًى زائدٍ على ثبوتِ الأحكامِ ولأنَّ وجوبَها إنّما يرجعُ إلى ٱسْتِحَالَةِ مفارَقَتِها . وذٰلكَ صفةُ نَفْيٍ وليستْ صفةُ إثباتٍ ، تُوجبُ حكمًا ولا شبيهًا ؛ فزالَ ما قالُوهُ ، واللهُ أَعْلَمُ .

---

[1] مُسَاوٍ : مُساوى ، الأصل .

فصل

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّ هٰذا الدليلَ لو سُلِّمَ لكم فيما له تعلُّقٌ مِنَ الصفاتِ على فسادِ ذٰلكَ وٱنتقاضِهِ ، لم يَسْتَمِرَّ لكم في حياةِ القديمِ ، سبحانَهُ ، وحياتِنا ، كما لا يَسْتَقِيمُ لكم في قدرتِهِ وقدرتِنا ، لأنَّ الحياةَ لا تَعَلُّقَ لها بشيءٍ ، كما أنَّ قدرتَهُ عندكم لا يَصِحُّ [٣٧أ] أنْ تَتَعَلَّقَ بمقدورِنا على وجهِ تَعَلُّقِ قدرتِنا به ولا على خِلَافِ ذٰلكَ ؛ فهو إذًا إنَّما يدلُّ ، لَوِ ٱسْتَقَامَ ، على إبطالِ ما له تَعَلُّقٌ مِنْ صفاتِهِ بمتعلّقِ صفاتِنا دُونَ ما ليسَ له ذٰلكَ .

فإن قالوا : الحياةُ وإن لم يَكُنْ لها تَعَلُّقٌ ، فإنَّها تُصَحِّحُ كَوْنَ الحيِّ عالِمًا قادِرًا ؛ فإذا شَارَكَهُ حياتُهُ حياتَنا في تصحيحِ ذٰلكَ ، وَجَبَ تماثُلُهما .

يقالُ لهم : وهٰذا أيضًا باطِلٌ وغلطٌ على أصولِكم ، لأنَّهُ ليسَ المُصَحِّحُ عِندَ مُحَصِّلِيكُمْ لِكَوْنِ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادِرًا الحياةَ ، وإنَّما المُصَحِّحُ لكونِهِ كذٰلكَ كونُهُ حيًّا دُونَ الحياةِ عندكم . وكذٰلكَ صَحَّ كَوْنُ القديمِ عالِمًا قادِرًا لكونِهِ حيًّا ، وإن لم يَكُنْ لهُ حياةٌ . ولو كان المُصَحِّحُ لِكَوْنِ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادِرًا الحياةَ ، لم يَجُزْ أن يَصِحَّ ذٰلكَ إلَّا لِذِي حياةٍ ، كما أنَّه ، إذا كان المُصَحِّحُ عندكم لوقوعِ الفعلِ مِنَ الفاعلِ كونَهُ قادِرًا ، لم يَصِحَّ الحدوثُ إلَّا مِنْ قادِرٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتُم ووَجَبَ على ما أَصَّلْتُمْ أن يكونَ ٱشتراكُ القديمِ والمُحْدَثِ في كونِهما حَيَّيْنِ هو المُوجبُ لِتَمَاثُلِهِما ، لأنَّ كونَهما حَيَّيْنِ هو المُصَحِّحُ لكونِهِمَا عالِمَيْنِ قادِرَيْنِ ؛ فَبَطَلَ ما تَوَهَّمْتُمْ .

ثمَّ يقالُ : لا يجبُ أيضًا ، وإنْ كانَتِ الحياةُ عِندَنا هي المُصَحِّحَةُ لِكَوْنِ كلِّ مَنْ وُجِدَتْ به عالِمًا قادِرًا ، أنْ تكونَ مُتَمَاثِلَةً لاشتراكِها في التصحيحِ لذٰلكَ ، لأنَّهُ لَوْ وَجَبَ هٰذا ، لَوَجَبَ ، إذا لم يَصِحَّ إحكامُ الفعلِ إلَّا بالقدرة والعلمِ والإرادةِ ، تَشَابُهُ

هٰذِهِ الصفاتِ لاشتراكِها في تصحيحِ الإحكامِ للفعلِ ، ولَوَجَبَ أيضًا على أصولِهِم آشتباهُ القدرةِ على الفعلِ المُتَوَلِّدِ والسببِ المُوَلِّدِ لاشتِراكِهما في تصحيحِ وقوعِ الفعلِ المُتَوَلِّدِ ، لأنَّهُ لا يَصِحُّ وقوعُهُ بالقدرة عليه فقط ولا بالسَّبَبِ المولِّدِ لهُ مِنْ غَيْرِ قدرةٍ عليهِ ، بل لا يُمْكِنُ وقوعُهُ إلّا بهما ؛ فيجبُ لذٰلكَ تماثُلُهما لاشتراكِهما في التصحيحِ . وإذا لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ تماثُلُ الحياتَيْنِ لكونِهما مُصَحِّحَتَيْنِ لِمَا يُصَحِّحَانِهِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ [٣٧ب] مِنْ كلِّ وجهٍ .

ويقالُ لهم : إنْ وَجَبَ تماثُلُ العِلْمَيْنِ المُتَعَلِّقَيْنِ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، فما أنكرتُم أيضًا مِنْ وُجُوبِ تماثُلِ العالِمَيْنِ ، إذا تَعَلَّقَا بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وهو كونُهما عالِمَيْنِ به ومُتَعَلِّقَيْنِ به تَعَلُّقَ العالِمين ، لا تَعَلُّقَ العلومِ ؛ فإنْ مَرُّوا على ذٰلك ، أَوْجَبُوا مُجانَسَةَ القديمِ ، تعالى ، للأجسامِ . وإنْ أَبَوْهُ ، لم يَجِدُوا فرقًا .

فإن قالوا : إنَّما يجبُ ذٰلكَ فيما يتعلّقُ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ تَعَلُّقَ الصفاتِ ، لا تَعَلُّقَ الموصوفينَ ذَوِي الأحوالِ والأحكامِ .

يقالُ لهم : هٰذِهِ دعوى وتَحَكُّمٌ ؛ ولو عَكَسَ عاكِسٌ عليكم ، لم تَجِدُوا فصلًا . وقال : يجبُ تماثُلُ ما لهُ تعلّقٌ بغيرِهِ تَعَلُّقَ الموصوفين ، ولا يجبُ فيما تَعَلَّقَ بغيرِهِ تَعَلُّقَ الصفاتِ .

وإن قالوا : إنَّما كان القديمُ عالِمًا لذاتِهِ وكان المُحْدَثُ عالِمًا بمَعنًى وٱختلفتْ جهاتُ كونِهما عالِمَيْنِ ، لم يجبْ تماثُلُهُمَا ، وإنْ تَعَلَّقَا بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحِدٍ .

قيلَ لهم : إنَّ ٱختِلَافَ جهاتِ ٱستحقاقِ الصفةِ لا يُخرجُ المَوْصُوفَيْنِ بها عن تساوِيهما فيها وعن تعلُّقِهِمَا بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ؛ فيجبُ تماثُلُهما لاشتراكِهما في الصفةِ المتعلّقةِ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وإنِ ٱختلفتْ جِهَتَا

الاستحقاقِ . ولا مَخرَجَ مِنْ ذٰلكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : أليسَ قد وَجَبَ عندكم تماثُلُ العِلْمَيْنِ المُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، وإنْ كانَ أحدُهما ضرورةً مبتدأً عن غَيْرِ نظرٍ أَوْجَبَهُ والآخرُ كشيءٍ واقعٍ عن نظرٍ أو تذكُّرِ النظرِ لِتَعَلُّقِهِمَا بمُتَعَلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ . ولذٰلكَ لا مُعْتَبَرَ لِجهاتِ ٱستحقاقِ الموصوفَيْنِ اللّذَيْنِ لهما تَعَلُّقٌ بمتعلّقٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ وإنِ ٱختلفتْ جِهَتَا الاستحقاقِ ؛ وإن لم يجبْ ذٰلكَ في العالِمَيْنِ ، لم يجبْ في العالِمِينَ .

فصل

ويقالُ لهم أيضًا : لو وَجَبَ ما قُلتُم ، لَوَجَبَ كونُ ذاتِ القديمِ ، تعالى ، مثلًا لعلومِنا لكونِهِ متشابهًا المعلومات على ما هي [٣٨أ] عليها ، كما نُبَيِّنُها نحنُ بعلومِنا . وإذا لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلتُم .

فإنَّما قالوا : إنَّما يُوجبُ التماثُلُ بالتعلّقِ ، إذا حَصَلَ على وجهٍ واحدٍ . وَتَعَلُّقُ ذاتِ القديمِ بالمعلوماتِ تَعَلُّقُ العالِمِينَ الذينَ يَصِحُّ منهم الفعلُ والإحكامُ . وَتَعَلُّقُ عِلْمِنا بها تَعَلُّقُ العلومِ الذي لا يَصِحُّ معه إيقاعُ الفعلِ وإحكامُهُ ؛ فزالَ ما أَلْزَمْتُمْ .

يقالُ لهم : إنَّ أَكْثَرَ ما في الذي أَوْرَدْتُم هو أنَّ القديمَ في تَعَلُّقِهِ بالمعلوماتِ زيادةُ صفةٍ ، هي كونُهُ عالِمًا . وليسَ العلمُ كذٰلكَ . وهو وإنْ كان ، تعالى ، عالِمًا ، فإنَّ ذاتَهُ ذاتٌ[١] ، يُتَبَيَّنُ بها المعلومُ على ما هو به ، كما نُبَيِّنُهُ نحنُ بمعلومنا ؛ فوَجَبَ لاشتراكِهما في هٰذِهِ الصفةِ على موضوعِكم اشْتِبَاهُهُمَا ، وإنْ حَصَلَ للقديمِ صفةٌ زائدةٌ ، هي كونُه عالِمًا ، وليسَ للعلمِ كذٰلكَ . ولا جوابَ عن هٰذا .

يقالُ لهم : فيجبُ على موضوعِ انْفصالِكم هٰذا أن يكونَ الاعتقادُ للشيءِ على ما هو به مِنْ جهةِ الظَّنِّ والتقليدِ مُخالِفًا[٢] للاعتقادِ لهُ على ما هو به مِنْ جهةِ العلمِ الذي تَسْكُنُ النَّفسُ إليه ، وإنِ اشْتَرَكَا في كونِهما اعتقادَيْنِ للشيءِ على ما هو به مِنْ قِبَلِ أنَّ الاعتقادَ لهُ على ما هو به مِنْ جهةِ الظَّنِّ والتقليدِ . ولا يصحّحُ إحكامَ الفعلِ مِنَ القادِرِ عليه والاعتقاد له ، لا[٣] على ظَنٍّ وتقليدٍ ، بل واقع عن ضرورةٍ أو دليلٍ يُصَحِّحُ ذٰلكَ . ولا مَخرَجَ لهم مِنْ ذٰلكَ .

---

١ ذات : ذاتا ، الأصل .

٢ مخالفًا : مخالف ، الأصل .

٣ لا : إضافة فوق السطر ، الأصل .

شبهة لهم أخرى في نفي علم الله ، تعالى ، وقدرته

قالوا : يدلُّ على ذٰلكَ أنَّه قد ثَبَتَ مِنْ قولِنا وقولِكم أنَّه لم يَزَلْ حَيًّا عالِمًا قادِرًا ولا يزالُ كذٰلكَ ، وأنَّ هٰذِهِ الصفاتِ واجبةٌ له ومحالٌ خروجُهُ عنها ؛ فَوَجَبَ لذٰلكَ ٱستحالَةُ تعليلِ كونِهِ عليها لِعِلَّةٍ يُوجِبُها أو فاعِلٍ يجعلُهُ عليها ، كما أنَّه لَمَّا كانَ لم يَزَلْ موجودًا ولا يزالُ وكانَ الوجودُ واجبًا لهُ ، ٱستحالَ تعليلُ وجودِهِ . وكذٰلكَ سَبِيلُ إحالَةِ تعليلِ كَوْنِ السوادِ سوادًا والجوهرِ جوهرًا ، لَمَّا لَزِمَهُما ووَجَبَ هٰذانِ الوَصْفانِ لهما .

فيقالُ : ولِمَ قُلتُم : إنَّ الواجبَ مِنَ الصفاتِ مُحَالٌ **[٣٨ب]** تعليلُهُ ؟ وما الحُجَّةُ فيه ؟ فإنْ قالوا : لأنَّنا لا نعلمُ شيئًا ، يُوجِبُ تعليلَ ذٰلكَ .

قيلَ لهم : ولِمَ ، إذا لم تعلموا مُوجبًا له ، وَجَبَ نَفْيُهُ وليسَ علامةُ ثبوتِ الشيءِ عِلْمَكُم به ؟

ويقالُ لهم : فقد علمتُم وجوبَ نَفْيِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الصفاتِ .

فإن قالوا : أجل .

قيل لهم : ومِن أيِّ طريقٍ علِمْتُمْ ذٰلكَ بضرورةٍ أم بدليلٍ ؟

فإنْ قالوا : بضرورةٍ ، أُمْسِكَ عنهم . وإنْ قالوا : بدليلٍ ، سُئِلَ عنه . ولن يجدوا إلى ذٰلكَ سبيلًا .

وإنْ قالوا : ما نعلمُ قَطْعًا وُجُوبَ نَفْيِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الصفاتِ ولا وُجُوبَ تعليلِها .

قيلَ لهم : فَقِفُوا في ذٰلكَ وشُكُّوا !

وإن قالوا : الذي يدلُّ على وجوبِ نَفْيِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الأحكامِ عِلْمُنا بوجوبِ

تعليلِ الجائزِ منها الذي ليسَ بواجبٍ ؛ فإذا ثَبتَ ذٰلكَ في الجائزِ ، وَجَبَ كَوْنُ الواجبِ بعكسِهِ .

يقالُ لهم : فلِمَ قُلتُم هٰذا ؟ وهو خطأٌ باتِّفَاقِ أهلِ النَّظَرِ ، لأنَّهُ لا يجبُ ، إذا كان جوازُ الوَصْفِ والحكمِ يدلُّ على وجوبِ تعليلِهِ أن يدلَّ وجوبُهُ ولزومُهُ على إحالةِ تعليلِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ مِنْ بابِ عكسِ الأدِلَّةِ ؛ وهو باطلٌ باتِّفَاقٍ . يُبينُ ذٰلكَ أنَّه لا يجبُ ، متى كان يدلُّ وقوعُ الفعلِ على أنَّ فاعِلَهُ قادِرٌ أن يكونَ عدمُهُ وكونُهُ غَيْرَ واقِعٍ مِنَ الفاعِلِ يدلُّ على عَجْزِهِ عَنهُ وعدمِ قدرتهِ عليه ، لأنَّهُ قد لا يفعلُ القديمُ ، تعالى ، الفعلَ ، وإنْ كان قادِرًا عليه . وكذٰلكَ المحدثُ عِندَهم .

وكذٰلكَ فقد ثَبَتَ أنَّ إحكامَ الفعلِ يدلُّ على عِلْمِ فاعِلِهِ ، وقُبْحَهُ[١] وفسادَهُ لا يدلُّ على جهلِ مُفْسِدِهِ . وكذٰلكَ وجودُ التصرُّفِ عِندَهم بحسبِ قَصْدِ المُتَصَرِّفِ ودواعِيهِ يدلُّ على أنَّه مُحْدَثٌ مِنْ قِبَلِهِ . ووقوعُهُ مع السَّهْوِ والنومِ وعَدَمِ القَصْدِ لا يدلُّ على أنَّه ليسَ بحادِثٍ مِنهُ . ولهٰذا أيضًا ما وَجَبَ أن يكونَ ٱحتمالُ الجواهرِ للأعراضِ الحادِثَةِ دليلًا على حدوثِها ولم يجبْ أن يكونَ خلقُ الأعراضِ منها دليلًا على قِدَمِهَا . [٣٩أ] وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما ألْزَمُوهُ .

ويقالُ لهم : إنَّه ليسَ الأمرُ في جميعِ الصفاتِ الجائزة على الموصوفِ في وُجُوبِ تعليلِها على ما ٱدَّعَيْتُمْ ، لأنَّهُ قد ثَبَتَ أنَّ كونَ الجوهَرِ مُتَحَيِّزًا وحامِلًا للأعراضِ وكونَ العَرَضِ حالًّا في الجوهرِ مِمَّا لا يجبُ لهما ، لأنَّهُ لا وَقْتَ يَحْصُلُ الجوهرُ فيه مُتَحَيِّزًا حامِلًا للأعْرَاضِ والعرضُ محمولًا فيه إلَّا وجائزٌ أن لا يكونا لذٰلكَ بأن ينفيا على عدمِهما ، ثمَّ لم يجبْ تعليلُ كونِهما كذٰلكَ . وكذٰلكَ الاعتقادُ للشيءِ على ما هو به قد يَصِحُّ أن يكونَ عِلْمًا ، إذا وَقَعَ على وجهٍ ، وأن يكونَ غَيْرَ علمٍ ،

---

١ وقبحه : وشجه ، الأصل .

إذا وَقَعَ على وجهٍ آخرَ ، ثمَّ لم يجبْ تعليلُ كونِهِ عِلْمًا بِعِلَّةٍ تَخُصُّهُ وتكونُ عِلَّةً لكونهِ كذٰلكَ . وكذٰلكَ كلُّ حادِثٍ ، حَدَثَ ووُجِدَ في وقتٍ ، فإنَّه قد كانَ يجوزُ أن لا يَحْدُثَ ولا يُوجَدَ في ذٰلكَ الوقتِ بأن يَبْقَى على عدمِهِ ، ثمَّ لم يجبْ تعليلُ حدوثِهِ ووجودِهِ بِعِلَّةٍ ، تُوجِبُ له كونَهُ حادِثًا موجودًا كذٰلكَ في أمثالِ هٰذا مِمَّا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ ؛ فَبَطَلَ ما أَصَّلُوهُ .

فإن قالوا : لا يجوزُ مع وجودِهِ غير محمولٍ فيه ، يلحقُ كذٰلكَ بالصفاتِ الواجبةِ .

يقالُ لهم : قد كانَ لا يجوزُ أن يَحصلَا مَوْجُودَيْنِ ، فلا يكونانِ كذٰلكَ ؛ فيجبُ لهٰذا تعليلُ كونِهما على الوَصْفَيْنِ .

ويقالُ لهم : فنَفْسُ الوجودِ الحاصِلِ لهم بَعْدَ العدمِ وٱختلاف الوصفِ عليهما بذٰلكَ مِمَّا قد كانَ يجوزُ أن يحصلَ ويجوزُ أن لا يحصلَ بأن ينفيا على عدمِهما ؛ فيجبُ تعليلُ وجودِهما لجوازِ حصولِه لهما وكونه غَيْرَ واجبٍ فيهما .

فإن قالوا : هو[١] معلولٌ بفاعلٍ فعلهما مَوْجُودَيْنِ .

قيلَ لهم : الفاعلُ لا يَصِحُّ كونُهُ عِلَّةً لفِعْلِهِ بٱتِّفَاقٍ ؛ فلا مَعنَى للتَّعَلُّقِ بالعباراتِ في هٰذا البابِ . ولو كان الفاعِلُ عِلَّةً للفعلِ ، لَوَجَبَ وجودُهما معًا ولَوَجَبَ قيامُ الفاعِلِ بالفعلِ ولاستحَالَ وجودُ شيءٍ ، يفرقُ بَيْنَ الفاعِلِ وفِعْلِهِ ، كما يستحيلُ ذٰلكَ في العِلَّةِ وحكمِها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إنَّما يدلُّ ٱختلافُ الوصفِ على الشيءِ على أنَّه معلولٌ ، إذا ٱختَلَفَ **[٣٩ب]** مع تَسَاوِي أحوالِهِ ، وحالُ الوجودِ مخالِفَةٌ لحالِ المعدومِ .

قيلَ لهم : فلا يجبُ أن نثبتَ أيضًا سائِرَ الأعراضِ والعِلَلِ ، لأنَّنا لا يُمْكِنُنَا مع

---

١ هو : هي ، الأصل .

آختلافِ الأحوالِ في كلِّ صِفَةٍ أن نَعْلَمَ تَساوِيَ حالَي الموصوفِ بها . وقد بَيَّنَّا ذٰلكَ في بابِ إثباتِ الأعراضِ وإثباتِ الإدراكِ معنى بما يُغْنِي عن إعادتِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ الأوصافَ الجائزةَ على ضَرْبَيْنِ ، فمنها ما[١] يُعَلَّلُ ومنها ما لا يُعَلَّلُ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

ثمَّ يقالُ لهم : إنَّكم قد بَنَيْتُمْ هٰذا الاستدلالَ على أنَّ الواجبَ مِنْ صفاتِ الجوهرِ ، ككونِ الجوهرِ جوهرًا أو كونِ السوادِ سَوَادًا ، لا يُعَلَّلُ . وقسمُ الواجبِ مِنْ صفاتِ القديمِ على ذٰلكَ . وهٰذا أَصْلٌ فاسِدٌ ، لأنَّهُ لا شيءَ مِنْ صفاتِ المُحْدَثِ واجبٌ لهُ ، لأنَّها كُلّها حاصلِةٌ له بفعلِ فاعِلٍ ، يجوزُ أن يفعلَها وأن لا يفعلَها بأن لا يحدثَ للجوهرِ والسوادِ ولا يفعل لهما الصفات التابعة لحدوثِهما والصفات التابعة للحدوثِ ، وإنْ وَجَبَ حصولُها عِندَ حدوثِ الشيءِ ، فهو عِندَنا لا يَحْصُلُ إلَّا بفاعِلٍ يفعلُهُ كذٰلكَ على ما قد بَيَّنَّاهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ في الكلامِ في المخلوقِ بما يُغْنِي الناظِرَ فيه . ولَعَلَّنا أَنْ نَذْكُرَ مِن بَعْدِ ذٰلكَ طرفًا ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فأمّا كونُ الجوهرِ جوهرًا وكونُ السوادِ سوادًا ، فليسَ مِمَّا يجبُ لهما ، بل لا يكونانِ كذٰلكَ إلّا بفاعِلٍ يَفْعَلُهُما جوهرًا وسوادًا ، وصَحَّ أن لا يَفْعَلَهُما كذٰلكَ . وقد بَيَّنّا هٰذا في بابِ الكلامِ في بابِ شيءٍ مِمَّا يُغنِي مُتَأَمِّلَهُ .

وإن قالوا : الذي يدلُّ على إحالةِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الصفاتِ أنَّه لو صَحَّ ذٰلكَ ، لَصَحَّ تعليلُ كَوْنِ القديمِ موجودًا وكونِ السوادِ سوادًا ؛ فَلَمَّا لم يَصِحَّ ذٰلكَ ، لم يَصِحَّ تعليلُ كلِّ واجبٍ مِنَ الصفاتِ .

ويقالُ : ما نسوِّمُكُم تعليلَ كلِّ واجبٍ مِنَ الصفاتِ ولا نقولُ نحنُ ذٰلكَ أيضًا ،

---

١ ما : + لا ، الأصل .

وإنَّما نطالِبُكم بالدلالةِ على إحالَةِ تعليلِ شيءٍ منها ؛ فدُلُّوا على ذٰلك ، إنْ كنتُم [٤٠أ] مُحِقِّينَ !

فإن قالوا : كلُّ أَمْرٍ أَحَالَ تعليلَ وجودِ القديمِ وكون السوادِ سوادًا غير موجودٍ في إحالَةِ تعليلِ كونِ القديمِ حيًّا عالِمًا قادِرًا ، وذٰلكَ أنَّه لو كانَ الموجودُ موجودًا لمَعْنًى ، قديمًا كانَ أو محدثًا ، لَوَجَبَ كونُ ذٰلكَ المَعْنَى موجودًا ، لأنَّهُ محالٌ كَوْنُ الموجودِ موجودًا لمَعنًى معدومٍ لأُمُورٍ . أَقْرَبُهَا أنَّه كانَ يجبُ أن يكونَ المحدثُ لم يَزَلْ موجودًا ، لأنَّ معناهُ الذي له يكونُ موجودًا معدومًا في العدمِ ، كما أنَّه معدومٌ الآنَ . وهٰذا يُوجبُ قِدَمَ الحوادِثِ . وذٰلكَ مُحَالٌ . ولكانَ أيضًا ليسَ بعضُ الموجوداتِ بأن كانَ موجودًا لأجلِ ذٰلكَ المَعنَى المعدوم أَوْلَى مِنْ غيرِهِ ولأنَّهُ لا ٱختِصَاصَ لذٰلكَ المَعنَى المعدومِ به ولا بغيرِه . وكانَ يجبُ أيضًا أن لا يكونَ موجودًا في بعضِ الأحوالِ دُونَ بعضٍ لِاستمرارِ العدمِ بذٰلكَ المَعْنَى . وذٰلكَ أيضًا باطِلٌ ، ولأنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ ولا مَعنًى . وعِلَلُ الأحكامِ لا تكونُ إلَّا صفاتٍ وذواتٍ منفصلةً ، فَبَطَلَ كونُ المعدومِ عِلَّةً ووَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ ما لهُ يكونُ الموجودُ موجودًا لا محالَةَ . وذٰلكَ لا يُوجبُ حاجتَهُ أيضًا مِنْ حيثُ كانَ موجودًا إلى وجودٍ وحاجةَ وُجُودِ وُجُودِهِ إلى وُجُودٍ ، ثمَّ كذٰلكَ أبدًا إلى غَيْرِ غايةٍ . وذٰلك باطلٌ ؛ فٱسْتَحَالَ لذٰلكَ تعليلُ وُجُودِ كلِّ موجودٍ .

وأمَّا ما يدلُّ على ٱستِحَالَةِ تعليلِ كونِ السوادِ سَوَادًا ، فهو أنَّه لو كانَ كذٰلكَ لِعِلَّةٍ ، لم يَخلُ مِنْ أن يكونَ هو عِلَّةُ نَفْسِهِ في كونهِ سَوَادًا أو مَعنًى له ، يصيرُ كذٰلكَ ؛ فَمُحَالٌ كونُ ذاتِهِ عِلَّةً لكونهِ سوادًا ، لأنَّ كونَهُ سوادًا رُجُوعٌ إلى ذاتِهِ . والشيءُ لا يكونُ عِلَّةً لذاتِهِ ، لأنَّ الذاتَ لا تكونُ معلولةً مِنْ حيثُ هي ذاتٌ ، ولأنَّ مِنْ حقِّ عِلَّةِ الحكمِ أن تكونَ ذاتًا منفصلةً مِمَّنْ له الحكمُ ؛ فٱستحَالَ كونُ نَفْسِ السوادِ عِلَّةً لكونِهِ سوادًا على التحقيقِ .

وإنَّما نعني بقولِنا : إنَّه سوادٌ لِنَفْسِهِ أنّه كذٰلكَ ، لا لمَعنًى . [٤٠ب] لو عُدِمَ ، لم يَكُنْ سوادًا . ومحالٌ أيضًا كونُهُ سوادًا لمَعنًى له ، يكونُ كذٰلكَ ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجبُ ٱختصاصَ ذٰلكَ المَعنى بذاتِهِ وقيامِهِ به . وذٰلكَ مُحَالٌ . ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ سوادًا ، وإنْ كانَ صفةً لنفسِهِ معلولًا بصفةٍ أُخرَى ، هو عليها في نفسِهِ ، لأنَّ صفاتِ الذاتِ لا يكونُ بعضُها عِلَلًا لبعضٍ ، وإنَّما تكونُ المعاني المنفصلةُ عِلَلًا للأحكامِ والصفاتِ ، ولأنَّهُ ليسَ الصفة التي لِنَفْسِ السوادِ بأن تجعلَ علّةً لكونِهِ سوادًا أَوْلَى مِنْ جَعْلِ كونِهِ سوادًا علّةً لتلكَ الصفةِ . وذٰلكَ نهايةُ الإحالةِ ؛ فٱستحالَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ تعليلُ كونِ الموجودِ موجودًا أو السوادِ سوادًا . وليس مِثْلُ هٰذِهِ الطرقِ موجودًا[1] في إحالَةِ تعليلِ كونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، حَيًّا عالِمًا قادِرًا بمَعَانٍ تقومُ به لكونِهِ قائمًا بنفسِهِ ، محتملًا لقيامِ الصفاتِ به .

ولا يُمْكِنُ أيضًا أن يقالَ : إنَّما ٱستحَالَ تعليلُ كونِهِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا بمَعَانٍ تُوجدُ بذاتِهِ لأجلِ أنَّ تلكَ المعانِيَ مشاركةٌ له في هٰذِهِ الأحكامِ ، كما أنَّ وجودَهُ لو ثَبَتَ معلولًا بمَعنًى ، لَوَجَبَ وجودُ ذٰلكَ المَعنَى ومشاركتُهُ لهُ في هٰذا الحكمِ ، لأنَّ حياةَ البارِئ وعِلْمَهُ وقدرتَهُ لا يَصِحُّ أن يشارِكَهُ في الحكمِ بأنَّه حَيٌّ عالِمٌ قادِرٌ ؛ فيقتضي ذٰلكَ فيها إثباتَ عِلَلٍ لها . وهٰذا بَيِّنٌ في بطلانِ دعواهم بِتَساوِي الأَمْرَيْنِ .

فإن قالوا : لوِ ٱسْتَقَامَتْ لكم هٰذِهِ الدلالةُ في إحالَةِ كونِ السوادِ سَوادًا ، لم يَسْتَقِمْ في إحالةِ كونِ الجوهرِ مُتَحَيِّزًا أو حامِلًا للأعراضِ ، وإنْ وَجَبَ لهُ ذٰلكَ ، متى وُجِدَ ؛ فَمَا الذي يُحِيلُ كونَهُ كذٰلكَ لِعِلَّةٍ ؟

يقالُ لهم : إنْ قُلنَا : إنَّ كونَهُ كذٰلكَ حكمٌ لا يُعَلَّلُ ، لأنَّهُ لا دَليلَ يُوجِبُ تعليلَهُ . وفي كونِ القديمِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا دليلٌ ، فَوَجَبَ تعليلُهُ وهو أنَّ هٰذِهِ الأحكامَ معلولةٌ

---

١ موجودًا : موجود ، الأصل .

فينا . ومحالٌ ثبوتُ مثلِ الحكمِ المعلولِ بِعِلَّةٍ بغيرِ عِلَّةٍ أو عِلَّةٍ تُخالِفُ تلكَ العِلَّةَ ؛ فَسَقَطَ سؤالُكم .

وشيءٌ آخرُ وهو أنَّه لا عرضَ يشيرُ إليه مع وجودِ الجوهرِ مِنْ كونٍ وغيرِه [٤١أ] إلَّا ويجوزُ وجودُهُ مع عدمِهِ إلى مثلِهِ أو ضِدِّهِ ؛ فحملُ الجوهرِ لكلِّ عرضٍ يُشارُ إليه ليسَ مِنَ الأحكامِ اللازِمَةِ له ؛ فلا يجبُ إلحاقُهُ بهٰذا البابِ .

وليسَ يَصِحُّ أن يقولَ قائِلٌ : عَلِّلُوا جُمْلَةَ الأَعْرَاضِ أو جميعها ! لأنَّ ذٰلكَ مستحيلٌ فيه مَنِ ٱستحالَ أن يحملَ العَرَضَ وضِدَّهُ أو يحملَهُ ويحملَ ضِدَّ ما يحتاجُ في وُجُودِهِ إلى وُجُودِهِ . ومحالٌ إذًا على هٰذا حَمْلُهُ لجُمْلَةِ الأعراضِ . والحكمُ لا تُعَلَّلُ إحالتُهُ ويدلّ على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ حامِلًا للأعراضِ لِعِلَّةٍ أنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أن تكونَ تلكَ العِلَّةُ عَرَضًا وأن يكونَ أيضًا حامِلًا لها لِعِلَّةٍ أُخرَى ، ثمَّ كذٰلكَ أبدًا إلى غَيْرِ غايةٍ . وذٰلكَ محالٌ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فأمَّا كونُه مُتحَيِّزًا ، فلا يجوزُ أن يكونَ مَعْلُولًا أيضًا بِعِلَّةٍ ، لأنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتْ تلكَ العِلَّةُ غَيْرَهُ ولم يَدُلَّ دليلٌ على تَضَمُّنِهِ لوجودِها به ، إذا وُجِدَ ، لَصَحَّ وجودُهُ مع عَدَمِهَا وكونه ، إذا عدمَتْ ، موجودًا غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ . وذٰلكَ يُوجبُ قَلْبَ جنسِهِ ، لأنَّ خاصِّيَّتَهُ كونُهُ مُتَحَيِّزًا ؛ فإذا خَرَجَ عن ذٰلكَ ، وَجَبَ ٱنْقِلَابُ جنسِهِ . وذٰلكَ محالٌ .

وفي هٰذا الدليلِ نَظَرٌ ، لأنَّ لقائِلٍ أن يقولَ : هو مُتَحَيِّزٌ بمَعنًى ، ووجودُهُ يَتَضَمَّنُ وجودَ ذٰلكَ المَعنَى مِنْ حيثُ ٱستحالَ وجودُهُ إلَّا مُتَحَيِّزًا ؛ فلا وَجْهَ لقولِكم ، ولم يَقُمْ دليلٌ على تَضَمُّنِ وجودِهِ لوجودِ علَّةِ تحيُّزِه .

والوَجْهُ في هٰذا عِندَنا أن يقالَ : هٰذا حُكْمٌ ، لم يَقُمِ الدليلُ على وجوبِ تعليلِه ولا على نَفْيِ وجوبِ ذٰلكَ ؛ فالوقفُ فيه واجبٌ . وهٰذا غيرُ مستقيمٍ على أصولِ القدريّةِ

مِنْ حيثُ جَوَّزُوا أصولَ نفسِ الجوهرِ وكونِهِ ذاتًا وجنسًا مَخصُوصًا في حالِ عدمِهِ ، وإن لم يَكُنْ مشغلًا مُتَحَيِّزًا ، وإن لم يوجبْ ذٰلكَ قَلْبَ جنسِهِ ؛ فيجوزُ أيضًا حصولُهُ كذٰلكَ في حالِ وجودِهِ ، وإن لم يوجبْ ذٰلكَ قَلْبَ جنسِهِ . ولا مَحِيصَ لهم مِنْ ذٰلكَ .

فإن قالوا : جنسُهُ يُوجبُ لهُ التَّحَيُّزَ والإشغالَ في حالِ وجودِهِ دُونَ [٤١ب] حالِ عدمِهِ .

قيلَ لهم : لم قُلتُم ذٰلكَ ؟ وما الفرقُ بَيْنَ حالَتَيْهِ وجنسُهُ وذاتُهُ ثابتانِ في حالِ العدمِ والوجودِ ؟ فلا يجدونَ فصلًا .

وإن قالوا : إنَّنا نعلمُ ضرورةً أنَّه ، إذا كانَ موجودًا ، فإنَّهُ لا بُدَّ أن يُوجدَ في مكانٍ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ .

يقالُ لهم : في هٰذا تُنَازَعُونَ ؛ فإن لم يُعْلَمْ ذٰلكَ مِنْ حالِهِ ، إذا كانَ معدومًا ، فما يعلمُ أيضًا مِنْ حالِهِ ، إذا كانَ موجودًا .

ويقالُ لهم : ما الفصلُ بَيْنَكم وبَيْنَ مَنْ قالَ : وبٱضطرارٍ يُعلمُ أنَّ الجوهرَ ، متى كانَ نَفْسًا وجنسًا يُخالِفُ جنسَ الأعراضِ ؟ والقديمُ ، سبحانَهُ ، فإنّه لا بُدَّ أن يحصلَ في مكانٍ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ ، وإنَّه لا يجوزُ أن تكونَ ذاتُهُ في حالٍ مِنَ الأحوالِ بمثابَةِ القديمِ ، سبحانَهُ ، والأعراضِ في أنَّه غَيْرُ مشغلٍ ولا متحيّزٍ .

فإن قالوا : ما يُعْلَمُ لزومُ هٰذا الحكمِ في حالِ عدمِهِ .

قيل لهم : ولا يعلمُ ذٰلكَ مِنْ حِكْمَتِهِ في حالِ وجودِهِ ؛ ولا فَصْلَ ؛ فقد بَانَ لكم بهٰذِهِ الجُمْلَةِ بأنَّه ليسَ ما منعَ مِنْ تعليلِ كونِ القديمِ وغيرِهِ موجودًا وكونِ السوادِ والجوهرِ سوادًا وجوهرًا ومُتَحَيِّزًا مانِعًا مِنْ تعليلِ كونِ القديمِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا . وبَطَلَ ما أَصَّلُوهُ .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على أنَّه لا يجبُ أن يكونَ وجوبُ الوصفِ ولزومُهُ مُغْنِيًا لِمَنْ هو له عن عِلَّةٍ تُوجِبُهُ أنَّ ذٰلكَ ، لو أغناهُ عن عِلَّةٍ تُوجِبُهُ ، لَكَانَ بأن يُغْنِيَهُ عن شرطٍ له أَوْلَى ، لأنَّهُ قد يَصِحُّ وجودُ الشَّرْطِ مع عدمِ الحكمِ . ولا يجوزُ وجودُ العِلَّةِ مع عدمِهِ ؛ فَصَارَ تعلُّقُ الحكمِ بالعِلَّةِ أَشَدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بالشَّرْطِ ، ولأنَّ الشَّرْطَ مصحّحٌ غَيْرُ مُوجِبٍ والعِلَّةَ موجبةٌ ؛ فإنِ ٱستغنى وجوبُ الوصفِ ولزومُهُ عن الموجبِ ، ٱستغنى أيضًا عن المصحّحِ لذٰلكَ ، وكان ذٰلكَ فيه أَقْرَبَ . وإذا لم يُغْنِ وجوبُهُ عن الشرطِ ، لم يُغْنِ عن العِلَّةِ الموجبةِ .

وإن قالوا : لو ثَبَتَ الحكمُ ببعضِ مَنْ هو لهُ مع عدمِ ما يقالُ : إنَّه شرطٌ لهُ ، لَخَرَجَ الشَّرْطُ عن كونِهِ شرطًا . وذٰلكَ محالٌ .

يقالُ : لو ثَبَتَ الحكمُ لبعضِ مَنْ هو له مع عَدَمِ عِلَّتِهِ [٤٢أ] الموجبةِ ، لَخَرَجَتِ العِلَّةُ عن كونِها عِلَّةً للحكمِ . وذٰلكَ يُوجِبُ قَلْبَ جنسِها . وذٰلكَ محالٌ . ولا فَصْلَ في ذٰلكَ .

ومِمَّا يُبْطِلُ ذٰلكَ أيضًا إبطالًا ظاهِرًا عِلْمُنا بأنَّه ، متى فُرِضَ كونُ الحكمِ واجبًا على نفسِ ما هو له ، وَجَبَ لُزُومُهُ لنفسِهِ لِاستحَالَةِ مفارقتِهِ لذاتِهِ ووجودِهِ مع عدمِها ، وأنَّه ، متى فُرِضَ أيضًا وجوبُ الحكمِ لمَعنًى يَختَصُّهُ ويستحيلُ مفارقتُهُ لهُ ووجودُهُ مع عدمِهِ ، لَزِمَ لا محالةَ دوامُ الوصفِ له ولزومُهُ لِاستحالةِ وجودِهِ مع عدمِ الموجبِ له ، ولذٰلكَ وَجَبَ مِنْ قولِنا وقولِهم دوامُ لزومِ الوصفِ له ، وذٰلكَ لِاستحالةِ مفارقتِهِ لذاتِه ، ولَزِمَ مَنْ قالَ : إنَّه أو غَيْرَه مِنَ الأجسامِ لم يَزَلْ مُتَحَرِّكًا أو ساكنًا لسكونٍ قديمٍ ، وجوبُ لزومِ الوصفِ له وأن لا توجدَ ذاتُهُ إلّا وهو[1] ، سبحانَهُ ، حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ لذاتِهِ ودوامِ[2] الوصفِ له بذٰلكَ ولزومه لاستحالةِ مفارقتِهِ ، تعالى ، لذاتِهِ . ولَزِمَ

---

١ وهو : - ، الأصل .

٢ ودوام : دوام ، الأصل .

بٱتِّفَاقِ مَنْ قالَ : إنَّه حَيٌّ عالِمٌ قادِرٌ لِمَعَانٍ[1] قديمةٍ تَختَصُّهُ ومستحيلٌ وجودُهُ مع عدمِها ، لزومُ الوصفِ له بذٰلكَ لِاستحالةِ مفارقتِهِ لِمَا أوجبَ له كونه كذٰلكَ ووجوده مع فرضِ ٱستحقاقِهِ لها لذاتِهِ . ولا يلزمُ دوامُها ووجوبُها ، لو فرضَ أنَّه مستحقٌّ لها لِمَعَانٍ قديمةٍ ، يستحيلُ مفارقتُهُ لها ، لوجَبَ أن تُقْلَبَ عليه دَعْوَاهُ .

فيقالُ : لم يجبْ لُزُومُ الوصفِ ووجوبه أبدًا ، إذا كانَ كذٰلكَ لِمَعَانٍ قديمةٍ . ولا يجبُ لزومُهُ ، إذا كانَ مُسْتَحِقًّا لهُ لذاتِهِ . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه ولا تقدُّمَ ؛ فحصلَ لعلمِ هٰذا البابِ على تعاطي فرقٍ بَيْنَهما . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَانَ أنَّ لزومَ الوصفِ ووجوبَهُ لِمَنْ هو له لا شيءَ عنِ ٱستحقاقِهِ لذاتِهِ ولا عنِ ٱستحقاقِهِ لمَعنًى يستحيلُ مفارقتُهُ لذاتِهِ ، وأنَّه قد يكونُ واجبًا تارةً للذاتِ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ بطلانُ ما قالُوهُ .

---

١ لمعان : لمعانى ، الأصل .

فصل

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على بطلانِ قولِهم هٰذا أنَّه لَوِ ٱستحَالَ تعليلُ الواجبِ مِنَ الأحكامِ والصفاتِ ، لم يَكُنْ لنا سَبِيلٌ ولا طَرِيقٌ إلى نَفْيِ كونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، جوهرًا مُتحَيِّزًا في [٤٢ب] مكانٍ مِنَ الأماكِنِ وَجِهَةٍ مِنَ الجهاتِ واجب كونُهُ فيهما ومحالٌ خروجُهُ عنهما وأن يكونَ في ذاتِهِ على صفةٍ ، تقتضي له الكونَ في تلكِ الجهةِ والمُحَاذَاةِ وٱستحالة خروجِهِ عنها ويكون كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ ، هي الكون ، وأن يكونَ الجوهرُ في نفسِهِ على صفةٍ تقتضي له كونَهُ مُتَحَيِّزًا وصحّة كونِهِ في كلِّ مكانٍ بَدَلًا مِنْ غيرِهِ سِوَى مكانِ القديمِ ، سبحانَهُ ؛ فيجبُ لذٰلكَ تعليلُ كونِهِ في المكانِ الذي يحصلُ فيه لِجَوَازِ أن لا يكونَ في ذٰلكَ الوقتِ فيه وأن يكونَ كائِنًا في غيرِهِ . وليستْ هٰذِهِ حالَ القديمِ ، سبحانَهُ ، في كونِهِ كائنًا في المكانِ الذي يختصُّ بالكونِ ؛ فلا يجدونَ إلى دفعِ هٰذا سبيلًا .

فإن قالوا : ما صَحَّحَ كونَ الجوهرِ في مكانٍ ما ، يُصحِّحُ كونَهُ في كلِّ مكانٍ على البدلِ ؛ فيجبُ أن تكونَ هٰذِهِ حالَ القديمِ ، سبحانَهُ .

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُم ، بل يمتنعُ أن يكونَ الجوهرُ ذاته على صفةٍ تُصَحِّحُ كونَهُ في كلِّ مكانٍ على البدلِ ، ونفس القديمِ ، سبحانَهُ ، على صفةٍ ، تُوجبُ لهُ كونَهُ في مكانٍ مخصوصٍ ، لا يَصِحُّ خروجُهُ عَنهُ ؛ فلا يجدونَ إلى دفعِ ذٰلكَ طريقًا . وكما يَزْعُمُونَ أنَّ إرادةَ القديمِ وكراهتَهُ في ذَاتَيْهِمَا على صفةٍ ، تقتضي لهما صحّةَ وجودهما لا بمكانٍ ولا ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ . وكذٰلكَ الفناءُ ، إذا وُجدَ ، ومثل إرادتِهِ وكراهتِهِ مِنْ صِفَاتِنَا في أنفسِهما على صفةٍ ، تقتضي لهما ٱستحالةَ وجودِهما لا بمكانٍ مع تجانسِهما ؛ فَبِأَنْ يَفْتَرِقَ القديمُ ، سبحانَهُ ، والجوهرُ فيما يُصَحِّحُ وجودَ كلِّ واحدٍ مِنهُما بكلِّ مكانٍ على البدلِ مع ٱختلافِ ذَاتَيْهِمَا أَوْلَى .

ويقالُ لهم أيضًا : لو وَجَبَ ما قُلتُم ، لَوَجَبَ ، إذا كانَ القديمُ في ذاتِهِ على صفةٍ ، يستغني لكونِهِ عليها عَنِ الأماكِنِ ، وكان الفناءُ كذٰلكَ وإرادتُهُ ، تعالى ، وكراهتُهُ كذٰلك ، أن تكونَ ذاتُهُ وصِفَةُ ذاتِهِ النفسيّة متساويةً لصفةِ ذاتِ الفناءِ والإرادةِ والكراهةِ التي تصحّحُ وجودَهما لا بمكانٍ ، وذٰلك يُوجبُ مماثلَتَهُ لهٰذِهِ الأعراضِ لمشاركتِهِ لهما فيما صَحَّحَ وجودَهما لا بمكانٍ مِنَ الصفةِ الذاتيّةِ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ [٤٣أ] ما قُلْتُمُوهُ .

وكذٰلكَ فإنَّه لو كانَ وُجُوبُ الوصفِ يُغْنِي عن ثبوتِ عِلَّتِهِ ، لم نَأْمَنْ كونَ القديمِ ، تعالى ، عَرَضًا مِنَ الأعراضِ ، وإنْ كانَ حيًّا عالِمًا قادرًا سميعًا بصيرًا وأن تكونَ هٰذِهِ الصفاتُ واجبةً ولازمةً لِنَفْسِهِ ، وإن كانَ عَرَضًا ، وغَيْرَ معلولةٍ بِعِلَّةٍ مِنَ العِلَلِ . ولا مَخرَجَ لهم مِنْ ذٰلكَ .

وإنَّما نعتصمُ نحنُ مِنْ كونِهِ عَرَضًا بأن نقولَ : لو كانَ كذٰلكَ ، لم يَكُنْ حَيًّا قادِرًا عالِمًا فَعَّالًا ، لأنَّ هٰذِهِ الصفاتِ التي لا يَصِحُّ وقوعُ الفعلِ إلَّا مِمَّنْ هِيَ لهُ لا تجبُ لِمَنْ وَجَبَتْ له إلَّا لِمَعَانٍ ، تختصُّهُ وتقومُ بذاتِهِ . ومحالٌ حَمْلُ العَرَضِ المَعَانِيَ ؛ فإذا كانَ وجوبُ الوصفِ ولزومُهُ يُحِيلُ تعليلَهُ بمَعنًى ، لم يُنْكَرْ كونُ القديمِ ، سبحانَهُ ، عَرَضًا مِنْ بعضِ أجناسِ الأعراضِ ، وإن كانَ مع ذٰلكَ مُخالِفًا لسائِرِهَا وجنسًا منفردًا عنها ، وأن يكونَ مع ذٰلكَ حَيًّا عالِمًا قادِرًا مُدْرِكًا لذاتِهِ وأن تكونَ هٰذِهِ الأحكامُ واجبةً ولازِمةً له ؛ فلا يجدونَ إلى دَفْعِ ذلكَ سبيلًا .

فإن قالوا : لو كانَ عَرَضًا ، لكانَ مِنْ جنسِ هٰذِهِ الأعراضِ .

قيلَ لهم : ولم قُلتُم ذٰلكَ ؟ وَوَصْفُ العَرَضِ بأنَّه عرضٌ لا يُفِيدُ الجنسَيْنِ ، بل يَجْرِي مَجْرَى وَصْفِهِ بأنَّه محدثٌ وموجودٌ في أنَّه غَيْرُ موجبٍ للجنسَيْنِ . ولذٰلكَ وَجَبَ كونُ السوادِ والبياضِ عَرَضَيْنِ ، وإنْ كانا مُختَلِفَيْنِ ، كما أنَّهما موجودانِ وحادِثانِ ،

وإن كانا مختلفَيْنِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

هٰذا على أنَّهم قد زَعَمُوا أنَّ الفناءَ جنسٌ مفردٌ ، خارجٌ عن جميعِ الأعراضِ ؛ فيجبُ تجويزُ كونِ القديمِ ، تعالى ، عَرَضًا ، وإنْ كانَ جنسًا مفردًا مخالِفًا للفناءِ ولسائرِ أجناسِ الأعراضِ ؛ فلا عاصِمَ لهم مِنْ ذٰلكَ .

وقد دَلَلْنَا مِنْ قَبْلُ على ٱستحالةِ حَمْلِ العَرَضِ للأَعْرَاضِ ، فأغنى ذٰلكَ عن رَدِّهِ . وهو جوابُ مَنْ قالَ لنا مِنهُم ومِنْ غيرِهم : فَلِمَ أنكرتُم كونَه ، تعالى ، عَرَضًا ، وإنِ ٱحتَمَلَ الأعراضَ ؟ وهٰذِهِ جملةٌ مُقْنِعَةٌ في إفسادِ قولِهِمْ بإحالَةِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الصفاتِ . وفيه سقوطُ ما ٱسْتَدَلُّوا بِهِ على نَفْيِ الصفاتِ .

[٤٣ب] شبهة لهم أخرى في نفي علم الله ، تعالى ، وقدرته

قالوا : ومِمَّا يجبُ الاعتمادُ عليه في نَفْيِ صفاتِ ذاتِهِ أنَّه لو كانَ ، تعالى ، عالِمًا بعِلْمٍ ، لأَوْجَبَ ذٰلكَ أُمُورًا مِنَ المُحَالِ ؛ فمنها أنَّه كانَ يجبُ أن يكونَ لهُ مِنَ العلومِ ما لا نهايةَ لها بِعَدَدِ معلوماتِهِ ، لأنَّهُ قد ثَبَتَ أنَّ العِلْمَ بكلِّ معلومٍ على التفصيلِ غَيْرُ العِلْمِ بغيرِه[١] وخلافه . ومُحَالٌ تعلُّقُ العلمِ بمعلومَيْنِ على جهةِ التَّفْصِيلِ إذا كان يجبُ أن لا نعلمَ إلَّا معلومًا واحِدًا أو معلوماتٍ مُتَنَاهِيةً ، إمَّا بعلمٍ واحدٍ أو علومٍ محصورةٍ . وذٰلكَ يُوجِبُ جَهْلَهُ ببعضِ المعلوماتِ . وذٰلك مُحَالٌ ، لو كانَ يجبُ كونُ عِلْمِهِ عِلْمًا قدرةً وإدراكًا مُوجبًا لجميعِ أحكامِ الصفاتِ المخالفةِ للعلمِ ، وإنَّما وَجَبَ ذٰلكَ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنَّ العِلْمَ بكلِّ معلومٍ غَيْرُ العلمِ بغيرِه وخلافه ، كما أنَّ العِلْمَ بالشيءِ غَيْرُ القدرةِ عليه والإدراكِ والإرادةِ له وخلاف ذٰلكَ .

وإنْ صَحَّ أن يكونَ عِلْمُهُ بالشيءِ علمًا به وبغيرِه ، صَحَّ كونُهُ علمًا قدرةً إدراكًا ، إذْ لا فَرْقَ بَيْنَ ذٰلكَ . وقدِ اتَّفقَ على إحالَةِ كونِ العلمِ قدرةً . وكذٰلكَ يستحيلُ كونُهُ علمًا بالشيءِ وبغيرِه أو كانَ يجبُ أن تكونَ ذاتُهُ ، تعالى ، علمًا قدرةً إدراكًا لأجلِ أنَّه قد ثَبَتَ أنَّ مخالَفَةَ ذاتِهِ ، تعالى ، للعلمِ والقدرةِ كمخالَفَةِ العلمِ بالشيءِ للعلمِ بغيرِه ومخالفتِهِ للقدرة ؛ فإنْ جَازَ أن يكونَ عِلْمُهُ بالشيءِ نفسَ العلمِ بغيرِه ، صَحَّ أيضًا وجازَ أن تكونَ ذاتُ القديمِ ، سبحانَهُ ، عِلْمًا وقُدْرَةً وأن تكونَ على صفةٍ للعلمِ والقدرةِ والإدراكِ والإرادةِ ، وإن كانَ مُخالِفًا لهٰذِهِ الصفاتِ ؛ فإن لم يَجُزْ ذٰلكَ لمخالَفَتِهِ لها ، لم يَجُزْ أن يكونَ العلمُ بالشيءِ عِلْمًا بغيرِه مِنْ حيثُ ثَبَتَ مخالَفَةُ العلمِ بالشيءِ للعلمِ بغيرِه .

---

١ العلم بغيره : للعلم لغيره ، الأصل .

وربّما أَرَادُوا[1] في هٰذِهِ الدلالةِ ما قَدَّمْنَا نَقْضَهُ ، فقالوا : ولو كان عالِمًا بعلمٍ ، لوَجَبَ كونُهُ محدَثًا مع كونِهِ قديمًا أو ٱستحالةُ كونِهِ قديمًا ، لأنَّهُ كانَ يجبُ كونُهُ مثلًا لعلومِنَا المُتَعَلِّقةِ ذاته بمتعلّقِهِ على وجهِ تعلُّقِهِ بها . ومحالٌ كونُ القديمِ محدَثًا [١٤٤أ] . وقد بَيَّنَّا مِنْ نقضِ هٰذِهِ الشُّبْهَةِ الأخيرةِ ما يُغْنِي عن إعادتِهِ .

فيقالُ لهم : أمَّا دعواكُم إيجاب ذٰلكَ لعلومٍ له لا نهايةَ لها لأجلِ وجوبِ مخالَفَةِ العلمِ بالشيءِ للعلمِ بغيرِهِ على جهةِ التفصيلِ ، فإنّه دَعْوَى منكُم ، لم تَدُلُّوا عليها بشيءٍ يُعْتَرَضُ عليه . وليسَ هو ٱتِّفَاقٌ معكم مِنْ جميعِ أهلِ الحَقِّ ، بل قد قالَ مِنْ أصحابِنا قائِلُونَ : إنَّه يجوزُ أن يَتَعَلَّقَ العلمُ الضَّرُورِيُّ بمعلومَيْنِ وأَكْثَرَ على جهةِ التفصيلِ وأَحَالُوا ذٰلكَ في عِلْمِ الاكتسَابِ . وفَرَّقُوا بَيْنَ الأَمْرَيْنِ بأنَّ علمَ الاكتسابِ إنَّما يقعُ عن نَظَرٍ وٱستدلالٍ . ومُحَالٌ أن يَفْعَلَ المُكْتَسِبُ مِنَّا ٱستدلالَيْنِ على أَمْرَيْنِ وحقيقَتَيْنِ في وقتٍ ، وإنْ كانَ الدليلُ قد يدلُّ على مدلولَيْنِ ، لأنَّ النَّظَرَيْنِ في حقيقَتَيْنِ وأَمْرَيْنِ محالٌ ٱجتماعُهُ في وقتٍ واحدٍ ، إمَّا لِتَضَادِّهِ أو لأمرٍ يُحِيلُ ذٰلكَ . ووجودُ إحالةِ ٱجتماعِهِ في النَّفْسِ وتعذُّره محسوسٌ ؛ فإذا لم يمكنْ أن يقعَ مِنَ الناظِرِ إلَّا نظرٌ واحدٌ في زمنٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ أو أوقاتِ نظرِهِ في الدلالةِ إلى ٱستغراقِها ، وَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ العلمُ الواقعُ عَقِيبَهُ عِلْمًا بما النظرُ نظرٌ فيه دُونَ غيرِهِ وما ليسَ بنظرٍ فيه . وهٰذا واضِحٌ .

فأمَّا علمُ الضرورةِ ، فإنّه يقعُ مبتدأً في النفسِ عن غيرِ نَظَرٍ ؛ فيصحُّ لذٰلكَ أن يفعلَهُ اللهُ بِمَعْلُومَيْنِ أو يكونَ في ذاتِهِ على صفةٍ يختصُّ بها لكونِهِ عليها ، يَصِحُّ تعلُّقُهُ بمعلومَيْنِ ومعلوماتٍ كثيرةٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، حصلتم على دعوى في قولِكم بوجوبِ مخالفةِ كلِّ علمٍ بشيءٍ للعلمِ بغيرِهِ .

---

١ أرادوا : رادوا ، الأصل .

وما فَرَّقَ به أصحابُنا بَيْنَ العِلْمَيْنِ ، وإنِ ٱسْتَقَامَ فيما يقعُ مِنَ العلوم عَنِ ٱبْتِدَاءِ النظرِ في الأمورِ ، فإنّه غيرُ مستقيمٍ بما[١] يقعُ منها عن تَذَكُّرِ النظرِ ، لأنَّ الإنسانَ يَتَذَكَّرُ في الوقتِ الواحِدِ ويعلمُ نَظَرًا كثيرًا ، كانَ منه في أمورٍ ، لأنَّ تَذَكُّرَهُ لذٰلكَ هو عِلْمُهُ به . وقد يكونُ المذَكِّرُ لذٰلكَ كسبًا له وقد يكونُ ضرورةً مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ؛ فيجبُ لذٰلكَ جوازُ ٱجتماعِهِ وجوازُ حصولِ علمٍ واحدٍ بجميعِ المعلوماتِ التي يذّكّرُ الناظِرُ نَظَرَهُ السالِفَ فيها . وصَحَّ أنَّه لا يمتنعُ ما مَنَعُوهُ في جميعِ العلومِ المكتسبةِ [٤٤ب] . والذي نختارُهُ نحنُ إحالَةَ تعلُّقِ العلمِ الحادِثِ بمعلومَيْنِ على جهةِ التفصيلِ .

والذي يدلُّ على ذٰلكَ أنَّه لو صَحَّ ذٰلكَ في بعضِ العلومِ وصَحَّ أن يكونَ منها ما يَتَعَلَّقُ بأَحَدِ المعلومَيْنِ دُونَ الآخرِ ، لم يَخلُ العلمُ بأحدِهما أن يكونَ مِنْ جنسِ العِلْمِ بهما أو ضدّه وخلافه أو خلافه وليسَ بِضِدٍّ لهُ . وذٰلكَ حكمُ كلِّ موجودٍ على ما بَيَّنَّاهُ في فصولِ الكتابِ مِنْ قَبْلُ .

وهو عِندَنا معلومٌ بأَوَّلِ في العقلِ ؛ فمحالٌ كونُ العلمِ بأحدِهما مِنْ جنسِ العِلْمِ بهما ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجبُ كونَهُ بهما وكونَ العلمِ بهما عِلْمًا بأحدِهما وأن يَسدَّ أحدُهما مَسَدَّ الآخرِ وينوبَ منابَهُ . وذٰلكَ مُحَالٌ فيهما جميعًا مِنْ حيثُ ٱستحالَ أن يكونَ العلمُ بأحدِهما فقط عِلْمًا بهما والعلمُ بهما علمًا بأحدِهما .

ومحالٌ أيضًا كونُ العلمِ بأحدِهما ضِدَّ العلمِ بهما وخلافَهُ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَاستحالَ أن يَتَعَلَّقَ أحدُهما بمتعلّقِ الآخرِ أو بعضِ متعلّقِهِ . يدلُّ على ذٰلكَ عِلْمُنا بأنَّ كلَّ ضِدَّيْنِ خِلَافَيْنِ مِمَّا لهما تعلُّقٌ ، فمحالٌ كونُ أحدِهما مُتَعَلِّقًا بمتعلّقِ الآخرِ أو شيءٍ مِنْ متعلّقهِ على وجهِ تَعَلُّقِهِ ، بل إنَّما يَتَعَلَّقُ أكثرُ أضدادِ ما

---

١ بما : وبما ، الأصل .

له تعلُّقٌ بمتعلّقِ ضِدِّهِ على العكسِ مِنْ تعلُّقِهِ ؛ فلذٰلكَ لا يَصِحُّ أن يكونَ الجهلُ المخالِفُ للعلمِ بَشَيْئَيْنِ على قولِ مجيزِ ذٰلكَ وضِدُّهُ متعلّقًا بمتعلّقِ العلمِ أو شيءٍ مِنهُ على وَجْهِ تعلُّقِهِ ، وإنَّما يتعلّقُ به على القَلْبِ والعَكْسِ .

وكذٰلكَ سَبِيلُ العِلْمَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا ، لو كانا ضِدَّيْنِ خِلَافَيْنِ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ وكانَ العلمُ بأحَدِ المَعْلُومَيْنِ قد تَعَلَّقَ ببعضِ متعلّقِ العلمِ بهما ، بَطَلَ هٰذا الوَجْهُ .

فإن قال قائِلٌ : أَفَلَسْتُمْ تزعمونَ أنَّ قدرةَ الإيمانِ ضِدَّ قدرةِ الكفرِ وخلافَها ، وإنْ كانتا قُدْرَتَيْنِ تَتَعَلَّقَانِ بالمقدورِ ، لا على جهةِ العكسِ ؟

يقالُ لهم : نحنُ لم نَقُلْ أنَّ كلَّ ضِدَّيْنِ مِمَّا له تَعَلُّقٌ ، فلا بُدَّ أن يَتَعَلَّقَ أحدُهما بمتعلّقِ الآخرِ على عكسٍ مِنْ تَعَلُّقِهِ . وإنَّما قلنا : لا يصحُّ أن يكونَ لأحدِهما متعلّقُ الآخرِ ولا شيءَ فيه . وقدرةُ الإيمانِ لا يَصِحُّ [١٤٥أ] أنْ تَتَعَلَّقَ بمتعلّقِ قدرةِ الكفرِ ، لا على وَجْهِ تعلُّقِ الكفرِ به ولا على العَكْسِ مِنْ ذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما ظَنُّوهُ .

وإنْ كانَ العلمُ بأحدِهما خلافَ العلمِ بالآخرِ وليسَ بِضِدٍّ له ، صَحَّ ٱحتمالُ المَحَلِّ الواحِدِ لِوُجُودِهما معًا ، لأنَّ سَبِيلَ كلِّ خِلَافَيْنِ لَيْسَا بِضِدَّيْنِ ، ولوَجَبَ ، إنْ وُجِدَا معًا بالعالِمِ بالمعلومَيْنِ ، تزايدُ حالِهِ في كونِه عالِمًا بأحدِهما ، لأنّه عالِمٌ به بِعِلْمَيْنِ ، كلّ واحدٍ منهما يُوجِبُ لهُ حكمًا ، لَوِ ٱنْفَرَدَ ؛ فلا بُدَّ مِنْ تَزَايُدِ الأحكامِ بِتَزَايُدِ ما يُوجبُها على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وفي كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ ، إنْ كانَ القولُ بالأحوالِ صحيحًا ثابتًا . وقد عَلِمْنَا أنَّ التَّزَايُدَ في ذٰلكَ باطِلٌ ، غَيْرُ محسوسٍ ؛ فبَطَلَ ذٰلكَ مِنْ هٰذا الوَجْهِ .

والوَجْهُ الآخرُ أنّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَصَحَّ أن يُخلَقَ ويُوجَدَ في المحلِّ أحدُ العِلْمَيْنِ الخِلَافَيْنِ مع وجودِ ضِدِّ الآخرِ به ، فيكون عالِمًا بأَحَدِ المَعْلُومَيْنِ وجاهِلًا بالمعلوم على ذٰلكَ الوَجْهِ لوجودِ ضِدِّ العلمِ الآخرِ به مِنَ الجهلِ . وذٰلكَ مُحَالٌ .

وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ صحّةَ وجودِ كلِّ واحِدٍ مِنَ الخِلَافَيْنِ اللَّذَيْنِ تحمَّلَهما المَحَلُّ معًا مع ضِدٍّ للآخرِ كالسَّوادِ والحركةِ الذي يُمْكِنُ وجودُ كلِّ واحِدٍ منهُما مع ضِدِّ صاحِبِهِ أو يَصِحُّ ذٰلكَ في أحدِهما ولا يَصِحُّ في الآخرِ كالعِلْمِ والحياةِ والقدرةِ وجميعِ صفاتِ الحيِّ التي يَصِحُّ وجودُ الحياةِ ثمَّ الموت .

ولَمَّا ٱسْتَحَالَ وجودُ كلِّ واحِدٍ مِنْ هَـٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ مع ضِدِّ الآخرِ أو وجودُ أحدِهما مع ضِدِّ صاحبِهِ ، ٱستحالَ كونُهما خِلَافَيْنِ غَيْرَ ضِدَّيْنِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ٱستحالَ وجودُ علمٍ واحدٍ حادِثٍ بِمَعْلُومَيْنِ على جهةِ التفصيلِ . وليسَ مِثْلُ هٰذِهِ الدلالةِ موجودًا في إحالةِ كونِ علمِ القديمِ ، تعالى ، علمًا بِمَعْلُومَيْنِ وما لا نهايةَ لهُ على التفصيلِ بحيثُ يُحِيلُ ذٰلكَ .

وكذٰلكَ فليسَ شيءٌ مِمَّا يَعْتَمِدُونَهُ هم في إحالَةِ ذٰلكَ موجودٌ في عِلْمِ القديمِ ، تعالى ، وذٰلكَ أنَّهم يقولونَ : إنَّما وَجَبَ القضاءُ على أنَّ عِلْمَنا بكلِّ معلومٍ على جهةِ التفصيلِ خِلَافُ علمِنا بغيرِهِ أنَّه [٤٥ب] لا معلومَيْنِ ، يشيرُ إليهما على جهةِ التفصيلِ إلَّا ويَصِحُّ أن يَعْلَمَ العالِمُ منَّا أحدَهما بِجَهْلِ الآخرِ ؛ فَثَبَتَ أنَّ العِلْمَ بهما متغايِرٌ مُخْتَلِفٌ ، يضادُّ بعضُهُ ما لا يضادُّ البعض . والقديمُ ، تعالى ، لا يَصِحُّ جهلُهُ بشيءٍ مِنَ المعلوماتِ ؛ فَيُسْتَدَلُّ بذٰلكَ على أنَّ عِلْمَهُ بكلِّ شيءٍ منها على جهةِ التفصيلِ خِلَافُ عِلْمِنا بغيرِهِ أنَّه لا معلومَيْنِ ، يشيرُ إليهما على جهةِ التفصيلِ غير علمِهِ بالآخرِ ؛ فلَم تَسْتَقِمْ هٰذِهِ الدلالةُ على إحالةِ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ بمَعْلُومَيْنِ .

ومِن مُعْتَمَدَاتِهِم أيضًا أنَّه ، لو صَحَّ وجودُ علمٍ واحدٍ مُتَعَلِّقٍ بمعلومينِ على جهةِ التفصيلِ ، لَصَحَّ أن يَطْرَأَ بَعْدَ وجودِهِ الجهلُ بأحدِهما ؛ فيجبُ[١] بقاؤُهُ مِنْ حيثُ كان عِلْمًا بِمَا طَرَأَ الجهلُ به وبقاؤُهُ مِنْ حيثُ هو عِلْمٌ بالآخرِ . وذٰلكَ يُوجِبُ كونَهُ

١ فيجب : + ان ، الأصل .

موجودًا معدومًا وثابتًا مُنْتَفِيًا . وذٰلكَ مُحَالٌ . وهي عِندَهم الدلالةُ المُعْتَمَدَةُ في إحالةِ كونِ اللونِ كونًا والكونِ طعمًا والعلمِ قدرةً . وهٰذِهِ أيضًا ، إنْ كانَتْ دلالةً ، فإنَّها غَيْرُ مُسْتَمِرَّةٍ في إحالةِ كونِ القديمِ ، تعالى ، علمًا بمعلومَيْنِ وبما لا نهايةَ له على التفصيلِ لِعِلْمِنَا بآستحالةِ كونهِ جاهِلًا ببعضِها وطُرُوّ[١] جهلٍ عليه بمعلومٍ منها ووجوب كونهِ عالِمًا بسائِرِها وجوبًا دائِمًا لازِمًا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فلا شيءَ مِمَّا يُحِيلُ كونَ عِلْمِنا علمًا بمعلوماتٍ على جهةِ التفصيلِ موجود في علمِ القديمِ ، تعالى ؛ فلم يجبْ قياسُ عِلْمِهِ في هٰذا البابِ على علومِنا .

فإن قالوا : هٰذا ، وإن لم يَصِحَّ ثبوتُهُ في القديم ، تعالى ، فإنَّهُ يَصِحُّ تقديرُهُ بأن يقالَ : لو فُرِضَ كونُ القديمِ ، تعالى ، مِمَّنْ يَصِحُّ أن يَجْهَلَ بعضَ المعلوماتِ ، لَوَجَبَ آنتفاءُ عِلْمِهِ بالجهلِ بذٰلكَ المعلومِ وبقاؤُهُ مِنْ حيثُ كان عِلْمًا بغيرِه ، وذٰلكَ أنَّ الدلالةَ مَبْنِيَّةٌ على التقديرِ .

يقالُ لهم : في التعلّقِ بالتقديرِ في هٰذا البابِ وغيرِه نَظَرٌ ، إذا عُلِمَ أنَّ المقدّرَ ممتنعٌ مستحيلٌ . على أنَّه ، إنْ وَجَبَ ذٰلكَ ، وَجَبَ إحالةُ كونِ القديمِ ، تعالى ، عالِمًا قادِرًا حَيًّا لذاتِهِ أو بحالٍ واحدةٍ ، هو مُختَصٌّ بها لكونهِ عليها ، وَجَبَ حصولُهُ على جميعِ هٰذِهِ الأحوالِ والأحكامِ [١٤٦أ] ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ ، لَكَانَ يجبُ ، لو فَرَضْنَا كونَهُ عاجزًا عن بعضِ مقدوراتِهِ ، مع كونِهِ عالِمًا بذاتِهِ وطُرُوّ عَجزٍ عليه عن ذٰلكَ المقدورِ ، أن يَنْتَفِيَ ذٰلكَ بذٰلكَ العجزِ ولا يَنْتَفِيَ مِنْ حيثُ كانَ عالِمًا بالمعجوزِ عنه . وكذٰلكَ الحالُ في كونهِ عالِمًا ومُدْرِكًا ، بل كانَ يجبُ ، إذا فَرَضْنَا طُرُوَّ الجهلِ عليه ببعضِ معلوماتِهِ التي يعلمُها بذاتِهِ ، آنتفاءُ ذاتِهِ بذٰلكَ الجهلِ وبقاؤُها مِنْ حيثُ كانَتْ عالِمَةً بغيرِه . وكذٰلكَ ، إنْ كانَتْ هناكَ حالٌ

---

١ بواو مشدّدة ، كما في الأصل . كذلك فيما يلي من مواضع ؛ وهي لغة في الهمز من طُرُوء .

واحدةٌ ، توجبُ لهُ بحصولهِ على هٰذِهِ الأحكامِ ، لأنّه كانَ يجبُ ، إذا فُرِضَ طُرُوُّ العجزِ عليه عن مقدوراتِهِ أو بعضِها أو الجهل ببعضِ معلوماتهِ ، ٱنْتِفَاءُ[١]تلكَ الحالِ عِندَ طُرُوِّ العجزِ عليه عن مقدوراتهِ بذٰلكَ المعلوم ، لأنّهما يُوجِبَانِ ضدَّ ما يُوجِبُهُ تلكَ الحالُ وبقاؤُها مِنْ حيثُ أَوْجَبَتْ كونَهُ عالِمًا بمعلوماتٍ أُخرَ وكونَهُ حَيًّا ومدركًا . وهٰذا يُوجبُ على موضوعِ فَرْضِهِمْ وتقديرِهم إحالةَ كونهِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا لذاتهِ أو بحالٍ واحدةٍ ؛ فَوَجَبَ أنَّ هٰذِهِ الأحكامَ ، كما يستحيلُ كونهُ عالِمًا بِعِلْمٍ واحدٍ ، تُوجبُ له الحُكْمَ بكونهِ عالِمًا بسائرِ المعلوماتِ على جهةِ التفصيلِ . ولا مَخرَجَ مِنْ ذٰلكَ .

فقد بَانَ لكم أنّه لا شيءَ مِمَّا[٢]أحَالَ كونَ عِلْمِنَا عِلْمًا بالمَعْلُومَيْنِ ومعلوماتٍ على جهةِ التفصيلِ يُحِيلُ كَوْنَ علمِهِ ، تعالى ، كذٰلكَ وأنَّهم قَاسُوا عِلْمَهُ ، تعالى ، على علومِنا في هٰذا البابِ بغيرِ عِلَّةٍ ولا دلالةٍ ولا شُبْهَةٍ في سقوطِ قياسِ حكمِ الغائبِ على الشاهدِ على هٰذِهِ السبيلِ . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ انتفاء : انتفى ، الأصل .

٢ مِمَّا : ما ، الأصل .

فصل

فإن قالوا : إنّما أحَلْنَا ذٰلكَ في علمِ اللهِ ، تعالى ، لأجلِ عِلْمِنَا بٱستحالةِ كَوْنِ العلمِ المُتَعَلِّقِ بنا بمعلومَيْنِ على جهةِ التفصيلِ مِنْ حيثُ كان إثباتُهُ بخلافِ حُكْمِ عُلُومِنا حكم بِخِلَافِ حُكْمِ الشَّاهِدِ والوُجُودِ .

قيلَ لهم : إنَّ التَّعَلُّقَ بهٰذا أيضًا أَوْهَى وَأَرَكُّ مِنْ تَعَلُّقِكُم الأَوَّلِ ، لأَنَّنا جميعًا لا نَمْنَعُ الحكمَ على الشيءِ في الغائِبِ بخِلَافِ حُكْمِ الشاهِدِ والوجودِ ، إذا لم يَكُنِ الحُكْمُ لهُ بذٰلكَ يَنْقُضُ [٤٦ب] عِلَّةَ الحُكْمِ ولا شَرْطًا لازِمًا له ولا حَدًّا وحقيقةً للمحكومِ له ولا يُفْسِدُ دلالةً ويَغْلَهُ حقيقةً ويُوجبُ إحالةً .

وهٰذِهِ سَبِيلُ حُكْمِنَا على عِلْمِ اللهِ ، تعالى ، بأنَّه عِلْمٌ بسائِرِ المعلوماتِ على جهةِ التفصيلِ ، لأنَّ ذٰلكَ ليسَ بنقضٍ لِعِلَّةِ كونِ العالِمِ عالِمًا ولا نقضٍ لكونِ العِلْمِ علمًا ولا لِحَدِّ العالِمِ وحقيقتِهِ وكونِهِ عالِمًا بها أَجْمَعَ على التفصيلِ بعلمٍ واحدٍ ، لا يُوجبُ تَعَذُّرَ الأحكامِ عليه ولا يَنْقُضُ حقيقةَ العلمِ ولا حقيقةَ العالِمِ ، لأنَّهُ ليسَ حقيقةُ العلمِ ٱستحالةَ كونِهِ مُتَعَلِّقًا بمعلُومَيْنِ ، لأنَّ هٰذِهِ صفةَ كلِّ عَرَضٍ ، يُخالِفُ العِلْمَ في إحالَةِ تعلُّقِهِ بمعلومَيْنِ على التفصيلِ ؛ فإنْ لم يَكُنْ عِلْمًا ولا هو أيضًا نقضٌ للدلالةِ على كونِ العلمِ علمًا وكونِ العالِمِ عالِمًا ، لأنَّ الإحكامَ هو الدَّالُّ على كونِ الصانِعِ عالِمًا . والإحكامُ يَتَأَتَّى لِمَنْ عِلْمُهُ يعلمُ به غيره مِنَ المعلوماتِ ، كما يَتَأَتَّى ذٰلكَ لِمَنْ علمهُ بِعِلْمٍ منفردٍ في التَّعَلُّقِ به وَحْدَهُ .

وكذٰلكَ فليسَ كونُهُ متعلِّقًا بمعلومِهِ ومعلوماتٍ أُخرَ على التفصيلِ بِنَقْضٍ لِشَرْطِ كونِهِ علمًا ، لأنَّهُ ليسَ مِنْ شرطِ العِلْمِ أن لا يكونَ مُتَعَلِّقًا بمعلومَيْنِ على جهةِ التفصيلِ ، لأنَّ قولَنا : «لا يتعلّقُ بمعلومَيْنِ» صفةُ نَفْيٍ . وما هو شرطٌ في الصفةِ يجبُ أن يكونَ أمرًا ثابتًا ، يتعلّقُ به المشروطُ ، ولأنَّ دعوى كونِ الأمرِ المُدَّعَى شرطًا يحتاجُ

إلى دلالةٍ ؛ فوَجَبَ ذٰلكَ فيه ، ولا دليل يُوجبُ كَوْنَ ما ٱدَّعَوْهُ شرطًا .

فإن قالوا : الذي يدلُّ على ذٰلكَ ٱستحالةُ وجودِ علمٍ مُتَعَلِّقٍ في الشَّاهِدِ بمعلومَيْنِ على جهةِ التفصيلِ ؛ فوَجَبَ الحُكْمُ بكونِ ذٰلكَ شرطًا لكونِهِ علمًا .

قلنا : فإنّهم أيضًا لم يَجدُوا علمًا إلّا عَرَضًا حادِثًا وجنسًا مخصوصًا ؛ فٱجْعَلُوا ذٰلكَ أَجمعَ مِنْ شرطِ كونهِ علمًا ! فإنْ مَرَرْتُمْ على ذٰلكَ ، صِرْتُمْ إلى أنَّ علامَةَ كَوْنِ الأمرِ شرطًا لحصولِ الصفةِ أنّكم لم تَجدُوا الموصوفَ بالصفةِ مُنْفَكًّا مِنْ ذٰلكَ الوصفِ ، ووَجَبَ عليكم وُجُوبًا ، لا مَخرَجَ منه ، أن يكونَ مِنْ شرطِ العالمِ كونُهُ محدثًا مُتَحَيِّزًا مُؤْتَلِفًا حامِلًا للأكوانِ [٤٧أ] وكائنًا في بعضِ الجهاتِ وذا بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ ، لأنّكم لم تَعْقِلُوا أو تَجدُوا عالِمًا ، يَنْفَكُّ في الشاهدِ مِنْ ذٰلكَ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، كُفِينَا مَؤُونَةَ كلامِهِم . وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا طريقتَهم إلى كونِ الوصفِ شرطًا لحصولِ وصفٍ آخرَ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فقد بَانَ لكم أنَّ إثباتَ عِلْمِ اللهِ ، تعالى ، يتعلّقُ بما لا نهايةَ له على التفصيلِ ، وإنْ كان بذٰلكَ مُخالِفٌ لِحُكْمِ علومِ المُحْدَثِينَ ، ليسَ بِنَقْضٍ لِعِلَّةٍ ولا لدليلٍ ولا حَدٍّ ولا حقيقةٍ ولا شرطٍ . ولا خِلَافَ بَيْنَنَا في جوازِ إثباتِ مِثْلِ هٰذِهِ المُخالَفَةِ بَيْنَ الشاهدِ والغائبِ . ولهٰذا صَحَّ وجَازَ عِندَنا وعِندَهم إثباتُ القديمِ ، تعالى ، موجودًا قائمًا بنفسِهِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا ، وإن لم يَكُنْ جسمًا ولا جوهرًا ولا مُتَحَيِّزًا ولا ساكنًا في الجهاتِ ، وإنْ كُنَّا لم نَعْقِلْ موجودًا قائمًا بنفسِهِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا مُنْفَكًّا مِنْ هٰذِهِ الأحكامِ والصفاتِ . وهٰذا واضِحٌ في إبطالِ تعلُّقِهِمْ بإحالَةِ ما قُلناهُ في حكمِ القديمِ ، سبحانَهُ ، لأنَّهُ مُخالَفَةٌ بحكمِ الشاهِدِ والوجودِ .

ويقالُ لَهُم أيضًا : أَنتُم تُوافِقُونَ أهلَ الحَقِ على عِلَّةِ كونِ الحَيِّ العالِمِ القادِرِ مِنَّا وجود العلمِ والقدرةِ والحياةِ به . وقد أجزتُم وجودَ حَيٍّ قادِرٍ عالِمٍ ، لا للعِلَلِ الموجبةِ

له هٰذِهِ الأحكام ؛ فلو سُلِّمَ لكم أنَّ عِلَّةَ كونِ العِلْمِ عِلْمًا أنَّه لا يَتَعَلَّقُ بمعلومَيْنِ على التفصيلِ ، لو شرطَ كونُهُ عِلْمًا أن يكونَ كذٰلكَ ، لم يمنعْ إثباتُ علمٍ في الغائبِ ليسَ بعلمٍ لهٰذِهِ العِلَّةِ وهٰذِهِ الشريطةِ ، بل لغيرِ ذٰلكَ ؛ فكيفَ وقد بَيَّنَّا أنَّ كونَ العلمِ غَيْرَ متعلّقٍ بمعلومَيْنِ ليسَ بحقيقةٍ له ولا عِلَّةٍ في كونهِ عِلْمًا ولا شرطٍ لكونهِ كذٰلكَ ؟ فَبَطَلَ ما قُلتُمُوهُ مِنْ كلِّ وَجْهٍ .

فإن قالوا : فَأَجِيزُوا لأجلِ ما وَصَفْتُم كونَ عِلْمِهِ الذي هو عِلْمٌ بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ جهلًا ببعضِ المعلوماتِ ، لأنَّ كونَه جهلًا ببعضِها ليسَ بنقضٍ لِعِلَّةِ كونهِ عِلْمًا ولا بحقيقتِهِ ولا لشرطِهِ في كونهِ عالِمًا ، لأنَّ مُخالَفَةَ العلمِ بالشيءِ للعلمِ بغيرِهِ كمُخالَفَةِ العلمِ بالشيءِ للجهلِ بغيرِهِ ؛ فإذا جازَ أن يكونَ العلمُ بالشيءِ على صفةِ العلمِ بغيرِهِ وعلمًا بغيرِهِ [٤٧ب] ، صَحَّ أيضًا أن يكونَ جهلًا بغيرِهِ وعلى صفةِ الجهلِ لغيرِهِ ؛ فإن لم يَجُزْ هٰذا ، لم يَجُزْ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : نحنُ لم نُنْكِرْ كونَ عِلْمِهِ ، تعالى ، جَهْلًا ببعضِ المعلوماتِ ، لأنَّ ذٰلكَ نَقْضٌ لِعِلَّةِ كونِهِ عِلْمًا أو لِحَدِّهِ أو لِشَرْطِهِ أو نقضُ شروطِهِ ، وإنَّما مَنَعْنا ذٰلكَ بدليلٍ غيرِ الذي قُلتُم ، إذا لم يَكُنْ ذٰلكَ دليلًا . وأحدُ الأدِلَّةِ على ذٰلكَ ما قامَ مِنْ واضِحِ الأَدِلَّةِ على وُجُوبِ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا بكلِّ ما يَصِحُّ أن يُعْلَمَ وآستحالةِ جَهْلِهِ بِشَيْءٍ منه ؛ فإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، آمْتَنَعَ أن يكونَ عِلْمُهُ بما عَلِمَهُ هو الجَهْلُ بما يجهلُهُ .

وآمتنعَ أيضًا أن يكونَ له جَهْلٌ ببعضِ المعلوماتِ غير علمِهِ بما عَلِمَهُ لِاستحالةِ الجهلِ عليه . وإنَّما يصحُّ أن يُنْظَرَ هل جَهْلُ زيدٍ بِمَا جَهِلَهُ هو عِلْمُهُ ما عَلِمَهُ أو مَعنًى سِوَاهُ بَعْدَ أن يُعْلَمَ جوازُ الجهلِ على زيدٍ وأنَّه قد حَصَلَ جاهِلًا ببعضِ المعلوماتِ ؛ فأمَّا أن يُنْظَرَ في عِلْمِ مَنْ يستحيلُ عليه الجهلُ بمعلومٍ هل جَهْلُهُ بما

جَهِلَهُ هو نفسُ عِلْمِهِ بما عَلِمَهُ ، فإنَّه نَظَرٌ فاسِدٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطَلَ هذا السؤالُ وفَسَدَ أيضًا أن أَوْرَدَهُ إلْزَامًا .

فصل

فإن قيلَ : فَإحَالَةُ هٰذا السؤالِ مبنيٌّ على وجوبِ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا بكلِّ معلومٍ ؛ فلِمَ قُلتُم ذٰلكَ ؟

قيلَ له : ليسَ هٰذا الكلامُ في هٰذا الفصلِ . وأقربُ ما يدلُّ على ذٰلَك أنَّه لا معلومَ يُشَارُ إليه إلَّا ويَصِحُّ أن نَعْلَمَهُ نحنُ . وقد ثَبَتَ أنَّنا لا نعلمُهُ إلَّا بعلمٍ ضَرُورِيٍّ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، فِينَا غير كَسْبٍ أو بعلمٍ مُستَدَلٍّ عليه بدليلٍ ، يضعُهُ وينصبُهُ ، تعالى . ومحالٌ أن يضطرَّنا إلى العلمِ بذٰلكَ المعلومِ ويقصدَ إلى ٱضْطِرَارِنَا إلى العلمِ به دُونَ العلمِ بغيرِهِ مِمَّا يَصِحُّ أن يضطرَّنا إلى العلمِ به إلَّا وهو عالِمٌ بذٰلكَ العلمِ الذي يقصدُ فينا وجعله عِلْمًا بمعلومٍ مخصوصٍ وعالِمٍ بمعلومِهِ .

ومحالٌ أن يصيرَ علمُنا علمًا بمعلومٍ ، إذا لم يَقَعْ لنا عن نَظَرِ الإيمانِ ذِكْرٌ مِنْ فعلِ عالِمٍ به وبمعلومِهِ ، وإلَّا لم يَكُنْ عِندَنا وعِندَهم [١٤٨أ] علمًا ؛ فوَجَبَ ، إنِ ٱضْطَرَّنَا ، تعالى ، إلى العلمِ به ، كونُهُ عالِمًا به . وإن دَلَّنَا أيضًا على العلمِ به ، فمحالٌ أن يدلَّنا على علمِ أمرٍ بِعَيْنِهِ وغيرِهِ لنا بالدلالةِ مِنْ غيرِهِ ؛ وإن لم يَكُنْ عالِمًا به ولا يُوجد تعلُّقه بمدلولِهِ ويصيّرُهُ إلى جعلِهِ على الصفةِ لكونِهِ عليها ، دَلَّ على مدلولِهِ وتَعَلَّقَ به ، لأنَّ مِنَ المُحَالِ أَن يدلَّ الدَّالُّ ويَهْدِي الهادِي إلى ما ليسَ بعالِمٍ به وأَن يَقصدَ نصبَ دليلٍ على أَمْرٍ وفَصْلٍ بَيْنَه وبَيْنَ غيرِهِ ، وإن لم يَكُنْ عالِمًا به ؛ فَوَجَبَ كونُه ، تعالى ، عالِمًا بكلِّ ما يَصِحُّ أَن يكونَ معلومًا .

فكيفَ يقالُ : إنَّ عِلْمَهُ بِمَا عَلِمَهُ هو نفسُ جهلِهِ بما جَهِلَهُ ، والجهلُ مُحَالٌ في صفتِهِ ؟ وهٰذا واضِحٌ في إبْطَالِ ما سَأَلُوا عنه .

الذي يُبينُ ويكشفُ عن أنَّ فاعِلَ العلمِ بمعلومٍ مخصوصٍ والدليلَ على مدلولٍ مخصوصٍ ، لأنَّهُ من كونه عالِمًا بمعلومِ العِلْمِ ومدلولِ الدليلِ ، أن فعلَهُ للعلمِ

بمعلومٍ مخصوصٍ والدلالة على مدلولٍ مخصوصٍ يقتضي قَصْدَهُ إلى فعلِ ذالكَ العلمِ المتعلّقِ بذالكَ المعلومِ دُونَ غيرِهِ مِنَ العلومِ . ومِنَ المحالِ أنَّ قصدَ القاصِدِ إلى فعلٍ بعَيْنِهِ دُونَ غيرِهِ وهو غَيْرُ عالِمٍ بالفَصْلِ بَيْنَهُ وبَيْنَ غيرِهِ . وكذالكَ الحكمُ مِنْ فاعلِ الدليلِ المتعلّقِ بمدلولٍ مخصوصٍ دُونَ غيرِهِ ؛ فثَبَتَ بذالكَ ما قُلناهُ .

فصل

فإن قال قائلٌ : فما المُعْتَمَدُ عندكم في إحالَةِ كونِ علمِ الإنسانِ بالشيءِ جَهْلًا بغيرِه ؟

قيلَ له : الذي يُبْطِلُ ذٰلكَ أنَّه لو كان علمُ العالِمِ منّا بالشيءِ جهلًا بغيرِه ، لَاستحالَ أن يعلمَهُ ويعلمَ ذٰلكَ الغير ؛ فلَمَّا كان لا غَيْرَ لِمَا عَلِمَهُ بعِلْمِهِ إلَّا ويَصِحُّ كونُه عالِمًا به مع ما هو عالِمٌ به ، ثَبَتَ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ عِلْمُهُ بالشيءِ جهلًا بغيرِه . وقد يجعلُ هٰذا الكلام دلالةً على أنَّهُ محالٌ أيضًا كونُ عِلْمِهِ بالشيءِ علمًا بغيرِه ، لأنَّهُ لا معلومَيْنِ لنا على جهةِ التفصيلِ إلَّا ويَصِحُّ أن يُعْلَمَ أحدُهما ويُجْهَلَ الآخرُ . ولو كانَ العلمُ بأحدِهما عِلْمًا بالآخرِ ، [٤٨ب] لم يَصِحَّ أن يُعْلَمَ أحدُهما ولا يُعْلَمُ الآخرُ ؛ فَثَبَتَ أنَّ العلمَ بالشيءِ غَيْرُ العلمِ بغيرِه وغَيْرُ الجهلِ أيضًا بغيرِه .

وفي هٰذِهِ الدلالةِ عِندَنا نظرٌ ، لأنَّ لقائِلٍ أن يقولَ : ما أنكرتُم مِنْ أن يكونَ مِنْ علومِ الإنسانِ ما يكونُ علمًا بالشيءِ وجهلًا بغيرِه وعلمًا بالشيءِ وعلمًا بغيرِه ، وأنَّه محالٌ مع وجودِ العلمِ بالشيءِ الذي هو علمٌ بغيرِه الجهلُ بذٰلكَ الغيرِ ؟ ومحالٌ أيضًا أن يُوجدَ العلمُ بالشيءِ الذي هو علمٌ بغيرِه ، فلا يكونُ مَنْ وُجدَ به عالِمًا بذٰلكَ الغيرِ ؛ فإذا عُدِمَ ذٰلكَ العلمُ الذي هو عِلْمٌ بهما أوْ عِلْمٌ بأحدِهما وجهلٌ بالآخرِ إلى عِلْمٍ هو علمٌ بأحدِهما فقط ، صَحَّ الجهلُ بذٰلكَ الغيرِ وأَمْكَنَ لأجلِ هٰذا أن يكونَ مِنَ العلومِ ما هو علمٌ بالشيءِ وعلمٌ بغيرِه وما هو عِلْمٌ بالشيءِ وجَهْلٌ بغيرِه ؛ فالواجبُ إذًا أن يعتمدَ في ذٰلكَ على ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ أنَّه لو كانَ مِنْ علومِ الإنسانِ بالشيءِ ما هو جَهْلٌ بغيرِه ، لم يَخلُ مِنْ أن يكونَ مِثْلَيْنِ أو ضِدَّيْنِ ، كما ذَكَرْنَا في إحالةِ علمٍ يَتَعَلَّقُ بمعلومَيْنِ وآخرَ يَتَعَلَّقُ بأحدِهما . وذٰلكَ بَيِّنٌ عِندَ التَّأَمُّلِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : فقد بَيَّنْتُمْ فيما سَلَفَ أنَّ كُلَّ طريقٍ أَحالَ كَوْنَ عِلْمِ الإنسانِ مُتَعَلِّقًا بمعلومَيْنِ ومعلوماتٍ كثيرةٍ على التفصيلِ غيرُ موجودٍ ولا مستقيمٍ في علمِ القديمِ ، تعالى ، وأنَّه لا يجبُ قياسُ عِلْمِهِ في هٰذا البابِ على علومِنا بغيرِ عِلَّةٍ ولا دليلٍ يجمعُهما ، وأَوْضَحْتُم أنَّ التَّعَلُّقَ بِمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ والوجودِ في ذٰلكَ والقضاء به على الغائبِ غَيْرُ مستمِرٍّ ، وأنَّه يُؤَدِّي إلى الجهالاتِ التي ذكرتُمُوهَا .

وما نُطَالِبُكُم[1] بإيجابِ ذٰلكَ عليكم مِنْ حيثُ وَجَبَ في علومِنا ، وإنَّما نقولُ لكم آبتداءً : إذا وَجَبَ كونُهُ ، تعالى ، عالِمًا بعلمٍ لِمَا تَدَّعُونَهُ مِنْ دلالةِ الفِعْلِ عليه ومِنْ أنَّ حَدَّ العالِمِ وحقيقتَهُ أنَّ له عِلْمًا أو لأجلِ أنَّ عِلَّةَ كونِ العالِمِ عالِمًا أنَّ له علمًا وصَحَّ مع ذٰلكَ كونُ عِلْمِهِ ، تعالى ، علمًا بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ ، ولأنَّ ذٰلكَ لا يُبْطِلُ عِلَّةَ كونِ العالِمِ عالِمًا ولا عِلَّةَ كونِهِ [١٤٩أ] علمًا ولا حَدَّ العالِمِ ولا حَدَّ العلمِ ولا الشرطَ في كونِ العالِمِ عالِمًا ولا الشَّرطَ في كونِ العلمِ عِلْمًا ولا يُوجِبُ إحالَةً ولا قَلْبَ حقيقةٍ ؛ فما أنكرتُم أيضًا مع وجوبِ ثبوتِ علمِهِ بالدلائلِ التي ذكرتُموها مِنْ صِحَّةِ كونِ علمِهِ قدرةً وحياةً وإدراكًا وكلامًا ، وإنْ كانَتْ أجناسُ هٰذِهِ الصفاتِ مختلفةً في الشاهدِ ، كما أنَّ العلومَ المتعلِّقةَ بالمعلوماتِ المتغايرةِ متغايرةٌ مختلفةٌ لأجلِ أنَّ كونَهُ علمًا قدرةً إدراكًا لا يُبْطِلُ عِلَّةً ولا ينقضُ شرطًا ولا يُبْطِلُ حقيقةً وحَدًّا ولا يَقْلِبُ جنسًا ولا يُوجِبُ إحالةً ؟ فيكون قد تَمَّ لكم موجب أدلَّتكم على وجوبِ كونِهِ حيًّا عالِمًا قادرًا مُدْرِكًا مُريدًا مُتَكَلِّمًا باقِيًا بحياةٍ وعلمٍ وقدرةٍ وإدراكٍ وكلامٍ وإرادةٍ وبقاءٍ ، غَيْرَ أنَّ عِلْمَهُ الذي به يعلمُ هو جميعَ هٰذِهِ الصفاتِ ، وإنِ آستحالَ أن يكونَ مِنْ علومِ الخلقِ ما يحصلُ في نَفْسِهِ على صفةٍ ، يَصِحُّ أن

---

١ نطالبكم : يطالبكم ، الأصل .

يَعْلَمَ به ويَقْدِرَ ويُدْرِكَ ؛ فما الجوابُ عن ذٰلكَ ؟

يقالُ لَهُم : نحنُ لم نُنْكِرْ كونَ علمِهِ قدرةً وحياةً لأجلِ أنَّه لو ثَبَتَ كذٰلكَ ، لوَجَبَ شيئًا مِنْ وجوهِ الفسادِ التي عَدَدْتُمُوهَا ، وإنَّما أَبْطَلْنَا ذٰلكَ بقضيّةِ السَّمْعِ دُونَ العقلِ ، وإنْ كانَ مِنْ أصحابِنَا مَنْ قد ذَكَرَ في ذٰلكَ أمورًا ، تُحِيلُهُ مِنْ جهةِ العقلِ ، نحنُ نذكُرُهَا ؛ فأمَّا السَّمْعُ الدَّالُّ على ذٰلكَ ، فهو أنَّ الأُمَّةَ على ٱختِلافِها في إثباتِ الصفاتِ ونَفْيِهَا مُتَّفِقَةٌ على أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ للهِ ، سبحانَهُ ، علمًا قدرةً ؛ فأمَّا مَنْ قالَ : محالٌ أن يكونَ له علمًا ، فقد أَحَالَ أن يكونَ له علمًا قدرةً أو علمًا ليسَ بقدرةٍ . وكيفَ يتوهَّمُ على مَنْ أَحَالَ وجودَ علمٍ له على وجهِ إجازتِهِ لكونِ علمِهِ قدرةً والنظر في أنَّ العلمَ قدرةً أو مُحَالٌ كونُهُ كذٰلكَ إنّما يكونُ مع إثباتِ العِلْمِ وبَعْدَ حصولِ العلمِ بوجودِهِ ؟ فأمَّا مع نَفْيِهِ ، فإنّهُ مُحَالٌ . وأمَّا مَنْ أَثْبَتَ عِلْمَهُ وصفاتِ ذاتِهِ مِنْ أهلِ الحَقِّ ، فقد أَطْبَقُوا على إحالَةِ كَوْنِ عِلْمِهِ قدرةً إدراكًا ؛ فإذًا فَقَدِ ٱتَّفَقَتِ الأُمَّةُ ، المُثْبِتُ والنافي منها ، على [٤٩ب] إحالةِ إثباتِ علمِهِ قدرةً أو على صفةِ شيءٍ مِمَّا ليسَ بعلمٍ مِنْ صفاتِ الحَيِّ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، مَنَعَ هٰذا السَّمْعُ مِمَّا سَأَلْتُمْ عنه . ولولاهُ ، لأَجَزْنَا ذٰلكَ ولم يَكُنْ عِندَنا على إحالتِهِ دليلٌ ؛ فهٰذا هو العمدةُ عِندَنا في إبطالِ ما سألتُم عنه . ونحنُ الآنَ نذكرُ ما قالَهُ أصحابُنَا في إحالةِ ذٰلكَ مِنْ جهةِ العقلِ .

قال شيخُنا أبو الحسنِ الأشعريُّ ، رضيَ اللهُ عنه : لو كانَ القديمُ عالِمًا بنفسِهِ قادِرًا بنفسِهِ ، لَكَانَ ما به عَلِمَ به قَدَرَ ولَوَجَبَ أن يكونَ مَعنَى أنَّه عالِمٌ هو مَعنَى أنَّه قادِرٌ وأن يَقْدِرَ على نفسِهِ وعلى الباقي حالَ بقائِهِ مِنْ حيثُ كانَ عالِمًا بذٰلكَ . وذٰلكَ مُحَالٌ .

فيجوز ، إنْ صَحَّتْ هٰذِهِ الدلالةُ ، نقلُها إلى العلمِ ؛ فيقالُ : لو كانَ عِلْمُهُ هو

قدرتُهُ ، لَكَانَ ما به عَلِمَ به قَدَرَ ولَوَجَبَ كونُهُ قادرًا على ما عَلِمَهُ . وذٰلك مُحَالٌ ؛ فَصَحَّ أنَّ ما به يَعْلَمُ لا يَصِحُّ أن يقالَ : هو الذي به يَقْدِرُ . وهٰذا غيرُ مستمرٍّ عِندَنا ، لأنَّهُ قد ثَبَتَ عِندَه أنَّ عِلْمَ القديمِ ، تعالى ، قديمٌ لنفسِهِ وأنَّه عِلْمٌ لنفسِهِ . وكذٰلكَ قدرتُهُ بكلِّ شيءٍ مِنْ صفاتِ ذاتِهِ ، ولم يجبْ أن يكونَ مَعنَى أنَّ العلمَ علمٌ هو مَعنَى أنَّه قديمٌ ، وإنْ كانَ ما له كانَ العلمُ علمًا هو ما له كانَ قديمًا وهو ذاتُهُ .

وكذٰلكَ لا يجبُ ، وإنْ كانَ عالِمًا لنفسِهِ قادِرًا لنفسِهِ ، أن يكونَ مَعنَى أنَّه عالِمٌ هو مَعنَى أنَّه قادِرٌ وأن يَقْدِرَ على كلِّ معلومٍ كما عَلِمَ كُلَّ مقدورٍ .

وكذٰلكَ فقد ثَبَتَ أنَّ الجوهرَ هو مُحْدَثٌ موجودٌ لنفسِهِ ومُتَحَيِّزٌ لنفسِهِ وحاملٌ الأعراضَ لنفسِهِ ، وإن لم يجبْ أن يكونَ مَعنَى أنَّه موجودٌ هو مَعنَى أنَّه جوهرٌ مُتَحَيِّزٌ للأعراضِ ؛ فصغرَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ هٰذا الاستدلالُ ، ولكن لَوْ أُكِّدَ بشيءٍ ، فَقِيلَ : لو كانَ عِلْمُهُ ، تعالى ، قدرةً ولم يَصِحَّ أن يكونَ عِلْمًا إلَّا وهو قدرةٌ ولا قدرةً إلَّا وهو علمٌ ولم يكَنْ أَحَدُ الوَصْفَيْنِ له أَعَمَّ مِنَ الآخرِ ، وَجَبَ أن يكونَ مَعنَى أنَّه علمٌ هو مَعنَى قدرة ولَزِمَ ما قالَهُ لكانَ قولُنا على ما فيه مِنَ الأعراضِ بأن يقالَ : [٥٠أ] ولمَّا كانَ علمُهُ قديمًا لنفسِهِ وعلمًا لنفسِهِ ولم يكُنْ علمًا إلَّا وهو قديمٌ ولم يَصِحَّ كونُهُ قديمًا إلَّا وهو علمٌ ولم يكُنْ أَحَدُ الوَصْفَيْنِ له أَعَمَّ مِنَ الآخرِ ، وَجَبَ أن يكونَ معناهُما واحِدًا . وهٰذا غَيْرُ مستقيمٍ .

وكذلك فقد ثَبَتَ مِنْ قولِنا أنَّ أَمْرَهُ ، تعالى ، هو خبرُهُ وهو نَهْيُهُ عَمَّا هو نَاهٍ عنه . وليسَ وَصْفُهُ بأنَّه خبرٌ أَعَمَّ مِنْ وَصْفِهِ بأنَّه أَمْرٌ مِنْ حيثُ لم يَصِحَّ كونُهُ خبرًا إلَّا وهو أَمْرٌ ولا كونُهُ أَمْرًا إلَّا وهو خبرٌ . وَجَبَ أن يكونَ أنَّه خبر عَمَّا هو خبرٌ عنه أنَّه أمر به ، ومَعنَى أنَّه أَمرٌ هو لمعنى أنَّه أَخبَرَ عنه ووَجَبَ لذٰلكَ كونُهُ أمرًا بكلِّ ما هو خبرٌ عنه مِنْ قديمٍ وباقٍ . وهٰذا باطلٌ ، غَيْرُ لازمٍ عِندَنا ؛ فلَم يَصِحَّ الاعتمادُ على هٰذِهِ

الدلالةِ لِمَا ذكرناهُ ، وإنَّما يجبُ ، إذا كانَ الشيءُ عِلْمًا قدرةً ، أن يَتَنَاوَلَ ما يَصِحُّ كونُهُ معلومًا به مِنْ حيثُ كان علمًا وما يَصِحُّ كونُهُ مقدورًا به مِنْ حيثُ كانَ قدرةً ، كما أنَّه ، إذا كانَ نَفْسُ خبرِه أمرًا ، كانَ خبرًا عمَّا يَصِحُّ كونُهُ خبرًا عنه غير آمرٍ به ، وأمر إنَّما يَصِحُّ كونُهُ آمرًا به ، وإن لم يَكُنْ خبرًا عنه . هٰذا واجبٌ في حُكْمِ النظرِ .

وقال بعضُ أصحابِنا : لَمَّا كانَتْ خاصِّيَّةُ العلمِ كونَهُ علمًا بما هو عِلْمٌ به ، ٱستحالَ كونُهُ قدرةً ، لأنَّ ذٰلكَ يَقْلِبُ خاصِيَةَ كونِهِ عِلْمًا . وهٰذا أيضًا غيرُ مستمرٍّ ، لأنَّ أَكْثَرَ ما فيه أن يحصلَ لهُ خاصِّيَّتَانِ ، إحداهُما[1] لا تنقضُ الأُخرَى ، كما يحصلُ له خاصِّيَّةُ الأمرِ[2] بكونِهِ قديمًا وخاصِيَّةُ العلمِ بكونِه علمًا . وكُلَّما حَصَلَتْ له خاصِيَّةٌ ، بَانَ كونُهُ عِلْمًا بغيرِه ، وإنْ كانَتْ خاصِّيَّةُ علمِنا بالشيءِ المعيّنِ مُخالِفَةً لخاصِيَّةِ علمِنا بغيرِه .

وقالوا أيضًا : لمَّا كانَتْ حقيقةُ العلمِ وَحْدَهُ أنَّه ما به عَلِمَ العالِمُ لم يَجُزْ كونُهُ قدرةً ، لأنَّ ذٰلكَ ينقضُ حَدَّ كونِهِ علمًا . وهٰذا باطلٌ ، لأنَّ كونَهُ قدرةً لا ينقضُ كونَهُ مِمَّا يعلمُ به ؛ فيجوزُ أن تجتمعَ له حقيقتانِ[3] ، كما ٱجْتَمَعَ له حقيقةُ القِدَمِ وحقيقةُ كونِهِ عِلْمًا وحقيقةُ **[٥٠ب]** كونِهِ صفةً ، تحتاجُ إلى ما يُوجدُ به ، وحقيقةُ كونِهِ علمًا ؛ فزالَ ما قالُوهُ .

وقال بعضُهم : لمَّا كانَ ما به كون القادرِ مِنَّا مخالِفًا لذاتِ ما به علمَ ، ٱسْتَحَالَ أن يكونَ ما به عَلِمَ البارئُ ، تعالى ، به يَقْدِر . وهٰذا أيضًا غيرُ صحيحٍ ، لا يُوجبُ أن لا يكونَ علمًا بمعلوماتٍ ، لأنَّه قد ثَبَتَ أيضًا أنَّ ما به يُعلمُ الشيءُ مِنَ المعلومِ غَيْرُ ما به يعلمُ غيرُه وخِلَافُهُ . وأقلُّ ما يَلْزَمُ على ذٰلكَ أن يكونَ علمُهُ بالشيءِ غَيْرَ عِلْمِهِ

---

١ إحداهما : احدهما ، الأصل .

٢ الأمر : اللامر ، الأصل .

٣ حقيقتان : بحتمعان ، الأصل .

بغيرِه ، لأنَّ عِلْمَنَا بالشيءِ غَيْرُ العلمِ بغيرِه إلى أنْ ننظرَ في أنّه خِلَافُهُ أم لا .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على ذٰلكَ بأنْ قالوا : لو كانَ ما به عَلِمَ به قَدَرَ ، لكانَ مَنْ عَلِمَهُ عالِمًا عَلِمَهُ قادِرًا . وهٰذا غَيْرُ واجبٍ ، لأنّه ، تعالى ، قديمٌ لذاتِهِ . ولا يجبُ أن يكونَ مَنْ عَلِمَ ذاتَهُ موجودةً فاعلةً بطريقٍ عَلِمَهُ قديمًا . وكذٰلكَ السوادُ مُحْدَثٌ موجودٌ إرادته وسوادٌ لذاتِهِ . ولا يجبُ أن يكونَ مَنْ عَلِمَهُ موجودًا حادِثًا بخبرٍ أو نظرٍ ، عَلِمَهُ سوادًا في أمثالِ هٰذا . ولذٰلكَ صَحَّ إثباتُ المعلومِ والمجهولِ ، ولا يُتَصَوَّرُ ذٰلكَ إلّا في صِفَتَيْ نفسٍ للشيءِ ، يُعْلَمُ كونُهُ على إحداهما[1] ويحتملُ كونُهُ على الأُخرَى ؛ فلَم يَصِحَّ التعلُّقُ بما قالُوهُ .

فقالوا أيضًا : قد وَجَدْنا كُلَّ ما له تَعَلُّقٌ مِنَ الصفاتِ لا يَصِحُّ أن يَتَعَلَّقَ بمتعلّقِ الآخرِ على خِلَافِ ذٰلكَ الوَجْهِ . وقد ثَبَتَ أنَّ تعلُّقَ العلمِ بالمعلومِ تعلُّقٌ مخصوصٌ ومُخالِفٌ لِتَعَلُّقِ القدرةِ بالمقدورِ ؛ فٱستحالَ أن يَثْبُتَ لعلمِهِ تَعَلُّقانِ مُختلِفانِ . وهٰذا أيضًا غَيْرُ مستمرٍ ، لأنّه يُوجبُ ٱستحالَةَ تَعَلُّقِ علمِهِ ، تعالى ، بالمعلومِ وبغيرِه ، لأنَّنا قد عَلِمْنَا أيضًا أنَّ ما له تَعَلُّقٌ بمتعلّقٍ مخصوصٍ لا يَتَعَلَّقُ بغيرِه على مِثْلِ تَعَلُّقِهِ به حتَّى يكونَ علمًا بمعلومَيْنِ وإدراكًا لمدرَكَيْنِ على وجهٍ واحِدٍ ؛ فيجبُ إحالةُ ذٰلكَ في علمِهِ . وعلى هٰذِهِ الطريقةِ ٱعْتَمَدَ القومُ في نَفْيِ عِلْمِهِ ؛ فَبَطَلَ التَّعَلُّقُ بذٰلكَ .

على أنّه ينتقضُ على المذهبِ مِنْ أوَّلِ وَهْلَةٍ ، وذٰلكَ أنّنا قد أثْبَتْنَا للقديمِ ، تعالى ، [١٥١أ] كلامًا واحدًا ، له تَعَلُّقٌ كثيرٌ مُختَلِفٌ ، فيتعلَّقُ تَعَلُّقَ الخبرِ بالمخبرِ الذي هو خبرٌ عن وجودِهِ ويتعلَّقُ تَعَلُّقَ الأمرِ بالمأمورِ وتَعَلُّقَ النهْيِ عن غَيْرِ ذٰلكَ المأمورِ . وكلُّ هٰذا تَعَلُّقٌ مُختلِفٌ ، مُحَالٌ حصولُهُ للكلامِ الواحِدِ في حُكْمِ الشاهدِ والوجودِ ؛

---

١ إحداهما : : احدهما ، الأصل .

فَبَطَلَ الاعتمادُ عِندَنا على هٰذا أَجْمَعَ وثَبَتَ أنَّ المُحِيلَ لذٰلكَ هو ما قَدَّمْنَاهُ مِنَ السَّمْعِ وحُجَّةِ الإجماعِ .

وهٰذِهِ الدلالةُ أيضًا يجبُ أن تُحِيلَ كونَهُ عالِمًا بمعلوماتِهِ بِعِلْمَيْنِ وقادِرًا على مقدوراتِهِ بقدرتَيْنِ . وليسَ ما يقولُهُ بعضُ أصحابِنا مِنْ أنَّه لو كانَ عالِمًا بِعِلْمَيْنِ ، لَعَلِمَ بكلِّ واحدٍ مِنهُما ما يَعْلَمُهُ بالآخرِ ولَوَجَبَ كونُهُمَا مِثْلَيْنِ وقيامُهُما بذاتٍ واحدةٍ . وذٰلكَ مُحَالٌ .

كما يستحيلُ قيامُ المِثْلَيْنِ مِنَ الصفاتِ بالذاتِ الواحدةِ المحدثةِ ، لأنَّهُ لا يجبُ ٱعتبارُ تَمَاثُلِ العِلْمَيْنِ بكونِهما مُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ، ولأنّه لو سُلِّمَ ذٰلكَ وأحالَ تسليمُهُ قيامَ العِلْمَيْنِ بذاتِ القديمِ ، تعالى ، مِنْ حيثُ كانَ شيئًا واحِدًا ، والواحدُ الذات لا يحتملُ مِثْلَيْنِ مِنَ الصفاتِ ، كما لم يَجُزِ ٱحتمالُ الجوهرِ الواحدِ لمِثْلَيْنِ منها ، لجازَ أن يُطَالِبَ مُطَالِبٌ ، فيقول : ولِمَ أنكرتُم أن يكونا عِلْمَيْنِ ، يَعْلَمُ ، تعالى ، بكلِّ واحدٍ مِنهُما غَيْرَ ما يَعْلَمُ به الآخرَ وأن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِنهُما في ذاتِهِ على صفةٍ ، تقتضي له كونَهُ عِلْمًا بغيرِ ما الآخر علم ، أو يكونانِ لأنفسِهما ، لا لكونِ كلِّ واحِدٍ مِنهُما في ذاتِهِ على صفةٍ ، تكونُ عِلَّةً لمتعلّقِهِ بمعلوماتٍ مخصوصةٍ .

ولا يُمْكِنُ دفعُ جوازِ ذٰلكَ بأن يقالَ : لا يجوزُ هٰذا ، لأنّهما قديمانِ عِلْمَانِ غَيْرُ مفعولَيْنِ ؛ فليسَ أحدُهما بأن يكونَ عِلْمًا بما هو علم به أَوْلَى مِنَ الآخرِ ، لأنّه لا تأثيرَ لكونِهما قديمَيْنِ في وجوبِ ٱشتراكِهما في تعلُّقِهما بمتعلّقٍ . ولذٰلكَ **[٥١ب]** كانَتِ القدرةُ والعلمُ قديمانِ ، وإن تَعَلَّقَ أحدُهما بما لا يَتَعَلَّقُ به الآخرُ وكانا لنفسَيْهِمَا كذٰلكَ ؛ فلَمْ يَصِحَّ التَّعَلُّقُ بهٰذا ووَجَبَ الاعتمادُ في ذٰلكَ على السَّمْعِ الذي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ .

فأمَّا قولُهم في الاستدلالِ : ولو جازَ أن يَعْلَمَ بعِلْمِهِ ما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ على جهةِ التفصيلِ ، لَصَحَّ كونُهُ عالِمًا بها بذاتِهِ ، لا بعِلْمٍ ، ولَصَحَّ كونُهُ أيضًا قادِرًا ومُدْرِكًا بذاتِهِ ، حتَّى تكونَ ذاتُهُ على صفة ما يَصِحُّ أن يعلمَ به ويقدرَ ، فإنّه عِندَنا باطِلٌ ، وإنْ كانَ عِندَهم وعلى أُصُولِهم صحيحٌ ، لأنّهم قد أثْبَتُوا عالِمًا قادِرًا بذاتِهِ ؛ فإنْ كانَ لا يُحِيلُ إثباتَ علمٍ له ، يَعْلَمُ به سائِرَ المعلوماتِ ، إلّا أنّ ذٰلكَ يُجَوِّزُ كونَهُ عالِمًا بذاتِهِ ، فذٰلكَ إذًا غَيْرُ محالٍ ، لأنَّهُ يُوجِبُ عِندَهم تجويزَ أَمْرٍ ، قد قالُوهُ وليسَ بِمُحَالٍ عِندَهم ؛ فَبَطَلَ على أوضاعِهِم التَّعَلُّقُ بذٰلكَ .

وإن قالوا : إنَّما سَمَّيْنَاكُم أَنتُم القولَ بتجويزِ ذٰلكَ ، لأنّه مُحَالٌ كَوْنُ علمٍ واحدٍ متعلّقٍ بمعلومَيْنِ وما لا نهايةَ له على التفصيلِ ، كما أنَّه مُحَالٌ علمُ العالِمِ مِنَّا بذاتِهِ وكونُهُ قادِرًا حَيًّا بذاتِهِ ؛ فإذا أَجَزْتُم كَوْنَ عِلْمِهِ على صفةٍ ، يستحيلُ ثبوتُها لعلومِنَا ، لَزِمَكُمْ جوازُ كونِ ذاتِهِ على صفاتٍ ، يستحيلُ كونُ ذاتِ الحيّ عليها في شاهِدِنا ؛ فَأَجِيبُوا عن ذٰلكَ !

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا أنَّ ما أَوْجَبَهُ قولُنا أو جَوَّزَهُ صحيحٌ عندكم ؛ فأمَّا نحنُ ، فنقولُ : مُحالٌ مِنْ جهةِ العقلِ كونُهُ ، تعالى ، حَيًّا عالِمًا قادِرًا لذاتِهِ . وليسَ بمُحالٍ مِنْ جهتِهِ كونُ علمِهِ حياةً قدرةً ، وإنَّما مَنَعَ مِنْ ذٰلكَ السَّمْعُ . والفرقُ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ أنَّ في تجويزِ كونِهِ حَيًّا عالِمًا قادِرًا بذاتِهِ إيجابُ كَوْنِ ذاتِهِ حياةً وعلمًا وقدرةً وكونه بمَعنَى الصفاتِ . وذٰلكَ يمنعُ مِنْ كونِهِ عالِمًا قادِرًا ، لأنَّ الصفاتِ وما هو بمعناها لا يجوزُ أن يشارِكَ الموصوفَ في الأحكامِ الواجبةِ له ولا يجوزُ قيامُهُ بنفسِهِ . **[١٥٢أ]** ويُستدلُّ مِنْ بَعْدُ على أنَّ كونَهُ حَيًّا عالِمًا قادِرًا بنفسِهِ يُوجبُ كَوْنَ ذاتِهِ صفةً مِنَ الصفاتِ . وذٰلكَ مُحَالٌ ولأنّه قد ثَبَتَ أنَّ عِلَّةَ كونِ العالِمِ مِنَّا عالِمًا أنّ له عِلْمًا مِنْ قولِنا وقولِكم . وقد أَقَمْنَا وَاضِحَ الدليلِ على أنَّ الحُكْمَ الواجبَ لِعِلَّةٍ لا يجوزُ ثبوتُهُ لبعضِ مَنْ هو له مَعَ عدمِ العلَّةِ ، كما لا يجوزُ ثبوتُهُ له بِعِلَّةٍ يُخالِفُها .

ولعلَّنا أن نُشْبِعَ ذٰلكَ مِنْ بَعْدُ ، لأنّ في إثباتِ الحكمِ مع عدمِ العِلَّةِ في بعضِ مَنْ يجبُ له نقضًا لكونِ العِلَّةِ عِلَّةً في كُلِّ موضعٍ . ومُحالٌ ٱنتقاضُ العِلَلِ وخروجُها عن كونِها عِلَلًا ولأنَّهُ قد ثَبَتَ بما نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ ، وقد ذَكَرْنَا مِنهُ طَرَفًا مِنْ قَبْلُ ، أنَّ حقيقةَ العالِمِ وَحْدَهُ ومَعنَى وَصْفِهِ بذٰلكَ أنَّ له عِلْمًا . ومُحَالٌ مِنْ قولِنا وقولِكم نقضُ العِلَلِ والحدودِ ؛ فلم يَجُزْ نَفْيُ عِلْمِهِ لأجلِ ذٰلكَ ولأنَّنا ، إذا جَعَلْنَا الطريقَ إلى كونِ العالِمِ عالِمًا ، الاستدلالَ بوقوعِ مقدوراتِهِ مِنهُ مُحْكَمَةً ، وبَيَّنَّا أنَّ دلالَتها على كونِهِ عالِمًا لا بُدَّ لها مِنْ مدلولٍ يَتَعَلَّقُ به ، وأنَّ ذٰلكَ المدلولَ في الشاهِدِ ليسَ هو نفسُ القادِرِ المحكمِ ولا حالٌ حَصَلَ عليها ، وإنَّما هو العِلْمُ ، وثَبَتَ أنَّ مدلولَ الدليلِ مِنْ قولِنا وقولِكم لا يَختَلِفُ في شاهِدٍ ولا غائِبٍ ، ٱستحالَ كَوْنُ القديمِ عالِمًا لذاتِهِ أو لحصولِهِ على حالٍ ، ووَجَبَتْ دلالةُ الفعلِ على عِلْمِهِ ، كما وَجَبَتْ دلالَتُهُ على إثباتِ عِلْمِنَا ؛ فكُلُّ هٰذِهِ الوجوهِ قد أَحَالَتْ مِنْ جهةِ العقلِ كونَهُ عالِمًا قادِرًا بذاتِهِ . وليسَ فيه ما يُحِيلُ كَوْنَ عِلْمِهِ قدرةً ، لولا السَّمْعُ ، لأنَّ ذٰلكَ لا ينقضُ عِلَّةً ولا شرطًا ولا حَدًّا ولا يَقْلِبُ دلالةً ولا جنسًا ولا يُوجِبُ إحالةً . وقد بَيَّنَّا ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ تَوَهُّمُكُ أنَّ إحالةَ كونِ عِلْمِهِ قدرةً كإحالةِ كونِهِ عالِمًا قادِرًا بذاتِهِ .

وهٰذِهِ جُمْلَةٌ تَكْشِفُ عن بُطْلَانِ كلِّ ما ذَكَرُوهُ مِنْ إيجابِ كونِهِ عالِمًا بعِلْمٍ له ، [٥٢ب] لأنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلكَ لا يُوجِبُ إثباتَ عِلْمَيْنِ له ولا إثباتَ علومٍ ، فهو بأَن لا يُوجِبَ إثباتَ ما لا نهايةَ له مِنَ العلومِ أَوْلَى ، وبَيَّنَّا أنَّه لا يُوجِبُ كونَهُ عالِمًا ببعضِ المعلوماتِ ، وبَيَّنَّا أنَّه لا يُوجِبُ كونَ عِلْمِهِ جَهْلًا ببعضِ المعلوماتِ وأنَّ الجَهْلَ مُحَالٌ في صفتِهِ ، وبَيَّنَّا أنَّه لا يُوجِبُ كونَ علمِهِ قدرةً إدراكًا ولا يُحِيلُ ذٰلكَ أيضًا ، وإن أحالَهُ السَّمْعُ ، وبَيَّنَّا أيضًا فيما سَلَفَ أنَّه لا يُوجِبُ كَوْنَ عِلْمِهِ ، تعالى ، مثلًا له ، سبحانَهُ ، لكونِهما قديمَيْنِ مِمَّا يُغْنِي عن رَدِّهِ ، وبَيَّنَّا أنَّه لا يُوجِبُ كونَ

عِلْمِهِ مُحْدَثًا ومثل علومِنا لكونِه مُتَعَلِّقًا بمعلوماتِنا على وجه تَعَلّق علومنا بها ؛ فيجبُ لذٰلكَ كونُهُ محدثًا مِنْ حيثُ أن يُشْبِهَ المحدثُ ما ليسَ بمحدثٍ . وقد ذَكَرْنا طرفًا في إبطالِ دعواهم وجوبَ تماثُلِ ما له تعلُّقٌ بكونِ متعلّقِهِ واحدًا على وجهٍ واحدٍ ، فأغنى عن رَدِّهِ ؛ ففَسَدَ بما وصفناهُ كُلُّ ما ٱدَّعَوْهُ مِنْ إيجابِ ثبوتِ العلمِ مِنْ وجوهِ الإحالةِ والفسادِ ؛ فَبَطَلَ ببطلانِ ذٰلكَ ما عَوَّلُوا عليه .

ثمَّ يقالُ لهم : إنْ لَزِمَنا إجازةُ كونِ عِلْمِهِ قدرةً إدراكًا على صفةِ جميعِ الصفاتِ وكونِ ذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، حَيًّا عالِمًا قادِرًا بذاتِهِ لأجلِ قولِنا بثبوتِ عِلْمٍ له ، يَتَعَلَّقُ بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ ، لأنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ مُخالَفَةٌ لحُكْمِ الشاهِدِ والوجودِ ولِعِلْمِنا بأنَّ العلمَ بالشيءِ على التفصيلِ مُخالِفٌ للعلمِ بغيرِهِ مفصّلًا ، كما أنَّ العِلْمَ به مُخالِفٌ للقدرة عليه ، وكما أنَّ الحيَّ العالِمَ القادِرَ لا يَصِحُّ كونُهُ في الشاهدِ على هٰذِهِ الأحكامِ لذاتِهِ ؛ فما أنكرتُم أن تكونَ حالُ القديمِ ، سبحانَهُ ، لذاتِهِ التي لها يكونُ عالِمًا هي حالَهُ التي لها يكونُ قادِرًا ومُدْرِكًا ومُرِيدًا وكارِهًا ؟ وإنْ كانَتْ هٰذِهِ الأحوالُ مختلفةً فيما بَيْنَنا أو في حكمِ المختلفِ مِنَ الذواتِ المنفصلةِ ، كما زَعَمْتُمْ أنَّ جميعَ هٰذِهِ الصفاتِ والأحوالِ واجبةٌ له عِندَ بعضِكم لذاتِهِ ، لا لِمَعَانٍ مختلفةٍ ، [٥٣أ] وعِندَ بعضِكم لأجلِ حالٍ واحدةٍ لحصولِهِ عليها ، وَجَبَ كونُهُ قديمًا وحَيًّا عالِمًا قادِرًا فيما لم يَزَلْ ولا يَزَالُ ، لأنَّنا قد عَلِمْنا وعَلِمْتُم أنَّ جميعَ هٰذِهِ الصفاتِ المختلفةَ المعاني لا يجوزُ ثبوتُها لِمَنْ هي له لذاتٍ واحِدٍ هي ذاتُهُ أو غَيْرُ ذاتِهِ ولا لحالٍ واحدةٍ ؛ فَوَجَبَ له هٰذِهِ الأحكامُ والصفاتُ المختلفةُ ؛ فلِمَ لا تَجبُ له هٰذِهِ الأحكامُ إلّا عن ذواتٍ مختلفةٍ متغايرةٍ منفصلةٍ عن ذاتِهِ ؟ فإذا جَازَ أنْ تَثْبُتَ هٰذِهِ الصفاتُ له مع ٱختلافِها لذاتِهِ أو بحالٍ واحدةٍ ، ليستْ بذاتٍ مِنَ الذواتِ ، جازَ أيضًا أن تكونَ حالُهُ في كونِهِ عالِمًا ، هي حالُهُ وحكمُهُ في كونِهِ قادِرًا مُرِيدًا مُدْرِكًا ، وإنْ كانَتْ هٰذِهِ الأحوالُ مختلِفَةً في الشاهِدِ .

فإن قال مِنهُم : إنَّه على هٰذِهِ الصفاتِ لذاتِهِ قد علِمْنَا أنَّه محالٌ أنْ تكونَ صفتُهُ في كونِهِ عالِمًا هي حكمُهُ وصفتُهُ في كونِهِ قادِرًا حَيًّا وأنَّها صفاتٌ متباينةُ المعنى ؛ فٱستحَالَ أن يكونَ له صفةٌ واحدةٌ لكونِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ .

قيلَ لهم : وقد عَلِمْنا أيضًا وعَلِمْتَ أنَّه مُحَالٌ ٱستحقاقُ هٰذِهِ الصفاتِ ووجوبُها مع تَبَايُنِ معانِيها لِمَنْ هي له لذاتٍ واحدةٍ تُوجبُها ، سواءٌ كانَتْ ذاتَهُ أو غَيْرَ ذاتِهِ ، بل لا تجبُ إلَّا لذواتٍ منفصلةٍ وصفاتٍ مختلفةٍ ؛ فتجويزُ أحَدِ الأمرَيْنِ مِنَ المعلومِ إحالتُهما في الشاهِدِ كإجازةِ الآخرِ . ولا مَخرَجَ لكم مِنْ ذٰلكَ .

ولزومُ هٰذا القَلْبِ على القائِلِ مِنهُم بالأحوالِ أظْهَرُ لأجلِ أنَّه يقولُ : إنَّها بأسْرِهَا تجبُ للقديمِ بحالٍ واحدةٍ ؛ فقد أحَالَ في ذٰلكَ مِنْ وجوهٍ . منها أنَّه أثْبَتَ أحكامًا وصفاتٍ مختلفةَ المعاني عن حالٍ يُوجبُها .

وقد ٱتَّفَقْنَا على أنَّه محالٌ وجوبُ هٰذِهِ الأحوالِ والصفاتِ عن حالٍ أو أحوالٍ . وإنَّما يجبُ ويستحقُّ لأجلِ صفاتٍ وذواتٍ منفصلةٍ مُتَغايِرَةٍ ؛ فما قالَهُ مِنْ ذٰلكَ باطِلٌ ، غَيْرُ معقولٍ في شاهدٍ ولا غائبٍ أيضًا .

ومنها [٥٣ب] أنَّه أوْجَبَ أحكامًا مختلِفَةً عن حالةٍ واحدةٍ . والأحوالُ المختلِفَةُ لا تَجبُ عن أمرٍ واحدٍ ، سواءٌ كان ذاتًا واحدةً أو حالةً واحدةً ؛ فمَا قالَهُ إذًا مِنْ ذٰلكَ غَيْرُ معقولٍ ؛ فإذا خرجَ بقولِهِ هٰذا عِنَ[1] المعقولِ المعلومِ في الشاهدِ ، لَزِمَهُ أيضًا أن يُثْبِتَ الحالَ التي للقديمِ بكونِهِ عالِمًا هي الحالُ التي لكونِها عليها يكونُ قادِرًا مُرِيدًا مُدْرِكًا ، وإنِ ٱستحالَ ذٰلكَ في الشاهدِ .

---

١ عن : فن ، الأصل .

بل يقالُ له : ما أنكرْتَ أن تكونَ الحالُ الواحدةُ التي تذكرُ أنَّ لحصولِها للقديمِ وَجَبَ كونُهُ على هٰذِهِ الأحوالِ هي الحالُ في كونِه عالِمًا قادِرًا حَيًّا مُدْرِكًا مُرِيدًا ، فلا يحتاجُ معها إلى أحوالٍ زائدةٍ عليها ؟ كما ألزمنا أنَّه لا يحتاجُ مع إثباتِ عِلْمِهِ الذي هو عِلْمٌ بالشيءِ وبغيرِه إلى إثباتِ قدرةٍ وحياةٍ ، بل تكونُ هٰذِهِ الحياة والعلم والقدرة وسائر الصفاتِ . وهٰذا ما لا مَحِيصَ له مِنهُ ولا مَهْرَبَ . ومَنْ طالَبَ خَصْمَهُ بما هو مُنْقَلِبٌ عليه في إفسادِ مَذْهَبِهِ ، فقد بَانَ سقوطُ مطالبتِهِ وإلزامِهِ .

فإن قالوا : بأوّلِ في العقلِ يُعْلَمُ أنَّ صفةَ العالِمِ بكونِهِ عالِمًا خِلَافُ صفتِهِ بكونِه قادِرًا ؛ فلم يَجُزْ أن يكونا في القديمِ صفةً واحدةً .

قيلَ لهم : لو عُلِمَ هٰذا بالضرورة ، ما آحتيجَ فيه إلى نَظَرٍ وإلى أن يقالَ : لو كان معناهُما واحِدًا ، لوجَبَ كونُهُ قادِرًا على كلِّ معلومٍ إلى أمثالِ ذٰلكَ ، وإنّما يُعْلَمُ هٰذا بِبَحْثٍ وتَأَمُّلٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وبطريقِ البحثِ الذي به يُعْلَمُ ذٰلكَ يُعْلَمُ أنَّ هٰذِهِ الصفاتِ المتباينةَ المَعنَى لا تَثْبُتُ لِمَنْ هي له لِذَاتٍ واحدةٍ ولا بحالٍ واحدةٍ ، وأنَّها لا تثبتُ إلَّا لِذَوَاتٍ منفصلةٍ مختلفةٍ ، فإنْ جَازَ إثباتُها في الغائبِ عن ذاتٍ واحدةٍ أو حالةٍ واحدةٍ بخلافِ[1] حكمِ ما عوّلَ ، جازَ أن تكونَ صفةُ العالِمِ في الغائبِ بكونِهِ عالِمًا هي صفتُهُ مع كونِهِ قادِرًا . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه . وباللهِ التوفيقُ والعصمةُ .

---

١ بخلاف : فحلاف ، الأصل .

فصل [٥٤أ] في ذكر معنى قولنا للشيئين بأنّهما معلومان على التفصيل ومعلومان على الجملة وذكر الحجّة على أنّه قد يُعلم الشيء على طريق الجملة كما يُعلم على التفصيل

إن قال قائِلٌ : قد قُلتُم : وقال[١] المخالِفُونَ في كثيرٍ مِنَ الأبوابِ : إنَّ المعلومَيْنِ يُعْلَمَانِ على الجملةِ ويُعْلَمَانِ على التفصيلِ ؛ فٱفترقوا لتأثيرِ حالَيْهِمَا ، إذا عُلِمَا كذٰلكَ . ودلّوا على أنَّ الشيءَ قد يُعْلَمُ على جهةِ الجملةِ ، كما يُعْلَمُ على جهةِ التفصيلِ لوقوعِ الخلافِ في ذٰلكَ .

قال القاضي ، رضي اللهُ عنه : وٱعْلَمُوا أنَّه يجبُ أنْ نَكْشِفَ القولَ في أصلِ هٰذا البابِ ، ثمَّ نَتَكَلَّمُ على فروعِهِ وما يَتَشَعَّبُ إليه . والأصلُ في ذٰلكَ أن يَعْلَمُوا أنَّ المَعْلُومَيْنِ يُعْلَمَانِ على ثلاثةِ أحوالٍ ؛ فوَجْهٌ منها أن يُعْلَمَا على وجهٍ ، يستحيلُ أن يُعلَمَ أحدُهما دُونَ صاحبِهِ ويُوجبَ العلمَ بأحدِهما مع الجهلِ بالآخرِ ، وذٰلكَ نحو عِلْمِنا بمقاتَلَةِ المتقاتلَيْنِ وٱختلافِ المُخْتَلِفَيْنِ وتغايُرِ المُتَغَايِرَيْنِ وكلِّ ما جَرَى هٰذا المَجْرَى مِمَّا هو مِنْ بابِ المفاعَلَةِ وما في حُكْمِهَا ، ونحو العلمِ بأنَّ المالَ والعبدَ مالٌ وعبدٌ لزيدٍ وأنَّ زيدًا ٱبنُ عَمْرٍو وأنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، رسولُ اللهِ وأمثال ذٰلكَ ، لأنَّ العِلْمَ بأنَّ زيدًا مُقاتِلٌ ومُشاتِمٌ ومُضارِبٌ لِعَمْرٍو إمَّا أن يكونَ هو العِلْمُ بأنَّ عَمْرًا مُشاتِمٌ لهُ ومُضارِبٌ بعَيْنِهِ أو يكونَ مُتَضَمِّنًا لوجودِ العلمِ بأنَّ عمرًا مضارِبٌ ، لأنَّنا قد عَلِمْنَا بأوَّلِ في العقلِ أنَّه مُحالٌ وجودُ عِلْمِنا بأنَّ زيدًا مُقاتِلٌ لعمرٍو ومُضارِبٌ له وإنْ لم يُعلمْ أنَّ عمرًا مضارِبٌ له ، ومع عدمِ العلمِ بأنَّه مضارِبٌ ، فيجبُ أنْ يكونَ العلمُ بأنَّ زيدًا مضارِبٌ لعمرٍو هو العِلْمُ بأنَّ عمرًا مُضارِبٌ له ، وأَنْ يكونَ قولُنا : «قد عَلِمْتُ زَيْدًا مُضارِبًا لِعَمْرٍو» بمثابةِ قولِنا : «قد عَلِمْتُ أنَّ[٢] زيدًا وعمرًا متضاربانِ

١ وقال : وقال وقال ، مكرّر في الأصل .

٢ أنّ : – ، الأصل .

ومتقاتلانِ» ، فيكون هٰذا العلمُ مُتَعَلِّقًا بمعلومَيْنِ على التفصيلِ ، غَيْرَ أَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ العالِمُ أحدَهما ولا يَعْلَمَ الآخرَ ؛ فيجبُ لذٰلك أَنْ يكونَ العلمُ بهما علمًا واحِدًا . ولا بُدَّ أَنْ يكونَ معلومُ هٰذا العِلْمِ هو ذَاتَا المتقاتِلَيْنِ أو كونُهما في [٥٤ب] المكانَيْنِ أو حالاهما الحاصِلَتَانِ عن الكونَيْنِ . وأَنَّى ذٰلكَ كانَ ، فَهُمَا أمرانِ معلومانِ بعلمٍ واحِدٍ . ولا يُمْكِنُ أن يعلمَ به أحدهما دُونَ الآخرِ .

قال القاضي : وهٰذا العلمُ عِندِي أَوْلَى مِنَ القولِ بأنَّه إنَّما يُعْلَمُ تَقَاتُلُ المُتَقَاتِلَيْنِ بِعِلْمَيْنِ ، لا يَصِحُّ آنفكاكُ أحدِهما مِنَ الآخرِ ، لأَنَّهُ لا دليلَ يُوجبُ ذٰلكَ ويُلْجِئُ إلى وجودِ عِلْمَيْنِ ، كما أنَّا ، إذا عَلِمْنَا أنَّ العالِمَ يَعْلَمُ عِندَ وجودِ العلمِ ويجبُ خروجُهُ عن كونِهِ عالِمًا عِندَ عدمِ العلمِ ولم يَقُمْ دليلٌ على أنَّه إنَّما يكونُ عالِمًا به لِعِلْمَيْنِ ، وَجَبَ أَنْ نقولَ : إنَّه عالِمٌ به لِمَعْنًى واحِدٍ وعلمه مضاربًا له . ومتى عدمَ علمُنا بأنَّ زيدًا مضارِبٌ له ، عدمَ العلمُ بأنَّ عَمْرًا مضارِبٌ له[1]، وَجَبَ أن يكونَ إنَّما يَعْلَمُهما متضادَّيْنِ بعلمٍ واحِدٍ ، إذ لا شيءَ يُوجبُ العلم كونهما معلومَيْنِ بِعِلْمَيْنِ .

ولو ثَبَتَ أنَّهما عِلْمَانِ ، يستحيلُ وجودُ أحدِهما مع عدمِ الآخرِ ، أتمّ أيضًا ما قُلناهُ مِنْ أنَّهما معلومانِ على التفصيلِ ، يستحيلُ العلمُ بأحدِهما مع عدمِ العلمِ بالآخرِ . وهٰذا هو غَرَضُنا في هٰذا الموضعِ دُونَ الكلامِ في هل ذٰلكَ معلومٌ بعلمٍ واحِدٍ أو بِعِلْمَيْنِ . وقد دَخَلَ في هٰذا البابِ العلمُ بكونِ الخِلَافَيْنِ والغَيْرَيْنِ والضِّدَّيْنِ خِلَافَيْنِ وغَيْرَيْنِ وكلّ ما[2] جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ ، لأنَّه مُحالٌ أَنْ يعلمَ أَنَّ زيدًا غَيْرُ عَمْرٍو مَن لا يَعْلَمُ عَمْرًا غيره وأَنْ يَعْلَمَ كونَ السوادِ خِلَافَ البياضِ وضِدَّهُ مَنْ لا يَعْلَمُ أَنَّ البياضَ أيضًا مُخالِفٌ للسوادِ وضِدُّهُ .

---

١ عدم العلم بأنّ عمرًا مضاربٌ له : مكرّر في الأصل .

٢ وكلّ ما : وكلما ، الأصل .

وليسَ الغرضُ مِنْ هٰذا التعلُّقُ بلفظِ المفاعَلَةِ ، وإنَّما القصدُ منه ما يكونُ مُتَعَلِّقًا بٱثْنَيْنِ ، يستحيلُ ٱنفرادُ أحدِهما به دُونَ الآخرِ . وقد ذكرَ أهلُ النَّحْوِ ألفاظًا أدخلوها في بابِ المفاعلةِ وأَخذُوها ، وإن لم يَكُنْ متضمِّنُها متعلّقًا بٱثْنَيْنِ ، نحو قولِهم : عاقَبْتُ اللِّصَّ والمُذنِبَ . والمعاقبةُ لا تَتَعَلَّقُ[1] بٱثْنَيْنِ ، وإنَّما يَنْفَرِدُ المُعَاقِبُ بها وَحْدَهُ .

وكذٰلكَ قولهم : عافاهُ اللهُ ، تعالى ، هو بمثابةِ قولِهم : حاطَهُ اللهُ . [٥٥أ] وليسَ العفوُ مِنهُ متعلّقًا بهما ، وإنَّما يَصِحُّ منه وَحْدَهُ ، لأنَّ العفوَ لا يَصِحُّ وقوعُهُ مِنَ المُذنِبِ ، وإنَّما يقعُ مِنَ المَعْصِيِّ . وإنْ جُعلَ مَعنَى قولِهِ : عافاهُ اللهُ مِنْ فِعْلِ العافيةِ أو تجنيبه بعضَ الأمورِ المكروهةِ ، فإنَّ ذٰلكَ أيضًا لا يتعلّقُ بهما ، وإنَّما ينفردُ الفاعِلُ المُعَافِي به فقط ؛ فيجبُ تنزيلُ ذٰلكَ على ما ذَكَرْنَاهُ .

وكذٰلكَ محالٌ أن يَعْلَمَ المالَ والعبدَ مالَ زيدٍ وعبدَه مَنْ لا يَعْلَمُ زيدًا أو يَعْلَم أنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ مَنْ لا يَعْلَمُ اللهَ ، تعالى . وإنْ كان بَيْنَ هٰذا البابِ وبَيْنَ بابِ المفاعلةِ فرقٌ مِنْ وجهٍ ، وهو أنَّه محالٌ أن يَعْلَمَ زيدًا مُضارِبًا لِعَمْرٍو مَنْ لا يَعْلَمُ عَمْرًا مُضَارِبًا له . وكذٰلكَ ، فلا يَصِحُّ أن يَعلمَ عَمْرًا مُضَارِبًا لزيدٍ إلَّا مَنْ عَلِمَ زيدًا مُضَارِبًا له .

وقد يَصِحُّ أن يَعْرِفَ اللهَ ، تعالى ، مِنْ جهةِ العقلِ مَنْ لا يَعرفُ محمَّدًا ، عليه السلامُ ، رسولًا له وأن يعرفَ زيدًا مَنْ لا يعرفُ مالَه وعبدَه وولدَه ، وإنِ ٱستحالَ أن يَعرفَ الرسولَ رسولًا للهِ مَن لا يَعرفُ اللهَ وأنَّ المالَ مالُ زيدٍ مَنْ لا يَعرفُ زيدًا ، فيجوزُ في مثلِ هٰذا أن يُقَالَ : إنَّ العلمَ باللهِ ، تعالى ، وبزيدٍ لا يَتَضَمَّنُ العلمَ برسولِهما وصفاتِهما وأحوالِهما والعلمَ بأنَّ الرسولَ رسولٌ لهما وأنَّ الصِّفَةَ صفةٌ لهما

---

[1] تعلَّق : يتعلق ، الأصل .

مُتَضَمِّنٌ للعلمِ بهما ، كما أنَّ العلمَ بأنَّ الحَيَّ حَيٌّ لا يَتَضَمَّنُ بكونِهِ عالِمًا قادِرًا مُدْرِكًا ، والعلمُ بكونِ القادِرِ العالِمِ المُدْرِكِ عالِمًا مُدْرِكًا مُتَضَمِّنٌ للعِلْمِ بأنَّه حيٌّ ، وإنْ كان مِنَ الناسِ مَنْ يقولُ : العلمُ بأنَّه قادِرٌ عالِمٌ هو نفسُ العلمِ بأنَّه حَيٌّ ، إذا عَلِمَهُ كذٰلكَ ، وليسَ العِلْمُ بأنَّه حَيٌّ هو العلمُ بأنَّه قادِرٌ . وفيهم مَنْ يقولُ : العلمُ بأنَّه عالِمٌ قادِرٌ غَيْرُ العلمِ بأنَّه حَيٌّ ، غَيْرَ أنَّه مُتَضَمِّنٌ لوجودِهِ ؛ فيجبُ تنزيلُ القولِ في هٰذا على ما بَيَّنَّاهُ .

ولو قيلَ في هٰذا : إنَّ العِلْمَ بأنَّ الرسولَ رسولُ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، هو العلمُ نفسُهُ بأنَّ اللهَ مرسِلٌ له ، ولا يقالُ : هو العلمُ باللهِ بغيرِ تقييدٍ ، لكانَ أقربَ وأَوْلَى ، لأنَّ العِلْمَ بكونِهِ ، تعالى ، مُرْسِلًا لرسُولِهِ زائِدٌ على العِلْمِ بذاتِهِ . وهو علمٌ بكونِهِ على صفةٍ مِنَ الصفاتِ ، فيجعلُ العلم بكونِ الرسولِ رَسُولًا له [٥٥ب] هو نفسُ العلمِ بكونِهِ مرسلًا . ولا يَبْعُدُ أن يقالَ في مثلِ هٰذا على التَّحْقِيقِ : إنَّ معلومَ العلمِ بأنَّ الرسولَ رسولُ اللهِ ، وأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، مُرسِلٌ له معلومٌ واحِدٌ ، وهو إرسالُهُ له ، وليسَ هو علمٌ بذاتِهِ ، تعالى ، ولا بِذاتِ الرسولِ ووجودهما ، لأنَّه قد يعلمُهما ذَاتَيْنِ مَوْجُودَتَيْنِ[1] مَنْ لا يعلمُ أحدَهما مرسلًا والآخرَ رسولًا . وكذٰلكَ العلمُ بأنَّ زيدًا ٱبنُ عَمْرٍو إنّما هو عِلْمٌ بأنَّه نَسَلَهُ وأَوْلَدَهُ . وذٰلكَ عِلْمٌ بمعلومٍ ، هو متعلّقٌ بهما ، وليسَ بعلمٍ بمعلومَيْنِ . وهٰذِهِ جملةٌ مقنعةٌ في بَيَانِ هٰذا الضربِ مِنْ ضروبِ المعلومِ .

والضربُ الثاني منها معلومانِ على التفصيلِ . ويَصِحُّ بٱتِّفاقِ العلمُ بأحدِهما مع عدمِ العلمِ بالآخرِ ووجود ضِدِّهِ مِنَ الجهلِ وما يَجْرِي مَجْرَاهُ . وذٰلكَ نحو العلمِ بأنَّ زيدًا ٱبنُ عَمْرٍو وأنَّ بكرًا ٱبنُ خالدٍ ، والعلمِ بالجسمِ وما فيه مِنَ العرضِ ، والعلمِ بالسوادِ والحركة ، والعلمِ بأحوالِ زيدٍ المختلفةِ عِندَ شَتَّى الأحوالِ نحو كونِهِ عالِمًا وقادِرًا

---

١ موجودتين : موحودين ، الأصل .

بكلّ مَعْلُومَيْنِ مِنْ هٰذِهِ المعلوماتِ ؛ فهما مَعْلُومَانِ على جهةِ التفصيلِ . ويَصِحُّ العلمُ بأحدِهما مع وجودِ الجهلِ بالآخرِ . ويَتَأَتّى ذٰلكَ ويمكنُ فيمَنْ يَصِحُّ عليه الجهلُ ببعضِ المعلوماتِ دُونَ القديمِ ، سبحانَهُ ، المستحيل ذٰلكَ في صفتِهِ .

والضربُ الثالثُ منها معلوماتٌ[1] تُعْلَمُ على جهةِ الجملةِ دُونَ التفصيلِ . وذٰلكَ نحو العلمِ بنعيمِ أهلِ الجَنَّةِ وعذابِ أهلِ النارِ ، وأنَّه لا نهايةَ لهما ؛ فنحنُ نعلمُ أنَّه لا نهايةَ لمعلوماتِ البارئِ ومقدوراتِهِ ، وأنَّه يَعْلَمُها على جهةِ التفصيلِ . ولو كان علمُنا بها على الجُمْلَةِ عِلْمًا بكلِّ واحِدٍ منهما بِعَيْنِهِ مُنْفَصِلًا مِنْ غيرِه بصفتِهِ وخاصّيّتِهِ ، لَصِرْنَا في ذٰلكَ كالقديمِ ولم يَكُنْ أَعْلَمَ مِنَّا . وذٰلكَ مِمَّا قد عُلِمَ فسادُهُ ؛ فَثَبَتَ أَنَّ العِلْمَ قد يتعلَّقُ بالمعلوماتِ على جهةِ الجملةِ دُونَ التفصيلِ . وكذٰلك فلوِ ٱخْتَلَطَ للإنسانِ وَلَدَانِ أو عَبْدَانِ بأهلِ بلدةٍ ولم يَتَمَيَّزَا له مِنهُما ، لَكَانَ [٥٦أ] عالِمًا بأنّهما في أهلِ البَلَدِ ، وإن لم يَعْلَمْهُمَا[2] على التفصيلِ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ ٱنقسامُ المعلوماتِ إلى هٰذِهِ الثلاثة الأقسامِ التي ذكرناها .

---

١ معلومات : معلومات ومعلومات ، الأصل .

٢ يعلمهما : يعتقهما ، الأصل .

فصل

فإن قال : أفتَجْعَلُونَ كونَ المعلوماتِ معلوماتٍ على الجملةِ دُونَ التفصيلِ وعلى التفصيلِ دُونَ الجملةِ صفةً للعلمِ بها على التحقيقِ أو صفةً للمعلوماتِ التي تُعْلَمُ تارةً على الجُمْلَةِ وتارةً على التفصيلِ ؟

قيلَ له : قد نقولُ أحيانًا أنَّ ذٰلكَ رجوعٌ إلى صفةٍ للمعلوماتِ على الجملةِ وصفةٍ للمعلوماتِ على التفصيلِ . والذي يجبُ القولُ به على التحقيقِ أنَّ ذٰلكَ رجوعٌ إلى صفةٍ للعلمِ . ويكونُ مِنَ العلومِ ما لهُ صفةٌ لكونِه عليها ، يَتَعَلَّقُ بها على جهةِ الجملةِ ، ومنها ما له صفةٌ لكونِهِ عليها ، يَتَعَلَّقُ بها على جهةِ التَّفْصِيلِ . هٰذا هو الأَوْلَى ، لأنّه لا يُبينُ أنَّ للمعلوماتِ على جهةِ الجملَةِ صفةً بها ، تكونُ جملةً ، وصفةً بها ، تكونُ منفصلةً ، وإنَّما العلمُ بها يَتَنَاوَلُها على وَجْهَيْنِ . ويكونُ العالِمُ عِندَ وجودِ كلِّ واحِدٍ منهما عالِمًا بها على وجهٍ مُخالِفٍ لكونِهِ عالِمًا به على الوجهِ الآخرِ ؛ فيجبُ أن يكونَ ذٰلكَ رُجُوعًا إلى صفةٍ للعلمِ المُتَعَلِّقِ بها وإلى أحوالِ العالِمِ بها كذٰلكَ مختلفة ، إنْ ثَبَتَ القولُ بالأحوالِ . وهٰذا بَيِّنٌ في صِحَّةِ ما أخبرناهُ .

ويُبينُ هٰذا أيضًا أنَّنا ، إذا علمناها على جهةِ الجُمْلَةِ على ما هي عليه ، إذا عَلِمْنَاهَا على التفصيلِ ، وإذا عَلِمْنَاهَا على جهةِ التفصيلِ ، فهي في ذواتِها على ما كانَتْ عليه لِمَا عَلِمْنَاهَا مِنْ جهةِ الجُمْلَةِ ، لم يَتَغَيَّرْ لها حالٌ ولا حكمٌ ؛ فَثَبَتَ أنَّ هٰذا النعتَ والاختلافَ يعودُ إلى آختلافِ صفاتِ المعلومِ على الجُمْلَةِ والتفصيلِ . واللهُ أَعْلَمُ .

فصل

قال القاضي ، رحمهُ الله : وقدِ آختَلَفَ كلامُ ٱبنِ الجُبَّائيّ في هٰذا البابِ وٱضْطَرَبَ ؛ فقال مرَّةً : إنَّه قد تُعْلَمُ الأشياءُ والمعلوماتُ على جهةِ الجملةِ ، كما تُعْلَمُ على جهةِ التفصيلِ .

وقال تارةً : إنَّ ذٰلكَ لا يَصِحُّ في قديمٍ ولا مُحْدَثٍ ، وإنَّ مِن حَقِّ العلمِ [٥٦ب] بالشيءِ أن يَتَنَاوَلَهُ ويَتَعَلَّقَ به على ما هو به ويُفْصَلَ به بَيْنَه وبَيْنَ غيرِه المنفصل عنه ، وإلَّا لم يَكُنْ علمًا به .

وأصحابُهُ يَحْكُونَ عنه التَّمَسُّكَ بالقولِ الأَوَّلِ ورُجُوعَهُ عن الثاني .

فإن قال قائِلٌ : وما الدليلُ على فسادِ قولِه وصِحَّةِ العلمِ بالأشياءِ على جهةِ الجملةِ ؟

قيلَ له : يدلُّ على ذٰلكَ أمورٌ . منها وجودُنا لأنفسِنا عالمةً بأنَّه لا نهايةَ لمقدوراتِ اللهِ ، تعالى ، مِن نعيمِ أهلِ الجَنَّةِ وعذابِ أهلِ النارِ وكلِّ جنسٍ مِنْ أجناسِ الأفعالِ ، وإن لم نَعْلَمْ كُلَّ شيءٍ مِن ذٰلكَ بعَيْنِهِ وخاصِّيَّتِهِ وٱنفصالِهِ مِنْ غيرِه .

وكذٰلكَ فقد وَجَدْنَا أنفسَنا عالِمَةً أو عَلِمْنَا بدليلٍ أنَّها عالِمةٌ بأنَّ القديمَ ، تعالى ، عالِمٌ بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ وقادِرٌ على ما لا نهايةَ له مِنَ المقدوراتِ وأنَّه يَعْلَمُ ذٰلكَ على طريقِ التفصيلِ وعلى وَجْهٍ ، لا نَعْلَمُهُ نحنُ ولا نُحِيطُ به ؛ فلولا أنَّنا عالِمُونَ[١] بأنَّ له معلوماتٍ لا نهايةَ لها ومقدوراتٍ على وَجْهِ الجملةِ ، لم يَصِحَّ أن يعلمَ أنَّه لا نهايةَ لمعلوماتِهِ ومقدوراتِهِ وأنَّه يعلمُها على التفصيلِ وعلى خِلَافِ الوجهِ الذي يعلمُها عليه ، لأنَّ العِلْمَ بأنَّه عالِمٌ بمعلوماتٍ ، لا نهايةَ لها على التفصيلِ ، فَرْعٌ للعلمِ بأنَّها معلوماتٌ ، لا نهايةَ لها ، لم يصحَّ أنْ يعلمَ أنَّه يعلمُ بما لا نهايةَ له

١ عالمون : عالمين ، الأصل .

مِنَ المعلوماتِ والمقدوراتِ على التفصيلِ ؛ فَوَجَبَ بذٰلكَ لا محالةَ كونُنا عالِمِينَ بمعلوماتِهِ ومقدوراتِهِ التي لا نهايةَ لها على الجُمْلَةِ ، وإنْ كان هو ، تعالى ، عالِمٌ بها على التفصيلِ . ومُحالٌ عِلْمُهُ بها على جهةِ الجملةِ لِمَا نُبَيِّنُهُ مِن بَعْدُ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

فإن قالَ : ما أنكرتُم أن يكونَ عِلْمُنا بأنَّه عالِمٌ بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ والمقدوراتِ ليسَ بعِلْمٍ بمعلوماتِهِ التي لا نهايةَ لها ولا بمقدوراتِهِ في جُمْلَةٍ ولا تفصيلٍ ، وإنَّما هو عِلْمٌ بكَوْنِ ذاتِ القديمِ ، تعالى ، على صفةٍ مخصوصةٍ لكونِهِ عليها يجبُ علمُهُ بما لا نهايةَ له على [٥٧أ] التفصيلِ . وليسَ العلمُ بكونِهِ على هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ المخصُوصَتَيْنِ عِلْمًا بمعلومٍ أو معلومَيْنِ على جهةِ الجملةِ دُونَ التفصيلِ ، بل هو عِلْمٌ بِصِفَتِهِ الواحدةِ أو صِفَتَيْهِ على جهةِ التفصيلِ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

يقالُ له : إنَّ فيما رُمْتَ به دَفْعَ الإلزامِ والقدمِ في الدلالةِ أعترافًا[1] بِصِحَّةِ ما قلناهُ ، وذٰلكَ أنَّنا ، إذا عَلِمْنا أنَّ القديمَ في ذاتِهِ على صفةٍ لكونِهِ عليها يَصِحُّ منه إدَامَةُ الثوابِ والعقابِ حالًا فحالًا ، وأنَّه لا نهايةَ لِمَا يقدرُ عليه مِن ذٰلكَ ، وأنَّه على صفةٍ لكونِهِ عليها يجبُ كونُه عالِمًا بهٰذِهِ المقدوراتِ التي لا نهايةَ لها ، وَجَبَ لا محالةَ كونُنا عالِمِينَ بكونِهِ على هاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ وبمتعلَّقِهما ، لأنَّنا لو لم نَعْلَمْ متعلَّقَهما في جُمْلَةٍ ولا تفصيلٍ ، لم يَصِحَّ أنْ نَعْلَمَهُ قادِرًا على ما لا نهايةَ له وعالِمًا بما لا غايةَ له مِنَ المعلوماتِ ، لأنَّهُ مُحالٌ أنْ نعلمَ كونَه قادِرًا على ما لا نهايةَ له ونحنُ لا نعلمُ مقدوراتِهِ وأنَّه لا نهايةَ لها . وكيفَ يجوزُ أن نعلمَ أنَّه لا نهايةَ لمعلوماتِهِ ومقدوراتِهِ ونحنُ لا نعلمُها في جملةٍ ولا تفصيلٍ ؟ والعلمُ بأنَّ المعلومَ المذكورَ الذي هو متعلَّقُ كونِهِ عالِمًا وقادِرًا أو متعلَّقُ عِلْمِهِ وقدرتِهِ مُتَنَاهٍ[2] أو غَيْرُ

١ أعترافًا : اعتراف ، الأصل .

٢ متناهٍ : متناهى ، الأصل .

مُتَنَاهٍ[١] فَرْعٌ للعلمِ به ، لأنَّ كونَهُ متناهِيًا[٢] أو غَيْرَ مُتَنَاهٍ[٣] حكمٌ مِن أحكامِهِ وصفةٌ مِن صفاتِهِ ؛ فمَن لا يعلمُ معلوماتِ اللهِ في جملةٍ ولا تفصيلٍ ، كيف يعلمُ أنَّها متناهِيَةٌ أو غيرُ متناهِيَةٍ ، لولا الجهلُ والغفلةُ ؟ فَبَانَ إقرارُكَ بما قلنَاهُ مِن حيثُ فَرَرْتَ مِنهُ .

ويقالُ له : إنْ كانَ أن يَعْلَمَ القديمَ قادِرًا على ما لا نهايةَ له وعالِمًا بما لا نهايةَ له مِنَ المقدوراتِ والمعلوماتِ مَن لا يعلمُ له معلوماتٍ ولا مقدوراتٍ ؛ فلِمَ لا يجوزُ أن يَعْلَمَ القديمَ ، تعالى ، مُحْدِثًا للعالَمِ ومُحْكِمًا لِصُنْعِهِ مَن لا يَعْلَمُ حُدُوثَ العالَمِ وكونَهُ مُحْكَمًا وأن يَعْلَمَ كونَهُ ، تعالى ، عالِمًا لِحُسْنِ الشيءِ وقُبْحِهِ مَن لا يَعْلَمُ كونَ معلومِهِ حَسَنًا ولا قبيحًا ؟ وإذا آستحَالَ هٰذا مِن قولِنا وقولِكَ ، آستحالَ **[٥٧ب]** أيضًا أن يَعْلَمَهُ عالِمًا بما لا نهايةَ له وقادِرًا على ما لا غايةَ له مَن لا يَعْلَمُ معلوماتِهِ ومقدوراتِهِ ومتعلَّقَ صفاتِهِ وأنَّه لا نهايةَ لهُ ، إمَّا في جُمْلَةٍ أو تفصيلٍ . وهٰذا ما لا مَخرَجَ لَهُ مِنهُ .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على ثبوتِ العِلْمِ بالشيءِ على جهةِ الجملةِ دُونَ التفصيلِ عِلْمُ كلِّ عاقِلٍ عِندَ سماعِ الخَبَرِ المتواتِرِ بأنَّ دارَ الخليفةِ في شرقيِّ بغدادَ بأنَّها في الشرقيِّ وليستْ في الغربيِّ ، وإن لم يَعْلَمْ أينَ هي مِنْ شرقيِّها ومكانها منه بِعَيْنِهِ ، وأنَّ مَنِ آخْتَلَطَ عبدُه وولدُه بأهلِ بلدٍ بِعَيْنِهَا يَعْلَمُ على الجملةِ أنَّ وَلَدَهُ فيهم وأنَّه ليس في غيرِهم مِنَ الناسِ الذينَ هُمْ في سائِرِ البلادِ ، وإن لم يَعْرِفْ وَلَدَه بعَيْنِهِ والفَصْلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَن ليسَ بِوَلَدِهِ منهم . وكذٰلكَ سَبِيلُ علمِ الإنسانِ بأنَّ دِرْهَمَهُ ودِينارَهُ قد آخْتَلَطَ بمالٍ في كِيسٍ بِعَيْنِهِ دُونَ غيرِه ، يَعْلَمُ في الجُمْلَةِ أنَّ دِرْهَمَهُ في جُمْلَةِ تلكَ الدراهِمِ دُونَ غيرِها ، وإن لم يَعْرِفْهُ بعَيْنِهِ ويَفْصِلْ بَيْنَهُ وبَيْنَ غيرِه في أمثالِ هٰذا مِمَّا

---

١ متناهٍ : متناهى ، الأصل .

٢ متناهيًا : متناهى ، الأصل .

٣ متناه : متناهى ، الأصل .

يطولُ تَتَبُّعُه .

فَبَانَ بذٰلكَ أنَّ العلمَ بالشيءِ قد يكونُ عِلْمًا به على جهةِ الجملةِ دُونَ التفصيلِ ، وأنَّ العالِمَ به على هٰذهِ السبيلِ ليسَ بمُخَمِّنٍ ولا ظَانٍّ لمعلومِهِ ولا بصورةِ مُتَوَهِّمٍ له ، بل عالِمٌ مُتَحَقِّقٌ بكونِ ولدِهِ في أهلِ تلكَ البلدةِ دُونَ غيرِها ، وإن لم يَفْصِلْ بعلمِهِ ذٰلكَ بَيْنَهُ وبَيْنَ غيرِه . وهٰذا يوضحُ إبطالَ عُمْدَتِهِ في أنَّه لا يَصِحُّ تعلُّقُ العلمِ بالمعلومِ على وَجْهِ الجملةِ ، لأنَّ ذٰلكَ يجعلُهُ بمثابَةِ الظَّنِّ والتَّخمينِ وما ليس بعلمٍ ، لأنَّ مِن حقِّ العلمِ أن يَتَنَاوَلَ المعلومَ على وجهٍ يُبَيِّنُهُ مِن غيرِه ويَفْصِلُ بَيْنَهُ وبَيْنَ ما ليس منه ، لأنَّهُ لا يجبُ كونُ المعلومِ كلّه[1] كذٰلكَ ، وإنْ كان هٰذا حكمُ كثيرٍ منها .

وقد ٱسْتَدَلَّ ٱبنُ الجُبَّائيّ على أنَّ كونَ الشيءِ معلومًا على جهةِ الجُمْلَةِ باطِلٌ ، وأنَّه ليس مِن أقسامِ المعلوماتِ بأنَّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ كونُهُ معلومًا للهِ ، تعالى ، على هٰذا الوجهِ ، لأنَّ مِن [٥٨أ] حَقِّهِ ، إذاكان عالِمًا لنفسِهِ ، أن يكونَ عالِمًا[2] بكلِّ معلومٍ على وجهٍ ، يصحُّ كونُه معلومًا عليه لعالِمٍ ما .

قال : ولَمَّا لم يَجُزْ بٱتِّفَاقٍ كونُهُ عالِمًا بالشيءِ على جهةِ الجملةِ ووجهٍ ، لا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وبَيْنَ غيرِه المخالِفِ له والمنفصلِ عنه ، بَطَلَ أن يكونَ هٰذا الوجهُ مِن أقسامِ المعلوماتِ .

فيقالُ له : لِمَ قُلْتَ : إنَّ كونَه عالِمًا بنفسِهِ يقتضي وجوبَ كونِه عالِمًا بالمعلومِ على وجهٍ ، يستحيلُ كونُه عالِمًا به ، وإنْ صَحَّ كونُ الخَلْقِ عالِمِينَ به على ذٰلكَ الوجهِ ؟ ففيه أعظمُ الخِلَافِ . وما أنكرتَ مِن أنَّه لا يجبُ ، وإنْ كان عالِمًا بنفسِهِ على دَعْوَاكَ أو بعلمٍ قديمٍ على ما نذهبُ إليه ، أن يكونَ عالِمًا بالمعلومِ على وجهٍ ،

---

١ كله : كلها ، الأصل .

٢ عالمًا : غير ظاهر في الأصل .

يستحيلُ عِلْمُه به عليه ، وإنْ صَحَّ ذٰلك فينا ؟ كما لا يجبُ ، إذا كان قادرًا عِندَكَ بذاتِهِ أن يكونَ قادرًا على كلِّ مقدورٍ ، قَدَرَ عليه قادرٌ على الوجهِ الذي يَقْدِرُ عليه غَيْرُه ، وإنَّما يجبُ كونُهُ قادِرًا على ما يَصِحُّ كونُه مقدورًا له دُونَ ما لا يَصِحُّ ذٰلكَ فيه . ولو كانَ ما قُلتَهُ واجبًا ، لَوَجَبَ ، إذا كنَّا نعلمُ نحن[1] في الجملةِ أنَّ جملةَ الحوادثِ تَتَعَلَّقُ بمحدِثٍ ، وإن لم نَعْرِفْ حُدُوثَ كُلِّ محدثٍ بعَيْنِهِ وتعلُّقَهُ بمحدثٍ ، ونعلمُ قبحَ الظلمِ في الجملةِ وكُلَّ ضررٍ ، لا يقعُ فيه في عاجلٍ ولا آجلٍ ولا هو مستحقٌّ ولا مقصودٌ به النفعُ ، وإنْ لم نَعْرِفْ عن كلِّ ظُلْمٍ وضَرَرٍ بعَيْنِهِ ، وكان هٰذا القسمُ مِن معلوماتِنا ، أن يكونَ القديمُ ، تعالى ، عالِمًا به على هٰذا الوجهِ حتَّى لا يكونَ عالِمًا بحدوثِ كلِّ محدثٍ بعَيْنِهِ وقبحِ كُلِّ ظُلْمٍ وضررٍ بعَيْنِهِ ، وإنْ عَلِمَ قُبْحَ الظلمِ في الجملةِ ؛ فإنْ مَرَّ على ذٰلكَ ، تَرَكَ قولَه وفَارَقَ الدِّينَ ؛ وإنْ قَلَبَ إيبَاءَهُ[2] وكانَ مِن أقسامِ معلوماتنا ، أَتَيْنا عليه ٱلتزامَ ما أَلْزَمَنا . ولا جوابَ له عن ذٰلكَ . واللهُ أعلمُ .

---

١ نحن : نحب ، الأصل .

٢ إيباءه : اباه ، الأصل .

فصل

وإن قال قائِلٌ : ولِمَ ٱستحالَ كونُهُ ، تعالى ، عالِمًا بالشيءِ على جهةِ الجملةِ أو بأشياءَ [٥٨ب] على الجملةِ دُونَ التفصيلِ ؟

قيلَ له : لأجلِ أنَّه قد ثَبَتَ أنَّ العالِمَ بها على الجملةِ دُونَ التفصيلِ لا بُدَّ أن يكونَ جاهِلًا بها على جهةِ التفصيلِ ، لأنَّهُ لو عَلِمَهَا على التفصيلِ ، لَامْتَنَعَ كونُهُ عالِمًا بها على الجملةِ مِن غيرِ علمٍ بالفَصْلِ بَيْنَ المعلوم وبَيْنَ غيرِه وما ليسَ منه ٱستحالَ عِلْمُهُ بالأشياءِ على الجُمْلَةِ .

فصل

فإن قال : أَفَتَزْعُمُونَ أنَّ العلمَ بالأشياءِ على الجملةِ مِن جنسِ العِلْمِ بكلِّ واحدٍ منها على التفصيلِ ؟

قيل له : لا ، لأنَّهُ لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَكَانَ عِلْمًا بكلِّ شيءٍ منها على التفصيلِ وسَادًّا مَسَدَّ العلمِ بها على هٰذا السبيلِ . وقد عَلِمْنَا فسادَ ذٰلك .

فإن قال : أفتقولونَ أنَّه مُخالِفٌ للعلمِ بها على التفصيلِ ؟

قيل له : أجل ، ولذٰلكَ لا يَسُدُّ أحدُهما مَسَدَّ صاحِبِهِ .

فإن قال : أفتقولون أنَّهما مُتَضَادَّانِ ؟

قيل : لا يمتنعُ القولُ بذٰلكَ عِندَنا ، لأنَّهُ ، إذا ٱمْتَنَعَ حدوثُهما في المَحَلِّ معًا ولولا حدوثُ أحدِهما فيه ، لَصَحَّ حدوثُ الآخرِ ، صَارَا في التَّضَادِّ بمنزلَةِ العلمِ بالشيءِ والجهلِ به على وجهٍ واحدٍ . وقد تَقَصَّيْنَا ذِكْرَ الأدلَّةِ على صِحَّةِ قولِنا في تَعَلُّقِ العلمِ بالمعلوماتِ على جهةِ الجملةِ وذكرَ الأَسْوِلَةِ[١] والاعتراضاتِ عليها وجوابها ونقض كلِّ شبهةٍ تَعَلَّقَ بها ٱبنُ الجُبَّائيِّ في إحالةِ ذٰلكَ في نقضِ نقضِ اللُّمَعِ[٢] بما في بعضِهِ بلاغٌ وإقناعٌ . وفي هٰذِهِ الجملةِ التي ٱقْتَصَرْنَا عليها كفايةٌ في هٰذا البابِ . ثمَّ رَجَعَ بنا الكلامُ إلى ذكرِ شُبَهِهِمْ في نَفْيِ علمِ اللهِ ، تعالى ، وقدرتِهِ .

قالوا : ويدلُّ على ذٰلكَ أنَّه لو كان ، تعالى ، عالِمًا بعلمٍ ، لَوَجَبَتْ حاجتُهُ إلى العلمِ ، والحاجةُ مُنْتَفِيَةٌ عنه .

---

١ الأسولة بالواو لغةٌ في (الأَسْئِلَة) بالهمز . يُراجع تاج العروس (للزبيديّ) ٢٤١/٢٩ [سول] .

٢ اللمع لأبي الحسن الأشعريّ ، هو مطبوع . أمّا نقض اللمع ، فهو للقاضي عبد الجبّار . أمّا نقضُ نقضِ اللمع ، أي نقضُ النقضِ ، فهو للباقلّانيّ .

فيقالُ لهم : إنَّما تصحُّ الحاجةُ إلى الشيءِ ، إذا صَحَّ الفناءُ عنه وأمْكَنَ حصولُ الحكمِ مع عدمِهِ . ومحالٌ كونُ العالِمِ عالِمًا مع عدمِ العلمِ ؛ فمحالٌ ذِكْرُ الحاجةِ .

ويقالُ لهم : فيجبُ ، إذا كان مُرِيدًا وكَارِهًا مع عدمِهما ، أن يكونَ[1] [١٦٩أ] محتاجًا إليهما ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلك ، مَرَرْنَا لهم على ٱلتزامِ مثلِهِ ؛ وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱعتِلالَهم . وكذٰلكَ يلزمونَ هٰذا الإلزامَ في وجوبِ حاجتِهِ في كونِهِ متكلِّمًا ومُعَظِّمًا ومُهِينًا إلى وجودِ كلامٍ وتَعْظِيمٍ وإهانةٍ .

وقد زَعَمَ ٱبنُ الجُبَّائيِّ أنَّه لا يمتنعُ أن يكونَ تعظيمُ القديمِ ، سبحانَهُ ، لأنبيائِهِ والمؤمنِينَ وإهانتُهُ للكافرينِ أَعْرَاضًا يَفْعَلُها ، لا في مكانٍ ، كالإرادةِ والكراهةِ ؛ فيجبُ كونُه محتاجًا إليها في كونِهِ مُعَظِّمًا ومُهِينًا وإلى الكلامِ في كونِهِ مُتَكَلِّمًا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ . واللهُ أعلمُ .

---

١ هنا تنتهي الورقة ٥٨ب التي لا يستقيم نصّها إلّا مع بداية الورقة ١٦٩أ ، وذلك بسبب سوء ترتيب الأوراق ؛ فَلْيُعْلَمْ !

شبهة لهم أخرى

قالوا : لو كان عالِمًا بعِلْمٍ وقادِرًا بقدرةٍ ، لَوَجَبَ كونُهما عَرَضَيْنِ وحادِثَيْنِ وحَالَيْنِ فيه وأن يكونَ لهما ضِدَّانِ ينفيهما إلى غيرِ ذٰلكَ مِن أحكامِ علومِنا . وهٰذا والذي قَبلَهُ مِنَ الكلامِ الركيكِ المَرْذُولِ عِندَ النابِتَةِ منهم .

فيقالُ لهم : لِمَ قُلتُم ذٰلك ؟

فإن قالوا : لأنَّنا لا نُعَوِّلُ علمًا إلَّا كذٰلك .

قيلَ لهم : ولم قُلتُم : إنَّ التعلُّقَ بمُجَرَّدِ الوجودِ والشاهدِ حُجَّةٌ ؛ وهي طريقةُ المُلْحِدِينَ في نفيِ الحدوثِ والمحدثِ .

ثمَّ يقالُ لهم : فيجبُ أن لا تُثْبِتُوا عالمًا في الغائِبِ إلَّا جسمًا مُصَوَّرًا ومحدودًا مُتَحَيِّزًا وذا بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ وتقلبوا له ، لأنَّكم لم تَعْقِلُوا عالمًا إلَّا كذٰلكَ . ويجبُ أن لا تُثبِتُوا فاعِلًا إلَّا جسمًا مُؤْتَلِفًا ولا قائمًا بنفسِهِ إلَّا حامِلًا للأعراضِ مُتَحَيِّزًا ولا إنسانًا إلَّا مِن نطفةٍ ولا دجاجةً إلَّا مِن بيضةٍ ولا حادِثَ إلَّا وقَبْلَهُ حادِثٌ ولا جسمَ إلَّا بَعْدَهُ ومُتَّصِلٌ به جسمٌ ، لأنَّكم لم تَعْقِلُوا ذٰلكَ إلَّا كذٰلكَ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، لَحِقُوا بأهلِ الدَّهْرِ ؛ وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱعتلالَهم .

ويقالُ لهم : لا[١] حُلُولَ ولا غائِبَ ، لأنَّ الحلولَ إمَّا أنْ يكونَ مُمَاسَّةً للمكانِ وٱعتمادًا عليه أو لُبْثًا فيه .

ويقالُ لهم : إذا لم يَكُنْ في إثباتِ علمٍ وقدرةٍ ، ليسا بحادِثَيْنِ ولا عَرَضَيْنِ ولا حالَيْنِ [٦٩ب] ولا ذِي ضِدَّيْنِ ، نَقْضٌ لِعِلَّةِ كونِ العالِمِ عالِمًا ولا علَّةِ كونِ العلمِ علمًا ولا لحدِّ العالِمِ والعلمِ ولا قلبٌ لدلالةٍ وحقيقةٍ ووجهٍ مِن وجوهِ الإحالةِ ، صَحَّ

---

١ لا : ان ، الأصل .

وجازَ قيامُ دليلٍ على إثباتِ عِلْمٍ ، ليستْ هٰذِهِ حالُهُ . كما صَحَّ قيامُ دليلٍ على إثباتِ عالِمٍ قادِرٍ فاعِلٍ موجودٍ قائمٍ بنفسِهِ ، ليس بجسمٍ ولا مُتَحَيِّزٍ ولا حامِلٍ للأعراضِ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ . ولا جوابَ لهم عن ذٰلك .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على نَفْيِ عِلْمِ اللهِ وقدرتهِ بأنّه لو كانَتْ لذاتِهِ صفاتٌ ، لم يَخلُ أن تكونَ مثلًا له أو خِلَافَهُ مِن حيثُ أنَّ كُلَّ موجودَيْنِ فلا بُدَّ أن يكونَ أحدُهما سَادًّا مَسَدَّ الآخرِ ويكون مِثْلَهُ أو غَيْرَ سَادٍّ مَسَدَّهُ ويكون خِلَافَهُ . وليس بَيْنَ أن يسدَّ أحدُهما مَسَدَّ صاحبِهِ أو لا يَسُدَّ مَسَدَّهُ منزلةٌ ثالثةٌ ، كما أنَّه ليس بَيْنَ القِدَمِ والحَدَثِ منزلةٌ ثالثةٌ . وهٰذا معلومٌ بأوَّلِ في العقلِ .

قالوا : فإن كانَتْ صفاتُ ذاتِهِ مِثْلَهُ ، وَجَبَ كونُها حيَّةً عالِمةً قادِرةً فاعِلةً أو صحّةُ ذٰلكَ فيها ، ووَجَبَ كونُهُ غَيْرَ حَيّ ولا عالِمٍ ولا قادِرٍ ، كما أنَّها كذٰلكَ . وهٰذا باطِلٌ بٱتِّفَاقٍ ، وإنْ كانَتْ مخالفةً وجوبَ كونِها مغايرةً له . وخرجَ القائِلُ بأنّها خِلَافٌ له عن لِسَانِ الأُمَّةِ ، فأُفْسِدَ الوجهانِ ، صَحَّ أنَّه لا عِلْمَ له ولا شَيْءَ مِن الصفاتِ لذاتِهِ .

فيقالُ لهم : جميعُ ما قُلتُمُوهُ عِندَنا في هٰذا الكلامِ مُسَلَّمٌ صحيحٌ إلَّا قولَكم : ويجبُ ، إنْ كانتْ مخالفةً له ، أن تكونَ أغيارًا له ، وقولَكم : إنَّ القولَ بأنّها مخالفةٌ خروجٌ عن أمرِ الأُمَّةِ ، فإنّه خطأٌ ، وذاكَ أنّنا إنّما قُلْنَا : إنّها مخالفةٌ على التقييدِ والثباتِ الذي نقولُهُ من حيثُ ثَبتَ أنَّها لا تَسُدُّ[1] مَسَدَّهُ ولا يَسُدُّ مَسَدَّهَا ، ولا يجوزُ عليها ما يجوزُ عليه . وهٰذا هو مَعْنَى وَصْفِ الشيئَيْنِ بأنّهما مختلفانِ ، لا شيءَ يزيدُ على ذٰلكَ . فأمَّا إيجابُ كونِهما غَيْرَيْنِ مِن حيثُ كانا مختلفَيْنِ ، فإنّه تَوَهُّمٌ باطِلٌ ، [١٧٠أ] لأنَّ الخِلَافَيْنِ المُتَغايِرَيْنِ لم يَتَغَايَرَا مِن ناحيةِ كونِهما خِلَافَيْنِ ،

---

١ تسدّ : يسد ، الأصل .

لأنّه قد تَغَايَرَ الخِلَافانِ ، وإنّما يجبُ تَغَايُر الشيئَيْنِ لذاتَيْهِمَا . ولا يجبُ تعليلُ كونِهما غَيْرَيْنِ لِعِلَّةٍ ، لو لم تحصلْ ، لم يكونا غَيْرَيْنِ ، وإنَّما يُعْلَمُ تَغَايُرُ الغيرَيْنِ بصحّةِ مفارقةِ أحدِهما الآخرَ على وجوهٍ مخصوصةٍ ، إمَّا بِزَمَانَيْنِ أو بمكانَيْنِ أو بوجودِ أحدِهما وعدمِ الآخرِ .

وليستْ هٰذِهِ المُفارَقَاتُ تُعَلَّلُ على الحقيقةِ لكونِ الغَيْرَيْنِ غَيْرَيْنِ ، يختلفُ بعضُها بعضًا ، لأنَّ ذٰلكَ لا يَصِحُّ في العِلَلِ العقليّةِ . وهما على الحقيقةِ غَيْرَانِ ، تجوزُ عليهما هٰذِهِ المفارقاتُ لا لِعِلَّةٍ . وقولُنا : هما غيرانِ لأنفسِهِمَا إنَّما نعني بذاتِهما كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ ومعنًى سواهما ، تكون عِلَّةً لتغايرِهما . وكذٰلكَ القولُ في الضِدَّيْنِ والخِلَافَيْنِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ وفي كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يجبْ تغايُرُ الشيئَيْنِ ، متى كانا خِلَافَيْنِ ولا متى كانا مِثْلَيْنِ ، وإنَّما يجبُ القضاءُ على تغايُرِهما ، متى صَحَّتْ إحدى هٰذِهِ المفارقاتِ الثلاثِ لهما وجَازَتْ عليهما . وسنُفْرِدُ للكلامِ[1] في حقيقةِ الغَيْرَيْنِ بابًا بَعْدَ هٰذا ونستقصي القولَ فيه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ إيجابُ التغايُرِ بثبوتِ الخلافِ بَيْنَ الشيئَيْنِ . وليس مِمَّا نقولُهُ مِن مَنْعِ إطلاقِ القولِ بذٰلكَ أو تقييدِهِ مِن أصحابِنا ومِنْ أنَّ الخِلَافَ لا يَصِحُّ إلَّا بَيْنَ مُتَغَايِرَيْنِ بصحيحٍ ولا ما يَتَعَلَّقُونَ به في ذٰلكَ بمُسْتَمِرٍّ ، لأنَّهم يقولونَ : وَجَدْنَا الخِلَافَ لا يحصلُ إلَّا بَيْنَ غَيْرَيْنِ . وكلُّ مذكورَيْنِ ٱمْتَنَعَ تغايُرهما ، ٱمْتَنَعَ ٱختلافُهما ووَصْفُهما بذٰلكَ .

قالوا : وكذٰلكَ لمَّا صَحَّ أن يقالَ : إنَّ يَدَ[2]زَيْدٍ خلافُهُ ، وإنَّ البيتَ مِنَ القصيدةِ خلافُها ، وإنَّ السورةَ مِن القرآنِ خلافُهُ ، وإنَّ الواحِدَ مِن العشرةِ خلافُ العشرةِ ، وإنَّما ٱمْتَنَعَ ذٰلكَ في جميعِ هٰذِهِ الأشياءِ مِن حيثُ ٱمْتَنَعَ كونُ كلِّ مذكورٍ منها غيرًا

---

١ للكلام : الكلام ، الأصل .

٢ يد : غير ظاهر في الأصل . التصحيح المثبت أعلاه بناء على ما أورده في نهاية هذه الفقرة .

لِمَا يقالُ [٧٠ب] هو خِلَافٌ . وهٰذا الاعتلالُ باطِلٌ ، لأنّه إنّما ٱمْتَنَعَ أن يقالَ ذٰلكَ في يدِ زيدٍ والواحدِ مِنَ العشرة وسائرِ ما ذَكَرُوهُ ، لأنَّ القولَ : «عشرةٌ» ٱسمٌ لجملةِ أعدادٍ منها ، والقولُ : «إنسانٌ» ٱسمٌ للجملةِ التي اليدُ منها .

فإذا قيلَ : يَدُ الإنسانِ خِلَافُ الإنسانِ ، صارَتْ خِلَافَ نفسِها ، فحقَّ دخولُها في جملةِ ما يقعُ عليه الاسمُ وخلاف شيءٍ آخرَ . ومُحالٌ مخالفةُ الشيءِ لنفسِهِ ولشيءٍ آخرَ . ولِمِثْلِ هٰذا ٱمتنعَ أَنْ يُقَالَ : يَدُ الإنسانِ غَيْرُ الإنسانِ وبعضُهُ على التَّحقيقِ ، لأنَّها تصيرُ غَيْرَ نفسِها وغَيْرَ غيرِها وبَعْضَ نفسِها . وذٰلك مُحالٌ .

وكذٰلكَ القولُ في كلِّ ما ذَكَرُوهُ مِن آحَادِ الجملِ . وليس في قولِنا : «إنَّ عِلْمَ اللهِ ، تعالى ، خِلَافُهُ» إيجابُ كونهِ مُخالفًا لنفسِهِ ولشيءٍ آخرَ ، لأنَّ قولَنا : «الله» ليس بٱسمٍ لجملةِ أشياءَ ، هو ، تعالى ، منها وصفات ذاتِهِ ، بل هو ٱسمٌ له وَحْدَهُ بٱتِّفَاقٍ دُونَ صفاتِهِ ؛ فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ : إنّها خِلَافُهُ ، وإنِ ٱمتنعَ القولُ بذٰلك فيما ذكرُوهُ .

فإن قيلَ : كيف يستعملونَ القولَ بأنَّ صفاتِهِ مُخالِفةٌ له وتقييده مِمّا يُبْقِي الشبهةَ ويُوهِمَ الباطلَ ؟

قيلَ له بأَنْ نقولَ لِمَن طالَبَنا بذٰلك : إنْ كُنتَ تعني أنَّ صفاتِ ذاتِهِ ، تعالى ، مخالفةٌ لهُ أنَّه مِن جنسٍ وهي مِن جنسٍ تُخالِفُهُ ، كما يُقَالُ : جنسُ الكونِ مُخالِفٌ لجنسِ اللَّوْنِ . وذٰلك مُحالٌ ، لأنّه ، تعالى ، وصفاتِهِ ليس بذِي جنسٍ ، يُقَالُ : إنّه جنسٌ متَّفِقٌ أو مختلِفٌ . وإنْ عَنَيْتَ بقولِكَ : إنّها خِلَافُهُ ، أنّها غيرُه ، كما يُقَالُ : زيدٌ خلافُ عمرٍو والبهيمةُ خلافُ الإنسانِ ، يُراد بذٰلك أنّهما غيرانِ ؛ فذٰلك باطِلٌ لِمَا نُبَيِّنُهُ مِن ٱستحالَةِ مُغايَرَتِهِ ، تعالى ، لصفاتِ ذاتِهِ . وإنْ عَنَيْتَ بذٰلك بُعْدَ شبهِهِ لصفاتِهِ وأنَّه لا تَمَاثُلَ بَيْنَهُ وبَيْنَها ، كما يُقَالُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ،

مُخالِفٌ للعالمِ ، يريدونَ بُعْدَ شبهِهِ به ، وأنّه لا تماثُلَ بَينَه وبَينَه ، لا أنَّه مِن جنسٍ والعالمُ مِن جنسٍ يخالِفُهُ ، فذٰلكَ صحيحٌ ؛ [٧١أ] وهو قولُ جميعِ أهلِ الصفاتِ ، وإنْ كانوا لم يُطْلِقُوا ولا أحد منهم القولَ بأنَّ صفاتِهِ مُخالِفَةٌ ، لم يطلقْ ذٰلك ، كما لم يُطْلِقُوهُ . ووَجَبَ مَعَ مَنْعِ الإطلاقِ إثباتُ مَعْنَى المخالفةِ بَيْنَهُ وبَيْنَها مِن حيثُ عُلِمَ وثَبَتَ أنّهُ لا يَسُدُّ مَسَدَّها ولا يجوزُ عليه ما يجوزُ عليها[١] . وليس حقيقةَ الخِلَافَيْنِ شيءٌ غير ذٰلك .

وليس الغرضُ في هٰذا الكلامِ في الإطلاقاتِ والعباراتِ ، وإنَّما القصدُ به الكلامُ في المَعْنَى . ومَعْنَى ما أَرادَهُ المستدِلُّ مِن المخالفةِ ثابتٌ بَيْنَهُ وبَيْنَ صفاتِهِ ؛ فإنْ مَنَعَ المسلمونَ كافرًا[٢] مِن إطلاقِ وَصْفِ صِفَةٍ لذاتِهِ بأنّها خلافُه ، مَنَعْنَا ذٰلك واتَّبَعْنَا الإجماعَ وبَيَّنَّا المَعْنَى الذي يُفِيدُه الاسمُ وأطلقناهُ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، زَالَتْ هٰذِهِ الشبهةُ وبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ فذلك صحيح ... ولا يجوز عليه ما يجوز عليها : فذلك صحيح وهو قول جميع أهل الصفات وإن كانوا لم يطلقوا ولا أحد منهم القول بأن صفاته مخالفة لم يطلق ذلك كما لم يطلقوه ووجب مع منع الإطلاق إثبات معنى المخالفة بينه وبينها من حيث علم وثبت أنّه لا يسدّ مسدّها ولا يجوز عليها ما يجوز عليه ، مكرّر في الأصل مع فارق طفيف في آخره .

٢ كافرًا : كافر ، الأصل .

علّة لهم أخرى في نفي صفات الله ، تعالى

قالوا : ومِمَّا يدلُّ على أنَّه لا عِلْمَ لهُ ، تعالى ، أنَّه لو كان له عِلْمًا ، لَوَجَبَ أن لا يَخلُوَ مِن أَنْ يكونَ ضرورةً أو ٱستدلالًا . والدليلُ على ذٰلك أَنَّا وَجَدْنَا أنَّ لكلِّ عِلْمٍ ثَبَتَ لعالِمٍ في الشَّاهِدِ ، فإنَّه غَيْرُ خارجٍ عن هٰذينِ القِسْمَيْنِ . ولَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يكون مُضْطَرًّا إلى عِلمِهِ ولا مُسْتَدِلًّا عليه ، ثَبَتَ أنَّه لا عِلْمَ له .

ويقالُ لهم : أَوَّلُ ما في هٰذا أنَّنا لا نُسَلِّمُ دَعْوَاكُم أنَّ علومَ الخلقِ كُلَّها لا تنفكُّ مِن ذٰلك ؛ فلِمَ قُلتُم هٰذا[١]؟ وما الحُجَّةُ فيه ؟

ثُمَّ يقالُ لهم : لو عَلِمَ الإنسانُ عِندَ سماعِهِ الخبرَ المتواتِرَ سلامَةَ ولدِه وعقارِه وما يؤثرُ العلم به ويتطلّبه ، لم يَكُنْ عِلْمُهُ ذٰلكَ عِلْمَ نظَرٍ وٱستدلالٍ ، [٧١ب] لأنّه مبتدأٌ في النفسِ عِندَ سماعِ الخبرِ المتواترِ عن غيرِ بحثٍ ونظرٍ ، ولم يَكُنْ أيضًا مُضْطَرًّا إليه على مُوجبِ اللُّغَةِ لكونهِ مُؤْثِرًا له ومُرِيدًا مُختَارًا وغَيْرَ مُجبَرٍ ولا مُكْرَهٍ عليه . والمختارُ الشيءَ الطالِبَ له غَيْرُ مضطرٍّ إليه . وكذٰلكَ سَبِيلُ عِلْمِ العالِمِ مِنَّا بِصِحَّةِ جسمِهِ وحصولِ السُّرُورِ في نفسِهِ ليس بِعِلْمِ ٱضطرارٍ لكونِهِ غَيْرَ مُكْرَهٍ عليه ولا عِلْمِ نَظَرٍ وٱستدلالٍ لكونِهِ غَيْرَ واقعٍ عن نَظَرٍ . والضرورةُ في اللغةِ هي الحملُ والإكراهُ . وليست هٰذِهِ صِفَةُ العلومِ المبتدأة في النفسِ على سبيلِ ما ذَكَرْنَا ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ثمَّ يقالُ لهم : الآن لو سُلِّمَ لكم أنَّ العِلْمَ فيما بَيْنَنَا لا يَنْفَكُّ مِن ذٰلكَ ، لِمَ كان يجبُ القضاءُ بذٰلك على الغائِبِ بِمُجَرَّدِ الوجودِ والشاهدِ ؟ مَعَ أَنَّنا قد بَيَّنَّا في غيرِ فَصْلٍ سَلَفَ بُطلانَ الاستشهادِ على حُكْمِ الغائِبِ بِمُجَرَّدِ الوجودِ والشاهدِ ، وأَوْضَحْنَا أنَّ ذٰلكَ يُوجبُ قِدَمَ العالَمِ ونَفْيَ صانِعِهِ .

---

١ هٰذا : هذه ، الأصل .

ثمَّ يقالُ لهم : فهل أنتُم في التَّعلُّقِ إلّا بمثابةِ مَنِ ٱسْتَدَلَّ على ٱستحالَةِ وجودِ صانعٍ قديمٍ ، ليس بِمُتَحَيِّزٍ حامِلٍ ولا عرضٍ محمولٍ ، وتَعَلَّقَ في ذٰلكَ ، فإنّه لم يعقلْ موجودًا في الشاهِدِ إلَّا مُتَحَيِّزًا حامِلًا للأعراضِ أو عرضًا محمولًا . وأحالَ أيضًا كونَهُ حَيًّا عالِمًا قادِرًا ، ليس بجسمٍ مُصَوَّرٍ ، لأنَّهُ لم يعقلْ حَيًّا فاعِلًا إلَّا جسمًا ؛ فإن لم يجبْ هٰذا أجمعُ ، لم يجبْ ما قُلتُم ، مِن حيثُ لم يَكُنْ هو العلم ولا عِلَّة كونِهِ علمًا ولا بشرطِ كونِهِ عِلْمًا كونه ضرورةً ولا كونه واقعًا ٱستدلالًا بٱتِّفاقٍ ، لأنَّهُ لو لَزِمَهُ شيءٌ مِن هٰذِهِ الأمورِ لكونِهِ ضرورةً ، لم يلزمْ ذٰلكَ علم النظرِ ، لأنّه ليس بضرورةٍ . ولو لزِمَهُ مِن ناحيةِ كونِهِ عِلْمَ ٱستدلالٍ ونظرٍ ، لا ينقضُ ذلكَ بمشاركةِ الضرورةِ له فيه . وهٰذا بَيِّنٌ في سُقُوطِ ما قالُوهُ .

ثمَّ يقالُ لهم : كما لم يعقلوا علمًا في الشاهِدِ ، ينفكُّ مِن أنْ يكونَ ضرورةً أو كسبًا ، فلذٰلك لم يجدوا عالِمًا في الشاهِدِ ، يَنْفَكُّ مِن أَنْ يكونَ مُضْطَرًّا [٧٢أ] أو مستدلًّا ؛ فيجبُ أن لا يَصِحَّ لهم . أمَّا مَعنَى الاستدلالِ وتذكُّرُهُ ، فإنّه لَعَمْرِي مُحالٌ في صفتِهِ ، مِن حيثُ بَيَّنَّا أنَّ المُسْتَدِلَّ على علمٍ ليس[1] يجبُ كونُه غَيْرَ عالِمٍ به وأن يكونَ طالِبًا للعِلْمِ به بِنَظَرِهِ . وذٰلك مُحالٌ في صفةِ القديمِ ، تعالى .

فأمَّا قولُكم : ومُحالٌ كونُهُ مضطرًّا ؛ فما الذي عَنَيْتُمْ بنَفْيِ الضرورةِ عنه ؟ أَعَنَيْتُم بذٰلكَ نفيَ الحاجةِ إلى العلمِ على وجهٍ ، لو لم يحصلْ له ، لَلَحِقَهُ بذٰلكَ ضَرَرٌ وفَاتَهُ نَفْعٌ ؟ أَمْ عَنَيْتُم أنّه يكونُ مُلْجَأً ومُكْرَهًا على وجودِ العلمِ به ؟ أم عَنَيْتُم أنَّه يجبُ أن يكونَ العلمُ مِن فِعْلِ غيرِهِ فيه ، متى لم يَقَعْ له عن نَظَرٍ أو تَذَكُّرِ النَّظَرِ ؟ أم عَنَيْتُم به أنّه يجبُ أن يكونَ عالِمًا بمعلوماتٍ على وجهٍ ، لا يَصِحُّ معه أن يكونَ ساكنًا فيها ولا مُرْتَابًا بها ولا يَصِحُّ أن يقالَ : إنَّه قادِرٌ على دَفْعِ العلمِ بها عن نفسِهِ

---

١ ليس : اليس ، الأصل .

وإنّه يَعْلَمُ سائِرَ معلوماتِهِ على الوجهِ الذي يَعْلَمُ العالِمُ مِنَّا عليه المشاهداتِ وما يَتَنَاوَلُهُ دَرْكُ الحَوَاسِّ[١].

فإن قالوا : عَنَيْنَا بذٰلكَ أنّه تجبُ حاجتُهُ إليه لاختلافٍ يقعُ به أو دفعِ ضَرَرٍ ، أَحَالُوا لِمَا قامَ مِنَ الدليلِ على قِدَمِهِ وغَنَائِهِ .

وقيلَ لهم : ومِن أينَ يجبُ ، إذا لم يَكُنْ عِلْمُهُ واقعًا له عن نظرٍ ولا عن تَذَكُّرِ نظرٍ ، أن يكونَ محتاجًا إليه لدَفْعِ ضررٍ وٱجتلابِ نفعٍ ؛ فلا يجدونَ إلى ذِكْرِ شيءٍ سبيلًا .

وإن قالوا : عَنَيْنَا بكونِهِ مُضْطَرًّا إليه أنّه محمولٌ عليه ومُلْجَأٌ إليه .

قيلَ لهم : ومِن أينَ يجبُ ، متى لم يَكُنْ مستدلًّا على العِلْمِ بما يعلمُهُ ، أن يكونَ مُكْرَهًا ومُلْجَأً إليه ؟ وأيُّ تعلُّقٍ بَيْنَ نَفْيِ كونِهِ مستدلًّا عليه وبَيْنَ كونِهِ مُكْرَهًا عليه ، وسِيَّمَا والإلجاءُ والإكراهُ لا يَصِحُّ عِندكم في العلومِ وأفعالِ القلوبِ ؟ فلا يجدونَ إلى تصحيحِ دَعْوَاهُمْ هٰذِهِ طريقًا .

وإن قالوا : عَنَيْنَا بوجوبِ كونِهِ مضطرًّا إلى علمِهِ ، متى لم يَكُنْ مستدلًّا عليه ، كَوْنَهُ مِن فعلِ غيرِهِ فيه .

قيل لهم : ولِم يجبُ ، متى لم يَكُنْ مستدلًّا على علمِهِ بشيءٍ ، كونُهُ فِعْلًا لغيرِهِ فيه أوَلَيْسَ [٧٢ب] بتذكُّرِ النظرِ الذي كان منه يحصلُ له العلمُ ، لا عَنِ ٱبتداءِ النَّظَرِ ؟ ولا يجبُ أن يكونَ ذٰلكَ العلمُ مِن فعلِ غيرِهِ فيه ؛ فأيُّ تَعَلُّقٍ بَيْنَ وُجُوبِ كونِ العلمِ مِن فِعْلِ العالِمِ فيه وبَيْنَ كونِهِ واقِعًا لا عن نَظَرٍ ؟

وإن قالوا : عَنَيْنَا بذٰلكَ أنَّه ، إذا كان واقِعًا لا عن نظرٍ ، وَجَبَ كونُهُ عالِمًا به عِلْمًا ، لا يَصِحُّ ٱنفكاكُهُ منه وخروجُهُ عنه ، ولا يُمْكِنُ دَفْعُهُ عن نفسِهِ بحالٍ ، ولا تَلْحَقُهُ

---

١ الحواسّ : الحوارين ، الأصل .

في ذٰلكَ الشُّكُوكُ والارتيابُ .

قيل لهم : أمَّا هذا المَعنَى ، فصحيحٌ واجبٌ ، وهٰذِهِ صفةُ عِلْمِهِ ، تعالى ، بكلِّ معلوماتِهِ ، لأنّه ، تعالى ، يعلمُ سائِرَها على الوجهِ الذي نعلمُ نحنُ عليه سائِرَ المدركاتِ ، والشيءُ عِندَهُ ظاهرٌ والخفيُّ عِندَنا جَلِيٌّ عِندَهُ ، ولا يجوزُ أَنْ تَخفَى عليه خافِيةٌ ، ولكن لا يجوزُ أَنْ نَصِفَ عِلْمَهُ الذي هٰذِهِ سبيلُهُ بأنَّه عِلْمُ ٱضطرارٍ ، تمتنعُ الأُمَّةُ مِن ذٰلكَ فيه ؛ فأمَّا المَعنَى الذي يَقْصِدُونهُ بإيجابِ هٰذِهِ التسميةِ ، فإنّه صحيحٌ . ولا مُعْتَبَرَ بالإطلاقاتِ والعباراتِ ؛ فَبَانَ أنَّ التَّعَلُّقَ بما ذكرُوهُ مِن ضيقِ الحِيلَةِ والاضطرابِ .

والمُتَكَلِّمُونَ لا يعنونَ بقولِهم : علمتُ الشيءَ ٱضْطِرَارًا ، لا أنّي علمتُهُ على وجهٍ ، لا مجالَ للرَّيْبِ والشَّكِّ معه ولا يمكنُ دفعُهُ عن النفسِ . وهٰذِهِ صفةُ علمِ القديمِ ، تعالى ، بكلِّ ما هو عالِمٌ به ، غَيْرَ أنَّه لا يُوصَفُ بذٰلكَ لِمَنْعِ الأُمَّةِ مِنْ إطلاقِهِ .

وهٰذا كما لا نَصِفُهُ ، تعالى ، بأنَّه عاقلٌ ، وإنْ كان يعلمُ جميعَ ما يعقلُهُ العاقلونَ مِنَ المعلوماتِ التي إذا عِلمُوهَا ، وُصِفُوا بأنّهم عقلاء ، وكما لا يُوصَفُ ، تعالى ، بأنَّه حافِظٌ ، وإنْ كان النسيانُ مستحيلًا في صِفَتِهِ ، وكما لا يُوصَفُ ، تعالى ، بأنَّهُ فاضِلٌ وأنّه دارٍ[1]، إذا نراهم في أمثالِ هٰذا مِمَّا يحصلُ له معناهُ مِنَ الأسماءِ ويمنعُ السَّمْعُ مِن إطلاقِهِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، عُلِمَ أنَّ التَّعَلُّقَ بما ذكرُوهُ تَعَلُّقٌ بعبارةٍ ، لا طائِلَ فيها . وإنْ كان المعنَى الذي قَصَدُوهُ بقولِهم يجبُ كونُ علمِهِ ضرورةً صحيحًا ، إذا أرادوا به وجوبَ لزومِهِ لذاتِه ، [١٧٣أ] تعالى ، ونفيَ الشكوكِ والريبِ عنهُ في شيءٍ مِن متعلّقاتِ علمِهِ . وبَطَلَ ما ٱعْتَلُّوا به .

---

١ دارٍ : داري ، الأصل .

شبهة أخرى لهم

قالوا : وما يدلُّ أيضًا على إحالةِ كونِه ، تعالى ، عالِمًا بعلمٍ أنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لأوجبَ له مِنَ الحكمِ بكونِهِ عالِمًا لكلِّ معلومٍ معنًى مخصوصًا[١]، مثل الذي توجبُه لنا علومُنا مِنَ الحكمِ بكونِنا عالِمِينَ بذٰلكَ المعلومِ . ولَوَجَبَ لذٰلكَ مجانَسَةُ علمِهِ لعِلْمِنَا المحدَثِ ، لاشتراكِهِمَا في إيجابِهما لنا وله حكمًا متساويًا . وكذٰلكَ القولُ في وجوبِ مُمَاثَلَةِ إدراكِهِ وإرادتِهِ وأمرِهِ ونهيِهِ ، إنْ كانَتِ الإرادةُ والكلامُ قديمَيْنِ ، لأنّه محالٌ على ما ٱتَّفَقْنَا وإيَّاكُمْ عليه إثباتُ حكمٍ واحدٍ متساوي العِلَّتَيْنِ مختلفتينِ . ولَمَّا لم تَجُزْ مجانسةُ القديمِ المحدثِ ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنّه لا عِلْمَ له .

يقالُ لهم : ما قلتُموه مِن هٰذا باطلٌ مِنْ وجوهٍ . أوَّلُها أنَّا لم نَقُلْ بالأحوالِ والأحكامِ الموجبةِ عن العِلَلِ . وقلنا : ليس تحتَ القولِ عالِم أكثر مِنَ العِلْمِ ، وأنّه بمثابَةِ القولِ : فاعلٌ وحلوٌ وحامضٌ ، فسقط ما قلتُم . وهو الذي عليه جمهورُ مخالِفِيكُمْ وشيوخُ نِحْلَتِكُمْ مِنَ القدريَّةِ . فقد زالَ على هٰذا الجوابُ ما قلتُم .

والجوابُ الآخر أنَّا نحنُ لم نَقُلْ قطّ : إنَّه محالٌ ثبوتُ حكمِ المُتَسَاوِي عن عِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَي[٢]الجنسِ . وإنَّما نقولُ : لا يجوزُ ثبوتُ الحكمِ المتساوِي في كونِ العالِمِ عالِمًا بالعِلْمِ ولشيءٍ يُخالِف العلمَ في كونِه عالِمًا ، حتَّى يكونَ مِنَ العالمينَ مَن يثبتُ له الحكمَ بأنَّه عالِمٌ لأجلِ العلمِ ، ومنهم مَن يثبتُ ذٰلكَ لشيءٍ ليسَ بعلمٍ وما يخالفُ العلمَ في كونِه علمًا . هٰذا ما لا بُدَّ منه . فأمَّا أن نقولَ : لا يثبتُ الحكمُ المُتَسَاوِي عن سَبَبَيْنِ مختلفَيْنِ في الجنسِ ، فذاكَ محالٌ ؛ فكيفَ نقولُ ذاكَ مع

---

١ مخصوصا : مخصوص ، الأصل .

٢ مختلفتي : مختلفتين ، الأصل .

قولِنا بأنَّ علمَ القديمِ وإدراكَه وأمرَه وإرادتَه توجبُ له مِنَ الحكمِ في كونِه عالِمًا وآمِرًا ومُرِيدًا مدركًا مثل الذي يجبُ لنا وإنْ كانَتْ مخالفةً لصفاتِنا ؟ هٰذا نهايةُ الإحالةِ .

ومِمَّا بَيَّنَ أنَّ ما أَوْجَبَ مِنَ الصفاتِ [٧٣ب] حكمًا متساويًا لا يجبُ مجانسةُ عِلْمِنَا وإيَّاهم بأنَّ العلمَ بوجودِ الشيءِ في وقتٍ ، والعلمَ بوجودِهِ في غيرِ ذٰلكَ الوقتِ ، والعلمَ بكونِ الجسمِ في مكانٍ مخصوصٍ في وقتٍ ، والعلمَ بكونِه فيه في وقتٍ آخر ، يوجبانِ للعالِمِ بالوجودِ والكونِ في وَقْتَيْنِ حكمًا متساويًا غير مختلفٍ ولا متزايدٍ ، مِن حيثُ عُلِمَ أنَّ حالَ العالِمِ بوجودِ الشيءِ في وقتٍ كونِه في زمانٍ مخصوصٍ ، كحالِهِ في كونِهِ عالِمًا بوجودِهِ وكونه في ذٰلكَ المكان في وقتٍ آخر ، وأنَّ العِلْمَيْنِ بوجودِ الشيءِ في وقتينِ مختلفينِ غير مُتَمَاثِلَيْنِ .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذا الفصلِ وفي تعلُّقِهِمْ بتغايُرِ الوقتينِ ونقض كلّ ما يَتَعَلَّقُونَ به في الانفصالِ مِن ذٰلكَ مِنْ قبل هٰذا بما يُغني عن الإطالةِ بِرَدِّهِ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ بأنَّه قد يوجبُ الحكم المتساوي مِنَ الصفاتِ ما هو مختلفٌ في ذاتِهِ ، وإنْ كان مع ٱختلافِهِ علمًا[١] أو إدراكًا ، فإنَّهُ إنّما يستحيلُ أنْ يجبَ الحكمُ للعالِمِ المدركِ بأنَّه عالِمٌ للعِلْمِ ويجبَ عن شيءٍ آخرَ يخالِفُ العلم بأن لا يكونَ علمًا ، ويكون مخالفًا للعلْمِ في كونه عِلْمًا ، لا في جنسِهِ . وهٰذا هو الذي نعنيهِ بالقولِ : إنَّ الحكمَ لا يجبُ عنِ العِلَّةِ وعن خِلَافِهَا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ ، لأنّه قد صَحَّ على ما بَيَّنَّاهُ أن يوجب الحكمَ للعالِمِ منَّا بأنَّه عالِمٌ في وَقْتَيْنِ ما هو مختلف الجنسِ . فإذا ثَبَتَ ذٰلكَ في مُحْدَثَيْنِ مِنَ الصِّفَاتِ ، يوجبانِ حكمًا متساويًا ، كان جوازُ ذٰلكَ في صِفَتَيْنِ ، إحداهُمَا قديمةٌ والأخرى محدثةٌ ، أَقْرَبَ وأَوْلَى ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ علمًا : علمنا ، الأصل .

فإن قالوا : أفمِن أين عَلِمْتُمْ تجانسَ الصِّفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ توجبانِ حكمًا واحدًا ، إذا كانا مِن جنسٍ واحدٍ ؟

قيلَ : بأن يكشفَ الاعتبارُ مخرجًا لهما بأنَّ أحدَهما يَسُدُّ مَسَدَّ الآخرِ فيما يستحقُّهُ ويجوزُ عليه ، حتَّى لا تنفردَ عنه بصفةٍ يستحقّها دُونَ صاحبِهِ أو صفةٍ تجوزُ عليه وتَمْتَنِعُ في الآخرِ ؛ فأمَّا بأن يوجبَا حكمًا متساويًا ، فذٰلكَ باطلٌ .

ثمَّ يقالُ لهم : إنْ وَجَبَ مجانسةُ علمِهِ ، تعالى ، لعلومِنا ، إذا أوجبَ له مِنَ الحكمِ مثل الذي أوجبَهُ علمُنا ، فما أنكرتُم مِن وجوبِ مماثلةِ [٧٤أ] ذاتِهِ ، تعالى ، لذواتِ علومِنا مِن حيثُ أَوْجَبَتْ له مِنَ الحكمِ في كونِهِ عالِمًا مدركًا حيًّا مثل الذي توجبُهُ حياتُنا وعلمُنا وإدراكُنا ؟ فإنْ مَرُّوا على ذٰلكَ ، لَزِمَهُمْ حَدَثُ القديمِ ونَتَوَطَّن مناظرتَهم . وإن أَبَوْهُ ، نَقَضُوا شُبْهَتَهُمْ .

وإن قالوا : لسنا نقولُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ، حيٌّ قادرٌ بذاتِهِ على مَعنَى أنَّ ذاتَهُ علَّةٌ موجبةٌ لكونِهِ على هٰذِهِ الأحكامِ ، فتكون لذٰلكَ مجانسةً لعلومِنا ، وإنَّما نعني بذٰلك أنَّه عالِمٌ حيٌّ قادِرٌ ، متى كانَتْ ذاتُهُ موجودةً لا لمعنًى يقارِنُ ذاتَهُ ؛ فبَطَلَ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : إنْ سَاغَتْ لكم هٰذِهِ الشعبةُ ، صَحَّ وجَازَ لنا أنْ نقولَ : لسنا نقولُ : إنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بعلمٍ ولأجلِ العلمِ على مَعنَى أنَّ العلمَ عِلَّةٌ وسببٌ موجبٌ لكونِ العالِمِ عالِمًا ، وإنَّما نعني بذٰلكَ أنَّه يجبُ كونُه عالِمًا عِندَ وجودِ العِلْمِ لا محالَةَ ، لا لمعنًى يقارِنُ العلمَ ؛ فأمَّا على مَعنَى جَعْلِ العلمِ آلَةً وعِلَّةً وسببًا على التحقيقِ ، فَلَا يجبُ تعليلُ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا بالعِلْمِ ، كما لم يجبْ عِندكم تعليلُ كونِهِ عالِمًا بذاتِهِ على التحقيقِ . ولا فَصْلَ في ذٰلكَ .

ويقالُ أيضًا لمَن قال منهم : إنَّ الذي أَوْجَبَ كونَ القديمِ ، تعالى ، حيًّا قادِرًا عالِمًا

حالٌ هو في ذاتِهِ عليها ٱقْتَضَتْ له جميعَ هٰذِهِ الأحوالِ والأحكامِ : يجبُ عليكَ أنْ تقضيَ على مماثلَةِ تلكَ الحالِ لعلومِنا ، إذا كانَتْ موجبةً مِنَ الأحكامِ ، مثل الذي توجبُه علومُنا وحياتُنا وإدراكُنا ؛ فإنْ مَرَّ على ذٰلكَ ، أَقَرَّ بأنَّ هٰذِهِ الحالَ التي يشيرُ إلى إثباتِها القديم ، تعالى ، ذاتٌ منفصلةٌ ثانيةٌ . وذٰلك إقرارٌ بالصفاتِ وتركٌ لِدِينِهِ .

وإنْ قال : لا تجوزُ مماثلَةُ حالِ القديمِ الموجبة لكونِهِ على هٰذِهِ الأحوالِ لصفاتِنا ، وإنْ أَوْجَبَتْ مِثْلَ الذي توجبُهُ صفاتُنا لكونِها غَيْرَ ذاتٍ منفصلةٍ أو لأيِّ شيءٍ تعلّقَ به ، فَقَدْ أَبْطَلَ بذٰلكَ قولَهُ بوجوبِ تماثلِ ما أَوْجَبَ أحكامًا متساويةً . ولا جوابَ لهم عن شيءٍ مِن ذٰلكَ ؛ فَسَقَطَ ما ٱعتلُّوا به .

علّة لهم أخرى

قالوا : ومِمَّا يَدُلُّ على ٱستحالَةِ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا بِعِلْمٍ أنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أن يكونَ العلمُ غَيْرًا له [٧٤ب] لأجلِ أنَّنا لا نعقلُ عِلْمًا لعالِمٍ إلَّا وهو غيرٌ له . ومحالٌ إثباتُ عِلْمِهِ خلافَ الشاهدِ والمعقولِ .

فيقالُ لهم : قد كَثُرَ ٱعتمادُكُمْ في ٱستدلالِكُمْ على صِحَّةِ مذاهبِكُم الباطلةِ في هٰذا البابِ وغيرِهِ بِمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ والوُجُودِ مِنْ غيرِ ٱعتبارِ عِلَّةٍ أو دلالةٍ أو حَدٍّ وحقيقةٍ أو شرطٍ ، يجبُ لزومُهُ وٱستمرارُهُ في الشاهدِ والغائبِ . وقد تَقَصَّيْنَا ذٰلكَ فيما سَلَفَ بغيرِ وجهٍ وأوضَحْنَا ما فيه مِنَ التناقضِ والفسادِ وتعطيلِ الإسلامِ بما يُغنِي عن الإطالةِ .

وأقلُّ ما فيه أنَّه يوجبُ عليكم أن لا تُثْبِتُوا عالِمًا في الغائبِ إلَّا ذا أبعاضٍ متغايرةٍ وأجزاءٍ متراكبةٍ ومتحيِّزًا حامِلًا للأعراضِ وذا[١] بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ ، لأنَّكم لن تعقلوا عالِمًا في الشاهدِ إلَّا كذٰلكَ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، تَرَكُوا دينَهم وكُفِينَا مُؤْنَةَ كلامِهِمْ في هٰذا الفصلِ وكُلِّمُوا فيه بغيرِ هٰذِهِ الطريقةِ وبُيِّنَ لهم أنَّه يُوجِبُ القضاءَ بالجَهَالَاتِ على حدِّ ما تَقَدَّمَ . وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱستدلَالَهم نقضًا ظاهرًا .

وإن عادوا يقولونَ : العالِمُ ، وإنْ لم يعقلْ في الشاهدِ إلَّا على ما وَصَفْتُمْ ، فَصَحَّ وجَازَ قيامُ دليلٍ على عالِمٍ ، ليستْ هٰذِهِ صفتهُ .

قيل لهم : فَهَلَّا أَجَزْتُمْ أيضًا قيامَ دليلٍ على عِلْمٍ ليسَ يعتبرُ لِمَن هو علمٌ لهُ مِن حيثُ ٱتَّفَقْنَا نحنُ وأنتُم على أنَّه ليسَ كونُ العِلْمِ علمًا للعالِمِ به ولا حَدّه ولا شرطه كونه غيرًا للعالمِ ؟ فأمَّا إحالَةُ كونِهِ غيرًا لهُ علّة في كونِهِ علمًا أو حدًّا ، فظاهرٌ ، لأنَّهُ قد يشارِكُهُ في مُغَايَرَتِهِ للعالِمِ ما ليس بِعِلْمٍ ؛ فَبَطَلَ تحقيقُه أو تحديدُهُ بذٰلك .

---

١ وذا : وذو ، الأصل .

وأمّا دَعْوَاهُم أنَّ مِن شَرْطِ كونِهِ عِلْمًا للعالِمِ كونَهُ محدثًا أو عرضًا أو غَيْرَ العالِمِ به أو كونه ضرورةً أو كسبًا وما جَرَى مَجْرَى هٰذِهِ التُّرَّهَاتِ ، فإنَّها دعوى باطلةٌ ، قد كَشَفْنَا عن فسادِها فيما سَلَفَ بغيرِ وجهٍ وبَيَّنَّا أنَّه لا يثبتُ كونُ الشرطِ شرطًا في الصفةِ مِن حيثُ لم يجدْها ثابتةً دُونَ ثبوتِ ما يُدَّعَى[١] كونُهُ شرطًا لحصولِها ، لأنَّهُ لو كان ذٰلكَ اعتبارًا صحيحًا ، لَوَجَبَ أن يكونَ [١٧٥أ] مِنْ شرطِ العالِمِ كونُهُ متحَيِّزًا حامِلًا للأعراضِ وجائزًا عليه التأليفُ والكونُ في الجهاتِ ، لأنَّنا لم نَعْقِلْ عالِمًا إلَّا كذٰلكَ ولم نجدْ عالِمًا يَنْفَكُّ مِنْ هٰذِهِ الصفاتِ ؛ فإن لم يجبْ جعلُ ذٰلكَ شرطًا لكونِ العالِمِ عالِمًا ، لم يَجُزْ جَعْلُ الغيرِ به وجميع ما يذكرونَهُ شرطًا لِكَوْنِ العِلْمِ عِلْمًا للعالِمِ . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

ثمَّ يقالُ لهم : ما الذي تَعْنُونَهُ بإيجابِ كونِ علمِهِ ، تعالى ، غيرًا له ، لِنَنْظُرَ فيه ؟ ولعلَّكم تريدونَ به معنًى صحيحًا ، وإنْ كان إطلاقُ التغايرِ بَينَهما مُمْتَنِعًا للإجماعِ على ذٰلكَ .

وإن قالوا : نريدُ بإيجابِ كونِهِ غيرًا له أنّهما سِيَّانِ ذاتانِ أو أنّهما مُخْتَلِفَانِ في الصفةِ ، وأنَّ أحدَهما يوصَفُ بما لا يُوصَفُ به الآخرُ وما يمتنعُ في صفتِهِ أو المختلفانِ مِن كلِّ وجهٍ أو أنَّه يَصِحُّ أن يَعْلَمَ أحدهما مَن يَجْهَلُ الآخرَ ، وأنَّه لا يكونُ أحدُهما ذاتَ الآخرِ أو أنّهما موصوفانِ ومذكورانِ ، لا يُقالُ : إنَّ أحدَهما هو الآخرُ ولا مِنْ جُمْلَتِهِ أو إنَّ أحدَهما إلٰهٌ معبودٌ والآخرَ ليس بإلٰهٍ ولا معبودٍ أو إنّهما ما يُثَنَّيَا وجرى عليهما لفظُ واسمُ الاثْنَيْنِ أو إنَّ أحدَهما يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ له الآخرُ أو إنَّ لهما غيريّةً ، يَتَغَايَرَانِ بها ، أو إنَّه تجوزُ مُفَارَقَةُ أحدِهما الآخرَ بزمانَيْنِ أو مكانَيْنِ أو صِحَّةُ وجودِ أحدِهما مع عَدَمِ الآخرِ أو أيّ شيءٍ أردتُم بذٰلكَ سِوَى ما عَدَدْنَاهُ ؟

١ يدَّعى : يدعا ، الأصل .

فإن قالوا : لم نُرِدْ بذٰلكَ جوازَ مفارقةِ أحدِهما لصاحبِهِ بالزمانِ والمكانِ والوجودِ والعدمِ ، وإنَّما أَرَدْنَا بعضَ ما ذكرتُمُوهُ مِمَّا سِوَى ذٰلكَ أو جميع ما ذكرتُموهُ مِمَّا عَدَا هٰذا القسم .

قيلَ لهم : إنْ كنتُم ذٰلكَ أَرَدْتُمْ ، فقد أَصَبْتُمْ في المَعنَى وأَلْزَمْتُمُونَا نفسَ قولِنا ، ولكنّكم قد أخطأتُم في المطالَبَةِ بإطلاقِ وصفِهِمَا بأنّهما غيرانِ ، وذٰلكَ أنَّ أهلَ الحَقِّ لا يختلفونَ في أنَّه شيءٌ وأنَّ صِفَاتِهِ أشياءُ ، ولا في أنَّ الموصوفَ والصفةَ يُوَحَّدَانِ ويُثَنَّيَانِ ويَجْرِي عليهما ٱسمُ الاثْنَيْنِ بتقييدٍ لا يوهِمُ كونهما خالِقَيْنِ إلٰهَيْنِ [٧٥ب] ولا في أنَّه ، تعالى ، وكلّ شيءٍ مِن صفاتِهِ مختلفانِ في الوصفِ ، وأنَّ أحدَهما يُوصَفُ بما لا يُوصَفُ الآخرُ به ، وفي أنّهما مختلفانِ مِن كلِّ وجهٍ ، لأنَّهُ لا تماثُلَ بَينَه وبَينَ شيءٍ مِنْ صفاتِهِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ . وليس دخولُهما تَحْتَ ٱسمٍ ووَصْفٍ مِنَ الأوصافِ وحقيقةٍ مِنَ الحقائقِ يوجبُ تماثُلَهُمَا ، لأنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ ، لَوَجَبَ مماثلَةُ السوادِ البياضَ والجوهرِ العرضَ لاشتراكِهما في أوصافٍ وأحكامٍ كثيرةٍ . وهٰذا باطِلٌ مِنْ قولِنا جميعًا .

وكذٰلكَ فإنَّهُ لا خِلَافَ بَينَ أهلِ الحقِّ في أنَّه قد يَصِحُّ أن يَعلمَ ذاتَ القديمِ ذاتًا موجودًا مَن يَجْهَلُ وجودَ عِلْمِهِ ، فيكون عالِمًا بأحدِهما جاهلًا بالآخرِ . وكذٰلكَ فلا خِلَافَ بَينَهم في أنَّه لا يقالُ : إنَّ ذاتَ القديمِ هي ذاتُ عِلْمِهِ وقدرته ، وإن لم يقلْ : إنّه غيرُهما . وكذٰلكَ هم مُتَّفِقُونَ على أنَّ القديمَ ، تعالى ، وكلَّ شيءٍ مِنْ صفاتِهِ مَذْكُورَيْنِ ومَوْصُوفَيْنِ لا يُقالُ أحدُهما هو الآخرُ ولا مِن جُمْلَتِهِ ، لأنَّ القولَ : «الله» و«لله» ليس بٱسمٍ لجملةٍ ، منها الصفات ، وإنَّما هو ٱسمٌ لذاتِهِ ، تعالى ، فقط . وكذٰلكَ القولُ : «علمٌ» و«قدرةٌ» و«إدراكٌ» في أنَّ كلَّ ٱسمٍ منه ٱسمٌ لتِلْكَ الصِّفَةِ وليس بٱسمٍ بجملةِ القديمِ ولا غيرِه منها . وكذٰلكَ فلا خِلَافَ بَينَهم في أنَّ القديمَ ، تعالى ، إلٰهٌ خالِقٌ معبودٌ . وليست صفاتُهُ ولا شيءٌ منها كذٰلكَ .

فأمّا إنْ قال قائلٌ منهم : أُريدَ بذٰلكَ أنَّ أحدَهما يَصلحُ لِمَا لا يَصلحُ له الآخرُ ، فإنَّهُ رَكَاكةٌ وغثاثةٌ مِنَ الكلامِ ، لأنَّ هٰذا اللَّفظَ إنّما يُسْتَعْمَلُ في الآلاتِ والأجسامِ المستعملةِ في الصناعاتِ ؛ فقال : لا يَصْلُحُ الفأسُ لِمَا يَصْلُحُ له المِنْشَارُ ، ولَا القَلَمُ[1] لِمَا يَصْلُحُ له القِرْطَاسُ ، ولَا السَّوْطُ لِمَا يَصْلُحُ له الشَّبَكُ[2] ، في أمثالِ هٰذا ؛ فٱمْتَنَعَ ٱستعمالُ ذٰلك في هٰذا التأويلِ ، اللّهمَّ إلّا أَنْ يعنوا بقولِهم : إنَّ أحدَهما يَصْلُحُ لِمَا يَصْلُحُ له الآخرُ ، أنَّ أحدَهما يصحُّ جملةً للصفاتِ وكونه خالقًا حيًّا قادرًا ، والآخر لا يَصِحُّ ذٰلك فيه . ونعني بالاختلافِ في الصلاحِ الاختلافَ في الصفاتِ ؛ فيكون معناهُ صحيحًا على ما بَيَّنَّاهُ [٧٦أ] مِن قَبلُ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، كان جميعُ ما يقصدُونَهُ بإيجابِ الغَيْرِيَّةِ مِن هٰذِهِ المعاني صحيحًا على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ ، ثابِتًا للقديمِ ، تعالى ، غَيْرَ أنَّه لا يجوزُ مع ذٰلكَ إطلاقُ كونهِ مغايرًا لصفاتِ ذاتِهِ لإطباقِ الأُمَّةِ على مَنْعِ ذٰلكَ فيه ، ولأنَّهُ قولٌ يُوجبُ عِندَنا مِنَ المَعْنَى خلافَ ما يَهْذُونَ به في مَعنَى الغَيْرَيْنِ . وهو مَعْنًى ، يستحيلُ في صفتِهِ . وهو جوازُ مفارقتِهِ لصفاتِ ذاتِهِ بالزمانِ أو المكانِ أو الوجودِ أو العدمِ ؛ فقد بطل إلزامُهم هٰذا مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّ المعانِيَ التي يُوجبُونَها في مَعنَى الغَيْرِيَّةِ صحيحةٌ ، وإنْ كان الإطلاقُ والاسمُ ممنوعًا . والآخرُ أنَّه ليس مَعْنَى وَصْفِ الغَيْرَيْنِ بأنّهما غيرانِ شيءٌ مِمَّا ذَكَرُوهُ ، وإنَّما معناهُ ما قلناهُ .

وإذا ثَبَتَ هٰذا ، بانَ عجزُهم وٱضطرابُهم وتعلُّقهم في ذٰلكَ بإطلاقٍ لا طَائِلَ في الكلامِ فيه . وإنَّما يجبُ بيانُ إحالَةِ المعنى الذي تريدونَهُ . وأنَّى لهم ؟ فهٰذِهِ جملةٌ تَكْشِفُ عن سقوطِ هذا الاعتلالِ وصِحَّةِ ما نذهبُ إليه .

---

١ القلم : العلم ، الأصل .

٢ الشبك : الشك ، الأصل ؛ وهو أسنانُ المُشْط .

فصل في الدلالة على أنّ حقيقة الغيرين ما ذكرناه دون سائر هٰذِهِ الأقسام

فإن قالوا : قد أَحَلْتُمْ أَنْ يكونَ مَعْنَى وصفِ الغَيْرَيْنِ بأَنَّهما غيرانِ شيئًا مِمَّا ذكرنا . وآدَّعَيْتُمْ أنَّ مَعنَى وَصْفِهما بذٰلكَ أنَّهما ما جازَتْ مفارقةُ أحدِهما لصاحبِهِ على الوجوهِ الثلاثةِ التي ذكرتُم ؛ فما الدليلُ على ذٰلك ؟

يقال : ليس إقامةُ الدليلِ على ذٰلكَ تحتاجُ إليه معكم ، لأنّكم ، إذا لم تُرِيدُوا بالتغايُرِ إلَّا تلكَ المعانِيَ . وكلُّها عِندَنا ثابتةٌ بَيْنَ البارئِ ، تعالى ، وبَيْنَ صفاتِهِ . وإنْ لم يكن مَعنَى الغَيْرِيَّةِ ، فقد آلتزَمْنَا ما أَلْزَمْتُمُوناهُ وسَقَطَ آستدلالُكم وبَانَ تخليطُكم في الإلزامِ وحَصَلَتِ المطالبةُ بعبارةٍ فقط . وذٰلك هو العجزُ عن النظرِ في المعاني التي تَتَنَاوَلُها الأدِلَّةُ . ثمَّ إنَّنا مع ذٰلك نُقِيمُ واضحَ الدليلِ على أنَّ مَعنَى الغيرَيْنِ ما ذكرناهُ دُونَ جميعِ ما قالوهُ .

فأمَّا ما يدلُّ على فسادِ قولِ مَن زَعَمَ أنَّ مَعنَى غيرَيْنِ مَعنَى شيئَيْنِ أنَّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، [٧٦ب] لَكَانَ مَعْنَى شيءٍ مَعْنَى غيرٍ ، لأنَّ ما يثبتُ لمَعْنَى التثنيةِ والجمعِ المُثَنَّى مِن لفظٍ واحدٍ ، وَجَبَ ثبوتُهُ لِوَاحِدِهِ . يدلُّ على ذٰلكَ أنّه ، إذا كان معنى شيئَيْنِ معنى معلومَيْنِ أو مِمَّا يَصِحُّ العلمُ بهما ، كان مَعنَى شيءٍ مَعنَى معلومٍ أو ما يَصِحُّ العلمُ به . وكذٰلك ، إذا كان مَعنَى «محدثانِ» و«محدثين» أنَّ وجودَهما عن أوَّلٍ أو عن عدمٍ ، كان مَعنَى المحدثِ الواحدِ أنّه الموجودُ عن أوَّلٍ ، في أمثالِ هذا مِمَّا يطولُ تَتَبُّعُهُ . وكذلكَ لو كان معنى شيئَيْنِ معنى غيرَيْنِ ، لكانَ معنى شيءٍ معنى غيرٍ ولَوَجَبَ تَعَلُّقُ الشيءِ بشيءٍ آخرَ ، كما يجبُ تعلُّقُ الغيرِ بغيرِهِ مِنْ حيثُ لم يَتَعَلَّقِ الشيءُ بشيءٍ ؛ فَلَمَّا بطل ذٰلكَ ، بطل ما قالوهُ .

فإن قيل : ومِنْ أين آستحالَ تعلُّقُ الشيءِ بشيءٍ آخرَ ؟

قيل له : لأجلِ أنَّ ذٰلكَ يُوجبُ إثباتَ قُدَمَاءَ لا نهايةَ لهم وحَوَادِثَ لا غايةَ لها مع

الفراغِ منها ، وذٰلك لأنّه ، إذا كان القديمُ شيئًا في أَزَلِهِ ، تَعَلَّقَ كونُهُ شيئًا بشيءٍ آخرَ ، وذٰلك الشيءُ يجبُ تعلُّقُهُ بآخرَ ثُمَّ كذٰلك لا إلى غايةٍ . وكذٰلك فيجبُ لكونِ المحدثِ شيئًا أنْ يَتَعَلَّقَ بشيءٍ آخرَ وذٰلك الشيءُ بشيءٍ آخرَ إلى غيرِ غايةٍ . وقد بَيَّنَّا في صدرِ الكتابِ إحالةَ هٰذا . على أنّه قولٌ يُوجبُ عليهم ، إذا لم يَكُن مع القديمِ شيءٌ آخرُ في قدمِهِ أن لا يكونَ شيئًا ، وإذا لم يكن مَعَهُ في قِدَمِهِ غَيْرٌ[١]، أن لا يكونَ شيئًا . وذٰلك باطِلٌ .

فإن قالوا : أوليس قد وُجدَتْ جُمُوعٌ ، ليسَ لآحادِها معنًى جميعًا ، نحو نِسَاءٍ[٢] وإبلٍ وغنمٍ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلك مِن نفرٍ ورَهْطٍ ؟

يقالُ لهم : ليس شيءٌ مِن هٰذِهِ الجموعِ مبنيٌّ مِن لفظِ واحدِهِ[٣]، كالقولِ : غيرٌ وأغيارٌ وشيءٌ وأشياءُ ، ولا أَحد مِن مَعْنًى ثابتٍ لواحِدِهِ ؛ فبطل ما سألتُم عنه . وإن قالوا : أَوَلَيْسَ أقلُّ الأجسامِ عندكم جوهرَيْنِ ويقالُ فيهما : «جسمٌ» ولا يُقالُ في كلِّ واحِدٍ منهما : «إنّه جسمٌ» ؟

يقالُ له : ما قُلتَهُ مِن هٰذا ساقِطٌ ، لأنَّهُ ليس مَعنَى جسمٍ مأخوذًا[٤]مِن مَعنَى جوهرٍ ولفظٍ ولا في مَعنًى ؛ فزال ما قُلتَهُ . وشيءٌ آخرُ ، وهو أنَّه ليس بقولِنا : «جسمٌ» مِن لفظِهِ واحدٌ مِنَ الجوهرَيْنِ أو مِن لفظِ الجوهَرِ ، [١٧٧أ] بل القولُ : «جسمٌ» آسمٌ مُوَحَّدٌ مُفرَدٌ ، يُثَنَّى ويُجْمَعُ ، فيُقَالُ : جسمٌ وجسمانِ وأجسامٌ . وليس آسمُ الجسمِ مأخوذًا[٥]مِن آسمِ الجوهرِ ولا مِن أحدِهما مِن مَعنَى الآخرِ في شيءٍ ؛ فزال ما قُلتُم .

---

١ غير : غيرا ، الأصل .

٢ نساء : نسيا ، كذا في الأصل مع نقطٍ ثلاثٍ .

٣ واحده : واحدة ، الأصل .

٤ مأخوذًا : ماخوذ ، الأصل .

وأمّا ما يدلّ على فسادِ قولِ مَنْ زَعَمَ أنَّ مَعنى الغَيْرَيْنِ أنَّهما ما جَازَ أنْ يُثنَّيَا أنَّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لَوَجَبَ أنْ يكون مَعنى واحِدٍ مَعنَى غيرٍ لجوازِ تثنيتِهِ وجَمْعِهِ . وكان يجبُ تعلُّقُ كلِّ واحدٍ بواحدٍ إلى غيرِ نهايةٍ . وذٰلك فاسدٌ . وكان يجبُ أن لا يَتَعَلَّقَ الغيرُ بغيرِه ، كما لا يَتَعَلَّقُ الواحدُ بواحِدٍ . وكان يجبُ أنْ يكونَ صفاتُ النفسِ الحاصِلَةِ للشيءِ أَغْيَارًا منفصلةً مِن حيثُ جازَ أنْ يقالَ : إنَّ للجوهرِ صفاتَ نفسٍ ، منها كونُهُ جوهرًا ومُتَحَيِّزًا ومحتملًا للأعراضِ ، فيُقَالُ : له صفةٌ وصِفَتَا نفسٍ وصفاتُ نفسٍ . وذٰلك لفظُ الجَمْعِ ، فيجبُ أنْ تكون صفاتُ ذاتِ المحدثِ الواجبةِ لهُ لنفسِهِ متغايرةً لكونِها معدودةً . وإنْ أَنْكَرَ مُنكِرٌ مِن مُتَحَذْلِقِيهِمْ أنْ يكونَ لشيءٍ مِن الحوادِثِ صِفَتَا نفسٍ أو ما يزيدُ عليها ، أُلْزِمُوا ذٰلك في صفاتِ ذاتِ القديمِ النفسيّةِ . ولا جوابَ عنه .

ويقالُ لابنِ الجُبَّائيّ : فيجبُ أنْ تكونَ الأحوالُ الحاصلةُ للذَّاتِ الواحِدَةِ متغايرةً ، لأنَّها أحوالٌ معدودةٌ ، فيُقَالُ : حالٌ وحالانِ وأحوالٌ . وإنْ لم يجبْ ذٰلك ، بطل أن يكونَ مَعنَى الغَيْرَيْنِ ما صَحَّ أنْ يُثَنَّى . ويدلُّ على ذٰلك أيضًا جوازُ تَوْحِيدِ المعدومِ وتثنيتِهِ . وصحّة القولِ : معدومٌ ومعدومانِ ومعدوماتٌ مِنهُم أنَّ حقيقةَ الغَيْرَيْنِ أنَّهما المختلفانِ في الوصفِ واللَّذانِ يكون أحدُهما معبودًا إلـٰهًا والآخرُ ليس كذٰلك أنَّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لخَرَجَ العرضانِ المتماثلانِ الموجودانِ في محلٍّ واحِدٍ في زمنٍ واحِدٍ عن أنْ يكونا غَيْرَيْنِ ، لأنَّهُما ليسا بِمُخْتَلِفَيْنِ مِن وجهٍ مِن الوجوهِ ، ولَبَطَلَ ذٰلك أيضًا على أُصُولِنا ، لأنَّ السَّوَادَيْنِ المُتَمَاثِلَيْنِ غيرانِ ، وإنْ وُجِدَا في مَحَلَّيْنِ ، لأنَّهُ لا تأثيرَ لِتَغَايُرِ مَحَلَّيْهِمَا في كونِهما خِلَافَيْنِ ، فكذٰلك قولُهم أيضًا ؛ فَبَطَلَ **[٧٧ب]** ما ذَهَبُوا إليه .

وكذٰلك ، فليسَ أحدُ هٰذَيْنِ المِثْلَيْنِ معبودًا والآخرُ غَيْرُ معبودٍ ، ولا أحدُهما إلـٰهٌ والآخرُ ليس بإلـٰهٍ ؛ فَبَانَ سقوطُ هٰذا القولِ أيضًا . وكذٰلك الجوهرانِ الموجودانِ لا

بمكانٍ ، وإنْ قُدِّرَ ما هما فيه تقديرَ المكانِ . ولو وُجِدَا أيضًا في مكانَيْنِ ، لم يخرجا بذٰلكَ عن كونِهما غَيْرَ مختلفَيْنِ بوجْهٍ مِن الوجوهِ ، لأنَّ كونَيْهِمَا في المكانينِ ليس برجوعٍ إلى ٱختلافِهِمَا بصفةٍ ، هما في ذاتَيْهِمَا عليها . وفي العلمِ بِتَغَايُرِ الجوهرينِ دليلٌ على فسادِ ما قالُوهُ . وهٰذا بعَيْنِهِ هو المُبْطِلُ لقولِ مَن زَعَمَ أنَّ حقيقةَ الغَيْرَيْنِ هما المختلفانِ مِن كلِّ وجهٍ ولا مِنْ وجهٍ ما ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ .

على أنَّ هٰذا قولٌ يُوجِبُ أنْ يكونَ الشيءُ الواحِدُ مُتَغَايِرًا لنفسِهِ ، لأنَّهُ قد يُوصَفُ في وقتٍ بخلافِ ما يُوصَفُ به في وقتٍ آخرَ ، فتختلفُ الأوصافُ عليه ، فيجبُ أنْ يكونَ غَيْرَ نفسِهِ . وذٰلك نهايةُ الإحالةِ .

فأمَّا ما يدلُّ على فسادِ قولِ مَن زَعَمَ أنَّ حقيقةَ الغَيْرَيْنِ أنَّهما ما صَحَّ أنْ يعلمَ أحدُهما ويجهلَ الآخرُ ، فهو أنَّه لو كان كذٰلك ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ الشيءُ عن نفسِهِ لِصِحَّةِ العلمِ به مِن وجهٍ والجهلِ به مِن وجهٍ وكونُهُ مجهولًا ومجهولًا[1] مِنْ وَجْهَيْنِ . ولَمَّا فَسَدَ ذٰلك ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

ويدلُّ على بطلانِ ذٰلكَ أنَّه قولٌ يُوجِبُ كونَ المعدومِ غَيْرَ الموجودِ ، لأنَّهُ قد يصحُّ أنْ يَعْلَمَ المعدومَ معدومًا مَن يَجهَلُ كثيرًا مِن الموجوداتِ ويصحُّ أن يَعْلَمَ الموجودَ ويجهلَ المعدومَ . وقد ثَبَتَ ٱستحالةُ مغايرةِ المعدومِ للموجودِ ، لأنَّهُ ليس بشيءٍ ، والتغايُرُ لا يكونُ إلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ .

ويدلُّ على فسادِ ذٰلك على أُصُولِ القائِلِينَ بالأحوالِ أنَّه قد يصحُّ أنْ يعلمَ إحدى حالَتَي الحيّ ويَجْهَلَ الأخرى ؛ فيعلمُ كونَ العالِمِ عالِمًا مَن يَجْهَلُ كونَه قادِرًا ، وإنْ لم يُوجِبْ ذٰلك عِندَهم تَغَايُرَ الأحوالِ . وكذٰلك فقد يصحُّ أن يعلمَ ذاتَ ذي الأحوالِ مع الجهلِ بأحوالِهِ ؛ فيجبُ كونُهُ غَيْرَ أحوالِهِ . وذلك باطلٌ .

١ مجهولًا ومجهولًا : مجهولا ومعلوما ، الأصل .

وإنْ أرادوا[١] في الحدِ أنّهما الشيآنِ اللّذانِ يصحُ أنْ يُعْلَمَ أحدُهما ويُجهلَ الآخرُ ، لم تَدْخلْ عليهم هٰذِهِ المطالباتُ . [٧٨أ] وإنْ عَلَّلُوا كونَ الغَيْرَيْنِ غَيْرَيْنِ بأنَّهما شيآنِ وأنّه يَصِحُّ أنْ يُعلمَ أحدُهما ويُجهلَ الآخرُ ، بطل ذٰلك ، لأنّهُ تعليلٌ بأمْرَيْنِ ثابِتَيْنِ لِكُلِّ واحِدٍ منهما في كونِ الغَيْرَيْنِ غَيْرَيْنِ .

على أنّه لا طائِلَ في المناظرة في هٰذا القولِ ، لأنَّ أكثرَ الواجبِ فيه ، إذا صَحَّ أنْ يكونَ القديمُ ، تعالى ، وصفاتهُ مِمَّا يصحُّ أنْ تُعلمَ وتُجهلَ صفاتُه . ونحن لا ننكرُ ذٰلك فيه وفي صفاتِهِ ولا نمنعُ أنْ يَعْرِفَ ذاتَه موجودةً مِن جهةِ العقلِ مَنْ يَجهلُ صفاتِهِ أو صفةً مِن صفاتِهِ ، وإنَّما نمنعُ صفةَ مفارقتِهِ بشيءٍ مِن صفاتِهِ إمَّا بزمانٍ أو بمكانٍ أو بوجودِهِ مع عدمِها ؛ فصارَ ما قَصَدُوهُ بِوَصْفِ الغَيْرَيْنِ بأنَّهما غيرانِ اتّفاقًا على المعنى وبَطَلَ التَّمْوِيهُ بالتَّعَلُّقِ بالألفاظِ والإطلاقاتِ .

وكذٰلك أيضًا قولُ مَن قال منهم : إنَّما أُرِيدَ بإلزامِكم وصفَ القديمِ ، تعالى ، بأنّه غَيْرٌ[٢] صفاتِهِ لذاتِهِ وأنَّه غَيْرُ علمِهِ أنَّهما شيآنِ مذكورانِ ، لا يُقَالُ أحدُهما هو الآخرُ ولا مِن جملتِهِ ، فإنَّه قولٌ لا خِلَافَ بَيننا وبَينَهُ فيه ، لأنَّ القديمَ ، تعالى ، وصِفَتَهُ شيآنِ مذكورانِ ، لا يقالُ أحدُهما هو الآخرُ ولا مِن جملتِهِ . وإنَّما نمنعُهُ مِنْ إطلاقِ الاسمِ لِمَنْعِ الأُمَّةِ له ، ولأنّه ليس ما ذَكَرَهُ حقيقةَ الغَيْرَيْنِ ، ولأنَّ إطلاقَ ذٰلك يُوهِم معنًى فاسدًا ، لا يجوزُ على القديمِ وصفاتِ ذاتِهِ ؛ وهو المفارقاتُ التي ذكرناها . ولا معتبرَ بالإطلاقاتِ والعباراتِ .

والذي يدلُّ على فسادِ هذا الحدِّ الذي حَدُّوا به الغيرَيْنِ أمورٌ . أحدُها أنّه محالٌ أنْ يقالَ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، هو الأشياءُ كلُّها أو يُقال : هو مِن جملةِ الأشياءِ كلِّها ،

---

١ أرادوا : رادوا ، الأصل .

٢ غير : عن ، الأصل .

وهو مذكورٌ وموصوفٌ ، والأشياءُ كلُّها مذكورةٌ وموصوفةٌ . ولا يجوزُ مع ذٰلك أنْ يقالَ : هو غَيْرُ الأشياءِ كلِّها ، لأنّه قولٌ يوجبُ أنْ يكونَ هو ، تعالى ، غَيْرَ نفسِهِ وغَيْرَ غيرِه ، لأنّه مِنَ الأشياءِ . وذٰلك محالٌ ؛ فبطل ما قالُوهُ .

ولا يجوزُ لأحَدٍ أنْ يقولَ : إنَّهُ ، تعالى ، مِن جُمْلَةِ الأشياءِ كلِّها ، لأنَّه قولٌ يوجبُ أنْ يكونَ مِن جُمْلَةِ نفسِهِ بِحَقِّ دخولِهِ في الأشياءِ ويوجبُ أيضًا ، إذا كان مِن جملةِ [٧٨ب] الأشياءِ ، أن تكونَ مِن جملةِ الحوادِثِ والأجسامِ والأعراضِ وكلِّ مرغوبٍ عن ذِكْرِهِ ، تعالى عن ذٰلك . وإذا لم يَجُزْ هٰذا ، لم يَجُزْ أنْ يقالَ : إنَّه مِن جملةِ كلِّ الأشياءِ ولا هو كلُّ الأشياءِ ولا يجبُ أنْ يكونَ غَيْرَ كلِّ الأشياءِ ؛ ففسد ما قالوه .

فإن قيل : فهٰذا قولٌ ، يوجبُ عليكم أن لا تقولوا : إنَّ الواحِدَ مِن العشرةِ مِن جملةِ العشرة . وكذٰلك يَدُ الإنسانِ والآيةُ مِن القرآنِ والبيتُ مِن القصيدةِ المذكورة .

قيل له : أجل ، كذٰلك نقولُ على التحقيقِ ، لأنَّ ذٰلك يوجبُ أَنْ يكونَ الشيءُ مِن جملةِ نفسِهِ . وذٰلك مُحالٌ .

فإن قال : ويجبُ أن لا تقولوا : إنَّه بعضُ العشرةِ وعشرُ العشرةِ ، لأنَّه قولٌ يوجبُ أَنْ يكونَ بعضُ نفسِهِ وعُشْرُ نفسِهِ بحقِّ دخولُهُ تَحْتَ الاسمِ .

قيل له : كذٰلك نقولُ ، وإنَّما مَعنَى وَصْفِ الشيءِ بأنَّه عُشْرُ العشرةِ أنَّ الآخِذَ أَخَذَ ما تَرَكَ تسعةَ أمثالِهِ .

فإن قيل : فيجبُ أن لا تقولوا على التحقيقِ أنَّ الواحِدَ الذي القول عشره آسمٌ له وتسعه معه مِنَ العشرة ، لأنَّهُ يوجبُ أَنْ يكونَ مِن نفسِهِ ومِن شيءٍ آخرَ .

قيل له : كذٰلك نقولُ . وإذا أَرَدْنَا رَفْعَ التجوُّزِ وآستعمالَ التحقيقِ والتجوُّزِ ، قلنا :

الواحدُ الذي قولنا عشره ٱسمٌ له ولتسعه مِنْ حالِهِ وأمرِهِ كذا وكذا . وإنَّما ٱمتنعت جميعُ هٰذِهِ الأقاويل في الواحِدِ مِن العشرة والبيتِ مِنَ القصيدةِ وكلِّ شيءٍ دَخَلَ وشيءٍ أُخِذَ وأشياءَ تحت ٱسمٍ واحدٍ مِن حيثُ ٱمْتَنَعَ أنْ يقالَ : إنَّ الواحِدَ مِنَ العشرة عن العشرة وخِلَافَ العشرة ، لأنَّ ذٰلك بٱتِّفاقٍ يوجبُ أنْ يكونَ غَيْرَ نفسِهِ وخلافها بحقِّ دخولِهِ تَحْتَ الاسمِ وفي الجملةِ التي يتناوَلُها الاسمُ . وكذٰلك فمحالٌ أنْ يقالَ : إنَّه بعض العشرة ومِن جملةِ العشرة .

فإن قيل : فأنتم على هٰذا لا تُثْبِتُونَ لشيءٍ نصفًا وثلثًا وعشرًا وسدسًا ؟

قيل له : أجل ، ولِذَا يُطْلِقُ أهلُ اللغةِ ذٰلك مجازًا ، ومرادُهم بِذِكْرِ النصفِ ، إذا ذكرُوهُ ، وذِكْرِ الثلثِ أنَّ الآخِذَ أخذ ما تَرَكَ مِثْلَهُ[1] وأخذ[2] **[٥٩أ]** ما تَرَكَ مِثْلَيْهِ[3]. وهٰذا هو الذي أرادهُ اللهُ ، تعالى ، بذكرِ النصفِ والربعِ والثمنِ والثلثينِ والسدسِ والثلثِ .

ويقالُ لابنِ الجُبَّائيّ في قولِهِ هٰذا : فيجبُ أن يكونَ القديمُ ، تعالى ، وكلُّ ذِي أحوالٍ مِنَّا غَيْرَ أحوالِه ، لأنَّهُ موصوفٌ ومذكورٌ ، وكذٰلكَ أحواله . ولا يقالُ : أحدُهما هو الآخرُ ولا مِن جملتِهِ ؛ فيلزمُ أن تكونَ غيرَ الأحوالِ . وكذٰلكَ يلزمُ مَن قالَ منهم : إنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ ولا عَيْنٍ للموجوداتِ ، أن يقولَ : إنَّه غيرٌ لها ، لأنَّ المعدومَ يُوصَفُ بأنَّه معدومٌ ويُذْكَرُ الموجودُ ويُوصَفُ ، ولا يقالُ : إنَّ المعدومَ هو الموجودُ ولا مِن جملتِهِ . والأحوالُ ليست بأشياءَ ولا المعدوماتُ .

يقالُ لهم : إذا ٱشْتَرَطْتُمْ ذكرَ شيءٍ ورَدَدْتُمُوهُ[4]، ٱنْتَقَضَ عليكم بما قدَّمنا مِنَ

---

١ أي أخذ النصف ، فترك النصفَ الآخرَ .

٢ هنا تنتهي الورقة ٧٨ب التي يستقيم نصّها مع بداية الورقة ٥٩أ ، وذلك جرّاء سوء ترتيب الأوراق .

٣ أي أخذ الثلث ، فترك الثلثين .

٤ ورددتموه : وردتموه ، الأصل .

الكلامِ ؛ فأمّا ما يدلُّ على فسادِ القولِ بأنَّ حقيقةَ الغَيْرَيْنِ أنَّ لهما غيريّةً أنّه قولٌ يوجبُ أن لا تكونَ[1]الأعراضُ غيرَ الأجسامِ وأن لا تكونَ متغايرةً في أَنْفُسِهَا ، لأنّها لا تحتملُ الغيريّةَ ، وأن لا يكونَ نعيمُ أهلِ الجَنَّةِ غيرَ عذابِ أهلِ النارِ . وهٰذا باطلٌ ، لأَنَّهُ إنْ جَازَ لقائلِهِ مع علْمِنا بحصولِ مفارقةِ العرضِ للعرضِ والجسم أيضًا بالمكانَيْنِ والزمانَيْنِ ووجودِ أحدِهما وعدمِ الآخرِ ، أَمْكَنَ أن لا يقالَ : إنَّ الجِسْمَيْنِ غيرانِ[2]، وإنَّ القديمَ غَيْرُ المحدثِ ، وإن كانَتْ هٰذِهِ حالُهما في صِحَّةِ المفارقَةِ . ومتى أدَّى هٰذا القولُ إلى أنَّه لا غيرَيْنِ في العالمِ ، فقد كُفِينَا مَؤُونَةَ النَّظَرِ في أنَّ الغيرينِ غيرانِ[3]بأنفسِهما أو بمَعْنًى ، لأنَّهُ كلامٌ في فرعِ العلمِ بِتَغَايُرِ الغيرَيْنِ .

ويدلُّ على فسادِ قولِهِمْ هٰذا أنَّه قولٌ يوجبُ على مَن قالَهُ مِن أصحابِنا وغيرِهم أن لا يكونَ القديمُ غيرَ الأشياءِ المحدثةِ ، لأَنَّهُ لو غَايَرَهَا ، لم تَصِحَّ مغايرتُه لها في قِدَمِهِ ، لأنّه لا شيءَ معه في القِدَمِ يُغَايِرهُ[4]، وإنَّما كان يجبُ أن يُغَايِرَها ، إذا أحدثتْ بغيريّةٍ محدثةٍ ، تقومُ[5]بذاتِهِ [٥٩ب] وتختصُّ بذاتِهِ ، لأنّها لو كانَتْ قديمةً ، لَعَادَ لزومُ القولِ بأنّه لم يَزَلْ مغايِرًا بها . وذٰلكَ محالٌ . وقد عُلِمَ ٱستحالةُ قيامِ الحوادِثِ بِٱللهِ ، تعالى ؛ فٱستحَالَ لذٰلكَ تَعَلُّقُ الغيرَيْنِ بغيريّةٍ لثبوتِ مغايرتِهِ ، تعالى ، الحوادثَ وٱستحالة ثبوتِ غيريّةٍ له قديمةٍ أو محدثةٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ تكون : يكون ، الأصل .

٢ غيران : غيرين ، الأصل .

٣ غيران : غيرين ، الأصل .

٤ يغايره : تغايره ، الأصل .

٥ تقوم : يقوم ، الأصل .

فصل

وقد كان شيخنا أبو الحسنِ ، رضي اللهُ عنه ، قالَ مرّةً : إنَّ حقيقةَ الغيرَيْنِ ما جازَ وجودُ أحدِهما مع عدمِ الآخرِ ؛ فقيلَ له وللبَلْخِيّ ، وقد كانَ يقولُ بمِثْلِ ذٰلكَ : لو كانَ ما ذكرتُمَاهُ حقيقةً للغَيْرَيْنِ ، لَوَجَبَ أن لا يعلمَ الدَّهْرِيَّةُ تغايُرَ الأجسامِ ، لأنَّهم لا يعلمونَ جوازَ وجودِ بعضِها مع عدمِ بعضٍ ؛ فقال أبو الحسنِ ، رضي اللهُ عنه : مَن لم يعلمْ ذٰلكَ مِن حالِها ، لم يعلمْها متغايرةً . قال : فنقولُ : إنَّ حقيقةَ الغيرَيْنِ ما جاز مفارقةُ أحدِهما الآخرَ بِزَمَانَيْنِ أو مكانَيْنِ أو وجودُ أحدِهما مع عدمِ الآخرِ .

فإن قال قائلٌ : على هٰذا الأصلِ يجبُ أن لا تجعلوا القدرةَ على الكسبِ غيره لاستحالةِ وجودِ أحدِهما مع عدمِ الآخرِ ، ولا تجعلوا العرضَيْنِ المَوْجُودَيْنِ بمكانٍ واحِدٍ معًا غيرَيْنِ لاستحالةِ ٱفتراقِهِمَا بالمكانِ والزمانِ .

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلْتَهُ ، لأنَّنا نُجَوِّزُ وجودَ ذاتِ الكَسْبِ كَسْبًا مع عدمِ القدرةِ عليه ولا يكونُ كسبًا ولا مقدورًا . ونُجَوِّزُ أيضًا وجودًا للكسبِ كسبًا مع عدمِ قدرةِ تلكَ إلى قدرةٍ مثلِها ، لأنَّنا نقولُ : إنَّ القدرةَ على الكسبِ مِنَ الأمثالِ في قدرةِ اللهِ ما لا نهايةَ ، ولا نقولُ : إنَّه ليسَ في القُدَرِ مُتَمَاثِلٌ ، ولا نُجَوِّزُ وجودَ قدرتَيْنِ مِثْلَيْنِ على مقدورٍ واحدٍ في وقتٍ حتّى يكونَ مقدورًا بقدرَتَيْنِ لِمَا سنذكرُه مِن بَعدُ في أحكامِ القُدَرِ ، إنْ شاءَ اللهُ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وكذٰلك فإنَّنا نُجَوِّزُ وجودَ أَحَدِ[١] العَرَضَيْنِ المخْلُوقَيْنِ في مكانٍ واحدٍ مع عدمِ الآخرِ بأن لا يكونَ خُلِقَ ، ولكن خُلِقَ [٦٠أ] غيرُه مِن أمثالِه أو بأن يُعدمَ خلقُ أحدِهما ، وإنْ كانا مِمَّا لا يجوزُ بقاؤُهما ، لأنَّنا لا نقولُ : إنَّ شيئًا مِمَّا لا يَبْقَى يختصُّ زمانًا

١ أحد : احدى ، الأصل .

بعَيْنِهِ لا يَصِحُّ أن يفعلَ إلَّا فيه ، ولا يمكنُ تقديمُه عليه ولا تأخيرُه عنه ولا فعلُه بَعدَ خروجِ وقتِهِ ولا إعادتُه بعد تَقَضِّيهِ[1] وفنائِهِ على ما قد ذكرناهُ في فصولِ القولِ في إعادَةِ الأعراضِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

١ تقضّيه : ىعصيه ، الأصل .

فصل

قال القاضي ، رضي اللهُ عنه : وٱعْلَمُوا أنَّ ما ذكرناهُ هو حَدُّ الغَيْرَيْنِ وحقيقةٌ لهما ، وليسَ بِعِلَّةٍ في كونِهما غيرَيْنِ . ولو كان عِلَّةً ، لم يَجُزْ تعليلُ كونِهما كذٰلكَ بثلاثةِ أمورٍ ، ليسَ كلٌّ واحدٍ منها مِنَ الآخرِ في شيءٍ ، بل الواجبُ عِندَنا ٱستحالةُ تعليلِ الغيرَيْنِ ، لأنّهما لا يَصِحُّ كونُهما غيرَيْنِ بغيريّةٍ[1] لِمَا قدَّمْنَاهُ . ولا يَصِحُّ تعليلُهما بأنّهما غيرانِ لأنفسِهما ، لأنَّ الشيءَ لا يكونُ عِلَّةً لنفسِهِ . وقد بَيَّنَّا ذٰلكَ وأوضحناهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ . وبَيَّنَّا هناكَ أنَّ قولَنا : إنَّ السوادَ سَوَادٌ لنفسِهِ والجوهرَ جوهرٌ لنفسِهِ وكلَّ موصوفٍ وصفناهُ بصفةٍ لنفسِهِ للشيءِ بتعليلٍ للصِّفَةِ بالنفسِ لاستحالةِ تعليلِ الشيءِ بنفسِهِ ؛ فَثَبَتَ ٱمتناعُ تعليلِ كونِ الغيرَيْنِ غيرَيْنِ .

وهٰذِهِ جملةٌ في هٰذا البابِ كافيةٌ وكاشفةٌ عن إبطالِ كلِّ ما يوجبُونَ به علينا مغايرةَ القديمِ ، تعالى ، لصفاتِ ذاتِهِ بالمَكَانَيْنِ والزَّمَانَيْنِ والوجودِ والعدمِ .

وقال بعضُ مَن قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عنهم بأنَّه منازِعٌ في عبارةٍ وإطلاقٍ وموافقٌ في المَعنَى . وذٰلكَ هو تعليلُ النَّفْسِ بِمَا لا جَدْوَى فيه ولا عَنَاءَ .

---

١ بغيريّة : بغيره ، الأصل .

فصل

قال القاضي ، رضي اللهُ عنه : قد ذكرنا عُمَدَ شُبَهِهِمْ في إحالةِ إثباتِ صفاتِ اللهِ ، تعالى ، لذاتِهِ وتَقَصَّيْنَاهَا بما في اليسيرِ منه تبصرةٌ وبلاغٌ . ونحنُ الآنَ نذكرُ عُمَدَ أهلِ الحَقِّ في إثباتِ صفاتِهِ ، تعالى ، لذاتِهِ .

وأَحَدُ ما يدلُّ على ذٰلكَ ٱتِّفاقُنا وإيَّاهُم وما قَدَّمْنَاهُ مِنَ [٦٠ب] الأَدِلَّةِ على أنَّه ، سبحانَهُ ، حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ مُدْرِكٌ . وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، وَجَبَ لا محالةَ كونُهُ ذا[1] حياةٍ وعلمٍ وقدرةٍ وإدراكٍ ، وإنَّما وَجَبَ ذٰلكَ مِن حيثُ عَلِمْنَا أنَّ كونَ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادرًا هو المقتضي لوجودِ علمِهِ نفس العالِمِ وجنسه ، ولا شيءَ مِن صفاتِ نفسِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ أجمعَ يحصلُ له ولا يقتضي وجودَ العِلْمِ . ومحالٌ حصولُ المقتضي لوجودِ الشيءِ مع عدمِ ما يقتضِيهِ .

ولا يجوزُ أيضًا أن يكونَ المقتضي لذٰلكَ بعضَ صفاتِهِ الزائدةِ على صفاتِ نفسِهِ والراجعةِ إلى جنسِهِ مِن نحوِ كونِهِ حيًّا وقادِرًا ومُدرِكًا ومُرِيدًا ومُتَحَرِّكًا ومُتَلَوِّنًا وحَارًّا وبارِدًا ومعتمدًا وما يَجْرِي مَجْرَى ذٰلكَ مِن سائرِ صفاتِهِ التي هي سِوَى كونه عالِمًا ، لأنَّ جميعَ هٰذِهِ الصفاتِ تحصلُ له ، وإن لم يَقْتَضِ حصولُها وجودَ العِلْمِ له ، فلم يتقدّرا ذٰلكَ ، إلَّا أنَّ المقتضي لوجودِ علمِ العالِمِ كونه عالِمًا فقط دُونَ ما يدَّعُونَهُ مِن جوازِ الجهلِ عليه وجوازِ كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ وموصوفًا بنقيضِ صِفَةِ العالِمِ بدلًا مِن كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ ، يستحيلُ أن يكونَ الذي ٱقْتَضَى وجودَ العلمِ له جوازَ الجهلِ ونقيضَ العالِمِ عليه ، لأنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ وجودُ العلْمِ للجاهلِ في حالِ جَهْلِهِ بما هو جاهِلٌ به ، لأنَّهُ في الحالِ التي[2] يكونُ فيها جاهلًا ، يجوزُ عليه

---

١ ذا : ذو ، الأصل .

٢ التي : الذى ، الأصل .

الجهلُ والشَّكُّ في الثاني بدلًا مِنَ العِلْمِ ، كما أنَّه لو حَصَلَ عالِمًا في تلكَ الحال ، لكانَ الجهلُ والشَّكُّ جائزًا عليه في الثاني مِن تلكَ الحال ؛ فحالُ العالِمِ والجاهِلِ متساويةٌ في جوازِ الجهلِ والشَّكِّ عليهما في ثاني تلكَ الحال . ولمَّا بَطَلَ هٰذا بٱتِّفَاقٍ وٱستحالَ ثبوتُ علمِ الجاهلِ بِمَا هو جاهِلٌ به لجوازِ الجهلِ والشَّكِّ عليه في ثاني تلكَ الحالِ بذٰلكَ الشيء ، ٱستحالَ أيضًا أن يكونَ هٰذا الجوابُ هو الذي ٱقتضى أن يكونَ العالِمُ علمًا وبَانَ سقوطُ ما قالُوهُ .

وإن قالوا : ما أنكرتُم أن يكونَ المقتضي لوجودِ عِلْمِ العالِمِ منَّا جوازَ كونِه غَيْرَ عالِمٍ في الحالِ التي حَصَلَ [٦١أ] فيها عالِمًا بدلًا مِن كونِه عالِمًا ، لا جواز ذٰلكَ عليه في الثاني ؟

يقالُ لهم : ما قلتُمُوه ساقطٌ مِن وجوهٍ . أحدُها أنَّ لعاكِسٍ أن يَعْكِسَ هٰذا الكلامَ ، فيقول : بل جوازُ الجهلِ عليه في الثاني وكونه غَيْرَ عالِمٍ في الثاني هو الذي يقتضي وجودَ علمِهِ في الحالِ . وإلَّا فما الذي جَعَلَ ما ٱدَّعَيْتُمُوهُ أَوْلَى مِن هٰذا القولِ ؟ فلا يجدونَ فصلًا . وفيه مِنَ الإحالةِ ما قدَّمْنَاهُ .

والوجهُ الثاني أنَّ محصولَ ٱعتمادِكم في هٰذا على أنَّ الصفةَ ، إذا وَجَبَتْ للموصوفِ في الحالِ ولم يَجُزْ أن لا يحصلَ بدلًا مِن حصولِها ، ٱمتنعَ تعليلُها أو علمَ أنَّها واجبةٌ لا لِعِلَّةٍ .

وهٰذا فصلٌ ، قد أَشْبَعْنَا مِن قَبْلُ الكلامَ في نقضِهِ وبَيَّنَّا صحّةَ تعليلِ الواجبِ مِنَ الأوصافِ تارةً وأوجبناهُ أُخرَى ، فَبَطَلَ أن يكونَ لزومُ الوصفِ ووجوبُهُ طريقًا لامتناعِ تعليلِهِ ؛ فلم يَجُزْ أن يجعلَ المقتضي لوجودِ عِلْمِ العالِمِ منَّا جوازَ كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا ، وبَطَلَ ما قُلتُم .

والوجهُ الثالثُ أنَّ العلمَ الحاصِلَ للعالِمِ ذاتٌ موجودةٌ ، لا يصحُّ أن يكونَ المقتضي

لوجودِها جوازَ ثبوتِ صفةٍ ، تضادُّ الصفةَ الواجبةَ عنها ، وإنَّما يجبُ أن يكونَ المقتضي لوجودِ العِلْمِ ذاتًا[1]، تُوجبُهُ وتقتضِيهِ ؛ فأمَّا أَنْ تكونَ ذاتٌ مِنَ العِلْمِ له تقتضِيهِ أو صفةٌ وحالٌ قد حَصَلَ عليها مِنَ العِلْمِ له ٱقتضاء حصولِها وجود العِلْمِ على ما قُلْنَاهُ . فأمَّا أَنْ يقتضِيَ وجودُ الشيءِ جوازَ صفةٍ عليه وجوازَها ما ليسَ بشيءٍ على الحقيقةِ ، لأنَّ جَوَازَ الصفةِ ليسَ بشيءٍ معدومٍ ، إنْ كانَ المعدومُ شيئًا ولا هو[2] موجودٌ . ومُحالٌ أن يكونَ المقتضي ما ليسَ بشيءٍ ، لو جَازَ أن يكونَ الموجبُ لوجودِ الشيءِ أو المقتضي ما ليسَ بذاتٍ ولا صفةٍ مِنَ الصفاتِ ، ولكانَ ذٰلكَ في المُصَحِّحِ أقربَ ، لأنَّهُ غيرُ مقتضٍ . ولَمَّا فَسَدَ ذٰلكَ ، بَطَلَ أن يكونَ المقتضي لوجودِ العلمِ جوازَ كونِ العالِمِ غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونهِ عالِمًا .

ومِمَّا يدلُّ على فسادِ [٦١ب] هٰذا القولِ أيضًا أنَّه قولٌ يوجبُ كونَ الموجودِ الذي يَصِحُّ عدمُهُ بدلًا مِن وجودِهِ والمعدومِ الذي يَصِحُّ وجودُهُ بدلًا مِن عدمِهِ موجودًا أو معدومًا بوجودٍ وعدمٍ . وقد ثَبَتَ أنَّ ما يستمرُّ به الوجودُ ويَبْقَى مِنَ الحوادثِ يَصِحُّ عدمُهُ في كلِّ حالٍ ، يوجدُ فيها بدلًا مِن وجودِهِ . وكذٰلكَ المعدومُ الذي لا يختصُّ زمانًا بعَيْنِهِ ، يَصِحُّ وجودُه في كلِّ حالٍ ، يَصِحُّ أن يفعلَ فيها بدلًا مِن عدمِهِ ؛ فيجبُ لذٰلكَ كونُه موجودًا أو معدومًا بعدمٍ ووجودٍ ، إنْ كانَ المقتضي لوجودِ معنًى ، يجبُ الوصفُ عنه ، جوازَ أن لا يحصلَ الموصوفُ بدلًا مِن حصولِهِ . ولَمَّا لم تجبْ هٰذِهِ القضيَّةُ في الموجودِ المعدومِ ، بَطَلَ ما قالُوهُ بطلانًا بَيِّنًا .

وكذٰلكَ فقد بَيَّنَّا في صَدْرِ هٰذا الكتابِ[3] لزومَ ذٰلكَ لهم في إثباتِ الإدراكِ معنى وفي وجوبِ كونِ الاعتقادِ للشيءِ على ما هو به عِلْمًا بمعنى لِصِحَّةِ كونهِ غَيْرَ علمٍ

---

١ ذاتًا : ذات ، الأصل .

٢ هو : و ، الأصل .

٣ الكتاب : – ، الأصل .

في الحالِ التي يكونُ فيها عِلْمًا بأن لا يَقَعَ ضرورةٌ ولا دليلٌ ولا تذكُّرُ نظرٍ في دليلٍ في أمثالِ هٰذا[١]. وإذا لم يجبْ ذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم : إذا كانَتِ الصفاتُ الجائزةُ ونقيضُها على الموصوفِ على ضَرْبَيْنِ ، فمنها ما يُعَلَّلُ ومنها ما لا يُعَلَّلُ مِن نحو ما قَدَّمْنَاهُ مِن صفةِ الموجودِ والمعدومِ وكونِ الاعتقادِ عِلْمًا بدلًا مِن كونهِ ظَنًّا ؛ فما أنكرتُم أَنْ تكونَ الصفاتُ الواجبةُ أيضًا على ضَرْبَيْنِ ، فمنها ما يُعَلَّلُ ومنها ما لا يُعَلَّلُ ؟ وإذا لزمكم ذٰلكَ ، بَطَلَ أن يكونَ المقتضي لوجوبِ عِلْمِ العالِمِ وعلّةٍ لها ، يكون عالِمًا ، جوازَ حصولِهِ عالِمًا وجوازَ أن لا يحصلَ كذٰلكَ . ولا مَخرَجَ مِنْ هٰذا .

وآعلموا أنَّهم مُتَّفِقُونَ على أنَّ جوازَ حصولِ الوَصْفِ وأن لا يحصلَ بدلًا مِن حصولِهِ إنَّما هو دليلٌ عِندَهم على ثبوتِ العِلْمِ وطريقٌ إليه ، وليسَ هو المقتضي لوجوبِ العلمِ . ولا بُدَّ مع إثباتِ الطريقِ إلى وجودِ العِلْمِ مِن إثباتِ مقتضى لكونِ العالِمِ عالِمًا . ولهٰذا قالوا : إنَّ المقتضيَ لوجودِ الكونِ كونُ الكائنِ كائنًا . [٦٢أ] والطريقُ إلى العِلْمِ بوجودِ الكونِ والدليلِ عليه جوازُ الكائنِ كائنًا في المكانِ وجوازُ أن لا يكونَ فيه ؛ فهٰذا يبينُ أنَّ طريقَ إثبات العلمِ والكونِ ليسَ هو المقتضي لوجودِهما ، وإنَّما المقتضيَ لوجودِهما كونُ العالِمِ الكائنِ كائنًا عالِمًا ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فَبَانَ بجميعِ ما قَدَّمْنَاهُ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ المقتضي لوجودِ العلمِ جوازَ كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ في حالِ كونهِ عالِمًا ، ولا جوازَ ذٰلكَ عليه في ثاني حالِ كونِهِ عالِمًا ، ووجَبَ أن يكونَ المقتضي لوجودِ العلمِ إنَّما هو كونُ العالِمِ عالِمًا فقط ، ووَجَبَ ، إذا كان القديمُ ، تعالى ، عالِمًا أنْ يقتضيَ له ذٰلكَ وجودَ العِلْمِ ، كما أنَّه إذا كان

---

١ هٰذا : لهذا ، الأصل .

المقتضي لِصِحَّةِ وقوع فِعْلِ الفاعِلِ عالِمًا قادِرًا كونَهُ حيًّا ، وَجَبَ كونُ القديمِ ، تعالى ، حيًّا ، إذا صَحَّ كونُهُ عالِمًا قادِرًا وكونُهُ قادِرًا ، إذا صَحَّ كونُهُ فاعلًا . ويجبُ أن يكونَ أمرُ المقتضي للصفةِ آكَدَ مِنْ أَمْرِ المصحِّحِ لها ؛ فإذا لم يَجُزْ إثباتُ المصحِّحِ مع نَفْيِ التَّصْحِيحِ ، لم يَجُزْ إثباتُ المقتضي للصفةِ مع ٱنتفاءِ ما تقتضِيهِ . وهٰذا واضحٌ في إيجابِ ٱقتضاءِ كونِه عالِمًا لوجودِ علمِهِ ، تعالى .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم من أنَّه لو ٱقْتَضَى كونُ العالِمِ عالِمًا وجودَ علمِهِ ، لاسْتَحَالَ أن يقتضيَ وجودُ علمِهِ كونَهُ عالِمًا ، لأنَّ ذٰلك يوجبُ كونَ الشيءِ مقتضيًا لِمَا هو مُقْتَضٍ له . وذٰلكَ فاسِدٌ .

يقالُ له : هٰذا[1] باطلٌ مِن وجوهٍ . أوّلُها أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا لهما يقتضي وجودَ ذاتِ العلمِ وكونَهُ موجودًا . ووجودُ العلمِ ليس يقتضي وجودَ كونِ العالِمِ[2] عالِمًا ولا كونه عالِمًا أمرٌ موجودٌ يقتضي وجودُهُ وجودَ العِلْمِ ، والعِلْمُ يقتضي وجودَهُ ، وإنَّما نعني بقولِنا : إنَّ العِلْمَ يقتضي كونَ العالِمِ عالِمًا ، أنَّه يحصلُ عالِمًا عِندَ وجودِ العِلْمِ لا محالةَ . وإنَّما يستحيلُ وجودُ الشيئَيْنِ ، إذا جُعِلَ وجودُ كلِّ واحِدٍ منهما شرطًا لوجودِ الآخرِ ؛ فَبَطَلَ ما قلتُم .

والوجهُ الآخرُ أنَّه لا يستحيلُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ الشيئَيْنِ يقتضي [٦٢ب] في الآخرِ غَيْرَ ما يقتضِيهِ الآخرُ فيه ؛ فلذٰلكَ صَحَّ أن يكونَ الكائِنُ في المكانِ كائنًا فيه ، يقتضي وجوبَ كونٍ له ، وأن يكونَ الكونُ يقتضي كونَه كائنًا ، وليسَ كونُه كائنًا هو وجودُهُ ولا وجودُ معنًى سواهُ . وكذٰلك كونُ العالِمِ عالِمًا يقتضي وجودَ العِلْمِ ، ووجودُ العِلْمِ يقتضي كونَهُ عالِمًا ، وكونُه عالِمًا ليس بمَعْنًى موجودٍ ؛ فأيّ

---

١ هذا : – ، الأصل .

٢ العالم : العالما ، الأصل .

شيءٍ يحيلُ ذٰلكَ ؟ وأيضًا فإنَّ وجودَ العِلْمِ يقتضي كونَ العالِمِ عالِمًا على مَعْنَى أنَّه علَّةٌ لكونِهِ عالِمًا وعلى وَجْهِ ٱقتضاءِ العِلَّةِ للحُكْمِ المعلَّلِ . وكونُ العالِمِ عالِمًا لا يقتضي وجوبَ العِلْمِ ، لأنَّ كونَهُ عِلْمًا رُجُوعٌ إلى حالٍ ، هو عليها . والأحوالُ لا تكونُ عِلَلًا للذَّواتِ بٱتِّفاقٍ ؛ فٱفْتَرَقَ الاقتصارُ .

ويجوزُ أن يقالَ : إنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا يقتضي وجودَ العِلْمِ على مَعْنَى ٱقتضاءِ الدلالةِ للمدلولِ ، وإنَّه يدلُّ على وجودِ العِلْمِ . وما قدَّمناهُ أَوْلَى ، لأنَّهُ يجبُ أن يكونَ العِلْمُ بَعدَ الدلالةِ عليه مقتضيًا[1] . ولا مقتضى له إلَّا كون العالِمِ عالِمًا .

فإن قالوا : أفليس لَمَّا ٱقْتَضَى كونُ القادِرِ قادرًا كونَهُ حيًّا ، لم يَصِحَّ أن يقتضيَ كونُهُ حيًّا كونَهُ قادِرًا ؟ وإن كانَ كلُّ واحدٍ مِنَ الوصفَيْنِ مخالِفٌ للآخرِ . ولم يَجُزْ أن يقالَ : إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يقتضي في الآخرِ ما لا يقتضِيهِ الآخرُ فيه ؛ فكذٰلكَ سَبِيلُ ما قُلْتُم .

يقالُ لهم : لو عَلِمْنَا ٱستحالةَ كونِ الحيِّ حيًّا إلَّا وهو قادِرٌ ، كما علِمنا ٱستحالةَ كونِهِ قادرًا إلَّا وهو حيٌّ ، لم يمتنعْ مِنَ القولِ بأنَّ كونه قادِرًا يقتضي كونَهُ حيًّا وكونه حيًّا يقتضي كونَهُ قادِرًا ، ولكنَّنا قد علِمنا صحَّةَ كونِه حيًّا مع ٱنتفاءِ كونِهِ قادِرًا وحصول نقيضِ صفةِ القادِرِ له ، فلم يَجُزِ القولُ بأنَّ كونَ الحيِّ حيًّا نقيضٌ لكونِهِ قادرًا ، وإن صَحَّ القولُ بأنَّ كونَهُ قادِرًا مقتضٍ لكونِهِ حيًّا . وليستْ هٰذِهِ حالُ العِلْمِ وكونِ العالِمِ عالِمًا ، لأنَّنا ، كما يجبُ أن نقولَ : إنَّ وجودَ العِلْمِ يقتضي كونَ العالِمِ عالِمًا لاستحالةِ وجودِهِ ، وإن لم تحصلْ[2] هٰذِهِ الحالُ ، وكذٰلكَ يجبُ أن يقالَ : إنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا يقتضي وجودَ العِلْمِ لاستحالةِ [٦٣أ] كونِ العالِمِ مِنَّا عالِمًا مع

---

١ مقتضيا : مقتضي ، الأصل .

٢ تحصل : يحصل ، الأصل .

ٱنتفاءِ العِلْمِ . ولو جازَ أن يقالَ : إنَّ كونَه عالِمًا لا يقتضي وجودَ العِلْمِ ، وإنِ ٱمْتَنَعَ حصولُ كونِهِ عالِمًا مع عدمِ العِلْمِ ، لَصَحَّ أن يقالَ : إنَّ وجودَ العِلْمِ لا يقتضي كونَ العالِمِ عالِمًا ، وإنِ ٱستحالَ ٱنتفاءُ كونِه عالِمًا مع وجودِ العِلْمِ . وهٰذا ما لا فَصْلَ لهم فيه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ ومَثَّلُوا به .

ثمَّ يقالُ لهم : أفلستُم قد قُلتُم : إنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا يقتضي وجودَ العِلْمِ ، إذا صَحَّ مع ذلكَ كونُه غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا ؟

فإذا قالوا : أجل .

قيلَ لهم : فقد قُلتُم بوجوبِ ٱقتضاءِ كونِ العالِمِ عالِمًا ، إذا لم يَكُنْ كونُهُ كذٰلكَ واجبًا لوجودِ العلمِ . والعلمُ يقتضي كونَهُ عالِمًا ؛ فكأنَّكم إنَّما تنقضونَ[1] بهٰذا السؤالِ ما قد ٱتَّفَقْنَا عليه نحنُ وأنتُم . ولا خِلَافَ في سقوطِ الإلزامِ والسؤالِ ، إذا كانَتْ هٰذِهِ حالُهُ .

فإن قالوا : ما نقولُ : إنَّ المقتضيَ لوجودِ عِلْمِ العالِمِ مِنَّا كونُهُ عالِمًا مع جوازِ أن لا يكونَ عالِمًا بدلًا مِن كونِه عالِمًا ، وإنَّما نقولُ : إنَّ المقتضيَ لذٰلكَ جوازُ أن لا يكونَ عالِمًا فقط .

يقالُ لهم : هٰذا ظاهِرُ البُطْلَانِ ، لأنّه لو لم يحصلْ عالِمًا مع جوازِ أن لا يكونَ عالِمًا ، لم يكُنِ العلمُ موجودًا ؛ فثبَتَ أنَّه إنَّما يجبُ وجودُ العِلْمِ لكونِهِ عالِمًا ، لا يجوزُ أن لا يكونَ عالِمًا .

ثمَّ يقالُ لمَن قالَ منهم : إنَّ الحيَّ قد يَخلُو[2] مِنْ أن يكونَ مُرِيدًا للشيءِ مع العِلْمِ به ومِنْ أن يكونَ كارِهًا له . أليسَ الحيُّ الذي هٰذِهِ حالُهُ قد خَلَا مِنْ أن يكونَ مُرِيدًا

---

١ تنقضون : وتنقضون ، الأصل .

٢ يخلو : يخلوا ، الأصل .

للشيءِ مع جوازِ أن يكونَ مُرِيدًا له وخَلَا مِنْ أن يكونَ كارِهًا له ؟

فإذا قالوا : أجل .

قيلَ لهم : فيجبُ لذٰلكَ أن تكونَ له إرادةٌ لما خَلَا مِن كونِهِ مريدًا له وكراهةٌ له أيضًا على ذٰلكَ الوجهِ لكونِهِ غَيْرَ مُرِيدٍ له مع جوازِ كونِه مُرِيدًا بدلًا مِن كونِهِ غَيْرَ مُرِيدٍ وكونِهِ غَيْرَ كارِهٍ له مع جوازِ كونِهِ كارِهًا بدلًا مِن كونِهِ غَيْرَ كارِهٍ له ؛ فإنْ كان المقتضي لثبوتِ المَعْنَى المقتضي للصفةِ جوازَ حصولِ الصفةِ وجوازَ أن لا يحصلَ دُونَ حصولِ الصفةِ ، وَجَبَ إثباتُ الإرادةِ **[٦٣ب]** والكراهةِ لِمَنْ عُرِّيَ مِنَ الأحياءِ مِن أن يكونَ مُرِيدًا للشيءِ وكارِهًا لجوازِ حصولِ كلِّ واحدٍ مِنَ الوصفَيْنِ وجوازِ أن لا يَحْصُلَ ، وإن لم يحصل الحيُّ على إِحْدَاهُمَا . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : أَلَيْسَ مَن حَصَلَ مِنَ الأحياءِ شَاكًّا في الشيءِ غَيْرَ عالِمٍ به ولا جاهلٍ به أو ظانٍّ له يجوزُ أن يكونَ عالِمًا به في حالِ شَكِّهِ بدلًا مِنَ الشَّكِّ وأن لا يكونَ عالِمًا ، بل جاهلًا به بدلًا مِن كونه عالِمًا . وكذٰلكَ فقد يجوزُ أن يكونَ في حالِ شَكِّهِ فيه جاهلًا بما شَكَّ فيه بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا به .

فإذا قالوا : أجل ، ولا بدَّ مِن ذٰلكَ .

قيلَ لهم : فيجبُ وجودُ عِلْمِهِ بالشيءِ وجهلِهِ به على وجهٍ واحدٍ في حالِ شَكِّهِ فيه بجوازِ علمِهِ في تلكَ الحالِ به بدلًا مِن جهلِهِ وجهلِهِ بدلًا مِن علمِهِ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، بَطَلَ أن يكونَ المقتضي لثبوتِ المَعْنَى المقتضي للصفةِ جوازَ حصولِ الصفةِ وأن لا يحصلَ بدلًا مِنْ حصولِها ووَجَبَ أن يكونَ المقتضي لثبوتِ العلمِ كونَ العالِمِ عالِمًا فقط ، لا جواز كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا . ولا مخرجَ لهم مِن ذٰلكَ .

فصل

وإن قالوا : ما أنكرتُم أن يكونَ المقتضي لوجودِ علمِ العالِمِ منَّا كونُه عالِمًا بعدَ أن لم يَكُنْ كذٰلكَ ؟ كما أنَّ المقتضي لوجودِ المحدثِ إيجاد موجودِه لكونِه موجودًا بعدَ أن لم يَكُنْ ، وإن لم يجبْ ٱقتضاءُ وجودِ القديمِ لِمُوجِدٍ ، إذ كان الوجودُ واجبًا له .

يقالُ لهم : هٰذا رجوعٌ منكم إلى أنَّ الواجبَ مِنَ الصفاتِ لا يُعَلَّلُ ، وإنَّما يُعَلَّلُ الجائزُ والمتحدّدُ منها . وقد بَيَّنَّا فسادَ ذٰلكَ فيما سَلَفَ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ ؛ فَفَسَدَ ما قلتُم .

ثمَّ يقالُ لهم : إنَّ وجودَ الموجودِ منَّا ومِن غيرِنا لا يَصِحُّ تعليلُهُ بنفسِهِ ولا بمعنًى ولا بالفاعلِ ، لأنَّ فاعلَ الفعلِ لا يَصِحُّ أبدًا أن يكونَ عِلَّةً لوجودِ الفعلِ على الحقيقةِ بِصِحَّةِ وجودِ ذاتِ كلِّ فاعلٍ مع عدمِ الفعلِ . ومحالٌ وجودُ العِلَّةِ مع ٱنتفاءِ المعلولِ ، ولأنَّ وجودَ الفعلِ رجوعٌ إلى ذاتٍ مِنَ الذواتِ . وقد بَيَّنَّا [١٦٤أ] أنَّ الذواتَ لا يَصِحُّ أنْ تُعَلَّلَ مِن حيثُ هي أَنْفُسٌ وذَوَاتٌ ، وإنَّما تُعَلَّلُ أحوالُ الذواتِ وأحكامُها ، إذا صَحَّ القولُ بأحوالٍ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ تمثيلُ الفاعِلِ وفعله بالعِلَّةِ وحكمها المعلول بها .

ولا يجوزُ أيضًا أن يقولَ قائلٌ : إنَّ عِلَّةَ حدوثِ الفعلِ ووجوده إيجادُ موجِدِه له ، لا ذاتَ موجِدِهِ ، لأنَّ إيجادَ موجده له وإحداثَه وتكوينَه ، هو وجودُ الفعلِ فقط ، فإذا قلنا : وُجِدَ لأجلِ إيجادِ موجِدِه له ، فكأنَّا قلنا : وُجِدَ ، لأنّه وُجِدَ ، وعَلَّلْنَا الحكمَ بنفسِه . وذٰلكَ نهايةُ الإحالَةِ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ أنَّ حدوثَ الفعلِ مِمَّا لا يَصِحُّ تعليلُهُ ، وإن وَجَبَ تعلُّقُهُ بفاعلٍ من حيثُ أوجبَ الدليلُ ذٰلكَ .

فصل

فإن قالوا : فكذٰلكَ نقولُ : إنَّ كونَ العالِمِ منَّا عالِمًا يوجبُ تعلّقَهُ بوجودِ علمٍ بكونِه عالِمًا . ولا نقولُ : إنَّ كونَهُ عالِمًا علَّةٌ لوجودِ العلمِ . ومع ذٰلكَ فلا يستحيلُ وجودُ عالِمٍ ما ، لا يقتضي كونُهُ عالِمًا وجودَ علمٍ ، كما يمتنعُ وجودُ موجودٍ ، لا يقتضي إثباتَ مُوجِدٍ له ، وهو القديمُ ، سبحانَهُ ، والباقي .

يقالُ لهم : لعَمْري إنَّه لا يمكنُ أن يقالَ : إنَّ كونَ العالِمِ منَّا عالِمًا علَّةٌ لوجودِ العلمِ ، لأنَّ العلمَ ذاتٌ مِنَ الذواتِ . وكونُ العالِمِ عالِمًا حالٌ وحُكْمٌ مِنَ الأحكامِ ، والأحكامُ لا توجبُ الذواتِ . ومع ذٰلكَ فقد علِمنا أنَّه لا بدَّ أن يكونَ لوجودِ العلمِ مقتضيًا يقتضِيهِ ، ولا أمْرٌ يقتضِيهِ إلّا كونُ العالِمِ به عالِمًا دُونَ ذاتِه وصفاتِ ذاتِه وسائرِ ما عَدَدْناهُ ؛ فَوَجَبَ ٱقتضاءُ كونِ كلِّ عالِمٍ عالِمًا لوجودِ العلمِ .

وقولهم : إنَّما ٱقتضاهُ كونُه عالِمًا بَعدَ أن لم يَكُنْ كذٰلكَ محالٌ ، لأنَّ كونَه عالِمًا ، إذا لم يقتضِ وجودَ العِلْمِ وكونه غَيْرَ عالِمٍ قَبْلَ كونِهِ عالِمًا ، أَوْلَى أن لا يقتضيَ وجودَ العلمِ .

ولا أحد يقولُ : إنَّ كونَه غَيْرَ عالِمٍ هو الذي يقتضي وجودَ العلمِ ؛ فإذا لم يقتضِهِ ذٰلكَ ولم يقتضِهِ كونُه عالِمًا ، خَرَجَ العلمُ عن أن [٦٤ب] يكونَ له مقتضيًا . وهٰذا باطلٌ . وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ كونَهُ عالِمًا بَعدَ أن لم يَكُنْ كذٰلكَ إنَّما هو دليلٌ عِندَهم وطريقٌ إلى العِلْمِ بثبوتِ عِلْمِ العالِمِ ، وليسَ هو المقتضي لذٰلكَ ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ .

فإن قال منهم قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ المقتضي لوجودِ عِلْمِ العالِمِ كونَهُ عالِمًا وجوازَ أن لا يكونَ عالِمًا بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا ؟

قيلَ لهم : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ المقتضيَ لوجودِهِ هو كونُ العالِمِ عالِمًا

فقط ، لا جواز كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتَهُ . على أنَّه ، إذا كان كونُهُ عالِمًا فقط لا يقتضي وجودَ العلمِ ، وجواز كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ بآنفرادِهِ لا يقتضي وجودَ العلمِ ، لم يَصِحَّ أن يُقْتَضَاهُ بالاجتماعِ والافتراقِ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا في غيرِ فصلٍ تَقَدَّمَ أنَّ ما لا تأثيرَ له في آقتضاءِ الشيءِ وحصولِهِ بمجرّدِهِ لا يصيرُ مقتضيًا لذٰلكَ ومُؤَثِّرًا في حصولِهِ مع مثلٍ له في كونِهِ غَيْرَ مقتضٍ لذٰلكَ الأمرِ ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ وثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ المقتضيَ لوجودِ عِلْمِ العالِمِ كونُه عالِمًا فقط وَوَجَبَ ثبوتُ العلمِ للهِ ، تعالى .

فصل

ويقالُ لهم : إذا كان ما يلزمُ ويجبُ مِنَ الصفاتِ لا يُعَلَّلُ ، وإنَّما يُعَلَّلُ ما يجوزُ أن يحصلَ وأن لا يحصلَ ؛ فلِمَ قُلتُم مع أنَّه لا عِلَّةَ للقديمِ في كونِهِ عالِمًا : إنَّه عالِمٌ لذاتِهِ أو لحصولِ حالٍ لذاتِه ، أوجبَتْ كونَه عالِمًا قادِرًا حيًّا ؟ وما أنكرتُم أن يكونَ حيًّا عالِمًا قادِرًا لا لِعِلَّةٍ على ما قُلتُم ولا لِنفسِهِ ؟ فليسَ يجبُ أن يبطلَ تعليلُ كونِه عالِمًا لوجوبِ كونِهِ كذٰلكَ أن يكونَ عالِمًا لذاتِهِ أو راجعة إلى ذاتِهِ ، بل هو كذٰلك لا لنفسِهِ ولا لِعِلَّةٍ ، لأنَّ الصفةَ ، وإنْ لم تُسْتَحقَّ لِعِلَّةٍ ، فقد تُسْتَحَقُّ للنفسِ ، وتُسْتَحَقُّ لا للنفسِ ولا للعِلَّةِ وبالفاعلِ لها . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَصِحَّ ما قالوه ، لو ثَبَتَ أنَّه عالِمٌ لا لِعِلَّةٍ ، مع أنَّنا قد بَيَّنَّا فسادَ ذٰلكَ .

فصل

فإن قال منهم قائلٌ : ما أنكرتُم مِن أنَّه محالٌ ٱقتضاءُ كونِ العالِمِ عالِمًا لوجودِ العلمِ [٦٥أ] وأن يكون كونُه عالِمًا إنّما يقتضي ٱختصاصَهُ لصفةٍ ، ليستْ لمَنْ بايَنَهُ فيها ؟ وقد يجبُ للصفةِ التي يقع بها الفرقُ تارةً للنفس وتارةً لمَعْنًى وتارةً لا للنفسِ ولا لمَعْنًى وتارةً بالفاعلِ ؛ فثبوتُ الصفةِ لا يدلُّ مجرَّدُهُ على جهةِ ٱستحقاقِها .

يقالُ له : إذا كنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لوجودِ العلمِ ، وَجَبَ القولُ بأنَّ ثبوتَ هٰذِهِ الصفةِ وما جَرَى مَجْرَاهَا بمجرَّدِها يقتضي وجودَ العلمِ لا محالةَ ؛ وسَقَطَ ما قُلتُم .

فإن قالوا : فيجبُ أن يكونَ كونُ المدركِ مدركًا مقتضيًا لوجودِ إدراكِهِ .

يقالُ لهم : كذٰلكَ نقولُ . وكذٰلكَ كونُ الكائنِ كائنًا يقتضي الكونَ لعِلْمِنَا بأنَّه مدركٌ بإدراكٍ وكائنٌ بكونٍ . وليسَ لِمَن زَعَمَ منهم أنَّ المدركَ ليسَ بمدركٍ بإدراكٍ أن يلزمَ هٰذا الإلزام ، لأنَّهُ ينفي الإدراكَ ويثبتُ العلمَ والكونَ ، وإنَّما يعلم كون المدركِ مدركًا يقتضي الإدراك دُونَ ما عَدَا كونِه مدركًا مِنَ الصفاتِ بَعدَ ثبوتِ الإدراكِ ؛ فإذا لم تَقُمْ على إثباتِهِ دلالةٌ ، ٱستحالَ أن نطلبَ مقتضى لوجودِهِ ؛ فبَطَلَ الإلزامُ على قولِ نافِي الإدراكِ .

وإن قال منهم قائلٌ : ما أنكرتُم مِنِ ٱستحالةِ ٱقتضاءِ كَوْنِ العالِمِ عالِمًا لوجودِ العلمِ مِن قِبَلِ أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا صفةٌ راجعةٌ إلى جملةِ الحيِّ ؟ ووجود العِلْمِ مقصورٌ على بعضِه والمحلِّ الذي يُوجدُ فيه منه . ومحالٌ أن يقتضيَ حالًا للجملةِ شيءٌ ، مقصورُ الوجودِ على محلِّهِ دُونَ الجملةِ .

يقالُ لهم : ما قُلتُموه باطِلٌ مِن وُجُوهٍ . أحدُها ٱدِّعاؤكم أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا حالٌ

تَرْجِعُ إلى الجملةِ دُونَ مَحَلِّ العلمِ ؛ فقد علمتُمْ أنَّ هٰذا باطلٌ عِندَنا وأنَّ العالِمَ مِنَ الجملةِ هو محلُّ العِلْمِ ، كما أنَّ الكائِنَ منها في المكانِ الواحِدِ المُعَيَّنِ هو مَحَلُّ الكونِ منها دُونَ الجملةِ . وقد بَيَّنَّا هٰذا مِنْ قَبْلُ بما يُغْنِي عن الإعادةِ . والوجهُ الآخرُ ٱدِّعاؤُكم أنَّه لا يَصِحُّ أن تكونَ الحالُ الراجعةُ إلى الجملةِ مقتضيةً لوجودِ علمٍ مقصورٍ وجودُهُ على بعضِها ؛ [٦٥ب] فلِمَ قُلتُم هٰذا ؟ وما الحجَّةُ عليه ؟ فلا يجدونَ سِوَى الدَّعْوَى .

ثمَّ يقالُ لهم : أوليسَ كونُ الحيِّ العالِمِ القادِرِ حيًّا عالِمًا قادِرًا يقتضي عندكم وجودَ البِنْيَةِ والبِلَّةِ ، وهما يَختَصَّانِ المحلَّ ، ووجودُهُما مقصورٌ عليه ؟ فَهَلَّا جَازَ أن تكونَ الحالُ الراجعةُ إلى الجملةِ تقتضي[1] وجودَ علمٍ مقصورٍ على مَحَلِّهِ ؟

فإن قالوا : ليس كونُ الحيِّ حيًّا عالِمًا قادرًا يقتضي وجودَ البِنْيَةِ والبِلَّةِ ، وإنَّما يقتضي ذٰلكَ له الحياةَ والعلمَ والقدرةَ . ولذٰلك صَحَّ وجودُ حيٍّ عالِمٍ قادِرٍ ، ليس بذي بنيةٍ وبِلَّةٍ ، وهو القديمُ ، تعالى ، لَمَّا لم يكن له حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ ؛ فبطل ما قلتم .

يقالُ لهم : ما الفصلُ بَيْنَكم وبَيْنَ مَن قال : بل المقتضي لوجودِ البنيةِ والبِلَّةِ كونُ الحيِّ حيًّا عالِمًا قادرًا ، لا وجودُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ . ولو صَحَّ كونُ الحيِّ منَّا حيًّا عالِمًا قادرًا مع عدمِ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ ، لاقْتَضَى ذٰلكَ كونَهُ ذا بنيةٍ وبِلَّةٍ . وإنَّما لا تحصلُ[2] البِنْيَةُ والحياةُ إلَّا لِذِي حياةٍ وعلمٍ وقدرةٍ لأجلِ أنَّ المقتضيَ لذٰلكَ إنَّما هو كونُ الحيِّ حيًّا . ومحالٌ حصولُهُ حيًّا مع عدمِ الحياةِ . ولو صَحَّ ذٰلكَ فيه مع عدمِ الحياةِ ، لَوَجَبَ كونُهُ ذا بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ ؛ فلا يجدونَ من ذٰلكَ مخرجًا .

---

١ تقتضي : يقتضي ، الأصل .

٢ تحصل : يحصل ، الأصل .

ثمَّ يقالُ : إذا كان وجودُ العلمِ المقصورِ في الوجودِ على محلِّهِ يقتضي حصولَ حالٍ للجملةِ غَيْرِ راجعةٍ إلى محلِّ العلمِ ، فلِمَ لا يجوزُ أن تكونَ الحالُ الحاصِلَةُ للجملةِ تقتضي وجودَ علمٍ ، لا يرجعُ وجودُهُ إلى الجملةِ ، بل إلى محلِّهِ ؟ وأيُّ فَصْلٍ في ذٰلكَ وتساوِيهما معلومٌ بأوَّلِ في العقلِ ؟ وبٱللهِ التوفيقُ .

فصل

وإن قالوا : إذا قُلتُم أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لوجودِ عِلْمِهِ مِن غيرِ ٱعتبارِ أمرٍ ، يوجبُ ذٰلكَ ، فما أنكرتُم في ذٰلكَ أن لا تقولوا : إنَّ كونَ المُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا إلى المكانِ والجهةِ يقتضي كونَهُ فيهما إثباتُ كونٍ له . وكذٰلكَ كونُ المريدِ مريدًا ، كما لم يَقْتَضِ كونُ الحادِثِ حادثًا والموجودِ موجودًا ثبوتَ وجودٍ [١٦٦أ] وحدوثٍ لهما ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلكَ ، صارُوا إلى نَفْيِ سائرِ الأعراضِ . وإن أَبَوْهُ وقالوا : فصلُ الاعتبارِ يفصلُ بينهما . قيلَ لهم : وبذٰلكَ الاعتبارِ يفصلُ بَينَ صفةِ العالِمِ وصفةِ الحادِثِ والموجودِ في وجوبِ ٱقتضاءِ كونِ العالِمِ عالِمًا إثباتُ العلمِ ووجودُه ، وإن لم يجبْ ذٰلكَ في الحادثِ والموجودِ . ولا فَصْلَ في ذٰلكَ .

فإن قالوا : الحالُ في المتحَرِّكِ عِندَنا وفي العالِمِ سواءٌ ، لأنَّنا إنَّما نثبتُ الحركةَ بالطريقِ الذي يثبتُ به العِلْمُ ، وهو أن يُعلمَ الجسمُ متحرِّكًا إلى المكانِ وعنه في حالٍ ، كانَ يَصِحُّ أن لا يكونَ فيها كذٰلكَ .

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا بطلانَ هٰذا القولِ وأنَّ المقتضيَ لوجودِ العِلْمِ والحركةِ كونُ الكائنِ العالِمِ متحرِّكًا وأنَّ جوازَ أن لا يحصلَ الوصفُ لا تأثيرَ للهِ في وجوبِ وجودِ الحركةِ والعلمِ ؛ فأَغْنَى عن رَدِّهِ .

فصل

فإن قال قائلٌ منهم : ما أنكرتُم أن يكونَ الفصلُ بينَ حالِ المتحرّكِ وحال العالِمِ في أنَّ كونَهُ متحرِّكًا يقتضي إثباتَ الحركةِ ، ولا يجبُ ذٰلكَ في كونِهِ عالِمًا هو أنَّ كونَه متحرِّكًا يدلُّ على كونِهِ على صفةٍ بَعدَ كونِهِ على ضِدِّها ويوجبُ ذٰلكَ مِن حالِهِ ، فوجبَ لذٰلكَ ٱقتضاءُ كونِهِ مُتَحَرِّكًا إثباتَ الحركةِ . وكونُ العالِمِ عالِمًا يقتضي صفةً واحدةً ، ولا شيءَ عن إثباتِ صفةٍ بَعدَ نقضِها ؛ فٱفترقتِ الحالُ .

يقالُ لهم : وهٰذا أيضًا باطلٌ مِن وُجُوهٍ . أحدُها أنَّه فَرْقٌ يوجبُ أن لا يكونَ كونُ السّاكِنِ ساكنًا والحيّ حيًّا والمجتمعِ مجتمِعًا يقتضي وجوبَ سكونٍ وحياةٍ وٱجتماعٍ . وكذلكَ كلُّ صفةٍ لا تدلُّ على حصولِها لِمَن حصلتْ له بَعدَ ضِدِّها . وهٰذا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ ، لأنَّ ما يدلُّ على ذٰلكَ وما لا يدلُّ عليه سواءٌ في هٰذا البابِ .

ويبطلُ ذٰلكَ أيضًا بأنّه فرقٌ يوجبُ كونَ المحدَثِ محدَثًا بحدوثٍ مِن حيثُ كان وصَفُهُ بأنّه محدثٌ ، يُنْبِئُ عن حصولِ صفةٍ لمَن هي له ثبوت ضدّها ونقيضها مِنَ العدمِ ، لأنَّهُ يفيدُ كونه موجودًا بَعدَ أن كانَ معدومًا . وإذا لم يجبْ ذٰلكَ ، بَطَلَ [٦٦ب] تعاطِي الفصل بَينَ العالِمِ والمتحَرِّكِ بما ذكرُوهُ وصَحَّ ما قُلناهُ مِنِ ٱقتضاءِ كونِ كلِّ عالِمٍ عالِمًا لوجودِ علمِهِ . وكذٰلكَ القولُ في الحياةِ والقدرةِ والإدراكِ والإرادةِ والكلامِ وسائرِ صفاتِ الذَّاتِ .

قال القاضي ، رضي اللهُ عنه : وٱعْلَمُوا أنَّ هٰذا الدليلَ إنّما يستمرُّ مع القولِ بالأحوالِ ؛ فأمّا إذا لم[1] يقلْ بذٰلكَ ، لم يَصِحَّ التعلُّقُ به ، لأنّنا إذا قُلنا : إنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لوجودِ العلمِ ، ثمَّ قلنا : وليسَ تَحْتَ القولِ «عالِمٌ» إلّا وجود العلمِ فقط ، صارَ مَعنَى الكلامِ أنَّ وجودَ العلمِ يقتضي وجودَهُ وأنَّ الشيءَ

١ لم : – ، الأصل .

مقتضٍ[1] لنفسِهِ . وهٰذا إحالةٌ في الكلامِ ؛ فيجبُ تحصيلُ الواجبِ في هٰذا البابِ .

وكذٰلكَ ما ٱسْتَدَلَّ به شيخُنا أبو الحسنِ ، رضي اللهُ عنه ، في سائرِ كُتُبِهِ في الصفاتِ مِنْ أنَّ العلمَ إنَّما كان علمًا ، لأنَّ العالِمَ به علم ؛ فلو كان القديمُ عالِمًا لنفسِهِ ، لكانَتْ نفسُهُ عِلمًا . وذٰلكَ مبنيٌّ على القولِ بالأحوالِ ، لأنَّه ، إنْ كان مَعنَى أنَّه به عَلِمَ أنَّ له علمًا فقط ، صارَ مَعنَى أنَّ العِلْمَ به علمٌ ، لأنَّ العالِمَ به عَلِمَ أنَّ العِلْمَ عِلْمٌ ، لأنَّه علم .

وكذٰلكَ إذا قيلَ : إنَّما كانَتِ[2] العِلَّةُ عِلْمًا ، لأنَّ العالِمَ به كانَ عالِمًا ولأجلِهِ كان عالِمًا ، وليسَ تَحْتَ القولِ «عالِمٌ» أكثرُ مِن وجودِ العِلْمِ ، صارَ العِلْمُ عِلَّةً لنفسِهِ ومقتضيًا لذاتِهِ . وذٰلكَ محالٌ .

وليسَ في القولِ بالأحوالِ ما يُفسِدُ علينا مذهبًا ، بل هو مؤَكِّدٌ لإثباتِ صفاتِ ذاتِهِ ، تعالى ، على ما قلناهُ في هٰذا الدليلِ وما نُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ .

---

١ مقتضٍ : مقتضى ، الأصل .

٢ كانت : كان ، الأصل .

دليل آخر على إثبات علمه ، تعالى

ومِمَّا يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّه لا يَخلُو[1] القديمُ مِن أن يكونَ عالِمًا لنفسِهِ أو العلم على ما قلناهُ ، لأنَّهُ محالٌ كونُهُ عالِمًا بجاعِلٍ ، يجعلُهُ كذٰلكَ ، لِمَا ثَبَتَ مِن كونِهِ عالِمًا في أَزَلِهِ . ومحالٌ كونُهُ عالِمًا لا لنفسِهِ ولا لمعنًى ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ ونُبَيِّنُ مِن بَعدُ أنَّه لا يجوزُ ٱستحقاقُ صفةٍ على هٰذا الوجهِ . وبَيَّنَّا أيضًا أنَّ ما يقالُ أنَّه مستحقٌّ للنفسِ ، وليسَ تَحْتَه [٦٧أ] إلَّا أنَّه مستحقٌّ لا لِعِلَّةٍ ، لأنَّ نفسَ الشيءِ لا يكون عِلَّةً ولا يُعَلَّلُ الشيءُ بنفسِهِ ، فوجبَ أن تكونَ الصفاتُ المستَحَقَّةُ على وَجْهَيْنِ : إمَّا لِعِلَّةٍ وإمَّا لا لِعِلَّةٍ . وهو مَعْنَى قولِنا : إنَّها مستحقّةٌ للنفسِ ؛ فإذا ثَبَتَ هٰذا ولم يَخْلُ القديمُ مِن أن يكونَ عالِمًا لنفسِهِ ، لا لمعنًى أو عالِمًا لمعنًى وبَطَلَ أن يكونَ عالِمًا لذاتِهِ ، وَجَبَ كونُه عالِمًا لمعنًى ، هو العلمُ .

والذي يدلُّ على ٱستحالَةِ كونِه عالِمًا لنفسِهِ ، لا لمعنًى ، أنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ ٱستحقاقُ كلِّ عالِمٍ للوصْفِ بأنَّه عالِمٌ على هٰذا الوجهِ وأن يكونَ كلُّ عالِمٍ عالِمًا لنفسِهِ ، كما أنَّه ، لَمَّا كانَ الجوهرُ جوهرًا ومُتَحَيِّزًا وحامِلًا للأَعْرَاضِ لنفسِهِ ، وَجَبَ أنْ تكونَ[2] هذِهِ سبيل كلِّ جوهرٍ مُتَحَيِّزٍ ، حامِلٍ للأعراضِ .

وكذٰلكَ ، لَمَّا كان السَّوَادُ سَوَادًا لنفسِهِ ، وَجَبَ أن يكونَ ذٰلكَ حكمُ كلِّ أجزاءِ السوادِ في ٱستحقاقِ الصفةِ . وكذٰلكَ سبيلُ كلِّ صفةٍ مستحقَّةٍ على وجهٍ مِنَ الوجوهِ ، معنويَّةً كانَتْ أو نفسيَّةً . يدلُّ على ذٰلكَ أنَّه لَمَّا ثَبَتَ كونُ المريدِ مريدًا ومؤلِّفًا كائنًا للإرادةِ والتأليفِ والكونِ ، وَجَبَ إجراءُ ذٰلكَ في كلِّ مُرِيدٍ ، قديمًا كانَ أو مُحْدَثًا ، وفي كلِّ كائِنٍ ومُؤَلِّفٍ ، ولم يَجُزِ ٱنقسامُ حكمِ المشتركِ في هٰذِهِ

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٢ تكون : يكون ، الأصل .

الصفاتِ ، حتَّى يكونَ منهم مَن يستحقّها لِعِلَّةٍ ومنهم مَن يستحقُّها لا لِعِلَّةٍ . وكذٰلكَ حكمُ ما يستحقُّ عِندَهم مِنَ الصفةِ بالفاعِلِ ، نحو كونِ الأمرِ أمرًا والقبيحِ والحسنِ قبيحًا وحَسَنًا وكونِ المُحْدَثِ محدَثًا في أنّه لا يجوزُ أن يكونَ مِنَ الأوامرِ والحوادِثِ ما يكونُ كذٰلكَ لا بالفاعِلِ . وكذٰلكَ لمَّا كانَ المدركُ مدركًا لا لمعنًى عِندَ القائِلِ بذٰلكَ منهم ، كان كلُّ مدركٍ مدركًا لا لمعنًى ، ولم تختلِفْ جهةُ ٱسْتِحْقَاقِ الوصفِ . وكذٰلكَ سبيلُ الصفةِ النفسيّةِ في أنّه لا يجوزُ أن يكونَ بعضُ مَن يستحقُّها للنفسِ وبعضُهم لمعنًى . ولو كانَ ، تعالى ، عالِمًا لنفسِهِ ، لوَجَبَ كونُ العالِمِ منَّا عالِمًا لنفسِهِ . ولمَّا فَسَدَ ذٰلكَ بٱتِّفاقٍ ، **[٦٧ب]** ٱستحَالَ أن يكونَ ، تعالى ، عالِمًا لذاتِهِ .

فإن قالوا : لا يجبُ ما قُلتُم ، لأنّه ، إذا كان العِلْمُ بٱستحقاقِ الصفةِ للنفسِ طريقٌ ، ولاستحقاقِها لمعنًى طريقٌ ، لم يَمْتَنِعْ أن تشترِكَ فيها الموصوفاتُ على حقيقةٍ واحدةٍ ، وإنِ ٱختلفتْ جهاتُ ٱستحقاقِهما ، لَمَّا كانَ أحدُهما يستحقُّها لنفسِهِ والآخرُ يستحقُّها لِعِلَّةٍ . وقد ثَبَتَ أنَّ طريقَ العلمِ بٱستحقاقِ الصفةِ للنفسِ وجوبُها ولزومُها أبدًا سَرْمَدًا . وهٰذِهِ حالُ القديمِ ، سبحانهُ ، في كونِهِ عالِمًا ، فٱستحقاقُهُ الوصفَ بذٰلكَ ، فوَجَبَ كونُه عالِمًا لذاتِهِ . وثَبَتَ أنَّ العالِمَ منَّا لا يجبُ كونُه عالِمًا وأنَّه يعلمُ تارةً ويجهلُ أُخرَى . ويَصِحُّ كونُه غيرَ عالِمٍ في الحالِ يكونُ فيها عالِمًا ، وهٰذِهِ أمَارَةُ كونِهِ مستَحِقًّا للصفةِ لمعنًى ، فوجبَ كونُه عالِمًا بعلمٍ وبَانَ بذٰلك صِحَّةُ ٱشتراكِ الموصوفَيْنِ في الصفةِ مع ٱختلافِهما في جهةِ ٱستحقاقِهِ .

يقالُ لهم : ما قُلتُموهُ مِن هٰذا باطلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أحدُها أنَّنا ، متى عَلِمْنَا وجودَ عالِمٍ ما يَعْلَمُ لنفسِهِ ، لم يكُنِ العلمُ عِلَّةً في كونِ ذٰلكَ العالِمِ عالِمًا . ومتى لم يكُنِ العلمُ عِلَّةً لكونِ بعضِ العلماءِ عالِمًا ، لم يكُنْ عِلَّةً في موضعٍ مِنَ المواضعِ ، كما أنَّنا ، إذا علِمْنَا كونَ العالِمِ عالِمًا مع فَقْدِ القدرةِ والإرادةِ ، خرجَتِ القدرةُ والإرادةُ عن أنْ

تكونا عِلَّةً لكونِ أحدٍ مِنَ العالِمَيْنَ عالِمًا ؛ فإذا أدَّى ٱستحقاقُ الصفةِ المعلولَةِ بِعِلَّةٍ لا لِعِلَّةٍ في بعضِ مَنْ هي له إلى قَلْبِ العِلَلِ وإخراجِها عن كونِها عِلَلًا ، وكانَ ذٰلكَ باطِلًا بٱتِّفاقٍ ، بَطَلَ ما قلتُم .

ثمَّ إنَّ ٱعتمادَكم على أنَّ أَمارَةَ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا لنفسِهِ قد حَصَلَتْ له ، وأَمارَةَ كونِنا عالِمِينَ بعلمٍ حاصلةٌ لنا ، ليسَ كما ٱدَّعَيْتُمْ فيه ولا فينا . وذٰلكَ أنّكم زعمتُم أنَّ أَمارَةَ كونِ الصفةِ للنفسِ مستحقَّةً للنفسِ لزومُهُ للنفسِ ووجوبُها . وهٰذا باطلٌ ، لأنّكم تزعمونَ أنَّ الجوهرَ مُتَحَيِّزٌ وحامِلٌ للأعراضِ لنفسِهِ . وله في كونِهِ كذٰلكَ شرطٌ ، إن لم يحصلْ له ، لم يَسْتَحِقَّ الصفةَ النفسيّةَ وهو الوجودُ . وتزعمونَ أيضًا أنَّ الشيءَ الواحِدَ [١٦٨أ] لا يَصِحُّ أن تعلمَ نفسُهُ إلّا شيئًا واحدًا ، ولا يجوزُ خروجُه عن كونِهِ كذٰلكَ . ومع ذٰلك فليس هو شيءٌ واحِدٌ لنفسِهِ ، بل هو كذٰلك لا لنفسِهِ ولا لِعِلَّةٍ . وكثيرٌ مِنَ الصفاتِ اللازمةِ تُسْتَحَقُّ لا للنَّفْسِ ولا لِعِلَّةٍ ؛ فَبَطَلَ أن يكونَ طريقُ العلمِ بأنَّ الصفةَ صفةُ نفسٍ لزومَها للنفسِ .

وكذٰلكَ فقد أخطأتُم على أوضاعِكُمْ في قولِكُمْ : إنَّ الصفةَ المعنويّةَ إنّما يُعلمُ أنّها[1] مستحقَّةٌ لمَعْنًى بأن يحصلَ مع جوازِ أن لا يحصلَ ويحصل نقيضُها ، لأنَّ ذٰلك ينتقضُ عليكم بوجودِ الموجودِ في وقتٍ ، كان يَصِحُّ أن لا يُوجَدَ فيه ويَبْقَى على عدمِهِ . وعدمُهُ كان في وقتٍ ، كان يَصِحُّ وجودُه فيه بدلًا مِنَ العدمِ إلى غيرِ ذٰلكَ مِمَّا ذكرناهُ في هٰذا البابِ . وكذٰلكَ الموجودُ الحادِثُ لهما يوجدُ ويحدُثُ في زمنٍ ، كان يَصِحُّ أن لا يَحْدُثَ ويُوجَدَ فيه بأن يَبْقَى على عدمِهِ ، فيجبُ لذٰلكَ أن يكونَ حادِثًا لمَعْنًى . وإذا بَطَلَ الطريقانِ جميعًا ، بَطَلَ أن يكونَ طريقُ العِلْمِ بإثباتِ مَعْنًى يقتضي الصفةَ ما ذكرتُم وسَقَطَ ما عَوَّلْتُمْ عليه .

---

١ يعلم أنّها : نعلم انها نعلم انها ، مكرّر في الأصل .

وبعدُ فلَوْ سُلِّمَ لكم أنَّ أَحَدَ الطُّرُقِ إلى إثباتِ عِلْمِ العالِمِ منَّا جوازُ كونهِ غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا ، لم يدلَّ ذٰلكَ على أنَّه محالٌ ثبوتُ عِلْمٍ لعالِمٍ ، لا يجوزُ كونُه غَيْرَ عالِمٍ بدليلٍ آخرَ غير هٰذِهِ الدلالة ، وإنَّما كان يجبُ أن يقالَ : إنَّه لا يمكنُ التَّطَرُّقُ إلى إثباتِ عِلْمِهِ بهٰذِهِ الطريقةِ ؛ فأمَّا أن يجبَ لِتَعَذُّرِ ذٰلكَ فيه أن يكونَ عالِمًا لنفسِهِ ، لا لمعنًى ، لَوَجَبَتْ هٰذِهِ القضيّةُ لكلِّ مشاركٍ له في كونِهِ عالِمًا ، كما وَجَبَ ذٰلكَ في وصفِ السوادِ والجوهرِ بأنّهما جوهرٌ وسوادٌ .

ويكونُ أيضًا مِنَ الطرقِ إلى ذٰلكَ ما قدَّمناهُ في الدلالةِ قَبْلَ هٰذا الدليلِ ، وهو علمُنا بأنَّ المقتضيَ لوجودِ عِلْمِ العالِمِ لهما هو كونُهُ عالِمًا فقط ؛ فإذا عُلِمَ ذٰلكَ مِنْ حالِ ذِي العلمِ منَّا ، وَجَبَ القضاءُ به على كلِّ عالِمٍ وأن يكونَ كذٰلكَ مقتضى وجودِ العلمِ به إلى غيرِ ذٰلكَ مِنَ الأَدِلَّةِ ؛ فليسَ يجبُ ، إذا وَجَبَ أنَّ الوصفَ بأنَّه عالِمٌ ولم يَكُنْ جائزًا عليه وضدّه [٦٨ب] بدلًا منه ، أن لا يكونَ إلى إثباتِ عِلْمِهِ طريقٌ ، وإنَّما كان يجبُ ذٰلكَ ، لو كان لا طريقَ إلى إثباتِ العِلْمِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

وإن قالوا : أليسَ وجودُ الحادِثِ مُتَعَلِّقًا بِمُوجِدٍ وموجِبٍ لذٰلكَ ، وإنْ كان قد يشرَكُهُ في صفةِ الوُجُودِ ما لا موجدَ له ؟ فما أنكرتُم أيضًا مِنْ أن يكونَ العالِمُ منَّا عالِمًا بَعدَ أن لم يكنْ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ كونُه عالِمًا بعلمٍ وأن لا يمتنعَ أن يشرَكَهُ في كونِهِ عالِمًا مَن لا عِلْمَ له ، إذا كانَتِ الصفةُ واجبةً له ؟

يقالُ لهم : مَدَارُ جميعِ كلامِكم في الدلالةِ على نفيِ العِلْمِ والانفصالِ والمعارضاتِ إنّما هو على أنَّ الواجبَ مِنَ الصفاتِ لا يَصِحُّ تعليلُهُ . وعمادُكم في المنالِ على حاجةِ الموجودِ الذي يَصِحُّ وجودُهُ ويَصِحُّ عدمُهُ على البدلِ والذي يوجدُ بَعدَ أن لم يكنْ كذٰلكَ إلى موجدٍ وغناء الموجودِ الذي ليستْ هٰذِهِ قضيّته في الوجودِ عن

مُوجِدٍ . وهٰذا باطلٌ بغيرِ وجهٍ قد قَدَّمْنَا وأَوْضَحْنَا فسادَ كلِّ ما يَعْتَلُّونَ به لاستحالَةِ تعليلِ الواجبِ مِنَ الصفاتِ وذَكَرْنَا حُجَّتَنَا على ذٰلكَ وتَقَصَّيْنَا الكلامَ فيه في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ ؛ ففسد ما عَوَّلْتُمْ عليه في هٰذا الفصلِ .

فأمَّا قولُكم : إنَّ وجودَ المحدَثِ يقتضي مُوجِدًا له ، وإن لم يقتضِ ذٰلكَ وجودَ القديمِ الواجبِ الوجودِ ، فإنَّه قولٌ باطِلٌ ، لأنَّه ليس الذي أَحَالَ تعليلَ القديمِ ، سبحانَهُ ، بمَعْنًى له ، يكونُ موجودًا ، وجوبَ الوجودِ له ، وإنَّما المانعُ مِن ذٰلك أَنْ يُعقَلَ وجودُهُ بمَعْنًى ، يوجبُ تعليلَ وجودِ مَعْنًى إلى غيرِ نهايةٍ . وذٰلكَ مُحالٌ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، يمتنعُ أَنْ يُجعَلَ وجودُ الحادِثِ الجائزِ الوجودِ والذي كان بَعدَ أَن لم يَكُنْ مقتضيًا لموجودٍ وأن يُجعَلَ كونُ مَنْ هو لم يَزَلْ حيًّا عالِمًا قادِرًا وواجبًا له هٰذِهِ الصفاتُ[1] مقتضيًا لمَعَانٍ ويُعلَّلَ كونُهُ كذٰلك بها بدليل غير جوازِ الصفةِ ، فيشترِكُ ما يجوزُ عليه الوصفُ وما يجبُ له وما يحدّدُ له الوصف وما لم يتحدّدْ في وجوبِ تعليلِهِ . وإنِ ٱختلفتِ الطُّرُقُ في ذٰلك ، فيكونُ طريقُ[2] [٧٩أ] تعليلِ ما يَتَحَدَّد الوصفُ وما لم يَتَحَدَّدْ في وجوبِ تعليلِهِ ؛ وإنِ ٱختلفَتِ الطرقُ في ذٰلك ، فيكونُ طريقُ تعليلِ ما يَتَحَدَّدُ له الوصفُ وما يجوزُ عليه تحدُّدُهُ وجوازُه . وليس ذٰلك بِعِلَّةٍ لتعليلِ وصفِهِ ، وإنَّما هو دليلٌ على وجوبِ التعليلِ . ويدلُّ أيضًا على وجوبِ تعليلِ ما يجبُ له الصفةُ .

دليل آخر غير ذٰلك

ويكون أحدُ ما يدلُّ عليه أنَّه لو كان ما لَزِمَهُ الوصفُ وَوَجَبَ له إنّما يستحقُّه لنفسِهِ ، لم يَجُزْ أن يشرَكَهُ في ٱستحقاقِهِ إلَّا مَن يستحقُّهُ لنفسِهِ . ومتى عَلِمْنَا أنَّه قد يشرَكُهُ

١ الصفات : الفصات ، الأصل .

٢ هنا تنتهي الورقة ٦٨ب التي يستقيم نصّها مع بداية الورقة ٧٩أ ؛ فثمّة سوء ترتيب في الأوراق .

فيه مَن لا يجوزُ أنْ يستحقَّهُ لذاتِهِ ، لم يجبْ أنْ يكونَ مَن وَجَبَتْ له الصفةُ مستحِقًّا لها لذاتِهِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . وهٰذا واضحٌ في سُقُوطِ ما قالُوهُ .

على أنَّه لو أنَّ الموجبَ لتعليلِ ما يجوزُ أنْ يكونَ موجودًا وأن لا يكونَ كذٰلك بفاعِلٍ فَعَلَهُ أو عِلَّةٍ ٱقتضتْ وجودَهُ لهما هو جوازُ وجودِهِ وأن لا يوجدَ ، لَوَجَبَ تعليلُ وجودِ الباقي بَينَ الحوادِثِ بمُوجِدٍ أو بِعِلَّةٍ ، لأنّه إنّما يبقى الوجودُ في زمنٍ ، قد كان يَصِحُّ أنْ يكونَ معدومًا بدلًا مِنْ كونِهِ موجودًا . ولمَّا لم يجبْ ذٰلكَ بٱتِّفاقٍ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

وعلى أنَّنا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ وجودَ الحادِثِ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ معلولًا بوجودِ فاعلِهِ ولا بإيجادِ فاعلِهِ لهُ ، لأنَّ إيجادَهُ له هو وجودُهُ ، والحكمُ لا يُعَلَّلُ بذاتِهِ . وكونُ العالِمِ عالِمًا معلولٌ بالعِلْمِ ، والعِلْمُ عِلَّةٌ لكونِهِ كذٰلكَ ؛ فٱفْتَرَقَ حكمُ الحدوثِ وحكمُ كونِ العالِمِ عالِمًا ، لأنَّ أَحَدَ الحُكْمَيْنِ معلولٌ والآخرَ ليس بمعلولٍ .

ويقالُ لنا في الإدراكِ منهم فَقَدِ ٱسْتَوَتْ حالُ القديمِ ، سبحانَهُ ، وحالُ المحدَثِ في كونِهما مُدْرِكَيْنِ لِمَا يُدْرِكَانِهِ بَعدَ أن لم يكونا كذٰلكَ . وحالُ الموجودِ الحادِثِ الذي وُجِدَ بَعدَ أن لم يَكُنْ كذٰلكَ ، وفي أنَّ المُحْدَثَ يُدْرِكُ ما يدرِكُهُ بَعدَ أن لَمْ يَكُنْ كذٰلكَ مع جوازِ أَلَّا يكونَ له مدرِكًا ؛ فيجبُ أنْ تقولوا : إنَّه **[٧٩ب]** مدرِكٌ بمعنًى يقتضي كونَهُ كذٰلكَ ، إنْ كانَتْ أَمَارَةُ ٱستحقاقِهِ الصفةَ لمعنًى يوجبها بمُجَرَّدِهَا وجواز أنْ يحصلَ وأن لا يحصلَ ؛ فإنْ مَرُّوا على ذٰلكَ ، تَرَكُوا قولَهم وظَهَر عجزُهُمْ . وإن أَبَوْهُ وقالوا : ليس يجوزُ أنْ يكونَ المدركُ في حالِ كونِهِ مدرِكًا للمدرَكاتِ غَيْرَ مدرِكٍ لها ، لأنَّهُ إنّما يُدرِكُها مع حضورِها وزوالِ الموانعِ مِنْ إدراكِها وعَدَمِ الآفاتِ مِنهُ وٱتّصَالِ الضياءِ بَينَه وبَينَها وكونها في جهةِ مقابلتِهِ أو حالة فيما هو مقابلٌ له . ولا يجوزُ ، إذا كانَتِ الأحوالُ كذٰلكَ ، أن لا يكونَ مدرِكًا له ، فلَمْ

يجبُ إيثارُ إدراكِهِ .

يقالُ لهم : فيجبُ أيضًا على هٰذا أن لا يكونَ العالِمُ القادِرُ مِنَّا عالِمًا قادِرًا لمعنًى ، لأنَّهُ إنَّما يكونُ عالِمًا قادِرًا ، إذا كانَ حيًّا سليمًا مِنَ الآفاتِ وكانَتِ المعلوماتُ والمقدوراتُ على صفةٍ ، يَصِحُّ معها كونُها معلوماتٍ ومقدوراتٍ . ومحالٌ وجودُ الحيّ وزوال الآفاتِ عَنهُ وكونُ ما يَصِحُّ أنْ يَعْلَمَهُ ويَقْدِرَ عليه على صفةٍ ما يَصِحُّ علمُه به وقدرتُه عليه ، وهو مع ذٰلكَ غَيْرُ عالِمٍ به ، بل يجبُ ، إذا كانَتِ الأحوالُ كذٰلك ، كونُه عالِمًا قادِرًا فيما يكونُ الحيُّ مِنّا عالِمًا قادِرًا في حالٍ ، يَصِحُّ كونُه فيها غَيْرَ عالِمٍ ولا قادِرٍ . وهٰذا ما لا فَرْقَ فيه . وهو لازِمٌ لهم في نَفْيِ الأعراضِ . وقد نَقَضْنَا ذٰلكَ في صَدْرِ هٰذا الكتابِ وفي الكلامِ عليهم في إثباتِ الإدراكِ . وهٰذا أيضًا واضِحٌ في نقضِ ما أَصَّلُوهُ .

قالوا : أفليس قد ثَبَتَ عندكم كونُ الباقي مِنَّا باقيًا[1] ببقاءٍ وٱستحقاقُهُ هٰذِهِ الصفةَ بمَعْنًى وعِلَّةٍ ، هي عِلَّةُ كونِهِ باقيًا ، ثمَّ لم يجبْ أن لا يُشْرِكَهُ في ٱستحقاقِ هٰذِهِ الصفةِ إلَّا مَن يستحقُّها لمَعْنًى هو البقاءُ ، لأنَّ بقاءَ القديمِ عندكم باقٍ ، لا ببقاءٍ . وكذٰلك فإنَّ مِنكُم مَن يَزْعُمُ أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، موجودٌ بوجودٍ ، وقد يشرِكُهُ موجودٌ ، نافي حقيقةِ الوجودِ ، وإنْ كان مع ذٰلكَ موجودٌ إلَّا بوجودٍ . وكذٰلك فقد قال : إنَّ القديمَ ، تعالى ، قديمٌ بِقِدَمٍ وصفاتِهِ قديمةٌ [٨٠أ] بأَنْفُسِهَا ، وإنَّ الواحِدَ مِنَّا قديمٌ ، لا بقدمٍ . وعلى هٰذا نَقْضٌ لِمَا أَصَّلْتُمْ مِن ٱستحالةِ ٱشتراكِ الموصوفَيْنِ في الصفةِ مع ٱختلافِ جِهَتَيِ ٱستحقاقِهِا . وإذا جَازَ مِثْلُ هٰذا الاختلافِ في جهاتِ ٱستحقاقِ الصفاتِ المعنويّة ، فَهَلَّا جَازَ مثلُهُ في ٱختلافِ جهاتِ ٱستحقاقِ الصفاتِ النفسيّةِ ؟ ولا مخرجَ لكم مِنْ ذٰلكَ .

---

١ باقيًا : باق ، الأصل .

يقالُ : أمَّا نحنُ ، فلا نقولُ : إنَّ الموجودَ موجودٌ بوجودٍ ، قديمًا كان أو محدَثًا ، على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ، وكذٰلكَ القديمُ ، لأنَّ قِدَمَ القديمِ ليس بمعنًى زائدٍ على وجودِهِ المتقدِّمِ به على ما حَدَثَ بَعدَهُ . والموجودُ موجودٌ ، لا بوجودٍ ، يَتَقَدَّمُ به على غيرٍ لهُ ، حَدَثَ بَعدَ وجودِهِ ، لم يَتَقَدَّمْ به على حادِثٍ بَعدَهُ ؛ فسقط تعلُّقُكُمْ بذٰلك .

فأمَّا وصفُ الباقي بأنَّه باقٍ ، ففيه جوابانِ . أحدُهما أنَّ كُلَّ باقٍ مِنْ قديمٍ ومحدثٍ ، فإنَّ له بقاءً . والجوابُ الثاني أنَّ الباقِيَ باقٍ ببقاءٍ مِن قديمٍ ومحدثٍ على ما نَذكُرُهُ مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى .

دليل آخر على أنّ القديم ، تعالى ، عالم بعلم

وممَّا يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّه قد صَحَّ وثَبَتَ مِنْ قولِنا وقولِ مُحَصِّلِيهِمْ أنَّ العالِمَ منَّا إنّما كان عالِمًا ، لأنَّ له عِلْمًا يجبُ لا محالةَ كونُهُ عالِمًا عِندَ وجودِهِ ويجبُ خروجُهُ عن كونِهِ عالِمًا عِندَ عَدَمِهِ . والذي يدلُّ على ذٰلكَ علمُنا بأنَّه لا يَصِحُّ أن يكونَ العالِمُ عالِمًا لنفسِهِ ولا لصفةٍ مِنْ صفاتِ نفسِهِ ولا لوجودِهِ وحدوثِه ولا لعدمِهِ ولا لعدمِ معنًى منه ولا لوجودِ شيءٍ مِنْ صفاتِهِ سوى العلْم لِعِلْمِنَا بأنَّه يكونُ غيرَ عالِمٍ مع وجودِ كلِّ شيءٍ مِنْ صفاتِهِ سوى العلْم ، فإنّه لا بدَّ مِنْ كونِهِ عالِمًا عِندَ وجودِه . وقد بَيَّنَّا في بابِ إثباتِ الأعراضِ كونَ المتحرِّكِ مُتَحَرِّكًا لشيءٍ مِن هٰذِهِ الأقسامِ التي ذَكَرْنَاهَا ، وبمِثْلِ ما ذكرناهُ هناك بَعَيْنِهِ ، بحيثُ كون العالِمِ عالِمًا .

وليس لأحَدٍ أن يقولَ : ما أنكرتُم أنْ يكونَ عالِمًا عِندَ وجودِ العِلْمِ لِمَعْنًى يقارِنُهُ [٨٠ب] لم يَخْلُ مِن أنْ يكونَ ذٰلكَ المَعْنَى مِثْلَ العلْمِ ومِنْ جنسِهِ أو خلافه أو ضدّه . ومحالٌ كونُه مِثْلَهُ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ غِنَاهُ في كونِهِ عالِمًا بوجودِ العِلْمِ وَحدَهُ . ولو لم يَسْتَغْنِ به في كونِهِ عالِمًا ، لم يَسْتَغْنِ بمثلِهِ وأمثالِهِ على ما بَيَّنَّاهُ في فصولٍ قَبلَ هٰذا . ومحالٌ كونُهُ ضِدَّ العِلْمِ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ ٱستحالةَ ٱجْتِمَاعِهِمَا ؛ فكيفَ يقالُ : علم عِندَ وجودِ العلمِ لِمَعْنًى يقارنُ العلمَ وهو ضِدُّهُ ؟ هٰذا نهايةُ الإحالةِ . ومحالٌ كونُهُ مخالِفًا للعلمِ ، لأنَّهُ لا يَخلُو[1] أن يكونَ المؤثِّرُ في كونِ العالِمِ عالِمًا هو والعلمُ أو هو وَحدَهُ أو العلمُ وَحدَهُ ؛ فإن كانا جميعًا يُؤَثِّرانِ في وجوبِ ذٰلك وكلُّ واحِدٍ منهما ، لو ٱنْفَرَدَ ، لم يُؤَثِّرْ ، ٱستحَالَ تأثيرُهما عِندَ الاجتماعِ ، لأنَّ الاجتماعَ لا يَقلِبُ حقيقتَهما . وإنْ كانَ المؤثِّرُ هو العلمُ فقط ، فما الحاجةُ إلى ثبوتِ معنًى بِصِحَّتِهِ ، لا يُؤَثِّرُ في كونِ العالِمِ عالِمًا ولا في شيءٍ

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

مِن صفاتِهِ سوى ذٰلكَ ؟ وما وَجْهُ تعلُّقِ وجودِ العِلْمِ بوجودِهِ وليس بمَحَلٍّ له ولا شرطٍ ولا عِلَّةٍ لوجودِهِ ؟ وما الفصلُ بَيْنَ جَعْلِ حصولِ العلْمِ مُتَعَلِّقًا بمعنًى هٰذِهِ حالُهُ معهُ وبَيْنَ جَعْلِهِ مُتَعَلِّقًا بكلِّ ما لا يُعرفُ ويُعلمُ وجهُ تَعَلُّقِهِ ؟ وهٰذا باطلٌ بٱتِّفاقٍ .

وإنْ كان المُؤَثِّرُ في كونِ العالِمِ عالِمًا هو المَعْنَى المقارِنَ للعلْمِ دُونَ ما سمّوهُ عِلْمًا ، فذٰلكَ المَعْنَى هو العلمُ المستحقُّ لهٰذِهِ التسميةِ والموجبِ لكونِ العالِمِ عالِمًا ؛ فما حاجتُهُ إذًا إلى وجودِ شيءٍ يُسَمِّيهِ الخَصْمُ عِلْمًا ؟ ولا تأثيرَ له في كونِ العالِمِ عالِمًا ولا تعلُّقَ له به بعلمٍ مِنْ وجهٍ مِنَ الوجوهِ . وكيفَ لم يجبْ تَعَلُّقُ ذٰلكَ المَعْنَى بوجودِ لونٍ وكونٍ مخصوصٍ ، وإن لم يُعْلَمْ وجهُ تَعَلُّقِهِ لهما ؟

وإذا فَسَدَ ذٰلك ، صَحَّ بهٰذِهِ الجملةِ أنَّ العالِمَ إنّما كان عالِمًا لوجودِ عِلْمِهِ . وليست تحتاجُ مع مَنِ ٱعْتَرَفَ منهم لنا بأنَّه للعلمِ ما كان عالِمًا إلى إقامَةِ هٰذِهِ الدلالةِ على ذٰلكَ ، وإنَّما ذكرناهُ ، ليكونَ [٨١أ] أصْلًا في وجوبِ جَعْلِ كلِّ معنًى ، وَجَبَ ثبوتُ الحكمِ عِندَ ثبوتِهِ وٱنتفاؤُه بٱنتفائِهِ ، عِلَّةً مقتضيةً له . وليس بذٰلكَ جوابُ مَن سَأَلَنَا الدلالةَ عليه مِنْ أَعْيَانِهِمْ . وليس ما يقولُهُ البَلْخِيُّ[1] ومَن تَبِعَهُ مِنْ معتزلَةِ بغدادَ مِنْ أنَّ العالِمَ إنّما كان عالِمًا متبيّنًا أو لأنَّ له معلومًا مِمَّا يجبُ الاشتغالُ به ، لأنّه كلامُ مَنْ لا يحصِّلُ عِلْمَ هٰذا البابِ ، لأنَّ قولَنا : عالِمٌ وعارِفٌ ومتبيّنٌ وحافظٌ وله معلومٌ عبارةٌ عن معنًى واحِدٍ ؛ فالبحثُ عمَّا له كان العالِمُ عالِمًا والمطالبةُ لِمَ كان عالِمًا هو البحثُ عَمَّا كان عارفًا له ومُتَبَيِّنًا وكان له معلومًا ، وإنَّما يصلحُ إيرادُ مِثْلِ هٰذا في تحقيقِ وصفِ العالِمِ بأنَّه عالِمٌ وتفسيرِ وصفِهِ بذٰلكَ ؛ فأمَّا

---

١ هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكَعْبِيّ (٢٧٣-٣١٩هـ/٨٨٦-٩٣١م) ، من متكلّمي المعتزلة البغداديّين . عنه الفهرست (للنديم) ١/٢/٦١٣-٦١٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبّار) ٢٩٠-٢٩١ [الطبقة الثامنة] ، تاريخ بغداد ٣٨٤/٩ (٤٩٦٨) ، سير أعلام النبلاء ٣٠٣/١٤ (٢٠٤) ، ٢٥٥/١٥-٢٥٦ (١٠٧) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٨-٨٩ [الطبقة الثامنة] ، الأعلام ٦٥/٤-٦٦ .

جَعْلُهُ عِلَّةً لكونِهِ عالِمًا ، فبُعْدٌ وغَفْلَةٌ مِن قائلِه[١] ؛ فقد بَانَ بهٰذِهِ الجملةِ أنَّ العالِمَ إنّما كان عالِمًا ، لأنَّ له عِلْمًا .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، ٱستحالَ وجودُ عالِمٍ ، لا عِلْمَ له ، وثبوتُ عِلْمٍ ، لا لعالِمٍ لأجلِ أنَّ الحكمَ العقليَّ الواجبَ لِعِلَّةٍ لا يجوزُ أنْ يستحقَّهُ مستحقٌّ ما لِعِلَّةٍ . والذي يدلُّ على ذٰلك أمورٌ . أحدُها أنَّه لو ٱستحقَّ في بعضِ مَنْ هو لهُ لا لِعِلَّةٍ ، لخَرَجَ العلمُ في كلِّ موضعٍ عن أنْ يكونَ عِلَّةً لكونِ أحدٍ عالِمًا ، لأنَّنا إنّما نعلمُ خروجَ الشيءِ عن كونِهِ عِلَّةً للحكمِ ، متى عَلِمْنَا ثبوتَ الحكمِ مع عدمِهِ وٱنتفائهِ . يُبَيِّنُ هٰذا ويُوضِحُهُ أنّنا ، إذا عَلِمْنَا ثبوتَ كونِ العالِمِ عالِمًا مع عدمِ القدرةِ والإرادةِ والكونِ واللونِ المخصوصين ، عَلِمْنَا بذٰلكَ أنَّه ليسَ شيءٌ مِن هٰذِهِ الأجناسِ عِلَّةً لكونِ العالِمِ عالِمًا في موضعٍ مِنَ المواضعِ ؛ فوَجَبَ أنَّه لو ثَبَتَ عالِمٌ ما عالِمًا مع عدمِ العِلْمِ ، لخَرَجَ العِلْمُ عن أنْ يكونَ عِلَّةً لكونِ أَحَدٍ عالِمًا . وما أوجبَ ذاتَ العِلَلِ وخروجَها عن كونِها عِلَلًا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ ؛ فثَبَتَ بذٰلكَ أنَّه لا يجوزُ أنْ يشارِكَ الموصوفُ في الصفةِ المعلولةِ بعلّةٍ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا لا لِعِلَّةٍ .

---

١ من قائله : مقائله ، الأصل .

فصل

فإن قالوا : ما أنكرتُم أنْ يكونَ ثبوتُ الحكمِ [٨١ب] في بعضِ مَن هو له ناقِضًا لكونِ العِلَّةِ عِلَّةً للحكمِ ؟ وإنَّما الناقِضُ المفسِدُ بها وجودُها مع عَدَمِ الحكمِ .

قيلَ له : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّهُ لو سَاغَ لِمُدَّعِيهِ ، لَسَاغَ لآخرَ أن يقولَ : بل وجودُ الحكمِ مع عدمِها هو النقضُ لكونِها عِلَّةً ، وليس وجودُها مع عدمِ الحكمِ بِمُخرِجٍ لها عن أنْ تكونَ عِلَّةً . ولا فَصْلَ في ذٰلكَ .

ويبينُ أيضًا أنَّه لا فَصْلَ بَينَ الأَمْرَيْنِ أنَّنا إنّما نعلمُ خروجَ الشيءِ عن كونِهِ عِلَّةً للحكمِ ، إذا وُجِدَ مع ٱنتفاءِ الحكمِ ، لَعَلِمْنَا بأنَّ وجودَها لا يُؤَثِّرُ فيه وفي إيجابِه . وهٰذا المَعْنَى قائمٌ في ثبوتِ الحكمِ مع عَدَمِهَا ، لأنَّنا نعلمُ عِندَ ذٰلكَ أنَّها ليست هي المُؤَثِّرَةُ في الحكمِ ، إذِ الحكمُ ثابتٌ مع ٱنتفائِها ؛ فوجَبَ أنْ يَسْتَوِيَ الأَمْرَانِ في أنَّه معلومٌ بهما أنَّ ما جُعِلَ علَّةً للحكمِ ليس بعلَّةٍ . وبَطَلَ ما رامُوهُ .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا ويُثْبِتُهُ أنَّه لو جازَ إثباتُ مِثْلِ حكمِ العلَّةِ مع عدمِها ، لجازَ إثباتُهُ بشيءٍ يخالِفُها مِنْ حيثُ إنَّه ، إذا ثَبَتَ مع عدمِها ، فقد ثَبَتَ ، لا بها ومِنْ ناحِيَتِهَا . وكذٰلكَ ، إذا ثبت لِعِلَّةٍ تخالِفُها ، فقد ثَبَتَ لا بها . ولا فرقَ إذًا بَيْنَ أن يثبتَ لا بها ، بل بِخِلَافِهَا ، لأنَّهُ في الحالَتَيْنِ ثابتٌ لا بها . وإذا ٱتَّفَقْنَا على أنَّه لا يجوزُ ثبوتُهُ بِعِلَّةٍ يخالِفُها ، لم يَجُزْ أيضًا ثبوتُهُ مع عدمِها .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم أنْ يكونَ الفرقُ بَينَ الأَمْرَيْنِ أنَّ العِلَلَ ، إذا ٱخْتَلَفَتْ ، ٱخْتَلَفَتْ أحكامُها الموجبةُ عنها . ولهٰذا ما وَجَبَ ٱختلافُ حكم العالِمِ والقادِرِ والحيّ ، لَمّا ٱخْتَلَفَتِ العِلَلُ الموجبةُ لهٰذِهِ الأحكامِ . وليس كذٰلكَ الأمرُ في وجوبِ ٱخْتِلَافِ الحكمَيْنِ ، إذا وُجِدَ في موضعٍ لِعِلَّةٍ وفي آخرَ لا لِعِلَّةٍ ، لأنَّهُ ، إذا وَجَبَ لا لِعِلَّةٍ ، جعلتُم لا لِعِلَّةٍ موجبًا لهٰذا الحكمِ ؛ فهو ، وإنْ كان لا لِعِلَّةٍ ،

فَوَاجبٌ لِمَا يُقَدِّرُ تقديرَ العِلَّةِ . ولو كانَتْ عِلَّةً على الحقيقةِ ، لكانَتْ مخالفةً للعِلَّةِ الأُخْرَى . وباللّهِ التوفيقُ .

فصل

على أنَّه ، إذا وَجَبَ لا لِعِلَّةٍ ، خَرَجَ منه محالٌ آخرُ ، [٨٢أ] وهو أنَّه يوجبُ ما قُلناهُ مِنَ العلمِ بأنَّهُ لا بأسَ لما قِيلَ إنَّه عِلَّةٌ في إيجابِ الحكمِ ، إذا صَحَّ الحكمُ وثَبَتَ مع عدمِهِ . ولا فَصْلَ في ذٰلكَ .

وإنْ قالوا : ما أنكرتُم مِنِ ٱستحالةِ ٱفتراقِ الموصوفين في جهةِ ٱستحقاقِها ، إذا ٱسْتَوَى طريقُ العلمِ ثبوت الحكمِ لأجلِ العِلَّةِ ؟ فأمَّا إذا ٱفْتَرَقَ الأمرُ في ذٰلكَ ، لم يجبْ ما ٱدَّعَيْتُمْ . وقد عَلِمْنَا أنَّنا إنّما عَلِمْنَا أنَّ عالِمَنا للعِلْمِ ما كانَ عالِمًا لأجلِ حصولِهِ عالِمًا في حالٍ ، كانَ يجوزُ أن لا يكونَ فيها عالِمًا . وهٰذِهِ سبيلُ كلِّ عالِمٍ مِنَّا ؛ فٱسْتَوَتْ حالُ المحدَثَيْنَ في وجوبِ ٱشتراكِهِمَا في جهةِ كونِهِما عالِمَيْنَ بعلمٍ ، لأنَّهُمَا يَسْتَحِقَّانِهَا على طريقةٍ واحدةٍ ؛ فأمَّا إذا كانَ مِن العالِمِينَ مَن يجبُ كونُهُ عالِمًا ، لم توجبْ مشاركَتُهُ للمحدثِ في كونِه عالِمًا مشاركتَهُ لهُ في عِلَّةِ كونِهِ عالِمًا .

يقالُ لهم : ما قُلتُمُوهُ باطلٌ مِن وجوهٍ . أحدُها أنَّنا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه ليس المقتضي لثبوتِ عِلْمِ العالِمِ مِنَّا كونَهُ عالِمًا في حالٍ ، كان يجوزُ أن لا يكونَ عالِمًا فيها ، بل الذي ٱقْتَضَى وجوبَ عِلْمِهِ هو كونُه عالِمًا فقط . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أنْ يكونَ إثباتُ الصفةِ التي قد علمَ أنَّها لمُجَرَّدِهَا المقتضية الموجبة لوجودِ العِلْمِ توجبُ ثبوتَ العلمِ وأن لا يستحقُّها مستحقٌّ إلَّا لوجودِ العِلْمِ وأنْ يَسْتَوِيَ في ذٰلكَ حالُ كلِّ عالِمَيْنِ ، سواء كانا مِمَّن يجوزُ كونُهما كذٰلكَ ويجوزُ أن لا يكونا عالِمَيْنِ أو كانا مِمَّنْ يجبُ كونُهُمَا كذٰلكَ أو كان أحدُهما يجوزُ كونُهُ عالِمًا والآخرُ يجبُ كونُهُ كذٰلكَ ، لأنَّ مجرَّدَ كونِ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لوجودِ العِلْمِ . يدلُّ على هٰذا ويُوضِحُهُ أنَّه لمَّا كان مجرَّدُ كونِ الكائِنِ كائنًا في الجهةِ والمكانِ هو

المقتضي لوجودِ الكونِ به ، وَجَبَ أنْ يكونَ ٱشتراكُ الكائِنَيْنِ في الكونِ في الأماكِنِ يقتضي لهما ٱشتراكهما في عِلَّةِ كونِهما في المكانِ ، سواء كان كونُهما في الأماكنِ [٨٢ب] جائزًا غيرَ واجبٍ أو واجبًا غيرَ جائزٍ أو واجبًا[١] في أحدِهما وجائزًا في الآخرِ . ولهٰذا قلنا جميعًا : إنَّه لو كان القديمُ في مكانٍ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ له كَوْنٌ[٢] فيه ، وإنْ وَجَبَ كونُهُ فيه وٱستحالَ خروجُهُ عنه ، ولَتَسَاوَتْ حالُهُ في وجودِ الكونِ به حَالَ مَن يجوزُ عليه الكونُ في المكانِ ويجوزُ أن لا يكونَ فيه .

ولولا هٰذا لم يمكنْهُم دفْعُ قولِ مَن قالَ : ما أنكرتُم أنْ يكونَ الكائِنُ مِنَّا كائنًا بكونٍ لجوازِ كونِهِ في المكانِ وأن لا يكونَ فيه وأنْ يكونَ القديمُ لم يَزَلْ كائنًا في مكانٍ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ والجهة لا بكونٍ ، لأنَّهُ لا يجبُ كونُهُ هناكَ ويَمْتَنِعُ عليه الخروجُ عنه ، كما وَجَبَ كونُهُ عالِمًا لا بعلمٍ ومفارقتُهُ للعالِمِ بعلمٍ مِنَّا لكونِهِ عالِمًا لم يَزَلْ ولا يزالُ ووُجود هٰذِهِ الصفةِ له . وهٰذا ما لا فَصْلَ لهم فيه .

وإذا ٱسْتَوَتْ حالُ الكائِنَيْنِ في الأماكنِ في وجوبِ إثباتِ الكونِ لهما ، كَيفَ تَصَرَّفَتْ حالُهُمَا في وجوبِ ذٰلكَ لهما أو جوازه عليها أو وجوبه لأحدِهما وجوازه على الآخرِ ، وَجَبَ مِثْلُ ذٰلكَ في ٱستواءِ حالِ العالِمَيْنِ ، كَيفَ تصرَّفَتْ لهما الحالُ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما قالوهُ .

فإن قالوا : إنَّما أَحَالَ كونَهُ كائنًا في جهةٍ مِنَ الجهاتِ أنَّ ذٰلكَ يوجبُ مُتَحَيِّزًا ، وكونه كذٰلكَ يُصَحِّحُ كونَهُ في مكانٍ بدلًا مِن غيرِهِ ؛ فلا يَصِحُّ إذًا كونُهُ في مكانٍ دُونَ مكانٍ مع جوازِ أن لا يكونَ فيه إلَّا بكونٍ .

---

١ واجبا : واجب ، الأصل .

٢ كون : كونا ، الأصل .

يقالُ لهم : ولِمَ قلتُم : إنَّ المُصَحِّحَ لكونِ الجوهرِ في كلِّ مكانٍ بدلًا مِن غيرِه كونُهُ مُتَحَيِّزًا حتَّى أوجبتُمْ ذٰلكَ في القديمِ ، سبحانَهُ ؟ وما أنكرتُم أنْ يكونَ القديمُ ، سبحانَهُ ، مُتَحَيِّزًا مُشْغِلًا لِمَا هو فيه ، وأنَّ ذٰلكَ واجبٌ لازمٌ لهُ بما هو عليه في ذاتِهِ مِنَ الصفةِ ، وأنَّ الجوهرَ إنّما صَحَّ كونُهُ في الأماكِنِ على البدلِ لِمَا هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ ، لا لكونِهِ [٨٣أ] مُتَحَيِّزًا ؟ وهل أنتُم في دعواكُم هٰذِهِ إلَّا بمثابَةِ قولِ مَن قال لكم : إنّكم ، متى قُلتُم إنّه ، تعالى ، عالِمٌ ، وَجَبَ كونُهُ حيًّا ، لأنَّ المُصَحِّحَ لكونِ العالِمِ عالِمًا هو كونُهُ حيًّا . ومتى صَحَّحَ كونُهُ حيًّا كونَه عالِمًا وصَحَّ أيضًا كونُهُ جاهلًا بدلًا مِن كونِه عالِمًا ومتى صَحَّحَ كونُهُ حيًّا كونَهُ على كلِّ واحِدٍ مِن الوَصْفَيْنِ بدلًا مِنَ الآخرِ ، لم يجبْ كونُه عالِمًا بدلًا مِن كونِهِ جاهلًا إلَّا لِعِلَّةٍ ، كما أنَّه متى صَحَّحَ كونُهُ مُتَحَيِّزًا كونَهُ في كلِّ مكانٍ بدلًا مِن الآخرِ ، لم يجبْ كونُه في مكانٍ دون مكانٍ إلَّا لكونٍ يخصّصُهُ به .

فإن قالوا : لَعَمْرِي إنَّه لا حيَّ منَّا إلَّا وكونه حيًّا مُصَحِّحٌ لكونِه عالِمًا قادرًا لِمَا هو عليه في ذاتِهِ مِنَ الصفةِ ، ولا يصحُّ عليه الجهلُ والعجزُ ، فلم يجبْ مساواتُهُ للحيِّ منَّا في جوازِ ما يجوزُ عليه .

يقال : فإذًا ليس المُصَحِّحُ لكونِ العالِمِ منَّا عالِمًا وكونِهِ جاهلًا بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا هو كونُهُ حيًّا فقط ، لأنَّهُ لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لاسْتَوَتْ حالُ كلِّ حيٍّ مِن قديمٍ ومحدَثٍ في ذٰلكَ . وهذا نقضٌ لقولِهِمْ : إنَّ المُصَحِّحَ للعلمِ والجهلِ والقدرةِ والعجزِ كونُ الحَيِّ حيًّا .

ثمَّ يقال : فٱنْفَصِلُوا مِمَّن قال : إنَّ القديمَ مُتَحَيِّزٌ ومشارِكٌ للجوهَرِ في ذٰلكَ ، وهو مع هٰذا في مكانٍ يجبُ كونُهُ فيه ويمتنعُ خروجُه عنه ويخالفُ بوجوبِ ذٰلك له لِمَا هو عليه في ذاتِهِ مِن الصفةِ بحالِ الجوهرِ المُتَحَيِّزِ فيما بَيَّنَّا ، لأنَّهُ ليس الذي

يُصَحِّحُ كون المُتَحَيِّزِ مِنَّا في كلِّ مكانٍ بدلًا مِن غيرِه كونَهُ مُتَحَيِّزًا ، لأنَّ القديمَ يشرِكُهُ في هٰذِهِ الصفةِ ، وإنْ لم يصحَّ ذٰلكَ عليه . وإنَّما المُصَحِّحُ لذٰلكَ فيه ما هو عليه في ذاتِهِ مِنَ الصفةِ ، كما أنَّ المُصَحِّحَ لكونِ الحيِّ منَّا عالِمًا وجاهلًا وقادِرًا وعاجزًا ليس هو مجرَّدُ كونِهِ حيًّا . وإنَّما يُصَحِّحُ ذٰلكَ فيه ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ . وهٰذا ما لا مَحِيصَ لهم منه ولا مَهْرَبَ ؛ فبطل ما قالوه .

والوَجْهُ الآخرُ مِمَّا يُبطِلُ قولَهم ما بَيَّنَّاهُ [٨٣ب] مِن أنَّه ، إذا ثَبَتَ أنَّ العِلَّةَ عِلَّةٌ للحكمِ ، ٱستحَالَ ثبوتُهُ في موضعٍ ما مع ٱنتفائها ، لأنَّ ذٰلكَ ناقِضٌ لكونِها عِلَّةً ، كما أنَّ ثبوتَها مع نَفْيِ الحكمِ نَاقِضٌ لكونِها عِلَّةً على ما أوضحناهُ .

فصل

وإن قالوا : ما أنكرتُم مِن أنْ يكون الموجبُ للاشتراكِ في عِلَّةِ الحكمِ ، متى حَصَلَ الاشتراكُ في الحكمِ إنّما هو كونُ المشتركين في الحكمِ مِن جنسٍ واحِدٍ ، فيستحيلُ لذٰلكَ أنْ يستحقَّهُ أحدُهما لنفسِهِ والآخرُ لِعِلَّةٍ ، لأنَّ مِن حَقِّ المِثْلَيْنِ وجوبَ ٱشتراكِهما في الصفاتِ النفسيّةِ وجوازَ ما يجوزُ عليهما مِن الصفاتِ المعنويّةِ . وإذا ثَبَتَ هٰذا وكان القديمُ ، تعالى ، مخالفًا[1] لجنسِ العالمِ ، صَحَّ كونُهُ عالِمًا لذاتِهِ لا لِعِلَّةٍ .

يُقال له : هٰذا أيضًا ساقِطٌ مِن القولِ مِن وجوهٍ . أحدُهما ما قدَّمْناهُ مِن أنَّه لو جازَ أنْ يشارِكَ الموصوفُ في الصفةِ المعلولةِ لِعِلَّة ما لا يشارِكُهُ في عِلَّتِهِ لكونِهِ مخالفًا لجنسِهِ ، لخَرَجَتْ العِلَّةُ عن كونِها عِلَّةً . وهٰذا باطِلٌ .

والوجهُ الآخرُ أنَّه قولٌ يوجبُ صِحَّةَ كونِ القديمِ ، تعالى ، مُرِيدًا لنفسِهِ لا لِعِلَّةٍ ، وإنْ كان مريدُنا مريدًا لِعِلَّةٍ ، لأنَّهُ ، تعالى ، وإنْ شَارَكَ المريد مشاركتَهُ في عِلَّةِ كونِهِ مُرِيدًا . وهٰذا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ . فبطل ما قالُوهُ .

ويجبُ أيضًا تصحيحُ كونِهِ في جهةٍ مِن الجهاتِ لنفسِهِ لكونِهِ مخالفًا لجنسِ الكائِنِ في المكانِ والجهاتِ لِعِلَّةٍ . وهٰذا ما لا عاصِمَ لهم منه ولا يجبُ أنْ يلزموا على هٰذا الاعتلالِ كونه جسمًا مَؤَلَّفًا ومُتَلَوِّنًا لا لِعِلَّةٍ ، لأنَّهُ لا حالَ للمُؤْتَلِفِ المُتَلَوِّن بكونِهِ مؤتَلِفًا ومتلوِّنًا زائدةٌ على وجودِ التأليفِ واللونِ به ، وإنّما يجبُ أنْ يلزموا إثباتَ صفاتٍ مفيدةٍ للأحوالِ والأحكامِ مع عدمِ عليها ، وإنْ كانت معلولةً فينا ، لكونِهِ ، تعالى ، مخالفًا لنا في الجنسِ ، وإنْ شاركنا في الحكمِ والصفةِ . ولا مَحِيدَ لهم عن ذٰلكَ .

---

١ مخالفا : مخالف ، الأصل .

فإن قال [١٨٤أ] قائلٌ : فإذا أوجبتُم بالاشتراكِ في الصفةِ الاشتراكَ في عِلَّةِ الصفةِ ، فما أنكرتُم أيضًا مِنْ أنَّهُ يجبُ ، متى ٱشْتَرَكَ الموصوفانِ في الصفةِ وكان لأحدِهما صفةٌ أخرى ، وجوبُ ٱشتراكِهِمَا في الصفةِ الأخرى لاشتراكِهِمَا في أحدِهما ؟ وهٰذا يُوجبُ عليكم ، إذا شارَكَ القديمُ ، تعالى ، العالِمَ مِنَّا في كونِهِ عالِمًا ، وكان العالِمُ مِنَّا مُحْدَثًا مُتَحَيِّزًا وجسمًا مُؤْتَلِفًا وذا[١] بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ ، أن يُشَارِكَهُ في كونِهِ مُتَحَيِّزًا مُحْدَثًا مؤتلفًا مُصَوَّرًا ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلتُموهُ .

يقالُ لهم : هٰذا نهايةُ البُعْدِ والتَّخْلِيطِ مِن مُلْزِمِهِ ، لأنَّا لا نمنعُ أنْ يكونَ مِنَ الصفاتِ ما يقتضي كون الموصوفِ عليها كونَهُ على صفاتٍ أُخَرَ ، هي شرطٌ لها . وما يقومُ مقامَ الشرطِ ، فيجبُ بالمشاركةِ للموصوفِ في إحداهما المشاركةُ في الأخرى ، وذٰلكَ نحو كونِ العالِمِ عالِمًا والقادِرِ قادرًا المقتضي موجودًا وحيًّا وقائمًا بذاتِهِ لما يشركُهُ في كونِهِ عالِمًا إلَّا مَن يجبُ مشاركتُهُ لهُ في كونِهِ حيًّا موجودًا قائمًا بنفسِهِ . وليس هٰذِهِ سَبِيلَ كُلِّ صِفَتَيْنِ ، إذا لم تَكُن إحداهما مقتضيةً للأخرى ولا شرطًا[٢] لها . ومِن ذٰلك ما ٱلزمتمُوهُ ، وذٰلك أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا ليس بمقتضٍ[٣] لكونِهِ مُتَحَيِّزًا ولا مُؤْتَلِفًا ولا لِبِلَّةٍ ورطوبةٍ ولا لَزِمَتْهُ هٰذِهِ الصفاتُ مِن ناحيتِهِ عالِمًا .

وأحدُ ما يدلُّ على ذٰلكَ ويُوضِحُهُ أنّه لو كان كونُ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادِرًا هو الموجبُ المقتضي لكونِهِ مُتَحَيِّزًا مُؤْتَلِفًا وذا[٤] بِنْيَةٍ وبِلَّةٍ ، لَوَجَبَ بٱنتفاءِ كونِهِ عالِمًا وثبوتِ كونِهِ جاهلًا وعلى نقيضِ صفةِ العالِمِ خروجُهُ عن كونِهِ مُتَحَيِّزًا وجسمًا مُؤْتَلِفًا وحادثًا ذا بنيةٍ وبِلَّةٍ ، لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُوجبَ الوصفُ وضِدُّهُ وخلافُهُ نقيضين

---

١ محدثا متحيزا وجسما مؤتلفا وذا : محدث متحيز وجسم مؤتلف وذو ، الأصل .

٢ شرطًا : شرط ، الأصل .

٣ بمقتضٍ : بمقتضى ، الأصل .

٤ وذا : ولدى ، الأصل .

أحكامًا متساويةً . ولذٰلكَ لم يوجبِ العجزُ والقدرةُ والجهلُ كونَ العالِمِ عالِمًا والقادِرِ قادِرًا . ولَمَّا كان الحادِثُ المُتَحَيِّزُ المؤلَّفُ ذو البِنْيَةِ والبِلَّةِ على جميعِ هٰذِهِ الصفاتِ مع كونِهِ عاجزًا جاهلًا ، كما يكونُ عليها مع كونِهِ قادرًا ، بَانَ بذٰلك أنَّه ليس المقتضي لكونِ العالِمِ حادِثًا [٨٤ب] ومُؤَلَّفًا ومُتَحَيِّزًا كونه عالِمًا ولا كونه جاهلًا أيضًا ، وإنَّما يقتضي ذٰلكَ مُتَحَيِّزًا ما هو عليه مِنَ الصفةِ في ذاتِهِ وكونه مُحْدَثًا ، لا يُعَلَّلُ بِعِلَّةٍ ، وإنْ وَجَبَ حدوثُهُ بقدرةٍ محدثةٍ عِندَ إرادتِهِ ، وكونه مُؤَلَّفًا يجبُ له لوجودِ التأليفِ به . وليس العالِمُ عِندَنا على الحقيقةِ الجسمُ المُؤَلَّفُ ، وإنَّما العالِمُ محلُّ العلمِ مِنهُ دُونَ جُمْلَتِهِ على ما قُلناهُ مِنْ قَبلُ ؛ فسُقُوطُ المطالبةِ بوجوبِ كونِ العالِمِ في الغائِبِ جسمًا قِيَاسًا على العالِمِ في الشَّاهِدِ ظاهِرٌ . وكونُ العالِمِ عالِمًا بمجرَّدِهِ مقتضٍ[١] لوجودِ العلمِ بذاتِهِ ، كما أنَّه مقتضٍ[٢] لكونِهِ حيًّا ؛ فلو كان كونُهُ عالِمًا يقتضي كونَهُ مُحْدَثًا مُتَحَيِّزًا مُؤَلَّفًا ، لأَوْجَبْنا كَوْنَ كلِّ عالِمٍ كذٰلكَ . وإذا ٱفْتَرَقَ الأَمْرَانِ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم : هل أنتُم في هٰذا الإلزامِ إلَّا بمثابَةِ مَن قالَ : لو وَجَبَ لاشتراكِ العالِمَيْنِ في كونِهما عالِمَيْنِ ٱشتراكُهما في كونِهما حَيَّيْنِ موجُودَيْنِ ، فَوَجَبَ لِوُجُوبِ ذٰلكَ أن يكونَ ٱشتراكُهُمَا في كونِهِمَا عالِمَيْنِ في كونِهما حادِثَيْنِ ومُتَحَيِّزَيْنِ ومُؤْتَلِفَيْنِ وذا بِنْيَتَيْنِ وبِلَّتَيْنِ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلتُمُوهُ .

فإن قالوا : كونُ العالِمِ عالِمًا مقتضٍ[٣] لكونِهِ حيًّا وغَيْرُ مقتضٍ لكونه حادِثًا ومتحيِّزًا ومؤتلفًا ؛ فٱفترقَ الأمرانِ .

---

١ مقتضٍ : مقضى ، الأصل .

٢ مقتضٍ : مقضى ، الأصل .

٣ مقتضٍ : مقضى ، الأصل .

قيل لهم : وكذٰلكَ كونُ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لثبوتِ علمِهِ ، وليس هو المقتضي لثبوتِ حدوثِهِ وتأليفِهِ وتحيُّزِه ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم .

وإن قالوا : إذا وَجَبَ ٱشتراكُ العالِمَيْنِ في كونِهما عالِمَيْنِ ٱشتراكهما في إثباتِ عِلْمَيْنِ لهما ، هما عِلَّةُ الحكمِ لهما ؛ فما أنكرتُم مِن إيجابِ ٱشتراكِهِمَا في كونِهما عالِمَيْنِ ٱشتراكهما في كونِهما عالِمَيْنِ ٱشتراك عِلْمَيْهِمَا في كونِهما حادِثَيْنِ وعَرَضَيْنِ وغَيْرَيْنِ وتعلّقهما بمعلومٍ واحدٍ فقط وكونهما ضَرُورِيَّيْنِ أو كَسْبَيْنِ ، لأنَّ العلمَ لا يكونُ علمًا للعالِمِ إلّا بأنْ يكونَ على هٰذِهِ الصفاتِ ، كما لا يَصِحُّ كونُ العالِمِ عالِمًا إلّا بأنْ يكونَ له علمٌ[1]؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : هٰذا مِنْ جنسِ ما قَبلَهُ [٨٥أ] مِنَ الإلزامِ . والذي يَدُلُّ على سقوطِهِ ما قدَّمناهُ ، وهو أنَّ كونَ العالِمِ عالِمًا مقتضٍ[2]لوجودِ العِلْمِ به ، وليس بمقتضٍ[3]لكونِ العِلْمِ حادِثًا ولا عَرَضًا ولا غَيْرًا له ولا ضرورةً ولا كسبًا ولا شيئًا مِمَّا قُلتُم . يبينُ هٰذا ويوضحُهُ أنَّهُ ، لو كان كونُ العالِمِ عالِمًا هو المقتضي لكونِ عِلْمِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ ، لاستحالَ أنْ يكونَ جهلُ الجاهِلِ على هٰذِهِ الصفاتِ ، وإنْ شارَكَ الجهلُ في العلمِ في كونِهِ حادثًا وغَيْرًا وعَرَضًا وضرورةً وكسبًا ، لأنَّ كونَ الجاهِلِ جاهِلًا نقيضُ كونِهِ عالِمًا .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّه قد يشرِكُ علم العالِمِ في الحدوثِ والغَيْرِيَّةِ والعرضَيَّةِ والكَسْبِ والضرورةِ ما ليس بعلمٍ موجبٍ لكونِ العالِمِ عالِمًا وما ليس بصفةٍ للعالِمِ ؛ فَعُلِمَ أنَّه ليس المقتضي لكونِ الشيءِ على هٰذِهِ الصفاتِ كونَهُ علمًا مُتَعَلِّقًا بعالِمٍ ، فلم يجبْ كونُ العلمِ عرضًا غَيْرًا محدثًا مِن حيثُ كان علمًا وموجبًا لكونِ العالِمِ

---

١ علم : علما ، الأصل .

٢ مقتضٍ : مقضى ، الأصل .

٣ بمقتضٍ : بمقضى ، الأصل .

عالِمًا ، ووَجَبَ ثبوتُ العلمِ لكلِّ عالِمٍ مِن حيثُ كان عِلَّةُ كونِ العالِمِ عالِمًا العلمَ ومِن حيثُ كانَ كونُ العالِمِ عالِمًا مقتضيًا للعلمِ ، وليس بمقتضٍ[١] لحدوثِ العلمِ وكونه عرضًا غيرًا . وسَقَطَ ما قالُوهُ .

فأمَّا توهُّمُهُمْ أنَّنا إنَّما قلنا : إنَّ العالِمَ القديمَ إنّما وَجَبَ كونُهُ عالِمًا بعلمٍ ، لأنَّنا لم نَجِدْهُ إلَّا كذٰلكَ ، وفي غايةِ البطلانِ ، لأنَّنا لا نقولُ ذٰلكَ ولا يَتَعَلَّقُ بمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ والوجودِ في هٰذا البابِ ولا في غيرِه . وإنَّما قُلنَا : إنَّ العِلَّةَ عِلَّةٌ لكونِ العالِمِ عالِمًا بالأَدِلَّةِ التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا . وليس شيءٌ منها موجودًا في أنَّ الغَيْرِيَّةَ والعرضيَّةَ والكسبَ والضرورةَ عِلَّةٌ في كونِ ما له هٰذِهِ الصفاتُ علمًا ولا في أنَّ كونَ العلمِ علمًا موجبًا لكونهِ على هٰذِهِ الأحكامِ ؛ فَسَقَطَ ما قالُوهُ .

وإن قالوا : أَفَلَيْسَ قد ثَبَتَ أنَّ الموجودَ منَّا إنّما كان موجودًا ، لأنَّ له مُوجِدًا ، والقديمُ موجودٌ لا بمُوجِدٍ . وهٰذا نَفْسُ ما قُلناهُ .

قيلَ : مَعَاذَ اللهِ أنْ يكونَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وإنَّما الحادِثُ مِنَّا كان حادِثًا ، لأنَّ لهُ [٨٥ب] مُحْدِثًا . وكلُّ حادِثٍ ، فهٰذِهِ حالُهُ ، إنْ عَلَّلْنَا كونَهُ حادثًا بِمُحْدِثٍ . وليس كذٰلكَ ذٰلكَ لِمَا بَيَّنَّاهُ . ولذٰلكَ صَحَّ كونُ الباقي مِنَّا موجودًا بِمُحْدِثٍ ، وإنَّما يتعلَّقُ بِمُحْدِثٍ ، إذا كان وجودُه حدوثًا ووجودًا مستقبحًا مبتدأً . وهٰذِهِ حالُ كلِّ وجودٍ هو حدوثٌ . ووجودُ القديمِ ، سبحانَهُ ، ليس بحدوثٍ ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم . والصحيحُ عِندَنا في هٰذا أنَّ حدوثَ الحادِثِ ووجودَ الموجودِ لا يَصِحُّ أن يُعَلَّلَ .

وإن قالوا : أَفَلَيْسَ الجهلُ والكذبُ والظُّلْمُ مشتركٌ جميعُهُ في صفةِ القُبْحِ ، وإنِ ٱختلفتْ عِلَلُهُ وكان الظلمُ قبيحًا لكونِهِ ظلمًا والكذبُ قبيحًا لكونِه ظلمًا ، بل لكونِه كذبًا ؟ هٰذا فقدِ ٱشتركتِ القبائحُ في صفةِ القُبْحِ ، وإن لم يجبِ ٱشتراكُها في القبحِ .

---

١ بمقتضٍ : بمقتضى ، الأصل .

يقالُ لهم : هٰذا باطلٌ ، لأنَّ جميعَها إنّما قَبُحَ لحكمِ القديمِ ، تعالى ، بِقُبْحِهَا ودلالته على ذٰلكَ بالذي عنها . على أنَّه لو كان الأمرُ على ما قالُوهُ ، لَوَجَبَ إثباتُ الحكمِ بِعِلَلٍ مختلفةٍ . وهٰذا نقضٌ لِمَا ٱتَّفَقْنَا عليه مِن فسادِ القولِ بذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : فإنّه لا بدَّ لكم مِنَ القولِ بمثلِ ما أنكرتُمُوهُ لقولِكُمْ بأنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، موجودٌ بوجودٍ وقديمٌ بِقِدَمٍ . والموجودُ القديمُ مِنَّا موجودٌ لا بوجود قديمٍ ، لا بقدمٍ .

يقالُ لهم : لسنا نقولُ ما توهَّمتُمْ ، بل كلُّ قديمٍ وموجودٍ ، فإنَّ قِدَمَهُ ووجُودَهُ غيْرُ معلولٍ بِعِلَّةٍ ، بل لنفسِهِ يكونُ كذٰلكَ . وتفسيرُ قولِنا : لنفسِهِ ، ما وصفناهُ ؛ فزالَ ما ظننتم .

فإن قالوا : فلا بدَّ مِن قولِكُمْ بمثلِ هٰذا في كونِ بقاءِ القديمِ باقيًا لا ببقاءٍ .

قلنا : ولا نقولُ ذٰلكَ أيضًا ، بل لا يبقى إلَّا ببقاءٍ على ما نُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ ، إنْ شاءَ اللهُ . إنْ قلنا : إنَّ الباقيَ باقٍ[1] ، لأنَّ له بقاءً ، وإنْ لم نقلْ ذٰلك ؛ فقد زَالَ ما قُلْتُم . ونحن نُفْرِدُ للكلامِ في البقاءِ والباقي وما يتَّصِلُ بذٰلكَ بابًا نستوفيهِ ونذكرُ ٱختيارَنا فيه مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

وهٰذِهِ الدلالةُ مبنيٌّ صِحَّتُها على القولِ بالأحوالِ ؛ فإنَّنا ، إذا لم نقلْ بذٰلكَ ، ٱستحالَ أنْ نقولَ : إنَّ عِلَّةَ كونِ العالِمِ [٨٦أ] عالِمًا أنَّ له عِلْمًا . وإنَّما تُجعَلُ العِلَّة عِلَّةً لكونِهِ عالِمًا ، لا لوجودِ ذاتِ العلمِ . ولا يُعَلِّلُ العلمُ ولا يجعله عِلَّةً على الحقيقةِ لوصفِهِ وتسميتِهِ بأنَّه عالِمٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ .

---

١ باقي : باقيا ، الأصل .

دليل آخر على إثبات علمه ، تعالى

ومِمَّا يدلُّ على ذٰلك أيضًا أنَّه لا يَخلُو[١] أنْ يكونَ عالِمًا[٢] بعلمٍ أو عالِمًا بذاتِهِ ؛ فإنْ كان عالِمًا بعلمٍ ، فهو ما نقولُ . وإنْ كان عالمًا لذاتِهِ ، وَجَبَ أنْ تكونَ[٣] ذاتُه علمًا لأجلِ أنَّه قد ثَبَتَ أنَّ خاصِّيَّةَ العلمِ ومَعْنَى وصفِهِ بأنَّه علم أنَّه شيءٌ أو موجودٌ أو مُحْدَثٌ أو عَرَضٌ أو كونُهُ صفةَ العالِمِ وقائمٌ به وما جَرَى مَجْرَى ذٰلك مِن صفاتِهِ ، لأنَّهُ قد يشرِكُهُ في جميعِ هٰذِهِ الصفاتِ ما ليس مِنَ العلمِ في شيءٍ ، بل خلافهُ أو خلافُهُ وضِدُّهُ ؛ فَثَبَتَ بذٰلك أنَّ حقيقةَ العلمِ ومَعْنَى وصفِهِ بأنَّه عِلْمٌ أنَّه يعلمُ به المعلومات ويوجبُ كونَ العالِمِ عالِمًا . ولذٰلكَ خَرَجَ اللونُ والكونُ وكلُّ ما لا نعلمُ به ولا يوجبُ كونَ العالِمِ عالِمًا عن كونِهِ علمًا .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، وَجَبَ أنَّه لو كان ، تعالى ، يعلمُ المعلوماتِ بنفسِهِ ، وكانت نفسُهُ موجبةً له كونَهُ عالِمًا أنْ يكونَ مُساوِيًا للعلمِ بهما له ، كان علمًا وفي حقيقتِهِ وخاصِّيَّتِهِ ، وأنْ يكون لذٰلكَ علمًا مِن العلومِ وصفةً مِن الصفاتِ وأنْ يستحيلَ لذٰلكَ كونُهُ عالِمًا حيًّا قادِرًا لاتِّفاقِنا على إحالةِ ثبوتِ هٰذِهِ الأحكامِ لشيءٍ مِنَ الصفاتِ وعلى أنَّ الصفةَ الموجبةَ للموصوفِ حكمًا وحالًا لا يجوزُ أنْ يشرِكَهُ في الصفةِ الواجبةِ عنها . ولذٰلكَ لم يَجُزْ أن يكونَ العلمُ عالِمًا والقدرةُ قادِرةً والحياةُ حيَّةً . وإذا أدَّى كونهُ عالِمًا لنفسِهِ إلى كونِهِ صفةً مِنَ الصفاتِ واستحالة كونِهِ عالِمًا ، بطل ما قالوه .

ويُبينُ هٰذا أيضًا ويُوضحُهُ أنَّه ، إذا قال قائِلٌ : إنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بعلمٍ ، لَزِمَهُ كونُ

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٢ عالما : عالم ، الأصل .

٣ تكون : يكون ، الأصل .

ذٰلك صفةً مِنَ الصفاتِ وأنْ يكونَ ما به يعلمُ موجبًا لكونهِ عالِمًا وأنْ يحيلَ كونَ العلمِ عالِمًا حيًّا قادرًا ؛ فلذٰلكَ يجبُ ذٰلكَ أجمعُ في ذاتِهِ ، لو كان عالِمًا بها ولأجلِها . ولسنا نقولُ : إنَّه لو كان عالِمًا بذاتِهِ ، [٨٦ب] لَوَجَبَ كونُها مِن جنسِ علومِنا ولَوَجَبَ حدوثُهُ ، إذا كان مِن جنسِ العلومِ المحدثَةِ ، لأنَّهُ لو وَجَبَ ذٰلك ، إذا كان عالِمًا بعلمٍ أنْ يكونَ علمُهُ مِن جنسِ علومِنا وأن يكونَ محدثًا غَيْرَ قديمٍ . وهٰذا باطِلٌ عندنا .

وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه لا يجبُ تماثُلُ عِلْمِ العالمَيْنِ منَّا لكونِهما عِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ونَقَضْنَا كُلَّ شبهةٍ ، يَتَعَلَّقُونَ بها في ذٰلكَ .

وكذٰلكَ فلا يجبُ أنْ يقالَ : لو كانت ذاتُهُ توجبُ له مِنَ الحكمِ في كونِهِ عالِمًا مِثْلَ الذي توجبُهُ علومُنا ، وإنْ كان ذٰلكَ واجبًا لازمًا مِن قولِهم لِزَعْمِهِمْ أنَّ كُلَّ شيئَيْنِ أَوْجَبَا حكمًا متساويًا ، فواجبٌ كونُهما من جنسٍ واحدٍ . وإنَّما يجبُ أن نقولَ نحن : لو كانت ذاتُهُ أو ذاتُ علمِهِ تُوجِبَانِ له مِثْلَ الذي توجبُهُ ذاتُ عِلْمِنَا مِن الحكمِ ، سواء بغيرِ ٱختلافٍ ولا زيادةٍ ولا نقصانٍ ، لَوَجَبَ كونُهما مِن جنسِ علومِنَا . وليست هٰذِهِ حالَ علمِهِ ، لأنَّه يوجبُ له كونَه عالِمًا بما لا نهايةَ لهُ على جهةِ التفصيلِ . وعلمُنا لا يوجبُ مِثْلَ هذا الحكمِ ، وإنَّما يوجبُ كَوْنَنَا عالِمِينَ بمعلومٍ واحدٍ ومعلوماتٍ محصورةٍ ؛ فيجبُ تنزيلُ هٰذا على ما رَتَّبْنَاهُ وأنْ نبنيَ الأمرَ فيه ، إذا قلنا ذٰلكَ ، على أنَّ كلَّ ذاتَيْنِ أَوْجَبَتَا حكمًا متساويًا ، فواجبٌ كونُهما مِن جنسٍ . وهٰذا معنى قولِنا : إنَّه لا يصحُّ وجوبُ الحكمِ المُتَسَاوِي عن عِلَّتَيْنِ مختلفتَيْنِ .

وليس لهم ، إذا قلنا ذٰلك ، أن يقولوا : قد نقضتُم هٰذا الأصلَ بقولِكم : إنَّ صفاتِ القديمِ توجبُ لهُ مِنَ الأحكامِ مِثْلَ الذي توجبُهُ صفاتُكم ، لأنَّها توجبُ له أحكامًا

زائدةً على الأحكامِ الواجبةِ لنا .

وليس يبقى علينا ، إذا قلنا بهذا سؤالٌ ، إلَّا أنْ يقولوا : فيجبُ كونُ حياتِهِ مِن جنسِ حياتنا ، لأنَّها توجبُ[1] له مِنَ الحكمِ في كونِهِ حيًّا مِثْلَ الذي توجبُهُ حياتُنا ، سواء مِن غيرِ تزايُدٍ ولا ٱختلافٍ . ولهٰذا رَغِبْنَا نحنُ عن القولِ بوُجُوبِ تجانُسِ ما أَوْجَبَ حكمًا متساويًا مِنَ الصفاتِ . وقلنا : إنَّ [٨٧أ] المرادَ بقولِنا : إنَّه لا يصحُّ أنْ يجبَ الحكمُ الواحِدُ عن عِلَّتَيْنِ مختلفتَيْنِ ، أنَّه لا يصحُّ أنْ يجبَ كونُ العالِمِ عالِمًا عن العلمِ وعمَّا ليس بِعِلْمٍ وشيءٍ يخالفُ سائِرَ العلومِ للعلومِ ويجب كونُ القادِرِ قادِرًا والكائِنِ كائنًا عن القدرةِ والكونِ عمَّا ليس بقدرةٍ ولا كونٍ ولا منهما في شيءٍ .

وإذا قيل لنا : على هٰذا ، فجوِّزُوا أنْ يكون ما أوجَبَ كونَ زيدٍ وعمرٍو حَيَّيْنِ وعالِمَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، مختلف الجنسِ ، وإنْ كانا عِلْمَيْنِ وحَيَاتَيْنِ !

قلنا : لو دَلَّ على ذٰلكَ دليلٌ ، لَوَجَبَ القولُ به ، ولكن قد قَامَ الدليلُ على وجوبِ تماثُلِ الحَيَاتَيْنِ المُحْدَثَتَيْنِ وعِلْمَي العالِمَيْنِ منَّا بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ مِنْ حيثُ عُلِمَ أنَّه لا صِفَةَ وَجَبَتْ لأحدِهما إلَّا وهي واجبةٌ للآخرِ ولا صفةَ جازَتْ على أحدِهما إلَّا وهي جائزةٌ على الآخرِ ؛ فبطل تنزيلُ هٰذا الفصلِ على واجبه جميع ما يلزمناهُ على هٰذِهِ الدلالةِ مِن وجوبِ مماثلةِ علمِ القديمِ ، تعالى ، لعلومِنا ، إذا قلنا : إنَّه محالٌ ثبوتُ الحكمِ المتساوِي عن عِلَّتَيْنِ مختلفتَيْنِ ؛ فيجبُ ضبطُ ذٰلك .

ووَجَبَ مِن جملةِ ذٰلك أنَّه لو كان ، تعالى ، عالِمًا لذاتِهِ وقادرًا حَيًّا لذاتِهِ أنْ تكونَ ذاتُهُ حياةً وعِلْمًا وقدرَةً وأنْ يكونَ مختلِفَ الذاتِ مِن حيثُ وَجَبَ ٱختلافُ هٰذِهِ الصفاتِ . وفي الإطباقِ على إحالةِ كونِهِ صفةً مِنَ الصفاتِ وإحالة كونِهِ مختلِفَ الذاتِ أَوْضَحُ دليلٍ على إحالةِ كونه عالِمًا لذاتِهِ . وليس لهم الفرارُ مِن هٰذا .

---

[1] توجب : يوجب ، الأصل .

وإن تقولوا : لسنا نقولُ : إنَّ ذاتَه توجبُ كونَهُ حيًّا عالِمًا قادرًا إيجابَ صفاتِنَا لنا هٰذِهِ الأحكام ؛ فزال ما قُلتُم ، لأنَّ هٰذا القولَ ينقضُ ما ٱتَّفَقْنَا عليه مِنْ أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ لكونِهِ حيًّا عالِمًا قادرًا موجبًا ومقتضيًا وأنْ يكونَ أمرًا مِنَ الأمورِ ؛ فإذا لم تكن ذاتُه موجبةً لذٰلكَ ولا هناك صفاتٌ توجبهُ ، خَرَجَ عن كونِهِ موجبًا له [٨٧ب] بأمرٍ ما . وذٰلك محالٌ .

على أنَّه لم تَكُنْ ذاتُه موجبةً لكونِهِ عالِمًا على زعمِهم ، صَحَّ وجَازَ وجودُ ذاته ، وإنْ لم يكن عالِمًا ؛ فلَمَّا ٱستحَالَ وجودُ ذاتِهِ إلَّا وهو عالِمٌ ، كما يستحيلُ وجودُ علمِ العالِمِ منَّا إلَّا وهو عالِمٌ ، وَجَبَ كونُ ذاتِهِ موجبةً لكونه عالِمًا مِن حيثُ وَجَبَ كونُ علمِنا موجبًا لكونِنا عالِمِينَ . وعلى هٰذا الأصلِ يَبْنُونَ كونَ الصفةِ مستحقَّةً للنفسِ ولِعِلَّةٍ تقارِنُ النفسَ ؛ فَوَجَبَ لزومُ ما أوجبناهُ عليهم مِنْ حيثُ لا محيدَ عنه .

فإن قالوا : لا يجبُ ما قُلتُم ، لأنَّنا لا نعني بقولِنا : إنَّه عالِمٌ لذاتِهِ ونفسِهِ أنَّ نفسَهُ عِلَّةٌ لكونِهِ عالِمًا وموجبةٌ له هٰذا الحكمَ إيجابَ العلمِ لكونِ العالِمِ عالِمًا . وإنَّما نعني بقولنا : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ ، أنَّه قد ٱختَصَّ بهٰذِهِ الصفةِ على وجهٍ بَانَ به مِن سائِرِ العالِمِينَ أو أنَّه مُسْتَغْنٍ[١] في كونِهِ عالِمًا عن مَعنًى بقدرتِهِ ، لا نعني به شيئًا سوى ذٰلك . ولو قلنا : إنَّ ذاتَهُ توجبُ له كونَهُ على هٰذِهِ الصفاتِ ، لأَوْجَبْنَا لذاتِهِ ما يجبُ بِعِلَلِ الأحكامِ مِنَ الشروطِ والصفاتِ . وقد ثَبَتَ أنَّ مِنْ حَقِّ العِلَّةِ الموجبةِ للصفَةِ أنْ تكونَ معنًى وذاتًا منفصلةً عن ذاتِ ذِي الصفةِ وأن تكونَ مِمَّا يجوزُ حصولُها وإيجابُها الحكمَ والحالَ ويجوزُ أن لا تحصلَ ، فتخرج ، متى عُدِمَتْ منهُ عن كونِه على تلك الصفةِ ، وأنَّه لا بُدَّ مِنِ ٱختصاصِ عِلَّةِ الحكمِ بذاتِ مَن توجبُهُ له ضربًا مِن الاختصاصِ ، إمَّا بأنْ توجبَ بذاتِهِ أو بما هو مِن جملةِ ذاتِهِ أو يختصّ

---

١ مستغن : مستغني ، الأصل .

به على نهايةِ ما يمكنُ مِن الاختصاصِ ، كٱختصاصِ إرادةِ القديمِ وكراهتِهِ اللَّتَيْنِ هما عِلَّتَا كونِهِ مريدًا وكارهًا به ما أَمْكَنَ ، وإنْ وُجِدَا لا بمكانٍ ، غَيْرَ أنَّهما مع ذٰلك مُنْفَصِلَانِ عن ذاتِهِ . وكلُّ هٰذِهِ الأحكامِ الثابتةِ للعلمِ ممتنعةٌ في ذاتِهِ ، تعالى ، لأنَّهُ محالٌ أنْ تكونَ ذاتُه [٨٨أ] معنًى منفصلًا عن ذاتِهِ . هٰذا نهايةُ الإحالةِ .

ومحالٌ وجودُهُ مع عدمِ ذاتِهِ ، كما يَصِحُّ وجودُ ذاتِ مَن له الحكمُ مع عدمِ العِلَّةِ الموجبةِ لهُ ، فلا يكون على الحالِ الموجبةِ لنا وبأَوَّلِ في العقلِ تُعْلَمُ إحالةُ وجود الشيءِ مع عدمِ ذاتِهِ .

ومحالٌ أيضًا كونُ ذاتِهِ مختصَّةً بذاتِهِ ضربًا مِن الاختصاصِ ، لأنَّ المُخْتَصَّ لا يختصُّ بذاتِهِ ، وإنَّما يختصُّ بما يَتَعَلَّق به ضَرْبٌ مِنَ التَّعَلُّقِ . والشيءُ لا يَتَعَلَّقُ بنفسِهِ . وكلُّ هٰذا يُبينُ أنَّه ليس المعنيُّ بقولِنا : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ ، أنَّ نفسَهُ عِلَّةٌ مقتضيةٌ لكونِه عالِمًا . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما عَوَّلْتُمْ عليه .

يقالُ لهم : ما قُلْتُمُوهُ ورُمْتُم الانفصالَ به باطلٌ مِن وجوهٍ . أوَّلها أنَّه إنْ كان ذٰلك كذٰلكَ ، فليس لكونِ القديمِ ، تعالى ، حيًّا عالِمًا قادرًا موجبًا ولا منفصلًا ، لأنَّ نفسَه ليست بموجبةٍ له ذٰلكَ ولا مقتضيةٍ ولا هناك صفاتٌ تقتضي له هٰذِهِ الأحوال ، فيجب أن لا يكونَ لكونِهِ كذٰلكَ مقتضيًا موجبًا . وهٰذا خلافُ ما ٱتَّفَقْنَا عليه ؛ فإنْ كانَ الأمرُ في هٰذا على ما قُلتُم ، فما أنكرتُم أنْ يكونَ ، تعالى ، قديمًا حيًّا عالِمًا ، لا لنفسِهِ ولا لِعِلَّةٍ ؟ لأنَّهُ لا موجبَ لهٰذِهِ الصفاتِ من نفسِهِ أو عِلَّة .

وإذا ثَبَتَ أنَّه قديمٌ موجودٌ حيٌّ عالِمٌ قادرٌ ، لا لنفسِهِ ولا لِعِلَّةٍ ، ٱنْتَقَضَ معظمُ دينِكم وما عليه تَبْنُونَ وجوبَ مماثلةِ القديمِ لصفاتِهِ ، وإنْ كانَتْ قديمةً كَهُوَ ، ومماثلةِ قديمٍ ثانٍ[1] مَعَهُ ، وكلُّ ما يَهْذُونَ به في هٰذا البابِ .

---

١ ثان : ثاني ، الأصل .

وبَطَلَ أيضًا قولُكم : إنَّ السوادَ والجوهرَ سوادٌ وجوهرٌ لنفسِهِ ، لأنَّ أنفسَهما لا تَصِحُّ أنْ تكونا عِلَّةً لكونِهما كذٰلكَ ، لمثلِ ما له لم يَصِحَّ كونُ ذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، عِلَّةً لكونِهِ عالِمًا قادرًا ولا لهُما عِلَّةٌ ٱقْتَضَتْ كونهما جوهرًا وسوادًا ؛ فيجبُ أيضًا كونُهما كذٰلكَ ، [٨٨ب] لا لأنْفُسِهِمَا ولا لِعِلَّةٍ . وهٰذا يُبْطِلُ أن يكونَ القديمُ لشيءٍ مِنَ الحوادِثِ صفة نفسيّة ؛ فيبطلُ قولُهم : إنَّ الاتّفاقَ والاختلافَ لصفاتِ النفسِ تجبُ . ولا مَحِيدَ لهم عن ذٰلكَ ، ما تَمَسَّكُوا بهٰذا الانفصالِ الذي تَعَلَّقُوا به .

ثمَّ يقالُ لهم : الآن مع هٰذا ، ما مَعْنَى قولِكم : إنَّ تفسيرَ كونِهِ ، تعالى ، عالِمًا لنفسِهِ أنَّه قدِ ٱخْتَصَّ بهٰذِهِ الصفةِ على وجهٍ بَانَ به مِنْ سائِرِ العالمينَ ؟ أَتَعْنُونَ بذٰلكَ أنَّه قد حَصَلَ عالِمًا فقط ، وأنَّه قدِ ٱخْتَصَّ بهٰذِهِ الصفةِ على وجْهٍ ، بَانَ به مِنَ العالمينَ ؟ أم تَعْنُونَ بذٰلكَ أنَّه قد حَصَلَ عالِمًا لا لِعِلَّةٍ ؟ أم تَعْنُونَ به أنَّه قدِ ٱخْتَصَّ بذاتِهِ بصفةٍ وحالٍ ، لاختصاصِهِ بها ، وَجَبَ كونُهُ حيًّا عالِمًا قادرًا ؟ أم تَعْنُونَ أنَّه قدِ ٱخْتَصَّ في كونِهِ عالِمًا بوجهٍ ، فَارَقَ به سائرَ العالمينَ وأنَّ كونَهُ عالِمًا واجبًا لازمًا له فيما لَم يَزَلْ ولا يَزال ؟ وأنَّه محالٌ خروجُه عن كونِهِ على هٰذِهِ الصفةِ لوجُوبِها لهُ وكونها غيرِ واجبةٍ لغيرِه ، بل جائزة عليه ؟ فلا يُمكنُهم ذكرُ شيءٍ في ٱختصاصِهِ بكونِهِ عالِمًا على وجهٍ ، يُفارِقُ به سائرَ العالمينَ غيرَ الذي ذكرناهُ .

فإن قالوا : نعني بذٰلكَ كونه عالِمًا فقط . أَحَالُوا . وكيفَ يُفَارِقُ العالمينَ بمُجَرَّدِ كونِهِ عالِمًا وهو مشارِكٌ لهم في حقيقةِ هٰذِهِ الصفةِ ؟ هٰذا إحالةٌ مِنَ القولِ .

وإن قالوا : نعني بذٰلكَ أنَّه عالِمٌ لا بعلمٍ ومعنى أوجَبَ كونَهُ عالِمًا . أَحَالُوا أيضًا . وقيلَ لهم : إنَّ نَفْيَ مَعْنًى عنه به يكونُ عالِمًا ليس بصفةٍ له في ذاتِهِ ، هو مختصٌّ بها وبكونِهِ عليها يُفَارِقُ غيرَه ، وإنَّما يرجعُ ذٰلكَ إلى نَفْيِ مَعْنًى عنه . وإذا كان

ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتُم .

ويدلُّ على فسادِ هٰذا القولِ أنَّه لو كان بِنَفْيِ العلمِ عنهُ حاصلًا على صفةٍ ، يختصُّ بكونِهِ عليها ويفارقُ بها غيرَه ، وهٰذا يوجبُ أن يكونَ حدوثُ الحادثِ [٨٩أ] ووجودُ الموجودِ اللَّذَيْنِ يستحقّهما لا لمعنًى صفة ، يختصُّ بها هو في ذاتِهِ عليها ، يُباينُ بها ما يخالِفُهُ . وهٰذا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ ، فَسَقَطَ أنْ يكونَ هٰذا مَعْنَى ٱختصاصِ الموصوفِ بما يختصُّ به مِنَ الصفةِ .

ويقالُ لهم أيضًا : فَأَقَلُّ ما يجبُ عليكم في هٰذا أنَّ كونَ القديمِ ، تعالى ، موجودًا لا لمَعْنَى صفة ، يختصُّ بها ويَبِينُ بها مِن كلِّ موجودٍ . وهٰذا أيضًا باطلٌ بٱتِّفَاقٍ ؛ فزالَ ما قالُوهُ . ويجبُ على هٰذا التفسيرِ أنْ يكونَ كلُّ وصفٍ ٱستحقَّ لا لِعِلَّةٍ ، فإنّه مستحقٌّ للنفسِ . وليس هٰذا بقولٍ لهم .

وإن قالوا : نعني بقولِنا : إنَّه عالمٌ حيٌّ قادِرٌ لنفسِهِ ، أنَّه عالِمٌ على وجهٍ قدِ ٱختَصَّ بذاتِهِ كذٰلكَ بحالٍ وصفةٍ هو في ذاتِه عليها أَوْجَبَتْ كونَهُ حيًّا عالِمًا .

قيلَ لهم : هٰذا أيضًا باطلٌ مِنْ وجوهٍ . أحدُها أنَّ تلكَ الحالَ عِندكم صفةُ نَفْسٍ . والحالُ لا توجبُ الأحوالَ وتكون عِلَّةً لها ، وإنَّما توجبُ الصفاتِ التي هي ذواتٌ منفصِلةُ الأحوالِ ، كالحياةِ والعلمِ والقدرةِ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . والوجهُ الآخرُ أنَّه إنْ كانَتْ نَفْسُهُ حاصلةً على صفةِ العالِمِينَ ، لا لِمَعْنًى ، وحاصلةً على تلكَ الحالِ التي ٱقْتَضَتْ كونَهُ عالِمًا لا لِمَعْنًى وكانَتْ تلكَ الحالُ صفةُ نفسٍ وكونه عالِمًا أَوْلَى أن يكونَ كونه عالِمًا لنفسِهِ مقتضيًا بحصولِ تلكَ الحال والصفة .

وكيفَ يصحُّ أن يقالَ : إنَّ إحدى الحالَتَيْنِ وصِفَتَي النفسِ تقتضي الأُخرَى إلَّا مِن حيثُ صَحَّ أنْ يقالَ : إنَّ الأُخرَى هي التي تقتضي ذٰلكَ ؛ فيجعلُ المُقْتَضِي هو المقْتَضَى . وهٰذا يوجبُ أَحَدَ أَمْرَيْنِ . إمَّا أنْ لا تكونَ إحداهما مقتضيةً للأُخرَى أو

أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منهما مقتضيةً للأُخرَى ، ويكونُ الشيءُ حصول ما هو المُقْتَضِي لحصولِهِ . وذٰلكَ باطِلٌ ومُوجبٌ لأنْ [٨٩ب] لا يحصلا جميعًا . وذٰلك فاسِدٌ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم أيضًا : لِمَ كنتُم بهٰذا القولِ أَوْلَى مِمَّنْ قالَ : إنَّ كلَّ عالِمٍ مِنَّا بعلمِهِ ، فلنفسِهِ يكونُ عالِمًا بعلمِهِ ، على تفسيرِ أنَّه في نفسِهِ على صفةٍ وحالٍ لكونِهِ عليها ، يصحُّ ٱحتماله بعلمٍ حادِثٍ يكونُ عالِمًا به ومتباينٌ بكونِه كذٰلكَ للقديمِ ، تعالى ، الذي ليس له حالٌ لكونِهِ عليها ، يَصِحُّ ٱحتمالُ العلومِ الحادثةِ له . ولا شَكَّ أنَّ الجوهرَ المحتملَ للحوادِثِ مِنَ العلومِ وغيرِها ، قدِ ٱخْتَصَّ بصفةٍ وحالٍ هو في ذاتِهِ عليها لأجلِها ٱخْتَصَّ بٱحتمالِ العلومِ وغيرِها ؛ فيجبُ لاختصاصِهِ بهٰذِهِ الحالِ أنْ يقالَ : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ ، وتباين القديمِ في كونِه عالِمًا ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

وإنْ قالوا : إنَّما نعني بقولِنَا : إنَّه مختصٌّ في كونِهِ عالِمًا بوجهٍ فارَقَ به سائرَ العالمينَ أنَّه مختصٌّ بوجوبِ كونِهِ عالِمًا لم يَزَلْ ولا يَزَالُ ، وأنَّه لا يَصِحُّ خروجُهُ عن كونِهِ كذٰلكَ في حالٍ مِنَ الأحوالِ .

قيلَ لهم : وهٰذا أيضًا أَظْهَرُ فسادًا مِن كلِّ مَا تَقَدَّمَ ، لأنَّ مَعْنَى وجوب كونه عالِمًا إنَّما هو ٱستحالَة الجهلِ عليه وضدٌّ مِنْ أضدادِ العلمِ وٱمتناع خروجِه عن هٰذِهِ الصفةِ ، وهو راجعٌ إلى نَفْيِ صفةٍ عنهُ تضادُّ العلمَ . ونفيُ الصفاتِ عن الشيءِ ليس بصفةٍ له هو في ذاتِهِ عليها ولا حال ووجه يختصُّ به . وقد بَيَّنَّا في هٰذا الكلام في غيرِ فصلٍ تَقَدَّمَ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، بَطَلَ قولُهم أنَّ تفسيرَ قولِنا : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ أنَّه مختصٌّ في كونه عالِمًا بوجهٍ قد فارَقَ بكونِهِ عليهِ سائرَ العالمينَ . وزالت هٰذِهِ الشعبةُ وعادَ الأمرُ في مَعْنَى وصفِهِ بأنَّه عالِمٌ لنفسِهِ إلى أَحَدِ أَمْرَيْنِ .

إمَّا إلى كونِ نفسِهِ مقتضيةً موجبةً لكونِهِ عالِمًا على حَدِّ إيجابِ العلمِ لكونِ العالِمِ منَّا ، أو إلى أنَّه عالِمٌ لا لِمَعْنًى .

وليس يجبُ أن [٩٠أ] يكونَ مَعْنَى أنَّ الموصوفَ موصوفٌ لصفةٍ لنفسِهِ أنَّه موصوفٌ بها لا لِمَعْنًى لقولِهم بأنَّ ما يوصفُ بالصفةِ لا لِمَعْنًى قد يكونُ موصوفًا بها لنفسِهِ ، وقد يكونُ موصوفًا لا لنفسِهِ ولا لِمَعْنًى . وهم لا يقولونَ : إنَّه عالِمٌ لا لنفسِهِ ولا لِمَعْنًى ؛ فَوَجَبَ أنْ يكونَ مَعْنَى أنَّه عالِمٌ لنفسِهِ أنَّ نفسَهُ مقتضيةٌ موجبةٌ لكونِهِ عالِمًا . وذٰلكَ يوجبُ أنْ يكونَ علمًا وإحالةَ كونِها عالمةً على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . وما أدَّى إلى ذٰلكَ باطلٌ بحجَّةِ العقلِ والسَّمْعِ جميعًا ؛ فَبَطَلَ كونُهُ عالِمًا لنفسِهِ .

فأمَّا قولُ مَنْ قالَ منهُم : إنَّ مَعْنَى أنَّه عالِمٌ لنفسِهِ ، أنَّه كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ ، وأنَّه مُسْتَغْنٍ في كونِهِ عالِمًا عن مَعْنًى به يصيرُ كذٰلكَ ، فقد أجَابَ عِندَنا في تفسيرِ مَعْنَى صفة النفسِ ، لأنَّه ليس يجبُ كذٰلكَ إلَّا أنَّه كذٰلكَ لا لمعنًى ، وإنْ أخْطَأَ في قولِهِ : إنَّ القديمَ عالِمٌ لا لمعنًى ، ولكِن قد قَامَ واضِحُ الأَدِلَّةِ على أنَّه عالِمٌ لمعنًى ؛ فآستحالَ لذٰلكَ أنْ يقالَ : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ .

غَيْرَ أنَّ هٰذا ، وإن كان كذٰلكَ وُصِفَ ، فهو مُنْتَقِضٌ على أَوْضاعِهِم ، لأنَّه ، إنْ قال : مَعْنَى أنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بنفسِهِ أنَّه كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ ، وَجَبَ كونُ المعدومِ معدومًا لنفسِهِ ، لأنَّه معدومٌ لا لِعِلَّةٍ ، وكونُ الحادثِ الموجودِ حادثًا موجودًا لنفسِهِ ، لأنَّه كذٰلك لا لِعِلَّةٍ ، وكونُ الباقي المدرك منَّا ومِنَ القديمِ ، تعالى ، مدركًا باقيًا لنفسِهِ ، لأنَّه كذٰلكَ لا لِعِلَّةٍ . وإذا لم يجبْ آستحقاقُ جميع هٰذِهِ الصفات لنفسِ الموصوفِ بها ، لكونِها مستحقَّةً لا لِمَعْنًى ، وآسْتَغْنَى الموصوفُ في كونِهِ عليها عن معنًى ، بَطَلَ على أصولِهم الفاسدةِ تفسيرُ مَعْنَى صفة النفسِ بأنَّها المستحقَّةُ

لا لِمَعْنًى . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ كلِّ ما يقولونَهُ في تفسيرِ وَصْفِهِ بأنَّهُ عالِمٌ لنفسِهِ ، وما يَدَّعُونَهُ مِنْ كَوْنِ مخالِفِيهِمْ غَيْرَ عالِمِينَ بما يَدْفَعُونَ [٩٠ب] به القولَ فيه مِن تفسيرِ عالِمٍ لنفسِهِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : إنَّما بَيَّنْتُمْ ٱستدلالَكُم على نقضِ قولِهم : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ على مَعْنَى أنَّها موجبةٌ لكونِهِ عالِمًا ومقتضية لذٰلكَ . فما تقولونَ إنْ قالوا : لسنا نقولُ في الجُمْلَةِ أنَّ نفسَهُ موجبة لكونِهِ عالِمًا ، وإنَّما نعني بذٰلكَ أنَّه عالِمٌ لا لِعِلَّةٍ فقط ؟ وهٰذا مُسْقِطٌ إيجابكم لكونِ ذاته ، تعالى ، عالِمًا .

يقالُ له : لَعَمْرِي إنَّا بَيَّنَّا ذٰلكَ على ما قلتَه ؛ فإذا ٱمتنعوا مِن كَوْنِ نفس موجبه لكونِهِ عالِمًا وفي أنْ يكونَ هناكَ علمٌ يوجبُ كونَه عالِمًا ، رَجَعَ الأمرُ إلى القولِ أنَّ كونَه عالِمًا ليسَ له مقتضيًا موجبًا . وهٰذا فاسِدٌ مِنَ القولِ .

فإن قيلَ : ومِنْ أينَ فسدَ ذٰلكَ ؟

قيلَ : لأنَّهُ قد حَصَلَ ، تعالى ، حيًّا بٱتِّفَاقٍ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ كونَ الحيّ حيًّا مُصَحِّحٌ لكونِهِ عالِمًا وجاهلًا وقادِرًا وعاجزًا ومُرِيدًا وكارِهًا على البدلِ ؛ فإذا عِلِمْنَا ٱختصاصَه بكونِهِ عالِمًا مع أنَّه على صفةٍ تُصَحِّحُ كونَهُ على نقيضِ صفةِ العالِمِ ، عَلِمْنَا أنَّه لم يَخْتَصَّ بأَحَدِ الوَصْفَيْنِ دُونَ الآخرِ إلَّا لِمَعْنًى أَوْجَبَ ٱختصاصَهُ بأَحَدِ الوَصْفَيْنِ وٱقْتَضَاهُ ذٰلكَ فيه . كما أنَّه ، إذا ثَبَتَ أنَّ كونَ الجوهرِ مُتَحَيِّزًا هو المُصَحِّحُ لكونِهِ في الأماكِنِ والجِهَاتِ على البدلِ ، لم يَجُزِ ٱختصاصُهُ بالكونِ في بعضِها إلَّا لمعنى تخصّصه بالكونِ فيه .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وثَبَتَ أنَّ ذاتَهُ لا يَصِحُّ أنْ توجبَ له كونَه عالِمًا لما يوجبُهُ ذٰلكَ مِن وجوبِ كونها علمًا ومِن كونِ الشيء موجبًا لصفاتِ نفسِهِ وعِلَّة لها . وكلّ ذٰلكَ محالٌ . وَجَبَ لا محالَةَ كونُهُ عالِمًا بعلمٍ يوجبُ كونَه عالِمًا . وبَطَلَ ما قالُوهُ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ بغيرِ وجهٍ إبطالَ تفسيرِهِم صفةَ النفسِ ، بأنَّها[١] مستحقَّةٌ لا لِعِلَّةٍ وفَسَدَ [١٩١أ] ما قالوهُ مِن كلِّ وَجْهٍ .

وإنْ قالوا : إذا قلتُم : إنَّ العلمَ إنَّما كان عِلْمًا لأنَّ العالِمَ به كانَ عالِمًا ، وإنَّ العالِمَ إنَّما كان عالِمًا لأجلِ العلمِ ، جعلتُم كلَّ واحِدٍ منهما عِلَّةً لصاحبِهِ . وهٰذا محالٌ مِنَ القولِ .

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلْتَهُ ، لأجلِ أنَّ مرادَنا بقولِنا : إنَّ العلمَ إنَّما كانَ علمًا ، لأنَّ العالِمَ به عَلِمَ به ، أنَّ مِن حَقِّ ما يَعلمُ به العالِمُ أنْ يكونَ علمًا ، وأنَّه لا يعلمُ لشيءٍ يخالفُ سائرَ العلومِ . ولسنا نعني[٢] بذٰلكَ أنَّ العلمَ في ذاتِهِ إنّما صارَ علمًا لكونِ العالِمِ به ، بل هو عِندَنا علم لنفسِهِ أنَّه في ذاتِهِ على صفةٍ هو مختَصٌّ بها ، لا لِعِلَّةٍ لكونِها عليها . وٱختصاصه بها أوجبَ كونَ العالِمِ عالِمًا به . ولولا أنَّه في ذاتِهِ على تلكَ الصفة التي بها بَانَ مِمَّا ليس بعلمٍ ، لم يَصِحَّ أن يَعْلَمَ به العالِمُ . ولذٰلكَ ما لم يَصِحَّ كونُهُ عالِمًا بالقدرةِ والكونِ والإرادةِ ولا شيء مِمَّا يخالِفُ العلم في صفتِهِ التي بانَ بها ، فيجبُ على هٰذا أنْ يكونَ العالِمُ إنّما علمَ بالعلمِ لكونِهِ على ما هو به مِنَ الصفةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما أَلْزَمَهُ المُعَارِضُ وَوَجَبَ أنْ يكونَ كلُّ شيءٍ عَلِمَ به العالِمُ المعلومات وقد حَصَلَ في نفسِهِ على صفةِ العلمِ الذي لكونِهِ عليها لَصَحَّ أنْ يعلمَ به . ولهٰذا أَوْجَبْنَا عليهم ، متى كانَ عالِمًا بالمعلوماتِ بذاتِهِ أنْ تكونَ ذاتُه علمًا ، وقد قالوا : إنَّه عالِمٌ بها بذاتِهِ ، ووَجَبَ أنْ يكونَ مشارِكًا للعلومِ في صِفَتِها ؛ فإذا عادُوا عِندَ ضيقِ هٰذا الكلام عليهم إلى أَنْ يقولوا : مَعْنَى أنَّه عالِمٌ بذاتِهِ علمًا لا لمعنى ، خَلَطُوا .

---

١ بانها : فانها ، الأصل .

٢ نعني : ليس في الأصل .

وقيلَ لهم : فمعَ أنَّه يعلمُها لا لمعنى يعلمُها بذاتِهِ . فإن قالوا : أجل ، صارتْ نفسُهُ بصفةِ العِلْمِ . وإنْ قالوا : يعلمُها لا بذاتِهِ ولا بِمَعْنًى ، تَرَكُوا دينَهم ، وقالوا : إنَّه عالِمٌ لا لنفسِهِ ولا لمعنى .

وقيلَ لهم : فما أنكرتُم أنْ يكونَ أيضًا [٩١ب] قديمًا لا لنفسِهِ ولا لمعنى وأنْ يكونَ السوادُ والجوهرُ سوادًا وجوهرًا ، لا لنفسِهِ ولا لمعنى وأنْ يكونَ سائرُ ما يقولونَ أنَّه للنفسِ ، فإنَّه لا للنفسِ ولا لمعنى . ولا محيصَ لهم مِن ذٰلكَ ؛ فَصَحَّ ما قُلناهُ ، وبَطَلَ قولُهم .

فإن قالوا : إنَّما قلنا : إنَّه عالِمٌ لنفسِهِ ، لما ثَبَتَ لنا أنَّه عالِمٌ لا لمعنى يقارنُ نفسه لأجلِ ما له قُلنَا : إنَّ العالِمَ مِنَّا عالِمٌ لنفسِ علمِهِ وكائنٌ لنفسِ الكونِ ، لما علم أنَّه يكونُ عالِمًا وكائنًا عِندَ وجودِهما لا لمعنى يُفَارِقُهُمَا . وإنَّما أَضَفْنَا الصفةَ إلى النفسِ لِنُبَيِّنَ بذٰلكَ أنَّها لم تستحق وتجبْ لمعنى يقارنُ النفسَ ويزيدُ عليها . وذٰلكَ آتِّبَاعٌ مِنَّا لأهلِ اللغةِ ، لأنَّهم يستعملونَ ذِكْرَ النفسِ على وَجْهِ التأكيدِ في الصفةِ التي يختصُّ بها الموصوفُ . فيقولونَ : كلَّمَنِي زيدٌ بنفسِهِ . وضَرَبَ زيدٌ عمرًا بنفسِهِ . وقد أَثْبَتُّ كَتْبَ الكتابِ بنفسي لِيُبَيِّنُوا بذٰلكَ أنَّه لم يَكُنْ مِنْ غيرِ نفسِ المذكورِ ومِن عِندِه وصاحبه ونائب عنه . ولذٰلكَ ، لمَّا علِمْنَا أنَّه ، تعالى ، في نفسِهِ عالِمٌ وعلى صفةِ العالِمِينَ ، لا لمعنى سواهُ وشيء مقارنه ، عَنَيْنَا عن ذٰلكَ بأنَّه عالِمٌ لنفسِهِ .

يقالُ لهم : فهٰذا الاعتلالُ باللغةِ وبوَصْفِ العِلَّةِ بأنَّها مُوجبةٌ للحكمِ بِنَفْسِهَا يُوجبُ عليكم أن يكونَ المعدومُ والموجودُ والحادِثُ والباقي والمدركُ على جميعِ هٰذِهِ الصفاتِ لنفسِهِ . وكذٰلك العَرَضُ واللونُ والمَعْنَى والواحدُ يجبُ أنْ يكونَ كذٰلكَ لنفسِهِ ، لأنَّ الموصوفَ بجميعِ هٰذِهِ الصفاتِ موصوفٌ بها ، لا لِمَعْنًى سِوَاهُ ،

فعبّروا عنها بأنّها صفاتُ نفسٍ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، طَرَدُوا ٱعتلالَهم وَتَرَكُوا دينَهم . وإن أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱعتلالَهم .

وإن عادوا يقولونَ : لمَّا لم يَكُنْ في هٰذِهِ الصفاتِ ما يُوجبُ تماثُلَ المشترِكِ فيها ، لم يَجُزْ أنْ تكونَ صفاتِ نفسٍ .

قيلَ لهم : فهٰذا ٱحتجاجٌ منكم لنقضِ [١٩٢أ] تفسيرِكم صفةَ النفسِ وأنَّها الواجبةُ لا لِعِلَّةٍ ؛ فقد يجبُ إذًا الوصفُ لا لِعِلَّةٍ ولا يجبُ كونُهُ صفةُ نفسٍ ، إذا ٱشْتَرَكَ فيه ما لا يجبُ تماثُلُهُ . وهٰذا تخليطٌ وخبطٌ ظاهرٌ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ بطلانَ قولِهم أنَّ صفةَ النفسِ هي التي تجبُ تماثُلُ المشترِكِ فيها بغيرِ وجهٍ يُغْنِي عنِ الإطالَةِ . وفَسَدَ بهٰذِهِ الجملةِ قولُهم أنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بنفسِهِ وتفاسيرُهم لقولِهم أنَّه عالِمٌ لنفسِهِ . ووَجَبَ بفسادِ ذٰلكَ كونُهُ عالِمًا بعِلْمٍ .

وإنْ قالَ منهم قائِلٌ : إنَّ تَعَلُّقَ المعلوماتِ بذاتِهِ تَعَلُّقُ المعلومِ بالعالِمِ وتَعَلُّقها تَعَلُّقُ المعلومِ بالعلمِ ؛ فلم يجبْ ، إذا كانَ عالِمًا لنفسِهِ ، أنْ تكونَ نفسُهُ عِلْمًا وأنْ يجبَ لذٰلكَ أنْ تكونَ[١] نفسُهُ عالِمَةً .

يقالُ له : إذا أوجبَتْ نفسُهُ كونَهُ عالِمًا ، صارَتْ بمثابَةِ العِلْمِ الذي يُوجبُ كونَ العالِمِ به على هٰذِهِ الصفةِ . وصارتْ نفسُهُ والعلمُ يوجبانِ حُكْمًا واحِدًا متساوِيًا . ومُحالٌ وجوبُ الحكمِ الذي هو كونُ العالِمِ عالِمًا عنِ العِلْمِ وما ليس بعِلْمٍ ، كما يستحيلُ فيما يُوجبُ كونَ الكائِنِ كائِنًا والمُريدِ مُرِيدًا . ومِنْ هٰذِهِ الناحيةِ أَوْجَبْنَا على مَن قالَ : إنَّه عالِمٌ بذاتِهِ ، كونَ ذاتِهِ عِلْمًا . ولا مَهْرَبَ مِن ذٰلكَ .

وهٰذِهِ الدلالةُ أيضًا مَبْنِيَّةٌ على ثُبُوتِ القولِ بالأحوالِ ، لأنَّهُ ، إنْ لم يَكُنْ يجبُ قولُنا

---

١ تكون : يكون ، الأصل .

«عالِمٌ» ، أَكْثَرُ مِنْ وجودِ العلمِ بذاتِهِ بقولِنا : إنَّ العِلْمَ مُوجبٌ لكونِ العالِمِ عالِمًا وعِلَّة لكونِهِ عالِمًا ومقتضيًا لذٰلكَ لِمَعْنًى ، لا مَعْنَى تحته ، لأَنَّهُ يصيرُ موجبًا لنفسِهِ وعِلَّةً ومقتضيًا لها . وذٰلكَ مُحَالٌ .

القول في أنّ الحيّ العالم القادر بكونه كذٰلك أحوال وجبت له عن العلم والحياة والقدرة والإدراك

إن قال قائلٌ : قد بنيتُم ما قدَّمتُمُوهُ مِنَ الأدِلَّةِ على صِحَّةِ القولِ بأحوالٍ وأحكامٍ واجبة عن العلمِ والقدرةِ ، فلِمَ قلتُم ذٰلكَ ؟ [٩٢ب] وما الحجَّةُ عليه ؟ إذا بنيتُم الكلامَ في إثباتِ الصفاتِ على ذٰلكَ ، مع إنكارِ مَن يخالِفُ فيه مِن أصحابِكم ومِنَ المُخالِفِينَ .

يقالُ له : إنَّنا لا نَسْتَدِلُّ على إثباتِ الصفاتِ بهٰذِهِ الأَدِلَّةِ المبنيّةِ على ثبوتِ القولِ بالأحوالِ لأجلِ الحاجةِ إليها ، وإنَّه لا طريقَ إلى إثباتِ الصفاتِ إلَّا هِيَ ، بل هِيَ بعضُ الأَدِلَّةِ على ذٰلكَ ، ولنا أَدِلَّةٌ سنذكرُها مِن بَعدُ صحيحة مستمرّة ، وإن لم تُبْنَ على صحّةِ القولِ بالأحوالِ . ونحنُ نذكرُ بعضَها بعدَ ذِكْرِ جملةٍ مِنَ الكلامِ في صِحَّةِ القولِ بالأحوالِ .

وأَحَدُ ما يدلُّ على ذٰلكَ أنَّنا نعلمُ كونَ السوادِ سوادًا وكونَهُ محتاجًا إلى المحلِّ وكونَهُ حادثًا وكون له ما تعلّق مِنَ الأعراضِ مُتَعَلِّقًا بمتعلّقِهِ ، كما نعلمُهُ عَرَضًا محتاجًا إلى المحلِّ . وقد ثَبَتَ أنَّ هٰذِهِ علومٌ مختلفةٌ غير متضادَّةٍ ولا متضادَّةٍ .

والدليلُ على أنَّها علومٌ مُتَغَايِرَةٌ أنَّه قد يَعلمُ وجودَ السوادِ مَن لا يعلمُهُ سوادًا . ويعلمُهُ سوادًا مَن لا يعلمُهُ محدثًا ؛ فلو كانَ العلمُ بكونِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ واحِدًا ، لكانَ مَنْ عَلِمَهُ على بعضِها عَلِمَ جميعَها . وهٰذا بَيِّنُ الفسادِ .

ويدلُّ على أنَّها غيرُ مُتَضَادَّةٍ صحَّةُ ٱجتماعها للعالِمِ في الزَّمَنِ الواحِدِ . ويدلُّ على أنَّها مختلفةٌ غير متماثِلَةٍ أنَّها لو كانَتْ متماثِلَةً ، لَسَدَّ بعضُها مَسَدَّ بعضٍ ، ولكانَ مَن عَلِمَ السوادَ موجودًا ، عَلِمَهُ حادِثًا وسوادًا . وهٰذا بَيِّنُ البُطْلَانِ ؛ فَثَبَتَ أنَّ العلومَ بكونِ السوادِ على هٰذِهِ الصفةِ مختلفة . وإذا أُثبتَ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّها علومٌ بأحوالٍ

وصفاتِ السوادِ في ذاتِهِ عليها ، وأنَّ تلكَ الأحوال متباينة المعنى .

فإن قيلَ : ما أنكرتُم أنْ تكونَ هٰذِهِ مختلفة لأمرٍ يَرْجِعُ إلى ذواتِها ، لا لأنَّ لها معلومات متباينة المعنى .

يقالُ له : هٰذا باطلٌ ، لأنَّ العلومَ إنّما تختلفُ ، إذا ٱخْتَلَفَتْ معلوماتها ، فإذا ٱتَّفَقَتْ المعلوماتُ ، لم يَجُزْ [١٩٣أ] أنْ تختلفَ العلومُ بها في أنَّها علومٌ بها على ذٰلكَ الوَجْهِ . يدلُّ على هٰذا ويوضحُهُ أنَّه ، إذا تَعَلَّقَ العِلْمانِ بها في أنَّها علومٌ بها على ذٰلكَ الوجهِ . يدلُّ على هٰذا ويوضحُهُ أنَّه ، إذا تَعَلَّقَ العِلْمانِ بكونِ الشيءِ سوادًا ، لم يَصِحَّ أنْ يَخْتَلِفَا في كونِهما علمًا بكونِهِ سوادًا ومعلومهما أمرٌ واحِدٌ على وجْهٍ واحِدٍ ، وأنَّه ، إذا تَعَلَّقَ علمانِ بالسوادِ ، أحدُهما علمٌ بكونِهِ موجودًا ، والآخرُ علمٌ بكونِهِ سوادًا ، ٱخْتَلَفَا لا محالةَ ، لاختلافِ الوجوهِ والأحوالِ التي عُلِمَ عليها ؛ فثبت بذٰلك أنَّ العِلْمَ بكونِ السوادِ على هٰذِهِ الصفاتِ ، ليس هو عِلْمٌ بأنَّه ذاتٌ فقط ولا بمعانٍ[1] تقومُ وتختصُّ بذاتِهِ ولا بمتعلّقاتٍ له منفصلة عنه ، كمتعلّقِ العلمِ والقدرةِ ، وما جرى مجرى ذٰلك . وإن علم بكونِ السوادِ على أحوالٍ وأحكامٍ هو في ذاتِهِ عليها لا لِعِلَّةٍ .

على أنَّه لو تَمَّ لقائِلِ هٰذا ما قالَهُ مِن أنَّ ذٰلكَ لا يرجعُ إلى ٱختلافِ علومنا بكونِ السوادِ على هٰذِهِ الصفاتِ وكونه ، تعالى ، عالِمٌ قادِرٌ حيٌّ ، لأنَّهُ ليس بِذِي علومٍ مختلفة ، إنْ كان عالِمًا بنفسِهِ أو بعلمٍ على ما يذهبُ إليه ؛ فيبقى عليه جواب ذٰلكَ . ولا مخرجَ منه .

---

١ بمعان : بمعاني ، الأصل .

فصل

فإن قيل : كيف يجوزُ لكم أنْ تقولوا : إنَّ تماثُلَ المعلومينِ يوجبُ تماثُلَ العِلْمَيْنِ مع قولِكم بأنَّ معلومَ العبدِ هو معلومٌ للهِ ، تعالى ، على وجهِ ما هو معلومٌ للعبدِ ، وإن كان علمُهُ مخالِفًا لعُلُومِنَا في الجنسِ ؟ وإذا كانَ ذٰلك كذٰلكَ ، فلِمَ لا يجوزُ أنْ تَتَعَلَّقَ العلومُ الحادِثةُ بمعلومٍ واحدٍ وتكون مع ذٰلكَ مختلفةً ؟

يقالُ له : فيما بعدتْ ، لأنَّنا لا نقولُ : إنَّ العِلْمَيْنِ بالمِثْلَيْنِ مثلينِ ، بل مختلِفَيْنِ ، ولذٰلكَ يَصِحُّ أنْ يَعلمَ الشيءَ مَنْ يَجْهَلُ منه ، وإنْ تَضَادَّ العلمُ بالشيءِ ما لا يضادّ العلم بمثلِهِ . وكلُّ عِلْمَيْنِ بِمَعْلُومَيْنِ يختلفانِ ، وسواء كان معلومهما متماثِلًا أو مختلفًا أو متضادًّا . وإنَّما قُلنَا : إنَّ العِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ ، لا يَصِحُّ أنْ يَخْتَلِفَا في كونِهما علمًا به على ذٰلكَ [٩٣ب] الوجهِ ، وإنْ صَحَّ أنْ يَخْتَلِفَا في الجنسِ ، إذا كان أحدُهما قديمًا والآخرُ مُحْدَثًا ؛ فعِلْمُ الله ، عزَّ وجلَّ ، بأنَّ السوادَ سوادٌ ، لا يخالِفُ علمنا بكونِ السَّوادِ سَوادًا ، وإن لم يَكُنْ مِنْ جنسِ عِلْمِنَا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكنّا نعلمُ بكونِ السوادِ موجودًا وحالًّا في المحلِّ مخالِفٌ للعِلْمِ بأنَّه سوادٌ ، وأنَّه ليسَ للعلمِ بأنَّه موجودٌ مِنَ العلمِ بأنه سوادٌ في شيءٍ ، ثَبَتَ أنَّ معلومَهما مُتَبَايِنَانِ وفي مَعْنَى الذَّاتَيْنِ المختلفَتَيْنِ وإن لم يكونا ذَاتَيْنِ . وبَطَلَ الاعتراضُ .

دليل آخر

ومِمَّا يوضِحُ ذٰلكَ أيضًا ويُبَيِّنُهُ علمُنا ضرورةً بأنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ الشيءُ معلومًا ومجهولًا في وقتٍ واحدٍ لعالِمٍ واحدٍ على وجهٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ معلومًا بآتِّفاقٍ ، وكنَّا نعلمُ أنَّ العالِمَ منَّا قد يعلمُ السوادَ موجودًا ذاتًا ويجهلُ كونَهُ سوادًا ، ويعلمُ ذاتَ الجوهرِ جوهرًا ويجهلُ كونَهُ محدثًا ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ الوجهَ الذي يعلمُ عليه مِن كونِه موجودًا لا يجوزُ أنْ يكونَ هو الذي يعلمُ عليه بكونِه سوادًا . وصَحَّ أنَّ العلمَ بأنَّه محتاجٌ إلى المَحَلِّ ، وأنَّه سواد علمٌ بأحوالٍ له هو ، مختصٌّ بها لا لِمَعْنًى ، وأنَّه لا يجوزُ أنْ يكونا علمًا بذاتِهِ فقط أنَّها ذاتٌ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ ، لكانَ المعلومُ هو نفسُ المجهولِ على الوجهِ الذي علمَ عليه . وفسادُ ذٰلكَ معلومٌ بضرورةِ العقلِ .

وعلى هٰذا الأصلِ يَصِحُّ القولُ بالمعلومِ ، وأنَّ الشيءَ يُعْلَمُ على حالٍ وصِفَةٍ ، هو في ذاتِهِ عليها ، ويجهلُ كونُه على صفةٍ ، يستحقُّها لمعنى يَتَعَلَّقُ به ؛ فلا يوجبُ كون المعلومِ مجهولًا ، وإنَّما يوجبُ كون المجهولِ غير المعلومِ . وذٰلكَ نحو العلم بوجودِ الشيءِ والجهلِ بأنَّه أسود أو فاعلٌ أو حلوٌ أو حامضٌ ، لأنَّ الجهلَ بذٰلكَ جهلٌ بغيرِه . والعلمُ بأنَّه موجودٌ هو علمٌ بذاتِهِ بالمعلومِ إذًا غير المجهولِ . وإنَّما ضرورة الأمرِ فيما يقالُ : إنَّه معلومٌ ومجهولٌ مِن وَجْهَيْنِ ما قلناهُ مِنْ أنَّ العلمَ بكونِ السوادِ عَرَضًا أو محتاجًا إلى المحلِّ ، والجهل [٩٤أ] بأنَّه سواد ، لأنَّ العلمَ والجهلَ بكونِه كذٰلكَ يَتَعَلَّقُ بذاتِهِ على صِفَتَيْنِ مختلفتينِ . هٰذا ما لا بدَّ منه . ولو لم يَكُنِ المعلومُ بكونِه عَرَضًا ومحتاجًا إلى المحلِّ إلَّا نفس المعلومِ بكونِهِ سوادًا ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ مَنْ عَلِمَهُ عَرَضًا وجَهِلَهُ سَوادًا أنْ يكونَ قد جَهِلَ ما عَلِمَهُ على الوجهِ الذي عَلِمَهُ . وهٰذا نهايةُ الإحالةِ والفسادِ ؛ فَثَبَتَ أنَّ للحادِثِ أحوالٌ وصفات هو في ذاتِهِ عليها ، وإنْ كانَتْ ثابتةً له ، لا لِمَعْنًى .

ولا أحد قال بأنَّ للجوهرِ والسوادِ أحوالٌ وصفات متباينة المعنى ، إلّا وهو قائِلٌ بأنَّ للحيّ القادرِ المدركِ المُرِيدِ صفات وأحوال هو عليها ، وإنْ وَجَبَتْ له عن معانٍ[1] تختصُّ به وتَتَعَلَّقُ بذاتِهِ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ القولُ بالأحوالِ .

وكلُّ مَن لم يُعَبِّرْ عن هٰذِهِ الصفاتِ بالأحوالِ ، فإنَّه يوافِقُ على المَعْنَى ويُعَبِّرُ عنها بالوُجُوهِ والجِهَاتِ ، وربَّما عَبَّرَ عنها بالصفاتِ ، فلا بدَّ له أنْ يقولَ : إنَّ العلمَ بأنَّه محدثٌ ، وأنَّه سواد عِلْمٌ به على صِفَتَيْنِ أو على وَجْهَيْنِ ، ولو لم تَكُنْ إلّا جهة واحدة ، ولم تَكُنْ إلّا ذاته فقط مِن حيثُ هي ذاتٌ لصَارَ المعلومُ مجهولًا ؛ فَثَبَتَ أنَّ الخلافَ إنَّما يَقَعُ في العبارةِ دُونَ المَعْنَى .

ويجبُ نَقْلُ هٰذِهِ الدلالةِ إلى ذاتِ القديمِ ، تعالى ، وأنْ يقالَ : الدليلُ على أنَّ له أحوالًا زائدةً على وجودِهِ أنَّنا قد نعلمُهُ موجودًا ، وإن لم نعلَمْهُ قائمًا بنفسِهِ ، ونعلمُهُ مُحْتَمِلًا للصفاتِ . وهٰذِهِ علومٌ مختلفةٌ . ولا يجوزُ أنْ تكونَ كلّها عِلْمًا بذاتِهِ أنَّها ذاتٌ ولا عِلْمًا بِمُتَعَلَّقَاتٍ لذاتِهِ ، كَمُتَعَلَّقَاتِ العالِمِ عالِمًا والقادِرِ قادرًا . فيقالُ : إنَّه علمٌ بمتعلّقٍ كونه موجودًا قائمًا بنفسِهِ ومحتملًا للصفاتِ ، لأنَّه لا يَتَعَلَّقُ لكونِهِ كذٰلكَ . ولا يَصِحُّ أيضًا أنْ يكونَ علمًا لِمَعَانٍ لها ، يكونُ موجودًا قائمًا بنفسِهِ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ أنَّها علومٌ بكونِ ذاتِهِ على صفاتٍ وأحوالٍ متباينة المَعْنَى . وصَحَّ ما قُلناهُ .

[1] معان : معاني ، الأصل .

دليل آخر

[٩٤ب] ومِمَّا يدلُّ أيضًا على أنَّ للحيّ العالِمِ القادِرِ بكونِهِ كذٰلكَ صفاتٍ وأحوالًا[١] هو في ذاتِهِ عليها علمُنا وعلمُ القديمِ ، سبحانَهُ ، بأنَّه عالمٌ بالمعلوماتِ ؛ فلا يَخلُو علمُنا وعلمُهُ بأنَّه عالِمٌ مِنْ أن يكونَ له معلوماتٌ[٢] أو لا معلومَ له . ومحالٌ أن لا يكونَ له معلوماتٌ[٣] بِاتِّفَاقٍ ؛ فيجبُ تعلُّقُهُ بمعلومٍ . ولا يَخلُو معلومُ عِلْمِنا بأنَّه عالِمٌ مِن أنْ يكونَ عِلْمًا بوجودِهِ وذاته أنَّها ذاتٌ فقط أو علمًا بمعلوماتِهِ وأنَّ له معلوماتٍ أو علمًا ، يعلمهُ الذي مِن أجلِهِ يكونُ عالِمًا ، أو علمًا بكونِهِ على صفةٍ وحالٍ ، فارقَ بها مَن ليسَ بعالِمٍ ؛ فيستحيلُ بِاتِّفَاقٍ أنْ يكونَ عِلْمًا بذاتِهِ أنَّها ذاتٌ وموجودةٌ فقط ، لأنَّهُ قد يعلمُ بعلمِهِ كذٰلكَ مَن يجهلُ كونَهُ عالِمًا وقَبلَ النظرِ في كونِه عالِمًا ولأنَّه كان يجبُ أنْ يكونَ مَن جَهِلَهُ عالِمًا فقد جَهِلَهُ كائنًا موجودًا . وهٰذا باطلٌ .

ولا يجوزُ أيضًا أنْ يكونَ معلومُ العلمِ بأنَّه عالمٌ هو معلوماتُهُ وأنَّ له معلوماتٌ مِن وجوهٍ . أحدُها أنَّنا لا نعلمُ أنَّ له معلوماتٍ عن تعلمه عالِمًا . ولو لم يكن عالِمًا ، لم تَكُنْ للمعلوماتِ معلوماتٌ له . ولأجلِ ذٰلكَ لم تَكُنْ معلوماتٌ للجاهِلِ بها ومَن ليس بعالِمٍ بها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ويدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنَّه ليس القولُ بأنَّ معلوماتِ العلمِ بأنَّه عالِمٌ هو معلوماتُهُ وأنَّ له معلوماتٍ أَوْلَى مِنَ القولِ بأنَّ معلوماتِ العلمِ بأنَّ له معلوماتٍ لهما هو كونُهُ عالِمًا وأنَّ العلمَ بأنَّ له معلوماتٍ هو العلمُ بأنَّه عالِمٌ . وإذا تَقَادَمَ القولانِ ، بَطَلَا .

---

١ أحوالًا : احوال ، الأصل .

٢ معلومات : معلوما ، الأصل .

٣ معلومات : معلوما ، الأصل .

ومِمَّا يدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنَّه لو كانَ العلمُ بأنَّه ، تعالى ، عالِمٌ علمٌ بمعلوماتِهِ ، لَوَجَبَ ، إذا عَلِمْنَاهُ عالِمًا بما لا نهايةَ له مِنَ المعلوماتِ على التفصيلِ أَنْ نكونَ[1]عالِمِينَ بمعلوماتِهِ التي لا نهايةَ لها [٩٥أ] على التفصيلِ . ولَمَّا بَطَلَ هٰذا بٱتِّفَاقٍ وما قدَّمْنَاهُ مِن قضايا العقولِ ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ معلومُ العلمِ بأنَّه عالِمٌ هو معلوماتُهُ .

على أنَّه لو ٱستتبَّ التعلُّقُ بمِثْلِ هٰذا في العلمِ لكونِهِ عالِمًا ، لم يَسْتَقِمْ مثلُهُ في متعلّقِ العلمِ بأنَّه موجودٌ حيٌّ قائِمٌ بنفسِهِ ومحتملٌ للصفاتِ ، إنْ كانَ للموجودِ بكونِهِ موجودًا حالًا . والأقربُ أنَّ كونَهُ موجودًا وكونَ غيرِه ليسَ بصِفَةٍ لذاتِهِ . وإنَّما صفاتُ ذاتِهِ زاد على الوجودِ مِمَّا هو في ذاتِهِ عليه ، إمَّا بمَعْنًى أو لا لمَعْنًى على ما بَيَّنَّاهُ وما سنذكُرُهُ مِن بَعدُ .

وإنَّما تَعَذَّرَ التَّعَلُّقُ بمِثْلِ ذٰلكَ في كونِهِ حيًّا محتملًا للصفاتِ ، لأنَّه لا تعلُّقَ لكونِهِ حيًّا ومحتملًا للصفاتِ بأمرٍ منفصلٍ عنه ، كتعلُّقِ كونِهِ عالِمًا وقادرًا وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . ويكفي في الاستدلالِ التَّعَلُّقُ بالعلمِ بكونِهِ حيًّا ومحتملًا للصفاتِ ومفارقته في ذٰلكَ للأعراضِ والصفاتِ ؛ فَثَبَتَ أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ معلومُ العلمِ بأنَّه عالِمٌ معلوماته ، وأنَّ له معلوماتٌ . وكذٰلكَ القولُ في العلمِ بأنَّه قادِرٌ .

ولا يَصِحُّ على قولِ مَن قالَ : إنَّه قد يَصِحُّ أنْ يَعْلَمَ العالِمَ عالِمًا على الحقيقةِ مَن يَجهل علْمَهُ ، وما لأجلِهِ يكونُ العالِمُ عالِمًا ، وإنَّه قد يُعلمُ العالِمُ عالِمًا قَبْلَ العِلْمِ بعِلْمِهِ أنْ يقولَ إنَّ العلمَ بكونِه ، تعالى ، عالِمًا وكون غيره علمًا بعلمِهِ الذي له يكونُ عالِمًا ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَصِحَّ أنْ يَعْلَمَ العالِمَ عالِمًا إلَّا مَن عَلِمَهُ وأنَّ له علمًا . ولمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَمْتَنِعْ هٰذا القولُ .

---

١ نكون : يكون ، الأصل .

وقد قال شيخُنا أبو الحسنِ ، رضي اللهُ عنه في جوابِ قولِهم : لو كان العالِمُ عالِمًا لأنَّ له عِلْمًا ، لم يَعْلَمْهُ عالِمًا إلَّا مَن عَلِمَ علمَهُ . وأيضًا ، فإنَّ مَعْنَى أنَّ العالِمَ عالمٌ أنَّ له علمًا . ومحالٌ أنْ يعلمَهُ عالِمًا إلَّا مَن عَلِمَ له علمًا . وإنَّما قالَ ذٰلكَ على أنَّه لا يثبتُ للعالِمِ بكونِهِ عالِمًا حالًا زائدةً على وجودِ العلمِ به ، غير أنَّه لا يجوزُ له الجمعُ بينَ هٰذا القولِ [٩٥ب] وبينَ القولِ بأنَّ العالِمَ إنَّما كان عالِمًا ، لأنَّ له علمًا ، وأنَّ العلمَ إنَّما كان عِلْمًا ، لأنَّ العالِمَ كان به عالِمًا ، وأنَّ العلمَ هو الموجبُ المقتضي لكونِ العالِمِ عالِمًا وأمثال هٰذا مِمَّا قد قالَهُ . فالجوابانِ مختلفانِ ، لا يَصِحُّ الجمعُ بينَهما .

فصل

على أنَّهُ ، وإنْ سُلِّمَ أنَّ العلمَ بأنّه عالِمٌ علمٌ بعلمِهِ ، وأنَّه محالٌ أنْ يعلمهُ أو غيره عالِمًا إلَّا مَن عَلِمَ عِلْمَهُ ، لَوَجَبَ أيضًا أنَّه لا بدَّ مِنَ القولِ بالأحوالِ . وذٰلكَ أنَّنا ، إذا علمناهُ عالِمًا لِعِلْمِهِ ، فقد عَلِمْنَا وجوبَ ٱختصاصِهِ بكونِهِ عالِمًا لعلمِهِ دُونَ غيرِهِ مِمَّن ليس ذٰلكَ العلمُ عِلْمًا له . ولولا إيجابُ العلمِ لتخصّصهِ بصفةٍ يؤثِّرُ العلمُ في حصولِها له ، لم يَكُنْ بأنْ يكونَ هو العالمُ به أَوْلَى مِن غيرِهِ . ولم يَكُنْ بأن يعلمَ أنّه هو العالِمُ به أَوْلَى مِن أنْ يكونا عالمينِ بأنَّ غيرَهُ هو العالِمُ به . فلمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، كان له ٱختصاصًا في كونِهِ عالِمًا بعلمِهِ دُونَ غيرِهِ ، وكانَ لعلمِهِ أيضًا ٱختِصَاصًا في كونِهِ علمًا له وموجبًا لكونِهِ عالِمًا دُونَ إيجابِ ذٰلكَ لغيرِهِ ودُونَ كلِّ ما ليس بعلمٍ مِنَ الصفاتِ ، وَجَبَ أنْ يكونَ له حالًا هو مختصٌّ بها في كونِهِ عالِمًا بعلمِهِ دُونَ غيرِهِ ، وأنْ يكونَ لعلمِهِ حالًا في كونِهِ موجبًا لكونِهِ ، تعالى ، عالِمًا دُونَ غيرِهِ .

وليس لأحدٍ أنْ يقولَ : ليس يجبُ قولُنا : إنَّه عالِمٌ بعلمِهِ أكثر مِن أنَّه موجودٌ بذاتِهِ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَكُنْ للعلمِ مُتعلّقٌ[١] هو المعلومُ به ولا للقدرة متعلّقٌ[١] هو المقدورُ ، لأنَّ المعلومَ لا يكونُ معلومًا للعلمِ ، وليس[٢] المقدورُ مقدورًا للقدرة ؛ فإنْ لم يَكُنِ العلمُ والقدرةُ يُوجبانِ كونَ مَن وُجِدَا به عالِمًا قادِرًا ، وليس إلَّا وجود ذات العلمِ ، لم يَكُنْ للعلمِ معلومًا ولا للقدرة مقدورًا ، كما لا يكونُ للسوادِ والكونِ متعلّقا غيره أو في حكمِ الغيرِ له ، إذا لم يُؤَثِّرا في كونِ مَن وُجِدَا به على صفةٍ ولم يَكُنْ لهما صفةٌ ، تُوجبُ[٣] حالًا [١٩٦أ] لِمَنْ وُجِدَا به . وهٰذا بَيِّنُ البُطلانِ .

---

١ متعلّق : متعلقا ، الأصل .

٢ وليس : ولا ، الأصل .

٣ توجب : يوجب ، الأصل .

وكذٰلكَ فلو لم يَكُنْ للعلمِ في نفسِهِ حالٌ وصفةٌ لكونِهِ عليها تعلّق بمتعلّقهِ ، ولم يَكُنْ إلّا وجودهُ مَن وُجدَ به وكونه ذاتًا فقط ، لم يَصِحَّ أنْ يستدلَّ بكونِهِ متعلّقًا بمنفصلٍ عنه أوْلَى مِن غيرِهِ مِنَ الموجوداتِ . وإذا فَسَدَ ذٰلكَ وخُصَّ هو مِن بَينِ سائرِ الصفاتِ بالتّعَلُّقِ الذي هو منفردٌ به ، دَلَّ على ذٰلكَ أنّه في نفسِهِ على حالٍ وصفةٍ ٱقْتَضَتْ له ذٰلكَ ، وإنْ وجبتْ له لا لِعِلَّةٍ . وكانَتْ حالُ العلمِ به إنّما تجبُ له عن وجودِهِ به ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ ما قُلناهُ .

ولا يجبُ أنْ يقالَ في القَدْحِ في هٰذا القولِ : لو لم يَكُنْ تَحْتَ القولِ : «إنّه عالِمٌ بالعلمِ» أكثرُ مِن وجودِ ذاتِهِ ووجودِ ذاتِ العلمِ به ، لم يَكُنْ هو العالمُ به أوْلَى مِن غيرِهِ ، لأنّهم يقولونَ : ليس تحت[1] القولِ : «إنّه عالِمٌ به» حالٌ له ٱختَصَّ بها دُونَ غيرِهِ ، وإنّما يجبُ ذٰلكَ أنَّ العلمَ موجودٌ به دُونَ غيرِهِ .

ولا يَصِحُّ أنْ يقالَ لهم : لو كان العلمُ موجودًا به ، لم يَكُنْ بأن يُوجدَ به أَوْلَى مِن أنْ يكونَ موجودًا بغيرِهِ ، لأنَّهُ إلزامٌ ساقِطٌ . ومثلُهُ يَلْزَمُ في السوادِ وكلِّ عرضٍ وُجدَ بمَحَلٍّ ، ولأنّه ساقِطٌ بأنْ يقولوا له : إنَّ العلمَ كان موجودًا بمَن وُجدَ به أو يقولوا : ليس لكونِ العلمِ موجودًا بالقديمِ ، سبحانَهُ ، أو بغيرِهِ صفةٌ زائدةٌ على وجودِهِ ، هو مختصٌّ بها . ولذٰلكَ ٱشتركَ في الوجودِ بالمَحَلِّ الصفاتُ المختلفةُ ؛ فهٰذا كلُّهُ يُسْقِطُ عليهم[2] هٰذا القدحَ ويبطِلُهُ . وإنّما يجبُ أنْ يُعَوَّلَ على ما قُلناهُ .

وليس لأحدٍ أنْ يقولَ : ما أنكرتُم أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنّه عالِمٌ وقادِرٌ إنّما هو صدقُ خبرِ مَن خَبَّرَ بأنَّهُ عالِمٌ قادِرٌ لفسادِ ذٰلكَ مِن وجوهٍ ، أَقَرَّ بها أنّه قد يعلمُ أنّه ، تعالى ، وغيرَه عالِمٌ قادِرٌ مَن لا يَعْلَمُ أنَّ مخبرًا أَخبرَ عن كونِهِ كذٰلكَ حتّى يعلمَ أنَّ خبرَهُ صدقٌ أو كذبٌ .

---

١ تحت : تجب ، الأصل .

٢ عليهم : عنهم ، الأصل .

وقد زَعَمَ منكرُ الأحوالِ مِنَ القدريّةِ أنَّهُ ، تعالى ، لم يَزَلْ عالِمًا بأنّه عالِمٌ . وليسَ معلومُ عِلْمِهِ بذٰلكَ صِدْقَ مَنْ أَخبَرَ عَنهُ في الأَزَلِ بأنَّهُ عالِمٌ ولا لِصِدْقِ خبرٍ لهُ [٩٦ب] عن نفسِهِ بأنَّهُ عالِمٌ ، لأنَّهُ لا يَصِحُّ عِندَهم أنْ يكونَ لم يَزَلْ مُتَكَلِّمًا مخبرًا ؛ فَبَطَلَ هٰذا القولُ مِنْ كلِّ وَجْهٍ .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّ الخبرَ عن كونهِ عالِمًا لا يَصِحُّ أنْ يكونَ صِدْقًا حتَّى يكونَ في ذاتِهِ عالِمًا ويكونَ الخبرُ مُتَعَلِّقًا بكونهِ كذٰلكَ . وإذا ثَبَتَ هٰذا ، فلا يَجُوزُ أنْ يَعْلَمَ صِدْقَ الخبرِ عن كونِهِ عالِمًا إلَّا مَنْ عَلِمَهُ عالِمًا وأنَّ الخبرَ عن كونِهِ كذٰلكَ قد تناوَلَهُ على ما هُوِ في ذاتِهِ عليه . وإنْ كان العلمُ بأنّه عالِمٌ هو العلمُ بصدقِ الخبرِ عن كونِهِ كذٰلكَ صدق لا يصحُّ حتَّى يَعْلَمَ العالم بِصِدْقِ الخبرِ أنّه عالِمٌ على ما تناولَهُ الخبرُ ، وَجَبَ أن لا يَعْلَمَهُ عالِمًا ولا صِدْقَ الخبرِ عن أنّه عالِمٌ ، لأنّه لا يَعْلَمُهُ عالِمًا حتَّى يَعْلَمَ صِدْقَ الخبرِ عن أنّه عالِمٌ حتَّى يعلمَ كونَهُ عالِمًا . وهٰذا تَخْلِيطُ مِمَّن صارَ إليه .

قال القاضي ، رحمهُ اللهُ : وٱعْلَمُوا أنَّ هٰذِهِ الدلالةَ والتي قَبلَها على ثبوتِ القولِ بالأحوالِ لا تستقيمُ لِمَنْ قال مِنَ القدريّةِ : إنَّه قد يَصِحُّ ثبوتُ علمٍ لا معلومَ لهُ وثبوتُ عالِمٍ لا معلومَ له ، وإنَّ العلمَ بأنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، لا شريكَ لهُ ولا علمَ لا معلومَ له ، لأنَّهُ لا يَمْتَنِعُ على هٰذا أن يقالَ له : ما أنكرتَ أنْ يكونَ علمُنا بكونِ السوادِ موجودًا وسوادًا وكونِ القديمِ عالِمًا قادرًا علمًا[1] لا معلومَ له أَصْلًا ، كالعِلْمِ بأنَّ القديمَ لا ثانِيَ له . وإذا لم يَكُنْ لهُ معلومٌ ، ٱسْتَحَالَ البحثُ عن أيِّ الأمورِ هو المعلوم به ، لأنّه إنّما يطلبُ العلم بتفصيلِ معلومِهِ مِمَّا ليسَ هو معلومُهُ ، إذا ثَبَتَ له معلومٌ ؛ فأمَّا إذا ألزم على أنْ يكونَ لا معلومَ ؛ فَبَطَلَ التَّعَلُّقُ بهٰذا الاعتبارِ .

---

١ علمًا : علم ، الأصل .

وهٰذا لا مَحِيصَ لهم منه .

ويصحُّ أيضًا التَّعَلُّقُ بهٰذِهِ الدلالةِ في إثباتِ الأحوالِ بأنْ يقالَ : قد ثَبَتَ أنَّ القديمَ ، تعالى ، يعلمُ نفسَهُ موجودًا وحيًّا عالِمًا وكونه كذٰلكَ من تعلّق بمعلومٍ . ولا يجوزُ أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنَّه ووجوده فقط وكونه ذاتًا ولا معلوماته ومقدوراته ، ولأنَّ كونَه حيًّا موجودًا لا تعلُّقَ له بغيرٍ له ، يقالُ : إنَّه يعلمُهُ .

ولا يصحُّ أنْ يقالَ : إنَّ علمَه بذٰلكَ يَرْجِعُ إلى ٱختلافِ علومِهِ بكونه كذٰلكَ ، لأنَّه[1] [١٩٧أ] ليسَ بذي علومٍ مختلفةٍ ، إنْ كان عالِمًا بذاتِهِ أو بعلمٍ قديمٍ على ما نقولُهُ ؛ فيجوزُ أنْ يقولَ قائلٌ : علومُنا نحن بكونِهِ كذٰلكَ مختلفة . ولا يصحُّ أن نجعلَ له هو ، تعالى ، بكونِهِ كذٰلكَ علومًا مختلفةً . ومعوّلُ مَنْ دَفَعَ القولَ بالأحوالِ في جوابِ هٰذِهِ الأدلّةِ والمطالباتِ أنْ يقولَ : إنَّ علومَنا بكونِهِ كذٰلكَ وكونِ السوادِ على الصفاتِ التي ذكرناها ٱختلَفَتْ لأمْرٍ ، يرجعُ إليها ، لا لِتَبَايُنِ المعلوماتِ .

وقد أفسدنا ذٰلكَ مِنْ قَبلُ وبَيَّنَّا الآنَ أنَّه ، لو تَمَّ له هٰذا الجوابُ في علومِنا ، أنْ يستقيمَ مثلُهُ في علمِهِ ، تعالى ؛ فَبَطَلَ ما قالَهُ ، لأنَّ المطالَبَةَ في معلوماتِهِ ومعلوماتِنَا في علمِهِ وعلمِنا بكونِهِ كذٰلكَ مطالَبَةٌ واحدةٌ ؛ فيجبُ أن يكونَ الانفصالُ عنها بأمرٍ ، ينتظمُ السؤالُ عن علمِ القديمِ بذٰلكَ وعلومنا . وهٰذا واضحٌ ، لا شُبْهَةَ فيه . وهٰذِهِ الجُمْلَةُ هي العُمْدَةُ في إثباتِ القولِ بالأحوالِ .

ومِمَّا يدلُّ على ثبوتِ القولِ بالأحوالِ علمُنا بٱشتراكِ الذَّوَاتِ في كونِها أَنْفُسًا وذواتًا وموجوداتٍ مع علمِنا بٱختِلافِها وكونِ بعضِها جوهرًا وحامِلًا وبعضِها عرضًا

---

١ لأنَّهُ : مكرّر في الأصل .

محمولًا مُتَعَلِّقًا بغيرِه وبعضِها غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ وبعضِها دَالًّا[١] وبعضِها مدلولًا[٢] عليه .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّه لا يجوزُ ٱختِلَافُ المُخْتَلِفَيْنِ مِنْ حيثُ هُمَا ذاتانِ ولا بصفةٍ يَتَّفِقَانِ فيها ؛ فَوَجَبَ بذٰلكَ ٱختلافُهما لِاختِصَاصِ كلّ واحدٍ منهما بحالٍ ، فارَقَ خلافه . وقد بَيَّنَّا هٰذِهِ الجملةَ سَالِفًا ؛ فأَغْنَى ذٰلك عن رَدِّهِ .

---

١ دالًا : دال ، الأصل .

٢ مدلولًا : مدلول ، الأصل .

فصل من الكلام فيها

فإن قال قائلٌ مِن مُنْكِريها : ما أنكرتُم أنْ يكونَ القولُ بِتَصْحِيحِهَا باطِلًا[1] مِنْ قِبَلِ أنّه قولٌ يُوجبُ على قائلِهِ أنْ تكونَ أشياء وأن لا تكونَ كذٰلكَ . وهٰذا غايةُ التناقُضِ والفسادِ . وذٰلك أنَّ كلَّ مُصَحِّحٍ للقولِ بها يَزْعُمُ أنَّهُ مُحالٌ أنْ يُقَالَ فيها أو ما ليست بأشياءَ . ومتى ٱمْتَنَعَ أنْ يُقَالَ ذٰلكَ فيها ، وَجَبَ أنْ تكونَ أشياءَ لا محالَةَ ، لأنَّنا نعلمُ بضرورةِ العقلِ أنّه ليسَ بَيْنَ الشيءِ وما ليس بشيءٍ منزلةٌ وأمرٌ ، لا يُقَالُ فيه : إنَّهُ شيءٌ [٩٧ب] ، ولا يُقالُ فيه : إنَّه ليسَ . وإذا ٱستحالَ أنْ يُقَالَ فيها : إنّها ليست بأشياءَ ، وَجَبَ أنْ تكونَ أشياءَ لا محالَةَ ، لأنَّنا نعلمُ بضرورةِ العقلِ أنّه ليسَ بَيْنَ الشيءِ وما ليسَ بشيءٍ منزلةٌ وأمرٌ ، لا يقال فيه : إنّه شيءٌ . وإذا كانت أشياءَ ، كانَتْ ذواتًا وموجودةً عندكم خاصّةً ووَجَبَ ، إذا كانت مُعَلَّلةً ، أنْ تكونَ العللُ عِلَلًا للذواتِ وأنْ يقتضِيَ ذٰلكَ ما لا نهايةَ له على ما قَدَّمْتُم ؛ فَبَطَلَ القولُ بالأحوالِ .

يقالُ له : لَعَمْرِي إنَّه قدِ ٱمتنَعَ القائِلُونَ بها مِن أنْ يُقَالَ : إنّها ليستْ بأشياءَ . ويلزمُ عِندَنا على هٰذا الامتناعِ القولُ بأنّها أشياء ذوات . وذٰلكَ مُحَالٌ فيها .

وقالوا أيضًا : إنَّها ليستْ بمعلومةٍ ولا مفردةٍ بالذكرِ ؛ وإنْ أُفْرِدَتْ أحيانًا ، فَعَلَى جهةِ المجازِ والتشبيهِ لها بالذواتِ التي تُفْرَدُ بالذكرِ . وهٰذا عِندَنا غَيْرُ مستقيمٍ ولا صحيحٍ ، بلِ الواجبُ فيها أنْ تكونَ معلومةً ومفردةً بالذكرِ على ما نُبَيِّنُهُ مِن بَعْدُ .

ولا يجبُ لكونِها كذٰلكَ أنْ تكونَ أشياءَ لِمَا نذكرُهُ . وكذٰلكَ فلا يَمْتَنِعُ عِندَنا أنْ يقالَ فيها : إنَّها ليستْ بأشياءَ على الحقيقةِ مِنْ حيثُ لم تَكُنْ ذواتًا موجودةً . وكان مَعْنَى أنَّ الشيءَ شيءٌ أنَّه ذاتٌ موجودٌ .

وقد عُلِمَ بواضِحِ الأَدِلَّةِ التي قدَّمنا ذِكْرَهَا أنَّ الأحوالَ ليستْ بمعانٍ موجودةٍ ، وَجَبَ

---

١ باطلًا : باطل ، الأصل .

أنْ يقالَ على التحقيقِ : إنَّها ليست بأشياءَ ، وإنْ وُصِفَتْ بأنَّها أحوالٌ ووجوهٌ وأحكامٌ ، الذواتُ عليها ، كمَنْ سَمَّى المعدومَ الذي ليسَ بشيءٍ بأنَّه معلومٌ ومقدورٌ . وليسَ بَينَ أنْ يُوصَفَ المذكورُ وما قد عُلِمَ أو عُلِمَتْ الذاتُ عليه بأنَّه شيءٌ أو ليسَ بشيءٍ منزلةٌ ثالثةٌ ، كما أنَّهُ ليسَ بَينَ أنْ يُوصَفَ المعلومُ بأنَّه موجودٌ أو ليسَ بموجودٍ منزلةٌ ولا بَينَ أنْ يُوصَفَ الموجودُ بأنَّه موجودٌ عن أوَّلٍ أَوْ لا عن أوَّلٍ منزلةٌ .

ولو سَاغَ لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ بَيْنَ أنْ يكونَ المذكورُ والمُسَمَّى بأنَّه حالٌ شيءٌ أو ما ليسَ بشيءٍ منزلة ، ويُنْكِرَ القولَ بواسطةٍ بَينَ الوجودِ والعدمِ والقدمِ والحَدَثِ ، [٩٨أ] لجَازَ لقادرٍ أنْ يَقْلِبَ هٰذا ، فيقول : لا بل بَيْنَ الوجودِ والعدمِ والحَدَثِ والقدمِ واسطةٌ ومنزلةٌ ثالثةٌ . وليسَ بَيْنَ الشيءِ وما ليسَ بشيءٍ واسطةٌ ولا منزلةٌ ، يكونُ المذكورُ فيها . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه وما لا يَجِدُ العاقلُ عِندَ الرجوعِ إليه منزلةً بَيْنَهما .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وثَبَتَ أنَّ الأحوالَ ليستْ بذواتٍ موجودةٍ باتِّفاقِ القائلِينَ بالأحوالِ ، وَجَبَ أن يقالَ : إنَّها ليستْ بأشياءَ ، كما يقالُ : إنَّها ليستْ بموجوداتٍ ولا معانٍ ولا ذواتٍ . وإلَّا فما الفصلُ بَيْنَ القولِ : إنَّها ليستْ معانِيَ[1] ولا ذواتٍ ولا موجوداتٍ وبَيْنَ القولِ : ليستْ بأشياءَ ؟ وذٰلكَ مِمَّا لا يُمْكِنُ الفصلُ فيه ؛ فَوَجَبَ بهٰذِهِ الجُمْلَةِ صِحَّةُ ما أخبرناهُ الآنَ مِنْ إطلاقِ القولِ والمَعْنَى فيها أنَّها ليستْ بأشياءَ . اللّٰهُمَّ إلَّا أنْ يَظُنَّ ظَانٌّ عِندَ إطلَاقِنا لذٰلكَ أنَّها ليستْ بأحوالٍ وأحكامٍ ، الذواتُ عليها ومختصَّةٌ بها ؛ فَتَبَيَّنَ لهُ فسادُ قولِهِ .

ولا يجبُ لكونِ الذواتِ عليها إحالةُ القولِ فيها بأنَّها ليستْ بذواتٍ ولا معانٍ ولا موجوداتٍ . ولو أَوْهَمَ قولُنا فيها : إنَّها ليستْ بأشياءَ أنَّ الذواتَ ليستْ عليها ،

---

١ معاني : معان ، الأصل .

لَأَوْهَمَ ذٰلكَ فيها قولنا : إنَّها ليستْ بمعانٍ ولا ذواتٍ موجوداتٍ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : كيف يصحُّ أنْ يقالَ : إنَّ المعانيَ والعلمَ تُوجبُ وتقتضي ما ليسَ بشيءٍ ؟ وهل في الإحالةِ أَبْيَنُ مِنْ هٰذا ؟ وإنْ جازَ ذٰلكَ ، فلِمَ لا يَجُوزُ أنْ يقالَ : إنَّ العِلَلَ المقتضيةُ الموجبةُ ليستْ بأشياءَ ، كما أنَّ موجبَها ليسَ بشيءٍ ؟

يقالُ : إنَّ التَّعَجُّبَ مِنْ هٰذا وطَلَبَ موازنةِ الألفاظِ والعباراتِ لا معنى له . وإنَّما يجبُ أنْ يقالَ فيه[1] ما توجبُهُ الأَدِلَّةُ . وقد دَلَّلْنا مِنْ قَبلُ على أنَّ الأحوالَ المعلومةَ ليستْ بذواتٍ ولا موجودةٍ[2]، فيجبُ أن لا تكونَ[3] أشياءَ . وبَيَّنَّا أنَّ العِلَلَ الموجبة لا بُدَّ مِنْ أنْ تكونَ[4] أشياءَ وأنْ تكونَ[5] مع ذٰلك موجودةً بذاتِ مَنْ [٩٨ب] يُوجَبُ له الحكمُ . وذٰلك أمرٌ زائدٌ على وجودِها عِندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ ؛ فَوَجَبَ القولُ بذٰلكَ وسَقَطَ التَّعَجُّبُ والقلبُ .

ولو ساغَ التَّعَجُّبُ والقَلْبُ فيما قلناهُ ، لَسَاغَ أيضًا أنْ يقالَ : وكيف يَصِحُّ أنْ تكونَ العِلَلُ الموجبةُ المقتضيةُ عِلَلًا موجبةً مقتضيةً لِمَا ليسَ بمَعْنًى ولا موجودٍ ؟ فإنْ جازَ ذٰلك ، فلِمَ لا يجوزُ أنْ تكونَ العِلَلُ الموجبةُ المقتضيةُ ليستْ بمعانٍ[6] ولا موجودةٍ كموجباتِها ؟ وإلَّا فَمَا الفصلُ ؟ ولا سبيلَ لهم إلى دَفْعِ دأبٍ[7] مِمَّا قالوهُ والتعجّب مِن قولِهم : إنَّ العِلَلَ توجبُ ما ليسَ بثابتٍ ولا معنى موجودٍ . وهٰذِهِ جملةٌ تُبَيِّنُ

---

١ فيه : منه ، الأصل .
٢ موجودة : موجود ، الأصل .
٣ تكون : يكون ، الأصل .
٤ تكون : يكون ، الأصل .
٥ تكون : يكون ، الأصل .
٦ بمعان : بمعاني ، الأصل .
٧ دأب : داب ، الأصل .

صحّةَ القولِ بأنَّ الأحوالَ ليستْ بأشياءَ ، كما أنَّها ليستْ بِمَعَانٍ[١] .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، لم يَلْزَمْنَا القولُ بأنَّها أشياءَ ، لأنَّهم إنّما أَلْزَمُوا القولَ بذٰلكَ ، إنْ أَحَلْنَا أنْ يقالَ فيها : إنَّها ليستْ بأشياءَ . وإذا قُلنَا ذٰلكَ فيها وٱعتقدنا أنَّها ليستْ بأشياءَ ولا ذواتٍ على الحقيقةِ ، سَقَطَ إلزامُهم لنا أن تكونَ[٢] أشياءَ ، إذا ٱستحالَ أنْ يُقالَ : ليستْ بأشياءَ ، وزالَ ما قالُوهُ .

فإن قيل : فقولوا أيضًا : إنَّها معدومات ، كما قلتُم : إنَّها ليستْ بأشياءَ !

يقالُ لهم : إنَّنا لا نُطْلِقُ ذٰلكَ لِمَا فيه مِنَ الإيهامِ بصحَّةِ وجودِها وفعلِها . وقد قُلنَا وقُلتُم : إنَّ اللهَ ، تعالى ، لا شريكَ له ولا ثانِيَ معه ، يقالُ : إنَّه شيءٌ أو موجودٌ . ومع ذٰلكَ فلا يقالُ : إنَّ له ثانِيًا معدومًا[٣] مِنْ حيثُ لم نَقُلْ : إنَّه شيءٌ موجودٌ . وكذٰلكَ القولُ بالأحوالِ . وأيضًا فإنَّ قولَنا : هي معدومةٌ ، يُوهِمُ بأنَّ الذواتَ ليستْ بحاصِلَةٍ عليها وأنَّ العِلَلَ ليستْ بمقتضيةٍ لها . وذٰلكَ باطِلٌ .

فإن قال : إنَّما قُلِبَ . ما أُريدُ هٰذا ، وإنَّما أَعْنِي بقولي : هي معدومةٌ ، أنَّها ليستْ بذواتٍ ولا موجودةٍ .

قيلَ له : معناكَ هٰذا صحيحٌ ، غَيْرَ أنَّ الإطلاقَ ممنوعٌ لِمَا ذكرناهُ مِنْ إيهامِ الباطِلِ ؛ فَبَطَلَ ما طالَبْتَ به .

---

١ بمعان : بمعانى ، الأصل .

٢ تكون : يكون ، الأصل .

٣ ثانيًا معدومًا : ثانى معدوم ، الأصل .

فصل آخر من الكلام فيها

[١٩٩أ] فإن قالوا : إنّكم مع قولِكم بأنّها ليستْ بأشياءَ ولا موجودة تَنْقُضُونَ ذٰلكَ بإطلاقاتٍ فيها وحُكْمٍ لكم عليها يَقْتَضِيَانِ كونَها أشياءَ . وذٰلكَ أنّكم تقولونَ : إنَّها على ضروبٍ ؛ فمِنها أحوالٌ مختلفةٌ ، غَيْرُ متساويةٍ ولا متضادّةٍ ، كحالِ العالِمِ وحالِ القادِرِ . ومنها أحوالٌ متضادّةٌ ، كحالِ القادِرِ وحالِ العاجِزِ . ومنها أحوالٌ متساويةٌ ، كحالِ المُدْرِكِينَ والعالِمِينَ بمعلومٍ واحدٍ على وجهٍ واحدٍ . ووَصْفُها بالمُمَاثَلَةِ والمُضَادَّةِ والمخالَفَةِ يقتضي فيها كونَها ذواتًا موجودةً .

وكذٰلك فقد تَصِفُونَها بالتغايُرِ ، فتقولونَ : حالُ الحيّ مغايِرَةٌ لحالِ العالِمِ القادرِ . والتغايرُ لا يكونُ إلَّا بَيْنَ شيئَيْنِ . وتُوَحِّدُونَهَا أيضًا وتُثَنُّونَهَا وتَجْمَعُونَهَا ، فتقولونَ : حالٌ وحالانِ وثلاثةُ[1] أحوالٍ . والتوحيدُ والتثنيةُ والجمعُ لا يصحُّ إلَّا في الذواتِ الموجودةِ .

وكذٰلك فقد تَصِفُونَها بالكثرة والقِلَّةِ ، فتقولونَ : أحوالُ مَنْ يعلمُ ما به شيءٌ وما لا نهايةَ له على التفصيلِ أكثرُ مِنْ حالِ مَنْ يعلمُ شيئًا واحدًا أو شيئَيْنِ .

وكذٰلكَ تقولونَ : أحوالُ الحيّ العالِمِ القادِرِ المدرِكِ أكثرُ مِنْ أحوالِ الحيّ فقط الذي ليستْ هٰذِهِ الصفات . والكثرةُ والقِلَّةُ لا تَدْخُلَانِ إلَّا في الأشياءِ الموجودةِ . وكلُّ هٰذِهِ الأقاويلِ تقتضي فيها أنْ تكونَ أشياءَ موجودةً . وأنتُم فقد صَرَّحْتُمْ بأنَّها ليستْ بأشياءَ ولا موجودة . وهٰذا تناقُضٌ ظاهِرٌ .

فيُقالُ لهم : إنَّه لا معتبرَ في إثباتِ المعاني والذواتِ بالعباراتِ والإطلاقاتِ ، وإنَّما يجبُ أنْ[2] يُرجَعَ في ذٰلكَ وفي الفرقِ بَيْنَ الذواتِ وبَيْنَ الذواتِ وبَيْنَ الأحوالِ

---

١ وحالان وثلاثة : وحال وبلثه ، الأصل . يُلاحَظُ أنّه ذكر لفظ (الحال) .

٢ أن : ليس في الأصل .

والمعدوماتِ التي ليستْ بذواتٍ إلى الأدِلَّةِ وما تقتضِيهِ دُونَ الألفاظِ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبلُ وفي كتابِ ما يُعَلَّلُ ومَا لا يُعَلَّلُ وغيرِهِ ٱستحالَةَ تعليلِ الذواتِ وكونِ العِلَلِ عِلَلًا لها وأَوْضَحْنا أنَّ الأحوالَ لا تجوزُ أنْ تكونَ[1]ذواتًا [٩٩ب] منفصلةً ، بما يُغْنِي عن الإطالةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وعَلِمْنَا أنَّ هٰذِهِ الأحوالَ قد تَحْصُلُ وقد لا تَحْصُلُ وأنَّ الحالَ منها لا تَسُدُّ مَسَدَّ حالٍ أُخرَى وأنَّ مِنَ الذواتِ ما له حالةٌ وحالتَانِ ومنها ما له ثلاثةُ أحوالٍ ، عَبَّرْنَا[2]بهٰذِهِ العباراتِ التي هي[3]في الحقيقةِ جاريةٌ على الذواتِ المتغايرةِ والمُتَّفِقَةِ والمختلفةِ والكثيرةِ والقليلةِ والمُثَنَّاةِ والموجودةِ على وجهِ المجازِ والاتِّسَاعِ ، لا على أنَّها ذواتٌ في الحقيقةِ . وعلى مِثْلِ هٰذا يجوزُ في وَصْفِ المعدوماتِ بالكثرةِ والقِلَّةِ وأنَّها لا نهايةَ لها . والقولُ بأنَّ المعدومَ غَيْرُ الموجودِ وخلافَ الموجودِ وأنَّ المعدوماتِ مِن معلوماتِ اللهِ ، تعالى ، أكثرُ مِنَ المعدوماتِ التي يَعْلَمُها خلقُهُ ، وأنَّ ما في المعلومِ أنَّه ، إذا وُجِدَ ، كان سَوَادًا هو خلافُ البياضِ وغيرِهِ . نعني بذٰلك أنَّهُ خلافُهُ وغيرُهُ ، إذا وُجِدَ على مِثْلِ هٰذا . يصحُّ أنْ يُقالَ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، يَعْلَمُ خلقَ الأجسامِ والجَنَّةِ والنارِ قَبلَ خَلْقِ ذٰلك ، لا على أنَّها أفعالٌ وأجسامٌ وخَلْقٌ وجَنَّةٌ ونارٌ قَبلَ أنْ تفعلَ ؛ فعَلَى نَحْوِ هٰذا نَتَجَوَّزُ في ٱستعمالِ هٰذِهِ الإطلاقاتِ في الأحوالِ .

ومِثْلُهُ قولُ الأُمَّةِ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، قَبلَ العالَمِ وسابِقٌ له بما لا نهايةَ لها ولا غايةَ ، وإلَّا فلا يصحُّ على التحقيقِ أنْ يُقَالَ : فما ليس بشيءٍ ولا وقتٍ ولا غيرِهِ أنَّهُ لا نهايةَ له ولا غايةَ . وإنَّما نعني بذٰلكَ على التحقيقِ عن ذواتٍ لا نهايةَ لها في

---

١ تكون : يكون ، الأصل .

٢ عبرنا : غيرنا ، الأصل .

٣ هي : إضافة في الهامش .

العددِ مِنَ الأوقاتِ أو غيرها مِنَ الذَّوَاتِ ؛ فأمَّا أنْ يُقَالَ فيما ليسَ بأشياءَ ولا ذواتٍ على التحقيقِ ، فإنَّه باطلٌ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، سَقَطَ جميعُ ما ٱعْتَرَضُوا وحاوَلُوا به القَدْحَ في القَوْلِ بالأَحْوَالِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : أَفَتَصِفُونَ الأحوالَ بأنّها مُوَافِقَةٌ للذواتِ أو مخالِفَةٌ لها وبأنّها هي الذواتُ وغيرُها ؟ فإنْ قُلتُم ذٰلكَ ، بَانَ[1] منكم كونُها ذواتًا ؛ وإنْ أَبَيْتُمْ ذٰلكَ ، دَفَعْتُمُ الاضطرارَ ، لأنَّ المذكورَيْنِ المعلومَيْنِ لا بُدَّ أنْ يكونا [١٠٠أ] مِثْلَيْنِ أو خِلافَيْنِ أو يكون أحدُهما هو الآخر أو غيره .

يقالُ له : ما قُلتَهُ باطلٌ . ولسنا نَصِفُ الأحوالَ بأنَّها مُوَافِقَةٌ للذواتِ[2] أو مخالفةٌ لها ولا بأنَّها هي الذواتُ ولا غيرُها . وليسَ في هٰذا دفعُ الاضطرارِ على ما تَوَهَّمْتَهُ ، ذٰلكَ أنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ الأحوالَ ليستْ بذواتٍ منفصلةٍ .

وقد ثَبَتَ أنَّ الاتِّفاقَ والاختلافَ والتغايُرَ لا يكونُ إلَّا بَيْنَ أشياءَ وأغيارٍ ؛ فَٱستحالَ لذٰلكَ وَصْفُ الأحوالِ بما ذكرتَهُ وألزمتَهُ وصِرْتَ بمثابةِ مَنْ قال لنا : هل تصفونَ المعدوماتِ بأنَّها غيرُ الموجوداتِ وخلافها أم لا ؟ فإنْ قلتُم ذٰلكَ ، نقضتُمْ قولَكم : إنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ . وإنْ أَبَيْتُمُوهُ ، دَفَعْتُم عِلْمَ الاضطرارِ . وهٰذا إلزامٌ في نهايةِ السُّقُوطِ ، إذا أقمنا الدليلَ على أنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ ولا ذاتٍ منفصلةٍ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما ألزمتَهُ .

فأمَّا دَعْوَاكَ دَفْعُنَا علمَ الاضطرارِ بذٰلكَ ، فتوهُّمٌ بَعِيدٌ ، لأنَّنا إنَّما نعلمُ ضرورةً أنَّ الذواتِ والأعيانَ المنفصلةَ لا بُدَّ أنْ تكونَ مُتَّفِقةً أو مختلفةً ؛ فأمَّا وجوبُ العلمِ بذٰلك فيما ليسَ بذواتٍ أو فيما هو ذاتٌ وما ليسَ بذاتٍ ، فإنَّه باطلٌ .

هٰذا على أنَّ أصحابَنا يقولونَ : لا نقولُ : إنَّ صفاتِ القديمِ ، تعالى ، موافقةٌ لذاتِهِ ولا مخالفة لها مِنْ حيثُ لم تَكُنْ أَغْيَارًا لهُ ، وإنَّ الخلافَ والوِفَاقَ لا يصحُّ إلَّا بَيْنَ

---

١ بان : ان ، الأصل .

٢ للذوات : الذوات ، الأصل .

غَيْرَيْنِ . ومِنَ الناسِ مَن يقولُ : إنَّما يجبُ أن لا يَخلُوَ الأمرانِ مِنَ الاختلافِ أو الاتِّفاقِ ومِنْ أنْ يكونا غَيْرَيْنِ ، متى كانا مَعْلُومَيْنِ ومَذْكُورَيْنِ مُفْرَدَيْنِ[1] بالذِّكْرِ والعلمِ بهما . ويَأْبَوْنَ كونَ الأحوالِ معلومةً ومفردةً بالذكرِ . وهو الظاهِرُ مِنْ قولِ مُثْبِتِي الأحوالِ مِنَ القدريّةِ ؛ فلا يجبُ عليهم ، إذا قالوا ذٰلكَ أنْ تكونَ متماثلةً أو مختلفةً أو متماثلةً للذواتِ أو مخالفةً لها أو أغيارًا لها . [١٠٠ب] وإنَّما قُلنا نحنُ : إنَّه لا بدَّ مِنْ كونِ الصفاتِ مماثلةً للموصوفِ أو مخالفةً له مِنْ حيثُ كانَتْ ذواتًا منفصلةً ، لا بدَّ أنْ تَسُدَّ[2] مَسَدَّ الذاتِ التي تُوجدُ بها ، فتكون[3] لذٰلكَ مماثلةً لها أو لا تَسُدُّ[4] مَسَدَّهَا ، فتكون[5] خلافًا لها ؛ فٱفْتَرَقَ في ذٰلكَ حكمُ الذواتِ والصفاتِ وحكمُها وحكمُ الأحوالِ . وبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ مفردين : مفردان ، الأصل .

٢ تسدّ : يسدّ ، الأصل .

٣ فتكون : فيكون ، الأصل .

٤ تسدّ : يسدّ ، الأصل .

٥ فتكون : فيكون ، الأصل .

القول في وجوب كون الأحوال معلومة ومفردة بالذكر وإفساد قول منكر ذٰلك من نوابت القدريّة

قال القاضي ، رضيَ اللهُ عنه : ٱعلمُوا أنّه قد أنكرَ ٱبنُ الجُبّائيّ وشيعتهُ أنْ تكونَ الأحوالُ معلومةً ومفردةً بالذكرِ لها والإخبارِ عنها وزعَمُوا أنّه إنّما تُعْلَمُ الذواتُ عليها . ولا يصحُّ أنْ تُفرَدَ بتناولِ العلمِ لها والدلالةِ عليها .

وقد خالَفَهُم في ذٰلكَ بعضُ أتباعِهِم المتأخِّرِينَ ، لمَّا عَلِمُوا ضيقَ الأمرِ بهم في ذٰلكَ وٱدَّعَوْا أنَّه قولُ عبدِ السلامِ ٱبنِ الجُبَّائيّ وَعَظَّمُوا خِلَافَهُ هٰذا وعَظَّمُوهُ ولَقَّبُوهُ بالكذَّابِ وقالوا : لو صَحَّ العلمُ بها والدلالةُ عليها والخبرُ عنها ، لَوَجَبَ أنْ تكونَ شيئًا ، لأنَّ هٰذا حقيقةُ الشيءِ ، ولَوَجَبَ أن لا ينفكَّ مِنْ عدمٍ أو وجودٍ معلومةٍ ومدلول عليها ومخبر عنها .

والذي يدلُّ على ذٰلكَ أمورٌ . أحدُها أنّنا نُفْرِدُ بالذكرِ والخبرِ عنها وبالدلالةِ عليها ، فنقول : حالٌ . وقد عُلِمَ بٱتِّفَاقٍ أنَّ القولَ : حالٌ وأحوالٌ ، ليسَ بٱسمِ الذاتِ ولا خبرًا عن الذاتِ ، وإنَّما هو ٱسمٌ لِمَا توجبُهُ الذاتُ التي هي عِلَلُ الأحوالِ .

وكذٰلك فقد ٱتُّفِقَ على أنَّ قولَنا : حالٌ ، ليسَ بٱسمٍ للذاتِ والحالِ ، كما أنَّ قولَنا : كونٌ وسوادٌ ، ليسَ بٱسمٍ للسوادِ والأسودِ والكونِ والكائنِ ولا ذكر لهما ، وإنَّما هو ٱسمٌ للسوادِ والكونِ فقط ، وهما مُنْفَرِدَانِ به . وكذٰلك قولُنا : حالٌ . إذا لم يَكُنْ ٱسمٌ للذاتِ ولا للحالِ والذاتِ ، يجبُ أنْ يكونَ [١٠١أ] ٱسمًا للحالِ فقط وأنْ يكونَ لذٰلكَ ذكر [... ... ...][1] معلومة ، لأنَّ كلَّ منفردٍ بالذِّكْرِ والتسميةِ له والخبر عنه ، فإنَّهُ معلومٌ بٱتِّفَاقٍ .

وكذٰلكَ فكلُّ أمرٍ ٱنفردَ بتناوُلِ الدلالةِ له وقيامها عليه ، فإنَّهُ معلومٌ . ومِنَ الأحوالِ ما

---

١ ما بين الحاصرتين قدر خمس كلمات مطموسة ، غير ظاهرة كليّةً .

يُسْتَدَلُّ عليها بٱتِّفَاقٍ ولا يكون الاستدلالُ عليها ٱستدلالًا على الذاتِ ولا عليها وعلى الذاتِ ، لأنَّ الذاتَ قد تُعْلَمُ بٱضْطِرَارٍ على ما نُبَيِّنُهُ مِن بَعْدُ ، إن شاءَ اللّٰهُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ الأحوالَ معلومةٌ لا محالةَ وبَطَلَ قولُهم : إنَّ الذاتَ تُعْلَمُ على الحالِ .

ومِمَّا يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا ويوضحُهُ علمُنا عِندَ الرجوعِ إلى أنفسِنا أنَّنا نَعْلَمُ ذاتَ الشيءِ ولا نَعْلَمُ مع ذٰلكَ ما هو عليه مِنَ الحالِ أو الأحوالِ التي تَختَصُّ به . ثمَّ ننظرُ ، فنعلَمُ ما هو مُختَصٌّ به مِنَ الأحوالِ . ونجدُ أنفسَنا عِندَ ذٰلكَ مُفَرِّقَةً بَيْنَ كونِها عالمةً بالذاتِ وعلمِنا بما هو له مِنَ الحالِ ، كما نَعْلَمُ زيدًا ولا نَعْلَمُ عَمْرًا ، ثمَّ نَعْلَمُ عَمْرًا ونَعْلَمُ الجسمَ ولا نَعْلَمُ كونَهُ ، ثمَّ نَعْلَمُ له كونًا ، فنَفْصِلُ بَيْنَ العِلْمِ بزيدٍ وبَيْنَ العِلْمِ بعَمْرٍو وبَيْنَ العِلْمِ بالجسمِ وبَيْنَ العِلْمِ بالكونِ واللونِ فَصْلًا ، نحسُّهُ ولا نَجِدُ السبيلَ إلى دَفْعِهِ .

ولو جازَ لمُدَّعٍ[1] أنْ يَدَّعِيَ والحالُ هٰذِهِ أنَّ الحالَ لا تُعْلَم ، وإنَّما الذاتُ تُعْلَمُ على الحالِ ، لَجازَ[2] لآخرَ أنْ يَدَّعِيَ أنَّ عَمْرًا لا يعلمُ بَعدَ العلمِ بزيدٍ ، وإنَّما يُعلمُ مع عَمْرٍو ، وأنَّ الكونَ لا يُعلمُ ، وإنَّما يُعلمُ مع عَمْرٍو ، وأنَّ اللونَ لا يُعلمُ ، وإنَّما تُعلمُ ذاتٌ فيها لونٌ وذاتٌ فيها كونٌ ؛ فأمَّا أنْ يكونَ الكونُ واللونُ يَنْفَرِدَانِ بِتَعَلُّقِ العلمِ بهما ، فلا . وهٰذا في غايةِ البُطْلَانِ والبُعْدِ . ولا سبيلَ لهم إلى الفَصْلِ فيه أبدًا .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على أنَّ العلمَ بالحالِ غَيْرُ العِلْمِ بالذاتِ علمُنا بأنَّ العلمَ بالذاتِ أصلٌ للعِلْمِ بالحالِ وأنَّ العِلْمَ بحالِ الذاتِ فرعٌ للعِلْمِ بالذاتِ ، كما أنَّ العِلْمَ بالجوهرِ أصلٌ للعِلْمِ بكونِهِ مِنْ حيثُ ٱستحَالَ أنْ يُعْلَمَ [١٠١ب] أنَّ الحالَ حالٌ للذاتِ

١ لمدع : لمدعي ، الأصل .
٢ لجاز ، إضافة في الهامش .

إلّا مع تَقَدُّمِ العلمِ بالذاتِ ، كما يستحيلُ أنْ يَعْلَمَ أنَّ اللونَ والكونَ لونًا وكونًا للذاتِ مَن لا يَعلمُ الذاتَ .

وقد يصحُّ أن يَعْلَمَ الذاتَ ذاتًا مَن لا يَعلمُ لها لونًا ولا كونًا ؛ فكذٰلكَ يستحيلُ أنْ يَعلمَ الحالَ حالًا للذَّاتِ مَن لا يَعلمُ الذاتَ . ويصحُّ بآتِّفَاقِ العلمُ بالذاتِ ، وإن لم تعلمِ الحالُ ولم يعلمْ على الحالِ على ما تَخْتَارُونَهُ مِنَ العبارةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ الذاتَ والحالَ مَعْلُومَانِ[1] وأنَّ العِلْمَ يَتَنَاوَلُ كلَّ واحدٍ مِنهُما بما به ثَبَتَ أنَّ الكونَ والكائِنَ واللونَ والمُتَلَوِّنَ معلومُونَ[2]، يَصِحُّ تناوُلُ العلْمِ لكلِّ واحدٍ منهما ، وإنْ لم تَكُنِ الأحوالُ ذواتًا كالألوانِ والأكوانِ . وهٰذا واضحٌ ، لا إشْكَالَ فيه .

فإن قالوا : إنَّ مَا أَصَّلْتُمُوهُ مِنْ هٰذا باطلٌ ، لأَنَّهُ مُحَالٌ أنْ تُعلمَ الذاتُ ذاتًا إلَّا مع العلمِ بأنَّها على حالٍ ما ، إمَّا في جُمْلَةٍ أو تفصيلٍ ، لأنَّها إنَّما تُعْلَمُ بالضرورةِ والإدراكِ لها أو بالدليلِ ؛ فإنْ كانَ طريق العلمِ بها الإدراك ، فالإدراكُ لا يتناوَلُها إلَّا على أَخصِّ صفاتِها . وتلك الصفةُ حالٌ للذاتِ ، تختَصُّ بها . وعِندَ العلمِ بالحالِ تُعلمُ الذاتُ . وإنْ كانَتِ الذاتُ معلومةً بدليلٍ ، فإنَّما تُعلمُ ذاتًا أيضًا بالاستدلالِ عليها ببعضِ أحكامِها وأحوالِها . وبَانَ أنَّه لا سَبِيلَ إلى العلمِ بالذاتِ عَارِيةً مِنَ الحالِ .

فيقالُ لهم : ليسَ الأمرُ في هٰذا على ما زَعَمْتُم ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا قبل هٰذا الكلام في الرؤيةِ وفي غيرِ كتابٍ أنَّ الإدراكَ يتناوَلُ الذاتَ ذاتًا ويتناوَلُهُ على أَخَصِّ صفاتِهِ وأنَّ الموجودَ يُدْرَكُ موجودًا ويُدْرَكُ سَوَادًا وجوهرًا ، ونَقَضْنَا كلَّ عِلَّةٍ تَعْتَلُّونَ بها في إحالةِ

---

١ معلومان : معلومىن ، الأصل .

٢ معلومون : معلومىن ، الأصل .

إدراكِ الموجودِ موجودًا والذاتِ ذاتًا . على أنَّه لو كانَ الأمرُ على ما ٱدَّعَيتُم ، لَوَجَبَ أن لا يكونَ المدركُ شيئًا على الحقيقةِ ولا ذاتًا مِنَ الذَّوَاتِ ، لأنَّ الإدراكَ إنَّما يَتَنَاوَلُ الصفةَ والحالَ التي [١٠٢أ] تختصُّ بها الذاتُ ولا يدركُ الذاتَ ذاتًا ؛ فالمُدْرَكُ إذًا هو الحالُ والصفةُ التي تختصُّ للذاتِ . وتلك ليستَ بذاتٍ ولا مَعْنًى .

ولا وَجْهَ بقولِكم : إنَّما تُدركُ الذاتُ على الحالِ وعلى أَخَصِّ الصفاتِ ، لأنَّ الذاتَ لا تُدركُ[1] مِنْ حيثُ هي ذاتٌ ؛ فلذٰلكَ ما لا يصحُّ أن يُدْرَكَ عندكم أكثرُ الذواتِ . ولا معنى للشغبِ بقولِكم : أدركتُ الذاتَ على الصفةِ والحالِ . والذاتُ الحقيقةُ لا تُدْرَكُ[2]، وإنَّما تُدْرَكُ الصفةُ والحالُ . ولوِ ٱسْتَقَامَ لكم قولُكم : إنَّ الذاتَ قد تُعْلَمُ على الحالِ ، على بُعْدِ ذٰلكَ ، لم يَسْتَمِرَّ لكم القولُ بأنَّ الذاتَ تُدْرَكُ على الحالِ ، لأنَّ الذاتَ قد تُعْلَمُ عندكم ذاتًا ويُعلمُ الموجودُ موجودًا ؛ فيجوزُ لكم الإشغابُ بقولِكم : تُعلمُ الذاتُ على الحالِ والموجودُ لا يُدْرَكُ موجودًا والذاتُ لا تُدْرَكُ[3] ذاتًا ، وإنَّما يُدركُ أَخَصُّ صفاتِ الذاتِ ، وهي الحالُ التي تَختَصُّ بها الذاتُ .

وقد ٱتُّفِقَ على أنَّ المدرَكَ معلومٌ للعاقلِ المدرِكِ لا محالةَ . ولو صَحَّ أنْ يعلمَ عِندَ العلمِ به شيئًا آخرَ ، فإمَّا أن لا يكونَ للمدركِ معلومًا ، فذٰلكَ مُحَالٌ ؛ فإذا وَجَبَ هٰذا وكانَتِ الحالُ مدركةً[4]، فهي معلومةٌ لا محالةَ ؛ فإنْ عُلِمَ عِندَ العلمِ بها ومعه الذاتِ التي هي له بذٰلكَ ، لا يُخرِجُها عن أنْ تكونَ معلومةً . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ كونُ صفاتِ الذاتِ وأحوالِها معلومةً مِنْ حيثُ كانتْ مُدركةً . وهٰذا ما لا مَحِيصَ منه .

---

١ تدرك : يدرك ، الأصل .

٢ تدرك : يدرك ، الأصل .

٣ تدرك : يدرك ، الأصل .

٤ مدركة : مدرك ، الأصل .

فأمّا قولُهم : وإنْ كانتْ الذاتُ معلومةً بدليلِ العقلِ ، وَجَبَ أنْ يُسْتَدَلَّ عليها ببعضِ أحكامِها ؛ فمعاذَ اللهِ أنْ يكونَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لأنَّ أَكْثَرَ ما يُسْتَدَلُّ عليه إنَّما يُسْتَدَلُّ عليه لغيرِه المنفصلِ عنه ، كما يُسْتَدَلُّ على الفاعِلِ الغائِبِ بِفِعْلِهِ وٱسْتُدِلَّ على صدقِ الرسولِ بمعجزاتِهِ ويُسْتَدَلُّ على صفاتِ الفاعِلِ بأفعالِهِ وقد ٱسْتُدِلَّ على الكونِ والعلمِ والقدرةِ بِتَغَيُّرِ أحوالِ الموصوفِ بذٰلكَ . وليسَ تَغَيُّرُ الأحوالِ حُكْمٌ وحَالٌ للعلمِ [١٠٢ب] والقدرةِ والكونِ . وقولُهم : إنَّما يُسْتَدَلُّ على الذاتِ المعلومةِ بدليلِ العقلِ ببعضِ أحوالِها باطِلٌ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وٱسْتَدْلَلْنَا على الذاتِ بغيرِها المُنْفَصِلِ عنها ، وَجَبَ علمُنا بها ، وإن لم نَعْلَمْ لها حالًا على التَّعَيُّنِ ؛ فإذا علِمْنَا أحوالَها ، تَجَدَّدَتْ لنا علومٌ بمعلوماتٍ ، لم نَكُنْ بها عالِمِينَ . وثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ الأحوالَ معلومةٌ لا محالَةَ وأنَّ العلمَ بها بَعدَ العلمِ بالذَّاتِ كالعِلْمِ باللَّوْنِ والكَوْنِ بَعدَ العلمِ بالذَّاتِ . ولا مَخرَجَ مِنْ ذٰلكَ .

ويقالُ لهم : فما تقولونَ ، إذا أَخبَرَ النبيُّ ، عليه السلامُ ، عن أنَّ في الدارِ ذاتًا[1]؟ أَلَسْنَا نعلمُ بِخَبَرِهِ دارًا في الذاتِ ، وإن لم نَعْلَمْ ما هي عليه مِنَ الحالِ ؟

فإذا قالوا : أجل .

قيل لهم : فقد بَطَلَ ما قُلتُم وَوَجَبَ ، إذا عَلِمْنَا أحوالَ تلكَ الذاتِ بَعدَ ذٰلكَ ، أن نعلمَ معلوماتٍ أُخَرَ زائدةٍ على الذاتِ .

فإن قالوا : إذا عَلِمْنَا وجودَ الذاتِ بخبرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، عَلِمْنَا أنَّ لها حالًا على الجملةِ ، وإن لم نَعْلَمْ ذٰلكَ على التفصيلِ .

---

١ ذاتا : ذات ، الأصل .

يُقالُ لِمَنْ قالَ مِنهُم أنَّه[1] لا يصحُّ العلمُ بالشيءِ على وَجْهِ الجُمْلَةِ : هٰذا نقضٌ لِقَوْلِكَ أنَّ العلمَ لا يَتَناوَلُ المعلومَ إلَّا على وجهِ التفصيلِ والتمييزِ بَيْنَه وبَيْنَ غيرِه .

ويُقال لمُجيزِ ذٰلكَ : أَفَلَيْسَ ، إذا عَلِمْتَ أحوالَ الذاتِ ، خَبَّرَ عنها الرسولُ ، عليه السلامُ ، على التفصيلِ ، عَلِمْتَ ما لم تَكُنْ عالِمًا به مِنْ قَبلُ ؟ وأنتَ ، فقد عَلِمْتَ الدارَ مِنْ قَبلُ ؛ فهٰذا يَكْشِفُ عن أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ العلمُ بالحالِ على التفصيلِ عِلْمًا[2] بأَمْرٍ آخرَ زائدٍ على الذاتِ التي تَقَدَّمَ العلمُ بها . ولا مَخرَجَ مِنْ ذٰلكَ .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على أنَّ الأحوالَ معلومةٌ اتِّفاقُنا على أنَّنا قد نَعْلَمُ الذاتَ التي نَعْلَمُها ضرورةً ومشاهدةً حالًا مِنْ طريقِ النَّظَرِ والاستدلالِ . وذٰلكَ كعِلْمِنا بحالِ العالِمِ القادِرِ وحالِ المُهَيْمِنِ المُعَظِّمِ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . وليسَ الغرضُ تخصيصَ الحالِ التي تُعْلَمُ بدليلٍ وبغيرِ القولِ فيها .

إذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، لم يَجُزْ أن يكونَ العلمُ بالحالِ التي إنّما تُعلمُ لِمَنْ هي له بالبحثِ والنظرِ علمًا بالذاتِ على [١٠٣أ] الحالِ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ أنْ تكونَ الذاتُ المُشاهَدَةُ المَعْلُومَةُ بآضْطِرارٍ معلومةً بِنَظَرٍ وآستدلالٍ ، إذا كان العلمُ بما هِيَ عليه مِنَ الحالِ علمَ آستدلالٍ . وهٰذا يُوجبُ صحّةَ العلمِ بالذواتِ المُشاهَدَةِ المعلومَةِ بآضطرارٍ معلومة مع ذٰلكَ بنظرٍ وآستدلالٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ باطلًا بآتِّفاقٍ ، صَحَّ أنَّ العلمَ بالحالِ المستخرجِ علمُها بالاستنباطِ ليسَ بعلمٍ بالذاتِ ولا بالذاتِ على الحالِ ، وإنَّما هو علمٌ ، ينفردُ تناوُلُهُ للحالِ دُونَ الذاتِ . وصحَّ بذٰلكَ ما قُلناهُ .

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على أنَّ الأحوالَ معلومةٌ قولُهم : إنَّ الذاتَ معلومةٌ على الحالِ .

---

١ تقديره : بأنّه . كذلك الموضع التالي له .

٢ علما : علم ، الأصل .

وذاك أنّه لا يَخلو[1] القولُ بأنَّ الذاتَ معلومةٌ على الحالِ مِنْ أنْ يَرْجِعُوا به إلى أنَّ العلمَ عِلْمٌ بالذاتِ فقط أو إلى أنَّهُ علمٌ بالحالِ دُونَ الذاتِ أو إلى أنَّهُ علمٌ بالذاتِ والحالِ أو إلى أنَّه علمٌ لا بالذاتِ ولا بالحالِ . ومُحَالٌ باتِّفاقٍ أنْ يكونَ علمًا بالذاتِ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لكانَ كلُّ عالِمٍ بالذاتِ عالِمًا بالحالِ . وذٰلكَ باطِلٌ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ عِلْمًا لا بالحالِ ولا بالذَّاتِ ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجِبُ أن لا يكونَ لهٰذا العلمِ معلومًا ولا متعلّقًا . ولو سَاغَ ذٰلكَ فيه ، لَسَاغَ القولُ بمثلِهِ في كلِّ العلومِ . وذٰلكَ فاسِدٌ ، ولأنَّه لو كانَ علمُ العالِمِ بأنَّ الذاتَ عالِمَةٌ عِلْمًا لا بالذاتِ ولا بالحالِ ، لم يَفْصِلْ بعلمِهِ ذٰلكَ بَيْنَ تلكَ الذواتِ التي عِلِمَهَا على الحالِ وبَيْنَ غيرِها مِنَ الذواتِ ولا بَيْنَ حالِها وحالِ غيرِها وبَيْنَ ذاتٍ لها تلكَ الحالُ وذاتٍ لا حالَ لها . وهٰذا بَيِّنُ البُطلانِ ؛ فَبَطَلَ هٰذا الوجهُ أيضًا .

على أنَّهُ مناقضةٌ ظاهِرةٌ ، لأنَّ في صريحِ القولِ بأنَّ الذاتَ مَعْلُومَةٌ على الحالِ والقولِ بأنَّ الذاتَ والحالَ معلومانِ[2] أو أنَّ الذاتَ لا محالةَ معلومةٌ ، إن لم تكن هي والحالُ مَعْلُومَيْنِ ؛ فكيفَ يُقالُ : إنَّه عِلْمٌ لا بالذاتِ ولا بالحالِ ؟ ولو جازَ هٰذا القولُ ، لجَازَ أنْ يكونَ العلمُ بأنَّ زيدًا على المطالبةِ والمجاحدةِ وعلى المكانِ علمٌ لا بزيدٍ ولا بالمكانِ ولا به ولا بالمطالبةِ . **[١٠٣ب]** وهٰذا واضحُ البُطْلَانِ .

وإن كان العلمُ بأنَّ الذاتَ على الحالِ عِلْمٌ بالحالِ والذاتِ جميعًا ، فكيفَ تكونُ الحالُ غَيْرَ معلومةٍ والعلمُ علمٌ بها وبالذاتِ ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أنْ يقالَ مَكَانَ هٰذا : بل العلمُ بأنَّ الذاتَ على الحالِ عِلْمٌ بالحالِ لا بالذاتِ ؟ وإذا لم يَجُزْ ذٰلكَ ، لم يَجُزْ

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٢ معلومان : معلومين ، الأصل .

ما قالُوهُ وثَبَتَ أنَّ بحصولِ القولِ بأنَّ الذاتَ معلومةٌ على الحالِ أنَّهما مَعْلُومَانِ أو أنَّ المعلومَ هو الحالُ الذي يَتَجَدَّدُ ويَطْرَأُ العلمُ بها دُونَ كونِهِ علمًا بالذاتِ التي تُعْلَمُ مُشَاهَدَةً وقد تَقَدَّمَ العلمُ بها ؛ فَبَطَلَ التَّظَرُ في أحوالِها . وهٰذا ما لا سَبِيلَ لهم إلى دفعِهِ أنَّه لو ثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ الأحوالَ معلومةٌ ، وعَظُمَ خطأُ المنكرِ لذٰلكَ .

وهٰذِهِ جُمَلٌ كافِيَةٌ في الدلالةِ على وجودِ كونِ الأحوالِ معلومةً ومفردةً بالذكرِ والخبرِ عنها .

فصل

فإن قال قائِلٌ : كيفَ يَصِحُّ لكم القولُ بأنَّ الأحوالَ معلومَةٌ ومُفْرَدَةٌ بالذِّكْرِ والاسمِ والخبرِ عنها وإنْ لم تَكُنْ أشياء مع قولِكُم وقولِ أهلِ اللُّغَةِ : إنَّ أعمَّ الأشياءِ وأَبْهَمَها قولُهم شيءٌ ؟ فإذا كانَتْ مُسَمَّاةً بأنَّها أحوالٌ وأنَّها معلومةٌ ، وَجَبَ دخولُها تَحْتَ القولِ شيءٌ ، وأنْ تكونَ أشياءَ مِنْ حيثُ كانَتْ مستحقّةً ، لا سِيَّمَا القولُ شيءٌ أعمّها .

يقالُ له : لَسْنَا نقولُ ما حَكَيْتَهُ عنَّا ولا هو قولٌ لأهلِ اللُّغَةِ . ومُدَّعِي ذٰلكَ عليهِم مُخطِئٌ . وإنَّما يقولُ أهلُ اللُّغَةِ : إنَّ أَعَمَّ ٱسمِ الموجوداتِ قولُنا شيءٌ ، لأنَّهُ ٱسمٌ ، يَتَنَاوَلُ كلَّ موجودٍ مِنْ قديمٍ ومحدثٍ وكلِّ جنسٍ ؛ فأمَّا أنْ نقولَ : أَعَمُّ الأسماءِ كذٰلكَ ، فذٰلكَ باطلٌ .

وكيفَ يقولونَ ذٰلكَ وهم جميعًا يقولونَ : ليسَ بشيءٍ ، كما يقولونَ شيء . ويقولون : إنَّ ما قُلْنَا فيه أنّه ليسَ بشيءٍ معلومٌ لنا ومنفصلٌ مِمَّا نعلمُهُ شيئًا . ويقولونَ : شيءٌ وما ليسَ بشيءٍ ، كما يقولونَ : موجودٌ وما ليسَ بموجودٍ ، ويُصَرِّحُونَ بأنّهم يعلمونَ ما يُوقِعُونَ عليه النَّفْيَ والإثباتَ ، كما يُصَرِّحُونَ بأنّهم[1] يعلمونَ ما يَصِفُونَهُ بالعدمِ والوجودِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما ٱدَّعَوْهُ . ولهٰذا وَصَفْنَا المعدومَ بأنَّهُ معلومٌ ومذكورٌ ، [١٠٤أ] وإن لم يَكُنْ شيئًا . وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذِهِ النكتةِ في بابِ شيءٍ مِنْ كتابِ دقائقِ الكلامِ بما يُغْنِي الناظِرَ فيه ؛ فزالَ ما تَوَهَّمُوهُ . وبِٱللهِ التوفيقُ والعصمةُ .

---

١ بأنّهم : بانه ، الأصل .

فصل آخر من القول في ذٰلك يجب الوقوف عليه

قال القاضي ، رضي اللهُ عنهُ : وٱعْلَمُوا أنَّنا مَتى بَيَّنَّا بما وَصَفْنَاهُ وجوبَ كونِ الأحوالِ معلومةً ومنفردةً بِتَعَلُّقِ العلمِ بها ، وَجَبَ أن لا يَتَحَقَّقَ مَعهُ القولُ بالمعلومِ والمجهولِ ، وإنِ ٱسْتَعْمَلْنَا ذٰلكَ في الألفاظِ ، وإنَّما يَصِحُّ القولُ بالمعلومِ والمجهولِ على قولِ مُنْكِرِ الأحوالِ مِنْ أصحابِنا وغيرِهم مِمَّنْ يقولُ : إنَّ كونَ الشيءِ سوادًا أو مُحْتَاجًا إلى المَحَلِّ وَكَوْنَ الجوهرِ مُتَحَيِّزًا وحادثًا وباقِيًا وأمثال ذٰلكَ ليستْ بصفاتٍ وأحوالٍ ، وإنَّما تَرْجِعُ كلُّ هٰذِهِ الأقاويلِ والصفاتِ إلى الذاتِ فقط ، لا إلى الأحوالِ وصفاتِ الذاتِ ؛ فإذا عَلِمَ الذاتَ حادثًا وباقِيًا مَنْ لا يَعْلَمُهُ مُتَحَيِّزًا أو عَلِمَهُ مُتَحَيِّزًا مَن لا يَعْلَمُهُ حادثًا وقائمًا بذاتِهِ ، فقد جَهِلَ نَفْسَ ما عَلِمَ على غيرِ الوجهِ الذي عَلِمَهُ عليهِ . ولا بدَّ مِنِ ٱستعمالِ الوَجْهِ ، وإن لم يَرْجِعُوا به إلَّا إلى ذاتِ الشيءِ الذي يَصِفُونَهُ بهٰذِهِ الصفاتِ .

ولا يجوزُ أنْ يرجعَ القولُ بالمعلومِ والمجهولِ إلى العلمِ بالشيءِ والجهلِ بغيرِهِ وبكونِ مَنْ عَلِمَ الجوهرَ وجَهِلَ الكونَ ، فقد عَلِمَ ما جَهِلَ على غَيْرِ وجهِ ما عَلِمَ . وكذٰلكَ القولُ في العِلْمِ والجهلِ بكلِّ شَيْئَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ . وكذٰلكَ يجبُ ، إذا قُلنا نحنُ : إنَّ العلمَ بأنَّ الشيءَ مثلًا مُتَحَيِّزٌ عِلْمٌ بحالٍ وصفةٍ له زائدةٍ على ذاتِهِ ، والعلمُ بأنَّهُ محتملٌ للأعراضِ وأنَّه باقٍ ، علمٌ بصفاتٍ وأحوالٍ أُخرَ وَجَبَ أنْ نقولَ : إنَّ معلومَ العلمِ بالشيءِ مُتَحَيِّزٌ ، ليسَ هو ما جهل مِنْ كونِهِ محتملًا للأعراضِ وكونه باقيًا ولا غيره أيضًا ، لأنَّ المعلومَ الأوَّلَ صفةٌ وحالٌ له ، والمجهولُ الثاني صفةٌ وحالٌ مُبَايِنَةٌ للحالِ الأوَّلِ . ولا يُمْكِنُ أنْ يُقَالَ على هٰذا الأصلِ : إنَّ نفسَ المعلومِ هو[1] [١٠٤ب] نفس المجهولِ ، لأنَّ المعلومَ ليسَ بنفسٍ ولا المجهول نفسٌ ،

---

١ هو : هو هو ، مكرر في الأصل .

وإنَّما هما حَالَانِ لا يقالُ : أحدُهما هو الآخرُ ، ولا يَصِحُّ أنْ يقالَ : هو غيرُه ، ولا يَصِحُّ على هٰذا أنْ يقالَ : إنَّ المعلومَ مِنْ وجهٍ مجهول مِنْ وجهٍ آخرَ ، لأنَّهُ ليسَ المعلومُ والمجهولُ ذاتٌ واحدةٌ ، تَعَلَّقَ العلمُ والجهلُ بها مِنْ وجهَيْنِ ، وإنَّما هما مُتَعَلِّقَانِ بحالَتَيْنِ . وهٰذا بَيِّنٌ ، لا إشكالَ فيه .

وإنَّما ٱسْتَجَازَ ٱبنُ الجُبَّائيِّ وشيعتُهُ القولَ بالمعلومِ والمجهولِ ، لقولِهم : إنَّ العلمَ بأنَّ الشيءَ موجودٌ ، علمٌ بذاتِهِ على حالٍ ، لا علمٌ بالوجودِ والحالِ ، والجهلُ بأنَّه مُتَحَيِّزٌ جَهْلٌ بأنَّ الذاتَ على حالٍ ، لا جهلٌ بالحالِ ، لأنَّها لا تصحُّ أن تُعْلَمَ ولا تُجهَلَ ؛ فلمَّا رَدُّوا العلمَ والجهلَ إلى الذاتِ ، أَمْكَنَهُمُ القولُ بأنَّ المعلومَ مِنْ وجهٍ مجهولٌ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وإنْ كان رَدُّهُمُ العلمَ والجهلَ في هٰذا إلى الذاتِ باطلًا على ما بَيَّنَّاهُ ؛ فأمَّا نحنُ إذا قُلنا بأنَّ الأحوالَ معلومةٌ ومجهولةٌ ، فلا شَكَّ أنَّ المعلومَ منها لا يُقالُ هو المجهولُ ، وإنْ لم نَقلْ : إنَّه غيرُه .

فإن قيلَ : فأنتُم على هٰذا لا تقولونَ بالمعلومِ والمجهولِ .

قيلَ له : أجل ، إذا قُلنَا بالأحوالِ ، لَمْ يُمكِنِ القولُ بذٰلكَ ، اللّٰهُمَّ إلَّا أنْ يُريدَ المُرِيدُ بذٰلكَ أنَّنا نعلمُ حالًا للذاتِ زائدةٌ على الذاتِ ونجهلُ حالًا لها أُخرَى زائدة عليها ، لا يصحُّ أنْ تكونَ هي الحالُ التي عَلِمْنَاهَا ، غَيْرَ أنَّ المعلومَ المجهولَ مِنْ هٰذِهِ الأحوالِ ليستْ بمَعَانٍ وأشياءَ منفصلةٍ عنِ الذاتِ ؛ فنقولُ : قلت : إنَّ الذاتَ معلومةٌ مِنْ وجهٍ ومجهولةٌ مِنْ وجهٍ على تأويلِ أنَّ ما عُلِمَ وجُهِلَ ليسَ بشيءٍ ولا موجود غيرها ، فيكونُ ما قالَهُ مِنْ ذٰلكَ صحيحٌ . وإذا أَطْلَقْنَا نحنُ القولَ بذٰلكَ وقَصَدْنَا هٰذا المَعْنَى ، لَمْ يكُنْ ذٰلكَ بعيدًا وكانَ ٱستعمالُهُ مجازًا وٱتِّسَاعًا ؛ فهٰذا مِمَّا يَجبُ تحصيلُ القولِ فيه . واللهُ أَعْلَمُ بوَجْهِ الصوابِ فيه .

القول في نقض شبههم في أنّ الأحوال ليست بمعلومة

قالوا : أَحَدُ ما يدلُّ على أنَّ الحالَ غَيْرُ معلومةٍ أنّه لو كانَ العِلْمُ بأنَّ الجوهرَ موجودٌ علمٌ [١٠٥أ] بحالٍ له ، لا بذاتِهِ على الحالِ وبذاتِهِ أنَّها موجودةٌ ، لَوَجَبَ كونُ حالِ الجوهرِ بكونِه موجودًا مخالِفَةً لذاتِ الجوهرِ وغَيْرًا لها ، لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّه يَصِحُّ ويجوزُ على الجوهرِ لأجلِ هٰذِهِ الحالِ التي هي كونهُ موجودًا مِنَ التَّحَيُّزِ وحَمْلِ الأَعْرَاضِ والكونِ في الجهاتِ إلى غيرِ ذٰلكَ ، ما لا يَصِحُّ لأجلِ ما عوّلها مِنَ الأحوالِ . وبهٰذِهِ الطريقةِ نعلمُ ٱختلافَ المعلومَيْنِ .

وقد ثَبَتَ أيضًا أنَّ قولَنا : ذاتٌ ، لا تَتَضَمَّنُ الحالَ ولا تدخلُ فيه . وقولنا : حالٌ ، لا تدخلُ فيه الذاتُ ، فيجبُ لذٰلكَ ٱختلافُهما وتَغَايُرُهما . وإذا وَجَبَ ذٰلكَ ، وَجَبَ كونُ الحالِ ذاتًا مِنَ الذَّوَاتِ ، وإن لم يَكُنْ لها أحوالٌ[١]، كما أنَّ لِمَنْ هِيَ له أحوالًا . وكذٰلكَ القولُ في أحوالِ أحوالِها إلى غَيْرِ غايةٍ . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، ٱسْتَحَالَ كَوْنُ الأحوالِ معلومةً .

فيقالُ لهم : أوَّلُ ما في هٰذا أنَّنا لا نقولُ : إنَّ وجودَ الموجودِ حالٌ له وبمثابةِ كونِهِ جوهرًا ومُتَحَيِّزًا وعالِمًا وقادِرًا لأجلِ أنَّ وجودَ الموجودِ ليسَ بمَعْنًى يزيدُ على كونِهِ ذاتًا . والشيءُ لا يكونُ له حالٌ بكونِهِ ذاتًا نَفْسًا ، وإنَّما يكونُ له حالٌ بكونِهِ على حكمٍ زائدٍ على كونِهِ نَفْسًا وشيئًا ؛ فما بَنَيْتُمْ عليه تخصيصَ هٰذِهِ حال الموجود في إيجابِها له ما لا يوجِبُهُ سِوَاها مِنَ الأحوالِ باطِلٌ .

ثمَّ يقالُ لهم : لِمَ قلتُم : إنَّه ، إذا ثَبَتَ أنَّ الحالَ التي هي كونُ الموجودِ موجودًا مع تسليمِ قولِكم : إنَّه يكونُ ذاتًا لا غير موجودةٍ ، ثمَّ يَتَجَدَّدُ له الوجودُ ، أنَّه ، إذا كانَتْ حالُهُ بكونِهِ موجودًا تُصَحِّحُ له ما لا يُصَحِّحُهَا ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ وما لا

---

[١] أحوال : أحوالا ، الأصل .

يُصَحِّحُهَا أيضًا الجوهرُ ذاته ، وَجَبَ كونُها غَيْرَ ذاتهِ وغَيْرَ ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ .
وهلِ الخِلَافُ إلَّا في هٰذا ؟ وما أنكرتُم أنْ يكونَ إنّما يجبُ ٱختلافُ المَعْلُومَيْنِ ،
إذا أَوْجَبَ أحدُهما ما لا يوجِبُهُ الآخرُ أو صَحَّحَ أحدُهما ما لا يُصَحِّحُهُ الآخرُ ؟
متى كانا ذَاتَيْنِ ، يَصِحُّ ويُتَصَوَّرُ وجودُ أحدهما مع عدمِ الآخرِ ، ونقدّرُ ذٰلكَ فيهما
تقديرًا ، وإنْ قامَ الدليلُ على إحالَتِهِ ؛ فأمَّا إذا كانا مَعْلُومَيْنِ ليسا بِذَاتَيْنِ أو كان
أحدُهما ذاتًا والآخرُ ليس [١٠٥ب] بذاتٍ ، لم يجبْ ٱختلافُهما وتغايرُهما .
وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَتْ دعواكُم .

فإن قالوا : إنَّما كانَتِ القدرةُ توجِبُ للقادِرِ مِنَ الحكمِ والحالِ ما لا يوجِبُهُ العلمُ
والإرادةُ ، وَجَبَ تغايرُهُما . وكذٰلك لمَّا أَوْجَبَتِ القدرةُ للقادِرِ ما لا توجبُهُ الذاتُ
وكانا معلومَيْنِ ، وَجَبَ كونُهما خِلَافَيْنِ غَيْرَيْنِ . وكذٰلكَ لمَّا صَحَّحَتِ الحياةُ للحَيِّ
مَا لا تُصَحِّحُهُ الإرادةُ والبِلَّةُ ، وَجَبَ كونُهما خِلَافَيْنِ غَيْرَيْنِ ، ولذٰلكَ ، إذا
صَحَّحَتْ حالُ الموجودِ بكونِهِ موجودًا له مِنَ الأحكامِ ما لا تُصَحِّحُهُ سِوَاهَا مِنَ
الأحوالِ وما لا تُصَحِّحُهَا ذاتُ الجوهرِ ، وكانَتْ مع ذٰلكَ معلومةً ، وَجَبَ كونُها
خلافَ الجوهرِ وغيره وخلافَ ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ وغَيْرًا لها .

يقالُ لهم : ليسَ الأمرُ في هٰذا على ما ٱدَّعَيْتُمْ ، لأنَّهُ إنَّما وَجَبَ تغايُرُ العلمِ والقدرةِ
والجوهرِ والقدرةِ والإرادةِ لكونِهما ذَاتَيْنِ ، يَصِحُّ وجودُ إحداهما مع عَدَمِ الأُخرَى
ومفارقَتُهُمَا له على وجهٍ يقتضي الغَيْرِيَّة ، وأنَّ أحدَهما لا يَسُدُّ مَسَدَّ الآخر ولا
يَنُوبُ منابَهُ . وليستْ هٰذِهِ سبيلُ الحَالَيْنِ اللَّذَيْنِ ليسا بِذَاتَيْنِ ولا سبيلَ الحالِ
والذاتِ ؛ فظنُّكُم ٱخْتِلَافَ الذَّاتَيْنِ وكونهما غَيْرَيْنِ مِنْ حيثُ كانا معلومَيْنِ أو مِنْ
حيثُ صَحَّحَ أحدُهما ما لا يُصَحِّحُهُ الآخرُ تَوَهُّمٌ باطِلٌ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

ثمَّ يقالُ لهم : فقد عَلِمْنَا أيضًا أنَّ حالَ القادِرِ في كونِهِ قادِرًا يُصَحِّحُ لهُ ومنه ما لا

يُصَحِّحُهُ ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ ، لأَنَّهَا تُصَحِّحُ وُقُوعَ الفعلِ مِنَ القادِرِ أو تُوجبُهُ في بعضِهم على ما نقولُهُ . ولا يُصَحِّحُ ذٰلكَ حالٌ سِواهَا ؛ فيجبُ على موضوعِ أعتلالِكم تغايُرُ هٰذِهِ الأحوالِ وٱختلافُها مِنْ حيثُ صَحَّحَ الحالُ منها ما لا يُصَحِّحُهُ إلَّا هِيَ .

فإن قالوا : كذٰلكَ نقولُ ، لو قُلنَا مع ذٰلكَ فيها : إنَّها معلومةٌ ، ولكنَّنا لا نقولُ ذٰلكَ ، وإنَّما ألزمناكُمْ ذٰلكَ في تغايُرِ الأحوالِ ومغايرتها للذواتِ لقولِكم : إنَّها معلومةٌ مَعَ ٱختلافِ أحكامِها في تصحيحِ ما تُصَحِّحُهُ وإيجابِ [١٠٦أ] ما تُوجِبُهُ .

يقالُ لهم : هٰذا فرارٌ لا يُنجِي ، لأنَّنا قد عَلِمْنَا وعَلِمْتُمْ أنَّ ذاتَ القادِرِ مِنْ حيثُ هِيَ ذاتٌ لا تُصَحِّحُ وقوعَ الفعلِ ، وإنَّما يُصَحِّحُ وقوعَهُ مِنهُ كونهُ قادرًا ويُصَحِّحُ أحكامهُ بزعمِكم كونهُ عالِمًا ويُصَحِّحُ كونهُ خبرًا أو أمرًا كونهُ مريدًا والناشئ للتصحيحِ بهٰذِهِ الأحوالِ لا للذاتِ . وذٰلكَ يُوجبُ حصولَ عِلْمِنَا بها ، لأنَّهُ[1] مُحالٌ أَنْ يعلمَ تصحيحَ الحالِ للأمرِ والحكمِ ولَمَّا تُعلم الحالُ ، لأنَّ العلمَ إنَّما يُصَحِّحُهُ وقوعُ العلمِ بما هو تَبَعٌ له .

ولا يُمْكِنُهم أَنْ يقولوا : إنَّ المُصَحِّحَ لوقوعِ الفعلِ الذاتُ على الحالِ ، لعِلْمِنَا بأنَّها تكونُ غيرَ مُصَحِّحَةٍ ، إذا ٱتَّفَقَتِ الحالُ ، وأنَّ الحالَ ، إذا حَصَلَتْ ، صَحَّحَتْ ما يُصحّح لثبوتِهَا ؛ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ ناشىءُ التَّصْحِيحِ إنَّما هو للحالِ دُونَ الذاتِ وأَنْ نكونَ عالِمِينَ ثَمَّ بِمَا يَصِحُّ دُونَ ما عَدَاهَا ، وإنْ لم يُوجبْ كونُها وكونُ ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ معلومةً ٱختلافَها وتغايُرَها . وهٰذا واضحٌ في بُطْلَانِ ما عَوَّلُوا عليه .

فأمَّا قولكم : إنَّه يجبُ أنْ تكونَ للحالِ حالًا ، كما يجبُ أنْ تكونَ للذاتِ حالًا

---

[1] لأنّه : لانها ، الأصل .

وأحوالًا ، فإنّه قولٌ باطلٌ[١]، لأنّكم بَنَيْتُمْ وجوبَ ذٰلكَ على لزومِ كونِ الحالِ ذاتًا مِن حيثُ كانَتْ معلومةً وكانَتْ حالُ الموجودِ تُصَحِّحُ لهُ ما لا يُصَحِّحُهُ ما عَدَاهَا مِنَ الأحوالِ . وقد بَيَّنَّا لكم سُقُوطَ هٰذا الإلزام ؛ فلم يَجُزْ ما أَوْجَبْتُمُوهُ على لُزُومِهِ وسَقَطَ ما تَوَهَّمْتُمْ .

١ باطل : – ، الأصل .

شبهة لهم أخرى والجواب عنها

قالوا : ومِمَّا يدلُّ على أنَّ العلمَ بأنَّ الجوهرَ مُتَحَيِّزٌ موجودٌ علمٌ بذاتِهِ على الحالِ ، لا بالحالِ ، أنَّه لو كان العلمُ بأنّه موجودٌ علمًا بالحالِ التي هي كونُهُ موجودًا ، لا بذاتِهِ على الحالِ ، لوجبَ أنْ يكونَ ذٰلكَ عِلمًا لمعلومٍ مِنْ سِوَى الجوهرِ ، ولوجبَ أن لا يفصلَ العالِمُ بالعلمِ بأنّه موجودٌ بينه وبَيْنَ المعدومِ ولا بكونِهِ مُتَحَيِّزًا بَيْنه وبَيْنَ القديمِ ، سبحانَهُ ، والأعراض وما لا يَصِحُّ التحيُّزُ عليه . ولَمَّا بَطَلَ هٰذا ، وفَصَلَ العالِمُ بهٰذَيْنِ العِلْمَيْنِ بَيْنَ الجوهرِ لا لموجودٍ وبَيْنَ المعدومِ وبَيْنَهُ في كونِهِ مُتَحَيِّزًا وبَيْنَ القديمِ والأعراضِ ، [١٠٦ب] وَجَبَ أنْ يكونَ العلمُ بكونِهِ موجودًا مُتَحَيِّزًا عِلْمًا بذاتِهِ على الحالَيْنِ وبأنَّهُ ذاتٌ موجودةٌ مُتَحَيِّزَةٌ ، لأنَّهُ لا يُفارِقُ المعدوم بكونه موجودًا لِمَعْنًى سِوى ذاته ؛ فيجبُ لذٰلكَ أن يكونَ بذاتِهِ يخالِفُ المعدومَ وما لا يَصِحُّ تَحَيُّزُهُ ، ولأنَّهُ لو كانَ العلمُ بأنَّه موجودٌ متحيِّزٌ علمًا بالحالِ لا بالذاتِ ، والحالُ لا يَصِحُّ أن تكونَ شيئًا وذاتًا ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ العلمُ مُتَعَلِّقًا بغيرِ شيءٍ ، وأن لا يكونَ له معلومًا ، وأن تكونَ هٰذِهِ سائر العلومِ . وإذا فَسَدَ ذٰلكَ ، صَحَّ مِنَ الوَجْهَيْنِ أنَّ العلمَ بكَوْنِ الجوهرِ حادِثًا مُتَحَيِّزًا علمٌ بذاتِهِ على الحالِ ، لا بالحالِ .

فيقالُ لهم : ما قلتُموهُ مِنْ هٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنَّ ذاتَ الجوهرِ الموجودِ عندكم لا تُخالِفُ الجوهرَ المعدومَ ، بل هما مِثْلَانِ مِنْ جنسٍ واحدٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أنَّ العالِمَ لكونِ الجوهرِ موجودًا إنَّما يَفْصِلُ بَيْنَ وجودِ الجوهرِ وبَيْنَ عَدَمِ مثلِهِ وخلافه ؛ فيكونُ فاصِلًا بَيْنَ حالِ العَدَمِ وحالِ الوجودِ ، لا بَيْنَ ذاتِ الموجودِ وذاتِ المعدومِ في جنسِهِمَا ولا في كونِهما ذَاتَيْنِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، أكّدَ ما قُلْتُم كونَ وجودِ الموجودِ وعدم المعدومِ معلومَيْنِ للعِلْمِ بالفصلِ بَيْنَهما . ومحالٌ فصلُ العالمِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَيْسَا بِمَعْلُومَيْنِ لهُ على

التفصيلِ ؛ فما ذَكَرْتُمُوهُ بأن يَدُلَّ على كونِ الأحوالِ معلومةً أَوْلَى . وكذٰلِكَ ، فإنَّما يَفْصِلُ العالِمُ بِعِلْمِهِ بكونِ الجوهرِ متحيِّزًا بَيْنَ تَحَيُّزِ الجوهرِ وبَيْنَ نَفْيِ التَّحَيُّزِ عَمَّا خالَفَهُ ، وليسَ يفصلُ بَينَهما مِنْ حيثُ هُمَا ذاتانِ ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم .

وأمَّا قولُكم : إنَّ المخالِفَ لا يُخالِفُ ما يخالِفُهُ إلَّا بذاتِهِ ، فإنّه قولٌ باطلٌ ، لأنَّ الذواتِ مشتركةٌ في أنَّها ذواتٌ ولا تَفْتَرِقُ في ذٰلكَ ، وإنّما تَفْتَرِقُ الأحوالُ التي يَخْتَصُّ بها كلُّ شيءٍ منها ، لأنَّ الشيءَ لا يُخالِفُ الشيءَ في حالٍ وصفةٍ ، يُوافِقُهُ فيها ؛ فَوَجَبَ أنَّهُ ، إنْ صحّحَ تعليل مخالفةِ الذاتِ للذاتِ ، فإنَّما يَرْجِعُ ذاكَ إلى أنَّ حالَ الذاتِ مُبَايِنَةٌ لِحَالِ الذاتِ الأُخْرَى ، وإنِ ٱتَّفَقَتِ الذاتانِ في أنّهما [١٠٧أ] ذاتانِ ، فهٰذا الخلافُ إنّما يرجعُ إلى تَبَايُنِ مَعْنَى كونِ الذواتِ ذواتًا . وهٰذا هو مَعْنَى قولِنا في الذَّاتَيْنِ : إنّهما مختلِفَتَانِ . وذٰلكَ يُؤَكِّدُ العلمَ بالأحوالِ ، لأنَّنا ، إذا عَلِمْنَا تَبَايُنَ مَعْنَى الأحوالِ ، ثَبَتَ أنّها معلومةٌ ، وأنّنا نعلمُها مُتَبَايِنَةَ المَعْنَى . وإنْ أَطْلَقْنَا بأنَّ الأحوالَ مختلِفةٌ ، فعَلَى طريقِ الاتِّسَاعِ والمجازِ الذي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ؛ فصارَ ما قُلتُمُوهُ بأَن يَدُلَّ على صِحَةِ قَوْلِنا أَوْلَى .

وأمَّا قولُكم : إنَّه ، متى لم تُخَالِفِ الذاتُ الموجودَةُ المُتَحَيِّزَةُ للذاتِ المعدومةِ وما ليس بِمُتَحَيِّزَةٍ بِمَعْنًى سِوَاهَا ، وَجَبَ مُخَالَفَتُها لها بِذَاتِهَا ، فإنَّه قولٌ باطلٌ ، لأنَّ ٱختلافَ الذواتِ أو ٱختلافَ أحوالِ الذواتِ لا يُعَلَّلُ بالنفسِ ولا بمَعْنًى . وكذٰلكَ كلُّ صفةٍ جُوِّزَ على الموصوفِ لا لمَعْنًى ، فإنَّها ليستْ لذٰلكَ معلولةً بنفسِ الموصوفِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ بغيرِ وجهٍ .

ثمَّ يقالُ لهم : فقد ثَبَتَ أنَّ المحدَثَ الموجودَ والواحدَ والحالَّ في محلِّهِ والمتعلّقَ مِنَ الأَعْرَاضِ بمتعلّقِهِ مستحِقٌّ لجميعِ هٰذِهِ الأحكامِ لا لِمَعْنًى ، فيجبُ لذٰلكَ أنْ يكونَ مستحقًّا لها لِنَفْسِهِ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، تَرَكُوا دينَهم . وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا

آعتلالَهم في أنَّ ذاتَ الجوهرِ الحادثِ ، إذا خالَفَ المعدومَ في صِفَةِ التَّحَيُّزِ والحدوثِ ، لا لِمَعْنًى ، وَجَبَ أنْ يكونَ مخالِفًا له بذاتِهِ . وهٰذا واضِحٌ في إبطالِ ما تَعَلَّقُوا به .

وأمّا قولُهم : إنْ كانَ العلمُ بأنَّ الجوهرَ مُتَحَيِّزٌ محدَثٌ عِلْمًا لا بذاتِهِ على الحالِ ، وإنَّما هو علمٌ بالحالِ ، والحالُ لا يقالُ : إنَّها شيءٌ ، فهو إذًا علمٌ لا بشيءٍ وعلمٌ لا متعلّقَ له ، فإنّه صوابٌ في أنَّه علمٌ بحالٍ لا توصَفُ بأنَّها شيءٌ . وكذٰلكَ العلمُ بأنَّ المعدومَ معدومٌ علمٌ عِندَنا بما ليسَ بشيءٍ .

ولا يجبُ ما يَهْذُونَ به في هٰذا مِنْ قولِهم : إنْ جازَ أنْ يعلمَ ما ليس بشيءٍ ، جازَ أنْ يُضْرَبَ ويُؤْكَلَ ويُشْرَبَ ويُلْبَسَ ما ليسَ بشيءٍ ، ويُدْرَكَ أيضًا ما ليسَ بشيءٍ ، لأنَّ هٰذا الفعلَ معارضة اللفظِ باللفظِ مِن غيرِ آعتبارِ المَعْنَى . وإنَّما يجبُ ترتيبُ ذٰلكَ بحسبِ ما يوجِبُهُ الدليلُ . ولو لزمتْ هٰذِهِ المعارضةُ على غيرِ دليلٍ ولا عِلَّةٍ ، [١٠٧ب] لَلَزِمَهُمْ ، إذا جازَ أنْ يُعلمَ ما ليس بموجودٍ أنْ يجوزَ أنْ يُدْرَكَ ويُلْمَسَ ويُضْرَبَ ويُؤْكَلَ معدومٌ ، ليس بموجودٍ ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

فأمّا قولُهم : إنْ كانَ العلمُ بكونِ الجوهرِ موجودًا ومُتَحَيِّزًا عِلْمًا بحالِهِ لا بذاتِهِ على الحالِ ، وَجَبَ أن لا يكونَ لهُ معلومًا ، فإنّه قولٌ باطلٌ ، بل معلومُهُ الحالُ ، والحالُ معلومٌ ليس بشيءٍ . ولا يجبُ خروجُ ما ليسَ بشيءٍ عن كونِهِ معلومًا لخروجِهِ عن كونِهِ شيئًا ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

هٰذا على أنّهم قد قالوا : إنَّ العلمَ بأنَّ اللهَ لا شريكَ له ولا ثاني معه علمٌ ، لا معلومَ له يُشَارُ إليه لِعَدَمٍ ولا وُجُودٍ ، فما أنكرتُم أنْ يكونَ العلمُ بالأحوالِ علمًا بها إلّا أنَّه علمٌ ، لا معلومَ له يُشارُ إليه لِعَدَمٍ ولا وجودٍ ؟ ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

ولو لزمَ إذا قيلَ : إنَّ مِنَ العلومِ ما يكونُ علمًا مِمّا ليسَ بشيءٍ أن لا يُؤْمَنَ أنْ يكونَ

معلومُ كلِّ علمٍ ما ليس بشيءٍ لَلَزِمَ ، إذا كانَ مِنَ العلومِ ما هو علمٌ بِمَا ليسَ بموجودٍ ، وأنْ يكونَ معلومُ كلِّ علمٍ ليسَ بموجودٍ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قالُوهُ .

شبهة أخرى لهم

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على أنَّ الحالَ ليس بمعلومةٍ ، وإنَّما تُعْلَمُ الذاتُ على الحالِ أنَّه لو كانَتِ الحالُ التي عليها الذاتُ معلومةً ، كما أنَّ الذاتَ معلومة ، ولأَحَدِ المعلومينِ تَعَلُّقٌ بالآخرِ مِنْ حيثُ تَعَلَّقَتِ الذاتُ بالحالِ ، فَجَرَتِ الحالُ المُتَعَلِّقَةُ بالحالِ مَجْرَى الكونِ والسوادِ اللَّذَيْنِ يعلمانِ ، كما يعلمُ الجوهرُ الذي يَتَعَلَّقَانِ به ، ولَصَحَّ ذٰلكَ أن يلتبسَ وجود الجوهرِ وتحيُّزه بذاتِهِ حتَّى لا يفصلَ بَينَ ذاتِهِ وبَينَ كونِه متحيِّزًا ، كما يلتبسُ الجوهرُ بالسوادِ ويظنُّ أنَّ السوادَ هو الجوهرُ وأنَّ الجوهرَ هو نفسُ السوادِ الذي يُدركُ سوادًا . ويَصِحُّ لذٰلكَ أنْ يُتَصَوَّرَ وجودُ الجوهرِ عاريًا مِنَ الحدوثِ والتحيُّزِ وأن يُتَصَوَّرَ ٱنْفِرَادُ الحدوثِ والتحيُّزِ مِنَ الجوهرِ وحصولُهما عَارِيَيْنِ معهُ ، كما قد يقدَّرُ وجود السوادِ عاريًا مِنَ الجوهرِ تقديرًا ، وإنْ كان ذٰلك علل .

ولمَّا فَسَدَ [١٠٨أ] هٰذا وصَحَّ تصوُّرُ وجودِ الجوهرِ وتقديره عاريًا مِنَ السوادِ ، ولم يَصِحَّ تجرُّدُ وجودِهِ وحدوثِهِ عاريًا مِنَ الجوهرِ ومُنْفَرِدًا عنهُ ، ولذٰلكَ ٱمتناعُ تقديرِ حصولِ التحيُّزِ عاريًا مِنَ الجوهرِ ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ العلمَ بكونِ الشيءِ أسود إنّما هو علمٌ بسوادٍ ، وهو ذاتٌ منفصلٌ عنه ، وأنَّ العلمَ بأنَّ الجوهَرَ محدَثٌ ومتحيِّزٌ علمٌ راجعٌ إلى ذاتِهِ ومشارِكٌ لها على الحالِ ، وأنَّ الحالَ غَيْرُ معلومةٍ .

ويقالُ لهم : أوَّلُ ما نقولُ لكُم في ذٰلكَ : إنَّهُ قد يَلْتَبِسُ الحالُ بذاتِ مَن هِيَ له ، فيَظُنُّ الظانُّ أنَّه ليسَ هناكَ حالٌ زائدةٌ على الذاتِ . وهٰذا ٱعتقادُ كلِّ مَن يَنْفِي الأحوالَ وصريحُ قولِهم بأنَّ تحيُّزَ الجوهَرِ هو نفسُ الجوهرِ وحدوثُهُ ووجودُهُ هُوَ هُوَ وكون السوادِ سوادًا هو ذاتُه . وكذٰلكَ قولُهم في كونِ العالِمِ عالِمًا وكونِ القادِرِ قادرًا . وكلُّ نَافٍ للأَعْرَاضِ يعتقدُ أنَّ كونَ الحيّ العالِمِ القادِرِ منَّا على هٰذِهِ الصفاتِ

هو ذاتُه ، كما يعتقدُ مشاهِدُ السوادِ في الأسودِ أنَّه ذاتُ الجسمِ ، إذا ٱلْتَبَسَ الأمرُ عليه في كونِهما ذَاتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما توهَّمْتُم إحالَته في هٰذا الفصلِ ، وسَقَطَ أيضًا مِنْ وجهٍ آخرَ وهو أنَّه إنَّما صَحَّ أن يلتبسَ السوادُ بالجوهرِ والجوهرُ بالسوادِ ، فيظنُّ المدْرِكُ لهُما أنَّه ما أَدْرَكَ الأشياءَ واحِدًا لأجلِ كونِهما ذَاتَيْنِ منفصلَتَيْنِ وأحدهما موجودٌ بذاتِ الآخرِ . وذٰلكَ أَلْطَفُ وأَخْفَى في بابِهِ مِن تجاوُزِ الجَوْهَرَيْنِ اللَّطِيفَيْنِ اللَّذَيْنِ يَظُنُّ مُدْرِكُهُما أنَّه شيءٌ واحدٌ ، فقيامُ السوادِ بذاتِ الأسودِ ووجودُه في حَيِّزِه أَلْطَف مِنْ قُرْبِ المجاورةِ ، يَصِحُّ لذٰلكَ ٱلتباسهما .

وليست هٰذِهِ قصَّة الحالِ والذاتِ ، لأنَّ الحالَ ، وإن لم ترجعْ منها إلى الذاتِ ، فليست بذاتٍ منفصلةٍ كذاتِ السوادِ وشيء يحلُّ في ذي حالٍ ، فلَم يَصِحَّ ٱلتباسُ الحالِ [١٠٨ب] والذاتِ ؛ فٱفْتَرَقَا في هٰذا البابِ .

وليس الذي أَوْجَبَ ٱلتباسَ السوادِ بالجوهرِ كونهما معلومَيْنِ باتِّفَاقٍ ، وإنَّما أَوْجَبَ ذٰلكَ ما قدَّمناهُ . ولو كان إنَّما صَحَّ وجازَ ٱلتباسُهما لكونِهما مَعْلُومَيْنِ ، لَصَحَّ وجازَ ٱلتباسُ كلِّ مَعْلُومَيْنِ وكلِّ مُدْرَكَيْنِ ، وإنِ ٱفترقا في القُرْبِ والبُعْدِ والصِّغَرِ والكِبَرِ وبالجهرِ وغيرِ ذٰلكَ مِنْ وجوهِ المفارَقاتِ التي لا إشكالَ فيها . ولمَّا بَطَلَ هٰذا بٱتِّفاقٍ ، بَطَلَ أن تكونَ العِلَّةُ في صِحَّةِ ٱلتباسِ السوادِ والجوهرِ كونَهما معلومَيْنِ أو ذاتينِ ، وإنَّما صَحَّ ذٰلكَ فيهما مِن حيثُ وصفناهُ .

فأمَّا قولُهم : ولو كانَتِ الحالُ معلومةً ، كما أنَّ السوادَ الموجودَ بالأسودِ معلومٌ ، لَصَحَّ تصوُّرُ الحالِ عاريةً مِنَ الذاتِ ، كما يَصِحُّ تَصَوُّرُ الذاتِ عارية مِنَ الحالِ ولجَرَيَا في ذٰلكَ مَجْرَى[١] الذاتِ والسوادِ ، فإنَّه قولٌ باطلٌ ، لأنَّهُ إنْ أُرِيدَ بتصوُّرِه

---

١ مجرى : مكرر في الأصل .

وجود السوادِ عاريًا مِنَ الذاتِ ، صِحّة ذٰلكَ وجوازه ؛ فهٰذا باطِلٌ ، لِمَا قَامَ مِنَ الدليلِ ، على أنَّهُ محالٌ وجودُ سوادٍ مع عَدَمِ مَحَلّهِ . وإنْ أُريدَ بذٰلكَ تقدير وجوده لا في مكانٍ ، وأنَّه كان يجبُ أن يكونَ سوادًا ، كما يكونُ ذٰلكَ ، إذا وُجِدَ بالجوهرِ ، فذٰلكَ غيرُ مُمْتَنِعٍ تقديرُهُ . وكذٰلكَ فهو غيرُ مُمْتَنِعٍ في تقديرِ تجرُّدِ الحالِ مِنَ الذاتِ وعُرُوِّهَا منها . على أنّها لو كانَتْ كذٰلكَ ، لكانَتْ حالًا لا لأَحَدٍ ، وكذلكَ غير مُمْتَنِعٍ تقديره . وكذلكَ فلا يَمْتَنِعُ تقديرُ الحالِ ، لو تَغَيَّرَتْ مِنَ الذاتِ تقدير ذاتٍ منفردةٍ عن ذاتٍ . وإن كان ذٰلكَ أجمع مِمَّا يستحيلُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالَهُ في دعْوَى الفصلِ بَيْنَ الذاتِ والحالِ في هٰذا التصوُّرِ والتقديرِ .

ويقالُ لهم أيضًا : ما أنكرتُم أنْ يكونَ إنّما ٱمْتَنَعَ تصوُّرُ عُرُوِّ الحالِ مِنَ الذاتِ مِن حيثُ صَحَّ وثَبَتَ أنَّ الحالَ ليسَ بذاتٍ ولا شيء موجود . والمنفردُ إنَّما يكونُ ذاتًا ، إذا ٱنْفَرَدَ عن ذاتٍ أو قدّرَ ٱنفرادهُ عنهُ ، فأمَّا ما ليس بذاتٍ ، فمحالٌ ٱنفرادُهُ عنِ الذاتِ وتقديرُ ذٰلكَ فيه . وهٰذا واضِحٌ في سُقُوطِ ما قالُوهُ .

[١٠٩أ] فإن قالوا : إنَّما أَلزَمْنَاكُم ذٰلكَ لقولِكُمْ : إنَّ الحالَ والذاتَ معلومانِ[١] .

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا فسادَ هٰذا الإلزامِ وأنَّ المَعْلُومَيْنِ إنَّما يَصِحُّ تَصَوُّرُ ٱنفرادِ أحدِهما عن الآخرِ ، متى ثَبَتَ أنَّهما ذاتانِ ، فإمَّا أن لا يكونا كذٰلكَ أو أحدهما ما قُلْتُمُوهُ فيهما غير لازمٍ . ولذٰلكَ لم يَجُزْ عِندَنا القولُ بِصِحَّةِ ٱنفرادِ المعلومَيْنِ المعدومَيْنِ وأن يقالَ : يَصِحُّ ٱنفرادُ أحدِهما عن صاحِبِه ، لأنَّهُما ليسا بذاتَيْنِ . وهٰذا بَيِّنٌ في بُطْلَانِ ما عَوَّلُوا عليه .

فإن قالوا : كما يَسْتَحِيلُ ويَمْتَنِعُ عُرُوُّ الحالِ مِنَ الذاتِ ، فكذٰلكَ يستحيلُ عُرُوُّ

---

١ معلومان : معلومين ، الأصل .

الذاتِ مِنَ الحالِ . ولو عريتْ مِنَ الأحوالِ ، لم تَكُنْ ذاتًا ولم يَصِحَّ أنْ تعلمَ ولأجلِ ذٰلكَ ما لا تُسْتَعْمَلُ تسميةُ الذاتِ وذِكْرُهَا إلّا مضافًا ، فيقالُ : ذاتُ المحدثِ وذاتُ القديمِ وذاتُ الجوهرِ وذاتُ السوادِ ، فلا يكادُ يَرِدُ ذِكْرُ الذاتِ إلّا مضافًا إلى الحالِ .

يقالُ لهم : ليسَ الأمرُ في الاستعمالِ على ما وصَفْتُمْ ، لأنَّ القائِلَ يقولُ : قد عَلِمْتُ الذاتَ ، وأُحِبُّ الذاتَ ، وعَلِمْتُ ذاتًا ، وإن لم يُضِفْ ذِكْرَهَا إلى حالٍ مِنَ الأحوالِ ؛ فيجبُ على موضوعِ ٱعتلالِكم صِحَّةُ وجودِ الذاتِ عاريًا مِنَ الحالِ لاستعمالِهم لِلذِكْرِهَا غير مضافٍ . وهٰذا تجويزُ عُرُوِّ الذاتِ مِنَ الحالِ . وتبطلُ دعواهُم .

ويقالُ لهم أيضًا : وما في أنَّ الذاتَ لا تنفردُ عن الحالِ مِمَّا يوجبُ أن تكونَ إنّما كانَتْ ذاتًا معلومةً ، لاستحالَةِ ٱنفرادِها مِنَ الحالِ .

فإن قالوا : لم نُوجِبْ ذٰلكَ ، وإنَّما أَوْجَبْنَاهُ بٱمتناعِ عُرُوِّ الذاتِ مِنَ الحالِ كون الحالِ غير معلومةٍ ، وأنَّه إنَّما تُعلمُ الذاتُ على الحالِ .

قيلَ لهم : وإذا لم يَصِحَّ ٱنفرادُ[1] الذاتِ عنِ الحالِ ، وَجَبَ ٱمتناعُ العلمِ بالحالِ منفردة عن الذاتِ ؛ ففي هٰذا وَقَعَ الخلافُ .

ثمَّ يقالُ لهم : فقد ٱستحالَ مِنْ قولِنا وقولِكم ٱنفرادُ إدراكِ العاقلِ للمدركاتِ عن العلمِ بها ، فيجبُ لذٰلكَ كونُ الإدراكِ غَيْرَ معلومٍ .

فإن قالوا : قد يَنْفَرِدِ العلمُ بها عنِ الإدراكِ ، إذا علمَ ذٰلكَ ضرورةً أو بدليلٍ وطريقٍ غَيْرَ الإدراكِ .

---

١ انفراد : انفرادا و ، الأصل .

قيلَ [١٠٩ب] لهم : وكذٰلكَ تَنْفَرِدُ الذاتُ عنِ الحالِ المخصوصةِ وعن جميعِ الأحوالِ أيضًا على أصلِكم خاصَّةً ، فَوَجَبَ أنْ تكونَ الذاتُ والحالُ مَعْلُومَيْنِ .
وذٰلكَ أنَّه لا حالَ مخصوصة ، يُشَارُ إليها مِن كونِ الحيّ حيًّا وكونه عالِمًا وقادرًا ومريدًا ومدرِكًا إلَّا ويَصِحُّ حصولُ الذاتِ ذاتًا موجودةً مع ٱنتفائِها وٱنتفاءِ نقيضها أيضًا مِنَ الأحوالِ عِندَكُم خاصَّةً ، لتجويزِكم عُرُوَّ الجوهرِ والجسمِ مِمَّا يوجبُ له الحال وضِدّها . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ صِحَّةُ عُرُوِّ الذاتِ مِنَ الحالِ ، وإنْ لم يَصِحَّ عُرُوُّ الحالِ مِنَ الذاتِ . وهٰذا يُؤَكِّدُ كونهما معلومينِ لنا على التفصيلِ ، لأنَّنا ، متى عَلِمْنَا أنَّ الذاتَ تَنْفَرِدُ عنِ الحالِ ، وأنَّ الحالَ لا تنفردُ عنِ الذاتِ ، عَلِمْنَاهُمَا جميعًا وعَلِمْنَا صِحَّةَ ٱنفرادِ أحدِهما عنِ الآخرِ وٱمتناعِ مثل ذٰلكَ فيما ٱنفردَ عنه . ومِنَ المحالِ أنْ يُعْلَمَ أَمْرَيْنِ ، يَصِحُّ ٱنفرادُ أحدِهما عنِ الآخرِ . ولا يَصِحُّ مثلُ ذٰلكَ في الآخرِ ونحنُ لا نعلمهما ، لأنَّ العلمَ بِصِحَّةِ ٱنفرادِ أحدِهما عن صاحبِهِ وٱمتناع ذٰلكَ في الآخرِ فرعٌ للعلمِ بهما ، كما أنَّهُ يستحيلُ أنْ يُعْلَمَ أنَّ أَحَدَ الأَمْرَيْنِ يَصِحُّ تحيُّزُهُ وَحَمْلُهُ الأعراضَ وبقاؤُهُ ، وأنَّ الآخرَ لا يَصِحُّ ذٰلكَ فيه ، وهما غيرُ معلومَيْنِ أو أحدهما غيرُ معلومٍ ، لأنَّ العلمَ بٱفتراقِ الأَمْرَيْنِ في حكمٍ مِنَ الأحكامِ فرعٌ للعلمِ بهما . ولو عُلِمَ أحدُهما ولم يُعْلَم الآخرُ ، لم يَصِحَّ علمُنا بأنَّه يجوزُ على أحدِهما في الانفرادِ عن صاحبِهِ ، ويستحيلُ ذٰلكَ في الآخرِ الذي لا يعلمُهُ . هٰذا نهايةُ الإحالَةِ ؛ فصارَ ما عَوَّلُوا عليهِ مِنْ ذٰلكَ بأن يدلَّ على ما قلناهُ أَوْلَى .

ويقالُ لهم أيضًا في قولِهم : إنَّه محالٌ ٱنفرادُ الذاتِ عن الحالِ ، كما يمتنعُ ٱنفرادُ الحالِ عن الذاتِ : كيفَ يَسُوغُ لكم القولُ بهٰذا مع قولِ أكثرِكُمْ أنَّ الذاتَ المعدومةَ لا حالَ لها أصلًا مِنْ وجودٍ ولا حدوثٍ ولا حالٍ تتبعُ الوجودَ وأنَّ الذاتَ المعدومةَ لا حالَ لها بكونِها معدومةً ؟

فإن قالوا : إن لم يَكُنِ المعدومُ بكونِه معدومًا حالًا ، فلهُ بكونِهِ على الصفاتِ الراجعةِ [١١٠أ] إلى جنسِهِ مِنْ نحوِ كونِهِ جوهرًا وسوادًا وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ حالٌ هو عليها في ذاتِه ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم .

يقالُ : فقد وَجَبَ على موضوعِ أصلِكم هٰذا كونُ الأحوالِ على ضَرْبَيْنِ . فضربٌ يَصِحُّ عُرُوُّ الذاتِ منها وهي وجودُ الذواتِ وما ينفي الوجود مِنَ الأحوالِ ولا يَصِحُّ حصولُهُ إلّا بموجودٍ ، نحو كونِ الحيّ وكونه عالِمًا قادرًا كائنًا وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . وأحوالٌ لا يَصِحُّ ٱنفرادُ الذاتِ عنها وهي الراجعةُ إلى جنسِ مَنْ لهُ الحالُ . وبانَ بهٰذا أنَّه ليس المانِعُ مِنْ عُرُوِّ الذاتِ مِنَ الأحوالِ الراجعةِ إلى جنسِهِ وما يَجْرِي مَجْرَى الجنسِ هو كونُها أحوالًا ، لأنَّ ذٰلكَ لو كانَ كذٰلكَ ، لامْتَنَعَ عُرُوُّ الذاتِ مِنَ الوجودِ والحدوثِ وما يتبعُ ذٰلكَ مِنْ حيثُ كانَتْ أحوالًا . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ قولُهم : إنَّه محالٌ عُرُوُّ الذاتِ مِنَ الوجودِ والحدوثِ وما يتبعُ ذٰلكَ مِن حيثُ كانَتْ أحوالًا . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ قولُهم : إنَّه محالٌ عُرُوُّ الذاتِ مِمَّا هو حالٌ لها .

ويقالُ لهم أيضًا : ٱعتلالُكم يُوجِبُ أن لا يَصِحَّ العلمُ بالحالِ التي يستحيلُ تَصَوُّر الذاتِ منفردة عنها ، نحو ما يرجعُ إلى جنسِهِ منها ، وأنْ يَصِحَّ العلمُ بالحالِ على ٱستحالَةِ عُرُوِّ الذاتِ مِنَ الحالِ ؛ فإذا كانَتِ الأحوالُ في هٰذا البابِ على ضَرْبَيْنِ ، وَجَبَ صِحَّةُ العلمِ بالحالِ التي تَنْفَرِدُ الذاتُ عنها ويَصِحُّ خُلُوُّهُ منها ، وأنْ يمتنعَ ذٰلكَ فيما يستحيلُ ٱنفرادُ الذاتِ عنها . ولا مخرجَ لهم مِن ذٰلكَ .

فإن قالوا : لو كانَتِ الأحوالُ معلومةً ، لَوَجَبَ أن لا تكونَ الذاتُ معلومةً ، لأنَّ الذاتَ لا تُعلمُ[١] إلّا على حالٍ ما . والعلمُ بأنَّها على حالٍ ما ، علمٌ عِندَكم بالحالِ ،

---

١ تعلم ، يعلم ، الأصل .

لا بالذاتِ ؛ فإذًا ليستْ الذاتُ معلومة .

يقالُ لهم : ليس الأمرُ في ذٰلكَ على ما ظَنَنْتُمْ ، لأنَّ ما يعلمُ ذاتًا موجودةً كائنةً ، وليس العلمُ بكونِها شيئًا وذاتًا علمٌ بحالٍ وصفةٍ زائدةٍ على ذاتِهِ ؛ فثبتَ أنَّا نعلمُ الذاتَ ذاتًا ونعلمُ ما لها مِنَ الأحوالِ ، وبَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل من الكلام عليهم في هٰذا الباب

[١١٠ب] ويقالُ لهم : أَلَسْتُمْ قد قلتُم : إنَّنا نعلمُ أنَّ اللهَ ، تعالى ، لا ثانِيَ معه ولا شريكَ له ، وإنَّ هٰذا العلمَ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ علمًا بذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، لأنَّه يَعلمُ ذاتَه مَنْ لا يَعلمُ أنَّه لا ثانيَ معه ولا علم بثاني معه معدومٌ ولا موجودٌ . وقلتُم : إنَّه علمٌ ، لا معلومَ له يُشَارُ إليه لعدمٍ ولا وجودٍ .

فإذا قالوا : أجل ، ولا بدَّ لهم مِن ذٰلكَ .

قيلَ لهم : وكذٰلكَ قولُكم في الإرادةِ لاجتماعِ الضِّدَّيْنِ الحاصلةِ مِمَّن لا يَعلمُ تضادَّهما ، والإرادة لكونِ القولِ خبرًا وإهانةً وتعظيمًا وٱستخبارًا وٱستفهامًا إرادةٌ ، لا مرادَ لها ، لأنَّه لا يَصِحُّ أن يكونَ مُرَادُهَا حدوثَ نفسِ الأصواتِ وترتيبها ، ولا مَعْنًى منفصلًا عنها ولا صفةً زائدةً على حدوثِ الأصواتِ ووجودها مُتَجَدِّدة لها هي في ذاتِها عليها ، وأنَّ العلمَ بذٰلكَ قد أَوْجَبَ أنْ تكونَ هٰذِهِ الإراداتُ لا مُرَادَ لها .

فإذا قالوا : أجل . وذٰلكَ قولُهم .

قيلَ لهم : فما أنكرتُم مِنْ أنّنا نعلمُ الأحوالَ ، وأن يكون علمُنا بها علمًا لا معلومَ له يُشارُ إليه بعدمٍ ولا وجود ، ولا يجبُ أن تكونَ معلومةً ، وإنْ كنَّا نعلمُها ؟

فإن قالوا : هٰذا قولٌ يوجبُ أنْ يكونَ علمُنا بالذواتِ لا معلومَ لها .

قيلَ لهم : هٰذا باطلٌ ، لأنَّها إنَّما صَحَّ كونُها معلومةً من حيثُ كانَتْ ذواتًا يَصِحُّ عليها العدمُ والوجودُ . وليستْ هٰذِهِ سبيلٌ للأحوالِ التي ليستْ بذواتٍ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

ويقالُ لهم : أَوَلَسْتُمْ قد قُلتُم : إنَّ مِنَ العلومِ والإراداتِ ما لا معلومَ لها ولا مُرَادَ ، ثمَّ لم يجبْ ذٰلكَ في جميعِها ؟ فما أنكرتُم أيضًا مِنْ أنَّه لا يجبُ ، إذا كان العلمُ

بالأحوالِ لا معلومَ له ، أنْ يكونَ العلمُ بالذواتِ لا معلومَ له ؟ ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وإن قالوا : قولُكم : إنّنا نعلمُ الأحوالَ وأنّها غيرُ معلومةٍ مناقَضَةٌ وإحَالَةٌ .

قيلَ لهم : وقولُكم : إنّنا نعلمُ أنَّه لا شريكَ للهِ ، وأنَّ كونَه لا شريكَ له غير معلومٍ لنا ، إحالةٌ ونقضٌ لقولِكُمْ : إنّكم تعلمونَ ذٰلكَ ، ولا فَصْلَ . وكذٰلكَ قولُكم : إنّكم تريدونَ بكونِ الكلامِ [١١١أ] خبرًا وٱستخبارًا وإهانةً وتعظيمًا وإنَّ كونَه خبرًا وٱستخبارًا ليسَ بمرادٍ لكم وإنَّ هٰذِهِ إرادةٌ لا مرادَ لها ، إحالةٌ ونقضٌ لقولِكم : إنّكم تريدونَ كونه خبرًا . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

وهٰذِهِ جملةٌ دالَّةٌ على كونِ الأحوالِ معلومةً وفساد جميعِ ما يَتَعَلَّقُونَ به في منعِ ذٰلكَ وما يوجِبُونَهُ على القائلِ به .وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ في نصرةِ القولِ بالأحوالِ وبناء ما قدَّمْنَاهُ مِنَ الأدِلَّةِ على إثباتِ صفاتِ اللهِ ، تعالى ، لذاتِهِ عليها .

ونحنُ الآنَ نذكرُ أدِلَّةَ أهلِ الحقِّ على إثباتِ الصفاتِ المثبتةِ على إبطالِ القولِ بالأحوالِ لِيَعْرِفَ الناظرُ في كتابِنا الطريقَيْنِ وترتيبَ الأدِلَّةِ في ذٰلكَ على واجبِها . ولا نَخلطُ ما بُنِي منها على ثبوتِ القولِ بحالٍ للعالِمِ تَجِبُ عنِ العِلْمِ بما لم يُبْنَ على ذٰلكَ . ونَرَى أنْ نُقَدِّمَ ذِكْرَ فصولٍ يَتَعَلَّقُ بها النافُونَ للأحوالِ مِن أصحابِنا وغيرِهم ، ثمَّ نجيب عنها ونُرَتِّب الأدِلَّةَ على ذٰلكَ .

قال النافونَ للأحوالِ : إنْ وَجَبَ لافتراقِ الذاتَيْنِ في كونِهما ، أحدهما سواد والآخر جوهرٌ ، ٱختصاصُ كلِّ واحدٍ منهُما بحالٍ فارَقَ بها الآخرَ ، وَجَبَ لذٰلكَ إثباتُ أحوالٍ لا نهايةَ لها ، لأنّه قد ثَبَتَ أيضًا ، إنْ صَحَّ القولُ بالأحوالِ ، أنَّ حالَ القادِرِ مخالفةٌ لحالِ العالِمِ ومفارقةٌ لها وموجبةٌ مِنَ الحكمِ ما لا توجبُهُ الأُخْرَى ؛ فيجبُ ٱختصاصُ كلِّ واحِدٍ مِنَ الحالَيْنِ بحالٍ وٱختصاصِ أحوالهما بأحوالٍ إلى غيرِ نهايةٍ . وذٰلكَ باطلٌ .

ويقالُ لهم : أوّلُ ما يجبُ في هٰذا وما يَجْرِي مَجْرَاهُ مِمَّا تعتمدونَ عليهِ في ذٰلكَ أنّه لا يستحيلُ القولُ بأحوالٍ لا نهايةَ لِعَدَدِهَا ، إذا لم تَكُنْ معانٍ[1] موجودات وحوادث مفعولات ، وإنَّما يستحيلُ إثباتُ حوادِثَ لا نهايةَ لها ، قد أَتَى الفعلُ والفراغُ عليها أو إثباتُ قدماء ، لا نهايةَ لهم ، لِمَا قد بَيَّنَّاهُ في صدرِ هٰذا الكتاب وغيره . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فقد يَصِحُّ ٱلتزامُ ما قُلتُم ، فلا يفسدُ بذٰلكَ مذهب مخالِفكم . وقد قال أكثرُ مَنْ صَحَّحَ القولَ [١١١ب] بالأحوالِ : إنَّ للقديمِ ، سبحانَهُ ، بكونِهِ عالِمًا بما لا نهايةَ له على التفصيلِ أحوالًا ، لا نهايةَ لها . وكذٰلكَ القولُ في كونِهِ قادرًا على ما لا نهايةَ له ؛ فزالَ ما قُلتُم .

والوجهُ الآخرُ أنَّ الأحوالَ ليستْ بمعانٍ ولا ذواتٍ ؛ فلا يَصِحُّ لذٰلكَ ٱختلافُها على الحقيقةِ وٱختصاصُها بصفاتٍ ، تكونُ عليها ، لأنَّها ليستْ بذواتٍ ، وإنَّما يجبُ أَنْ تَفْتَرِقَ الذواتُ بما يَخْتَصُّ كلُّ شيءٍ منها به مِنَ الصفاتِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ . واللهُ أَعْلَمُ .

١ معانٍ : معانى ، الأصل .

علّة أخرى

وقالوا أيضًا : لو أوجبَ ٱفتراقُ الذاتَيْنِ في الصفةِ ٱختصاصَهما بحالَيْنِ مختلفتَيْنِ ، لَوَجَبَ ٱختصاصُ الحالِ بحالٍ وحالِ حالِها بحالٍ إلى غيرِ عِلَّةٍ ، لأنَّ الحالَ ، إنْ تثبت ، لم يَصِحَّ القولُ بأنّها موجودةٌ ولا معدومةٌ ، فهي لاستحالةِ ذٰلكَ عليها مفارقةٌ للذواتِ في صفةِ العدمِ والوجودِ ؛ فيجبُ أن يكونَ لها حالًا ، لأنّها فارَقَتِ الموجودَ والمعدومَ ، وأنْ يكونَ بحالِها حالًا ، لأنَّ حالَها أيضًا يُفارِقُ الذواتِ في الوجودِ والعدمِ كمفارقتها[1] . وذٰلكَ مِمَّا قد ٱتُّفِقَ على فسادِهِ .

فيقالُ لهم : جوازُ هٰذا كجوازِ الذي قَبلَهُ مِنَ الاعتلالِ سواء . ولا وَجْهَ لإعادتِهِ .

وشيءٌ آخرُ أيضًا وهو أنَّنا لا نَتطَرَّقُ إلى وجوبِ تعليلِ الأحوالِ والصفاتِ بٱفتراقِ الذواتِ فيها ، لأنَّ ذٰلكَ يُوجِبُ إثباتَ عِلَلٍ ، لا نهاية لها ، وأن لا يَنْقَطِعَ التعليلُ ، وأن تُعَلَّلَ صفةُ الجوهرِ والعَرَضِ التي يختصّانِ بها حتّى تُعَلَّلَ صفاتُ الجنسِ وما يَجري مَجرَى صفةِ الجنسِ لأجلِ ٱفتراقِ الذواتِ في تِلْكَ الصفاتِ وأن تُعَلَّلَ عِلَلُها إلى غيرِ غايةٍ . وذٰلكَ باطلٌ ، وإنَّما يجبُ النظرُ في الحكمِ والوصفِ الثابتِ ؛ فإنْ أَمْكَنَ تعليلُهُ ، عُلِّلَ ، وإلّا لم يجبْ ذٰلكَ .

ونحنُ فلا نُعَلِّلُ كونَ السوادِ سوادًا والجوهرِ جوهرًا وكلّ حكمٍ وصفةٍ تَجبُ للقديمِ والمُحدَثِ لا لِعِلَّةٍ ، وإنْ عَبَّرْنا عنها بأنَّها صفةُ نفسٍ ، فإنَّما نَعْنِي بذٰلكَ أنَّها حاصلةٌ لا لِعِلَّةٍ ؛ فيجبُ على هٰذا أنْ نقولَ : [١١٢أ] قدِ ٱختَصَّتِ الحالُ بأنَّها لا موجودةٌ ولا معدومةٌ . وكونُها كذٰلكَ لا يَصِحُّ تعليلُهُ ، كما لا يُعَلَّلُ كونُ السوادِ سوادًا وكونُ الجوهرِ جوهرًا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ . وقد نَبَّهْنا بهٰذِهِ الجملةِ على جميعِ ما يَتَعَلَّقُونَ به في إبطالِ القولِ بالأحوالِ .

---

[1] كمفارقتها : كمطالامها ، الأصل .

فصل

فإن قال[1] النافُونَ للأحوالِ : فما وَجْهُ تسميتِكم لهٰذِهِ الاختصاصاتِ الحاصلةِ للذواتِ بأنَّها أحوالٌ ؟ ولِمَ قلتُم ذٰلكَ ولم تقولوا : هي وجوهٌ وصفاتٌ أو مفارقاتٌ ومبايناتٌ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ ، ورَغِبْتُمْ عن تَسْمِيَتِهَا أحوالًا ، سِيَّمَا والحالُ إنَّما تفيدُ ما يَتَغَيَّرُ به الشيءُ وينتقلُ عن صفتِهِ ؟ ولذٰلكَ يُقَالُ : حَالَ زيدٌ عن طَرَائقِهِ وأَخْلَاقِهِ ، أي تَغَيَّرَ عن عَهْدِهِ . ولم يَحلْ زيدٌ عن وُدِّهِ ، أي لَمْ يَتَغَيَّرْ . ولذٰلكَ يقالُ : قد جَرَتْ أحوالٌ ، ونحنُ في أحوالٍ ، أي في أمورٍ مختلفةٍ مُتَغَيِّرَةٍ . والحوالةُ مأخوذةٌ مِن هٰذا المَعْنَى ومِنِ ٱنتقالِ المالِ عن الذِّمَّةِ إلى ذِمَّةِ المُحَالِ عليهِ . وكلُّ هٰذا يبينُ أنَّ الحالَ ٱسمٌ لِمَا يَتَغَيَّرُ به الشيءُ عن صفةٍ إلى صفةٍ ؛ فكيفَ ٱسْتَجَزْتُمُ القولَ فيها بذٰلكَ ؟ وأَنْتُم تَصِفُونَ القديمَ ، سبحانَهُ ، بالأحوالِ ، وإن لم تَكُنْ مُغَيِّرَةً له .

يقالُ لهم : نحنُ لا ننكرُ أنْ يكونَ ما يَقَعُ عليه قولُنا : «حالٌ» يُغَيِّرُ الشيءَ عَنِ الصفةِ إلى الصفةِ وأنْ يكونَ القولُ أيضًا : «حالٌ» يُفِيدُ ما الشيءُ في نفسِهِ عليه . ولذٰلكَ ما إذا سألَ سائِلٌ : ما حالُ زيدٍ ؟ وكيفَ حالُه ؟ صَلُحَ أن يُجَابَ عن سؤالِهِ بِذِكْرِ كلِّ صفةِ الشيءُ في ذاتِهِ عليها ، مِمَّا يستحقُّها لِعِلَّةٍ أو لا لِعِلَّةٍ ، وبما تغيَّرَ وٱستحالَ مِنَ الصفاتِ ، وبما لا يَتَغَيَّر عليه منها ؛ فلمَّا ثَبَتَ بما بَيَّنَّاهُ ٱختصاصَ الذواتِ بالأحوالِ التي تجبُ لها تارةً عن عِلَّةٍ وتارةً لا عن عِلَّةٍ وكونها عليها ، صَحَّ وجازَ أنْ نقولَ : هِيَ أحوالُ الذواتِ . نريدُ بذٰلكَ أنَّ الذواتَ عليها .

وقد يُعَبَّرُ[2] عنها بأنَّها وجوهٌ ومفارقاتٌ ، غَيْرَ أنَّ في ٱستعمالِ ما عَدَا ذٰلكَ الحال

---

١ قال : قالوا ، الأصل .

٢ يعبر : نغير ، الأصل .

فيها يجوز ليس هو [١١٢ب] في تسمِيَتِها أحوالًا . وذٰلك أنّنا ، إنْ قُلنا : هي صفاتٌ للذواتِ ، أَفَدْنَا به ما ليسَ هو حاصِلٌ لها على الحقيقةِ ، لأنَّ الصفةَ ، إمَّا أنْ تكونَ هي وصفُ الواصِفِ وقولُه ، وليسَ هي قولٌ ووصْفٌ لواصفٍ أو تكونَ هي المَعْنَى المنفصل عنِ الذاتِ والموجودة القائمة بالذاتِ ، ليسَ ما تكونُ عليه الذواتُ مِن هٰذِهِ الأحوالِ معانٍ منفصلة عنِ الذاتِ وشيء يقومُ ويوجدُ بها ، فيقالُ : هو صفةٌ للذاتِ ؛ فَبَطَلَ أن تكونَ صفاتٌ على الحقيقةِ على القولَيْنِ جميعًا ؛ فأمَّا وصفُها بأنَّها مباينَةٌ ومفارَقَةٌ بَيْنَ الذواتِ ، فَجَارٍ[1] أيضًا عليها ، إذا قُلنا ذٰلكَ مَجَازًا واتِّسَاعًا ، لأنَّ المفارَقَةَ والمُبَايَنَةَ إنَّما هي تَبَاعُدُ الأجسامِ والجواهِرِ بعضها عن بعضٍ ، والاجتماعَ ضدّها وهو التقاربُ والمجاورةُ ؛ فَوَجَبَ أنْ لا يكونَ مفارقةً على التحقيقِ .

وكذٰلكَ إن قُلنَا : هي وَجْهٌ ووجوهٌ . فَجَوَّزْنا بذٰلكَ ، لأنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، والجوهرَ والعَرَضَ لا وُجُوهَ ولا جهات له ، وإنَّما يُستعملُ آسمُ الوجهِ لأَمْرَيْنِ . إمَّا الوجهُ الجسمُ الذي هو أَدِلَّة أو الصفة الظاهرة المقابِلَه[2] للوجهِ منه . كما يقالُ : وَجْهُ الثوبِ ووجْهُ البابِ والطريقِ والدارِ ، ويقالُ : هٰذا وجْهُ الرأيِ ، أي هو الرأيُ نفسه . وليس لهٰذِهِ الأحوالِ أوّلٌ وصفةٌ بادئةٌ مواجهةٌ ، ولا هي أوّل شيءٍ مِنَ الموصوفِ بها وبعض مِنْ أبعاضِهِ ، ولا هي أيضًا ذاتُ مَنْ هي له ، فيقالُ : هي وَجْهٌ على مَعْنَى أنَّه صفةٌ منفصلةٌ ، لم تُضَفْ[3] إليه أو بعض إليه وأوّل ؛ فيجبُ أن لا تكونَ وجهًا على التحقيقِ . وكذٰلكَ قولُنا فيها : إنَّها أحكامٌ للذاواتِ ، لأنَّ الحكمَ ، إمَّا أنْ يكونَ بِمَعْنَى القضاءِ والإلزامِ أو بِمَعْنَى التسميةِ والوصفِ .

---

١ فجارٍ : فجارى ، الأصل .

٢ المقابلة : للمقابة ، الأصل .

٣ تضف : تضاف ، الأصل .

وليست هٰذِهِ المعلومات منها في شيءٍ على التحقيقِ ؛ فصارَ التعبيرُ عنها بأنَّها تَجْرِي عليها حقيقة ، إذا أُرِيدَ به أنَّ الذاتَ عليها .

ولا يمتنعُ أيضًا مِن أنْ يكونَ القولُ : حالٌ ، لم يضعْهُ أهلُ اللغةِ لإفادَةِ حكمِ الذاتُ عليهِ ، لا يرجعُ إلى كونِ الذاتِ [١١٣أ] ذاتًا موجودةً فقط ، ولا إلى مَعْنًى مُنْفَصلٍ عن الذاتِ ، وإنَّما قَصَدْنَا به التعبيرَ عمَّا ٱعْتَقَدُوا أنَّه معنًى منفصل عن الذاتِ ، كالصِّحَّةِ والمرضِ والقوَّةِ والضعفِ والعلْمِ والجهلِ ، إذا كانَتِ الذاتُ على ذٰلكَ . ونكون نحنُ ، لَمَّا عَلِمْنَا أنَّ هاهنا معلومات كعِلْمِنَا بكونِ الشيءِ حادثًا وجوهرًا ومُتَحَيِّزًا ومحتملًا للصفاتِ ، ليس براجعةٍ إلى كونِ الذواتِ ذواتًا ولا إلى معانٍ منفصلةٍ عن الذاتِ ، كاللونِ والكونِ ، سَمَّيْنَا معلوماتَنا هٰذِهِ بأنَّها أحوالٌ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ هٰذا التعقيبُ والاعتراضُ وعُلِمَ أنَّه كلامٌ في عبارةٍ دُونَ معنًى ، وأنَّ الوصفَ لما علمَ مِن ذٰلكَ بأنَّه حالٌ لا يوجبُ إحالةً ولا فسادًا .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ فيما يتعلَّقُ به الفريقانِ مِن مُثْبِتِي الأحوالِ ومُنْكِرِيها تَقَصِّيًا شافِيًا في نقضِ نقضِ اللمعِ بما يُغنِي الناظِرَ فيه ، إنْ شاءَ اللهُ ، تعالى .

وهٰذا ذكرُ الأَدِلَّةِ على إثباتِ صفاتِ اللهِ ، تعالى ، لذاتِهِ المَبْنِيَّة على نَفْيِ القولِ بالأحوالِ ، وإنْ كانَتْ أيضًا مستمرَّةً على القولِ بإثباتِها .

وممَّا يدلُّ على ذٰلكَ أنَّه قد ثَبَتَ مِن قولِنا وقولِهم أنَّ حقيقةَ الوصفِ ومدلولَ الدلالةِ ومعلومَ العلْمِ لا يَخْتَلِفُ في شاهدٍ ولا غائبٍ . وإذا أثبتَ هٰذا مِنْ قولِ الكلِّ وكنَّا قد بَيَّنَّا بما سَلَفَ أنَّه لا حالَ للعالِمِ بكونِهِ عالِمًا ، وأنَّه ليسَ يجبُ القولُ عالِمٌ أكثر مِنْ وجودِ العلمِ بذاتِ العالِمِ ، كما أنَّه ليسَ يجبُ القولُ أسود وفاعِلٌ أكثر مِن وجودِ السوادِ بذاتِ الأسودِ ووقوعِ الفعلِ مِنَ الفاعِلِ ، فَوَجَبَ لذٰلكَ أنْ تكونَ حقيقةُ وَصْفِ العالِمِ بأنَّه عالِمٌ أنَّ له علمًا ، وأنْ يكونَ هٰذا فائدةُ وصفِهِ

بذٰلكَ ، للاتِّفَاقِ على أنَّ حقيقةَ الصفةِ هي فائدتها . وهي التي يتعلّقُ بها علمُ العالِمِ بكونِ الموصوفِ موصوفًا بتلكَ الصفةِ ، وهي مدلولُ الدلالةِ على كونِه كذٰلكَ .

والذي يكشفُ عن هٰذا ويَدُلُّ عليه ، أنَّه لـمَّا كانَ حقيقةُ وَصْفِ الفاعِلِ بأنّه فاعِلٌ ووَصْفِ الأسودِ بأنَّه أسودٌ وجود السوادِ بذاتِهِ **[١١٣ب]** ووقوع الفعلِ منه ، وَجَبَ لا محالةَ أنْ يكونَ معلوم العلمِ بأنَّه فاعِلٌ هو وقوع الفعلِ فقط . وكذٰلكَ مدلولُ الدَّلَالَةِ على أنَّهُ فاعِلٌ ، إنّما هو وقوع الفعلِ منه . وكذٰلكَ معلوم العلمِ بأنَّ الأسودَ أسود ، ومدلول الدليلِ على كونِه كذٰلكَ ؛ فَبَانَ بهٰذِهِ الجُمْلَةِ أنَّ حقيقةَ الوَصْفِ هو فائدتهُ ، وهو معلومُ العلمِ بكونِه كذٰلكَ ومدلول الدليلِ على كونِه كذٰلكَ ، وأنَّ فائدةَ الوصفِ التي هي معلوم العلمِ ومدلول الدليلِ ، لا يَختلفُ في شاهدٍ ولا غائبٍ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكانَ اللهُ ، سبحانَهُ ، موصوفٌ بأنَّه عالِمٌ على الحقيقةِ ومعلومٌ كونُهُ عالِمًا ، ومدلولٌ على كونِهِ عالِمًا أو معلومًا كونه عالِمًا ضرورةً ، وَجَبَ لا محالَةَ أنْ يكونَ له عِلْمًا ، وأنْ يكونَ العلمُ بأنَّه عالِمٌ علمٌ بعلمِهِ ، ومدلولُ الدليلِ على أنَّهُ عالِمٌ هو علمُهُ . ولولا أنَّ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ ٱختلافُ حقائق جميع الأوصافِ ولَم يُؤمَنْ أنْ يكونَ في الغائِبِ فاعِلًا ليسَ بذي فعلٍ ومُتَلَوِّنًا ليس[1] بذي لونٍ وجسمًا ليس مؤتلف ومحدثًا ليس بموجودٍ عن أوَّل ، وإنْ كانَتْ هٰذِهِ هي حقائقُ هٰذِهِ الأوصاف . ولما بَطَلَ ذٰلكَ بٱتِّفَاقٍ ، ثَبَتَ أنَّه ، تعالى ، عالِمٌ بعلمٍ مِن حيثُ ٱستحَقَّ الوصف بأنَّه عالِمٌ ، وعُلِمَ كونُه كذٰلكَ ، وعُلِمَ بضرورةٍ أو دليل كونُه كذٰلكَ . ولا مخلصَ مِن هٰذا .

وقد وَافَقَ عبدُ السلامِ ٱبن الجُبَّائيّ على هٰذِهِ الجُمْلَةِ . وخَلَطَ أَبُوهُ فيها بما يَصِفُهُ

---

١ ليس : – ، الأصل .

ويعترضُهُ بَعدَ ذكرِ ما رَامَ به الخلاصَ ٱبنُهُ . والذي عَوَّلَ عليه في ذٰلكَ أن قالَ : ليس حقيقةُ العالِمِ أنَّ له عِلْمًا ، وإنَّما حقيقةُ وَصْفِهِ بذٰلكَ أنَّهُ في نفسِهِ على حالٍ ، ترجعُ إلى جُمْلَتِهِ لكونِهِ عليها ، صَحَّ مِنهُ إحكامُ الفِعْلِ . وهٰذا باطِلٌ مِن قولِهِ لِمَا يدفعُهُ عَنهُ أصحابنا مِنْ صِحَّةِ القولِ بالحالِ .

فأمَّا قولُه : إنَّ الفعلَ يَتَأَتَّى مِنَ الجملةِ ويَدُلُّ على حالٍ للجملةِ ، فغلطٌ[١] ، لأنَّ الفعلَ لا يَتَأَتَّى إلَّا مِنَ الجُزْءِ الذي تُوجَدُ[٢] القدرةُ به دُونَ سائِرِ الجملةِ ؛ فَدَعْوَاهُ هٰذِهِ باطِلَةٌ .

على أنَّهُ لو ثَبَتَ أنَّ الفعلَ سيأتي مِنَ الجُمْلَةِ ، لم يَمْتَنِعْ أَنْ يكونَ إنَّما يأتي منها لوجودِ عِلْمٍ ببعضِها ، كما أنَّه [١١٤أ] لا يستحيلُ عِندَه وجودُ حالٍ للجملةِ لأجلِ علمٍ ، يُوجَدُ بجزءٍ منها . وأيُّ فرقٍ بَينَ إيجابِ العلمِ للحالِ للجُمْلَةِ ، وإنْ وُجِدَ ببعضِها وبَيْنَ تصحيحِهِ الفعلَ مِنَ الجُمْلَةِ دُونَ الحالِ وإنْ وُجِدَ ببعضِها ؟ ولا مخرجَ مِنْ ذٰلكَ .

وقَدِ ٱعْتَلَّ في أنَّ حقيقةَ وَصْفِ العالِمِ بأنَّهُ عالِمٌ على هٰذِهِ الحالِ مَن لا يَعلمُ لها علمًا ، كنُفَاةِ الأعراضِ والنَّظَّامِ . وهٰذا أيضًا باطِلٌ ، لأنَّ النَّظَّامَ لا يَعلمُ حالًا للجُمْلَةِ لاعتقادِهِ أنَّ الفَعَّالَ غَيْرُ الجملةِ ولأنَّه ونُفاةَ الأعراضِ يَعلمونَ عِلْمَ العالِمِ ، وإنَّما يَجهلُونَ كونَهُ غَيْرًا له ، كما يَعْلَمُونَ فِعْلَ الفاعلِ وسوادَ الأسودِ ووجودَ الخط في اللحية ، وإنَّما يجهلونَ كونَ ذٰلكَ غَيْرَ الجسمِ . ونَظُنُّ أنَّنا قد بَيَّنَّا هٰذا فيما سَلَفَ عِندَ ذِكْرِنَا الكلامَ في إثباتِ الأعراضِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالَهُ .

وقال أيضًا : إنَّ وجودَ العلمِ مقصورٌ على جزءٍ مِنَ القلبِ . والفعلُ لا يقعُ مِن ذٰلكَ الجزءِ ولا يَتَعَلَّقُ بالعلمِ ، وإنَّما يَقَعُ مِنَ الجملةِ دُونَ العلمِ ودُونَ مَحَلِّهِ ؛ فكيفَ

---

١ فغلط : احد ، الأصل .

٢ توجد : يوجد ، الأصل .

يكونُ حقيقةُ العالِمِ أنَّ له علمًا ؟

يقالُ : محلُّ العلمِ عِندَنا هو العالِمُ . ومحلُّ القدرةِ هو القادِرُ الفاعِلُ دُونَ الجُمْلَةِ . وإذا كانَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قُلْتَهُ . ولو صَحَّ أنْ يُوجِبَ العلمُ الموجودُ بِمَحَلِّهِ حالًا لجملةٍ ليس هو موجودٌ بها ويُصحّح الفعل منها ، لَصَحَّ وجازَ أنْ يوجبُ الحالُ لكلِّ جُمْلَةٍ وأنْ يُصَحِّحَهُ مِن كلِّ جملةٍ ، وإنْ لم يَكُنْ محلّهُ منها ، لأنَّهُ لا بَأْسَ لكونِ مَحلِّ العلمِ مِنَ الجملةِ ، ولأنَّهُ لو كانَ لذٰلكَ تأثيرٌ[١] ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ العالِمُ بالعلمِ والذي يَتَأَتَّى منه الفعلُ هو جُمْلَةُ القلبِ التي منها محلُّ العلمِ . وإذا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَبِأَنْ لا يوجبَ الحال ويُصحّح الفعل مِنْ سائرِ الجُمْلَةِ التي القلبُ منها أَوْلَى ؛ فَبَطَلَ ما قالَهُ .

ويَدُلُّ أيضًا على أنَّه لا مُعْتَبَرَ في إيجابِ الصفةِ الحالَ للموصوفِ بوجودِها بالجُمْلَةِ أو ما هو منها ٱتِّفاقُهُمْ على أنّ إرادةَ القديمِ ، سبحانَهُ ، تُوجِبُ له مِنَ الحالِ في كونِهِ مُرِيدًا ما تُوجِبُهُ إرادتُنَا لنا ، وإن لم تَكُنْ موجودةً به ، ولا لشيءٍ يُقالُ : إنَّه منه ؛ فسقط الاعتبارُ بذٰلكَ .

[١١٤ب] فإنْ قالَ : لو سُلِّمَ أنَّ حقيقةَ وصفِ العالِمِ منَّا بأنَّه عالِمٌ أنَّ له عِلْمًا ، لم يَسْتَمِرَّ ذٰلكَ في الغائبِ ، لأنّه إنَّما وَجَبَ ذٰلكَ في العالِمِ منَّا بجوازِ كونِهِ غَيْرَ عالِمٍ بدلًا مِن كونِهِ عالِمًا . وليست هٰذِهِ حالُ القديمِ لوجوبِ كونِهِ كذٰلكَ . وقد تَقَصَّيْنَا هٰذا الاعتلالَ مِنْ قَبْلُ بما يُغْنِي عَنِ الإطالةِ بِرَدِّهِ .

مع أنَّهُ يقالُ له ، إنْ قالَ ذٰلكَ : فقد صِرْتَ إلى أنَّ حقائِقَ الأوصافِ وفوائدَها ومعلومَها ومدلولَها يختلفُ لاختلافِ جهةِ ٱستحقاقِها . وهٰذا رُجُوعٌ مِنكَ ونقضٌ لِمَا ٱتَّفَقْنَا عليه . وإنْ جازَ ذٰلكَ ، فما أَنْكَرْتَ مِنْ صِحَّةِ وجودِ مُجْتَمِعٍ مُؤْتَلِفٍ

---

١ تأثير : ماسرا ، الأصل .

أسود ، ليس بذي تأليفٍ وسواد ، إذا كان الوصفُ له بذٰلك واجبًا غَيْرَ جائزٍ ، ومِن صِحَّةِ ٱختلافِ جميعِ حقائقِ الصفاتِ في الغائِبِ لعارضٍ ووجهٍ في ٱستحقاقِها بحالٍ وجهةِ الاستحقاقِ في الشاهِدِ . وهٰذا تخليطٌ دَالٌّ على الغَفْلَةِ والاضطرابِ .

وإذا فَسَدَ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالَهُ ولَزِمَ كونُ القديمِ ، سبحانَهُ ، عالِمًا بعلمٍ مِن حيثُ ٱستحَقَّ الوصفَ بأنَّه عالِمٌ . وعُلِمَ كونُهُ كذٰلكَ . ودَلَّ الدليلُ على كونِهِ كذٰلكَ .

فصل

على أنَّه لو ثَبَتَ ما يَدَّعِيهِ مِنَ القَوْلِ بالأَحْوَالِ ، لَوَجَبَ أَنْ يكونَ لكونِهِ ، تعالى ، عالِمًا وٱستحقاقه لذٰلكَ ، وعلمنا بكونِه عالِمًا ، وقيام الدليلِ على كونِه كذٰلكَ ، تعلّقًا بوجودِ علمِهِ وتَضَمُّنًا من حيثُ بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّ عِلَّةَ كونِ العالِمِ مِنَّا عالِمًا ، وإلَّا ٱنْتَقَضَتْ سائِرُ العِلَلِ وخَرَجَتْ عن كَوْنِهَا عِلَلًا . وذٰلكَ مُحَالٌ ؛ فَوَجَبَ ، متى ٱستحقَّ الوصفَ بأنَّه عالِمٌ وعَلِمْنَا كونه كذٰلكَ ودَلَّ الدليلُ على أنَّه كذٰلكَ ، أَنْ يكونَ له عِلْمًا لأَجْلِهِ حَصَلَ عالِمًا ، وصَحَّ العِلْمُ بكونِهِ كذٰلكَ وقيامُ الدليلِ عليهِ وٱستحقاقُهُ الوَصْفَ ؛ فصارتْ هٰذِهِ الدلالةُ مُسْتَمِرَّةً على القولِ بِنَفْيِ الأَحوالِ وبإثباتِها .

فإنْ عاد يَقُولُ : إنَّ القديمَ ، تعالى ، يجبُ كونُه عالِمًا ، والواجبُ مِنَ الصِّفاتِ لا يُعَلَّلُ ، وإنَّما عَلَّلْنَا كَوْنَ العالِمِ مِنَّا عالِمًا لجوازِ الوصفِ عليه ومثله ، فقد مَرَّ بعضُ ذٰلكَ بما يُغْنِي عَنْ رَدِّهِ .

فأمَّا الجُبَّائيُّ[١]، فقد زَعَمَ أنَّ العِلْمَ بأنَّ [١١٥أ] العالِمَ عالِمٌ عِلْمٌ بِمَا له يكونُ عالِمًا ، وأنَّ فائدةَ وصفِهِ بأنَّه عالِمٌ هو حقيقةُ وصفِهِ بذٰلكَ ، وأنَّ الوصفَ بأنَّه عالِمٌ علمٌ بِمَا له يكون عالِمًا .

قال : وإنْ كانَ العالِمُ الموصوفُ بذٰلكَ محدثًا مِنَّا ، وَجَبَ أن تكونَ حقيقةُ وَصْفِهِ بأنَّه عالِمٌ أنَّ له علمًا ، وأن يكونَ العلمُ بأنَّه عالِمٌ علمًا بعلمِهِ ، ومدلولُ الدلالةِ على أنَّه عَالِمٌ هو علمُهُ الذي يكون عالِمًا .

---

١ هو أبو عليّ ، محمّد بن عبد الوهّاب بن سلّام بن زيد بن أبي السكن (٢٣٥-٣٠٣هـ/٨٢٩-٩١٦م) ، من كبار معتزلة البصرة . عنه الفهرست (للنديم) ٦٠٦/٢/١-٦٠٨ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٧-٢٨٨ [الطبقة الثامنة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٠-٨٥ [الطبقة الثامنة] ، لسان الميزان ٣٢٠/٦ (٧٧٨٣) ، الأعلام ٢٥٦/٦ .

قال : وقد ثَبَتَ أنَّ العالِمَ مِنَّا إنَّما يكونُ عالِمًا للعلمِ الذي لولاهُ لم يَكُنْ كذٰلكَ .
قال : وإنْ كانَ الموصوفُ بأنَّه عالِمٌ هو القديمُ ، تعالى ، الذي هو لَمْ يَزَلْ ولا يزالُ عالِمًا ، ولا يختلف عليهِ الوصفُ في كونِه كذٰلكَ ، فهو عالِمٌ لنفسِهِ . والعلمُ بأنَّه عالِمٌ علمٌ بذاتِهِ ، ومدلولُ الدليلِ على أنَّه هو ذاتُهُ ، وفائدةُ وصفِهِ بأنَّه عالِمٌ وحقيقته هو الرجوعُ إلى ذاتِهِ التي لها يكونُ عالِمًا ؛ فَجَعَلَ حقيقةَ الوصفِ وفائدتِه ومعلومَ العلمِ بكونِ المستحقِ له مستحقًّا له ومدلول كونِه كذٰلكَ مختلِفًا . وهٰذا نهايةُ الفسادِ والاضطرابِ .

وأقَلُّ الواجِبِ عليه في ذٰلكَ تجويزُ كونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، أسود وكائنًا فيما يقدَّرُ تقديرَ المكانِ لنفسِهِ لا لِعِلَّةٍ ، لوجوبِ كونِهِ كذٰلكَ ، وأنْ تختلِفَ حقيقةُ وصفِ الأسودِ الكائنِ ، وأنْ يجوزَ ٱختلافُ حقائقِ الأوصافِ وفوائدها ، وأنْ يجوزَ وجودُ محدثٍ ليس بموجودٍ عن عَدَمٍ ، وجسم ليس بمؤتِلِفٍ طويل عريض عميق ومانع مِنَ التسويةِ بينَ حقائقِ هٰذِهِ الأوصافِ في الشاهدِ والغائبِ ؛ فإنْ منعَ مِن ذٰلكَ ، طُولِبَ بالفَصْلِ ، ولن يَجد إليه سبيلًا . وإنْ جَوَّزَ ٱختلافَ حقائق جميع هٰذِهِ الصفات ، ظَهَرَ أمرُهُ وتَرَكَ دِينَهُ وقَبُحَتْ مَنَاظَرَتُهُ . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

وممَّا يُوضِحُ فساد قولِه هٰذا ويبطلهُ أنَّه قد عُلِمَ أنَّ العلمَ الواقِعَ عن النظرِ في الدليلِ على طريقةٍ واحدةٍ يجبُ كونُهُ مُتَّفِقًا غَيْرَ مختلِفٍ مِن كلِّ ناظرٍ وكلِّ عالِمٍ بموجبِ النظرِ في الدلالَةِ ولهٰذا قالَ : إنَّه إذا كانَ النظرُ في تَعَاقُبِ الأَعْرَاضِ على الأجسامِ مُؤَدِّيًا إلى العلمِ بحدوثِها وواقعًا عنه ، [١١٥ب] لم يَخْتَلِفْ مدلولُ هٰذِهِ الدلالَةِ مِن كلِّ ناظِرٍ فيها على حقِّ النظرِ وواجبِهِ ، ولم يَجُزْ أن يَعْلَمَ عالمٌ بالنظرِ في ذٰلكَ حدوثَ الجسمِ ويعلمَ ناظِرٌ آخر بمِثْلِ نَظَرِهِ وعلى طريقتِهِ وفي هٰذِهِ الدلالةِ بعينِها ، فَيَعْلَمَ بذٰلكَ معلومًا آخرَ ، هو خِلَافُ حدوثِ الجسمِ .

وكذٰلكَ ، إذا كان الفعلُ عِندَهُ يدلُّ على كونِ فاعلِهِ قادرًا وعالـمًا ، إذا كانَ محكمًا ، ٱستحالَ أن تَختلِفَ أحوالُ الناظِرِينَ في ذٰلكَ ، وأن يَختلِفَ مدلولُ الفعلِ ، فيُعْلَمَ به في موضعٍ كونَ الفاعلِ عالِمًا قادِرًا ، ويُعْلَمَ به في موضعٍ آخر معلومًا عن ذٰلكَ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكانَ قد سُلِّمَ أنَّ مدلولَ الدليلِ على أنّ عالمنا هو علمه ومعلوم كونِهِ عالـمًا هو العلمُ ، وَجَبَ أن يكونَ مدلولُ الدلالةِ على كونِه عالـمًا هو العلمُ ، لأنّنا ننظرُ في أفعالِه المحكمةِ على طريقةٍ واحدةٍ نظرنا في أفعالِنا ؛ فيجبُ أن يكونَ مِن حيثُ نظرنا مِنَ العلمِ أمرٌ واحدٌ مُتَساوٍ[1]، وهو العلمُ بعلمٍ ثابتٍ منه . ولو لم يجب ذٰلكَ ، لاخْتَلَفَ مدلولُ جميعِ الأدلَّةِ الحاصلَةِ والنظر فيها على طريقةٍ واحدةٍ ، ولَبَطَلَ الاستدلالُ على حكمِ الغائبِ بالشاهدِ وعلى هٰذِهِ الطريقةِ ، ولَوَجَبَ أنْ لا تدُلَّ على كونِهِ عالـمًا قادِرًا ، وإنْ كانَ النظرُ فيها يقتضي علمنا بكونِ مَن وَقَعَتْ منه مِنّا .

كذٰلكَ واضحٌ أيضًا أن نَنْظُرَ في حوادِث ، تَتَضادُّ وتَتَعاقَبُ على محلٍّ لنا في الغائبِ ، فلا يؤدّي نَظَرُنا فيها إلى العلمِ بأنّه محدثٌ ، وإن كانَتْ دالّةً في الشاهدِ على ذٰلكَ ، وكانَ العلمُ الموجبُ عن النظرِ فيها إنّما هو العلمُ بحدوثِ مَن تَعَاقَبَتْ عليه . وهٰذا نهايةُ الجهلِ مِمَّنْ صارَ إليه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَسَدَ ما قالَهُ ؛ فَوَجَبَ بتسليمِهِ لَنا أنّ مدلولَ الفعلِ المحكمِ إنّما هو العلمُ بثبوتِ فاعلِهِ ، فَوَجَبَ أن يكونَ هو مدلولُهُ في الغائبِ ، وأنْ يكونَ معلومُ العلمِ بأنّه ، تعالى ، عالِمٌ وحقيقةُ وصفِهِ بذٰلكَ وفائدتُهُ أنَّ له علمًا . ولا محيصَ مِن هٰذا .

وممّا يدلُّ أيضًا على فسادِ قولِهِ هٰذا أنّه لو كانَ العلمُ بأنَّ القديمَ ، تعالى ، عالمٌ علمٌ بأنّ العلمَ بأنّ الإنسانَ منّا عالمٌ علمٌ بِعِلْمِهِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ العلمُ بأنّه ، تعالى ،

---

[1] متساوٍ : متساوى ، الأصل .

عالمٌ ، علمًا بوجودِهِ ، [١١٦أ] وأن يَسْتَغْنِيَ العالمُ بكونِهِ عالمًا عنِ النظرِ في الدلالةِ على وجودِهِ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، وٱحْتَجَّ مع العلمِ بأنّه عالمٌ إلى دلالةٍ على وجودِهِ ، ثَبَتَ أنَّ العِلْمَ بأنّه عالمٌ ليس هو العلمُ بذاتِهِ . يبينُ هٰذا أنّه لَمَّا كانَ العلمُ بأنَّ زيدًا عالمٌ علمًا بِعِلْمِهِ ، كانَ مَنْ عَلِمَ عِلْمَهُ ، عَلِمَهُ عالِمًا وٱكتفى بالعلمِ بعلمِه في كونِه عالمًا بأنّه عالِمٌ . وكذٰلكَ لو كانَ العِلْمُ بكونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، عالمًا ، علمًا بذاتِه ، لاكْتُفِيَ في العلمِ بكونِه عالمًا عنِ الدلالةِ على كونِه موجودًا . وذٰلكَ باطلٌ .

وكان يجبُ أيضًا أن يكونَ الجهلُ بأنّه عالِمٌ جهلًا بذاتِه حتّى يستحيلَ أن يجْهَلَ كونَهُ عالمًا مَن يعلَم ذاتَه ، لأنَّ ذٰلكَ يؤدّي إلى قولِه أن يكونَ مَن عَلِمَهُ ذاتًا موجودًا وجَهِلَ كونَهُ عالمًا ، فقد عَلِمَ نفسَ ما جَهِلَ ، كما أنّه لو عَلِمَ زيدًا مَن يَجهل علمَه ، ولم يَكُنِ العلمُ بأنّه عالِمٌ إلّا العلم بعلمِهِ ، لَوَجَبَ كونُه جاهلًا بما هو عالمٌ به . وكذٰلكَ ، إذا كانَ العلمُ بأنّه ، تعالى ، عالمٌ علمًا بذاتِه ، وَجَبَ أن يكونَ الجهلُ بأنّه عالِمٌ جهلًا بذاتِه ، وكانَ يجبُ أن يكونَ مَن عَلِمَهُ ذاتًا وجَهِلَهُ عالِمًا ، فقد عَلِمَ نفسَ ما جَهِلَ على وجهِ ما جَهِلَ . وهٰذا تخليطٌ ظاهرٌ .

فَبَانَ بذٰلكَ أنَّ العلمَ بأنّه عالِمٌ ليسَ بعلمٍ بذاتِهِ أنّها ذاتُ وجودِهِ[١]؛ فإذا لَم يَكُنْ للعالِمِ بكونِهِ عالِمًا حالًا يقالُ إنّه عُلِمَ عليها ، وَجَبَ أن يكونَ العلمُ بأنّ كلَّ عالِمٍ عالمًا مِن قديمٍ ومحدثٍ علمًا بعلمِهِ . وحقيقةُ وصفِه بأنّه عالِمٌ أنّ له علمًا ، ومدلولُ الدلالةِ على أنّه عالِمٌ وجود علمِه .

---

١ وجوده : ووجوده ، الأصل .

فصل

وٱعلموا أنّه لا يَستَقِيمُ لابنِ الجُبَّائيّ وأَبِيهِ[١] ومَن قالَ بقولِهما في جوازِ ٱختِلافِ الموصوفِينَ فيما يوجِبُ الصفةَ ويَقتضِيها وٱختلاف جهةِ ٱستحقاقها القول بأنّ حقيقةَ الوصفِ لا يَختلِفُ في شاهِدٍ ولا غائبٍ ، لأنّه ، إذا جازَ وصَحَّ أن يكونَ وصفُ العلمِ بأنّه عالمٌ واجب مستحقّ الموصوف في الشاهدِ لعلّةٍ هي العلمُ ، وأن يَشارِكَهُ القديمُ ، تعالى ، في كونِه عالِمًا ، لا للعلمِ الذي أَوْجَبَ كونَ العالِمِ منّا عالِمًا ، جازَ أيضًا وصَحَّ أن يكونَ حقيقةُ العلمِ منّا ومَعْنَى وَصْفِهِ بأنّه عالِمٌ أنّ له علمًا أو أنّ له حالًا يَرجِعُ إلى جُمْلَتِهِ [١١٦ب] بحصولِهِ عليها ، يَصِحُّ منهُ إحكامُ الفعلِ ، وأن يكونَ القديمُ ، تعالى ، عالِمًا ومشارِكًا له في هٰذِهِ الصفةِ ، وإن لم يَكُنْ مشارِكًا له في حقيقتِها الحاصلةِ للشاهدِ ، بل يكونُ له حقيقة غيرَ حقيقتِه ، وإنْ شارَكَهُ في نفسِ الصفةِ ، كما يَصِحُ أن يشاركهُ في حقيقتِها ، وإن خالَفَهُ في عِلَّةِ ٱستحقاقِها ، وإلّا ، فما الفصلُ في ذٰلكَ ؟ ولا فصلَ ، بل الاختلافُ في الحقيقةِ أقرب لأجلِ أنّه لا يوجِبُ قَلْبَ جنسٍ مِنَ الأجناسِ . وقد بَيّنّا فيما سَلَفَ أنّ إثباتَ الحكمِ مع عَدَمِ علّتِهِ ، نقضٌ للعلّةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أنّه لا فَرْقَ بَيْنَ ٱختلافِ حقيقةِ الوصفِ في الشاهدِ والغائبِ وبَيْنَ ٱختلافِ علّةِ الوصفِ وجهتِهِ[٢] . وبٱللهِ التوفيقُ .

---

١ وأبيه : وانه ، الأصل .

٢ وجهته : وجهة ، الأصل .

فصل

فإن قالوا : أَلَيْسَ قدِ ٱشتركَ الظلمُ والجهلُ في حقيقةِ القُبْحِ ، وٱختلفَ عِلَّتَا كونهما قبيحَيْنِ ، فكانَ أحدُهما قبيحًا لكونِهِ ظلمًا والآخرُ قبيحًا لكونِهِ جهلًا ، وإن لم يَصِحَّ قياسًا على ذٰلكَ ٱختلافُ حقيقةِ القُبْحِ فيهما . وكذٰلكَ فقد ٱشتَرَكَ القديمُ والمحدَثُ في حقيقةِ الموجودِ ، وإنِ ٱختلَفا في جهةِ كونِهما موجُودَيْنِ وكانَ ، سبحانَهُ ، موجودًا لا بِمُوجِدٍ ، والمحدَثُ موجود بِمُوجِدٍ . وهٰذا يبطلُ ما قُلتُمُوهُ .

يقالُ له : هٰذا باطلٌ ، لأنّه لا حقيقةَ للقبيحِ أكثر مِنَ الحكمِ بوجوبِ ذمِّ فاعلِهِ وٱنتقاصِهِ . وليس له صفةٌ في نَفْسِهِ على ما بيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ ، وللحكمِ بقبحِهِ يصيرُ قبيحًا ومستحقًّا لهٰذِهِ التسميةِ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

فأمّا الموجودُ فإنّه غيرُ معلولٍ وجودُهُ بعلّةٍ ، قديمًا كانَ أو محدثًا على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . ووجودُ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ غيرُ معلولٍ بالفاعلِ له ولا بِمَعْنًى . وكذٰلكَ وجودُهُ في حالِ بقائِهِ غيرُ معلولٍ . ولوِ ٱختلَفَتْ جهاتُ ٱستحقاقِ الوجودِ ، لم يَصِحَّ الاشتراكُ فيه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل

فإن قال مِنَ البهشميّةِ[1] قائلٌ : إذا قلتُم إنّ حقيقةَ العالِمِ ومَعْنَى وصفِهِ بأنّه عالِمٌ أنّ له عِلْمًا ، كما أنَّ حقيقةَ الأسودِ والمتحرِّكِ أنّه له حركةً وسوادًا ، لزمَكُمْ ووَجَبَ عليكم أنْ يكونَ معلومَ العلمِ عالمًا ، [١١٧أ] ومدلول الدليلِ على أنّه عالِمٌ ، إنْ كانَ كونُه كذٰلكَ معلومًا بدليلٍ . ولزمَ أن لا يَصِحَّ أن يَعْلَمَ العالِمَ عالِمًا قادِرًا إلّا مَن عَلِمَ له علمًا وقدرةً . وقد عَلِمْنا أنّ النَّظّامَ ونُفَاةَ الأَعْرَاضِ يعلمونَ العالِمَ[2] عالِمًا ولا يَعلمونَ له عِلْمًا ؛ فَبَطَلَ بذٰلكَ ما قُلتُم .

يقالُ له : كذٰلكَ نقولُ وَسِيَّمَا ، إذا أثبتنا القولَ بالأحوالِ ، لأنّه ، إذا لم يَكُنْ للعالِمِ بكونِه عالِمًا حالًا وعَلِمْنَاهُ عالِمًا ، وثَبَتَ أنّ العلمَ بأنّه عالِمٌ ليسَ بعلمٍ بذاتِهِ ووجودِهِ ولا علم بحالٍ حَصَلَ عليها ، وَجَبَ لذٰلكَ أنْ يكونَ علمًا بعلمٍ منفصلٍ عن ذاتِهِ ، لأنّه لا بُدَّ للعلمِ بأنّه عالِمٌ مِنْ تَعَلُّقٍ بمعلومٍ ؛ فإذا لم يَكُنِ المعلومُ به ذاته ولا حالٌ لذاتِهِ ، وَجَبَ أن يكونَ هو علمُهُ ، كما أنّنا ، إذا عَلِمْنَا أنّه لا حالَ للأسودِ بكونِه أسود ، ثمَّ عَلِمْنَاهُ أسود مِنْ طريقِ المُشَاهَدَةِ والفرقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأبيضِ ، ولم يَكُنِ العلمُ بكونِهِ كذٰلكَ ، وبالفرقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأبيض علمًا بذاتِه ولا بحالٍ لذاتِه ، وَجَبَ أنّه علمٌ بسوادِهِ ، إذ لا بُدَّ للعلمِ بكونِه كذٰلكَ مِن تعلُّقٍ بمعلومٍ .

لا يَبْقَى بَعدَ هٰذا إلّا إبطالنا لثبوتِ حالٍ للعالمِ بكونِه عالِمًا . وقد ذَكَرْنَا مِن ذٰلكَ ما يجبُ ؛ فأمَّا التعلُّقُ علينا في ذٰلكَ بذِكْرِ النَّظّامِ ، فإنّه ساقطٌ ، وذٰلكَ أنّهم والنَّظّامُ يَعلَمونَ علمَ العالِمِ وقدرةَ القادِرِ على الجُمْلَةِ ، ولو جهلَوهُما على التفصيلِ ، وأنّهما غَيْرَانِ للعالِمِ القادرِ ، كما يَعلمونَ[3] وجودَ السوادِ والبياضِ اللَّذَيْنِ إنّما فارقَ

---

١ البهشميّة أو الهاشميّة نسبة لأبي هاشم ، عبد السلام بن محمّد الجبّائيّ المعتزليّ .

٢ العالم : للعالم ، الأصل .

٣ يعلمون : نعلمون ، الأصل .

الأسود والأبيض ، وإن جهلُوهُمَا على التفصيلِ . وقد بَيَّنَّا في بابٍ سَلَفَ صِحَّةَ العلمِ بالشيءِ على جهةِ الجُمْلَةِ ، كما يَصِحُّ أن يُعْلَمَ على التفصيلِ ؛ فلا وجهَ لإعادتِه .

فإن قالوا : إنّ النَّظَّامَ ونُفاةَ الأعراضِ لا يَعلمونَ عِلْمَ العالِمِ وقدرةَ القادِرِ في جُمْلَةٍ ولا تفصيلٍ لإطباقِهم على جَحْدِهِمَا وإنكارِهما .

قيلَ لهم : فكذٰلكَ هم لا يَعلَمونَ سوادَ الأسودِ ولا بياضَ الأبيضِ في جُمْلَةٍ ولا تفصيلٍ لإطباقِهم على جَحْدِهَا وجَحْدِ سائرِ الأعراضِ ، أَعْنِي نُفَاةَ **[١١٧ب]** الأعراضِ . وكذٰلكَ فهُم لا يَعلَمونَ وجودَ فعلِ الفاعِلِ منَّا في جُمْلَةٍ ولا تفصيلٍ لإجْمَاعِهِمْ على جَحْدِ سائرِ الأفعالِ . ولا مخرجَ مِن ذٰلكَ .

وإذا لم يَعْلَمُوا سوادَ الأسودِ وفعلَ الفاعلِ ، وقد علِموهُ أسودَ وفاعِلًا ، ولم يَكُنِ العلمُ بذٰلكَ علمًا بذاتَيْهِمَا ، وَجَبَ أن يكونَ علمًا بحالٍ لهما ، ٱخْتَصَّتَا بهما وٱفْتَرَقَتَا فيهما ، وأن يكونَ سبيلُهما سبيلُ ٱفتراقِ العالِمِ والجاهلِ في كونِهما كذٰلكَ .

وقدِ ٱخْتَلَفَ وٱخْتَلَطَ كلامُ ٱبنِ الجَبَّائيّ في هٰذا البابِ وفي الانفصالِ مِنَ المعارضةِ له بجهلِ نُفاةِ الأعراضِ بالسوادِ والبياضِ ؛ فقال مرَّةً : إنَّ الشيءَ لا يَصِحُّ أن يُعْلَمَ على جهةِ الجُمْلَةِ ، بل لا يتناوَلُه العلْمُ إلّا على وجهِ التفصيلِ والتمييزِ بَيْنَه وبَيْنَ غيرِه .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ وكانَ العلمُ بأنّ الأسودَ أسود علمٌ بسوادِهِ لا بذاتِه ولا بحالٍ يحصلُ عليها عِندَ وجودِ سوادِهِ ، وَجَبَ أن يكونَ نُفَاةُ الأعراضِ غيرَ عالِمِينَ بكونِ الأسودِ أسود ، وإنْ أدركُوهُ كذٰلكَ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ الأبيضِ .

يقالُ : وكذٰلكَ فإنّهم لا يَعلَمونَ الأبيضَ أبيض ، وإن أدركُوهُ كذٰلكَ ، متى لم يَتَقَدَّمْ منهم النظرُ في أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ أسود لنفسِهِ ، والعلمُ بأنّه محالٌ كونُه

كذٰلكَ لِنَفْسِهِ ، وإنّما يَعلَمُ الأسودَ والأبيضَ أبيض والفرقَ بَينَهما مَن تَقَدَّمَ نَظَرُهُ وعِلْمُهُ بأنّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ الأسودُ والأبيضُ أسود وأبيضٌ لذاتِه .

قال : وهٰذا بمثابةِ مَن شاهدَ الجوهرَ ، ولم يَتَقَدَّمْ عِلْمُهُ بأنّه لا يصيرُ ، وإن كانَ واحدًا في ذاتِه ، أشياء كثيرة . ولا يَصِحُّ كونُه كبيرًا ، فإذا رآهُ وغيره كبيرًا ، عَلِمَ أنّه قدِ ٱنضَمَّ إليه أجزاء أُخر . ولو لم يَتَقَدَّمْ علمُهُ بذٰلكَ ، لم يَعْلَمْ أنّه أشياءُ ، وجوّزَ أن يصيرَ الشيءُ الواحدُ كبيرًا كثيرًا .

وهٰذا الذي قال جهلٌ ظاهرٌ عظيمٌ يدعو إلى ٱقتحامِهِ الغَبَاوَةُ واللَّجَاجُ في نُصْرَةِ الباطِلِ ، لأنّه إنْ جازَ لقائلٍ أنْ يقولَ : إنّ نُفَاةَ الأعراضِ ، متى لم يتقدَّمْ علمُهم بأنّ الأسودَ والأبيضَ لا يَصِحُّ كونُهما لأنفُسِهِمَا ، لم يعلموا [١١٨أ] الأسودَ أسودَ والأبيضَ أبيضَ والفرقَ بينَهما ، وإن أَدْرَكُوهُمَا كذٰلكَ ، سَاغَ وجَازَ أنْ يقالَ : إنّه ليس في المشاهداتِ أمرٌ معلومٌ للعقلاءِ ، وإنّ القولَ في ذٰلكَ ما يقولُه السوفسطائيّةُ[١] مِنْ أنّه لا عِلْمَ ولا حقيقةَ ، وإنّ العلمَ بكونِ الأسودِ أسودَ والأبيضِ أبيض ، والفرقَ بينَهما أظهرُ للحسّ وأَجْلَى وأَوْضَحُ مِن كلِّ معلومٍ بالمشاهدةِ ؛ فإن كانَ ذٰلكَ غيرَ معلومٍ لبعضِ مَنْ يشاهدهُ مِنَ العقلاءِ ، فَمَا يؤمننا أن نكونَ نحنُ وهم وكلُّ مدركٍ حسّاسٍ غَيْرَ عالِمِينَ بالمدركاتِ ؟

ولعلّ نُفَاةَ الأعراضِ لا يَعلَمونَ أنفسَهم آلِمِينَ ومُلْتَذِّينَ ومَائِلِينَ ونافِرِينَ ولا يَفْصِلُونَ بينَ العظيمِ الكبيرِ والصغيرِ ولا يفرقونَ بينَ القريبِ والبعيدِ ، بل لعلّهُم أن لا يعرفونَ ولا نحنُ ذواتَ الأجسامِ والجثثِ الماثلةِ ، وإنْ كنّا لها مُدْرِكِينَ . وأيّ فصلٍ يمكنُ التعلُّقُ به بينَ جهلِهم بجميعِ هٰذهِ الأمورِ وبينَ جهلِهم بكونِ الأسودِ أسودَ والأبيضِ أبيض والفرق بينهما ، لولا الغفلةُ والبُعْدُ عن التحصيلِ !

---

١ السوفسطائية : السوفسطاءية ، الأصل .

ويقالُ له أيضًا : إذا كان نُفَاةُ الأعراضِ قد أدركوا ذواتَ السوادِ والبياضِ ، كما أدركوا ذاتَ الأسودِ والأبيضِ ، وهما شيئانِ مُنْفَصِلانِ ، وجازَ مع ذٰلكَ أنْ يَجْهَلُوا السوادَ والبياضَ ، وإنْ كانوا مُدْرِكِينَ لهما ؛ فما أنكرتَ مِن صِحَّةِ جهلِهم أيضًا بذاتِ الأسودِ والأبيضِ ، وإنْ أدْرَكُوهُما ؟ وما أنكرتَ مِنْ أنّهم عالِمونَ بالسوادِ والبياضِ لإدراكِهم لهما وجاهلونَ بذاتِ الأسودِ والأبيضِ ، وإنْ شاهدوهما على مثلِ[1] ما قلتَهُ وعكسه ؟ وإنّما يجبُ أن يعلمَ ذاتَ الأسودِ والأبيضِ ، وأنّهما غيرُ السوادِ والبياضِ ، متى تَقَدَّمَ علمُهُ بأنّ الجسمَ لا يَصِحُّ أن يكونَ مجتمِعًا مِنْ أعراضٍ[2] ؛ فمتى لم يَتَقَدَّمْ نظرُهُ في ذٰلكَ وعلمُهُ به ، لم يَعلمْ ذاتَ الجسمِ ، وإنّما يعلم عِندَ إدراكِ الأسودِ والأبيضِ السوادَ والبياضَ فقط ، لأنّه قد ٱعْتَقَدَ قومٌ أنّ الجسمَ ليس بشيءٍ [١١٨ب] عن الأعراضِ المجتمِعَةِ ، فمتى لم يتقدَّمِ النظرُ في إبطالِ ذٰلكَ ، كانَ مُشَاهِدُ الجسمِ أسود وأبيض ومتحرِّكٌ وساكِنٌ إنّما يَعلَمُ ما يشاهدُهُ فيه مِنَ الأعراضِ دُونَ ذاتِهِ ، وإنْ شاهَدَهُ متحيِّزًا ، فليس يعلمُ بذٰلكَ ذاتَه ، وإنّما يعتقدُ أنّ الأعراضَ ، إذا ٱجْتَمَعَتْ ، صارَ لها حَيِّزًا ؛ فإن مرَّ على هٰذا أَجْمَع ، تَجَاهَلَ وَجَوَّزَ جَهْلَ العاقلِ الذي مِنْ كمالِ عَقْلِهِ العلمُ بالأجسامِ والأعراضِ المدركةِ كونه جاهلًا بما يُدْرِكُهُ ويُشَاهِدُهُ ، وصَحَّتْ مُنَاظَرَتُهُ وكُلِّمَ بِمَا تُكَلِّمُ به السوفسطائيّةُ[3]. وإنْ رامَ مِن هٰذا فصلًا ، لم يَجِدْهُ . وهٰذا واضحٌ ، لا إشكالَ فيه ولا في بُعْدِ القائِلِ بما حكيناهُ عن العلمِ والتحصيلِ .

وممّا يُبْطِلُ ما قالَهُ ، وإنْ كانَ أظهر مِنْ أن يَحْتَاجَ فسادُهُ إلى ٱحتجاجٍ ، علمُنا بأنّ نُفاةَ الأعراضِ يَعلمونَ الأسودَ أسود والفرقَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأبيضِ ٱضطرارًا ، وأنّ مَن قالَ

---

١ مثل : فلب ، الأصل .

٢ أعراض : عراض ، الأصل .

٣ السوفسطائية : السوفسطاءته ، الأصل .

لنا منهُم أو مِن غَيْرِهِمْ : إنّهم لا يعلمونَ ذٰلكَ ؛ فَمُبْطِلٌ كاذِبٌ في خبرِه .

كما أنّنا نعلمُ أنّهم يَعلَمونَ ذواتَهم عِندَ المُشَاهَدَةِ وذواتِ الأجسامِ والفرقَ بَيْنَ الذرّةِ والفيلِ والقريبِ والبعيدِ آضطرارًا ؛ فمَنْ صارَ إلى جَحْدِ ذٰلكَ ، لم تَسُغْ مُنَاظَرَتُهُ .

فصل

على أنّنا قدِ ٱتّفقْنا على أنّ العالِمَ بذاتِ السوادِ وذاتِ الأسودِ إنّما هو الإدراكُ ، وهو طريقٌ واحدٌ ، فكيفَ يُعلمُ بالطريقِ أحدُهما ولا يُعلم الآخرُ ، وهو طريقُ العلمِ بهما ؟ وما تَوَهَّمَهُ مِنْ أنَّ تَقَدُّمَ نَظَرِهِ في أنَّ الأسودَ لا يَصِحُّ أن يكونَ أسود لذاتِهِ ، ثمّ أَدْرَكَ الجسمَ أسودَ وعَلِمَ عِندَ ذٰلكَ سوادَهُ ، فإنّما عَلِمَهُ بإدراكِه في الأسودِ ، لا بِعِلْمِهِ المتقدِّمِ بأنّه لا يَصِحُّ كونُهُ أسود لذاتِه ، وإنّما يحصلُ له بتقدُّمِ هٰذا العلمِ عِندَ علمِهِ بالسوادِ عِندَ إدراكِهِ الجسمَ أسود لم يعلمْ بتقدُّمِ ذٰلكَ العلم أنّ له سواد غيره ، لأنَّ عِلْمَهُ بأنّه لا يكونُ أسود لذاتِه لا يوجبُ علمَهُ بأنّ له سواد ، لأنّه قد لا يكونُ أسود لذاتِه ، ولا يكونُ له [١١٩أ] سواد بأَنْ يكونَ فيه بياضٌ أو بأَنْ يخلوَ مِنْ سائِرِ الألوانِ على قولِهِ خاصَّةً لجوازِ ذٰلكَ ، فإنّما يعلمُ وجودَ السوادِ بإدراكِهِ لهما ويعلمَ بتقدُّمِ عِلْمِهِ بأنّه لا يكونُ أسود لذاتِهِ أنّ ما شاهدَهُ مِنَ السوادِ معنى غيره ، فيعلمهُ على التفصيلِ ، وأنّه غيرُ الجسمِ مع تقدُّمِ العلمِ بأنّه لا يكونُ أسود لذاتِه . وإذا لم يتقدَّمْ علمُهُ بذٰلكَ ، عَلِمَ وجودَ السوادِ وذاتَه على الجُمْلَةِ ، وإنْ لم يَعْلَمْهُ غير المحلّ على التفصيلِ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما ظَنَّهُ وتَوَهَّمَهُ .

فصل

فإن قالَ مِنْ أَتْبَاعِهِ قائلٌ : لو كانَ المدرِكُ للأسودِ أسود عالِمًا بوجودِ السوادِ فيه مِن حيثُ كانَ مدركًا له ، لوجَبَ أن يَعْلَمَهُ على التفصيلِ وأنّه غيرُ الجسمِ ؛ فلمّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتُم .

يقالُ له : قد بَيَّنَّا فسادَ هٰذِهِ المُطَالَبَةِ مِن حيثُ دَلَلْنَا على أنّ العِلْمَ بالشيءِ يكونُ علمًا به على الجُمْلَةِ ، كما يكونُ علمًا به على التفصيلِ ؛ فَزَالَ ما قُلتَهُ ، وإنّما أَوْجَبْنَا علمَهُ بذاتِ السوادِ مِنْ حيثُ أدركَ ذاتَه وإدراكه سوادًا ، ولم يوجبْ علمهُ بأنّهُ غيرُ الجسمِ مِن حيثُ لم تَكُنْ مُغَايَرَتُهُ لهُ مَعْنًى داخِلٌ تحتَ الجسمِ ، وكانَ طريقُ العِلْمِ بذٰلكَ الدليلُ .

ويقالُ له : لو لَزِمَ ما قُلْتَهُ ، لَلَزِمَ أن لا يكونَ مشاهِدُ ذات الأسودِ المتحيّزِ عالِمًا بذاتِه ، لأنّه قد ثَبَتَ أنّه غيرُ السوادِ الذي لا يَصِحُّ تَحَيُّزُهُ ، كما ثَبَتَ أنَّ سوادَهُ غيرُه ؛ فلو كان عالِمًا بذاتِ الأسودِ عِندَ مُشَاهَدَتِهِ لهُ وللسوادِ ، لَوَجَبَ علمُهُ بالأسودِ على التفصيلِ ، وأنْ يَعْلَمَ أنّهُ غيرُ السوادِ ، وأنَّ هناك سوادًا فيه هو غيره ، لأنّ هٰذا هو حقُّ العلمِ به على التفصيلِ ، كما أنّه لو عَلِمَ سوادَهُ غير مشاهدتِهِ له ، لوَجَبَ بزعمِكم أنْ يَعْلَمَهُ على التفصيلِ ، وأن يَعْلَمَ أنّه غيرُ السوادِ ، وأنّ هناك سوادًا فيه هو غيرُهُ ، لأنّ هٰذا هو حقُّ العلْمِ به على التفصيلِ ، وأنّه مَعْنًى غير الأسودِ ومنفصلًا عنه وممّا يستحيلُ تَحَيُّزُه ، لأنّه مشاهدٌ لهما جميعًا ، وهما غَيْرَانِ خِلَافَانِ مُنْفَصِلَانِ ؛ فإن [١١٩ب] وَجَبَ أن لا يعلمَ أحدَهما عِندَ إدراكِهِ له إلّا مُنْفَصِلًا مِن محلِّهِ ، وَجَبَ أن لا يعلمَ ذاتَ محلِّهِ إلّا على الفَصْلِ بينَه وبينَ سوادِهِ ، وأنّه غَيْرٌ ومُخَالِفٌ له ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلْتَهُ . ولا مهربَ له مِن ذٰلكَ .

وإن قال قائلٌ منهم : لو كان مُدْرِكُ السوادِ عالِمًا به مِن حيثُ أَدْرَكَهُ ، لَوَجَبَ أن يكونَ عالِمًا به على الصفةِ التي يدرِكُهُ عليها . وقد ثَبَتَ أنّه لا يَصِحُّ أنْ يدركَ إلّا على أَخَصِّ صفاتِهِ ، فيجبُ أن يعلمَهُ بطريقِ إدراكِهِ ، إنْ كانَ الأمرُ على ما تقولونَ على أَخَصِّ صفاتِهِ . ولو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ عالِمًا بذاتِهِ ، لأنّه يستحيلُ أنْ يعلمَ أَخَصَّ صفاتِ الشيءِ ، وأنّها أَخَصُّ به مِمَّا عَدَاهَا مِنَ الصفاتِ مَنْ لا يَعلم ذاتَه ، لأنّ العلمَ بصفةِ الشيءِ فرعٌ للعلمِ بذاتِهِ ؛ فلمّا لم يَعلمْ نُفاةُ الأعراضِ ذاتَه ، لم يَصِحَّ أنْ يَعلمُوهُ على ما أَدْرَكُوهُ عليه مِنَ الصّفةِ . ولو علمَ ذات السوادِ ، لَوَجَبَ أن يعلمَهُ غير محلِّهِ ، وأنّه مخالِفٌ أن يقالَ له : لا يجبُ ما قُلتَه مِن علمِه بذاتِه على التفصيلِ .

ولَعَمْري إنّه محالٌ أن يَعْلَمَ صفةَ السوادِ التي هي أَخَصّ صفاتِه مَن لا يَعْلَم ذاتَه ، ومشاهدُ[1] السوادِ سوادًا قد علمَ ذاتَه كما عَلِمَ صفتَه ، ولكنّنا قد بَيَّنَّا مع ذٰلكَ أنّه إنّما تُعْلَمُ ذاتُهُ على الجُمْلَةِ لا على التفصيلِ وكما تُعْلَمُ ذاتُهُ على الجملةِ . وكذٰلكَ هو عالِمٌ بصفةِ السوادِ الذي أَدْرَكَهُ عليها على الجملةِ ، ومُفَرِّقٌ بينَها وبينَ صفةِ البياضِ ، غَيْرَ أنّه يَعلمُها أيضًا على الجملةِ مِن حيثُ لا يَعلمُ على التفصيلِ أنّها صفةٌ للسوادِ والجوهرِ ومِن حيثُ ٱلْتُبِسَ وٱشْتُبِهَ عليه ذاتُ السوادِ بذاتِ محلِّهِ للعلّةِ التي قَدَّمْنَا ذِكْرَها ، فيقدّرُ مَن لا يَستدلُّ على أنّ السوادَ غير الأسودِ ، فإنّه قد رَأَى شيئَيْنِ ، أنَّ صفةَ السوادِ صفة للجوهرِ ، فيَعلَم صفتَهُ على الجملةِ ، كما يعلمُ ذاتَهُ على الجملةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنّه عالِمٌ بذاتِ السوادِ وبصفتِهِ عِندَ إدراكِهِ له ، وإنْ كانَ علمًا به وبصفتِهِ على الجملةِ . وسقط ما ظَنُّوا الفَرَحَ به .

فإن قال قائلٌ : أفَلَيْسَ المدرِكُ [١٢٠أ] للسوادِ قد فَصَلَ العلمُ بينَ صفتِه وصفةِ

---

١ ومشاهد : ومشاهدة ، الأصل .

البياضِ وعلمَها مِن هٰذِهِ الجهةِ على التفصيلِ ؟

قيل له : أجل .

فإن قال : وكيفَ يَعْلَمُ صفةَ السوادِ على التفصيلِ بينَها وبينَ صفةِ البياضِ مَن يَعْلَمُ ذاتَ السوادِ على الجُمْلَةِ والعلم بصفةِ الشيءِ مع العلْمِ بذاتِه ؟ فكيفَ يَعْلَمُ ذاتَ السوادِ على الجُمْلَةِ ويَعْلَمُ صفتَه على التفصيلِ ؟

يقالُ له : إنّما صَحَّ ذٰلكَ مِنَ الجهةِ التي سَأَلْتَ فيها لأجلِ أنّه لا شبهةَ على مدركِ السوادِ في الفرقِ بَيْنَ صفتِهِ وصفةِ البياضِ ، وفصل بينَهما لزوالِ الشبهةِ والالتباسِ في الفصلِ بينَهما ، ولم تُعلَمْ ذاتُ السوادِ منفصلةً مِن محلِّهِ لأجلِ ٱلتباسِه محلّه لقيامِهِ به ووجودِه في حَيِّزِه ، فَظَنَّ لذٰلكَ أنّه هو المحلُّ . ولمَّا ظَنَّ ذٰلكَ ، لم يَعلمْ أيضًا أنَّ صفةَ السوادِ التي أَدْرَكَهُ عليها صفةٌ لشيءٍ موجودٍ بالجوهرِ ، بل ربّما ٱعتقدَ أنّها صفةُ المحلِّ لالتباسِ المحلِّ بما وُجِدَ به ، فوجبَ لذٰلكَ حصولُ الشبهةِ في ذاتِ السوادِ وٱنفصالِها عن المحلِّ ، وزوال الشبهةِ في الفصلِ بَينَ صفةِ البياضِ والسوادِ . وصارَ العلمُ بذاتِ السوادِ علمًا به على الجُمْلَةِ مِن حيثُ جازَ أنْ يظنَّ قومٌ أنّها صفةُ المحلِّ وعلم بها على التفصيلِ ومفارقتها لصفةِ البياضِ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما تعجَّبَ السائلُ منه .

وإن قال قائلٌ : ولِمَ أَثْبَتُّمْ أنْ يكونَ نُفاةُ الأعراضِ قد عَلِمُوا ذاتَ السوادِ على التفصيلِ لَمَّا شاهدوهُ ، وأنّه غيرُ الجسمِ ومخالِفٌ له ؟

يقالُ له : أنكَرنا ذٰلكَ لِعِلْمِنا بأنّهم يَجهلونَ الفَصْلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الجسمِ ويُخبرونَ عن أنفسِهم بأنّهم لا يَعتقدُونَ وجودَ سوادٍ في الجسمِ والكونُ مُنْتَفٍ[1] عن مِثْلِهم ؛ فلو كانوا مع ذٰلكَ عالِمِينَ به على التفصيلِ ، لَوَجَبَ أن يكونوا عالِمِينَ بما جهلُوهُ على

---

١ منتفٍ : منتفى ، الأصل .

وجهِ ما جهلُوهُ . وذلكَ معلومٌ فسادُهُ بأوّلِ في العقلِ ؛ فَثَبَتَ أنَّ علمَهم بالسوادِ من جهةِ إدراكِهِ علمٌ به على الجملةِ دُونَ التفصيلِ ، والفرق بينَه وبينَ ذاتِ الجسمِ وغيره وخلافه له . واللهُ أَعْلَمُ .

فصل

[١٢٠ب] وقد أدّى ابنُ الجبّائيّ ادّعاؤُهُ أنّ نُفاةَ الأعراضِ لَمّا لم يعلَمُوا السوادَ وأنّه معنًى في الأسودِ ، لم يعلَمُوا الأسودَ أسود ، قال : لأنّ العلمَ بأنّه أسود علمٌ بسوادِهِ ، لا بذاتِه ولا بحالٍ لذاتِهِ ، يحصلُ له عِندَ وجودِ سوادِهِ ، فمَن لم يَعْلَمْ سوادَه ، لم يَعْلَمْهُ أسود .

فقيلَ له عِندَ ذٰلكَ : فإن لم يَعْلَمُوا الأسودَ والأبيضَ أبيض ، فلماذا سَمُّوا الأسودَ أسود والأبيضَ أبيض ، وهم لم يعلموهما أسود وأبيض ، وإنْ شاهدُوهُما ؟

قال : إنْ كانوا صادقينَ على أنْفُسِهِم في اعتقادِ نفيِ الأعراضِ وجَحْدِهَا ، فإنّما أَجْروا هٰذِهِ الأسماء على الأسودِ والأبيضِ على جِهَةِ التلقِيبِ[1] وبمثابةِ تسميةِ زيدٍ وعمرٍو زيدًا وعمرًا ، لا لِفَرْقٍ معلومٍ بينَ الذاتَيْنِ وصفةٍ لكلِّ واحدٍ منهما ، ينفصلُ بها عن الآخرِ . وهٰذا أيضًا بهتٌ منه عظيمٌ وتَقَحُّمٌ للباطِلِ ، ظاهِرٌ شديدٌ ، وذٰلكَ أنّنا بالضرورةِ نعلمُ أنّ نُفاةَ الأعراضِ إنّما يَصفونَ الأسودَ والأبيضَ بهاتَيْنِ الصفتَيْنِ لفرقٍ ، يَعلمونَ كونَه بهما وبحصولِ كلِّ واحدٍ منهُما على صفةٍ مخصوصةٍ ؛ فكيفَ يدّعي عليهم أنّهم إنّما أَجْروا ذٰلكَ على وجهِ التلقيبِ ؟ وهل هٰذِهِ الدعوى عليهم إلّا بمثابةِ قَوْلِ مَنِ اعتقدَ أنّ الجسمَ مجتمِعٌ مِنْ أعراضٍ ، لا يَعلَمُونَ ذاتَ الأسودِ ووجوده ، لأنّهم ، لو علمُوهُ ، لَفَصَلُوا بينَه وبينَ السوادِ الحالِّ فيه ، لأنّه على الحقيقةِ غيرُه وخِلَافُهُ ؛ فلمّا لم يَعلَمُوا كونَه غيرَه وغيرَ الأعراضِ المجتمِعَةِ ، وَجَبَ أن يكونَ قولُهم : جسمٌ إنّما جَرَى منهم على وجهِ التلقيبِ ، وأنّهم لا يَعلَمُونَ ذواتَ الأجسامِ مِن حيثُ لم يَعْلَمُوا كونَها غير الأعراضِ وخلافها . وهٰذا لا محيصَ منه .

على أنّه وطَبَقَتَهُ يَزْعُمُونَ أنّ العلمَ بوجودِ السوادِ وكونه غَيْرَ الأسودِ طريقُهُ دقيقُ النظرِ

---

١ التلقيب : التاقيب ، الأصل .

والاستخراج ، وأنّه ليس ممّا يَعْرِفُهُ أهلُ اللغةِ ؛ فيجبُ أيضًا أن لا يكونَ أهلُ اللغةِ عالِمِينَ بالأسودِ والأبيضِ والفرقِ بَينَهما ، وأن يكونوا قد وضعوا قولَهم : أسود وأبيض ومع قولِهم : زَيْدٌ وعَمْرٌو على أنّه لَقَبٌ مَحْضٌ . وهٰذا يُوجِبُ أن لا يكونَ في اللغةِ أبيض[1] وُضِعَ على غيرِ جهةِ اللَّقَبِ والفرقِ [١٢١أ] في الصفةِ . وذٰلكَ باطلٌ مِن قولِنا وقولِه ؛ فَسَقَطَ ما قالَهُ وما رَكِبَهُ مِن هٰذا الإغْرَاقِ في الجهلِ واللَّجَاجِ . نعوذُ بِٱللهِ مِنَ الحَيْرَةِ والضَّلالِ .

ولمّا ضَاقَتْ بأصحابِهِ الحيلةُ في وجودِ شبهةٍ في أنَّ نُفاةَ الأعراضِ لا يَعلمونَ السوادَ ولا كونَ الأسودِ ، وحكوا عنه أنّه صارَ إلى أنّهم يعلمونَ السوادَ عِندَ إدراكِهِ وإدراكِ محلِّهِ على الجُملةِ على ما قالَهُ أهلُ الحقِّ . ومتى صارَ الكلُّ منهم إلى ذٰلكَ ولا بُدَّ منه ، وَجَبَ أن يقالَ : إنّ النَّظّامَ ونُفاةَ الأعراضِ يَعلمونَ عِلْمَ العالِمِ وقدرتَهُ عِندَ وجودِهم لأنفسِهم عالِمِينَ قادِرِينَ بَعدَ أن لم يكونوا كذٰلكَ ، لأنَّ ذٰلكَ الوجودَ لا يجوزُ أنْ يكونَ وجودًا لِذَوَاتِهِم ، وإنّما هو وجودٌ لعلومِهِمْ وقدرِهِم ، وإن جهلوا كونَها غيرَ العالِمِ القادِرِ . وليس يَقْدَحُ في هٰذا قولهم : إنّما فَصَلْنَا في ذٰلكَ بينَ وجودِ علمِ نُفاةِ الأعراضِ بالسوادِ على الجملةِ وبينَ علمِهِمْ بالعلمِ على الجملةِ لأجلِ أنّ السوادَ مُدْرَكٌ محسوسٌ لهم ، وأنّ العلمَ مُدْرَكٌ ولا يُدْرَك محلُّهُ ، لأنّه ، وإنْ لم يُدْرَكْ وتُدْرَك الإرادةُ ومحلّهما ، فإنّه قد يعلمُها العالمُ مِن نَفْسِهِ ضرورةً ، كما يَعرِف المَيْلَ والنفورَ والشهوةَ والضعفَ والقوّةَ . وليس لا يعلمُ الشيء على الجملةِ إلّا مِن جهةِ الإدراكِ والمشاهدةِ .

وأمّا تعلُّقُهُ بأنّ محلَّ العلمِ لا يدركُ ، فتعلّقٌ باطلٌ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنّه قد يُعلمُ محلُّ العلمِ ، وإن لم يُدرَكْ ، لأنّ كُلَّ جزءٍ مِنَ الجُمْلَةِ وُجِدَ به العلمُ ، فإنّه يجدُ

---

١ أبيض : اسصا ، الأصل .

العلمَ في نفسِهِ . والجملةُ عِندَنا لا تُحَدُّ وتعلمُ ما يوجدُ بالمحلِّ على ما بَيَّنَّاهُ من قَبْلُ .

وعلى أنّه لو كانَتِ الجُمْلةُ بعلمِ العلمِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ عالِمًا بأنّه في القلبِ ، لأنَّ الإنسانَ يجدُ نفسَه عِندَ طلبِ العلمِ تَفْزَعُ إلى فِكْرِه وتأخيرِ قلبِهِ . ولذٰلكَ قال الله ، تعالى : ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [٨ الأنفال ٤٣] وقال : ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[٥٠ ق ٣٧] وقال ، سبحانَهُ : ﴿وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [٢٢ الحجّ ٤٦] ولأنّ الكلَّ قد ٱتَّفَقُوا على أنَّ مواضعَ الفَرَحِ والقطعِ مِنَ الإنسانِ لا يقطعُ على أنَّ الألمَ موجودٌ بجميعِ أجزائِهِ ، وإنْ كان الحيُّ [١٢١ب] يجدُ الألَمَ مِن ذٰلكَ الموضعِ ، ولا يفصلُ بينَ محلِّ الألمِ[1] منه بِعَيْنِهِ وبينَ غيرِه . وكلُّ هٰذا مُبْطِلٌ لِمَا قالَهُ . وهٰذا بَيِّنٌ في كلِّ ما يتعلّقونَ به في إبطالِ تحقيقِ العالِمِ وحدِّه بأنّ له علمًا .

ومتى ثَبَتَ ما بَيَّنَّاهُ مِن ذٰلكَ ، وَجَبَ ما قدَّرْناهُ مِن أن يجبَ لا محالةَ أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنّ العالمَ عالمٌ ومدلول الدليلِ على أنّه عالِمٌ هو علمُهُ الذي له كان عالِمًا ، وَوَجَبَ أن لا يختلِفَ ذٰلكَ في شاهدٍ ولا غائبٍ على ما بَيَّنَّاهُ ، وفَسَدَ ما قاله الجُبَّائيُّ مِن جوازِ ٱختلافِ حقائقِ الأوصافِ ومعلوم العلمِ بأنّ العالمَ عالمٌ ومدلول الدليلِ على كونِه كذٰلكَ ، إذا ٱختلَفَتْ جهاتُ ٱستحقاقِ الوَصْفِ ، مع أنّنا قد بَيَّنَّا أنّه ليس للعالِمِ بكونِه عالِمًا حالًا ؛ فيجبُ أنْ يكونَ العلمُ بأنّه عالِمٌ علمٌ بعلمٍ فقط .

---

١ الالم : اللالم ، الأصل .

فصل

وقد آستَدَلَّ أيضًا أهلُ الحقِّ على أنّ القديمَ ، تعالى ، عالِمٌ بعلمٍ بأدلّةٍ ، كلّها ممّا يَصِحُّ بناؤُها على نفيِ القولِ بالأحوالِ وعلى القولِ بإثباتِها . ونحنُ نَذْكُرُ جملَتَها ثمّ نُفَصِّلُ القولَ في كلِّ طريقةٍ منها ونَتَوَخّى ما يَرُومُونَ القدحَ به فيها .

فمِنها ، إن قالوا : إذا ثَبَتَ القولُ بإبطالِ الأحوالِ ، وأنّه ليس تَحتَ القولِ في الحيّ العالِمِ القادرِ أنّه حيٌّ عالمٌ قادرٌ إلّا وجودُ العلمِ ، وَجَبَ طردُ ذٰلكَ في الشاهدِ والغائبِ على ما بَيَّنّاهُ مِن قَبْلُ .

قالوا : وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، وَجَبَ كونُ الخبرِ عن أنّ العالِمَ عالمٌ ، والعلم بأنّه عالِمٌ والدليلُ على أنّه عالمٌ والإثبات له عالِمًا خبرًا عن علّةِ علمِهِ وعلمًا بعلمِهِ ودليلًا على علمِهِ وإثباتًا لعلمِهِ ، لأنّه ليسَ إلّا ذاته أو حال لذاتِه أو وجود هٰذِهِ الصفات بذاتِهِ أو كون ذاته على حالٍ ؛ فإذا بَطَلَ أن يكونَ ذٰلكَ أجمع رجوعٌ إلى ذاتِهِ ولا إلى حالٍ يتناولُها الأمرُ والخبرُ والعلمُ والدليلُ والإثباتُ على الانفرادِ بدلًا إلى كونِ الذاتِ على حالٍ ، لأنّه لا حالَ للذاتِ [١٢٢أ] بكونِ الذاتِ عليها ، ثبتَ أنَّ متعلّقَ جميع هٰذِهِ الأمورِ إنّما هو وجودُ العلمِ للعالِمِ فقط . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكُنّا نعلمُ صِدْقَ الخبرِ عن كونِ القديم ، سبحانَهُ ، عالِمًا ، ونعلمُ كونَه عالِمًا قادرًا ، ونتبيّنُهُ كذٰلكَ ونستدلّ على كونِهِ كذٰلكَ ، إنْ كانَ كونُه على هٰذِهِ الصفاتِ معلومًا بطريقِ الدليلِ وجب[1] لا محالة أن يكونَ مخبرُ خبرِنا عن كونِه عالِمًا ومعلومُ علمِنا بأنّه عالِمٌ ومدلولُ الدليلِ على أنّه عالِمٌ والمثبتُ بإثباتِهِ عالِمًا إنّما هو وجودُ العلمِ بذاتِهِ مِن حيثُ بَيَّنّا فيما سَلَفَ أنّه لا يجوزُ آختلافُ معلومِ العلمِ بحقيقةِ الصفةِ ومدلول الدليلِ عليها والمثبت بإثباتِها .

---

١ وجب : وجه ، الأصل .

وهٰذه طريقةٌ بَيِّنَةٌ صحيحةٌ ظاهرةٌ مع إبطالِ القولِ بالأحوالِ . وهي إذًا صحيحةٌ ، إذا سلّم القولُ بالأحوالِ . ونحنُ الآنَ نفصّلُ القولَ في كلِّ دلالةٍ مِن هٰذِهِ الأدلّةِ ونذكرُ ما فيها لَنَا ولهُم ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

قال أصحابُنَا ، ﷺ : والدليلُ على أنّه ليسَ يجبُ القولُ عالِمٌ أكثر مِن ثبوتِ العلمِ له ووجوده بذاتِه ٱتّفاقُ الكلِّ على صحّةِ الأمرِ منّا لغيرنا بأن يعلمَ ، ويحسن ذٰلكَ منّا ذاتنا بموجب على أنّ ما أوجبناهُ عليهِ أن يعلمَهُ ممّا أوجبَهُ اللهُ عليهِ ونذمّهُ ، إذا لم يَعْلَمْ ذٰلكَ . وقد ٱتُّفِقَ على أنّه لا بُدَّ للأمرِ مِنْ تعلّقٍ بمأمورٍ .

وقد علمَ أنّه لا يَصِحُّ أن يكونَ أمرُنا للغيرِ بأنْ يَعلمَ أمرٌ بذاتِه ووجوده ولا أمرٌ بذاتِه أن يكونَ على حالٍ ، لأنَّ ذاتَه لا يَصِحُّ كونُها كسبًا له ودخولُها تحتَ قدرتِه عارية مِنَ الحالِ ، وأن تكونَ مقدورةً له بحصُولِها على حالٍ ، لأنّ ذٰلكَ يوجبُ كَوْنَ ذاتِهِ مقدورةً له على كلِّ وجهٍ مِنَ الوُجوهِ . وذٰلكَ محالٌ بدليلِ العقلِ والاتّفاقِ ، لأنّه لو قدرَ عليها على وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ ، لَوَجَبَ كونُهُ فاعِلًا لها ، إذا حَصَلَتْ على ذٰلكَ الوجهِ المقدورِ له . وهٰذا جهلٌ واضحٌ ممّن صارَ إليه ، مع أنّه ليسَ بقولِ القدريّةِ النافِينَ لصفاتِ اللهِ ، تعالى ، وعلى أنّنا قد قَدَّمْنَا الأَدِلَّةَ [١٢٢ب] على ٱستحالَةِ فِعْلِ الفاعلِ لنفسِه .

هٰذا على أنّنا إنّما نَأمُرُ غَيْرَنا بأَنْ يَعْلَمَ العِلْمَ في حالٍ هو بَاقٍ فيها . ومُحالٌ كونُ الباقي مقدورًا ومفعولًا لنفسِه أو بغيرِه على وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ ، لا على أن يفعلَ ذاته الباقية عارية مِنَ الحالِ ولا على أن يَفْعَلَ ذاتَه على الحالِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ الأمرَ للغيرِ بأنْ يَعْلَمَ إنّما هو أمرٌ له بالعِلْمِ فقط ، لا بنفسِهِ ولا بحالٍ لنفسِهِ . ومتى ثبتَ ذٰلكَ في الأمرِ ، وَجَبَ لا محالةَ أَنْ يكونَ خبرُنا عن الغيرِ بأنّه يَعْلَمُ خبرًا عن علمِهِ ، كما أنَّ أَمْرَنا له بأَنْ يَعْلَمَ أمرًا بعِلْمِهِ . يُبينُ هٰذا ويُوضحُهُ أنّه ،

إذا كانَ الأمرُ للغيرِ بأَنْ يَفْعَلَ أمرًا بالفعلِ ، كان الخبرُ عن أنّه يَفْعَلُ خبرًا عن الفعلِ وكانَ متعلّقُ الخبرِ في ذٰلكَ هو نفسُ متعلّقِ الأمرِ .

ومتى ثَبَتَ بما وصفناهُ أنَّ متعلّقَ الأمرِ للغيرِ بأن يعلمَ والخبر في ذٰلكَ هو نفسُ متعلّق الأمرِ ومتى ثَبَتَ بما وَصَفْنَاهُ أنَّ متعلّقَ الأمرِ للغيرِ بأنْ يَعْلَمَ والخبر عن أنّه يعلمُ هو العلمُ ، وَجَبَ أن يكونَ مخبرُ خبرِنا عن أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، عالِمٌ ، وأنّه يعلمُ إنّما هو عِلْمُهُ فقط لا ذاتهُ ، ولا ذاتهُ على حالٍ يَخْتَصُّ بها حتّى لا يَختلِفَ مخبرُ هٰذا الخبرِ في شاهدٍ ولا غائبٍ ، كما لا يَختلفُ مخبرُ الخبرِ عن القديمِ ، سبحانَهُ ، وغيره بأنّه يفعلُ ، وأنّ متعلّقَ ذٰلكَ إنّما هو الفعلُ ، لا الذاتُ متحدّدة ، ولا الذاتُ على حالٍ . وهٰذا واضحٌ ، لا إشكالَ فيه .

فإن قالوا : ما أنكرتُم أن يكونَ الأمرُ للغيرِ بأن يعلمَ إنّما هو أمرٌ بفعلِ العلمِ وإحداثِهِ ، لأنَّ الأمرَ لا يكونُ أمرًا إلّا لإرادةِ المأمورِ به . وذاتُ المأمورِ لا يَصِحُّ أن تُرادَ ، لأنّه ليس بحادثٍ ولا حادثٍ على حالٍ ، وإنّما يَصِحُّ إرادةُ ما يَصِحُّ حدوثُه أو يُعْتَقَدُ فيه صحّةُ الحدوثِ . وذٰلكَ ممتنعٌ في الباقي المأمور ، لأنّنا نعلمُ أنّه ليسَ بحادِث الذاتِ ، ولا حادث الذات على حالٍ ، فوجبَ لذٰلكَ أن يكونَ [١٢٣أ] الأمرُ له بأن يعلمَ إنّما هو أمرٌ بفعلٍ للعلمِ . وثَبَتَ أنّه لا يحسنُ منّا الأمرُ لِغَيْرِنَا بأن يَعْلَمَ إلّا بَعدَ تقدُّمِ العلمِ بأنّه عالِمٌ بعلمٍ ، يحدثُ ويفعل ، وأنّ مِن علومِهِ ما يَصِحُّ أن يكونَ مِن فعلِهِ ، وأنّها ليستْ كقدرتِهِ وحياتِهِ التي ليس فيها ما هو مِن فعلِهِ . ومتى لم يَتَقَدَّمِ العلمُ بذٰلكَ مِن حالِهِ في كونِهِ عالِمًا ، لم يَحْسُنِ الأمرُ له بأن يَعْلَمَ . وذٰلكَ يُوجِبُ تقدُّمَ عِلْمِنا بأنَّ مَن يَحسن أنْ نأمُرَهُ بأن يَعلمَ عالِمٌ بعلمٍ ، فلا يُمكِنُ أن يُسْتَدَلَّ بالأمرِ له بأن يَعْلَمَ على ثبوتِ العِلْمِ ، وإنّما يجبُ أن يُسْتَدَلَّ بثبوتِ العلمِ لهُ على أنّه قد يكونُ مِنْ فعلِه على جنسِ الأمرِ له بأن يَعْلَمَ ذٰلكَ مِن حالِهِ . بَطَلَ ما قُلتُم .

على أنّ هٰذِهِ الطريقةَ إنّما تَسْتَقِيمُ لكم في المحدَثِ ، فأمّا في القديمِ ، تعالى ، الذي يجبُ كونُهُ عالِمًا ، ولا يَصِحُّ أن يَعْلَمَ بعلمٍ حادِثٍ ولا غير حادِثٍ ، فإنّه لا يَحْسُنُ منّا أن نأمُرَ غَيْرَنا مِنَ العقلاءِ أن يعلَمَ نفسَه وما يدركُهُ لوجوبِ كونِه عالِمًا . ولا يَحْسُنُ أيضًا أن نأمُرَ مَن عَلِمْنَاهُ عالِمًا بالشيءِ بأن يَعْلَمَ ما هو عالِمٌ به ، فكيفَ يَصِحُّ أن نأمُرَ القديمَ بأن يَعْلَمَ مع وجوبِ كونِهِ غيرَ عالِمٍ بأمرٍ يَصِحُّ العلمُ به ؟ وهٰذا زعمٌ[1] مُسْقِطٌ لِمَا عوَّلتُمْ عليه .

فيقالُ لهم : جميعُ ما أَوْرَدْتُمُوهُ بأن يَدُلَّ على صحَّةِ ما قُلناهُ ويُؤَكِّدهُ أَوْلَى ، وذٰلكَ أنّنا لم نَقْصِدْ بمَا قُلنَا تصحيحَ أَمْرِ القديمِ بكونِهِ عالِمًا ، وأنّه بمثابةِ أنّ أمرَنا للغيرِ منّا بأن يعلمَ أمرًا بعلمِهِ . وجميع ما ذكرتُمُوهُ في إحالَةِ كونِه آمِرًا له بنفسِهِ عارية مِنَ الحالِ أو بفعلِ ذاتِهِ على الحالِ صحيحٌ ، قد بَيَّنَّاهُ نحنُ وسقناكم إليه بأشنع ممّا ذكرتُموهُ ، سوى قولِكم أنَّ الأمرَ لا يكونُ أمرًا لإرادتِهِ بإرادةِ المأمورِ به ، فإنّه باطلٌ بما نذكرُه مِنْ بَعدُ ، ولكنّنا قَصَدْنَا بذٰلكَ أنّه ليسَ يجبُ القولُ عالِمٌ وزيدٌ يَعلمُ إلّا إثبات العلمِ فقط . وقد سَلَّمْتُمْ ذٰلكَ ، لأنّه لو كان قولُنا عالِمٌ ويَعلمُ إثبات الحالِ يكونُ عليها ويَخْتَصُّ بها زائدةً على العلمِ ، لكانَ الأمرُ له بأن يعلمَ ويكون عالِمًا أمرًا له [١٢٣ب] بتلكَ الحال أو بفعلِ ذاتِهِ على الحالِ . ولَمَّا بَطَلَ ذٰلكَ مِن قولِنا وقولِكم ، ثَبَتَ أنّ القولَ عالِمٌ ويَعْلَمُ رجوعٌ إلى العلمِ فقط ، لا إلى حالٍ ولا إلى الذاتِ على حالٍ . وكذٰلكَ العلمُ بأنّه عالِمٌ ، وأنّه يَعلمُ إنّما هو علمٌ بِعِلْمِهِ ، لا بذاتِهِ ، ولا بذاتِه على حالٍ . وكذٰلكَ الذمُّ والمدحُ ، على أنّ (عَلِمَ) و(يَعْلَمُ) إنّما مدحٌ على عِلْمِهِ وذمٌّ على عِلْمِ ما قد حُظِرَ عليه معرفته[2] وكشفه والتوصّل إلى علمِهِ ، فوجَبَ أنْ يستدلَّ بالأمرِ للعبدِ بأنْ يعلمَ على إثباتِ العِلْمِ له ، وإن صَحَّ أن يعلمَ

---

١ زعم : زعموا ، الأصل .

٢ معرفته : يعرفه ، الأصل .

علمه بأدلَّةٍ غير هٰذِهِ ، فاطْعَنُوا على هٰذِهِ الطريقةِ والترتيبِ ، إنْ كنتُم قادِرِينَ !

ولذٰلكَ فإنّما قَصَدْنَا بما ذكرناهُ في الأمرِ للغيرِ بأن يعلمَ أن نبيِّنَ أنَّ متعلّقَ الأمرِ بأن يعلمَ أمرٌ بالعلمِ ، فإذا سلَّمْتُمْ أنّ متعلّقَ الأمرِ هو العِلْمُ ، وَجَبَ أن يكونَ هو متعلّقُ الخبرِ . ومتى ثَبَتَ ذٰلكَ ، لم يَخْتَلِفْ مخبرُ الخبرِ عن كونِ العالمِ عالِمًا في قديمٍ ولا محدَثٍ ، كما لا يختلفُ مخبرُ الخبرِ عن أنَّ الفاعلَ فاعلٌ والأسودَ أسود في شاهدٍ ولا غائبٍ ؛ فتعاطوا القدحَ في ذٰلكَ ، إنْ أمكنَكُمْ ، ودَعُوا التمْوِيهَ !

فإن قالوا : ليس الأمرُ في مخبرِ الخبرِ على ما وَصَفْتُم ، لأنَّ الخبرَ عن العالِمِ بأنّه عالِمٌ في الشاهدِ والغائبِ خبرٌ عن ٱختصاصِهِ بحالٍ ، هو عليها ، ولا يجبُ أن يكونَ متعلّقُ الخبرِ في هٰذا هو متعلّقُ الأمرِ .

قيلَ لهم : قد بَيَّنَّا أنّه لا حالَ للعالِمِ بكونِه عالِمًا زائدةً على وجودِ العلمِ به ؛ فإذا بَطَلَتِ الحالُ ، ولم يَكُنِ الخبرُ عن أنّه عالِمٌ خبرًا عن ذاتِهِ ولا عن ذاتِهِ على حالٍ ، فلا مخبرَ له إلّا وجود العلمِ بذاتِهِ فينا . هٰذه الأدلَّةُ على إبطالِ القولِ بالأحوالِ قبلَ التعلُّقِ في إبطالها بصحَّةِ الأمرِ للغيرِ بأن يكونَ عالِمًا .

على أنّه لو صَحَّ أن يكونَ الأمرُ له بأنْ يعلمَ أمرٌ بالعلمِ ، والخبرُ عن أنّه يعلمُ ليسَ بخبرٍ عن العلمِ ، وإنّما هو خبرٌ عن حالٍ ، لَصَحَّ أيضًا أن يكونَ الأمرُ للغيرِ بأن يفعلَ أمرًا بالفعلِ ، وليسَ الخبرُ عن أنّه يفعلُ خبرًا عن الفعلِ ، بل خبرٌ عن حالٍ له ، [١٢٤أ] زائدة على الفعلِ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتُمُوهُ .

هٰذا على أنَّ دعواكُم أنّه لا يَحْسُنُ الأمرُ منَّا للغيرِ بأن يَعلمَ إلّا بَعدَ تقدُّمِ العلمِ بأنّه عالِمٌ بعلمٍ محدَثٍ ، وأنّه ممّا يَصِحُّ أن يكونَ مقدورًا له ومِن فِعلِهِ دعوى باطلة ، لأنّه قد يَحْسُنُ مِنَ العامَّةِ ومِنْ سائِرِ نُفاةِ الأعراضِ الأمرُ لغيرِهم بأن يَعْلَمَ ويُرِيدَ ، وإنّما ذٰلكَ منه ، وإن لم يتقدَّمْ علمُهم بأنّ له علمًا ، يَصِحُّ أن يقدرَ عليه ، ولم

يَخْطُرْ لهُم ذٰلكَ ببالٍ ، ومع تصميمِ نُفاة الأعراضِ على جَحْدِهَا وإنكارِها ، وعلمنا بصدقِهم في ٱعتقادِهم نفيها وٱمتناع الكذبِ عليهم في الإخبارِ بذٰلكَ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ قولُهم : إنّه إنّما يُسْتَدَلُّ على حُسْنِ الأمرِ للغيرِ بأن يعلمَ بتقدُّمِ العلمِ بكونِهِ عالِمًا بعلمٍ ، يَصِحُّ أن يكونَ مِنْ أفعالِهِ ومقدوراتِه . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ هٰذِهِ الدَّعْوَى . وفي ذٰلكَ تصحيحُ ما قُلناهُ مِن صِحَّةِ الاستدلالِ على إثباتِ العلمِ للعالِمِ ، وأنّه ليسَ يجبُ الوصفُ لهُ بأنّه عالِمٌ حالٌ تزيدُ على العلمِ بحُسْنِ أمرِنا وصحّتِهِ للغَيْرِ بأن يَعلمَ .

فصل

وٱعْلَمُوا أنّه قد زَعَمَ بعضُ نَوَابِتِهِمْ وهو المُلَقَّبُ بالبصريّ[1]، لمَّا ضاقَ به المخرجُ مِمَّا قُلناهُ وعَلِمَ ضَعْفَ ما قالَهُ وقَدَحَ به سَلَفُهُ في ذٰلكَ أنّ الإرادةَ التي بها يَصيرُ الأمرُ للغيرِ بأنْ يعلمَ أمرًا لهُ بذٰلكَ إرادة الحالِ المتحدِّدةِ له بكونِهِ عالِمًا ، وأنّه قد يَصِحُّ أن يريدَ هٰذِهِ الحال المتحدِّدة مَن لا يَعلمُ أنّ العالمَ المتحدِّدَ له الحالُ علمًا ، بل مَنْ ينكرُ ذٰلكَ ويَجحدُهُ مِن نُفاةِ الأعراضِ ؛ فوجَبَ أنّ المرادَ مِنَ المأمورِ بأن يعلمَ إنّما هو الحالُ . وهٰذا خبطٌ منه وتخليطٌ ظاهرٌ وتَرْكٌ لقولِه بأنّ الأمرَ إنّما يصيرُ أمرًا بالمأمورِ للإرادةِ له . وذٰلكَ أنّه موافِقٌ لنا على أنَّ الأمرَ للغيرِ بأن يعلمَ إنّما هو أمرٌ بالعلمِ وبأن يُحْدِثَهُ على قولِهِ أو يَكْتَسِبَهُ على قولِنا ، وأنّه لا يَصِحُّ عِندَه أن يكونَ أمرُنا للغيرِ بأنْ يعلمَ أمرًا بالحالِ المتحدِّدةِ له بكونِهِ عالِمًا ، لأنّ الحالَ عِندَهُ إنّما يجبُ [١٢٤ب] حصولُها عن العلَّةِ التي هي العلمُ ، وجوبًا يَسْتَغْنِي به عن فاعلٍ يفعلُها لنفسِهِ أو يفعلُها له غيرُه ، لأنَّ تعليقَها بالفاعلِ ينقضُ عِندَ كونِها واجبةً . والقولُ بأنّها واجبةٌ عن العلمِ نَقِيضُ قولِنا أنّها متعلّقةٌ بالفاعلِ ، لأنّ مِنْ حقِّ ما يتعلَّقُ بالفاعِلِ وقوف حصولِهِ ووقوعِهِ على ٱختيارِهِ ودواعِيه ، وأنْ يَصِحَّ أنْ يَقَعَ ، ويَصِحَّ أن لا يَقَعَ . وليستْ هٰذِهِ سبيلُ الحالِ الواجبِ حصولُها عِندَ وجودِ العلمِ لوجوبِ حصولِها ، ولأنّها لو تَعَلَّقَتِ بالفاعلِ ، لكانَتْ ذاتًا[2] تَحْدُثُ وتوجَدُ ، وليستْ كذٰلكَ . ولغيرِ هٰذا مِنْ وجوهِ الإحالةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فالأمرُ إذًا للغيرِ بأنْ يَعلمَ ليس بأمرٍ له بالحالِ ، وإنّما هو أمرٌ بِفِعْلِ العِلْمِ ؛ فإذا أمرَ بالفعلِ مَنْ

---

١ هو أبو عبد الله ، الحسين بن عليّ بن إبراهيم الملقّب بالجُعَل (٢٨٨-٣٦٩هـ/ ٩٠٠- ٩٨٠م) ، فقيه من شيوخ المعتزلة . عنه الفهرست (للنديم) ١/٢/٦٢٨-٦٢٩ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٣٢-٣٣٥ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ١٠٥-١٠٧ [الطبقة العاشرة] ، لسان الميزان ٢/٥٥٩-٥٦٠ (٢٧٩٧) ، الأعلام ٢/٢٤٤-٢٤٥ .

٢ ذاتا : ذات ، الأصل .

لم يُرِدْهُ ولم يَخْطُرْ ببالِهِ ، ومَن يعتقدُ جَحْدَ العلمِ وسائر الأفعالِ ، ولم يَصِحَّ مع جَحْدِهِ لها ، وٱعتقادِهِ لِنَفْيِهَا أنْ يريدَها ويقصدَها بالأمرِ ، كما أنّه ، إذا كانَ الخبرُ إنّما يصيرُ خبرًا عن مخبرٍ مخصوصٍ بالقصدِ إلى كونِهِ خبرًا عنهُ ، وَجَبَ أنْ يكونَ مَن لم يَعْرِفِ المخبرَ ولم يَقْصِدِ الإخبارَ عنهُ غير مخبرٍ ، ولا يَصِحُّ إخبارُهُ عنه وهٰذِهِ حالهُ ، فقد ثَبَتَ ثبوتًا ظاهرًا ، لا إشكالَ فيه أنّ الأمرَ يكونُ أمرًا على الحقيقةِ بالفعلِ ، وإنْ لم يقارِنهُ الإرادةُ لهُ . وهٰذا هو الحقُّ الذي نقولُهُ . وهٰكذا الذي يفعلُهُ اللهُ ، تعالى ، بمَنْ عَنَدَ الحقَّ ومَحَكَ في دفعِهِ ولَجَّ .

وليس يُمكِنُهُ أيضًا أنْ يقولَ : إنَّ إرادةَ نُفاة الأعراضِ والعامّة بحالِ العالِمِ المتحدّدةِ له في كونِهِ عالِمًا إرادةٌ لِعِلْمِهِ ، لأنّ الحالَ الموجبةَ عن العلمِ ليست مِنَ العلمِ في شيءٍ ولا سبيلٍ ؛ فصارَ ما رَكِبَهُ مِنْ هٰذا مُبْطِلًا لِمَذْهَبِهِ وناقِضًا به أَصْلَهُ مِن غيرِ أنْ يكونَ قادِحًا فيما ٱستدْلَلْنَا به .

على أنّه قد نقضَ أيضًا بقولِهِ : إنّ الإرادةَ في هٰذا إرادةٌ للحالِ المتحدِّدَة ، لأنَّ الحالَ عِندَه لا يَصِحُّ أن تَحْدُثَ وتُوجَدَ ، وإنّما يَصِحُّ أنْ يُرِيدَ المريدُ على أصلِهِ ما يَصِحُّ حدوثُهُ أو يعتقدُ صحّةَ حدوثِهِ . والحالُ عِندَه ليسَ بشيءٍ يحدثُ ولا يَصِحُّ أنْ يحدثُ ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ يُرَادَ ؟ ونُفاة الأعراضِ [١٢٥أ] لا يعتقدونَ حدوثَ هٰذِهِ الحال ، ولا أنّ هنالكَ شيئًا[1] يحدثُ لمَن يعلمُ بَعدَ أن لم يَكُنْ عالِمًا ، فكيفَ يَصِحُّ أن يريدوا الحالَ ؟ وبأنّ ركوبَه لهٰذا تخليطٌ مِن كلّ طريقٍ .

ثمّ يقالُ له : أفتقولُ مع أنَّ الإرادةَ إرادة للحالِ ، إنّ الأمرَ للغيرِ بأن يَعْلَمَ أمرٌ بالحالِ أم بالعلمِ ؟

فإن قال : بالحالِ أو بالذاتِ على الحالِ ، أَبْطَلَ وخَلَطَ لجميعِ ما بَيَّنَّاهُ وقدّمناهُ .

---

١ شيئًا : شي ، الأصل .

وإنْ قالَ : بل هو أمرٌ بالفعلِ دُونَ الحالِ .

قيلَ له : فالآمِرُ بالعلمِ لم يُرِدِ العلمَ ولا حدوثَهُ ولا قَصَدَ ذٰلكَ ولا خَطَرَ بِبَالِهِ ؛ فهٰذا نقضُ أَصْلِكَ في تعليلِ كونِ القولِ أمرًا وتحقيقه .

ثمّ إنّه لا يَضُرُّنَا ذٰلكَ ، لأنّه إنْ كان الأمرُ بغيرِهِ تارةً بعلمٍ إنّما يريدُ حالَهُ المتحدّدة في كونِهِ عالِمًا بأمرِهِ ، ليس بأمرٍ له بالحالِ المتحدّدةِ . ونحنُ إنّما ٱسْتَدْلَلْنَا على إثباتِ العلمِ ، وأنّه ليس يجبُ القولُ عالِمٌ إلّا وجود العلم بمتعلّقِ الأمرِ ، لا بمتعلّقِ الإرادةِ ؛ فما رَكِبْتَهُ مِنْ ذٰلكَ غيرُ قادِحٍ فيما قُلناهُ .

هٰذا على أنّنا قد قدَّمنا القولَ بإبطالِ القولِ بالأحوالِ وذَكَرْنَا أنّ هٰذِهِ الدلالة وما ذكرناهُ في أوّلِ البابِ معها مثبتة على القولِ بنفيِ الأحوالِ ؛ فكيفَ يقالُ : إنَّ الإرادةَ إرادةُ الحالِ ؟

فصل

وٱعْلَمُوا أنّه ليس الأمرُ على ما ٱدَّعاهُ مِن إرادةِ نُفاةِ الأعراضِ وغيرِهم مِنَ العامَّةِ لأنْ يعلمَ العالِمُ إرادة الحالِ ، لأنّه لا حالَ له عِندَ أصحابِنا هؤلاء ، وإنّما هي إرادةٌ للعِلْمِ ولوجودِهِ . وكذٰلكَ إرادتهم لأن يقومَ العبدُ ويقعدَ ويتحرَّكَ ويسكنَ وينطقَ ويسكتَ ويميلَ وينفرَ ويلذَّ ويألَمَ إنّما هي إرادةٌ منهُم للحركةِ والسكونِ والقيامِ والقعودِ والمَيْلِ والنُّفُورِ ، إلا أنّهم يَجهلونَ كَوْنَ ما يريدونَهُ غَيْرًا للجسمِ . وقد يَصِحُّ أنْ يريدوا ما هو غَيْرُ شيءٍ آخر ، وإن لم يَعْلَمُوا أنّه غَيْرٌ لهُ ، كما أنّه يَصِحُّ أنْ يعلَمُوا السوادَ والرائحة والطعمَ الذي هو غَيْرُ الجسمِ ، وإن لم يعلموهُ غيره على التفصيلِ ، فكما يَصِحُّ العلمُ بالشيءِ على الجملةِ مع الجهلِ بالتفصيلِ ، فكذٰلكَ يصحُّ أن يُرادَ **[١٢٥ب]** في الجملةِ وأنْ يُجْهَلَ التفصيلُ وفَقْدُ العلمِ بكونِ المرادِ غيرًا لِمَا هو غيرٌ له . هٰذا أَوْلَى وأَسْلَم ممّا قالَهُ .

فإن قيلَ : فقد أبطلتُم بهٰذا القولِ إلزامَكُمْ لهُ أنْ يكونَ الآمِرُ مِن نُفاةِ الأعراضِ بالعلمِ قد أَمَرَ بِمَ لَم يُرِدْهُ ، لأنّه قد أَرَادَهُ عِندَكم على الجُمْلَةِ .

يقالُ لهم : إنّما ألزمناهُ هٰذا على قولِهِ : إنّه لا يَصِحُّ أن يكونَ الآمرُ آمرًا بمأمورٍ به مخصوص إلّا بقصدٍ إليه مخصوصٍ على التفصيلِ ، كما لا يَصِحُّ عِندَه أنْ يكونَ الخبرُ خبرًا عن مخبرٍ مخصوصٍ إلّا مع قصدٍ إليه مخصوصٍ على التفصيلِ . ويستحيلُ أنْ يُرَادَ مُرَادًا مخصوصًا بِعَيْنِهِ مَن لا يعرفهُ بِعَيْنِهِ ويَفصل بَيْنَهُ وبَيْنَ غيرِه . ولسنا نقولُ نحنُ ذٰلكَ في تعليلِ كونِ القولِ خبرًا وأمرًا ، بل هو كذٰلكَ عِندَنا لِنَفْسِه ، لا لِعِلَّةٍ وهو غير الأصواتِ على ما نُبَيِّنهُ مِن بَعدُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، صَحَّ ما ألزمناهُ . وهٰذِهِ جملةٌ في تحريرِ هٰذِهِ الأدلّةِ وتأكيدِها كافيةٌ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

فصل

وأمّا وجهُ الاستدلالِ على إثباتِ العلمِ لكلّ عالِمٍ مِن قديمٍ ومحدَثٍ ، وأنّه ليسَ يجبُ القولُ عالِمٌ أكثر مِن وجودِ العلمِ بذاتِه بالإثباتِ للعلمِ به عالِمًا والنفيِ لكونِهِ عالمًا ، إذا كانا قولًا صِدْقًا ، فٱستدلالٌ يجبُ أنْ يُقدّمَ قَبْلَهُ القولُ في حقيقةِ الإثباتِ والنفيِ ومعناهما وما يَتَّصِلُ بهما وما نقولُهُ في ذٰلكَ وٱختلافهم فيه . ثمّ نَبْنِي الكلامَ على التقريرِ منه ، فنقولُ : إنّه قد ثَبَتَ أنَّ وصفَنا للعالِمِ بأنّه عالِمٌ إثباتٌ عِندَ أهلِ اللغةِ ، وكذٰلكَ القولُ أسود ومتحرّكٌ وضاربٌ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . وكذٰلكَ قولُنا : ليسَ بعالِمٍ ، نفيٌ . وهٰذا أَظْهَرُ في اللغةِ مِن أنْ يُحتاجَ إلى إكثارٍ وٱستشهادٍ ، لأنّهم لا يَختلفونَ في وَصْفِ مَن أَخبَرَ عن كونِ زيدٍ عالِمًا ومتحرّكًا ، فإنّه مثبتٌ له كذٰلكَ . ووصف مَن قال : ليس زيدٌ عالِمًا ولا متحرّكًا أنّه نافٍ لكونه كذٰلكَ ؛ فلولا أنّ خبرَهُ عن الصفةِ المضافةِ إلى زيدٍ ، وعن نفيِها [١٢٦أ] إثباتٌ ونفيٌ ، لم يَصِفُوا المَخْبِرَ بذٰلكَ بأنّه نافٍ ولا مُثْبِتٍ ، لأنّهم إنّما يَصِفُونَهُ عِندَ قولِه هٰذا وإخبارِهِ بالإيجابِ والسَّلْبِ للصفةِ ، لا عِندَ شيءٍ سِوَى ذٰلكَ . والقولُ : مُثْبِتٌ ونافٍ مُشْتَقٌّ له مِن نَفْيِهِ وإثباتِهِ الذي هو قولُهُ عن إيجابِ الصفةِ وسَلْبِهَا ؛ فدلَّ ذٰلكَ على أنَّ القولَ عالِمٌ وليس بعالِمٍ نفيٌ وإثباتٌ .

وكذٰلكَ فقد قالوا : فلانٌ يُثْبِتُ الأعراضَ وفلانٌ ينفيها وفلانٌ يُثْبِتُ خلقَ الأفعالِ وفلانٌ ينفي ذٰلكَ . ولو سَاغَ لِمُدَّعٍ أن يَدّعِيَ أنَّ الإخبارَ عن كونِ الحيّ عالِمًا أو ليس بعالِمٍ ، ليس بنفيٍ ولا إثباتٍ ، لجازَ أيضًا أن يقولَ قائلٌ : إنَّ الخبرَ الصِّدْقَ[1] عن وجودِ الأعراضِ وعن نَفْيِهَا ليسَ بِنَفْيٍ ولا إثباتٍ . وكذٰلكَ الخبرُ عن وجودِ كلّ شيءٍ أو عدمِهِ ليس بِنَفْيٍ ولا إثباتٍ . ولمّا بَطَلَ ذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ إثباتُ

---

١ الصدق : والصدق ، الأصل .

الصفاتِ ونَفْيُهَا نَفْيًا وإثباتًا[١]، كما أنَّ إثباتَ الذواتِ ونَفْيَهَا نفيٌ وإثباتٌ .

فإن قال قائلٌ مِن شِيعَةِ ٱبنِ الجبَّائيّ : ما أنكرتُم أن يكونَ وَصْفُ العالِمِ بأنّه عالِمٌ ، والقولُ ليس بعالِمٍ ليس بِنَفْيٍ ولا إثباتٍ على الحقيقةِ ، وأن يكونَ الإثباتُ هو كلُّ قولٍ ، إذا كانَ صدقًا ، أَفَادَ وجودَ المُثْبَتِ به . والنفيُ كلُّ قولٍ ، إذا كان حقًّا وصدقًا ، أَفَادَ عَدَمَهُ وٱنتفاءَهُ . والقول : زيدٌ عالِمٌ لا نفس وجودِهِ ، لأنّه قد يكونُ موجودًا وليسَ بعالِمٍ . وكذٰلكَ القولُ : ليس بعالِمٍ لا يَسُدُّ نَفْيَ ذاته ، ولا نَفْيَ معنى منه ، فوجبَ أنّه ليس بنفيٍ ولا إثباتٍ .

يقالُ له : ما قلتَه مِن هٰذا دعوى على أهلِ اللغةِ ، لأنّهم لا يَختلِفونَ في تسميةِ كلِّ خبرِ صدقٍ عن إثباتِ الموصوفِ على صفةٍ تزيدُ على وجودِهِ مِن نحو القولِ : عالِمٌ وقادرٌ وحيٌّ وميّتٌ ، ونفيها عِندَنا به إثباتٌ ونفيٌ ، فيقولونَ : قد أَثْبَتَهُ عالِمًا ونَفَى كونَهُ عالِمًا ، وأَثْبَتَهَ حيًّا ونَفَى كونَه غيرَ حيّ ، كما يقولونَ : موجودٌ ، ونفى كونه موجودًا ونفى وجودَه وأَثْبَتَ وجودَه ؛ فإن سَاغَ دَفْعُ [١٢٦ب] أحد الأمْرَيْنِ ، ساغَ دَفْعُ الآخرِ مِن حيثُ لا فَصْلَ .

فإن قال : ما أنكرتُم أن يكونَ الإثباتُ على الحقيقةِ هو الإيجادُ وما به يصيرُ الشيءُ ثابتًا موجودًا ؟ والنفيُ هو الإعدامُ أو فِعْلُ ما به أو عِندَه يصيرُ الشيءُ مُنْتَفِيًا معدومًا ، وأن يكونَ جاريًا مَجْرَى التحريكِ والتلوينِ والإحياءِ والإمَاتَةِ الذي هو فِعْلُ ما به يصيرُ الحيُّ المتحرِّكُ حيًّا متحرِّكًا ، وأنْ يكونَ الدليلُ على ذٰلكَ إطباقهم على تسميةِ الموجودِ ثابتًا ، وقولهم في المعدومِ منفيٌّ ، وتسميتهم الضِدَّيْنِ ووصفهم لهما بأنّهما المتنافيان ، لما كانَ في وجودِ أحدِهما وجوب عَدَمِ الآخرِ وٱنتفائِهِ . ومن ذٰلك قولهم : أَثْبَتَ السَّهْمَ في القِرْطَاسِ ، إذا أَوْجَدَهُ فيه ؛ فإذا كان ذٰلكَ

[١] نفيًا وإثباتًا : نفي واثبات ، الأصل .

كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ النفيُ والإثباتُ هما الخَبَرَانِ اللّذَانِ يفيدُ أحدُهما وجودُ المثبتِ والآخرُ ٱنتفاؤه وعدمُهُ . وليسَ هٰذِهِ سبيلُ القولِ عالِمٌ وليس بعالِمٍ .

يقالُ لهم : ما قُلتُمُوهُ ساقِطٌ مِن وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنّه غيرُ مانعٍ مِنْ أن يكونَ الخبرُ عنِ الصفاتِ وسَلْبِهَا نَفْيًا في اللغةِ وإثباتًا ، كما أنَّ الخبرَ عن وجودِ الشيءِ وعدمِهِ نفيٌ وإثباتٌ ، وأن يكونَ الإثباتُ في لغتِهم والنفيُ على ضَرْبَيْنِ والاسمُ جارٍ عليهما وموضوعٌ لهما حقيقة . أحدُهما إيجادُ الذواتِ وجَعْلُها أعيانًا ، تخرجُ به عن حدِّ العدمِ إلى الوجودِ . والنفيُ إخراجُها عن الوجودِ إلى العدمِ إمّا بفِعْلِ إعدامِها ، لو صَحَّ ذٰلكَ ، أو بفِعْلِ ما يجبُ عدمُها عِندَ وجودِه . ويكونُ الاسمُ مشتركًا بَيْنَ القولِ وبَيْنَ ما به يَصِيرُ الشيءُ موجودًا وبه يَصِيرُ معدومًا ، وكما أنّه لم يَمْنَعْ تسمية إيجادِ الشيءِ وإعدامِهِ نفيًا وإثباتًا على الحقيقةِ مِن تسميةِ الخبرِ عن وجودِه وعن عدمِهِ ، إذا كان صِدْقًا نفيًا وإثباتًا .

وكذٰلكَ لا يَمْنَعُ مِن كونِ الخبرِ عن كونِ الموجودِ عن الصفاتِ الزائدةِ على وجودِهِ نفيًا وإثباتًا ، لأنّنا نجدُهم يَصِفُونَ جميعَ الإخباراتِ عن [١٢٧أ] وجودِ الشيءِ وعدمِهِ إثباتًا ونفيًا ويُسَمُّونَ كُلَّ خبرٍ عن صفةٍ تَزِيدُ على الوجودِ وسلبها نفيًا وإثباتًا مِن غيرِ تخصيصٍ أو خصّ ذٰلكَ على موضعٍ دُونَ موضعٍ وفي شيءٍ دُونَ شيءٍ وذاتٍ دُونَ ذاتٍ . وهٰذا إحْدَى[١] عَلَامَاتِ كَوْنِ الاسمِ حقيقةً فيما يَجْرِي عليه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلتُمُوهُ .

والوَجْهُ الآخرُ أنّه إن كانَ الإثباتُ إنّما هو على الحقيقةِ ما به يصيرُ الموجودُ والغائبُ ثابتًا موجودًا ، والنفيُ يقتضِيهِ ، وَجَبَ أن لا يكونَ الخبرُ المفيدُ لوجودِ الشيءِ والخبرُ لنفيِهِ إثباتًا ولا نفيًا للاتّفَاقِ على أنَّ الخبرَ عن ذٰلكَ ليس هو الذي به

---

١ إحدى : احد ، الأصل .

يصيرُ الموجودُ موجودًا ، وإنّما يصيرُ موجودًا ، إنْ كانَ مبتدأ الوُجُودِ بموجدِهِ وجعْلِهِ له كذٰلكَ دُونَ خبَرِه عن وجودِهِ أو خبرِ غيرِه . وكذٰلكَ المنتفي ليس يعدمُ بالخبرِ عن عدمِهِ ، فيجبُ أن لا يكونَ هاذانِ الخبرانِ[١] أيضًا نفيًا ولا إثباتًا على ٱعتلالِ المعارضِ ؛ فإن رَامَ مِن ذٰلكَ مخلصًا ، لم يَجدْهُ . وإن ٱقتحَمَهُ وصارَ إلى أنّ هٰذَيْنِ الخبرَيْنِ ليسا بإثباتٍ ولا نفيٍ على الحقيقةِ في اللغةِ ، سَقَطَتْ مُنَاظَرَتُهُ وخَرَجَ عن ٱتّفَاقِ أهلِ اللغةِ ، لأنّهم لا يَختَلِفُونَ في إطلاقِ القولِ بأنَّ فلانًا يُثْبِتُ الصانِعَ والحدوثَ والمحدثَ ، وإن كانَ ، تعالى ، لا يصيرُ موجودًا بفعلِ شيءٍ يكونُ مِن قِبَلِ غَيْرِه . ولذٰلكَ قولهم : فلانٌ يُثْبِتُ النبوَّةَ وفلانٌ يَنْفِيهَا ، وفلانٌ يُثْبِتُ النصَّ وفلانٌ يَنْفِيهِ ، وفلانٌ يُثْبِتُ وجودَ الرفقِ وفلانٌ يَنْفِي ذٰلكَ ، وفلانٌ يُثْبِتُ الأَعْرَاضَ وفلانٌ يَنْفِيهَا . وليسَ في أَحَدٍ وصفوهُ بإثباتِ هٰذِهِ الأمورِ مَن يُوجِدُهَا أو يفعلُ ما به تصيرُ ثابتةً موجودةً . وإن كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما ٱرتكبُوهُ وثَبَتَ أنَّ الأقاويلَ والأخبارَ التي وصفتها نفيٌ وإثباتٌ على الحقيقةِ ، كما أنّ ما به يصيرُ الموجودُ موجودًا بَعْدَ عدمِهِ أو معدومًا مُنْتَفِيًا بَعْدَ وجودِهِ نفيٌ وإثباتٌ على الحقيقةِ .

وأَحَدُ ما يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا ما ٱستشهدوا [١٢٧ب] هُمْ مِن قولِهِم : أَثْبَتَ السَّهْمَ في القرطاسِ ، لأنّه ، وإنْ فَعَلَ كونَه عِندَ تسميتِهِ بذٰلكَ في القرطاسِ ، فما أَوْجَدَ ذاتَهُ فيه على الحقيقةِ ، وإنّما ٱعتقدَ أهلُ اللغةِ ومَن وَصَفَهُ بذٰلكَ مِنهُم ، إن صَحَّتْ هٰذِهِ اللفظةُ مِن كَلَامِهِم ، أنّه قد فَعَلَ كونًا ومُمَاسَّةً له في القِرْطَاسِ مع علْمِهِم بأنّه موجودُ الذاتِ قَبْلَ مُجَاوَرَتِهِ القِرْطَاسَ ؛ فهٰذا يَدُلُّكُ على أنّهم يَصِفُونَ كونَ الجسمِ على صفاتٍ زائدةٍ على وجودِهِ إثباتًا ، كما يَصِفُونَ وجودَهُ بذٰلكَ ؛ فهٰذا بأَنْ يَدُلَّ على بُطْلَانِ قولِهِم أَوْلَى .

---

١ هاذان الخبران : هذين الخبرين ، الأصل .

وليسَ لأَحَدٍ أَنْ يقولَ : بل إنّما لو أَثْبَتَ السَّهْمَ في القرطاسِ لاعتقادِهم أنّه ، لو حَدَثَ ، في القرطاسِ ، لأنَّ أهلَ اللغةِ عَقْلًا يَعْلَمُونَ أنّ مَنْ أَلْصَقَ الجسمَ بالجسمِ وَجَمَعَ بينَهما ، فلَم يُوَحِّدْهُمَا ؛ فليسَ هٰذا ما يشكلُ ويَلْتَبِسُ على أهلِ اللغةِ ، وإنّما قالوا : أَثْبَتَ السَّهْمَ في القرطاسِ ، يعني أنّه حَصَّلَهُ مُمَاسًّا ومُجَاوِرًا[1] له . وليسَ ذٰلكَ مِمَّا به يصيرُ القرطاسُ موجودًا في شيءٍ ؛ فَدَلَّ هٰذا على ما نقولُهُ .

فأمَّا تسميةُ الضدَّيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ ، فيُمْكِنُ أَنْ يكونوا قدِ اعتقدوا أنَّ أحدَهما يَنْفِي الآخرَ على الحقيقةِ لَمّا وَجَدُوهُ[2] مُنْتَفِيًا عِندَهُ ، كما اعتقدَ خَلْقٌ أنَّ النارَ تُحْرِقُ وأنّ الخمرَ تُسْكِرُ وأنَّ الضربَ يُؤْلِمُ ، لَمَّا وجدوا الإحراقَ والسُّكْرَ والألَمَ عِندَ هٰذِهِ الأمورِ . ومثلُ هٰذا يَدْخُلُ فيه الشبهةُ وليس يُعدَمُ العرضُ عِندَ مَن يُحِيلُ بقاءَه لأجلِ وجودِ ضِدِّهِ ، بل إنّما يُعدَمُ بتقدُّمِ نفسِهِ ولاستحالةِ بقائِهِ ؛ فلو لم يوجدْ له ضِدٌّ ، لَوَجَبَ عدمُهُ لا محالةَ ؛ فزالَ أيضًا تعلُّقُهم بهٰذا وَثَبَتَ مِن هٰذِهِ الجُمْلَةِ أنَّ القولَ : «عالمٌ وقادرٌ» و«ليس بعالِمٍ ولا قادِرٍ» إثباتٌ ونفيٌ على الحقيقةِ .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم مِن أن لا يكونَ ذٰلكَ إثباتًا ولا نفيًا[3] ، لأنّ النفيَ والإثباتَ إنّما يكونُ نفيًا وإثباتًا لما اتَّصَلَ باسمِهِ دُونَ ما لم يَجْرِ له في الخبرِ . وقولنا : «زيدٌ عالِمٌ» و«ليس بعالِمٍ» خبرٌ عن زيدٍ . وقد علمَ أنّ زيدًا موجودٌ قَبلَ كونِهِ عالِمًا وقَبلَ الخبرِ عن كونهِ كذٰلكَ . وكذٰلكَ فإنّه موجودٌ ، وإن قِيلَ : «ليس بعالِمٍ» [١٢٨أ] ونفي كونه كذٰلكَ ؛ فإذا لم يَكُنْ ما هٰذا القولُ خبرًا عنه موجودٌ بالخبرِ عنه بأنّه عالمٌ ولا مُنْتَفٍ بنفيِ كونِهِ عالِمًا ، ثَبَتَ أنّه ليس بنفيٍ ولا إثباتٍ .

يقالُ له عن هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنّه إثباتٌ لزيدٍ عالِمًا ونفيٌ لكونِه عالِمًا ، لا

---

١ ومجاورًا : ومجاورة ، الأصل .

٢ وجدوه : وحوده ، الأصل .

٣ إثباتًا ولا نفيًا : اثبات ولا نفى ، الأصل .

إثباتٌ لوُجُودِهِ ونفيٌ له . فالنفيُ والإثباتُ ضَرْبَانِ : نفيُ وجودِه وإثباته ، ونفيُ صفةٍ للمذكورِ وإثباتها زائدة على وجودِه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فقد جَعَلْنا النفيَ والإثباتَ بهٰذَيْنِ الخبرَيْنِ إثباتًا ونفيًا لما ٱتَّصَلا بأسمِهِ . وسَقَطَ ما قالُوهُ .

والجوابُ الآخرُ أنّه قد يكونُ الإثباتُ إثباتًا لذاتِ المُسَمَّى ، إذا كانَ الخبرُ خبرًا عن وجودِه وعن صفةٍ ترجعُ إلى ذاتِهِ . وقد يكونُ إثباتًا مِنْ جهةِ المَعْنى لِمَعْنًى يقومُ به ويوجدُ بذاتِهِ ، وإن لم يَكُنْ إثباتًا لذاتِهِ ، لأنَّ أهلَ اللغةِ ، إذا عَلِمُوا أنَّ القولَ عالِمٌ ومتحرّكٌ وأسود مشتقٌ ومأخوذٌ مِنْ وجودِ العلمِ والحركةِ والسواديّةِ وأنّه مفيدٌ لوجودِ ذٰلكَ به ولهٰذا وَضَعُوهُ ، وَجَبَ أنْ يكونَ إثباتًا ونفيًا مِنْ حيثُ أَفَادَ القولُ عالِمٌ وجودَ ذاتٍ هي العلمُ . والقولُ ليسَ بعالِمٍ ٱنتفاء تلكَ الذاتِ ؛ فصارَ إثباتًا ونفيًا لِمَعْنًى هو صفةُ المذكورِ في الخطابِ الذي ٱتَّصَلَ الإثباتُ والنفيُ بأسمِهِ . ومِنْ هٰذِهِ الناحيةِ وَجَبَ أيضًا أن يقولَ : إنّه لو سلّمَ ما يَدَّعُونَهُ مِنْ أنَّ النفيَ ما أَفَادَ عَدَمَ الشيءِ والإثباتَ ما أفادَ وجودَه مِنَ الأخبارِ فقط ، لَوَجَبَ أن يكونَ في القولِ : عالِمٌ وأسود وليسَ بعالِمٍ ولا أسود نفيٌ وإثباتٌ على الحقيقةِ مِنْ حيثُ أَفَادَ إثبات معانٍ[1] ونفيها . وهٰذا واضحٌ بحمدِ اللهِ ، تعالى ، على كلّ حالٍ مِنَ النِّزاعِ لهم والتسليمِ لِدَعْوَاهُمْ .

---

[1] معانٍ : معانى ، الأصل .

فصل

وقد ٱختلفتِ القدريّةُ في هٰذا البابِ وٱضطربوا ٱضطرابًا شديدًا . وزَعَمَ الجبَّائيُّ أنَّ القولَ عالِمٌ وليسَ بعالِمٍ نفيٌ وإثباتٌ على الحقيقةِ على ما قلناهُ ، وإثباتٌ لِمَا له يكونُ العالِمُ عالِمًا . فإن كانَ [١٢٨ب] جاريًا على المحدثِ العالِمِ بعلمٍ ، فقولُنا عالِمٌ ، إثباتٌ لعلمِهِ . وإن كانَ جاريًا على القديمِ ، تعالى ، كانَ إثباتًا لذاتِهِ التي كان لها عالِمًا . قال : وكذٰلكَ القولُ : ليس بعالِمٍ ، إن جَرَى على ذي عِلْمٍ ، كان نفيًا لِعِلْمِهِ الذي له يكونُ عالِمًا . وإن جَرَى على القديمِ ، كان نفيًا لذاتِه مِمَّنْ قالَهُ .

غَيْرَ أنّه نفيٌ وقولٌ كَذِبٌ وبمثابةِ قَوْلِ مَنْ قالَ : ليس بكائِنٍ ولا موجودٍ في كونِهِ كاذبًا في نفيِهِ ، فكذٰلكَ قولُ مَنْ قالَ فيه ، تعالى : إنّه ليس بعالِمٍ ، وكانَ مع ذٰلكَ يَزْعُمُ أنّ القولَ في العالِمِ : «إنّه عالمٌ» إثباتٌ مِنْ جهةِ المَعْنَى ، لا مِن جهةِ اللّفْظِ . لا يعني بذٰلكَ أنَّ المثبتَ مِن العلمِ معلومٌ مِن مَعْنَى اللّفظِ فقط ، لا بأن يكونَ مذكورًا بٱسمِهِ[1] وصفتِهِ . وكذٰلكَ قولُه في كلِّ خبرٍ عن وجودِ صفةٍ للمذكورِ ، لم يذكرْ في اللفظِ .

وكانَ ٱبنُهُ يقولُ : إنَّ القولَ «عالِمٌ» و«ليس بعالِمٍ» ، ليس بنفيٍ ولا إثباتٍ ، إن جَرَى على قديمٍ أو محدَثٍ ، لأنّه زعمٌ لا يُفِيدُ وجودَ الموصوفِ بأنّه عالِمٌ ولا عدمه . والإثباتُ عِندَه ما أَفَادَ وجودَ المخبرِ عنه ، إذا كان صدقًا . وقد دَلَلْنَا على فسادِ دعواه هٰذِهِ مِنْ قَبلُ .

قال : ولا يمتنعُ أنْ يُوصَفَ القولُ : زيدٌ عالِمٌ ، بأنّه إثباتٌ مِنْ جهةِ المَعْنَى مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنّه لا يثبتُ عالِمًا دُونَ أن يكونَ موجودًا لذاتٍ . وكذٰلكَ القولُ : كائنٌ ومتحرّكٌ إثباتٌ مِنْ جهةِ المَعْنَى مِنْ حيثُ لم يَجُزْ أن يكونَ الكائنُ المتحرِّكُ إلّا

---

١ بأسمه : باسم ، الأصل .

موجودًا .

قال : فأمّا قولُنا : «ليس بعالِمٍ» ، فإنّه ليس بنفيٍ على الحقيقةِ ، لا مِن جهةِ اللّفظِ ولا مِن جهةِ المَعْنَى ، لأنّه قولٌ لا يُفيدُ عَدَمَ ذات زيدٍ ولا عَدَمَ معنًى منه ، فليس هو كالقولِ : «عالمٌ» ، لأنّ العالِمَ لا يكونُ إلّا موجودًا ، فقُلنَا : هو إثباتٌ له . فَيُضْمَرُ اللفظُ ومعناهُ .

وقولنا : «ليس بعالِمٍ» لا يقتضي عَدَمَ مَن نَفَيْنَا عنه هٰذِهِ الصفة ، لأنّه يكونُ موجودًا وإن لم يَكُنْ عالِمًا ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ غيرَ موجودٍ ، إذا كان عالِمًا . فٱفترقَ حكمُ القولِ «عالمٌ» ، والقولِ «ليس بعالِمٍ» .

[١٢٩أ] قال : فأمّا قولنا : زيدٌ أَسْوَدُ ، فإنّه إثباتٌ لسوادِهِ مِنَ اللفظِ ولذاتِهِ مِن جهةِ المَعْنَى . وكذٰلكَ كان يقولُ في قولِنا : مُتحرِّكٌ وكائنٌ ، لمّا لم يَقُلْ أنّ المتحرِّكَ الكائنَ بكونِهِ متحرِّكًا وكائنًا حالًا يَختَصُّ بها يُوجبُها له الكونُ ، ثمّ رَجَعَ عن ذٰلكَ .

يقالُ : بل له حالٌ . وليس القولُ فيه إنّه مُتحرِّكٌ إثباتٌ ولا نفيٌ ، بل هو بمثابةِ القولِ عالِمٌ ، لأنّه لا يُفيدُ وجودَ ذاتِ الكائنِ ولا عدمها . وهٰذا عجيبٌ مِن قولِهِ . كيف يكونُ القولُ : «أسود» إثباتٌ لذاتٍ مِن جهةِ اللفظِ ، والسوادُ لا ذِكْرَ لهُ في هٰذا الخبرِ ؟ والقولُ : «أسود» ٱسمُ الجسمِ وٱسمُ زيدٍ بٱتِّفاقٍ ولا ٱسم السوادِ . فما لم يَجْرِ لهُ ذكر ولا ٱسم في الخبرِ ، كيفَ يكونُ الخبرُ إثباتًا له مِن جهةِ اللفظِ ؟ وإنْ جازت هٰذِهِ الدعوى ، جاز أن يقالَ : إنّ القولَ «أسود» ، إثباتٌ للحركةِ والعلمِ والقدرةِ مِنْ جهةِ اللفظِ ولكلِّ ما لم يُذْكَرْ ويُسَمَّى . وهٰذا جهلٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ .

فأمّا قولُه : إنّه إثباتٌ لذاتِ الأسودِ مِن جهةِ المَعْنَى مِن حيثُ لا يكونُ أسود[١] إلّا

---

١ أسود : اسود ، الأصل .

وهو ثابتٌ موجودٌ ، فإنّه صحيحٌ . وهو أيضًا عِندَنا إثباتٌ لسوادِهِ مِن جهةِ المَعْنَى ، ويتضمّن اللفظ مِن حيثُ كان القولُ «أسود» عِندَهم مشتقٌّ مِنَ السوادِ ومفيدٌ له وبمثابةِ القولِ : ضارِبٌ وقاتِلٌ وكلّ ٱسمٍ مشتقٍ مِن معنًى مِنَ المعاني . وكذٰلكَ القولُ في الكائنِ وفي كلِّ صفةٍ أُخِذَتْ مِن مَعْنًى ، يجبُ إجراؤُهُ عِندَ وجودِهِ ونَفْيُهُ عِندَ عدمِهِ . هٰذا على أنّه قد كانَ يقولُ عِندَ التحقيقِ أنَّ مَعْنَى «أسود» أنَّ له سوادًا[1] ، ولم يتقدَّمْ علمُهُ بذٰلكَ ونظرُهُ فيه ، فما عَلِمَهُ أَسْوَدَ ولا عَلِمَ سَوَادَهُ . ويجبُ أن لا يكونَ قولُ مَن قال : إنّه أسودُ ، مِمّن لا يثبتُ السوادَ إثباتًا له مِن جهةِ المعنى ، لأنّه لم يَعْلَمْهُ أَسْوَدَ ، ولا إثباتًا لسوادِهِ مِن اللفظِ ، لأنّه لم يَذْكُرِ السوادَ ولا سَمَّاهُ ولا عَرَفَهُ ، بل هو مُنكِرٌ وجاحِدٌ له . وكلُّ هٰذا خبطٌ وٱختلاطٌ منه .

[١٢٩ب] وقد زَعَمَ ٱبنُ خَلَّادٍ العَسْكَرِيُّ[2] لأجلِ قولِ أبي هاشمٍ هٰذا أنَّ القولَ : «أسود» ، إذا صَدَرَ مِمَّن لم يَعْلَمْ وجودَ السوادِ بالأسودِ ، فإنّه ليس بإثباتٍ لذاتِ الأسودِ ، لأنّه ليس بخبرٍ عن ذاتِهِ ولا عن حالٍ لذاتِهِ ، وإنّما هو خبرٌ عن وجودِ سوادٍ فيه مِمّن عَلِمَ كونَه فِيهِ ؛ فإذا لم يتقدَّمْ عِلْمُهُ بذٰلكَ ، لم يَكُنِ القولُ : «أسود» خبرًا عنه ، لأنّه ليس برجوعٍ إلى ذاتِهِ ولا بخبرٍ عن سوادِهِ ، لأنّه لا يجوزُ أنْ يَقْصِدَ إلى الإخبارِ عن وجودِ السوادِ بالجسمِ مَن لا يَعْلَمُهُ ومَن يَعْتَقِدُ جحدَهُ ونفيَهُ .

قال : فَثَبَتَ أنَّ هٰذا الخبرَ إنّما يكونُ إثباتًا للسوادِ مِمَّنْ قَصَدَ الإخبارَ عنهُ به وغير إثبات للأسودِ ولا للسوادِ مِمَّنْ لا يَعرفِ السوادَ ويَقْصِدُ إلى الإخبارِ عنه ، لأنَّ الكلامَ إنّما يصيرُ خبرًا عن مخبرٍ مخصوصٍ بالقصدِ إلى الإخبارِ عنه ، وذٰلكَ

---

١ سوادا : سواد ، الأصل .

٢ هو أبو عليّ محمّد بن خلّاد ، من أصحاب أبي هاشم . درس عليه بالعسكر ثمّ ببغداد . له كتاب الأصول وشرحُهُ ، أي شرح كتاب الأصول (خ) [نسخة مكتبة جامعة ليدن ، ذات الرقم ٢٩٢٩] . عنه الفهرست (للنديم) ٦٢٧/٢/١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٣٠-٣٣١ [الطبقة العاشرة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ١٠٥ [الطبقة العاشرة] .

يتضمَّنُ تقدُّم العلمِ به ، ثمّ القصد إليه . وكلُّ هٰذا خبطٌ منه وتخليطٌ وٱفْتِيَاتٌ وتحكّمٌ على أهلِ اللُّغةِ .

وقد زَعَمَ أيضًا الجُبَّائيُّ أنَّ الشيءَ يكونُ مثبتًا مِن وجهٍ ومُنْتَفِيًا[1] مِن وجهٍ ، وأنّ القائلَ : زيدٌ موجودٌ ومتحرِّكٌ ، مثبِتٌ له . وإذا قال : ليس بحيٍّ ولا عالمٍ قادرٍ ، فهو نفيٌ له مِنْ وجهٍ ، وإنَّ النفيَ والإثباتَ في هٰذا البابِ يَجْرِي مَجْرَى العلمِ والجهلِ المُتَعَلِّقَيْنِ بالشيءِ الواحِدِ مِن وَجْهَيْنِ . وأنْكَرَ ذٰلكَ ٱبنُهُ وخطَّأَهُ فيه . وقد أَصَابَ عِندَنا في تَخْطِئَتِهِ لأجلِ أنَّ المثبتَ هو الموجودُ ؛ فإذا نُفِيَ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وَجَبَ عدمُهُ مِن حيثُ نُفِيَ ، وذٰلكَ يوجبُ كونَهُ موجودًا مِن وجهٍ ومعدومًا مِن وجهٍ . وذٰلك محالٌ . وليس كذٰلكَ العلمُ بالشيءِ والجهلُ بهِ مِن وَجْهَيْنِ . ولو صَحَّ أيضًا تعلّقهما به مِن وجهٍ واحدٍ ، لم يجبْ عدمُهُ ووجودُه لتعلّقهما به . على[2] أنَّ ذٰلكَ لا يصحُّ . والصحيحُ عِندَنا في ذٰلكَ أنَّ القائِلَ ، إذا قال : زيدٌ موجودٌ ، مُثْبِتٌ لذاتِهِ . وإذا قال : ليس بعالِمٍ ، نفيٌ لِعِلْمِهِ . وكذٰلكَ القولُ : مُتحَرِّكٌ ، إثباتٌ لِحَرَكَتِهِ . والقولُ : ليس بأسود ، نفيٌ لِسَوَادِهِ ؛ [١٣٠أ] فالنفيُ والإثباتُ يجبُ رجوعُهما إلى مَعْنَيَيْنِ .

فأمّا القولُ : ليس الجسمُ عَرَضًا وليسَ العَرَضُ جوهرًا ولا متحرِّكًا وليسَ المحدَثُ قديمًا وليس القديمُ محدَثًا وليس مع اللهِ شريكٌ في مُلْكِهِ وثانٍ في رُبُوبِيَّتِهِ ، فإنّه قولٌ صُورَتُهُ النفيُ ، والمرادُ به تكذيب قولِ مُبْطِلٍ قالَ ذٰلكَ في اللهِ وفي غيرِهِ وليس بنفيٍ على التحقيقِ لوجودِ موجودٍ كذب في نفيِهِ ولا لشريكٍ وثانٍ[3] معه ، تعالى ،

---

١ ومنتفيًا : ومنتفى ، الأصل .

٢ على : عن ، الأصل .

٣ وثانٍ : وثانى ، الأصل .

لَصَحَّ أن يكونَ ويوجَدَ . ولا قولنا : ليس الجوهرُ عرضًا ، نفيٌ[١] لذاتِ الجوهرِ ولا لِمَعْنًى عنهُ ، ولا لصفةٍ يَصِحُّ حصولُهُ عليها ، وإنّما هو إنكارٌ لقولِ مُبْطِلٍ وَصَفَهُ بذٰلكَ . وهٰذِهِ جملةٌ في مَعْنَى النفيِ والإثباتِ تُوقِفُ على الحقِّ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

وإذا ثَبَتَ أنّ القولَ : «عالِمًا» و«ليس بعالِمٍ» نفيٌ وإثباتٌ على الحقيقةِ ، وَثَبَتَ بما قدَّمناهُ ممَّا ذَكَرَهُ أصحابُنا أنّه لا حالَ للعالِمِ القادِرِ بكونِهِ عالِمًا قادرًا تزيدُ على وجودِ العلمِ والقدرةِ بذاتِهِ ، وَجَبَ أنَّه لا يَخلُو إثباتُنا العالِمَ عالِمًا مِن أنْ يكونَ إثباتًا لذاتِهِ ووجودِهِ فقط أو إثباتًا لعلمِهِ ومَعْنًى به يصيرُ عالِمًا أو إثباتًا لذاتِهِ ولِعِلْمِهِ جميعًا أو إثباتًا لحالٍ هو عليها ، فارَقَ بها مَن ليس بعالِمٍ أو إثباتًا لأمرٍ غير ذٰلكَ أجمع ؛ فإذا خَرَجَ مِن إبطالِ سائرِ هٰذِهِ الأقسامِ ثبوت العلمِ ، وَجَبَ ٱطِّرادُ ذٰلكَ في الشاهِدِ والغائِبِ ، وبَطَلَ ما يَهْذُونَ به ؛ فيستحيلُ أن يكونَ إثباتًا لذاتِ العالِمِ ووجودِهِ ، لأنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لوجَبَ أن يكونَ نفيُنا لأنْ يكونَ عالِمًا نفيًا لذاتِهِ ، لأنّه مقابِلُ الإثباتِ . ولمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَسَدَ هٰذا القولُ . يبينُ هٰذا أنّه لـمَّا كان إثباتًا له كائنًا موجودًا إثباتًا لذاتِهِ ، كان النفيُ لكونِهِ كذٰلكَ نفيًا لذاتِه .

على أنّه كان يجبُ أيضًا أن يكونَ إثباتًا لذاتِهِ ، كما أنَّ القولَ : «عالِمٌ» إثباتٌ لذاتِهِ ، وكان يجبُ ، إذا أثبتناهُ حيًّا قادرًا ونَفَيْنَا كونَه عالِمًا ، أن نكونَ قد أَثْبَتْنَا ذاتَه ونَفَيْنَاهَا مِن وَجْهَيْنِ ، وذٰلكَ يُوجِبُ وجودَها وعَدَمَها [١٣٠ب] مِن وَجْهَيْنِ . وذٰلكَ جهلٌ مِمَّنْ صارَ إليه .

ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ إثباتًا لذاتِهِ عن حالٍ لكونِهِ عليها فارَقَ الجاهلَ ، لأنّه لا

---

١ نفي : نفيا ، الأصل .

أصلَ للقولِ بالأحوالِ . وعلى هٰذا الأكثرونَ مِن المُسْتَدِلِّينَ بهٰذِهِ الدلالَةِ . وقد تقدَّمَ القولُ في ذٰلكَ .

على أنّنا قد قُلنا جميعًا : إنّه إنْ سُلِّمَ القولُ بالأحوالِ ، لم يَصِحَّ عليها نفيٌ ولا إثباتٌ ولا وجودٌ بٱتِّفَاقٍ ولا عَدمٌ بَعدَ حصولِها ، كلُّ ذٰلكَ محالٌ فيها ؛ فكيفَ يكونُ القولُ : «عالِمٌ» إثباتًا لِمَا يستحيلُ أن يثبتَ ويصير موجودًا ؟ وهم قد قالوا مِن قَبْلُ : إنَّ حقيقةَ الإثباتِ ما به يصيرُ الشيءُ ثابتًا موجودًا والخبرُ المفيدُ لوجودِ المخبرِ ، إذا كان قولًا صِدْقًا . والخبرُ عن الحالِ ليس بِخَبَرٍ عن شيءٍ ، ولا عن أمرٍ به تصيرُ الحالُ موجودةً . وهٰذا بَيِّنٌ في إبطالِ هٰذا القول .

على أنَّه لو سُلِّمَ القولُ بالأحوالِ ، لَوَجَبَ لا محالةَ أن يكونَ القولُ : «عالِمٌ» ، إثباتًا على الحقيقةِ ، لا للحالِ التي لا يَصِحُّ أن تكونَ ثابتةً موجودةً ، ولكِن إثباتًا مِن جهةِ المَعْنَى ، لأنّه خبرٌ عن وجودِ العلمِ الذي لا يَصِحُّ حصولُ الحالِ للذاتِ دُونَ وجودِهِ . ولو عدمَ ، لم تحصلِ الحالُ ، فيكونُ مِنْ هٰذِهِ الناحيةِ لا مِنْ حيثُ هو إثباتٌ لحالٍ ، لأنّه محالٌ أن يكونَ الإثباتُ إثباتًا لِمَا يستحيلُ ثبوتُهُ وكونُهُ موجودًا .

فإذا بَيَّنَّا بما تَقَدَّمَ وجوبَ كونِ هٰذا القول إثباتًا ، وَجَبَ أن يكونَ إثباتًا لِمَا يَصِحُّ كونُهُ ثابتًا موجودًا ، وهو العلمُ الموجِبُ للحالِ ، وإلّا بَطَلَ كونُه إثباتًا . وإنْ كان القولُ : «عالِمٌ» إثباتًا[1] للذاتِ وللعلمِ جميعًا ، وَجَبَ ذٰلكَ في كلِّ عالِمٍ ، إذا كانَتْ فائدتُهُ إثباتُ الذاتِ والعلمِ لها . والفائدةُ لا تختلِفُ على حقِّ اللغةِ وَوَضْعِهَا .

ولو سَاغَ لقائلٍ أنْ يقولَ : إنّه في الشاهدِ إثباتٌ لذاتِ العالِمِ وعِلْمِهِ ، وفي الغائبِ

---

١ إثباتًا : إثبات ، الأصل .

إثباتٌ[1] لذاتِه دُونَ عِلْمِهِ ، لَسَاغَ قَلْبُ هٰذا ، وأن يقالَ : بل هو إثباتٌ في الغائبِ لِعِلْمِ الذاتِ دُونَ الذاتِ . وهٰذا تَحَكُّمٌ ، لا وَجْهَ له .

على [١٣١أ] أنّ القولَ بأنّه إثباتٌ للعلمِ والذاتِ محالٌ ، لأنّه كان يجبُ أن يكونَ ما يقابِلُهُ مِنَ النفيِ في قولِنا : «ليس بعالِمٍ» ، نفيًا[2] للذاتِ والعلمِ . وقد عُلِمَ أنّه ليس بنفيٍ للذاتِ مِن حيثُ ثَبَتَ وجودُ الذاتِ وكونُها موجودةً كائنةً مع النفيِ لكونِها عالمةً .

على أنّ ذٰلكَ باطلٌ مِن وجهٍ آخرَ ، وهو أنّه لو كانَ القولُ : زيدٌ عالِمٌ ، إثباتًا[3] لذاتِهِ ولعلمِهِ ، لكانَ القولُ : «قادِرٌ» ، إثباتًا[4] لذاتِهِ والقدرةِ . وكان يجبُ ، إذا قلنا : هو عالِمٌ ، إثباتٌ لذاتِه والعلمِ . وكان يجبُ ، إذا قلنا : هو عالِمٌ ، إثباتُ ذاته وعلمه . وإذا قلنا : ليس بقادِرٍ ، أن نكونَ قد نَفَيْنَا ذاتَه وقدرَتَه . وهٰذا يُوجِبُ وجودَ ذاتِه وعدَمَها وثبوتَها وانتفاءَها مِنْ وَجْهَيْنِ . وإذا فَسَدَ ذٰلكَ ، بَطَلَ هٰذا القولُ .

ويستحيلُ أيضًا أن يكونَ القولُ : «عالِمٌ» ، إثباتًا[5] لا لذاتِه ولا لعلمِه ولا لحالٍ هو عليها ولا لأمرٍ ما ، لأنّه يوجبُ أن يكونَ هناكَ مثبتًا بالإثباتِ . وذٰلكَ باطِلٌ باتّفاقٍ . ويستحيلُ أن يكونَ إثباتًا لأمرٍ زائدٍ على جميعِ هٰذِهِ الأمورِ والأقسامِ ، لأنّه لا شيءَ سِوَاهَا يَصِحُّ ذِكْرُهُ والنطقُ به في ذٰلكَ وجعلُ الإثباتِ منصرفًا إليه ، فَوَجَبَ أن يكونَ إثباتًا للعلمِ لا محالةَ . وأن يكونَ القولُ : «ليس بعالِمٍ» ، نفيًا للعلمِ . وهٰذا هو الحقُّ الذي لا بُدَّ منه .

---

١ إثبات : اثباتا ، الأصل .

٢ نفيا : نفى ، الأصل .

٣ إثباتًا : إثبات ، الأصل .

٤ إثباتًا : إثبات ، الأصل .

٥ إثباتًا : إثبات ، الأصل .

وليس لابنِ الجُبَّائيّ أن يقولَ : ما أنكرتُم مِنْ أن يكونَ إثباتُنا للعالِمِ عالِمًا إنّما هو إثباتٌ للذاتِ على حالٍ يَختَصُّ بها ويُفَارِقُ مَن ليس بعالِمٍ لِمَا قدَّمناهُ قبل هٰذا مِن أنَّ الحالَ ليست بثابتةٍ ، ولأنّه لا يخلو قولُ القائلِ : إنّه إثباتٌ للذاتِ على الحالِ مِن أن يرجعَ به إلى أنّه إثباتٌ للذاتِ فقط أو إثباتٌ للذاتِ والحالِ أو إثباتٌ للحالِ . ولا بدَّ مِنْ أَحَدِ هٰذِهِ الأقسام ؛ فمحالٌ أن يكونَ إثباتًا للذاتِ فقط ، لأنّه قد تثبتُ مع عَرُوِّهَا مِنَ الحالِ .

ومحالٌ أن يكونَ إثباتًا للذاتِ والحالِ ، لأنّه كان يجبُ أنْ يكونَ النفيُ لكونِهِ عالِمًا نفيًا للذاتِ والحالِ ، والحالُ غيرُ موجودةٍ . وهٰذا نهايةُ المُحَالِ ، ولأنّه **[١٣١ب]** محالٌ أن يكونَ إثباتًا للذاتِ والحالِ والذاتُ غيرُ ثابتةٍ . هٰذا تناقضٌ مِنَ القولِ يوجبُ ببطلانِ جميعِ هٰذِهِ الأقسامِ أن يكونَ إثباتًا للعالِمِ عالِمًا إثباتًا لعلمِه ، والنفي لكونِه كذٰلكَ نفيًا لعلمِه . وكذٰلكَ القولُ في إثباتِ الحيّ القادِرِ والمريدِ المدركِ على هٰذِهِ الصفاتِ . وهٰذا واضحٌ بحمدِ اللهِ ، تعالى ، ومَنّهِ .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم مِن أنّه لا يَصِحُّ أن يعلمَ أنَّ القولَ : «عالِمٌ» إثباتٌ للعلمِ وموضوعٌ لإفادةِ ذٰلكَ دُونَ أن يتقدَّمَ عِلْمُ واضِعِ هٰذا القولِ لإفادةِ بوجودِهِ ، وإن لم يعلَمْ وجوده ، لكانَ مُخَلِّطًا خابِطًا في وضعِ الاسمِ لإفادةِ ما لم[١] يَعْلَمْهُ . وهٰذا يبينُ أنّه يجبُ تقدُّمُ العلمِ بثبوتِ عِلْمِ العالِمِ قَبْلَ وضعِ هٰذِهِ التسميةِ والعبارةِ التي تَتَعَلَّقُونَ بتسميتِها إثباتًا . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن لا يَصِحُّ التوصُّلُ إلى إثباتِ عِلْمِ العالِمِ بالعباراتِ والأسماءِ وتسميتها إثباتًا أو غير إثباتٍ ، ولأنَّ التعلُّقَ بهٰذا يوجبُ أن لا يعرفَ أنَّ القولَ : «عالِمٌ» إثباتٌ للعلمِ ، ولا أنَّ للعالِمِ علمٌ ، لأنّنا إنْ كنّا لا نعلمُ أنَّ القولَ : «عالِمٌ» إثباتٌ[٢] للعلْمِ حتّى نَعْلَمَ وجودَ العلمِ الذي يفيدُ هٰذا القولُ

---

١ ما لم : ما لم ما لم ، مكرّر في الأصل .

٢ إثبات : اثباتا ، الأصل .

ثبوتَهُ ، ولا نعلمُ وجودَ العلمِ إلّا مِن ناحيةِ هٰذا القولِ ووصفه بأنّه إثباتٌ ، وَجَبَ أن لا نعلمَ وجودَ العلمِ ولا أنّ هٰذا القولَ إثباتٌ له وأن يكونَ علمُنا بكلِّ واحدٍ منهما متعلّقًا بالعلمِ بالآخرِ . وذٰلكَ يُحِيلُ العلمَ بهما جميعًا ؛ فوَجَبَ أنّه لا تعلُّقَ لأحدٍ في إثباتِ المعاني مِنَ الذواتِ أو صفاتٍ قائمةٍ بالذواتِ مِنْ ناحيةِ الأسماءِ والعباراتِ التي يجبُ تقدُّمُ العلْمِ بما وُضِعَتْ له قَبْلَ وضعِها .

يقالُ لهم : إنّنا لم نَسْتَدِلَّ على إثباتِ العلمِ بالعبارةِ والتسميةِ فقط ، فيلزمُ شيء ممّا قلتُم ، وإنّما تَعَلَّقْنَا بالاسمِ والإثباتِ في وجوبِ ثبوتِ علمِ كلِّ عالمٍ مِن حيثُ ٱتَّفقَ المسلمونَ قاطِبَةً ، وقلتُم معهُم بأنّ وَضْعَ اللغةِ وَضْعٌ صحيحٌ حكميٌّ ، وأنّ اللهَ ، سبحانَهُ ، ورسولَه قد شَهِدَا أنّ ما وَضَعُوهُ مِنَ الأسماءِ صحيحٌ لِمَا وَضَعُوهُ ، وأنّه يجبُ الاقتداءُ بهم في ذاكَ وتصديقهم [١٣٢أ] في إثباتِ معاني ما وَضَعُوا الأسماء ، وإن غلطوا في ٱعتقادِهم ثبوتَ ذٰلكَ المَعْنَى فيمَن ليس هو له ، نحو غلطِهم في ٱعتقادِ كونِ الأصنامِ آلِهَةً قادِرَةً على تجديدِ الأنعامِ وَكَشْفِ البَلَاوِي والمَضَارّ مع الاتِّفَاقِ على أنّهم مُصِيبُونَ في التسميةِ للقادِرِ على ذٰلكَ بأنّه إلهٌ .

وإذا كان هٰذا ممّا قد حَصَلَ به الإجماعُ والتوقُّفُ وبَانَ بالذي قَدَّمْنَاهُ أنَّ أهلَ اللغةِ قد قالوا : إنّ القولَ : «عالِمٌ» و«ليس بعالِمٍ» ، إثباتٌ ونفيٌ ، وأنّ هٰذا الإثباتَ ليس بإثباتٍ لذاتِ العالِمِ ولا نفي لها ، وأنّه إثباتٌ للعلمِ ، وأنّهم قد وَضَعُوا القولَ : «عالِمٌ» ومع القولِ : ضاربٌ وقاتلٌ وداخلٌ وخارجٌ ، وأنّه إثباتٌ للعلمِ والقتلِ والضربِ وموضوعٌ لإفادَةِ ذٰلكَ . وكان اللهُ ، تعالى ، قد أنزلَ كتابَهُ بِلُغَتِهِم ودينِ وضعِهم وأَمَرَ بِحَمْلِ أسمائِهِ وصفاتِهِ وضُرُوبِ خِطَابِهِ على موجبِ لُغَتِهِم والمعلومِ مِن تَوَاضُعِهِمْ ، وأنْ لا يجعلَ ذٰلكَ متخلّقًا ولا لأحدٍ فيه عليهم ٱفتياتًا ولا تَحَكُّمًا ، وجبَ بَعدَ هٰذِهِ الجملةِ العلمُ بأنَّ كلَّ مَنْ وَصَفَهُ أهلُ اللغةِ ووَصَفَهُ اللهُ ، تعالى ، ورسولُه بأنّه عالِمٌ ، فإنّما إثباتُه كذٰلكَ وفائدةُ وصفِهِ إثبات علمٍ . وإذا كان ذٰلكَ

كذٰلكَ ، سَقَطَ ما ٱعْتَرَضَ به السائلُ وثَبَتَ أنَّ أهلَ اللغةِ قد تَقَدَّمَ عِلْمُهُمْ بثبوتِ علمٍ لكلِّ عالِمٍ وأنّهم سمّوا قولَهم : «عالِمٌ» إثباتًا لكونِهِ مفيدًا لوجودِ العلمِ .

فإن قالوا : فخبّرونا مِن أين عَلِمَ أهلُ اللغةِ أنَّ للعالِمِ علمًا حتّى وَضَعوُا القولَ : «عالِمٌ» لإفادةِ وجودِه والقولَ : «ليس بعالِمٍ» لانتفائِهِ !

يقالُ : هٰذا هو القدحُ في اللغةِ والردُّ على اللهِ ورسولِه والتعقّبُ بقولِهما وخبرِهما واللَّجَاجُ في نُصْرَةِ الباطِلِ والخروجُ عن الدِّينِ . وأوَّلُ ما نقولُهُ لكُم في ذٰلكَ : إنّه لا يلزمُنا أن نذكُرَ مِن أينَ عَلِمُوا ذٰلكَ ، إذ كانَ اللهُ ، تعالى ، قد صدَّقَهُمْ في إثباتِ ما وَضَعُوا الاسمَ لِثُبُوتِه .

فإن قالوا : إن كانوا يعلمونَ ذٰلكَ ضرورةً ، وَجَبَتْ مشاركتُهم فيه ولسنا نعلمُ ؛ وإن كانوا عَلِمُوهُ بدليلٍ ، فلَيْسُوا مِن أهلِ [١٣٢ب] الاستدلالِ والنظرِ . على أنّهم إنْ كانوا عَلِمُوا ذٰلكَ بدليلٍ ، فٱذكرُوهُ وٱستَدِلُّوا به أنّهم أيضًا على إثباتِ العلمِ لكلِّ عالِمٍ !

يقالُ لهم : بل قد عَلِمُوا ذٰلكَ بواضِحِ الأدِلَّةِ . وقد قَدَّمْنا منها جُمْلَةً قَبلَ ذِكْرِ هٰذا الدليلِ .

وقولُكم : ليسوا مِن أهلِ البحثِ والنظرِ ، كَذِبٌ ، لأنّهم أَجْوَدُ أذهانًا وأَثْقَبُ أَفْهَامًا وأَحْزَمُ آراءً وٱسْتِدْرَاكًا وأَدَقُّ نَظَرًا مِن كلِّ مُدَقِّقٍ مِنَ الخُوزِ وحي[١] وعَسكَر . وقد وَصَفَهُمُ اللهُ ، تعالى ، بذٰلكَ ، ودَلَّتْ عليه أمثالُهم وأشعارُهم وخطبُهم ونثرُهم وَجَوْدَةُ قَرَائِحِهِمْ وصحّةُ نجائزِهِمْ ووُفُورُ عقولِهِمْ وأحلامِهم وأنتم بالجهلِ بما تظنُّونَ جهلَهم به أَوْلَى وأَحَقُّ ؛ فلا وَجْهَ لتعليلِ أنفسِكم بثَلْبِهِمْ والتصغيرِ لِشَأْنِهِمْ والقَدْحِ في عقولِهم .

---

١ كذا في الأصل .

ولو قيل أيضًا : إنّ المبتدِئَ لِوَضْعِ الاسمِ للمعنَى المستَخْرَجِ بأدلَّةِ العقولِ نَفَرٌ منهم نَظَرُوا وبَحَثُوا وعَرَفُوا العلمَ بدليلِهِ ووضَعُوا الاسمَ لإفادَتِهِ ، وٱتَّبَعَهُم الباقونَ على تسليمِ تسميتِهم ، لم يَكُنْ ذٰلك بعيدًا .

ثمّ يقالُ لهم : فإنّكم[1] قد زعمتُم أنّهم وضعوا القولَ «أسود» لإفادَةِ السوادِ ، وكذٰلكَ كانَ ٱسمٍ يفيدُ ثبوتَ مَعْنًى في المُسَمَّى ، فمِنْ أينَ عَلِمُوا عِندَكم وجودَ مَعْنًى في الأسودِ منفصلٍ عنه حتّى وَضَعُوا الاسمَ لإفادتِهِ ؟ وكذٰلكَ القولُ ضاربٌ وقاتلٌ وكلّ ٱسمٍ مشتقٍ مِن صفةٍ ؛ فإن كان ذٰلكَ ممّا عَلِمُوهُ ضرورةً ، فما بالُ أهلِ الدَّهْرِ والأصمّ وسائر نُفاة الأعراضِ كلّهم يجحدونَ ذٰلكَ ويجهلونَهُ ؟ فكيفَ لم يشاركونَهم في عِلْمِهِ ؟ وإنْ كانَ ذٰلكَ معلومًا بدليلٍ ، فليسوا عِندكم مِنْ أهلِ النظرِ والاحتجاجِ ؛ فأيّ شيءٍ قالوا في ذٰلكَ ، أَبْطَلُوا به سؤالَهم ، وجَوَّزُوا لنا القولَ بمثلِهِ .

فإن قالوا : هم يُشَاهِدُونَ الضربَ في الضاربِ والسوادَ في الأسودِ ؛ فيجوزُ أن يقالَ لهم : ٱضْطَرُّوا إلى ذٰلكَ . قيل لهم : ونُفَاةُ الأعراضِ لم يُشَاهِدُوا ذٰلكَ لفسادِ حَوَاسِّهم أم قد شاهدُوهُ ولم يَعْلَمُوهُ مُنْفَصِلًا عن ذاتِ الأسودِ ؟

[١٣٣أ] فإن قالوا : شاهدوهُ ولم يَعْلَمُوهُ مُنْفَصِلًا .

قيل لهم : فكيف عَلِمَهُ أهلُ اللغةِ مُنْفَصِلًا مِن ذاتِ الجسمِ ؟ ونَظَرُ أهلِ الدَّهْرِ عِندَكم والأصمّ أَدَقُّ مِنْ نظرِهِم ، بل لا عِلْمَ لهم عِندَكم بما طريقُهُ النظرُ جُمْلَةً . وهٰذا ما لا يُمكنُهم الخروجُ منه إلّا بِحَمْلِهِمْ أنفسِهم على أنَّ أهلَ اللغةِ ما وَضَعُوا لشيءٍ مِنَ الأشخاصِ ٱسمًا على جهةِ الاشتقاقِ مِن فعلٍ ولا غيرِهِ . وإذا بلغوا إلى هٰذا الحدِّ ، كُفِينَا مَؤُونَةَ كلامِهم .

---

١ فانكم : فانهم ، الأصل .

فأما قولهم : فٱستَدِلُّوا بدليلِ أهلِ اللغةِ ؛ فإنّه جهلٌ منهم ، لأنّا قدِ ٱستَدْلَلْنا بأدلّةٍ قَبلَ هٰذِهِ ، لَعَلَّ أهل اللغةِ أعرف بجميعِها منّا . وإنّما تَعَلَّقْنَا في هٰذا الدليلِ بتوقيفِهم لنا على أنَّ القولَ لنا : «عالمٌ» و«ليس بعالمٍ» إثباتٌ ونفيٌ ووجوب تصديقِهم والتسليم للغريمِ وفرض التصديقِ لهم في معاني أسمائِهم ، لا لأنّه لا دليلَ لنا على إثباتِ علمِ القديمِ والمحْدَثِ إلّا مِن جهةِ اللغةِ والتسميةِ ووصفِ هٰذا القولِ بإثباتٍ ونفيٍ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما رَامُوا به القدحَ فيما قُلناهُ .

فإن قالوا : فإن كانوا قدِ ٱستَدَلُّوا على ذٰلكَ بدليلٍ ، فإنّه إنّما يستقيمُ لهم به إثباتُ العلمِ للعالِمِ منّا دُونَ القديمِ ، تعالى .

يقالُ لهم : هٰذا مِنْ وَسَاوِسِ نفوسِكم ، بل أكثر الأدلّةِ التي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا وما لم نذكرُه يدلُّ على أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، عالِمٌ بعلمٍ ، كدلالَتِهِ على علمِ العالِمِ منّا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما تَوَهَّمْتُمْ وصَحَّ ما قُلناهُ .

وهٰذِهِ جُمَلٌ مقنعةٌ فيما يتعلَّقُ ببابِ النفيِ والإثباتِ والاستدلالِ به على إثباتِ الصفاتِ .

فأمّا الاستدلالُ على إثباتِ علمِ اللهِ ، تعالى ، بالأفعالِ المحكمةِ على القولِ بالأحوالِ ، فهو أنّه قد ثَبَتَ مِن قولِ كلِّ مَن يقولُ : إنّ طريقَ العلمِ بكونِ الصانِعِ ، تعالى ، عالِمًا قادرًا إنّما هو وقوعُ الفعلِ مِنهُ على أنَّ الأفعالَ المحكمةَ دلالةٌ على أمرٍ ما وعلى كونِ الفاعِلِ عالِمًا وأنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ وجودُ الفعلِ كعدمِهِ وإحكامِهِ في الدلالةِ كقُبْحِهِ وفسادِهِ وأنّه لا بدَّ للدليلِ مِن مدلولٍ **[١٣٣ب]** يتعلّقُ به ؛ فإذا ثَبَتَتْ[١] هٰذِهِ الجملةُ باتّفاقٍ ، لم يَخْلُ مِن أنْ يكونَ دلالةُ الفعلِ على فاعِلِهِ دلالةً على ذاتِهِ ووجودِهِ فقط أو على وجودِ عِلْمِهِ فقط أو على ذاتِهِ وعلمِهِ فقط . ولا

---

١ ثبتت : ثبب ، الأصل .

يجوزُ بٱتِّفاقٍ أَنْ يكونَ دلالةً على ما عَدَا سائرِ ما ذَكَرْنَاهُ . ويستحيلُ بٱتّفاقٍ أن يكونَ دلالةً على ذاتِهِ ووجودِهِ ، لأنّه قد يكونُ ممّا يعلمُ ذاته ووجوده ٱضطرارًا ، فكيفَ يكونُ العلمُ به مع ذٰلكَ موقوفًا على الدليلِ ؟ ولأنّه إنْ كان مِمَّن يعلمُ ذاته نظرًا وٱستدلالًا ، فقد يعلمُ ذاته ووجوده قَبلَ العلمِ بكونِهِ عالِمًا ؛ فَبَطَلَ هٰذا الوجهُ .

وبمثلِهِ أيضًا يبطلُ أن يكونَ إنّما يدلُّ على العلمِ والذاتِ جميعًا ، لأنّه قد يعلمُ الذاتَ ضرورةً ، وقد يسبق العلم بوجودِ الذاتِ وكونِها ذاتًا العلمُ بكونِها عالمةً . ومحالٌ كونُ الذاتِ معلومةً بٱضطرارٍ وبنظرٍ وٱستدلالٍ .

وعلى أنّه إنْ كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فيجبُ أنْ تدلَّ أفعالُه ، تعالى ، على ذاتِهِ وعلى علمِهِ وقدرتِهِ ، وأن لا ينفردَ بالدلالةِ على أَحَدِ أمرَيْنِ في الغائبِ دُونَ الآخر ، ولا تختلفُ دلالتها ومتعلّقها . وهٰذا يوجبُ ثبوتَ علمِه وقدرتِه . وهٰذا ما نقولُ .

وإنْ كانَتْ دلالةً على العلمِ دُونَ الذاتِ ، وذٰلكَ قَوْلُنا ويجبُ ٱطِّرادُ دلالتِها ، وأن لا يختلفَ مدلولها ، وفيه ما يكرهونَ . ويستحيلُ أن تكونَ دلالةً على حالٍ للذاتِ فارَقَتْها مَن ليس بعالِمٍ ومَن يتعذَّرُ الاحكامُ منه أو كون الذاتِ على الحالِ ، لأنّه قد ثَبَتَ عِندَ أصحابِنا المُسْتَدِلِّينَ بهٰذِهِ الدلالةِ أنّه لا حَالَ للعالِمِ القادِرِ زائدة على وجودِ العلمِ والقدرةِ ؛ فَبَطَلَ بذٰلكَ كونُها دلالةً على الحالِ أو على كونِ الذاتِ على الحالِ .

على أنّهم يَختلفونَ في تناوُلِ الدليلِ للحالِ مفردةً عنِ الذاتِ ، لأنّ ذٰلكَ يوجبُ كونَها معلومةً . وذٰلكَ محالٌ لِمَا بَيَّنّاهُ عنهم مِن قَبْلُ . وإن كان ما قالُوهُ مِن ذٰلكَ باطلًا عِندَنا .

وعلى أنّ قولَهم إنّما يدلُّ على أنَّ الذاتَ على الحالِ كلامٌ يوجبُ التفصيلَ على ما قُلناهُ ؛ فإنْ يقال لهم : لا بدَّ مِن أن تعنوا بذٰلكَ أنّها تَدُلُّ على الذاتِ **[١٣٤أ]**

أنّها ذاتٌ فقط أو على الحالِ فقط أو على الحالِ والذاتِ أو لا على الحالِ ولا على الذاتِ ، كما قسمنا عليهم أنَّ العلمَ بكونِهِ عالِمًا علمٌ بالذاتِ على الحالِ ويُسَاقُ عليهم ذٰلكَ الكلام بِعَيْنِهِ ، فإنّه يوجبُ كونَ الحالِ معلومةً لا محالةَ ، ولا يجبُ لِمَن نَفَى الأحوالَ مِنْ أصحابِنا أن يقولَ : يجبُ أن تَدُلَّ الأفعالُ على علمِ الفاعِلِ ، كما تدلُّ على كونِه عالِمًا ، وأنّه لو سَاغَ لقائلٍ أن يقولَ : هي دلالةٌ على كونِ العالِمِ عالِمًا ، وليس بدالَّةٍ على علمِهِ ، لسَاغَ قَلْبُ هٰذا القول وعكسُهُ ، وأن يُقَالَ : بل هي دَالَّةٌ على علمِهِ وليستْ بِدَالَّةٍ على أنّه عالِمٌ ، لأنّ هٰذا تصريحٌ مِمَّنْ قالَ بأنّها تَدُلّ[1] على أَمْرَيْنِ بطريقٍ واحدٍ . أحدُهما العلمُ والآخرُ كونُ العالِمِ عالِمًا . وذٰلك ٱعترافٌ بحالِ العالِمِ بكونِهِ عالِمًا زائدة على وجودِ العلمِ . ونَفْيُ القولِ بالأحوالِ ضِدّ القولِ بهٰذا ونقيضه .

وقد تقدَّمَ القولُ على الجُبّائيّ في قولِهِ أنّها لم تَدُلَّ على ما له يكونُ العالِمُ عالِمًا ، فإن كان عالِمًا للعلمِ ، دَلَّتْ عليه . وإن كانَ عالِمًا لِذاتِهِ ، دلَّتْ على ذاتِهِ . ونَقَضْنَا هٰذا القول بما يُغنِي عن إعادتِهِ ، وبَيَّنَّا أنّه لا يجوزُ ٱختلافُ مدلولِ الدلالةِ في شاهدٍ ولا غائبٍ ، فأَغْنَى ذٰلكَ عن رَدِّهِ .

ومَن قال مِنْ أصحابِنا بالأحوالِ ، سَاغَ أن يقولَ : إنَّ الفعلَ يَدُلُّ على العلمِ والقدرةِ وعلى الحالِ التي هي كونُ العالِمِ عالمًا . وجازَ أن يقولَ لِمَن أَبَى مِن نُفاةِ الصفاتِ : بل إنّما يَدُلُّ على كونِ العالِمِ عالِمًا ، ويستدلُّ على علمِهِ بدليلٍ آخرَ ، لا بل إنّما يَدُلُّ على ثبوتِ عِلْمِ الفاعِلِ ، وإنّما يعلمُ كونه عالِمًا بَعدَ ثبوتِ العلمِ وبطريقةِ النظرِ في أنّه محالٌ وجودُ علمٍ لا يوجبُ الحالَ في كونِ العالِمِ عالِمًا ؛ فبهٰذا النظرِ يُعلمُ كونُهُ عالِمًا دُونَ وجودِ الفعلِ .

---

١ تدلّ : يدل ، الأصل .

فإن قالوا : لا يجوز ذٰلكَ ، لأنَّ الفعلَ مِنَ الجملةِ والعلم مُخْتَصٌّ بالمحلِّ ولا تعلُّق للفعلِ به ولا بِمَحَلِّهِ ؛ فقد مَضَى الكلامُ عليهم في ذٰلكَ ، وبَيَّنَّا أنَّ الفعلَ ليس يقعُ مِنَ الجُمْلَةِ ، وإنّما وقوعُهُ مقصورٌ على محلِّ القدرةِ . وعلى أنَّه إنْ [١٣٤ب] لم يدلَّ الفعلُ على العلمِ ، لأنّه ليسَ بواقعٍ منهُ ولا متعلِّقٌ به ، وإنّما يَتَعَلَّقُ بالعالِمِ ويقعُ منهُ ، وَجَبَ أيضًا أنْ لا يَدُلَّ على الحالِ ، لأنّه ليس بفعلٍ للحالِ ولا متعلِّقٍ بها ولا بواقِعٍ منها ، وإنّما يقعُ مِنَ القادِرِ الذي ليسَ هو الحالُ ؛ فما وجهُ التعلُّقِ بالحالِ ودلالته عليه ؟ ولم يدلَّ على سائرِ الأحوالِ ، وإن لم يَكُنْ متعلّقًا بها ولا واقِعًا منها ؛ فلا يجدونَ لذٰلكَ مدفعًا .

فصل

وإن قالوا : إنّما قلنا : إنّه يَدُلُّ على كونِ الفاعلِ عالِمًا ولا يَدُلُّ على العلمِ ، وإنّما يدلُّ عليه شيءٌ عن ذٰلكَ لأجلِ عِلْمِ النَّظَّامِ ونُفاةِ الأعراضِ بِكَوْنِ الفاعلِ عالِمًا ، وإنْ جَهِلُوا عِلْمَهُ .

قيلَ لهم : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنّهم لا يَجْهَلُونَ وجودَ العلمِ ، كما لا يَجْهَلُونَ وجودَ اللَّونِ ، وإنْ أدركُوهُ ، وإنّما يَجْهَلُونَ كونَهما غَيْرَ العالِمِ للأسودِ . وقد تَقَصَّيْنَا ذٰلكَ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ .

ويقالُ لهم : ولو دَلَّ الفعلُ على كونِ الفاعِلِ عالِمًا ، لَعَلِمَ ذٰلكَ الناشئ ولم يَجْهَلْ كونَ الإنسانِ عالِمًا ويعتقد كونَ فِعْلِهِ دلالةً على عِلْمِهِ .

فإن قالوا : الناشئ ليس يُخَالِفُ في المَعْنَى ، وإنّما يمتنعُ مِن تسميةِ الإنسانِ عالِمًا والإسرار بَينَه وبَينَ اللهِ ، تعالى ، في هٰذِهِ التسميةِ لتوهُّمِهِ أنّها توجبُ تشبيهَ ما جَرَتْ عليه ؛ فأمّا كونُ الفاعلِ على حالٍ ، فارَقَ بها العالِمُ الجاهِلَ ، فإنّه عالِمٌ بها .

قيل لهم : أمّا هُوَ ، فيقولُ : مَن يجالسُ الإنسانَ عالِمًا ، فقد زوته دعواكُم عليه . ثمّ يقالُ : وكذٰلكَ النَّظَّامُ ونُفَاةُ الأعراضِ يحسبونَ وجودَ العلمِ والقدرةِ والعجزِ والضعفِ في ذٰلكَ وجودًا[1] لذاتِ الصفةِ وتفرقةً بَينَها وبَينَ ما يضادُّها ، غَيْرَ أنّهم يَجهلونَ مُغَايَرَةَ الصفاتِ بِمَحَالِّها ، لأنّ طريقَ ذٰلكَ النَّظَرُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وتَكَافَأَ القولانِ ، بَطَلَ ما عَوَّلُوا عليه .

والذي يُبينُ أنَّ النَّظَّامَ ونُفَاةَ الأعراضِ إنّما يُدْرِكُونَ اللَّذَّةَ والألَمَ والقدرةَ والعجزَ والعلمَ والجهلَ دُونَ الأحوالِ الواجبةِ عنها أنَّ المُدْرَكَ المحسوسَ لا يكونُ معدومًا ، ليس

---

١ وجودًا : وجود ، الأصل .

بشيءٍ أو شيءٌ[1] ليس بموجودٍ ولا يُحَسُّ **[١٣٥أ]** ولا يُدْرَكُ إلّا موجودًا[2]؛ فيجبُ أن تكونَ[3] المَوْجُودَاتُ التي تُدْرَكُ وتُحَسُّ إنّما هي المعاني ، والذواتُ التي تُدْرَكُ وتُحَسُّ إنّما هي المعاني والذواتُ الموجبةُ للأحوالِ دُونَ الأحوالِ التي يمتنعُ كونُها موجودةً .

---

١ على تقدير : هو شيءٌ .

٢ موجودًا : موحود ، الأصل .

٣ تكون : يكون ، الأصل .

فصل

فإن قالوا : فيجبُ أَنْ تَدُلَّ[1] أفعالُ اللهِ ، تعالى ، على كونِ علمِهِ محدثًا عرضًا حالًّا فيه وأنّه غيرٌ لهُ وأنّه مُحالٌ أن يعلمَ به معلومانِ[2] على جهةِ التفصيلِ لأجلِ أنَّ الفعلَ المحكمَ ، كما لا يقعُ إلّا مِن ذي علمٍ ، فكذٰلكَ لا يقعُ هو إلّا مِن ذي علمٍ ، هٰذِهِ صفاتُ عِلْمِهِ ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ ، لم يجبْ ما قُلتُم .

يقالُ لهم : نحن لم نستدلَّ على أنَّ القديمَ ، سبحانه ، علمًا لأجلِ أنَّ الأفعالَ المحكمةَ لا تقعُ إلّا مِن ذي علمٍ ، فيلزمنا عليه ما وصفتُم ، وإنّما ٱسْتَدْلَلْنا بها على العلمِ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنّها دلالةٌ ، لا بدَّ لها مِن تَعَلُّقٍ بمدلولٍ ، وفَسَدَ أن يكونَ مدلولُها هو الذاتُ أو الحالُ أو الذاتُ على حالٍ أو شيءٌ سوى ذٰلكَ وسوى العلمِ الذي نقولُهُ ؛ فكيف يلزمُ على ذٰلكَ كونُ العلمِ حادثًا وعرضًا وٱعتقادًا وضرورةً وكسبًا ومتعلّقًا بمعلوم واحدٍ ؟ وليس حقيقةُ العلمِ وفائدةُ وصفِهِ بأنّه علمٌ ولا علّةُ كونِهِ علمًا ولا شرطُ كونِهِ عالِمًا كونَهُ على هٰذِهِ الأوصافِ لعِلْمِنا بأنّه قد يشارِكُهُ في كلّ واحدٍ منها ما ليس من العلمِ بسَبِيلٍ ؛ فمِنْ أينَ يجبُ ، إذا دَلَّ الفعلُ على العلمِ مِن حيثُ وَصَفْنَا دلالَتَهُ على كونِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ ؟ وهل أنتم في هٰذا إلّا بمنزلةِ مَن قال : ولو دَلَّتِ الأفعالُ على كونِ فاعِلِها عالِمًا ، لوَجَبَ أنْ تدلَّ على كونِهِ جسمًا مؤتلفًا متحيّزًا حاملًا للأعراضِ ومتغايرًا كائنًا في الجهاتِ ، لأنّنا لم نعقلْ عالِمًا ، دَلَّتِ الأدلّةُ على أنّه عالمٌ فيما بَيْنَنا إلّا وهو كذٰلكَ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا في العالِمِ لكونِها دلالةً على كونِه عالِمًا ، لم يجبْ ما قُلتُمُوهُ في العلمِ لكونِها دلالةً عليه .

---

١ تدلّ : يدل ، الأصل .

٢ معلومان : معلومين ، الأصل .

فإن قالوا : إنّما لم يجبْ أَنْ يَدُلَّ على شيءٍ ممّا ذكرتُمُوهُ مِن حالِ العلمِ ، لأنّه ليس [١٣٥ب] حقيقةُ العالِمِ ومعنى كونِه عالِمًا ولا شرطُ كونِه عالِمًا ولا علَّةُ ذٰلك لكونهِ على هٰذِهِ الصفاتِ ، فلم يستحلْ قِيَامُ دلالةٍ على عِلْمٍ عاريًا مِن جميعِها .

قيل لهم : هٰذا جوابُنا بعَيْنِهِ في إسقاطِ ما ألزمتُمْ ، فٱقْنَعُوا بهِ ، إنْ كنتم مُنْصِفِينَ . وَلَعَمْرِي إنّه يلزمُ مَنِ ٱسْتَدَلَّ على أنَّ القديمَ عالمٌ أو على أنَّ له عِلْمًا بأنَّ الأفعالَ لا تقعُ في الشاهدِ إلّا مِن عالِمٍ ، وإلّا مِمَّن له عِلْمٌ[١] جميعِ هٰذِهِ المعارضاتِ والإلزاماتِ في العالِمِ والعلمِ وما هو أكثرُ منها مِن أمثالِها الفاسدةِ ، ولكن ليست هٰذِهِ طريقةً مستقيمةً ولا مرضيّةً ؛ فبطل ما تَوَهَّمُوهُ .

---

١ علم : علما ، الأصل .

فصل

ولا يجبُ أنْ يستدلّ بالأفعالِ المحكمةِ على عِلْمِهِ ، تعالى ، بأنّا[1] وجدنا الفعلَ المحكمَ يتأتّى مِن ذاتٍ ويتعذَّرُ على مثلِها وما هو مِن جنسِها ، فيجبُ أن يكونَ إنّما تأتّى مِن أحدِ المِثْلَيْنِ لمعنًى زائدٍ على نفسِهِ وهو العلمُ ، لأنَّ هٰذِهِ الطريقةَ لا تستقيمُ في القديمِ ، لأنّه لا يجوزُ أن يقالَ : إنَّ إحكامَ الفعلِ متأتٍّ[2] منه ومتعذِّرٌ على مثلِهِ ، لأنّه لا مثلَ للقديمِ ، سبحانه ، يتعذَّرُ عليه الإحكام ؛ فيجبُ مفارقةُ القديمِ ، سبحانه ، له لمَعْنًى ؛ فوَجَبَتِ الرغبةُ عن الاستدلالِ على إثباتِ علمِهِ بها ، وإنْ جازَ التعلُّقُ بها في إثباتِ علمِ الإنسانِ المُتأتّي منه ما تعذَّرَ على مثلِهِ .

على أنّ في التعلُّقِ بهذهِ الطريقةِ نظرًا[3]، لأنَّ العرضَ يجبُ وجودُهُ في محلِّهِ . ولا يجبُ هٰذا الحكمُ في مثلِهِ الموجودِ بغيرِ محلِّهِ . ولم يجبْ لذٰلكَ أنْ يكونَ إنّما ٱختَصَّ في الوجودِ بمحلِّهِ لمَعْنًى زائدٍ على ذاتِهِ .

وكذٰلكَ ، فإنَّ التعلُّقَ بهٰذِهِ الطريقةِ فاسدٌ على أصولِهم بهٰذا الوجهِ ومِن وجوهٍ أُخرَ ، لأنَّه قد وُجِدَ مِن جنسِ المدركِ مَن ليس بمدركٍ . وليس المدركُ عند كثيرٍ منهم مدركًا لمعنًى . وكذٰلكَ فقد وُجِدَ مِن جنسِ ما له تعلُّقٌ مِنَ الأعراضِ ، كالعلومِ والقُدَرِ والإراداتِ الموجودةِ ، ما لا تعلُّقَ لأمثالِه وما هو من جنسِهِ مِنَ المعدوماتِ ووُجد مِن جنسِ الجوهرِ المتحيِّزِ [١٣٦أ] الحامِلِ للأعراضِ ما ليس بمتحيِّزٍ ولا حامِلٍ للأعراضِ ومِنَ الجوهرِ المعدومِ [ووُجد من][4] جنس الحادثِ الموجودِ مِن الجواهِرِ والأعراضِ ما ليس بحادثٍ ولا موجود ووُجِدَ مِن جنسِ العلمِ ما ليس بعلمٍ ،

---

١ بأنّا : بنا ، الأصل .

٢ متأتٍّ : متاتى ، الأصل .

٣ نظرًا : نظر ، الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين غير ظاهر .

وإن لم يجبْ أن يكونَ الحادثُ الموجودُ حادثًا موجودًا لعلَّةٍ والعلمُ علمًا لمعنًى ؛ فبطل عليهم لأجلِ ذٰلكَ التعلُّقُ بهٰذِهِ الطريقةِ ويفسدُ عليهم ذٰلكَ ، إنْ تَعَلَّقُوا به في إثباتِ الأعراضِ بقولِهم : إنَّ مِنَ الصفاتِ ما يستحقُّ للنفسِ ولا لِعِلَّةٍ .

وأكثرُ ما في هٰذِهِ الدلالةِ أن لا يكونَ الكائنُ الحيُّ العالمُ القادِرُ كائنًا حيًّا عالِمًا قادرًا لنفسِهِ لوجودِ ما هو مِن جنسِه ، وإنْ لم يكن كذٰلكَ . وكونُهُ غَيْرَ مستحقٍّ لهٰذِهِ الصفاتِ لنفسِهِ لا يُوجبُ ٱستحقاقَها لعلَّةٍ ، بل قد يستحقُّ الوصف عِندَهم لا للنفسِ ولا لِعِلَّةٍ ؛ فَوَجَبَ سقوطُ تعلُّقِهم بهٰذِهِ الطريقةِ في إثباتِ علمٍ للعالِمِ أو شيءٍ مِن الأعراضِ . واللهُ أعلمُ .

فصل

وقد يصحُّ أيضًا الاستدلالُ على إثباتِ علمِ العالمِ[١] بالأفعالِ المحكمةِ مع تسليمِ القولِ بالأحوالِ بأن يقالَ : لَمَّا كان الفعلُ يدلُّ على حالِ العلمِ وثَبَتَ أنَّ تلكَ الحال لا تجبُ لعالِمِنَا إلّا للعلمِ ، صَحَّ أن يقالَ : إنّها تدلُّ على ثبوتِ ما يقتضي ثبوتُهُ ثبوتَ العلمِ ، ومحالٌ حصولُهُ مع عدمِهِ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبلُ أنّه إنّما وَجَبَ ذٰلك لأجلِ أنّه لو صارَ ثبوتُ عالِمٍ واحدٍ ، هو القديمُ ، تعالى ، أو غيرُه ، مع عدمِ العلمِ ، لا ينقضُ كونَ علمِنا علّةً لكونِ العالمِ عالمًا بما يُغنِي عن رَدِّهِ . وما أدَّى إلى بعضِ العِلَلِ باطلٌ محالٌ .

فإن قالوا : فيجبُ أن تقولوا : إنَّ ما دَلَّ على حَدَثِ العالمِ ، فقد دَلَّ على ما يقتضي إثباتَ محدِثٍ له ، لأنّه محالٌ ثبوتُ الحدوثِ مِن غيرِ محدِثٍ ، وإنّ ما دَلَّ على وجودِ العلمِ والقدرةِ ، فقد دَلَّ على ما يقتضي وجودَ الحياةِ . وما دَلَّ على وجودِ عرضٍ مِن الأعراضِ محتاجٍ إلى المحلِّ وإلى عرضٍ آخرَ في محلِّهِ أو أعراضٍ أُخر ، فقد دَلَّ على ما يقتضي وجودَ المحلِّ والأعراضِ التي يحتاجُ إليها . ولذٰلك فيجبُ أن تقولوا : [١٣٦ب] إنَّ ما دَلَّ على حَدَثِ العالمِ ، فقد دلَّ على ما يقتضي إثباتَ محدِثٍ له ، لأنّه محالٌ ثبوتُ الحدوثِ من غيرِ محدِثٍ . وإنّ ما دَلَّ على وجودِ العلمِ والقدرةِ ، فقد دَلَّ على ما يقتضي وجودَ الحياةِ . وما دلَّ على وجودِ عرضٍ مِن الأعراضِ محتاجٍ إلى المحلِّ وإلى عرضٍ ، أي أنَّ ما دلّ على وقوعِ خلقٍ وفعلٍ وحصولِ كسبٍ ، فقد دَلَّ على ما يقتضي لا محالةَ حصولَ قادرٍ قديمٍ بقدرةٍ قديمةٍ وما يقتضي ثبوتَ قدرةٍ محدثةٍ ، لأنّه محالٌ وقوعُ الخلقِ والكسبِ بغيرِ فاعلٍ ولا مكتسبٍ وبغيرِ قدرةٍ قديمةٍ ولا محدثةٍ .

---

١ العالم : العلم ، الأصل .

يقالُ له : أجل ، كذٰلكَ نقولُ في كلِّ ما أَلْزَمْتَهُ . وفرقٌ بَينَ أنْ يقولَ : إنَّ ما دَلَّ على حدوثِ الشيءِ دَلَّ على ما يقتضي لا محالةَ ثبوتَ محدثٍ له وقادرٍ عليه ، وبَينَ أنْ يقولَ : نفسُ ما دَلَّ على حدوثِ الشيءِ دليلٌ على إثباتِ محدثِهِ وصفاتِهِ . وكذٰلكَ فَرْقٌ بَينَ أن يقولَ : إنَّ ما دَلَّ على كونِ العالِمِ عالِمًا نفسه دليلٌ على العلمِ ، وبَينَ قولِنا : هو دليلٌ على ما يوجب ويقتضي وجود العلمِ لا محالةَ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، صارت جميعُ هٰذِهِ الأدِلَّةِ ممَّا يستمرُّ ويصحُّ التعلُّقُ بها من القولِ بإبطالِ الأحوالِ ومع القولِ بثبوتِها ، فيجبُ ترتيبُ ذٰلكَ وضبطُهُ على ما نزَّلناهُ .

دليل آخر

وقد ٱستُدِلَّ على أنَّ القديمَ ، تعالى ، عالِمٌ بعلمٍ بأنَّ العالِمَ بأنّه عالِمٌ لا بدَّ له مِن معلومٍ ، فإمّا أن يكونَ معلومُهُ ذاتَ العالِمِ فقط أو حالًا[1] لها أو العلمَ المنفصلَ عنها . ومُحالٌ كونُهُ ذاتَ العالِمِ فقط ، لأنّه قد يَعْلَمُ ذاتَهُ مَن لا يعلمُهُ عالِمًا . ومُحالٌ أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنّه عالِمٌ حالًا[2] هو عليها أو ذاتَهُ على الحالِ ، لأنّه لا حالَ للعالمِ بكونِهِ عالِمًا ؛ فَوَجَبَ أن يكونَ عِلْمًا بِعِلْمِهِ . وكذٰلكَ فقد يعلمُهُ قادرًا ، ثمّ يعلمُهُ عالِمًا ومدركًا ؛ فلا يَخلُو أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنّه قادرٌ ، لأنّه قد يعلمُهُ قادرًا مَن لا يعلمُهُ عالِمًا ؛ فَوَجَبَ أن يكونَ معنًى زائدًا عليه وهو العِلْمُ .

وجوابُ مَن قال بالأحوالِ عن هٰذا أن يقولَ : إنَّ معلومَ هٰذِهِ العلومِ هو كونُ [١٣٧أ] الذاتِ على أحوالٍ ، مختلفةِ المعنى .

وجوابُ هٰذا ، إذا قالوه ، ما قد بيّنّاه من تفصيلِ معنى هٰذا الكلامِ عليهم ، والسؤالُ لهم : هل العلمُ على أنَّ الذاتَ على الحالِ عِلْمٌ بالذاتِ أو بالحالِ أو بالذاتِ والحالِ أو بما سوى ذٰلكَ ؟ وقد تقدَّمَ مِنهُ ما فيه إقناعٌ .

على أنَّ في تقدُّمِ مَن نَفَى الأحوالَ مِن أصحابِنا بهٰذا نظرٌ ، لأنّه ينفي الأحوالَ عن القديمِ ، تعالى ، وعن الحوادِثِ وهو يقولُ مع ذٰلكَ : إنّنا نعلمُ الذاتَ ذاتًا ، ثمّ نعلمُها سوادًا ، ثمّ نعلمُها محتاجةً إلى المحلِّ ، ثمَّ نعلمُها حادثةً ومخالفةً لما تخالفُهُ . وقد علم أنّه لا يجوزُ أنْ يكونَ جميعُ هٰذِهِ العلومِ مع ٱختلافِها علومًا بالذاتِ أنّها ذاتٌ ، لأنّه قد يعلمُ الذاتَ مَن يعلمُها على هٰذِهِ الأحكامِ ، ثمّ لم يجبْ عِندَهم أن يكونَ معلومُ العلمِ بأنّ الذاتَ محدثةٌ وسوادًا أو جوهرًا مُتحَيِّزًا

---

١ حالًا : حال ، الأصل .

٢ حالًا : حال ، الأصل .

مَعْنًى زائدٌ على العِلْمِ بأنّه ذاتٌ ومنفصلٌ عن الذاتِ . وكذٰلك العلمُ بكونِ القديمِ قادرًا عالِمًا بَعدَ العلمِ بوجودِهِ مخالِفٌ للعالِمِ بوجودِهِ . ولا يصحُّ أن يقالَ : معلومُ العلمِ بأنّه عالمٌ قادِرٌ هو معلومُ العلمِ بأنّه موجودٌ ، ثمّ لا يجبُ أن يكونَ معنًى منفصلًا عن ذاتِهِ .

وليس المخرجَ مِن هٰذِهِ المعارضةِ إلّا شيئانِ . أحدُهما أن يقالَ : إنَّ هٰذِهِ العلومَ متعلّقةٌ بأحوالٍ للسوادِ والجوهرِ ، فيعترفُ بثبوتِ الأحوالِ ويقولُ في القديمِ بمثلِ ذٰلك في متعلّقِ العلومِ بكونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، على هٰذِهِ الصفاتِ ، أو أن يقالَ : إنّما ٱختلفتِ العلومُ بكونِ السوادِ ذاتًا وكونِه حادثًا وكونِه سوادًا ومحمولًا في الجوهرِ لأمرٍ ، يرجعُ إليها فقط ، لا لأنَّ لها معلوماتٍ متغايرةً ولا أنّ هناك أمرًا زائدًا[1] على ذاتِ السوادِ ، فيقولُ القومُ أيضًا : لم تختلفِ العلومُ بكونِهِ ، تعالى ، ذاتًا وموجودًا وكونِه قادرًا والعلم بكونِه عالِمًا وبكونِه قادرًا مدركًا لاختلافِ معلوماتٍ لهٰذِهِ العلومِ وأمرٍ ، يزيدُ على ذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، وإنّما ٱختلفتْ لذواتِها وأمرٍ ، يرجعُ إليها ؛ فَسَقَطَ بذٰلكَ **[١٣٧ب]** الاستدلالُ . وفيما قدَّمناهُ مِن الدلالةِ على إثباتِ علمِ اللهِ ، تعالى ، وسائرِ صفاتِ ذاتِهِ كفايةٌ عن هٰذا . وبٱللهِ التوفيقُ .

---

١ أمرًا زائدًا : امر زائد ، الأصل .

باب الكلام في معنى وصف القديم بأنّه باقٍ وفيما له كان كذٰلك وفي بقاء صفاته وما يتّصل بذٰلك من القول والأبواب

إن قال قائلٌ : خبّرونا عن مَعنَى وصفِكم القديمَ ، سبحانه ، بأنّه باقٍ ولِمَ كان باقيًا وما حكمُ صفاتِهِ في كونِها باقيةً ! وقد بنيتُم كثيرًا مِن أدلّتِكم على إثباتِ صفاتِهِ ، تعالى ، على أنّه ، إذا كانت علّةُ كونِ العالمِ عالِمًا أنَّ له علمًا ، لم يجزْ ثبوتُ عالِمٍ لا عِلْمَ له ، وأنَّ ذٰلكَ ينقضُ سائرَ العلومِ علّةً لكونِ العالمِ عالِمًا ، كما أنَّ وجودَ العلمِ مع آنتفاءِ كونِ العالمِ عالِمًا به ناقضٌ لكونِهِ علّةً في كونِ العالمِ عالِمًا . وكنتم مع هٰذا تَزْعُمُونَ أنّ بقاءَ القديمِ ، تعالى ، باقٍ بنفسِهِ لا ببقاءٍ . وإن كان ما قد عداهُ مِن الباقياتِ باقٍ ببقاءٍ . وهٰذا نقضٌ لجميعِ ما أصّلتُمْ في هٰذا البابِ ؛ فخبّرونا كيف القولُ عندكم في ذٰلك !

يقالُ له : هٰذا بابٌ ، له شُعَبٌ وفروعٌ . ونحن نَتَقَصَّى القولَ في ذٰلكَ ونرى أنْ نُقَدِّمَ القولَ في مَعنَى وصفِ الباقي بأنّه باقٍ وفائدةِ هٰذِهِ التسميةِ ، ثمّ نَشْرَعُ في إيجازِ القولِ في جميعِ فصولِ هٰذا البابِ وفروعِهِ بما يُوضحُ الحقَّ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى .

وآعْلَمُوا أنَّ حقيقةَ الباقي وفائدةَ وصفِهِ بذٰلك بأنّه باقٍ وأنّه كائنٌ بغيرِ حدوثٍ . وقد ذكرنا مِثْلَ هٰذا في تفسيرِ أسماءِ اللهِ ، تعالى ، وصفاتِهِ ومَعنَى وصفِ الباقي بأنّه باقٍ وفائدته وبيَّنَّا أنّه يكون قديمًا ويكون محدثًا وما يجوزُ فناؤُهُ وما يستحيلُ عليهِ وَرَدَدْنَا على الجُبّائيّ قولَه : إنَّ الباقِيَ هو اللهُ في الحقيقةِ الذي لا يجوزُ عدمُهُ ، وأَوْضَحْنَا ذٰلكَ مِن جهةِ اللغةِ والمعنى بما يُغْنِي عن إعادتِهِ . ونحنُ الآنَ نُفَصِّلُ القولَ في ذٰلكَ ونذكرُ مذاهِبَ أصحابِنا فيه وما نختارُهُ منه .

وجملةُ القولِ في ذٰلكَ أنّنا لا نقولُ : [١٣٨أ] إنّ القديمَ ، تعالى ، قديمٌ بِقِدَمٍ ،

محدثًا كان الموصوفُ بذٰلكَ أو لم يزل كان موجودًا . وكذٰلكَ فلا نقولُ : إنّ الموجودَ موجودٌ بوجودٍ ، قديمًا كان أو محدثًا ؛ فأمّا وصفُ الباقي بأنّه باقٍ ، ففيه جوابانِ ، قد قدّمنا ذِكْرَهُمَا وبيّنّا سقوطَ هٰذا الإلزامِ عليهما جميعًا وقوّينا القولَ بأنّ الباقي هو الكائنُ بغيرِ حدوثٍ وأنّه لا يحتاجُ إلى بقاءٍ .

وسقوطُ الإلزامِ على هٰذا الجوابِ واضحٌ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنّ كلّ باقٍ مِن قديمٍ ومحدثٍ ، فإنّ له بقاءً . والقديمُ باقٍ ببقاءٍ هو بقاءٌ له وبقاؤُهُ باقٍ ببقاءٍ آخرَ ، يقومُ بذاتِ القديمِ ، تعالى ، فيقومُ به بقاآنِ . أحدُهما بقاءٌ له ولسائرِ صفاتِهِ ما عدا البقاء ، والآخرُ بقاءٌ لبقائِهِ ، وهو البقاءُ الذي بقاءٌ لبقائِهِ باقٍ ببقاءِ القديمِ ؛ فيخرجُ مِن ذٰلكَ أنّ كلّ باقٍ فلَهُ بقاءٌ ببقائِهِ ويسقطُ بذٰلكَ ما طالبتُم به .

والسؤالُ على هٰذا الجوابِ أن يقالَ : فقد وَجَبَ الحكمُ لبعضِ ما هو باقٍ على الحقيقةِ لمَعنًى ، لا يقومُ به ولا يختصُّ به . وإنْ صَحَّ ذٰلكَ وجازَ أن يبقى بقاءُ القديمِ ببقاءٍ ، يقومُ بالقديمِ ، جاز ذٰلكَ في جميعِ الأحكامِ المعلولةِ وصَحَّ كونُهُ ، تعالى ، مريدًا وكارهًا وكونُ الجواهرِ فانيةً بإرادةٍ وكراهةٍ وفناءٍ ، يوجد لا بمكانٍ .

والجوابُ عن هٰذا أنّ البقاءَ الذي به يبقى بقاءُ القديمِ ، تعالى ، ليس بقائمٍ بغيرِهِ ، لأنّ القديمَ ليس بغيرٍ لهُ ولا لشيءٍ مِن صفاتِ ذاتِهِ وكلّ صفةٍ لغيرِهِ تقتضي وجوبَ حكمٍ لها لمَعنًى ، قامَ بمَن هي له ، فإنّه يوجبُ كونَهُ معلولًا بعلّةٍ في غيرِهِ . وذٰلك محالٌ .

والجوابُ الآخرُ أن يقالَ : إنّ كونَ الباقي باقيًا لا يقتضي إثباتَ بقاءٍ ولا هو معلولٌ بمَعنًى . وإنّما مَعنى أنّه باقٍ أنّه موجودٌ لغيرِ حدوثٍ ، وذٰلكَ إخبارٌ عن دوامِ وجودِهِ فقط . ودوامُ وجودِ الشيءِ لا يجبُ أن يكونَ معلولًا بعلّةٍ تقتضِيهِ . يدلُّ على ذٰلكَ أنّ كلّ ما وَجَبَ دوامُهُ مِن الصفاتِ لعلّةٍ تقتضي الدوامَ ، وَجَبَ أن لا يحصلَ

ٱبتداؤُها إلّا عن علّةٍ تقتضي ثبوتَها . يدلُّ على ذٰلك ويُبَيِّنُهُ [١٣٨ب] أنّه ، لمّا كان دوامُ كونِ الكائنِ كائنًا والحيّ العالمِ حيًّا عالِمًا يقتضي إثباتَ معانٍ له ، يكون كذٰلك . ولم يفترقْ في هٰذا حالُ الابتداءِ والدوامِ .

وكذٰلك ، لَمّا كان ٱبتداءُ كونِ الجوهَرِ جوهرًا وكونه متحيّزًا لا يقتضي علّةً لها ، يكون كذٰلك ، كان دوامُ كونِهِ جوهرًا أو متحيّزًا لا يقتضي ذٰلك ولا يجبُ كونُهُ معلولًا بعلّةٍ ، وإنّما وَجَبَ ذٰلك ، لأنَّ حقيقةَ الوصفِ في كونِ الموجودِ موجودًا وغيره ممّا ذكرناهُ لا يختلف في حالِ الابتداءِ وحالِ الدوامِ ؛ فلو ٱقتضى في إحدى الحالتَيْنِ علّةً وموجِبًا ، لاقتضاهُ في الأخرى .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك وكان بقاءُ الشيءِ ليس برجوعٍ إلى معنى أكثر مِن دوامِ وجودِهِ وقد عَلِمْنَا أنَّ ٱبتداءَ وجودِهِ ليس بمعلولٍ بالبقاءِ ولا بغيرِهِ ، وَجَبَ أيضًا أن لا يكونَ دوامُ وجودِهِ معلولًا لا ببقاءٍ أو غيره وثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ حقيقةَ الباقي أنّه الكائنُ الموجودُ بغيرِ حدوثٍ وأنّه إنّما يوصَفُ بأنّه باقٍ لكونِهِ موجودًا غَيْرَ حادثٍ . ودوامُ الوجودِ ليس بصفةٍ ، تخالِفُ حقيقةَ ٱبتداءِ الوجودِ ؛ فلو ٱستحقَّ دوامُهُ لمَعْنًى ، لاستحقَّ ٱبتداؤُهُ لمَعْنًى ، كما أنّه ، إذا كانَ دوامُ كونِ الكائنِ كائنًا والعالمِ عالِمًا بحقيقةِ ٱبتداءِ كونِهما كذٰلك وٱحتاجَ في دوامِ كونِهِ كائنًا وعالِمًا إلى علّةٍ لها ، يكونُ كذٰلك ، ٱحتاجَ أيضًا في ٱبتداءِ كونِهِ إلى علّةٍ ومَعْنًى ، لم يحتجْ دوامُهُ إلى ذٰلك ووَجَبَ عندنا أن يكونَ كلُّ باقٍ من قديمٍ ومحدَثٍ يمتنع تعليلُ كونِهِ باقيًا بمَعْنًى . وفي هٰذا القولِ سُقُوطُ كثيرٍ مِن أَسْوِلَتِهم ومطالباتِهم .

ولا يبقى علينا عِندَ الجوابِ بهٰذا إلّا أن يقالَ لنا : فيجبُ أن لا يعدمَ الجوهرُ الذي يصحُّ بقاؤُه بَعدَ وجودِهِ وصحّةِ بقائِهِ إلّا بفناءٍ يَنْفِي[١] وُجُودَهُ ، لأنّه لا يصحُّ أن يَفْنَى

---

١ ينفي : سقى ، الأصل .

لقطعِ البقاءِ عنه ، لأنّه لا بقاءَ له ، ولا لأنَّ الفاعلَ يفعلُهُ معدومًا ليس بشيءٍ ، لأنَّ المعدومَ المُتَلاشِيَ لا يفعلُ معدومًا ، فيجبُ أن لا يُعْدَمَ مع صِحَّةِ بقائِهِ إلّا بفناءٍ وأن يقالَ لنا : فما الذي يحيلُ بقاءَ الألوانِ وكثيرٍ مِنَ الأعراضِ ، إذا لم يجبْ كونُ الباقي باقيًا بمَعنًى ؟ وإنّما عمدتُكم في نفيِها أنّها لو بقيت ، لَوَجَبَ أن يكونَ لها بقاءٌ ، يوجَدُ بها . [١٣٩أ] وذلك محالٌ في صفتِها .

فأمّا الجوابُ عن المطالبةِ بإثباتِ فنائِهِ بفناءِ الجواهِرِ ، فإنّه غيرُ لازمٍ ، لأنّنا نقولُ : إنّما يفنى الجوهرُ مع صِحَّةِ وجودِهِ بأن يُقْطَعَ عنه فعلُ الأكوانِ في سائرِ الجهاتِ ؛ فإذا عُرِّيَ منها ، وَجَبَ لا محالةَ عدمُهُ لأجلِ أنّنا قد بَيَّنَّا مِن قَبلُ أنَّ ما صَحَّحَ وجودَهُ وأجازَهُ ، صَحَّحَ وجودَ أكوانِهِ . وما أَحَالَ ومَنَعَ مِن وجودِ أكوانِه ، مَنَعَ من وجودِهِ مِن حيثُ عَلِمْنَا أنَّ وجودَه مضمّنٌ بوجودِ الكونِ في جهةٍ مِن الجهاتِ ، وأنّه محالٌ أن يوجدَ إلّا في مكانٍ أو ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ ؛ فمتى عُرِّيَ مِن سائرِ الأكوانِ ، لم يُتَصَوَّرْ ويُتَوَهَّمْ له وجودٌ .

وإذا كان ذلك كذلك ، وَجَبَ أن نقولَ : إنّما يعدمُ الجوهرُ بَعْدَ وجودِهِ وصِحَّةِ بقائِه بقطعِ سائرِ الأكوانِ في الجهاتِ عنه ولا يحتاجُ مع ذلك إلى فناءٍ ، يفنى به .

واعْلَمُوا أنَّ في هذا الجوابِ نظرًا[١] مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنّنا ، إذا لم نقلْ : إنَّ الباقِيَ باقٍ ببقاءٍ ، لَزِمَ جوازُ بقاءِ الأكوانِ وغيرِها مِنَ الأعراضِ إلّا ما قامَ دليلٌ على أنّه ليس بِبَاقٍ . وإنْ ألزم ذلكَ ، لم يَجُزْ أن يفنى الجوهرُ ، وإن قُطعت عنه فعلُ أكوانٍ فيه مستقبلة ، لأنَّ ما يبتدِئُ فيه مِنَ الكونِ باقٍ ، لا يصحُّ أن يعدمَ بَعْدَ وجودِهِ إلّا بفعلِ كونٍ آخرَ ، يضادُّهُ ؛ فكيف ينقطعُ عَنهُ ويبطلُ ما فيه منها بغيرِ كونٍ يضادُّهُ ؟ هذا بعيدٌ .

---

١ نظرًا : نظر ، الأصل .

والوجهُ الآخرُ أنّه ليس بأن يقالَ : إنّه يفنى لقطعِ الأكوانِ عنه أَوْلَى مِن القولِ بأنّه إنّما يفنى لقطعِ الألوانِ والطعومِ والروائحِ عنه ، لأنّه محالٌ وجودُهُ مع عدمِ جميعِها ، كما يستحيلُ ذٰلك في الأكوانِ وكلّها ، إذا فعلت مع جوازِ بقائِها ، لم يصحَّ أن تنتفيَ إلّا لشيءٍ ، يوجدُ في محلِّها . وذٰلك يقتضي دوامَ وجودِه ؛ فامتنعَ التعلُّقُ بذٰلك مع نفيِ البقاءِ .

وإذا أُجيبَ به ، ثمّ قال قائلٌ : قد قُلتُم في غيرِ موضعٍ : إنّ عدمَ الكونِ وغيرِه لا يوجبُ صفةً وحكمًا ولا يكونُ عِلَّةً ولا سببًا ولا موجبًا ولا فاعِلًا ولا مفعولًا ؛ فمحالٌ على هٰذا الأصلِ أن يكونَ عدمُ الجوهرِ معلولًا لا بعدمِ الأكوانِ .

يقالُ لهم : فهٰذا السؤالُ لكم . لو قلنا : إنّه باقٍ **[١٣٩ب]** ببقاءٍ وإنّه إنّما يُعدمُ لعدمِ بقائِهِ وقطعِهِ عنه ، فالجوابُ عن هٰذا ، إذا قلنا : إنّه يعدم لعدمِ أكوانِه أو عدم بقائِهِ ، أن نقولَ : ليس العدمُ بَعْدَ الوجودِ ولا قَبْلَهُ صفةً للمعدومِ ولا حكمًا ولا أمرًا ثابتًا لنفسٍ هي موصوفةٌ به ، فيقالُ : إنَّ عدمَ البقاءِ أو عدمَ الأكوانِ عِلَّةٌ له ، وإنّه معلولٌ بذٰلكَ ، وإنّما العدمُ بعد الوجودِ تلاشي المعدومِ وخروجُهُ عن كونِهِ شيئًا . وليس بخروجٍ مِن صفةٍ إلى صفةٍ تضادُّها مع كونِهِ نفسًا في الحالتَيْنِ ، كخروجِ الشيءِ عن كونِهِ متحرِّكًا عن المكانِ إلى كونِهِ ساكِنًا فيه وعن كونِهِ عالِمًا قادِرًا إلى كونِهِ عاجزًا جاهِلًا .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل توهُّمُكُمْ أنَّ العدمَ صفةٌ وحكمٌ معلولٌ بعدمِ البقاءِ ، لو عدم الأكوان ، وإن كنّا نلزمكم أن يكونَ الفناءُ علّةً لعدمِ المعدومِ لقولِكم : إنَّ للعدمِ حالًا ، يفارقُ بها الموجودَ . وإن لم تقولوا ذٰلك ، لَزِمَ أن لا يكونَ الوجودُ حالًا ، يفارقُ بها الموجودَ المعدومَ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، سقط أيضًا هٰذا الإلزام وما ظننتُم أنّه نقضٌ لأصولِنا .

فإن قال قائلٌ : إذا لم يكن الجوهرُ محتاجًا في وجودِهِ إلى وجودِ الأكوانِ ، ولا كان وجودُهُ معلولًا بوجودِها ، فكيف صارَ عدمُ سائِرِ أكوانِه مضمّنًا بعدمِه ؟

يقالُ : إنّما وَجَبَ ذٰلكَ مِنْ حيثُ قلتُم : إنَّ وجودَه مضمَّنٌ لوجودِ كونٍ فيه في مكانٍ ما ، وإنّه محالٌ وجودُهُ لا في مكانٍ ولا ما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ وبأوَّلِ في العقلِ يعلمُ ذٰلك .

وقد بَيَّنَّا في صَدْرِ الكتابِ كيف وَجَبَ تقدير لا مكان ، إذا وُجد فيه بتقديرِ المكانِ بما يُغنِي عن إعادتِه .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، وَجَبَ القَطْعُ على وُجُوبِ عدمِهِ ، متى عُدِمَتْ سائِرُ أكوانِهِ ، وإن لم يكن وجودُه معلولًا بشيءٍ منها ، وقام عدمُ الأكوانِ كلِّها مقامَ علَّةٍ لوجودِهِ ، لو تصوّر كونُهُ موجودًا لعلّةٍ ، لا يكونُ موجودًا إلّا عند وجودِها ، ويجب عدمُهُ لعدمِها . وصَحَّ لذٰلكَ أنْ نقولَ : إنَّ الجوهَرَ إنّما يُعدمُ بَعدَ وجودِه وصحّةِ بقائِه لقطعِ أكوانِهِ وعدمِها .

فإن قيل : لو كان عدمُ الأكوانِ مؤثِّرًا في وجوبِ عدمِ الجوهرِ ، لوَجَبَ أن يكونَ وجودُها مؤثِّرًا في وجودِهِ [١٤٠أ] ولوجَبَ أن يكونَ الموجودُ موجودًا لوجودِ الكونِ وأن يستحيلَ وجودُ الأكوانِ لاستحالَةِ الأكوانِ عليها .

يقالُ له : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ الجوهَرَ لا يحتاجُ في وجودِهِ إلى وجودِ الكونِ ، وإنّما يحتاجُ إلى الكونِ في كونِهِ كائنًا في جهةٍ مخصوصةٍ ومحاذاةٍ معيَّنةٍ ، وأنّه لو ٱحتاجَ إلى الكونِ من حيثُ كان موجودًا ، لاحتاجَ إليه كلُّ مشاركٍ له في الوجودِ كالقديمِ ، سبحانَهُ ، والأعراضِ . وذٰلك محالٌ .

ولهٰذا صَحَّ وجودُهُ مع عدمِ كلِّ كونٍ يُشارُ إليه بعينِهِ ، وإنّما يجبُ عدمُهُ بعدمِ سائِرِ أكوانِه لِعِلْمِنَا بتضمُّنِ وجودِهِ للكونِ في مكانٍ وجهةٍ ما ، كما يجبُ عدمُ جميعِ

صفاتِ الحيِّ عند عدمِ الحياةِ وعدمُ الأعراضِ عِندَ عدمِ محلِّها ، لا لأنَّ عدمَ الحياةِ والمحلِّ جملةٌ كعدمِ ما يعدمُ لعدمِهِمَا ، لكن لتضمُّنِهِ لوجودِهما على ما قد بَيَّنَّاهُ في غيرِ فصلٍ سَلَفَ .

ولا بدَّ لمَن قال مِن أصحابِنا : إنّه إنّما يعدمُ بعد وجودِهِ لعدمِ بقائِه أو لقطعِ البقاءِ عنه ، مِنْ أن يقولَ : إنّما يعدمُ لعدمِ بقائِهِ في حالٍ ، كان يصحُّ وجودُ البقاءِ له . وإن لم يشرطْ ذٰلك ، وَجَبَ عدمُهُ في حالِ حدوثِهِ لعدمِ بقائِه . وإنّما لم يجبْ ذٰلك لعدمِهِ في حالٍ ، يستحيلُ وجودُهُ فيها . ومثلُ هٰذا الشرطِ لا يحتاجُ إليه ، إذا قيل : إنّما عُدِمَ لِعَدَمِ أكوانِه ، لأنّه لا حالَ له مِن حالِ حدوثِهِ وما بعدها إلّا ويصحُّ وجودُ أكوانِهِ فيها . ولو كان باقيًا ببقاءٍ ، لم يصحَّ وجودُ بقائِه في حالِ حدوثِهِ ، وإنّما كان يصحُّ وجودُهُ في ثاني حالِ الحدوثِ وما بعدها ممّا يقالُ فيها : إنّه دائمُ الوجودِ .

فصل

وإن قال قائلٌ من أصحابِنا : إنَّ حالَ بقاءِ الشيءِ ودوام وجودِهِ حالةٌ زائدةٌ على مجرّدِ وجودِ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ ومخالفةٌ لها ، وقال : إنّ البقاءَ إنّما هو عِلَّةٌ لدوامِ وجودِه ، لا بمجرّدِ وجودِه ، جاز أن ينفصلَ مِن إلزامِ حالِهِ الموجود في حالِ حدوثِهِ إلى البقاءِ ، وإنِ ٱحتاجَ إليه في دوامِ وجودِه بأن يقولَ : ليس ٱبتداءُ وجودِ الحادِثِ كدوامِ وجودِه في الوصفِ ، بل هو وصفٌ زائدٌ عليه ومخالفٌ له . ولم أقلْ : إنَّ الموجودَ يحتاجُ في وجودِه إلى البقاءِ ، وإنّما يحتاجُ في دوامِ وجودِهِ [١٤٠ب] إليه ؛ فلم يلزم في ٱبتداءِ الوجودِ من الحاجةِ إلى البقاءِ ما يلزم في حالِ دوامِهِ . ووجَبَ ، إذا قطعَ عنهُ البقاءُ في حالٍ ، لو أمدّتهُ ، لكانت حالُ دوامِ وجودِهِ أن يكونَ معدومًا لا محالةَ ، لأنّه لا يعودُ بٱنقطاعِ دوامِ وجودِه إلى كونِه حادثًا ، وإنّما يخرجُ بٱنقطاعِهِ عن كونِه موجودًا . ولو كانت له حالٌ ، يخرجُ إليها سوى العدمِ ، لجاز وصَحَّ أن ينقطعَ دوامُ وجودِه إلى غيرِ العدمِ . وذٰلك باطلٌ .

وليس يجوزُ أن يُقال على هٰذا : يجبُ تحت الإخبارِ بدوامِ وجودِ الشيءِ صفةٌ زائدةٌ على الوجودِ ، وإنّما نعني بذٰلك ثبوتَ وجوبِ الشيءِ وكونِهِ غَيْرَ حادثٍ في تلك الحالِ ، ونفيُ حدوثِهِ ليس بصفةٍ زائدةٍ على وجودِهِ . ولو أمكنَ أن يُجعلَ دوامُ الوجودِ صفةً زائدةً عليه ، لأَمْكَنَ أن يُجعلَ دوامُ كونِ الحيّ حيًّا والكائنِ كائنًا صفةً زائدةً على مَعنَى كونِهِ حيًّا وكائنًا . وهٰذا ممّا يَبْعُدُ تَصَوُّرُهُ ؛ فوَجَبَ أن يكونَ حقيقةُ الوجودِ بمَعنَى دوامِهِ ، غَيْرَ أنّه وجودٌ ، ليس بحدوثٍ في حالِ الدوامِ وحدوثِ حالِ الابتداءِ .

وربّما ٱحترزَ أن يدفعَ به هٰذا الجواب أن يقالَ : إنَّ مَعْنَى وصفِ الباقي بأنّه باقٍ[١] أنّه

---

١ باقٍ : باقي ، الأصل .

دائمُ الوجودِ وأنّه موجودٌ غَيْرُ حادِثٍ وَقْتَ الإخبارِ عنه بأنّه موجودٌ . وقد ثَبَتَ أنَّ حقيقةَ الوجودِ مِنْ حيثُ هو وجودٌ لا يختلفُ ولا يتزايدُ في صفةِ الحادِثِ المبتدأ الوجودِ ، وصفة الثاني الذي هو موجودٌ غيرُ حادثٍ . وقد ثبت أنّ الصفةَ ، متى كان حصولُها معلولًا بعلّةٍ ، لم يجزْ أن يتخصَّصَ كونُها معلومًا ببعضِ أوقاتِ حصولِها له دون بعضٍ ، فيكونُ حصولُها تارةً معلولًا وتارةً غَيْرَ معلولٍ . يدلُّ على هٰذا أنّه لمّا كان كونُ الكائنِ العالِمِ القادِرِ كائنًا عالِمًا قادرًا معلولًا بمعنى أَوْجَبَهُ ، لم يَتَخَصَّصْ كونُهُ معلولًا بوقتٍ دون وقتٍ ، لا في ٱبتداءِ كونِه كذٰلك ولا في ثانيهِ وسائرِ أوقاتِ دوامِه .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك وكنّا قد عَلِمْنَا أنّه لا يصحُّ أن يكونَ ٱبتداءُ وجودِ الجسمِ وحدوثِه معلولًا بمعنى هو بقاء أو غيره ، ثبت أيضًا أنّ وجودَه في الثاني والثالثِ وسائرِ الأوقاتِ ليس بمعلولٍ [١٤١أ] بالبقاءِ ، وأنّ البقاءَ لا يصحُّ أن يكون علّةً لوجودِهِ في الثاني وما بَعدَهُ . ومتى لم تكن علّةً لوجودِه أو لغيرِ ذٰلكَ مِن أحكامِ الجسمِ ، لم يجبْ أنْ يكونَ بقاءُ القديمِ علّةً لوجودِهِ ولا كونُ بقاءٍ بقائِهِ الذي به يبقى علّةً لوجودِه أو لحُكْمٍ مِنْ أحكامِه . ولم يجبْ لذٰلك أن نقولَ : قيامُهُ بالقيامِ ، سبحانَهُ ، وإن كان وجودُهُ شرطًا لوجودِ البقاءِ الذي يبقى به القديمُ ، تعالى ، وَجَبَ لذٰلك أن نقولَ : إنَّ بقاءَ كلِّ باقٍ لنا وجودُهُ شرطًا لدوامِ وجودِ الباقي به ، وإنّ بقاءَ الباقي ووجودَه لا على سبيلِ الحدوثِ متضمِّنٌ لوجودِ البقاءِ ؛ فحاجةُ الباقي إلى وجودِ بقائِه إنّما هي حاجةُ الشيءِ إلى ما هو شرطٌ له وإلى ما يتضمَّنُ وجودُهُ وجودَهُ ، وإن لم يكن عِلّةً . ولا يجبُ ، إذ كان ذٰلك كذٰلك ، وجودُ ما شرط لوجودِ شيءٍ آخر قيامه بما هو شرطٌ له ومضمّن وجوده بوجودِه . يُبينُ ذٰلك ويَكشفُهُ أنّه لا يجب قيامُ الحياةِ بالعلمِ والقدرةِ وشيء مِن صفاتِ الحيّ مِنْ حيثُ كانت شرطًا لوجودِها ، ولا قيامُ المقدورِ بالقدرةِ مِنْ حيثُ كان وقوعُه خلقًا أو

كسبًا مشروطًا بوجوبِ القدرة به عليه . والقدرةُ ليست بعلّةٍ للمقدورِ في أمثالِ هٰذا .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بَانَ أنّه لا يلزمُنا ، إذا جعلنا البقاءَ شرطًا لدوامِ وجودِ ما يُوصَفُ بأنّه باقٍ ، أن نقولَ : إنّه يجبُ قيامُهُ بالباقي مِنْ حيثُ كان شرطًا لبقائِه ، وإنّما يجبُ قيامُ عِلّةِ الحكمِ بذاتِ مَن له الحكمُ وٱختصاصها في الوجودِ به .

وقد ثبت مِن قولِ جماعةِ أهلِ الحقّ أنّه ليس من حقّ البقاءِ أن يقومَ بالباقي لا محالةَ ، بل قد يصحُّ أن يقومَ به ويصحُّ أن لا يقومَ به . وثبت أيضًا من قولِهم أنّ من حقّ علّةِ الحكمِ وجودها بذاتِ مَن له الحكمُ ؛ فثبت بذٰلكَ أنّ الواجبَ لا يجعلُ البقاءَ مِن قبيلِ العِلَلِ الموجبةِ للأحكامِ ، بل يجبُ أن يجعلَ مِن قبيلِ الشروطِ التي لا يجبُ قيامُها بما هي شرطٌ له .

فإن قال قائلٌ : فإذا لم يَكُنِ البقاءُ مِن نوعِ العِلَلِ الموجبةِ للأحكامِ ، وإنّما هي مِن قبيلِ الشروطِ ، ولم يكن مِن حقّ ما هو شرطٌ لشيءٍ أو لثبوتِ صفةٍ له قيامه به ، وجاز [١٤١ب] لأجلِ ذٰلكَ عندكم كونُ بقاءِ القديمِ باقيًا لوجودِ بقاءٍ لا يقومُ به ، فلِمَ لا يجوزُ أن يبقى القديمُ ببقاءٍ لا يقومُ به أن تبقى سائرُ الأجسامِ أو بعضُها ببقاءٍ لا يقومُ بها ؟ وكذٰلك الأعراضُ يجبُ صحّةُ بقائِها بعرضٍ ، لا يقومُ بها . وما المانِع من ذٰلك ؟

يقالُ لهم : ما المانِعُ من كونِ القديمِ باقيًا ببقاءٍ لا يقومُ به ، فهو أنّه لم يقمْ بقاؤُهُ به وهو صفةٌ لا يقومُ بنفسِهِ ، لَوَجَبَ أن لا يقومَ إلّا بِمَحَلٍّ ، هو غير القديمِ ، تعالى ؛ فأمّا أن يكونَ ذٰلك الغيرُ قديمًا قائمًا بنفسِهِ مع اللهِ ، تعالى ، في أزلِهِ ، فمحالٌ[1] لِمَا قد بَيّنّاهُ في التوحيدِ[2] ونفيِ ثانٍ معه .

---

١ فمحال : – ، الأصل .

٢ أي كتاب التوحيد ؛ وهو من أوائل كتب هداية المسترشدين ، لا يتوافر منه أصل مخطوط .

ومحالٌ قيامُ بقائِهِ الذي هو شرطٌ لدوامِ وجودِهِ في بعضِ الأجسامِ والجواهِرِ المحدثَةِ ، لأنّ ذٰلكَ يوجبُ أن لا يكونَ البقاءُ موجودًا قَبلَ وجودِ الجسمِ وأن لا يكونَ القديمُ باقيًا قبل وجودِ بقائِهِ ووجودِ محلّهِ الحادِثِ . وذٰلكَ نهايةُ الإحالةِ .

وأمّا ما يحيلُ بقاءَ شيءٍ مِن الأجسامِ ببقاءٍ ، لا يوجدُ به ، فهو أنّ بقاءَهُ[1] عرضٌ . ومحالٌ أن لا يوجدَ به ولا بغيرِهِ ، فوَجَبَ ، لو لم يوجدْ به ، أنْ يوجدَ بغيرِهِ مِن الأجسامِ والجواهِرِ . وهٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنّه قولٌ يوجبُ ٱستحالةَ وجودِ الجسمِ باقيًا مع وجودِ جسمٍ آخرَ ، يوجدُ به بقاؤُهُ الذي هو شرطٌ لدوامِ وجودِهِ ، حتّى لا يصحَّ أن يوجدَ أحدُ الجسمَيْنِ مع عدمِ الآخرِ وأن لا يصحَّ أنْ يخلقَ اللهُ ، تعالى ، جسمًا ويُبْقِيَهُ إلى الحالِ الثانيةِ إلّا بأنْ يَخلقَ في الثاني جسمًا آخرَ ، يحلُّ بقاؤُه فيه . وهٰذا ما قد دلَّتْ واضحاتُ الأدلّةِ على بطلانِهِ وأنّه لا يجوزُ أن يُنَاطَ وجوبُ الجسمِ والجوهرِ بجسمٍ آخرَ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنّ البقاءَ الذي هو شرطٌ لكونِ القديمِ ، تعالى ، وكونِ الجسمِ باقيًا يجبُ قيامُه بهما . وليس مِثْلُ هٰذا موجودًا في وجوبِ وجودِ بقاءِ القديمِ بذاتِهِ مِن حيثُ كان شرطًا لكونِهِ باقيًا ؛ فيجبُ ترتيبُ ذٰلكَ على موجبِ الأدِلّةِ مِن غيرِ قياسٍ بعضِهِ على بعضٍ .

وهٰذا واضحٌ في **[١٤٢أ]** إبطالِ ما ألزمُوهُ ، ولكن قد يلزمُ على هٰذا تصحيحُ القولِ ببقاءِ الأعراضِ ببقاءٍ ، يوجدُ بمحلِّها ، لأنّها تكونُ[2] شرطًا لبقائِها لا علّةً . وفي هٰذا نظرٌ . ويلزمُ أيضًا عليه حاجةُ الباقي في حالِ حدوثِهِ إلى البقاءِ مِنْ حيثُ ثَبَتَ أنّ حقيقةَ الوجودِ المبتدأ والدائم غَيْرُ مختلفةٍ وما هو شرطٌ للصفةِ يجبُ لزومُهُ لها في

---

١ بقاءه : نفاة ، الأصل .

٢ تكون : وتكون ، الأصل .

حالِ ٱبتدائِها وحالِ دوامِها بالحياةِ التي هي شرطٌ لابتداءِ كونِ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادرًا ولدوامِ كونِهِ كذٰلكَ .

فصل

فإن قيل : لو كان البقاءُ شرطًا لكونِ الباقي باقيًا لا علّةً موجبةً لبقائِه ، لَصَحَّ وجودُهُ ، وإن لم يَكُنِ الجسمُ باقيًا ، لأنَّ شرطَ الصفةِ والحكمِ لا يوجبُهما ، بل يجوزُ حصولُهما . والبقاءُ عندكم يوجبُ كونَ الباقي باقيًا ؛ فيجبُ كونُه علّةً لبقائِه .

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُم ، لأنّ مرادَنا بقولِنا : إنّ البقاءَ شرطٌ لدوامِ وجودِ الباقي ، أنّ دوامَ وجودِهِ يتضمّنُ وجودَ البقاءِ لا محالةَ . وما يتضمّنُ حصولُه وجودَ شيءٍ لا يصحُّ حصولُه مع عدمِ ما يتضمّنُهُ ، كما أنّه ، إذا كان وجودُ العلمِ والقدرةِ يتضمّنُ وجودَ الحياةِ ، لم يصحَّ وجودُهُما مع عَدَمِهَا ؛ فسقط ما قالوه .

وهٰذا الجوابُ في إثباتِ البقاءِ لكلِّ باقٍ ، وإن لم يكن عِلّةً ، مسقطٌ[١] لسؤالِهم على دليلِنا في إثباتِ العلمِ . وذٰلك بَيِّنٌ وذاك أنَّ دوامَ وجودِ الشيءِ حالةٌ زائدةٌ على مجرَّدِ وجودِ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ ومخالفةٌ لها .

ومن قال : إنَّ البقاءَ إنّما هو علّةٌ لدوامِ وجودِهِ ، جاز أيضًا أن يفصلَ بَيْنَ إلزامِ حاجةِ الموجودِ في حالِ حدوثِه إلى البقاءِ ، وإنِ ٱحتاج إليه في دوامِ وجودِهِ بأن يقولَ : ليس ٱبتداءُ وجودِهِ كدوامِ وجودِهِ في الوصفِ ، بل هو زائدٌ عليه ومخالفٌ له . ولم أَقُلْ : إنَّ الموجودَ يحتاجُ في وجودِهِ إلى البقاءِ ، وإنّما قلنا : يحتاجُ في دوامِ وجودِه إليه ؛ فلم يلزمْ في ٱبتداءِ الوجودِ من الحاجةِ [١٤٢ب] إلى البقاءِ ما يلزمُ في حالِ دوامِه . وَوَجَبَ ، إذا قطعَ عَنهُ البقاءُ في حالٍ ، لو أمدَّهُ به ، لكانت حالُ دوامِ وجودِهِ أن يكونَ معدومًا لا محالةَ ، لأنّه يعودُ بٱنقطاعِ دوامِ وجودِهِ إلى كونِه حادثًا ، وإنّما يخرجُ بٱنقطاعِهِ عن كونِه موجودًا إلى العدمِ . ولو كانت له حالٌ ، يخرجُ إليها سوى العدمِ ، لجازَ وصَحَّ أن ينقطعَ دوامُ وجودِهِ إلى غيرِ العدمِ ، ولكن

---

١ مسقطٌ : مسقطا ، الأصل .

ذٰلك باطلٌ .

وقد يجوزُ أن يُقال على هٰذا : ليس تحت[1] الإخبارِ بدوامِ وجودِ الشيءِ حالٌ زائدةٌ على الوجودِ ، وإنّما معنى ذٰلك ثبوتُ وجودِ الشيءِ وكونُهُ غَيْرَ حادِثٍ في تلك الحالِ . ونفيُ حدوثِهِ ليس بصفةٍ على وجودِه . ولو أمكنَ أن يُجعلَ دوامُ الوجودِ صفةً زائدةً عليه ، لأَمْكَنَ أن يُجعلَ دوامُ كونِ الحيّ حيًّا والكائنِ كائنًا صفةً زائدةً على مَعنَى كونِهِ حيًّا وكائنًا . وهٰذا ما لا يَبْعُدُ عنّا تصوُّرُهُ .

فإن قيل : فإذا قُلتُم : إنّ الجوهرَ لا يحتاجُ في كونِهِ موجودًا إلى وجودِ شيءٍ مِنْ أكوانِهِ ، فما أنكرتُم من توهُّمِ وجودِهِ مع عدمِ سائر أكوانِهِ ؟ فيتصوّر كائنًا لا في مكانٍ ولا فيما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ .

يقالُ له : لو صَحَّ وجودُهُ عاريًا من جميعِ الأكوانِ ، لوجَبَ لَعَمْرِي كونُهُ لا في مكانٍ ولا فيما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ ، غَيْرَ أنّنا نعلمُ بأوّلِ في العقلِ أنّه لا يوجدُ إلّا في مكانٍ أو ما يُقدَّرُ تقديرَ المكانِ ، فٱستحالَ تصوُّرُ وجودِه عاريًا مِن سائرِ الأكوانِ ، كما يستحيلُ تصوُّرُ وجودِه لا في مكانٍ ولا فيما يُقَدَّرُ تقديرَ المكانِ ، وَوَجَبَ لذٰلكَ العلمُ بعدمِهِ ، متى عُرِيَ مِن سائرِ الأكوانِ .

ويجبُ على مَن أجَابَ بأنّ الباقِيَ باقٍ لا ببقاءٍ ، قديمًا كان أو محدثًا ، أن لا يحيلُ بقاءَ كثيرٍ مِنَ الأعراضِ وأن يُوقِفَ أمرَها على الدليلِ ؛ فما دَلَّ على أنّه باقٍ ، قُضِيَ بذٰلكَ فيه . وما دَلَّ على أنّه يمتنعُ بقاؤُه ، حُكِمَ بذٰلك عليه . ولا نعرفُ شيئًا يحيلُ بقاءَ الأعراضِ على هٰذا الجوابِ .

وهٰذِهِ جملٌ [١٤٣أ] في هٰذا البابِ على الحواسّ كافيةٌ . وما ذكرناهُ مِنَ الاعتلالِ لنفيِ البقاءِ عن كلِّ باقٍ أَوْلَى مِن غيرِه مِمَّا ذُكِرَ في هٰذا البابِ .

---

١ تحت : بحب ، الأصل .

فصل

وقد ٱستدلَّ على أنّه لا بقاءَ للباقي منّا بأنّ ذٰلك لو كان كذٰلك ، لاستحالَ بقاءُ بقائِهِ ، لأنّه لو ثَبَتَ ، لكانَ عرضًا ، لا يحمل الأعراضَ . وكان يجبُ لذٰلكَ حدوثُهُ في كلِّ محالٍّ . وكان يجبُ لذٰلكَ حدوثُ الجسمِ حالًا فحالًا لأجلِ حدوثِ ما يحتاجُ في وجودِهِ إليه حالًا فحالًا ولِمَا يسدُّ ذٰلك لأجلِ أنّه كان ينكرُ إحداثَ الجسمِ في الحالِ الثانيةِ مِن حالِ وجودِهِ بالعراقِ بأقصى تُخُومِ خراسان ، وبأنّ ذٰلك لو كان كذٰلك ، لكان محدثُ الجسمِ في كلِّ حالٍ هو محدِثُ ألوانِهِ وأكوانِهِ وجميعِ صفاتِهِ ، لأنّه لا يصحُّ أن يفعلَ شيئًا في حالِ حدوثِهِ لوجوبِ تقدُّمِ قدرتِهِ لمقدورِهِ . وكان يجبُ قبحُ مدحِهِ وذمِّهِ على أكوانِهِ وتصرُّفِهِ في كلِّ حالٍ لكونِ ذٰلكَ ضرورةً فيه غَيْرَ كسبٍ له .

فصل

وقد آستدلَّ أيضًا على ذٰلكَ بأنّه لو كان الباقي باقيًا ببقاءٍ ، لم يَخلُ أنّه إمّا[١] أن يكونَ له ضدٌّ أو[٢] لا ضِدَّ له ؛ فإن كان ممّا له ضِدٌّ ، وَجَبَ صحّةُ خلقِ ضِدّهِ في الجسمِ ووَجَبَ ، لو خلقَ ضدّه ، أن لا يخلقَ إلّا في محلِّهِ . وكان يجبُ أن يعدمَ الجسمُ ، إذا لم يخلقْ بقاؤه ويكون موجودًا لحلولِ[٣] الفناءِ فيه ، لأنّه لا يصحُّ أن يحيلَهُ وهو معدومٌ ، وهٰذا يوجبُ أن يكونَ موجودًا معدومًا ، ولأنّ ذٰلكَ فعلٌ ، لا يأْمَنُ قائِلُهُ أن يكونَ سائرُ أجسامِ العالَمِ الموجودةِ الدَّهْرَ الطَّوِيلَ غَيْرَ باقيةٍ ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ، لم يخلقْ فيها ، وإن كانت مع ذٰلكَ موجودةً لخلقِ ضِدِّ البقاءِ فيها . وهٰذِهِ جهالةٌ ، لا يصحُّ معها العلمُ بأنّ شيئًا باقٍ .

قالوا : ولأنّه لو كان باقيًا بمَعْنًى ، لَوَجَبَ صحّةُ خلقِ ذٰلكَ المعنى فيه في حالِ حدوثِه ، كما يصحُّ خلقُ السوادِ والكونِ في حالِ حدوثِه . وذٰلك مُحالٌ بآتّفاقٍ .

[١٤٣ب] قالوا : وإن كان المعنى الذي هو البقاءُ ممّا لا ضِدَّ له ، لم يَخْلُ فاعلُه مِن أن يكونَ مُلْجَأً إلى فعلِهِ في الجسمِ أو غَيْرَ ملجأٍ إلى ذٰلكَ ؛ فإن كان ملجأً إلى ذٰلكَ ، آستحالَ فناءُ الجسمِ أبدًا ، إذا كان فاعلُ البقاءِ فيه ملجأً أبدًا إلى فعلِهِ ، فيجبُ آستحالةُ فنائِه أبدًا . وذٰلك مُحالٌ . وإن كان غَيْرَ ملجأٍ إلى فعلِه ، صَحَّ منه أن يحدثَ الجسم في الحالةِ الأولى ولا يحدث البقاء فيه في الحالةِ الثانيةِ لكونِهِ غَيْرَ ملجأٍ إلى فعلِه فيه . ولو لم يحدث البقاء فيه في الثاني مِن حالِ حدوثِه ، لم يَخلُ مع ذٰلك مِن أحَدِ أمرَيْنِ : إمّا أن يكون معدومًا أو موجودًا[٤] ؛ فإن كان معدومًا ،

---

١ إما : فام ، الأصل .

٢ ضدّ أو : ضدا ، الأصل .

٣ لحلول : لحاول ، الأصل .

٤ موجودًا : + فان كان معدوما او موجودا ، الأصل .

إذا لم يفعلِ البقاء لعدمِ البقاءِ ، وَجَبَ ، لو أَخَّرَ صانِعُهُ إحداثَهُ إلى الحالِ الثانيةِ مِن حالِ حدوثِهِ أن لا يصحَّ أن يوجدَ فيها إلّا بأن يفعلَ فيه البقاء ، كما أنّه إذا دام وجودُهُ إليها ، ٱحتاجَ إلى البقاءِ ، لأنّها حالٌ ، يصحُّ ٱبتداؤه فيها ويصحُّ بقاؤُهُ إليها ؛ فإن كان لا يبقى فيها ويوجدُ إلّا ببقاءٍ ، وَجَبَ أن لا يوجدَ مبتدأً لحدوثٍ فيها إلّا ببقاءٍ . ولو ٱحْتَاجَ ٱبتداءُ حدوثِهِ في الثاني إلى بقاءٍ ، كما يحتاجُ دوامُ وجودِه فينا إلى بقاءٍ ، لاحتاجَ أيضًا في حالِ ٱبتدائِه وحدوثِه إلى بقاءٍ . ولو لم يصحَّ له الوجودُ في الأوَّلِ إلّا ببقاءٍ ، يكونُ لأجلِهِ موجودًا ، لوَجَبَ وجودُ ذٰلك البقاءِ وأن يحتاجَ في وجودِهِ إلى مَعنًى ، به يصيرُ موجودًا ؛ فكذٰلكَ القولُ في معنى معناه أبدًا إلى غيرِ غايةٍ ، وذٰلك يوجبُ إحالةَ وجودِ الأجسامِ لتعلُّقِ وجودِها بما لا نهايةَ له والعلم بٱستحالةِ خروجِ ما لا نهايةَ إلى الوجودِ .

وهٰذا باطلٌ ، لأنّنا قد عَلِمْنَا صِحَّةَ وجودِ الأجسامِ وثبوتِ وجودِهَا وأنّ صانِعَ الجسمِ ، لو[1] أَخَّرَ إحداثَهُ إلى الثاني مِن حالِ حدوثِه ولم يفعلْ فيه البقاءَ لكونِهِ غيْرَ ملجأٍ إلى فِعْلِهِ ، لكانَ مع عدمِ البقاءِ موجودًا ، فقد صَحَّ أنّه لا يحتاجُ في دوامِ وجودِهِ وٱستمرارِهِ إلى فعلِ مَعْنًى له ، يكونُ باقيًا ، ولم ننكرْ [١٤٤أ] أن يكونَ سائِرُ الأجسامِ الموجودةِ الدائمةِ الوجودِ موجودةً ، مستمرًّا بها الوجودُ ، وإن لم يفعلْ فيها بقاء ، تكونُ به باقيةً . وهٰذا يُبَيِّنُ أنّه لا يحتاجُ الباقي في كونِه باقيًا إلى إثباتِ بقاءٍ له .

وما قدّمناهُ أَوْلَى في التعلُّقِ بنفيِ حاجةِ الباقي في كونِه باقيًا إلى بقاءٍ ، وهو أنَّ دوامَ الصفةِ في مَعنَى ٱبتدائِها ؛ فلو ٱحتاجَ دوامُها إلى مَعنًى ، لاحتاجَ إليه ٱبتداؤُها . وقد بَيَّنّا ذٰلكَ بما فيه كفايةٌ .

---

١ لو : او ، الأصل .

فأمّا ما ذكرناهُ عنهم ثانيًا ، فإنّه دعوى ، لأنّه لا يجبُ ، وإن كان بقاءُ الجسمِ حادثًا متجدّدًا حالًا فحالًا ، أن يكونَ وجودُ الجسمِ متجدّدًا[١]، حتّى يلزمَ عليه ما قالوهُ ، لأنّ هٰذِهِ دعوى لا حُجَّةَ عليها ، لأنّ البقاءَ ليس بعلّةٍ لوجودِ الجسمِ . ولذٰلكَ صَحَّ وجودُهُ في حالِ حدوثِهِ مع عدمِ البقاء ، وإنّما هو مقتضٍ لدوامِ وجودِهِ .

وليس دوامُ وجودِهِ مِن مَعنَى ٱبتداءِ حدوثِهِ في شيءٍ ، لأنَّ المبتدأَ الوجودُ ، لا يكون بٱتّفاقٍ في ٱبتداءِ وجودِهِ دائمُ الوجودِ ، وإنّما يدومُ وجودُهُ ، إذا كان موجودًا عن وجودٍ ، لا عن عدمٍ ؛ فدوامُ وجودِ الشيءِ نقيضُ مَعنَى ٱبتداءِ وجودِهِ ، لا في أنّه وجودٌ ، ولكن في مَعنَى أنّ أحدَهما وجودٌ مبتدأٌ . ومَعنَى ذٰلك أنّه وجودٌ عن عدمٍ ، والآخرُ وجودٌ دائمٌ مستمرٌّ . ومَعنَى ذٰلكَ أنّه وجودٌ عن وجودٍ ، لا عن عدمٍ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، فكيف يلزمُ مَن قال مِن مُثْبِتِي البقاءِ : إنّ البقاءَ علّةٌ أو شرطٌ أو مقتضٍ لدوامِ وجودِ الجسمِ ، أن يقولَ : إنّه علّةٌ لابتداءِ وجودِ الجسمِ وحدوثِهِ ، وهو لم يجعلِ البقاءَ علّةً أو شرطًا أو مقتضيًا له ؟ فبطل بذٰلكَ ما قالوه .

وممّا يبطلُه أنّهم يَزْعُمُونَ أنَّ الجسمَ الثقيلَ الذي فيه الاعتمادُ سفلًا لا يجوزُ أن يبقى ما فيه من السكونِ دون أن يكونَ تحته جسمٌ يعمدُهُ ويستقلُّ عليه ، وأنّه قد يجوزُ مع ذٰلكَ أن يكونَ سكونُ الجسمِ الذي تحته سكونًا متجدِّدًا وحادثًا سكونًا بعد سكونٍ ، ولم يوجبْ ذٰلكَ أن يكونَ سكونُ ما فوقه حادثًا **[١٤٤ب]** متجدِّدًا حالًا فحالًا لِتَجَدُّدِ وجودِ سكونِ ما تحته الذي يحتاجُ في كونِهِ ساكنًا إلى وجودِهِ . وكذٰلكَ لا ينكرُ أن يكونَ دوامُ وجودِ الجسمِ محتاجًا إلى تجدُّدِ البقاءِ لهُ حالًا فحالًا . وبطل بذٰلكَ ما قالُوهُ .

---

١ حالًا فحالًا أن يكون وجود الجسم متجدّدًا : مكرّر في الأصل .

فإن قالوا : ليس يحتاجُ بقاءُ سكونِ الجسمِ الثقيلِ إلى وجودِ سكونِ ما تحته ، حتّى لو لم يسكنِ الذي تحته ، لم يصحَّ بقاءُ سكونٍ ، وإنّما يحتاجُ إلى سكونِ ما تحته لأجلِ ما فيه من الاعتمادِ سفلًا ووجوبِ توليدِ الاعتمادِ للحركةِ في جهتِهِ ؛ فمتى لم يكن تحته جسمٌ يُقِلُّهُ ويعمدُهُ[١]، وَجَبَ زوالُهُ وهُوِيُّهُ في جهةِ السُّفْلِ . ولو خلق فيه الاعتماد صُعُدًا وعُلُوًّا ، لَصَحَّ بقاءُ سكونِهِ ، وإن لم يكن تحته جسمٌ يعمدُهُ . وإذا كان الاعتمادُ صُعُدًا ، لو خلق فيه ، لَنَابَ منابَ سكونِ ما تحته في جوازِ بقاءِ سكونِهِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى سكونِ ما تحته ، لم يجبْ لذٰلكَ تجدُّدُ سكونِه وحدوثِه حالًا فحالًا وكونه غَيْرَ باقٍ لكونِ سكونِ ما تحته غَيْرَ باقٍ . وأنتم إذا قلتُم : إنّه لا يكونُ الجسمُ موجودًا في الثاني وما بعده إلّا لوجودِ البقاءِ له ، وإنّه لا شيءَ يقومُ مقامَ بقائِهِ ، لو خلق له أو فيه مع عدمِ البقاءِ لكانَ باقيًا ، ٱفترق قولُكم وقولنا ، وَلَزِمَكُمْ حدوثُ الجسمِ حالًا فحالًا لحدوثِ ما يحتاجُ في وجودِه إليه حالًا فحالًا .

يقالُ لهم : ما قلتُمُوهُ غَيْرَ عاصمٍ من الإلزامِ ، لأنّكم ، وإن لم تقولوا : إنّ الثقيلَ يحتاجُ في بقاءِ سكونِهِ إلى سكونِ جسمٍ تحته يعمدُهُ ، إذا كان ٱعتمادُهُ عُلُوًّا ، فإنّكم تقولونَ : إنّه يحتاجُ لا محالةَ إلى سكونِ ما تحته ، إذا كان ٱعتمادُهُ سُفْلًا . وكان من حقِّهِ توليدُ الحركاتِ في جهتِهِ هو في هٰذِهِ الحالِ محتاجٌ إلى سكونِ ما تحته ، إذا كان ٱعتمادُهُ صُعُدًا ، وإنّما ألزمناكم ذٰلكَ ، إذا كان سفلًا . ولا جوابَ لهم عن ذٰلك .

ويُقال لهم أيضًا : إن كان الجسمُ الثقيلُ المعتمدُ سفلًا لا يحتاجُ بقاءُ سكونِهِ إلى بقاءِ سكونِ جسمٍ تحته ، لأنّه قد يقومُ مقامَهُ في بقاءِ سكونِه غيرُهُ ، وَجَبَ

---

١ ويعمده : وتعمده ، الأصل .

[١٤٥أ] أن لا يحتاجَ الحيُّ القادرُ العالِمُ منّا في كونِهِ حيًّا عالِمًا قادِرًا إلى حياةٍ وعلمٍ وقدرةٍ لقولِكم بأنّه قد يشرِكُهُ في كونِه على هٰذِهِ الصفاتِ ما لا حياةَ لهُ ولا علمَ ولا قدرةَ ، وهو القديمُ ، تعالى ؛ فلو ٱحْتَاجَ الإنسانُ في كونِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ إلى المعاني والعِلَل ، لاحتاجَ إليها كلُّ مشارِكٍ له ، كما أنّه لمَّا ٱحْتَاجَ سكونُ الثقيلِ المعتمدِ سُفْلًا لأجلِ ما فيه من الاعتمادِ سفلًا إلى جسمٍ ساكنٍ تحته ، ٱحتاجَ بقاءُ سكونِ كلِّ ثقيلٍ معتمدٍ سفلًا إلى سكونِ جسمٍ تحته يقلُّهُ ويعمدُهُ . ولو لم يحتجْ سكونُ بعضِ الثقيلِ المعتمدِ سفلًا إلى ذٰلكَ ، لم يحتجْ إليه جمعُهُ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ أيضًا أن لا يحتاجَ سكونُ الثقيلِ المعتمدِ سفلًا إلى سكونِ ما تحته لأجلِ أنّه قد يقومُ غيرُهُ في صِحَّةِ بقائِهِ ساكنًا مقامَهُ ، وهو الاعتمادُ عُلُوًّا . ولا جوابَ لهم عن ذٰلك .

فصل

فأمّا قولُهم : إنّه إذا لم يَكُنْ ملجأً إلى فِعْلِ البقاءِ ، صَحَّ وجودُهُ في الثاني ، وإن لم يفعلِ البقاءَ فيه ، فإنّه قولٌ باطلٌ ، لأنّنا وإيّاهم مُتَّفِقُونَ على أنّه ، تعالى ، غيرُ ملجأ إلى فعلِ شيءٍ مِنَ الأكوانِ في الجوهرِ ، إذا أَوْجَدَهُ . ومع ذٰلكَ ، فلا يَصِحُّ أن لا يفعلَ فيه مع إيجادِهِ له شيئًا منها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ . وكذٰلكَ فإنّه غيرُ ملجأ إلى فعلِ العلمِ الضَّروريّ في العاقلِ بما أدرَكَتْهُ حَوَاسُّهُ ، بل يفعلُ ذٰلكَ ٱختِيَارًا . ومع هٰذا فإنّهُ لا يَصِحُّ أن لا يفعلَ في العاقلِ العلمَ بالمدرَكاتِ في أمثالِ هٰذا ، مِمَّا لَعَلَّهُ أن يكثرَ تَتَبُّعُهُ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وأمّا قولُهم : إنّه لو كان البقاءُ معنًى يفعلُ في الجسمِ ، كالكونِ واللّونِ والطّعمِ ، لَصَحَّ أن يفعلَ فيه في حالِ حدوثِهِ ، فإنّه أيضًا إلزامٌ باطلٌ وبغير حُجَّةٍ ولأنّه لو كان ذٰلك واجبًا ، لَوَجَبَ ، إذا كانَتِ الحركةُ عنِ المكانِ مَعنًى يفعلُ في الجسمِ كما أنّ السكونَ واللَّوْنَ مَعْنَيَانِ يفعلانِ فيه ، لَصَحَّ أن يفعلَ فيه الحركةَ عنِ المكانِ في حالِ حدوثِهِ فيه ، كما صَحَّ أن [١٤٥ب] يفعلَ فيه اللونَ في حالِ حدوثِهِ . ولمَّا لم يجبْ ذٰلكَ وكان قولُنا : إنَّ الحركةَ عنِ المكانِ مخلوقةٌ فيه في حالِ حدوثِه نقضًا لقولِنا : إنّه حادِثٌ في تلكَ الحالِ وموجبٌ لأن يكونَ قد كان فيه قبلها ، ثمّ تحرَّكَ عنه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم : ولو كان العلمُ والقدرةُ والحياةُ معانيَ[١] تفعلُ في الجوهرِ ، كالكونِ واللونِ ، لَصَحَّ أن تفعلَ فيه في حالِ ٱنفرادِهِ ؛ فإن لم يجبْ هٰذا ، لم يجبْ ما قُلتُم .

فإن قالوا : وجودُ الحياةِ يَتَضَمَّنُ أيضًا له بِنْيَةُ حيّ .

---

١ معاني : معان ، الأصل .

قيل لهم : وخَلْقُ البقاءِ فيه يَتَضَمَّنُ وجوده قَبلَ خلقِهِ فيه ، وإنّما هو مقتضٍ لدوامِ وجودِهِ ، لا لِمُجَرَّدِ الوجودِ ؛ فَبَانَ بهٰذا أجمع أنَّ ما قدّمناهُ أَقْرَب إلى إمكانِ التعلُّقِ به في نفيِ البقاء . ولا يَضُرُّنَا ما ذَهَبَ إليه شيوخُنا ، ﷺ ، في إثباتِ الباقي باقيًا ببقاءٍ بنهايةِ ما مكّنَ التعلُّقُ به .

والذي يقوى عِندَنا في ذٰلكَ ما ذكرناهُ مِن أنَّ الباقي ، قديمًا أو محدثًا ، غيرُ محتاجٍ في ٱستمرارِ الوجودِ به ودوامه إلى إثباتِ فعلٍ يكونُ به باقيًا ، وأنّ ذٰلكَ غير قادحٍ في كونِه ، تعالى ، حيًّا عالِمًا قادرًا بصفاتٍ باقيةٍ ، كما أنّ القولَ بأنّه قديمٌ لا بِقِدَمٍ وموجودٌ لا بوجودٍ ومغايِرٌ ومخالِفٌ لِمَا يغايِرُهُ ويخالِفُهُ بلا غَيْرِيّةٍ ولا خلافٍ لا يوجبُ كونَهُ عالِمًا لا بِعِلْمٍ ، لأنّ كونَ الباقي منّا باقيًا على هٰذا الجوابِ بمثابةِ كونِ الموجودِ موجودًا والقديمِ قديمًا في أنَّ ذٰلكَ أجمع غير معلولٍ فينا فيما هو غير معلولٍ لكلِّ مَن شَرَكَنا في هٰذِهِ الصفاتِ . وليس كذٰلكَ سبيلُ كونِ العالِمِ عالِمًا وكونِ الحيّ القادِرِ حيًّا قادرًا ، لأنَّ هٰذِهِ صفاتٌ معلولةٌ فينا ، وكذٰلكَ هي معلولةٌ فيه ، سبحانَهُ . والفصلُ بينَ الأقربِ ظاهِرٌ .

وقد قال شيخُنا أبو الحسن ، ﷺ ، في غيرِ موضعٍ : إنَّ الباقي هو الكائنُ بغيرِ حدوثٍ وإنّه باقٍ ، لأنّه كائنٌ بغيرِ حدوثٍ ، كما أطلقَ ذٰلكَ المُخالِفُونَ ، وقال : والباقي إنّما كان باقيًا ، [١٤٦أ] لأنَّ له بقاءٌ ، وقد يكونُ البقاءُ هو الباقي وهو بقاءُ القديمِ ، تعالى ، وقد يكونُ مَعْنًى ، لا يقالُ : هو الباقي . يعني بذٰلكَ البقاءَ الذي يَبْقَى به القديمُ ، تعالى ، دُونَ بقاءِ الأجسامِ .

وفي هٰذا نظرٌ ، لأنّه إذا قيلَ : الباقي باقٍ ، لأنَّ له بقاءٌ ، وقد يكونُ البقاءُ هو الباقي ، صارَ هٰذا الباقي الذي هو البقاءُ معلولًا كونه باقيًا بنفسِه . والشيءُ لا يكونُ عِلّةً لنَفْسِهِ ولا تكونُ العلّةُ هي المعلولُ . على أنّه ، إذا لم نقلْ بالأحوالِ ولم نجعلِ

الباقي خاصّةً بكونِه باقيًا حيًّا ولا حكمًا معلولًا بالبقاءِ ، فلا معنى لقولِنا : إنّما كان الباقي باقيًا ، لأنّ له بقاءً ، لأنّه ليس يجبُ القولُ : باقٍ ، أكثرَ مِنْ وجودِ البقاءِ ، وكأنّنا قُلنَا : كونُ البقاءِ موجودًا ، لأنّه موجودٌ . وهٰذا إحالةٌ في القولِ ، لأنّه بمثابةِ قولِ مَن قالَ : إنّما كان العالِمُ والكائنُ عالِمًا وكائنًا ، لأنَّ له عِلْمًا وكَوْنًا . وقد يكونُ العلمُ هو العالمُ والكونُ هو الكائنُ ، وقد يكونانِ مَعْنًى ، لا يُقَالُ : هو العالِمُ الكائنُ ، وهٰذا محدثًا مُحالٌ . وهم يعنونَ بقولِهم : الباقي هو الكائنُ بغيرِ حدوثٍ أنّه الموجودُ الذي ليس بحادِثٍ خبرًا لخبرِ عنهُ بأنّه باقٍ .

وقد كنّا تعقّبْنَا هٰذا الكلامَ عليهم في غيرِ موضعٍ . فقلنا : إمّا أنْ تَعْنُوا بقولِكم : كائنٌ بغيرِ حدوثٍ أنّه حادِثٌ على وجهٍ . وهٰذا باطلٌ ، لأنّه يوجبُ أن يكونَ الباقي هو القديمُ وَحْدَهُ أو أن تَعْنُوا أنّ الحادِثَ الكائنَ بغيرِ حدوثٍ هو صفةٌ له ومَعْنًى به يحدثُ ؛ فذٰلكَ باطلٌ ، لأنّه يوجبُ بقاءَ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ ، لأنّه لا حدوثَ له أو أن تَعْنُوا أنّه موجودٌ في زمنٍ لم يحدثْ فيه . وذٰلك باطلٌ ، لأنّ القديمَ لم يَزَلْ باقيًا موجودًا إلّا في زمنٍ يقالُ : إنّه لم يحدثْ فيه خبرًا لخبرِ عنهُ بأنّه باقٍ . والقديمُ ، سبحانَهُ ، لم يحدثْ في أَزَلِهِ الذي هو باقٍ فيه . ورَأَيْنَا أنَّ هٰذا مطالبةٌ بعباراتٍ دُونَ مَعْنًى .

والذي نختارُهُ مِنَ الكلامِ ما قُلنَاهُ الآنَ وهو أنّ الباقي باقٍ ببقاءٍ ليس [١٤٦ب] بعلّةٍ لاستمرارِ وجودِه ، ولكن دوام وجودِ الجسمِ مُتَضَمِّنٌ لوجودِ بقائِهِ ، وهو يتعلّقُ تعلُّق ما يَتَضَمَّنُ وجودُه وجودَه ، نحو تعلُّقِ العَرَضِ بِمَحَلِّهِ وتعلُّقِ العلمِ والقدرةِ بوجودِ الحياةِ وتعلُّقِ الفعلِ بالقدرةِ وأمثال هٰذا على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ . وإنّما يَصِحُّ أيضًا هٰذا الجوابُ مِمَّنْ أَجَابَ به مِنْ أصحابِنا ، متى ثَبَتَ أنّ الباقيَ بكونِهِ باقيًا حالًا ، تَزِيدُ على كونِهِ موجودًا . ومتى لم يُمْكِنْ ذٰلكَ ولم يَرجعْ كونُه باقيًا إلّا إلى دَوَامِ وجودِه بِخِلَافِ ابتداءِ حقيقةِ وجودِه ، لم يُمْكِنْ جَعْلُ البقاءِ شرطًا لدوامِ

وجودِهِ كما لا يُمْكِنُ جَعْلُهُ شرطًا لابتداءِ وجودِه على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ .

ويجبُ ، إذا لم يَسْتَقِمْ ذٰلكَ مع القولِ بإثباتِ صفاتِ اللهِ ، تعالى ، لِذَاتِه بطريقِ تعليلِها لمَنْ هي لهُ في الشاهِدِ ، القولُ بنفيِ البقاءِ عن كلِّ باقٍ لنفيِ الوجودِ عن كلِّ موجودٍ على ما نذكرُهُ مِن بَعدُ ، وإنّما آثَرْنَا ذِكْرَ الجوابِ الثاني الذي شَرَعْنَا فيهِ إيثارًا لِذِكْرِ ما يَحْتَمِلُهُ وما يَجُوزُ ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ في هٰذا البابِ ؛ فإذا أَجَابَ به مُجيبٌ ، لَزِمَهُ أَنْ يُحِيلَ بقاءَ الأعراضِ أو كثيرٍ منها .

وفي القولِ ببقاءِ الأعراضِ ، لو صارَ إليه صائِرٌ ، ما يُبْطِلُ ٱستدلالَهُ على أنَّ الاستطاعةَ لا تَسْبِقُ الفعلَ بأنّها لو كانَتْ قَبلَهُ وهي عَرَضٌ لا يبقى ، لكانَ الفعلُ إنّما يَقَعُ في الثاني بقدرةٍ معدومةٍ ، لأنَّ هٰذا القولَ يمنعُ مِن إيجابِ عدمِها وإحالةِ بقائِها إلى زمنِ الفعلِ ، وإنّما يجبُ ، لَمَّا أَجَازَ بقاءَ الأعراضِ ، أَنْ يقولَ لمَنْ قال له : «ما أنكرتَ مِن بقائِها إلى وقتِ الفعلِ ؟» لا يَخلُو أَن تكونَ معدومةً في الثاني أو موجودةً ؛ فإن كانَتْ غَيْرَ نافيةٍ ، بل معدومة في وقتِ الفعلِ ، وَجَبَ أن يكونَ الفعلُ واقعًا بقدرةٍ معدومةٍ . وذٰلك مُحالٌ .

ويسوق باقي الكلام مِنَ الاستشهادِ على إحالةِ الفعلِ بها وهي معدومة . وإن كانَتْ [١٤٧أ] باقيةً إلى حينِ وجودِ الفعلِ ، لم يَخْلُ أيضًا مِن أن تكونَ قدرةً عليهِ ؛ فإن كانت قدرةً عليه ، ثَبَتَ[١] صحّةُ القدرةِ على الموجودِ ، وٱستغنى بصحّةِ ذٰلكَ عن وجوبِ تقدُّمِها للفعلِ أو أن لا تكونَ قدرةً عليه ؛ فإن لم تَكُنْ قدرةً عليه ، وجبَ أن لا يصيرَ عدمُها أو عدمتْ ، كما لا يصيرُ بوجودِ الفعلِ في حالِ وقوعِهِ عدمُ اللونِ وكلّ ما ليس بقدرةٍ عليهِ . وهٰذا يعودُ إلى صِحَّةِ وقوعِ الفعلِ بالمعدومِ . وذٰلكَ مُحالٌ مِنْ قِبَلِ كذا وكذا ؛ فيستقيمُ الدليلُ . وإنْ حذفَ منهُ وجوب عدمِ القدرةِ في

---

١ ثبت : ثبب ثبت ، مكرر في الأصل .

حالِ وجودِ الفعلِ لا محالةَ ، فيجبُ تنزيلُ الاستدلالِ بهٰذِهِ الدلالةِ مع القولِ بجوازِ بقاءِ الأعراضِ على ما قُلناهُ . ويجبُ أن يكونَ الاعتمادُ في هٰذا البابِ على أنّه لو صَحَّ بقاءُ شيءٍ مِن الأعراضِ ، لاستحالَ عدمُهُ بَعدَ وجودِهِ وصحّةِ بقائِه ، لأنّه بوجودِه يَمنعُ مِنْ وجودِ شيءٍ ينفيهِ مِنْ فناءٍ أو غيرِه .

وليس لهم أن يقولوا : إنّما يجبُ أن يَفْنَى عِندَ حدوثِ الفناءِ ، لأجلِ أنّ حدوثَه مقدورٌ ، وإنّ الحادِثَ يجبُ أن ينفي الباقي ، لأنّنا إذا عَلِمْنَا أنّ ما وُجِدَ ممّا يَصِحُّ بقاؤه ، لا يَصِحُّ أن يتصوّرَ له ضِدٌّ ينفيهِ ، أَحَلْنَا أن يكونَ تحتَ القدرةِ فِعْلُ ضدٍّ له ، يتصوّرُ صحّة وجودِهِ ، بل يجبُ أن يعتقدَ أنّ ثبوتَ الوجودِ له يُحِيلُ دخولَ ضدٍّ له تحتَ القدرةِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، آستحالَ بقاءُ شيءٍ مِنَ الأعراضِ لِعِلْمِنَا بأنّه لا شيءَ منها إلّا وقد يَفْنَى في الثاني مِنْ حالِ حدوثِه لا محالةَ أو يَصِحُّ أن يَفْنَى . وبَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل

قال القاضي ، رحمهُ اللهُ : وٱعْلَمُوا أنّه لو صارَ صائِرٌ إلى القولِ بجوازِ بقاءِ الأعراضِ ، إذا لم يَقُلْ : إنّ كونَ الباقي باقيًا يَتَضَمَّنُ وجودَ بقاءٍ له ، لم يَلْزَمْهُ القطعُ على بقاءِ شيءٍ منه ، وإنّما كان يكونُ أكثرُ الواجبِ عليه في ذٰلكَ تجويز كونِها باقيةً وأن لا تكونَ كذٰلكَ لأجلِ أنّ كلَّ شبهةٍ تذكرُونَها في إيجابِ بقاءِ الأعراضِ باطلةٌ ، لأنّهم قد ٱحْتَجُّوا في وجوبِ بقاءِ الألوانِ والأكوانِ إلّا كون الحيّ القادرِ عِندَ بعضِهم ، وبقاء الروائحِ [١٤٧ب] والطعومِ والحرارةِ[١] وأمثال هٰذِهِ المعاني بأنّنا نَجِدُ الجسمَ على هيئةٍ واحدةٍ مِنْ كونِهِ أسودَ أو أبيضَ أوقاتًا كثيرةً والدَّهْرَ الأطولَ . وكذٰلكَ نَجِدُهُ طيّبًا ومُنْتِنًا وحُلْوًا وحامِضًا وكائِنًا في المكانِ وحَارًّا وباردًا أوقاتًا كثيرةً على هيئةٍ واحدةٍ وأمرٍ واحدٍ غير مختلِفٍ ، كما أنّنا نجدُ الجسمَ أوقاتًا كثيرةً على أمرٍ واحدٍ في وجودِهِ وكونِهِ على ما هو به عليه ؛ فلو أَمْكَنَ أن يقالَ : إنَّ الألوانَ والأكوانَ والروائحَ وما ذكرناهُ مِنَ الأجناسِ غَيْرُ باقيةٍ ، وإن كانَتْ هٰذِهِ حالُها ، لأَمْكَنَ أن يقالَ : إنَّ الأجسامَ غيرُ باقيةٍ ، وإن وُجِدَتِ الأوقاتَ الكثيرةَ على أمرٍ واحدٍ . وهٰذا مِن رَكِيكِ الاعتلالِ جدًّا ، لأنّنا والبلخيَّ وشيعتَهُ وكلَّ مَن أَحَالَ بقاءَ الأعراضِ نعلمُ وجودَنا الجسمَ أسودَ وحلوًا ومرًّا وطيّبًا أوقاتًا كثيرةً ، ولا نعلمُ بهٰذا القَدْرِ أنّ ما فيه مِنَ اللّونِ والطعمِ باقِيَانِ ؛ فهٰذا لا يكونُ شبهةً ، بل نقولُ : مَن يُحِيلُ بقاءَ الأعراضِ إنّما يَبْقَى على حالةٍ واحدةٍ ، لأنّ اللهَ ، تعالى ، يمدُّهُ في كلِّ وقتٍ بمِثْلِ ما كان فيه ويفنى الأوّل ، فلا يختلِفُ حالُ الجسمِ على الحِسِّ لإمدادِهِ بأمثالِ ما يفنى مِنهُ حالًا فحالًا ، وتكونُ مشاهدتُنا له على أمرٍ واحدٍ بمثابةِ مشاهدَتِنَا النارَ المُلْتَهِبَةَ مِنَ المصابيحِ على حالةٍ واحدةٍ ، وإن لم تَكُنْ أجزاءُ النارِ باقيةً في تلك

---

١ والحرارة : والحرارة والحرارة ، مكرر في الأصل .

المحاذاةِ ، بل معدومةً أو مُنْتَقِلةً عنها ، وإنّما نَجدُهَا على حالةٍ واحدةٍ ، لأنّ ما يوجدُ منها بائنًا مثل الفاني الأوّل أو المُنْتَقِل ، فلا يختلِفُ على النظرِ .

وكذٰلكَ فقد يُشكِلُ على الإنسانِ حالُ الماءِ الخارجِ مِنَ البُزلِ والأنابيبِ على حالةٍ واحدةٍ ، فَيَظُنّهُ إذا لم يتأمّلْهُ أنّه شيءٌ واحدٌ باقٍ في ذٰلكَ المكانِ وتلكَ المحاذاةِ ، وقد علمَ أنّه متغايرٌ ، وأنّ ما يخرجُ منه شيءٌ بَعدَ شيءٍ حالًا فحالًا ، حتّى لو لوّنَ الماء الذي في المُزَمَّلَةِ . يخرجُ بألوانٍ مختلفةٍ وآختلف على المنظرِ .

وكذٰلكَ حالُ الجسمِ في كونِهِ أسود وحلوًا أوقاتًا كثيرةً في أنّه [١٤٨أ] إنّما يكونُ كذٰلكَ لإمْدَادِهِ في كلِّ وقتٍ بمِثْلِ ما كانَ فيه قبلهُ . وهٰذا آنفصالُ مَن يُحيلُ بقاءَ الأعراضِ .

فأمّا إذا أجازَ ذٰلكَ مجيزٌ ، وَجَبَ أن يقولَ : يجوزُ أن يكونَ السوادُ المُشَاهَدُ في الثاني هو المُشَاهَدُ في الأوّلِ ، وأن يكونَ قد نُفِيَ . ويجوزُ أن يكونَ مثلهُ ، وأن يكونَ الأوّلُ قد فنيَ ، لأنّه لا شيءَ يوجبُ القطعَ على أنّ ما شاهَدْنَاهُ ثانيًا هو ما شاهدناهُ أوّلًا .

ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ منهُم متعلِّقٌ في أنّه لا بدَّ أن يكونَ المُشَاهَدُ مِنَ السوادِ ثانيًا هو الأوّلُ وَحْدَهُ أو هو وأمثال له وَحَدَثَ معهُ ، لأنّه لو عدمَ مع جوازِ بقائِهِ ، لم يعدمْ إلّا نصف ينفيه لا مثله ، لأنّ الشيءَ لا ينفى مثله عن المحلِّ ولا خِلَافُه الذي ليس بضدٍّ له ، وإنّما يَنْفِيهِ ضِدّهُ ؛ فإذا لم يَخْتَلِفْ حالُ الأسودِ في الأوقاتِ ، عُلِمَ أنّ سوادَهُ باقٍ وَحْدَهُ أو هو وحدوث أمثالٍ له .

فأمّا قولهم : لو جازَتْ هٰذِهِ الدَّعْوَى ، لجازَ لمُدَّعٍ أن يدّعي أنَّ الجسمَ ليس بباقٍ ، فإنّ الذي نُشَاهِدُهُ ثانيًا ليس الذي شاهَدْنَاهُ أوّلًا ؛ فإنّه تخليطٌ منهم ، لأنّنا بالضرورةِ نعلمُ أنَّ الجسمَ الذي نُشَاهِدُهُ على أمرٍ واحدٍ أوقاتًا كثيرةً هو جسمٌ واحِدٌ وأنّه لن

يعدمَ في بعضِ تِلْكَ الأحوالِ .

وليس مِثْلُ هٰذِهِ الضرورةِ في العلمِ بما شُوهِدَ في الجسمِ وأُدْرِكَ ثانيًا هو بِعَيْنِهِ الذي أُدْرِكَ أوّلًا . ولذٰلكَ ٱختلفَ الناسُ فيه ولم يَخْتَلِفُوا في بقاءِ الجسمِ الذي يُشَاهِدُونَهُ على أمرٍ واحدٍ أوقاتًا كثيرةً ، وأنّه هو زيدٌ الذي شاهَدُوهُ أوّلًا وٱسْتَقْبَحُوا مُنَاظَرَةَ جاحِدِ ذٰلكَ ، ولم يَسْتَقْبِحُوا مُنَاظَرَةَ مَن أَنْكَرَ بقاءَ السوادِ ؛ فَبَانَ سقوطُ التعلُّقِ بهٰذِهِ الشُّبْهَةِ في وجوبِ بقاءِ هٰذِهِ الأجناسِ .

وقد فَصَلُوا بينَ وجوبِ بقاءِ هٰذِهِ الأجناسِ وبينَ بقاءِ الإرادةِ والشهوةِ بأنّ المُرِيدَ ، إذا أَرَادَ حدوثَ شيءٍ وٱشْتَهَاهُ ، ثمّ حَدَثَ الشيءُ ونَالَ المُشْتَهِي ما ٱشتهاهُ ، خَرَجَ بَعدَ وجودِ مُرَادِهِ ونَيْلِ مُشْتَهَاهُ عن أن يكونَ مُرِيدًا له ومُشْتَهِيًا ؛ فٱفْتَرَقَ لذٰلكَ الأمرانِ .

وهٰذا الفصلُ أيضًا باطِلٌ ، [١٤٨ب] لأنّ مِن حقِّ الإرادةِ أن تتعلَّقَ بالمُرِيدِ قَبلَ أن يُوجَدَ وفي حالِ حدوثِهِ لِنَفْسِهَا ، ويوجبُ كون المُرِيدِ مُرِيدًا له ، وأن لا يوجبَ بَعدَ وجودِهِ مرادها وفي حالِ بقائِه ولا يتعلّقُ به . وكذٰلكَ الشهوةُ بَعدَ النَّيْلِ . ولذٰلكَ قال كثيرٌ منهم : إنَّ القدرةَ تَبْقَى ولا يَنقلِبُ جنسُها ، ولا يكونُ القادرُ قادرًا بها في حالِ حدوثِ المقدورِ ولا في حالِ بقائِهِ ، ثمّ لم يجبْ لذٰلكَ القضاءُ بِعَدَمِهَا ، لمّا خَرَجَ القادِرُ بها عن كونِه قادرًا في حالِ حدوثِ مقدورِها وبَعدَهُ .

وكذٰلكَ العلمُ يَخرجُ عن أن يكونَ علمًا بوجودِ الشيءِ ، إذا عدمَ مع بقائِه وعن أن يكونَ علمًا بعدمِه ، إذا وُجِدَ في أمثالِ هٰذا ؛ فَبَطَلَ فصلُهم بما ذكرُوهُ بَينَ الشهوةِ والإرادةِ والقدرةِ واللَّوْنِ في جوازِ الفناءِ على الجميعِ .

فصل

وٱسْتَدَلَّ أيضًا ٱبنُ الجُبَّائيّ على صِحَّةِ بقاءِ بِنْيَةِ الإنسانِ بأنَّ الله ، تعالى ، لو نَقَضَ بِنْيَتَهُ وأَعَادَهُ وأرادَ أن لا يُعِيدَهُ إلّا زيدًا الذي كانَ ، لم يَصِحَّ أن يعيدَهُ زيدًا بِبِنْيَةٍ غير بِنْيَةِ الإنسانِ ، لأنّه لو بناهُ بِنْيَةَ سَبُعٍ أو خِنْزيرٍ بُعَيْدَ[1] إعادتِهِ ، لم يَكُنْ مُعِيدًا زيدًا وإنّما كان يُعِيدُ بهيمةً . قال : ومُحالٌ أن يُعيدَهُ زيدًا بِخَلْقِ بِنْيَتِهِ فيهِ كبِنْيتِهِ[2] الأُولَى التي عُدِمَتْ ، لأنّه قد يُشْبِهُ زيدٌ عَمْرًا في بِنْيَتِهِ وصورتِهِ ، حتّى لا يُغَادِرَ منه شيئًا ، واللهُ خَلَقَهُمَا على بِنْيَةٍ واحِدةٍ متساويةٍ مِن كلِّ وجهٍ جائزٍ[3]؛ فلو صار زيدٌ زيدًا الذي[4] عِندَ بِنْيَتِهِ يُشْبِهُ بِنْيَتَهُ ، وإن كانَتْ غيرها ، لَوَجَبَ أن يصيرَ عَمْرًا ، لأنّها مِثْلُ بِنْيَةِ عَمْرٍو أو أن يصيرَ زيدًا وعَمْرًا . وهٰذا محالٌ ، لأنّه قد يكونُ أحدُهما كافرًا والآخرُ مؤمِنًا ، فيكونُ المُعَظَّمُ[5] المُثَابُ هو الكافِرُ المُهَانُ . وذٰلكَ مُحالٌ .

فَوَجَبَ مِنْ هٰذهِ الجُمْلَةِ بَعدَ أن طَوَّلَ العبارةَ فيها أن لا يصيرَ زيدٌ زيدًا ، إذا أُعيدَتْ أجزاؤُهُ والفناء ، لأنّ البِنْيَةَ التي كانَتْ فيه قَبْلَ تَقَضّيهِ بِعَيْنِهَا لا بِغَيْرِها ولا بمِثْلِهَا . قال : وهٰذا يوجبُ صحّةَ إعادةِ الأعراضِ ووجوب إعادةِ بِنْيَةِ المُكَلَّفِ خاصّةً ، ليحصلَ لهُ ثوابَ [١٤٩أ] عملِهِ . وهٰذا لا حُجَّةَ فيهِ على صِحَّةِ بقاءِ البِنْيَةِ ، لأنّنا نقولُ : إنَّ الأعراضَ ، وإن لم يجزْ بقاؤُهَا ، فإنّه يجوزُ إعادتُها . ولا يوجبُ ذٰلكَ جوازَ وجودِها وَقْتَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ ، لا عَدَمَ بينَهما .

وقد كان أبو الحسن ، ﷺ ، يُحِيلُ إعادةَ الأعراضِ ، ويقولُ : لو جازَ ذٰلكَ فيها ،

---

١ بعيد : عبيد ، الأصل .

٢ كبنيته : كبنيه ، الأصل .

٣ جائز : حاور ، الأصل .

٤ الذي : الذا ، الأصل .

٥ المعظّم : العظم ، الأصل .

لجازَ اتّصالُ وجودِها . وذٰلكَ محالٌ . ثمّ قال : يجوزُ إعادتُها ، وإن لم يَجُزْ اتّصالُ وجودِها . والبلخيُّ على إحالَةِ إعادةِ شيءٍ منها لهٰذهِ العلَّةِ . والفرقُ بَينَ اتِّصَالِ وجودِها وبَينَ وجودِها وَقْتَيْنِ بينَهما عَدَمٌ أنّ وجودَها على وجهِ الاتِّصالِ يوجبُ كونَها باقيةً وقيامَ البقاءِ بها . وذٰلكَ محالٌ وجودُها وَقْتَيْنِ ، قد يخلّلهما عدمٌ لا يوجبُ ذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

على أنّه يقالُ له : ما أنكرتَ أن يكونَ زيدٌ إنّما يصيرُ زيدًا لوجودِ أجزائِهِ بعينِها على تلكَ البِنيَةِ والصورةِ . وقد يكونُ كذٰلكَ بنفسِ بِنْيَتِهِ التي كانَتْ فيهِ أوّلًا . وقد يكونُ كذٰلكَ بمثلِها مِن كلِّ وَجْهٍ . ولا يجبُ ، إذا أُعِيدَ كذٰلكَ ، وكانَتْ بِنْيَتُهُ مِثْلَ بِنْيَةِ عَمْرٍو سواء ، أنْ يصيرَ المُعَادُ عَمْرًا ، لأنَّ أجزاءَ عَمْرٍو غَيْرُ أجزاءِ زيدٍ ، وإنّما يصيرُ زيدٌ زيدًا بنيته أو مثلها ، إذا وُجدت بأجزائِه دُونَ أجزاءِ غيرِه . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما تعلَّقَ به في بقاءِ البِنْيَةِ مِنْ كلِّ وجهٍ .

فصل

وٱستَدَلَّ أيضًا على بقاءِ التأليفِ بأنّنا نجدُ مِنَ الأجسامِ ما يَحتاجُ في تَفرِقَةِ أجزائِهِ إلى عِلَاجٍ شديدٍ وَكُلْفَةٍ . قال : فلولا أنَّ التأليفَ باقٍ فيه ، وهو عِندَه جنسٌ غَيْرُ المجاورة ومتولِّدٌ عنها ، لم يَحْتَجْ في تفرقةِ أجزاءِ الصَّخْرِ والحديدِ إلى فصلِ علاجٍ ولا إلى شيءٍ مِنَ العِلَاجِ وبَذْلِ الجُهْدِ ولا بعضه أصلًا .

قال : لأنّه لا يَخلُو في حالِ تفريقِنا لأجزائِهِ مِن أن يكونَ اللهُ ، سبحانَهُ ، قد فَعَلَ فيه تأليفًا أو لم يفعلْهُ فيه ؛ فإن كان قد فَعَلَهُ فيه ونحنُ قد فَرَّقْنَاهُ ، وَجَبَ كونُهُ مجتمعًا مُؤْتَلِفًا مُتجَاوِرًا ومُتَفَرِّقًا مِن فِعْلِ فاعِلَيْنِ . وهٰذا نهايةُ الإحالةِ .

قال : وإن كان اللهُ ، تعالى وتَقَدَّسَ ، [١٤٩ب] لم يَفْعَلْ فيه بالبقاءِ في حالِ ما يفرِّقُهُ ، وَجَبَ أن يكونَ مُنفَكًّا أو بمنزلةِ المُنفَكِّ وأن لا يصعبَ علينا تَفرِقَةُ أجزائِهِ وإبَانَةُ أبْعَاضِهِ . وهٰذا باطلٌ لِمَا نجدُهُ مِنَ الحاجةِ إلى بَذْلِ المجهودِ وشِدَّةِ العِلَاجِ في تفكيكِ كثيرٍ مِنَ الأجسامِ . وهٰذا الاستدلالُ أيضًا باطلٌ ، لأنّه مبنيٌّ على أنَّ الإنسانَ يفعلُ في غيرِهِ ٱفتراقًا وتَبَايُنًا . وذٰلك مُحالٌ لما يقبحُهُ مِن بَعدُ مِنَ الأدِلَّةِ على فسادِ القولِ بالتولُّدِ ومبنيٌّ أيضًا على أنَّ التأليفَ ٱلْتِزاقٌ وجنسٌ مُخالِفٌ للمجاورَةِ وأنّه يوجدُ في مَحَلَّيْنِ . وذٰلكَ خطأٌ .

وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ عليه في إبطالِ ذٰلكَ في كتابِ أحكام العِلَلِ[١] وما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ بما يُغْنِي الناظِرَ فيه ، إن شاءَ اللهُ .

واللهُ ، سبحانَهُ ، هو الذي يَفْعَلُ تفرقةَ أجزاءِ الشيءِ عِندَ ٱعتمادِنا عليه ومماسَّتِنا له أو لِمَا مَاسَّهُ ومحاولة فِعْلِ ما يكونُ التفريقُ عِندَه ويوجدُ ذٰلكَ بِحَسْبِ مَشِيَّتِهِ مِن غيرِ أن يفعلَ في أجزاءِ المفترقِ ٱفتراقًا ولا شيئًا غيره .

---

١ هكذا ضبطه إمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ) في كتابه الشامل في أصول الدين ٣٧٣ ونقل منه نقولًا .

فصل

وٱعْلَمُوا أنّه ليس يلزمُ ، وإنْ قلنا : إنّ الباقِيَ باقٍ لانتفاءِ الشّكِّ في بقاءِ الأعراضِ ، ولا القطع على أنّها باقيةٌ على ما ذَكَرْنَاهُ مِن إلزامِهم لنا القطعَ على بقائِها أو الشّكَ فيه لأجلِ أنّه فانٍ ، قلنا : إنّه لا بقاءَ للباقي ؛ فإنّ الدليلَ الواضحَ قد قامَ على ٱستحالةِ بقاءِ شيءٍ مِن الأعراضِ ، سواء كان فيها ما له ضِدٌّ أو ما لا ضِدَّ له أو كانَتْ كلُّها ذواتِ أضدادٍ .

والذي يدلُّ على ٱستحالةِ بقائِها أنّنا نعلمُ صِحَّةَ وجودِ كلِّ شيءٍ منها بَعدَ وجودِه ونعلمُ بأوَّلِ في العقلِ ٱستحالةَ ٱجتماعِ الضِّدَّيْنِ . وعَلِمْنَا مع ذٰلك أن ما صَحَّ بقاؤُهُ ، فالوجودُ أبدًا أَوْلَى به مِنَ العدمِ ، وأنّه مُحالٌ ٱنتفاؤه بِضِدٍّ يَطْرَأُ عليه لِمَا سنُبَيِّنُ مِن بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ وعَلِمْنَا أنّ السوادَ يوجدُ بَعْدَ البياضِ والحركةَ عن المكانِ بَعْدَ السُّكونِ فيه وكذٰلكَ القولُ في كلِّ ضِدَّيْنِ منها ، وَجَبَ كذٰلكَ أن يقضيَ على ٱستحالةِ بقاءِ شيءٍ من الأعراضِ . وذٰلكَ أنّه لا يَخلُو ، إذا طَرَأَ السَّوَادُ بَعْدَ [١٥٠أ] وجودِ البياضِ ، مِنْ أن يكونَ البياضُ باقيًا مع وجودِ السوادِ ومستمرًّا الوجودِ به ، وإنْ حَدَثَ ضِدُّهُ في محلِّهِ ، أو منتفيًا .

وقد عَلِمْنَا بأوّلِ في العقلِ ٱستحالةَ بقائِهِ وٱستمرارَ الوجودِ به مَعَ وجوبِ ضِدِّهِ ، وَجَبَ أن يقطعَ لذٰلكَ على وجوبِ فنائِهِ وعدمِهِ عِندَ وجودِ ضِدِّهِ . ولا يَخلُو ، إذا عدم عِندَ وجودِ ضِدِّهِ ، أن يكونَ إنّما عُدِمَ لاستحالةِ بقائِه أو لنفيِ ضِدِّهِ الحادِثِ له أو لجاعِلٍ ، جَعَلَهُ وفَعَلَهُ معدومًا . ومتى ٱستحالَ أن يكونَ معدومًا بَعْدَ وجودِهِ بنفيِ ضِدِّهِ لهُ أو بفاعلٍ ، فَعَلَهُ معدومًا ، ثَبَتَ أنّه إنّما يُعْدَمُ لاستحالةِ بقائِهِ .

والذي يَدُلُّ على أنّه لا يصحُّ أن يكونَ إنّما عُدِمَ بَعْدَ وجودِهِ مع صِحّةِ بقائِهِ لنفي ضِدِّهِ له أنّه لا يَخلُو ضِدُّهُ من أن يكونَ باقيًا له وحادِثًا في محلِّهِ والبياضُ موجودٌ أو أن يكونَ إنّما وُجد وحَدَثَ في محلِّ البياضِ في حالِ عدمِهِ ؛ فإنْ كان إنّما حَدَثَ فيه والبياضُ موجودٌ ، وَجَبَ القولُ بٱجتماعِهِما لا محالةَ وخروجهما لذٰلكَ عن كونِهما ضِدَّيْنِ وصحّة ٱستمرارِ ٱجتماعِ وجودِهما في سائِرِ الأوقاتِ . لا فَرْقَ بَيْنَ صحّةِ ٱجتماعِهِما في حالٍ وجزءٍ مِن الزمانِ وبَيْنَ ٱجتماعِهِما في سائِرِ الأوقاتِ . وهٰذا يوجبُ قَلْبَ جنسِهِما وإحالةَ تضادِّهما . وذٰلكَ مُحالٌ .

وإن كان إنّما يطرأُ السوادُ ويَحْدُثُ في محلِّ البياضِ ، والبياضُ معدومٌ بعد وجودِهِ ، ٱستحالَ أن يحتاجَ في عدمِهِ إلى ضِدٍّ ينفيهِ أو كان إنّما يحتاجُ في عدمِهِ إلى وجودِ ضِدِّهِ ؛ فإذا حَصَلَ معدومًا قبل وجودِ ضِدِّهِ ، ٱستغنى في عدمِهِ عن وجودِ ضدٍّ يَنْفِيهِ ، إذ كان إنّما يحتاجُ عندهم إلى وجودِ ضدّه ، ليحصلَ بوجودِ الضِدِّ معدومًا منتفيًا ؛ فإذا حَصَلَ لهُ العدمُ قبل وجودِ ضدِّه ، ولا شَكَّ في ٱستغنائِه في عدمِهِ عن ضِدٍّ ينفيهِ . وهٰذا واضِحٌ ، لا إشكالَ فيه ، وذٰلكَ دلالةٌ ظاهرةٌ على أنّه لا يحتاجُ شيءٌ في عدمِهِ إلى وجودِ ضِدٍّ ينفيهِ ، إذا كان ضِدُّهُ لا يصحُّ أن يوجدَ مقارنًا لوجودِهِ ولا يحتاجُ إليه في ٱنتفائِه وقد علم قبل [١٥٠ب] وجودِهِ .

ويستحيل أيضًا أن يكونَ إنّما يعدمُ البياضُ بفاعِلٍ يَفْعَلُهُ ويَجْعَلُهُ معدومًا لاتّفاقِنا على أنّ عدمَ المعدومِ قبل وجودِهِ وبعد وجودِهِ لا يتعلّقُ بفعلِ فاعِلٍ وقدرةِ قادِرٍ لأجلِ أنَّ القدرةَ إنّما تتعلّقُ بإحداثِ مَعنًى أو بٱكتسابِهِ بأن تتعلّقَ به وهو موجودٌ أو بأن يصيرَ بها على صفةٍ تتبعُ الحدوثَ والمعدوم لا صفةَ لهُ تصيرُ بالقدرةِ والفاعِلِ ولا بغيرِ ذٰلكَ . وقد عُلِمَ أنَّ عدمَ المعدومِ قبل وجودِهِ وبعده ليس بمعنًى ولا ذاتٍ تَحْدُثُ أو تُكْتَسَبُ ؛ فٱستحالَ لذٰلكَ عدمُ المعدومِ قبل وجودِهِ وبعده بفاعِلٍ .

فإن قال قائلٌ : ولِمَ سَوَّيْتُمْ بَيْنَ عَدَمِ الشيءِ قبل وجودِهِ وبعد وجودِهِ ؟ وما أنكرتُم أن يكون عدمُهُ قبل وجودِهِ غَيْرَ متعلِّقٍ بفاعلٍ ؟ لأنّه ليس بعدمٍ متجدِّدٍ ، ولأنّ ذٰلكَ لو كانَ كذٰلكَ ، لكان عدمُ المعدومِ في الأزلِ يقتضي جاعلًا ، جَعَلَهُ معدومًا . وهٰذا تناقضٌ وموجبٌ لأن يكونَ قبل ما لم يَزَلْ حالٌ . وذٰلكَ نهايةُ التناقضِ وبغيرِ هٰذا ، وأن يكون عدمُ الشيءِ قبل وجودِهِ مقتضيًا لفاعِلٍ ، يجعلهُ معدومًا ، كما قلتُم : إنّ وجودَ ما لا أوَّلَ لوجودِهِ وما ليس الوجودُ لهُ متجدِّدًا غير مقتضٍ لجاعِلٍ جَعَلَهُ موجودًا أو ما وُجِدَ بعد عدمِهِ ، وكان الوجودُ له متجدِّدًا وَجَبَتْ حاجتُهُ إلى مُوجِدٍ يُوجِدُهُ .

قيل : هٰذا باطلٌ بما قدّمناهُ ، لأنّ العدمَ بعد الوجودِ ليس بذاتٍ تحدثُ ولا تُكتسَبُ . وقد ثَبَتَ بما نُبَيِّنُهُ مِن بَعْدُ في بابِ خلقِ الأفعالِ أنَّ القدرةَ لا تتعلَّقُ إلّا بذاتٍ تَحْدُثُ بها أو تُكتسَبُ ؛ فَوَجَبَ لذٰلكَ تساوي حالِ العَدَمَيْنِ في غناهما عن فاعِلٍ ، متجدِّدًا كان أو مبتدأً . وإذا آستحالَ بما وصفناهُ أن يكونَ العرضُ إنّما عُدم بعد الوجودِ بضدٍّ نَفَاهُ أو جاعِلٍ جَعَلَهُ معدومًا ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنّه إنّما يعدمُ بَعْدَ وجودِهِ لاستحالةِ البقاءِ عليه . وكانَتْ هٰذِهِ الجملةُ دلالةً قاطعةً على آستحالةِ بقاءِ شيءٍ مِنَ الأعراضِ .

وبهٰذِهِ الطريقةِ عَلِمْنَا آستحالةَ[١] خُلُوِّ الجوهرِ مِنَ الأعراضِ المُتَضَادَّةِ عليه وأبطلنا [١٥١أ] بذٰلكَ فَصْلَ آبنِ الجُبَّائيّ في جوازِ آبتداءِ الجوهرِ خاليًا مِنَ الأعراضِ سوى الأكوانِ وبَيْنَ جوازِ خلوِّه منها بَعْدَ أن فُعلتْ فيه . وذٰلك أنّا ، إذا علِمنا بهٰذِهِ الدلالةِ آستحالةَ[٢] بقائِها وعلِمْنَا أنّها ، إذا آبتُدِئَتْ فيها الأعراضُ ، لم يَجُزْ مِن قولنا وقولِهم خلوُّها منها ، ثَبَتَ بذٰلكَ أنّه إنّما لا يجوزُ خلوُّهُ منها لاستحالةِ تَعَرّيهِ مِمّا

١ آستحالة : استحال ، الأصل .

٢ آستحالة : استحال ، الأصل .

يتضادُّ ويتعاقبُ عليه ، لا لأجلِ أنّ ما يوجدُ به منها محتاجٌ في عدمِه بعد وجودِهِ إلى ضِدٍّ ينفيهِ ، لأنّه زَعَمَ أنّها ، إذا وُجدت فيه ، لم يصحَّ بعد وجودِها أن يَخلُوَ منها ومِن أضدادِها ، لأنّها - زَعَمَ - لا تعدمُ بعد وجودِها وصحّةِ بقائِها إلّا بضدٍّ ينفيها .

فإذا عَلِمْنَا نحن بهٰذِهِ الدلالةِ ٱستحالةَ البقاءِ عليها وعَلِمْنَا بذٰلكَ أنّ الجوهرَ بَعْدَ أن حدثَتْ فيه لا يجوزُ خلوُّهُ منها لاستحالةِ ذٰلكَ في صفةِ الجوهرِ وأنّه مُحالٌ عروُّهُ منها في حالِ حدوثِه ، كما أنّه مُحالٌ خلوُّهُ منها بَعْدَ أن حدثَتْ فيه ، فثَبَتَ بذٰلكَ أنّه لا يجوزُ بقاءُ شيءٍ مِنَ الأعراضِ وأنّ الجواهرَ لا تَخلُو منها لاستحالةِ تَعَرِّيهَا من سائِرِها .

وليس له أن يقولَ في هٰذا : إنّني إنّما أُحِيلُ تَعَرِّيَ الجوهرِ مِنَ المُتَضَادَّاتِ بَعْدَ أن وُجدت فيه لصحّةِ بقائِها ، وإنّه إنْ كانت غَيْرَ باقيةٍ بالدلالةِ التي ذكرتُم ، فإنّني ألتزم جوازَ خلُوِّهِ مِنَ الأعراضِ في سائرِ الأحوالِ سوى الأكوانِ ، لأنّنا قد بيّنّا في كتابِ ٱستحالةِ تعرّي الجواهرِ مِنَ الأعراضِ ونقضِ عِلَلِهِ في ذٰلكَ ما يُوضحُ عن بطلانِ قولِهِ ويُوجبُ عليه تَعَرِّيهَا مِنْ سائِرِ الأكوانِ .

فإن قال قائلٌ : ٱعْمَلُوا على أنّه قد ٱسْتَتَبَّتْ لكم هٰذِهِ الدلالةُ فيما له ضِدٌّ مِنَ الأعراضِ للعلمِ بٱستحالةِ مفارقةِ وجودِهِ لوجودِ ضِدِّهِ ! فما قولُكم في الاعتمادِ وفيما لا ضدَّ لهُ منها ؟ وما أنكرتُم من أن يكونَ ما لا ضِدَّ له مِن أجناسِها لا دليلَ على ٱستحالةِ بقائِهِ ؟ وقد ثَبَتَ أنَّ التأليفَ لا ضِدَّ له وأنّ الاعتمادَ أيضًا لا ضِدَّ له وأنَّ مختلَفَهُ غَيْرُ متضادٍّ ، بل جارٍ مَجرَى مختلفِ العلومِ وما جَرَى مَجْرَاها [١٥١ب] ممّا يَخْتَلِفُ ولا يَتَضَادُّ .

ويقالُ لهم : أمّا التأليفُ عندنا ، فليس معنى أكثر من الأكوانِ المتجاورة ، وليس

بمَعْنًى يُوجدُ في محلَّيْنِ ، يَتَصَعَّبُ التفكيكُ لأجلِهِ على ما قاله ٱبنُ الجُبَّائيِّ لِمَا قد بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ وتقصَّيْنَاهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ ؛ فلا سؤالَ علينا فيه .

وأمّا الاعتمادُ ، ففيه جوابانِ . أحدُهما أنّ المختلفَ منه متضادٌّ لاختلافِ جهاتِهِ ، كما تختلفُ الحركاتُ وتتضادُّ ، إذا ٱختلفت جهاتُها . وليس لمَن قال : إنّه غيرُ متضادٍّ ، أن يعترضَ في ذٰلكَ بأن يقول بأنَّ الحجرَ الثقيلَ ، إذا عُلِّقَ في سلسلةٍ ، فإنّ في أجزائِهِ ٱعتمادًا في جهةِ العُلُوِّ ، تجذبُ العلاقةَ له . وفيه ٱعتمادٌ في جهةِ السّفلِ ، فيجتمعُ فيه ٱعتمادانِ : لازمٌ ومجتلبٌ ؛ فاللازمُ ما فيه الثقلُ المقارنُ للرطوبةِ . والمجتلبُ ما يوجدُ فيه جذبُ العلاقةِ ، لأنّ هٰذا مِن دعواهم باطلٌ ، لأنّه لا ٱعتمادَ في جهةِ السُّفْلِ في الحجرِ في حالِ جَذْبِ العلاقةِ إلى جهةِ العُلُوِّ ، ولا يعلمُ بضرورةٍ ولا بدليلٍ أنّ فيه ٱعتمادًا في جهةِ السُّفْلِ مع جَذْبِ العلاقةِ له إلى جهةِ العُلُوِّ ، بل اليقينُ حاصلٌ بِجَذْبِ العلاقةِ له علوًّا ، فيجبُ القضاءُ على أنَّ في أجزائِهِ في تلك الحالِ ٱعتمادًا في جهةِ العُلُوِّ .

فإن قالوا : لو كان ذٰلك كذٰلكَ ، لم يجبْ أن يثقلَ على الداخلِ تحته ومَن أراد رَفْعَهُ عن تلكَ المحاذاةِ إلى جهةِ العُلُوِّ ، إذ لا ثِقَلَ فيه .

قيل لهم : هٰذا باطلٌ لأجلِ أنّه قد ثَبَتَ أنَّ المحدثَ لا يفعلُ في غيرِ محلِّ قدرتِهِ ٱعتمادًا ولا شيئًا من الأجناسِ لِمَا نُبَيِّنُهُ في بابِ إبطالِ القولِ بالتولُّدِ مِن بَعْدُ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

وما قد ذكرناهُ في غيرِ هٰذا الكتابِ وأنّهم إنّما يَبْنُونَ[1] المعارضَةَ على أنّ المانعَ للإنسانِ من دَفْعِ الحجرِ إلى جهةِ العُلُوِّ بفعلِ ٱعتماداتٍ فيه ، تقلّدُ حركاته إلى جهةِ العُلُوِّ مع ما فيه مِنَ الثقلِ . وهٰذا أصلٌ باطلٌ ولا مطالبةَ لكم علينا فيه .

---

١ يبنون : تبنون ، الأصل .

ثمّ لو سلّمْنَا القولَ بصحّةِ التولُّدِ ، لَصَحَّ أن نقولَ : ليس المانعُ من دفعِهِ ورفعِهِ إلى جهةِ العُلُوِّ أنّ فيه [١٥٢أ] اعتمادًا في جهةِ السُّفْلِ يزيدُ على قَدْرِ ما يُوَلِّدُهُ اعتمادُنا فيه مِنَ الحركاتِ ، وإنّما المانعُ لنا من ذلك أنَّ الله ، تعالى ، يخلقُ فيه السكونَ ما يزيدُ على قَدْرِ ما يُوَلِّدُهُ اعتمادُنا عليه من الحركاتِ . ومتى فَعَلَ من السكونِ جزءًا زائدًا على ما يقدرُ على توليدِهِ من الحركاتِ ، مَنَعَنَا ذلك الزائدُ من توليدِ إزالَتِهِ وفِعْلِ حركةٍ فيه على وجهِ التولُّدِ . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما قالوه .

وقد اتّفقوا على أنّ السكونَ[١] جنسٌ غير الاعتمادِ وأنّه إذا أراد قَدْرَ ما يفعلُ في المحلِّ منه على قَدْرِ ما يَقْدِرُ على توليدِهِ من الحركاتِ ، منع ذلك اعتمادًا عليه من توليدِ شيءٍ من الحركاتِ في الجهةِ التي يعتمدُ عليه فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل قولُهم : إنّ في الحجرِ اعتمادًا لازمًا وثقلًا في حالِ جذبِ العلاقةِ له إلى جهةِ العُلُوِّ .

وإن قال منهم قائلٌ : نحن نحسُّ ثقلَ الجوهرِ واعتماده علينا ، إذا حاولنا دَفْعَهُ عن تلك المحاذاةِ إلى جهةِ العُلُوِّ .

قيل : معاذَ اللهِ أن يكونَ كذلك ذلك ، وإنّما نحسُّ الألمَ فينا عند محاولةِ دفعِهِ لأجلِ زيادةِ أجزاءِ السكونِ التي يفعلُها اللهُ ، تعالى ، فيه الزائدةِ على قَدْرِ ما نقدرُ على توليدِهِ مِنَ الحركاتِ ، فيظنُّ المتألِّمُ لذلكَ والذي يحتاجُ إلى فصلِ علاجٍ في دفعِهِ أنّ ذلكَ لِثِقَلٍ فيه . وليس ذلك كذلك ، وإنّما هو لأجلِ السُّكُونِ الزائدِ على قَدْرِ ما يقدرُ على توليدِهِ فيه مِنَ الحركاتِ ؛ فسقط ما قالوه .

والجوابُ الثاني أن نسلِّمَ أنَّ مختلفَ الاعتمادِ غَيْرُ متضادٍّ ، ولكن يجبُ مع ذلك

---

١ السكون : السكوت ، الأصل .

القضاءُ على أنّه لا شيءَ منه يجوزُ عليه البقاءُ ، لأنّه لو جازَ بقاؤُهُ مع ٱختلافِهِ لاستحالَ أن يوجدَ الجسمُ خفيفًا بعد أن كان ثقيلًا ومعتمدًا في جهةٍ بعد أن كان معتمدًا في غيرِها . وهٰذا ما يُعلمُ فسادُهُ ضرورةً ، لأنّنا نعلمُ أنّ الجسمَ الثقيلَ يخفُّ بعد ثقلِهِ إلى أن يصيرَ أخفَّ ممّا كان أو يزولُ ويبطلُ ثِقَلُهُ جملةً ، فيصير خفيفًا ؛ فلو كان الاعتمادُ اللازمُ الذي هو الثقلُ باقيًا فيه في حالِ وجودِ الخِفَّةِ ، لكان خفيفًا **[١٥٢ب]** ثقيلًا . وهٰذا باطلٌ متناقضٌ .

فَعُلِمَ أنّ الثقلَ يَبْطُلُ عند وجودِ الخِفَّةِ وأنّه ليس يبطلُ بضدٍّ ينفِيهِ ولا بفاعلٍ يفعلُهُ معدومًا . ولو صَحَّ بقاؤُهُ ، لاستحالَ عدمُهُ مع وجودِ الجوهرِ . وهٰذا يُبينُ ٱستحالةَ بقاءِ ما له ضِدٌّ مِنَ الأعراضِ وما لا ضِدَّ له ، لو ثبت أنّ منها ما لا ضِدَّ له . وهٰذا ما لا جوابَ لهم عنه .

فصل

وممّا ٱستدلّ به في إحالةِ بقاءِ شيءٍ من الأعراضِ ، وإن قيل : إنّ الباقِيَ باقٍ لانتفاءِ عِلْمِنا بحدوثِ جميعِها وتعلّقِ وجودِها بقدرةِ اللهِ ، تعالى ، وما قام مِن واضحِ الأدِلّةِ عِندَنا وعندهم على وجوبِ كونِ القديمِ ، سبحانَهُ ، قادرًا مِن كلِّ جنسٍ منها ومن غيرِها على ما لا نهايةَ له وعلى وجوبِ كونِه قادرًا على أن يَفْعَلَ في محلِّ العرضِ في الثاني مِن حالِ حدوثِه مِثْلَهُ وما هو من جنسِهِ .

وأحدُ ما يدلُّ على ذٰلكَ ويُبَيِّنُهُ أنّه لو لم تصحَّ قدرتُهُ في ثاني حالِ إحداثِهِ العرضَ على إحداثِ مثلِهِ ، وإن لم يتغيَّرْ حالُ محلِّهِ في صِحَّةِ ٱحتمالِ مثلِهِ ، ولم يتغيَّرْ حالُهُ ، سبحانَهُ ، في كونِهِ قادرًا على ما لا نهايةَ له من الجنسِ ، وإن فعل الواحد منه ، ولم يختلفْ حالُ الجوهرِ بتغايُرِ أوقاتِهِ ولا حالُ القديمِ ، تعالى ، بتغايُرِها في كونِهِ قادرًا ، لم يصحَّ أيضًا كونُهُ قادرًا على إحداثِ نفسِ ما أَحْدَثَهُ ، لأنّه مِثْلُ الذي أُحِيلَتْ قدرتُهُ عليه وبمعناهُ ، والمحلُّ على حالةٍ واحدةٍ عِندَ فعلِ العرضِ فيه وفيما يَلِيهِ مِنَ الأوقاتِ . وهٰذا يوجبُ إحالةَ قدرتِهِ على فِعْلِ شيءٍ من الجنسِ في المحلِّ ؛ فكيف يخرجُ بِفِعْلِ العرضِ عن القدرة على فِعْلِ مِثْلِهِ في ثاني حالِ حدوثِهِ ومثلُهُ لم يخرجْ إلى الوجودِ ؟ فيخرج لذٰلكَ عن كونِهِ مقدورًا ولا وجود مثلِهِ في المحلِّ يضادُّ وجودَ مِثْلٍ لهُ يوجدُ في غيرِ وقتِهِ ، ولا هو أيضًا ضِدٌّ له عِندَهم في وقتِ حدوثِهِ ، لأنّهما يصحُّ حدوثُهما معًا في المحلِّ على أصولِهم . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، وَجَبَ كونُه ، سبحانَهُ ، قادرًا على خلقِ [١٥٣أ] مِثْلِ العرضِ الثاني مِن حالِ حدوثِهِ .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيْسَ هٰذَا [بدليلٍ][1] على فعلِ ما لا نهايةَ له في المحلِّ الواحدِ ؟

---

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر .

فإذا فعل فيه واحدًا من الجنسِ ، لم يكن مع فِعْلِهِ قادرًا على فِعْلِ مثلِهِ معه في وقتِهِ ، وإن لم يتغيَّرْ حالُ المحلِّ في احتمالِهِ للجنسِ ولا حالُ القديمِ في كونِهِ قادرًا ؛ فما أنكرتُم مِن مِثْلِ ذٰلكَ في إحالةِ كونِهِ قادرًا على فعلِ مثلِ العرضِ في الثاني من حالِ حدوثِهِ في محلِّهِ ، وإن لم يختلفْ حالُ المحلِّ في الاحتمالِ ولا حالُ القديمِ في كونِهِ قادرًا ؟

يقالُ له : ما قُلتَهُ باطلٌ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنّه محالٌ قدرةُ القادِرِ ، قديمًا كان أو محدثًا ، على فعلِ مِثْلَيْنِ في محلٍّ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ لِمَا قامَ مِن الدليلِ على أنّه محالٌ احتمالُ المحلِّ الواحدِ في الزمنِ الواحِدِ عرضينِ من جنسٍ واحدٍ . وقد ذكرنا مِن ذٰلكَ طرفًا فيما[1] سَلَفَ يكفي ويُغنِي عن إعادتِهِ .

وإنّما نقولُ : إنّه قادرٌ على فِعْلِ الأمثالِ في المحلِّ في الزمنِ الواحدِ على البدلِ ، لا على الجمعِ ؛ فسقط ما ألزمتَهُ ومَثَّلْتَ به .

والوجهُ الآخرُ أنّنا نقولُ بتضادِّ المُتَماثِلِ من الأجناسِ ، كما نقولُ بتضادِّ المختلفِ المتنافي منها . والقادرُ ، قديمًا كان أو محدثًا ، لا يصحُّ أن يَقْدِرَ على فعلِ الضِّدَّيْنِ معًا ؛ فبطل ما قُلتَهُ ؛ فقد ثَبَتَ أنَّ وجودَ العرضِ في الوقتِ لا يضادُّ وجودَ مثلِهِ في ثاني حالِ وجودِه ، لأنّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لاستحال دوامُ وجودِ الجسمِ على حالةٍ واحدةٍ من كونِه حيًّا عالِمًا مدرِكًا كائنًا مريدًا . وإذا بطل ذٰلك ، صَحَّ من هٰذِهِ الجملةِ وجوبُ كونِهِ ، تعالى ، قادرًا على فعلِ مثلِ العرضِ في محلِّهِ في الثاني من حالِ حدوثِه .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، وَجَبَ القطعُ على إحالةِ بقائِه ، لأنّه لو بقي في المحلِّ إلى الحالِ الثانيةِ أو صَحَّ بقاؤُهُ إليها ، لَوَجَبَ لا محالةَ أو صَحَّ وجودُ المِثْلَيْنِ مِن

١ فيما : وفيما ، الأصل .

الأعراضِ [١٥٣ب] في المحلِّ الواحدِ في الزمنِ الواحدِ بأن يكونَ أحدُهما مفعولًا وباقيًا إليها والآخرُ مبتدأً فيها .

ولمَّا علِمْنَا بما قدَّمناهُ في غيرِ موضعٍ ٱستحالةَ وجودِ مِثْلَيْنِ في محلٍّ واحدٍ ، ٱستحالَ لذٰلكَ بقاءُ شيءٍ من الأعراضِ ، لأنَّ في إجازةِ بقائِهِ إيجابَ صحّةِ وجود مثلِهِ معه في محلِّهِ في حالِ بقائِهِ . وذٰلك باطلٌ ؛ فَصَحَّ ما قلناه .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم من صِحَّةِ بقاءِ كلِّ عرضٍ من الأعراضِ ، إذا فعل في المحلِّ ، وأن يستحيلَ لذٰلكَ في قدرة القديمِ فعلُ مثلِهِ بعد فعلِهِ مع كونِهِ باقيًا ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ ٱجتماعَ الشيءِ ومثلَهُ وٱحتمالَ المحلِّ لهما معًا . وذٰلك محالٌ عندكم . وإنّما يصحُّ ذٰلكَ على قولِنا بِصِحَّةِ ٱحتمالِ المحلِّ لمِثْلَيْنِ وأكثرَ معًا .

أنكرنا ذٰلكَ لما بَيَّنَّاهُ بدءًا مِن أنّه لو لم يقدرْ على فعلِ مثلِ العرضِ في محلِّهِ في الثاني من حالِ حدوثِهِ والحالُ ما وصفناهُ ، لم يصحَّ قدرتُهُ عليه في حالِهِ ، إذ لا تأثيرَ للأحوالِ والأوقاتِ في كونِهِ قادرًا على ما يقدرُ عليه وخروجه عن ذٰلك ؛ فلمّا لم يجزْ ذٰلك ، صَحَّ أنّه قادِرٌ على مثلِ ما فَعَلَهُ في المحلِّ في الثاني من حالِ وجودِهِ .

فإن قالوا : أفليس قد زعمتُم أنَّ فعلَهُ العرضَ في المحلِّ يُحِيلُ قدرتَهُ على فِعْلِ مِثْلِهِ في ثاني حالِ حدوثِهِ ؟

قيل لهم : إنّنا قد بَيَّنَّا أنَّ المثلَيْنِ متضادّانِ على المحلِّ ؛ فإذا جعل وقتهما واحدًا ، وَجَبَ تضادُّهما ؛ وإذا تَغَايَرَ وقتاهما ، لم يتضادّا .

فإن قيل : إذا فُرِضَ أنَّ المفعولَ مِنَ الجنسِ يصحُّ بقاؤُهُ إلى الثاني مِن حالِ حدوثِهِ ، ضادّ مثلَهُ في حالِ بقائِهِ ، كما يضادُّهُ في حالِ حدوثِهِ ؛ فوَجَبَ ٱستحالةُ قدرتِهِ على فِعْلِ مِثْلِهِ ، إذا تصوّر بقاؤُه إلى الثاني .

يقالُ لهم : ليس قولُ مَن قال : يجبُ إحالةُ قدرتِهِ ، تعالى ، على فِعْلِ مثلِهِ في الثاني لتصحيحِ بقائِه إليه ومحالٌ وجودُ الشيءِ مع مثلِهِ أَوْلَى مِن قولِ مَن قال : بل يجبُ [١٥٤أ] القضاءُ على إحالةِ بقائِهِ إلى الثاني ، ليصحَّ كونُهُ ، تعالى ، قادرًا على فعلِ مثلِهِ فيه . وهٰذا أَوْلَى وأحبُّ لا محالةَ ، لأنَّ الأُمَّةَ مطبقةٌ على أنّه ، تعالى ، قادرٌ على فعلِ مثلِ كلِّ عرضٍ يفعلُهُ في الثاني من حالِ حدوثِه ، وإن ٱختلفَتْ في القدرة على فعلِ مثلِه في حالِ حدوثِهِ .

وإذا كانت مجمعةً على ذٰلكَ ، وَجَبَ القطعُ عليه وعلى إحالةِ كونِ الحادِثِ مِنَ الأعراضِ باقيًا إلى الثاني من حالِ حدوثِه ، لأنّ ذٰلك يوجبُ صحّةَ وجودِ مثلِهِ معه في حالِ بقائِه وٱحتمالَ المحلِّ لهما . وذٰلك مُحالٌ .

فصل

وكذٰلك فيجبُ القطعُ لأجلِ ما قلناهُ على أنّ جميعَ أجناسِ مقدوراتِ العبادِ لا يصحُّ بقاؤُها ، لأنّها لو بقيت إلى الثاني مِنَ الحالِ ومَن بقيتْ فيه حيٌّ قادرٌ على مثلِ ما فَعَلَهُ في نفسِهِ ، لَوَجَبَ أن يفعلَ فيها مثل الباقي فيه من أفعالِه . وإنّما قلنا في الإنسانِ : يجبُ أن يَفْعَلَ المثلَ الذي يقدرُ عليه لا محالةَ . ويصحُّ من القديمِ فعلُ مثلِهِ لأجلِ ما قام من الدليلِ على وجوبِ وجودِ مقدورِ العبدِ مع قدرتِهِ ووجوبِ تقدُّمِ قدرةِ القديمِ لمقدورِه ؛ فوَجَبَ أن يقالَ في القديمِ ، سبحانه : يَصِحُّ مِنهُ فِعْلُ مقدورِه ، وفي المحدثِ : يجبُ ذٰلكَ فيه .

فصل

ولأجلِ هٰذا قال كثيرٌ منهم : إنّ سكونَ الحيّ القادرِ على مثلِ ما فعلَهُ مِنَ السكونِ لا يصحُّ أن يبقى ، لأنّه لو بقي والقادرُ لا يصحُّ أن يَخلُوَ مِن فعلِ ما يقدرُ عليه أو ضدّه ، لَوَجَبَ أن يكون ، لو بقي سكونُ القادرِ إلى الثاني ، أن لا يقدرَ على فِعْلِ حركةٍ في الثاني ، ولوجب أن يفعلَ السكون لا محالةَ ويصير بمنزلَةِ الملجأ إليه دون الحركةِ ، ولَوَجَبَ أن يُجْمَعَ فيه سكونانِ معًا ، أحدُهما باقٍ والآخرُ حادِثٌ . وذٰلك محالٌ ، زعموا ، وإن كان غير محالٍ على أصولِهم الباطلةِ .

[١٥٤ب] وسنستقصي القولَ في الفصلِ مِن عِندِ بلوغِنا إلى القولِ في الاستطاعةِ وأحكامِ التروكِ وإحالة خلوّ القادرِ منّا من الفعلِ وتركه ، إن شاءَ اللهُ .

فهٰذِهِ طريقةٌ صحيحةٌ في إحالةِ بقاءِ شيءٍ من أجناسِ الأعراضِ إلى الثاني من حالِ حدوثِه . ولولاها ، لوَجَبَ الوقفُ في صحّةِ بقاءِ الأعراضِ وٱستحالةِ ذٰلكَ فيها ، لأنّه لا شبهةَ لهم في إيجابِ بقاءِ شيءٍ منها ولا في إحالةِ البقاءِ على شيءٍ منها لِمَا بيّنّاهُ مِن قَبْلُ .

شبهة لهم أخرى

في بقاءِ الكونِ واللُّونِ وكثيرٍ مِنَ الأجناسِ لحصولِ الاتّفاقِ على صِحّةِ وجودِ مثلِ اللَّونِ والكونِ في الثاني مِنْ حالِ حدوثِهما . وإذا صَحَّ ذٰلكَ ، صَحَّ بقاؤُهما إلى الثاني ، لأنّه لو ٱستحالَ ٱستمرارُ الوجودِ بهما إلى الثاني ، لاستحالَ وجودُ مثلِهما فيه . وذٰلك باطلٌ ؛ فثبت صحّةُ بقائِهما .

فيقالُ لهم أيضًا : ما في الذي ذكرتُم أنَّ صِحَّةَ جوازِ بقائِهما إلى الثاني ؟ فمِنْ أينَ لكم وجوبُ ذٰلكَ والقطعُ عليه ؟ ولعلّهما ممّا يستحيلُ بقاؤُهما ، وإن صَحَّ وجودُ مثلِهما في الثاني مِنْ حالِ حدوثِهما وبمثابةِ الإرادةِ والصوتِ اللَّذَيْنِ يستحيلُ

بقاؤهما ، وإن صَحّ حدوثُ مثلِهما في الثاني من حالِ حدوثِهما ؛ فلا يجدونَ إلى دَفْعِ ذٰلك طريقًا .

ثمّ يقالُ لهم : ولم قُلتُم أنَّ صِحّةَ وجودِ مثلِ الشيءِ في الثاني مِنْ حالِ حدوثِهِ دليلٌ على صِحّةِ بقائِهِ أو وجوبِ ذٰلك فيه ؟ أوليس قد عَلِمَ شيوخُنا والبلخيُّ معهم جوازَ حدوثِ مثلِ العرضِ في ثاني حالِ حدوثِهِ ، وإن لم يعلموا بذٰلكَ جوازَ بقائِهِ ؟ فمِنْ أينَ أوجبتُم هٰذِهِ القضيّة ؟ وبضرورةِ العقلِ علمتُم أنَّ جوازَ وجودِ الشيءِ في الثاني من حالِ حدوثِه يوجبُ بقاءَهُ إليه أو يصحّحُهُ أم بدليلٍ ؟

فإن قالوا : بالضرورة ، أُمْسِكَ عنهم وظَهَرَ جهلُهُمْ . وإن قالوا : بدليلٍ ، سُئِلُوا عنه . ولن يجدوا إليه [١٥٥أ] سبيلًا .

ويقالُ لهم أيضًا : نحن لا نُحِيلُ وجودَ نفسِ العرضِ المفعولِ في الوقتِ في الثاني من حالِ حدوثِهِ بأن يؤخّرَ خلقهُ وإحداثهُ إلى الحالِ الثاني ، فيكونُ موجودًا فيها بالحدوثِ . وليس في سائرِ الأعراضِ ما يختصُّ زمانًا بعَيْنِهِ لا يصحّ وجودُهُ إلّا فيه وإن آستحالَ بقاؤُها . وإنّما يستحيلُ آستمرارُ وجودِهِ إلى الثاني وأن يكون كائنًا فيه بغيرِ حدوثٍ . ولَعَمْري إنَّ وجودَ مثلِهِ في الثاني يدلُّ على صِحّةِ وجودِهِ بعينِهِ في الثاني ، لكن على صِحّةِ تأخيرِ إيجادِهِ في الثاني ، لا على دوامِ وجودِهِ إليه ؛ فبطل ما قلتم .

فإن قيل : وما الذي فَصَلَ بَينَ صِحّةِ دوامِ وجودِهِ إلى الثاني وبَينَ تأخيرِ إيجادِهِ إليه ؟

قيل لهم : لا يلزمُنا في حقِّ النظرِ ذكرُ الفصلِ بَينَ ذٰلك . وإنّما يلزمُكم بيانُ وجهِ دلالةِ صحّةِ وجودِ مثلِهِ في ثانيهِ على صِحّةِ بقائِهِ إليه أو وجوب ذٰلك . وأنّى لكم به ؟ فلا وَجْهَ لسؤالِكم عن الفَصْلِ بَينَ ذٰلك مِن كونِكم مسؤولينَ .

ثمّ يقالُ لهم أيضًا : الفصلُ من ذٰلك أنَّ دوامَ وجودِهِ إلى الثاني يوجبُ كونَهُ باقيًا لا محالةَ . وذٰلك يوجبُ عند شيوخِنا ، ﷺ ، وعند شيخِكم البلخيّ قيامَ البقاءِ به مِن حيثُ أنّ الدليلَ قد دَلَّ عندهم على حاجةِ الباقي إلى بقاءٍ ، يوجدُ بذاتِهِ . وذٰلك محالٌ في صفةِ الأعراضِ . وتأخيرُ إحداثِهِ إلى الثاني لا يوجبُ إحالةً فيه من حَمْلِ مَعنًى أو غيرِ ذٰلك .

فأمّا على القولِ بنفيِ البقاءِ عن الباقي ، فهو أنَّ تأخيرَ إيجادِهِ إلى الثاني صحيحٌ مِنْ حيثُ قامَ الدليلُ على أنّه ليس منها ما يخصُّ الزمانَ ، حتّى لا يصحَّ تقديمُ خلقِهِ ولا تأخيرُه ولا إعادتُهُ بعد تقضّيهِ ومضيّهِ ولا فعلُهُ بعد خروجِ وقتِهِ ؛ فصار تأخيرُ إحداثِه إليه لا يوجبُ إحالةً . وهو قولٌ بما قد أَوْجَبَهُ الدليلُ والقطعُ على وجوبِ دوامِ وجودِه إلى الثاني من حالِ حدوثِهِ **[١٥٥ب]** أو صحّة ذٰلكَ فيه لجوازِ وجودِ مثلِهِ في ثاني حالِ وجودِهِ إيجابٌ أو تجويزٌ لِمَا لا دلالةَ على إيجابِهِ ولا على تجويزِهِ ؛ فٱفترقَ الأمرانِ ، ولأنّه لو وَجَبَ دوامُ وجودِ ذاتِ العرضِ إلى الثاني أو صَحَّ ذٰلكَ فيه ، لَصَحَّ أو وَجَبَ وجودُهُ مَعَ مثلِهِ في الثاني لإطباقِ الأُمّةِ على أنَّ فِعْلَ مثلِهِ في محلِّهِ مقدورٌ . وقد قامَ الدليلُ على فسادِ ذٰلكَ ، وفصلت هٰذِهِ بَينَ تأخيرِ إحداثِ العرضِ مِنْ حالِ حدوثِهِ وبَينَ دوامِ وجودِهِ إلى الثاني مِنْ حالِ حدوثِهِ . وكلُّ هٰذا تبرّعٌ عليكم بذكرِ الفصلِ .

ثمّ يقالُ لهم : إذا وَجَبَ القطعُ على بقاءِ اللونِ والكونِ وما جرى مجراهما مِنَ الأجناسِ بدلالةِ صِحّةِ وجودِ مثلِهما في الثاني من حالِ حدوثهما ، فما أنكرتُم من وجوبِ بقاءِ الإرادةِ والصوتِ وكلِّ جنسٍ لا يصحُّ بقاؤه منها لأجل صِحّةِ وجودِ مِثْلِهِ في ثاني حالِ حدوثِهِ بٱتّفاقٍ ؟ فإن مَرُّوا على ذٰلك ، تَرَكُوا دِينَهم وصاروا إلى وجوبِ بقاءِ جميعِ الأجناسِ ؛ وإن أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱعتلالَهم نَقْضًا ظاهِرًا .

وإن هم قالوا : إنّما يجبُ أن تَدُلَّ صحّةُ حدوثِ مِثلِ العرضِ في ثاني حالِ حدوثِه على وجوبِ بقائِه أو صحّة ذٰلك فيه ، متى لم يَمْنَعْ مِن ذٰلك دليلٌ ؛ فإذا قارَنَ هٰذِهِ الدلالةَ ما يُحِيلُ بقاءَ ما يصحُّ حدوثُ مثلِهِ بَعْدَ حالِ حدوثِه ، لم يجبْ جَعْلُهُ دلالةً .

قيل لهم : هٰذا حدٌّ مِنَ الجهلِ عظيمٌ ، ومُحَصِّلُو الكلامِ في أَدِلَّةِ الفقهِ وعِلَلِ الأحكامِ الشرعيّةِ يَمْنَعُونَ مِن تخصيصِ العِلَّةِ والدلالةِ ويقولُونَ : إنّ ما فرق[1] بَينَ العِلَّةِ وحكمِها والدلالَةِ ومدلُولِها ، فهو نَقْضٌ لها . وذٰلك هو الصحيحُ .

هٰذا مَعَ أنَّ عِلَلَهُ وأدِلَّتَهُ عِلَلٌ وأَدِلَّةٌ موضوعةٌ بالقَصْدِ والاختيارِ مِن واضِعِها ، عزَّ وجلَّ . وكيف بإحالةِ ذٰلك في أَدِلَّةِ الأحكامِ العقليّةِ وعِلَلِهَا ؟ وإنّما يسوغُ ذٰلكَ في مثلِ دلالةِ [١٥٦أ] الألفاظِ التي يوضعُ[2] مطلقها لشيءٍ ومقترنها لغيرِه ، كما للفظةِ الدُّعاءِ[3] للعمومِ وما جَرَى مَجْرَاهُ .

فأمّا في المعاني والعِلَل والأدِلَّةِ العقليّةِ ، فإنّه جهلٌ بآتّفاقٍ . ثمّ إنْ جازَ لكم القولُ بذٰلك ، فما أنكرتُم أن يكون تعاقبُ الأعراضِ دليلًا على حَدَثِ الجسمِ وكونُ الحادِثِ حادِثًا دليلًا على محدِثِهِ وكونُ الحيّ فاعلًا دليلًا على كونِهِ قادرًا ووجودُ القدرة بالحيّ موجبةً لكونِه قادرًا ، متى لم يقترنْ بذٰلكَ أجمعَ ما يمنعُ من كونِ ما ذَكَرْنَا دليلًا ؟ فإن آقترنَ به مانعٌ من ذٰلكَ ، خرجتْ هٰذِهِ الأمورُ عن كونِها أَدِلَّةً على ما هي مع التحديدِ دليلًا عليه . ولا مَخرَجَ لهم من ذٰلكَ . وفيه إفسادُ جميعِ الأَدِلَّةِ والعِلَلِ وإبطالُ النظرِ[4] .

---

١ فرق : فوق ، الأصل .

٢ يوضع : توضع ، الأصل .

٣ كما ... الدعاء : كا للفظه المدعا ، الأصل .

٤ النظر : النصر ، الأصل .

ثمّ يقالُ : فإذًا ليس الدَّالُّ على وجوبِ بقاءِ العرضِ أو صِحَّةِ ذٰلكَ فيه جوازُ وجودِ مثلِهِ في ثانيهِ ، وإنّما يدلُّ ذٰلكَ ما لم يمنعْ مانعٌ من كونِ ذٰلك دليلًا .

فإذا قالوا : أجل .

قيل : فما يُدريكم أنّه لم يقترنْ بهٰذا الذي وصفتُم ما يمنعُ كونه دليلًا ؟ أوليس شيوخُنا والبلخيُّ يقولون : قد قام الدليلُ على إحالةِ بقاءِ العرضِ ، لأنّ ذٰلك يوجبُ ثبوتَ بقاءٍ له ، يقومُ بذاتِهِ ؟ وذٰلك محالٌ .

ولأنّنا نحن نقول : لو صَحَّ بقاؤُهُ إلى الثاني ، لَصَحَّ فِعْلُ مثلِهِ معه في حالِ بقائِه لِمَا قامَ مِن دليلِ الإجماعِ وغيرِهِ على وجوبِ كونِ القديمِ قادرًا على فعلِ مثلِ عرضٍ في الثاني من حالِ حدوثِهِ . وذٰلك يوجبُ ٱحتمالَ المحلِّ للمِثْلَيْنِ معًا . وذٰلك محالٌ ؛ فكيف يَدَّعُونَ أنّه لم يقترنْ بِدَلِيلِكُمْ ما أخرجَهُ مِن كونِهِ دليلًا ؟

فإن قالوا : قد دَلَّ الدليلُ على أنّه لا يحتاجُ الباقي مِن كونِه باقيًا إلى بقاءٍ يوجدُ بذاتِهِ أو غيرِ ذاتِهِ وعلى أنّه ليس بمحالٍ ٱجتماعُ المحلِّ الواحدِ لِمِثْلَيْنِ مِنَ الأعراضِ ممّا قيل لهم ؛ فيجبُ إذًا إفسادُ هٰذَيْنِ المذهبَيْنِ وإقامتكم الدليلَ على **[١٥٦ب]** إبطالِ ما يذهبُ إليه قَبْلَ تعلُّقِكم بهذهِ الدلالةِ ، لكن يصحُّ لكم بذٰلك أنّه لا مانعَ يَمْنَعُ مِن كونِها دلالةً ، وإلّا بَطَلَ التَّعَلُّقُ بها . وأنّى لهم بتصحيحِ ما يَدَّعُونَهُ مِن ذٰلك ؟

ثمَّ يقالُ لهم : وأيُّ قرينةٍ مَنَعَتْ من بقاءِ الإرادةِ والصوتِ مع صِحَّةِ وجودِ مثلِهما في الثاني مِنْ حالِ حدوثِهِما ؟ فإن قالوا : لأنّهما لو ثَبَتَا ، لَوَجَبَ خروجُ الإرادةِ عن تعلُّقِها بمرادِها في حالِ بقائِهِ وبعد فِعْلِهِ ، وذٰلكَ يوجبُ قَلْبَ جنسِها . ولو بقي الصوتُ ، يبقى مسموعًا إلى الثاني ولَوَجَبَ إدراكُنا له ولَوَجَبَ ، إذا كان أمرًا

وبقي[1] إلى حالِ وجودِ المأمورِ به وبقائِهِ أن يكونَ أمرًا به مع وجودِهِ . وذٰلك محالٌ . وإذا خَرَجَ عن كونِهِ أمرًا ، وَجَبَ قَلْبُ جنسِهِ .

وقد تكلّمنا عليهم في ذٰلكَ في شبهةٍ قبل هٰذِهِ وقلنا : إنَّ مِن حَقّ الإرادةِ أن تتعلَّقَ بالمرادِ قبل وجودِهِ وفي حالِ حدوثِهِ ولا تتعلَّقُ به في حالِ بقائِهِ ، ولا يجبُ لذٰلكَ قلبُ جنسِها . ولذٰلكَ جَوَّزَ كثيرٌ منهم بقاءَ القدرة ، وإن لم تتعلَّقْ بمقدورِها في حالِ حدوثِهِ وحالِ بقائِه ، وإن لم يجبْ قلبُ جنسِها .

فأمّا الكلامُ الذي هو عندهم الأصواتُ ، فليس بأمرٍ ولا خبرٍ لجنسِهِ ، ولا الأمر مِن جنسِ الفعلِ ، كالإرادةِ والقدرةِ . ولذٰلكَ يوجدُ عندهم من جنسِهِ ما ليس بأمرٍ ويوجدُ هو في نفسِهِ تارةً أمرًا وتارةً غير أمرٍ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطل ما قالوه .

فأمّا قولُهم : لو بقي الصوتُ ، لَوَجَبَ أن يسمعَهُ في حالِ بقائِهِ ، كما يسمعُهُ في حالِ حدوثِهِ ، فإنّه قولٌ باطلٌ ، لأنّه يصحُّ أن يبقى وجنسُهُ بحاله . وإن مَنَعَنا اللهُ ، تعالى ، بجَرْيِ العادةِ مِنْ إدراكِهِ في الثاني من حالِ حدوثِهِ على ما بيّنّاهُ مِن قَبْلُ في بابِ القولِ في الرؤيةِ وأحكامِ الإدراكِ .

وقد يجوزُ ، إذا سمعنا صوتَيْنِ متماثِلَيْنِ في حالتينِ متواليتينِ من بُعدٍ أو قربٍ ، أن يكونَ الذي نسمعُهُ ثانيًا هو بعَيْنِهِ الذي نسمعه[2] [١٥٧أ] أوّلًا ، إذا لم نعلمْ[3] أنّهما من مُصَوِّتَيْنِ وفي مكانَيْنِ ؛ فإنْ عَلِمْنا ذٰلكَ ، أحَلْنا كونَهما واحدًا ، لأنَّ الصوتَ الواحِدَ وغيرَه مِنَ الأعراضِ لا يصحُّ أن يوجدَ في مكانَيْنِ وجهَتَيْنِ في وقتٍ واحدٍ ولا في وقتَيْنِ ، لأنَّ ذٰلكَ يوجبُ انتقالَه وجُمْلَةَ الأكوانِ وأن يكونَ بمثابةِ الأجسامِ التي

---

١ بقي : نفى ، الأصل .

٢ نسمعه : يسمعه ، الأصل .

٣ نعلم : يعلم ، الأصل .

لا تختصُ مكانًا دون مكانٍ إلّا لمَعنًى ، يوجبُ لها ذٰلك . وهٰذا محالٌ في صِفَتِها ؛ فثَبَتَ[1] بما وَصَفْنا بطلانُ جميعِ شُبَهِهِمْ في إيجابِ بقاءِ بعضِ الأعراضِ ، وَثَبَتَ ٱستحالةُ البقاءِ عليها لِمَا وصفناهُ ، لا لحاجةِ الباقي في كونِهِ باقيًا إلى بقاءٍ يوجدُ به أو بقاء قائم لا بغيرِه ، ولأنّه كلامٌ يلزمُ عليه عندنا جوازُ بقاءِ كلِّ صفةٍ مِن صفاتِ الجسمِ وعرضٍ مِن أعراضِهِ ببقاءٍ يخصُّهُ ويقومُ بالجسمِ .

ولا يعصمُ مِنْ هٰذا أن يقالَ : إذا بقيتْ صفاتُ القديمِ ببقاءٍ يقومُ به ، تعالى ، فقد بقيتْ ببقاءٍ ، يوجدُ لا بغيرِها . وإذا بقيتْ صفاتُ الجسمِ ببقاءٍ يقومُ بالجسمِ ، بقيتْ ببقاءٍ في غيرِها ، لأنّ الجسمَ غَيْرُ أعراضِهِ . وليس القديمُ ، تعالى ، غَيْرَ صفاتِ ذاتِهِ ، وإنّما كان هٰذا غَيْرَ عاصمٍ مِنْ حيثُ إنّ صفاتِ القديمِ ، إذا بقيتْ ببقاءٍ ، يوجدُ بِهِ أو بقي بقاؤُهُ ببقاءٍ آخرَ ، يوجدُ بذاتِه ، يكونُ بقاءً له . وقد وَجَبَ لهُ الحكمُ لمَعنًى لا يوجدُ بذاتِهِ ؛ فيجبُ أيضًا صِحَّةُ بقاءِ أعراضِ الجسمِ ببقاءٍ يوجدُ بذاتِ الجسمِ ، وإن كان غيرها ، لأنّه لا تأثيرَ للغيريّةِ ولنفيِها في هٰذا البابِ ، وإنّما المعتبرُ بٱستحالةِ ثبوتِ الحكمِ للشيءِ لِعِلَّةٍ لا توجدُ بذاتِه . وسواء كان ما يوجدُ به غير ذاتِهِ أو مِمَّا يستحيلُ كونُهُ غَيْرَ ذاتِه .

ولذٰلك أَحَلْنَا قولَ القدريّةِ ، حيث قالوا : إنّ القديمَ ، تعالى ، مريدٌ وكارِهٌ بإرادةٍ وكراهةٍ ، توجدُ لا بمكانٍ ، وأنّ الجوهرَ يفنى بفناءٍ ، يوجدُ لا بمكانٍ . وقلنا لهم : لو صَحَّ ذٰلك ، لَصَحَّ أن يُريدَ ويَكرهَ بإرادةٍ وكراهةٍ في غيرِهِ .

ولا يعصمُهم مِن ذٰلك أن يقولوا : الفرقُ بَينَ الأمرَيْنِ أنّه ، إذا أراد وَكَرِهَ ، فإنّما **[١٥٧ب]** يريدُ ويكرهُ بإرادةٍ وكراهةٍ ، توجدانِ لا بغيرِه ، لأنّ لا مكانَ ليس بغيرِ القديمِ . وكذٰلكَ الجواهرُ[2]، إذا عُدِمَتْ وٱنْتَفَتْ بعد وجودِها بفناءٍ يوجد لا بغيرِها .

---

١ فثبت : فبطل ، الأصل .

٢ الجواهر : الجوهر ، الأصل .

ومثلُ هٰذا يعلَّلُ ، لا يمكنُ الاعتمادُ عليه .

ولا يجوزُ أن يقولَ قائلٌ : ما أنكرتُم أن تكونَ سائرُ أعراضِ الجسمِ باقيةً ببقاءٍ واحدٍ يقومُ بالجسمِ ؟ لأنّ الانفصالَ مِن هٰذا قريبٌ . وجوابُهُ أنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ آستحالةُ عدمِ شيءٍ مِنْ أعراضِ الجسمِ مع وجودِ غيرِه فيه ، لأنّه محالٌ عدمُ ما قد وُجد بقاؤُه . وفي وجودِ بعضِها فيه مع عدمِ بعضٍ دليلٌ على آستحالةِ منها ببقاءٍ يخصُّهُ ويوجدُ بالجسمِ على ما رتّبناهُ مِن قبْلُ . واللهُ أعلمُ .

فصل

وأمّا ما قُلنَاهُ مِنْ أنّه يجوزُ أن يقومَ بالقديمِ ، تعالى ، بَقَاءَانِ . أحدُهما بقاءٌ ، يَبْقَى به وصفاته . والآخرُ بقاءٌ ، يَبْقَى به بقاؤُهُ ، ويكونُ هٰذا البقاءُ باقيًا[1] ببقائِهِ أو ببقاء الذي به وصفاتُه ، فإنّه مدخولٌ ، لأنّه قولٌ يوجبُ في الجُمْلَةِ أن يقومَ به بقاءانِ ، كلُّ واحدٍ منهما يَبْقَى بالآخرِ . وذٰلكَ مُحالٌ ، لأنّه يوجبُ كونَ الشيءِ عِلَّةً بما هو عِلَّةٌ له وشرطًا لِمَا هو شرطٌ له ، لأنّنا ، إذا قلنا : إنّما يستمرُّ به الوجودُ لوجودِ الآخرِ . والآخرُ أيضًا إنّما يستمرُّ به الوجودُ لوجودِ الآخرِ ، أَحَلْنَا وجَعَلْنَا كلَّ واحدٍ منهما محتاجًا في دوامِ وجودِهِ إلى ما هو محتاجٌ إليه . وذٰلكَ باطلٌ .

١ باقيًا : باق ، الأصل .

فصل

وأيضًا ، فإنّه لا يُتَصَوَّرُ كونُ أَحَد القَدِيمَيْنِ بقاءً للآخرِ ومحتاجًا في وجودِهِ إلى وجودِه ، لأنّنا ، إذا قُلنا : القديمُ لَمْ يَزَلْ موجودًا ، سبحانَهُ ، ولا يَزَالُ كذٰلكَ ، والبقاءُ لَمْ يَزَلْ موجودًا ولا يَزَالُ كذٰلكَ ، وَجَبَ كونُهما باقِيَيْنِ ومُتَسَاوِيَيْنِ في صفةِ الوجودِ ؛ فكيفَ يكونُ أحدُهما بقاءً لصاحبِهِ ؟ وليس هٰذا بمنزلةِ قَوْلِ مَن قالَ لنا : وكيفَ يُتَصَوَّرُ كونُ شيئَيْنِ لم يَزَالا موجُودَيْنِ ولا يَزَالانِ كذٰلكَ ، وأحدُهما علمٌ والآخرُ عالِمٌ ؟ لأنّ هٰذا صحيحٌ مستمرٌّ ، [١٥٨أ] لأنّ كونَ أحدِهما عِلْمًا والآخر عالِمًا صِفَتَيْنِ مختلِفَتَيْنِ . وقِدَمُ القَدِيمَيْنِ لا يوجبُ تماثُلَهما على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ ؛ فيصحُّ أن يقومَ الدليلُ على أنّ أحدَ القديمَيْنِ علمٌ والآخر عالِمٌ ، فيكونانِ مختلِفَيْنِ في الوصفِ . والقديمانِ اللَّذَانِ لم يَزَالا موجودَيْنِ وأنّهما كذٰلكَ مُتَسَاوِيَانِ في صفةِ الوجودِ ووجوبِ دوامِ الوجودِ ؛ فكيفَ يكونُ أحدُهما محتاجًا في وجودِهِ إلى الآخرِ دُونَ أن يكونَ الآخرُ هو المحتاجُ إليه ؟ هٰذا مِمَّا يَبْعُدُ تَصَوُّرُهُ . ومثال هٰذا أنّه لا يمتنعُ حصولُ الحدوثِ لِشَيْئَيْنِ أحدُهما علمٌ والآخرُ عالِمٌ ، ويكونانِ مع ذٰلكَ الاشتراكِ في الحدوثِ مختلِفَيْنِ في صفةٍ أُخرَى .

ويَبْعُدُ أن يقالَ : إنّ الحادِثَ حادِثٌ بحدوثٍ ، وإنّ حدوثَه محدثٌ كَهُوَ إلّا أنّ أحدَهما يحتاجُ في حدوثِهِ إلى الآخرِ ، والآخرُ لا يحتاجُ إليه ، لأنّ قائلَ هٰذا لا ينفصلُ مِمَّنْ جَعَلَ الحادثَ حدوثًا لحدوثِهِ ، وجَعَلَ الحُدُوثَ محتاجًا إلى الحادِثِ ، ولم يَجْعَلِ الحادِثَ محتاجًا إلى الحُدُوثِ . وهٰذِهِ إحَالَةٌ . وكذٰلكَ حالُ القديمَيْنِ الباقِيَيْنِ في وجودِ غِنَاءِ كلِّ واحدٍ منهما في الوجودِ عن صاحبِهِ .

فصل

فأمّا ما نَصَرْنَا به قولَ أصحابِنا في إثباتِ البقاءِ مِن أنّه يجبُ أن يُجْعَلَ البقاءُ شرطًا لدوامِ وجودِ الباقي ، لا لوجودِهِ على الإطلاقِ ، ولا يُجعلُ عِلَّةً ، لأنَّ عِلَّةَ الحُكْمِ يجبُ ثبوتُها في حالِ ٱبتداءِ الحكمِ وفي حالِ دوامِهِ . وإذا جعلَ شرطًا ، لم يجبْ ذٰلك فيه ، فإنّه أيضًا مدخولٌ ، لأنَّ ما هو شرطٌ في إثباتِ الحكمِ والوصفِ يجبُ أيضًا ثبوتُهُ في ٱبتداءِ الحكمِ والوصفِ ، كما يجبُ في دوامِهِ وٱستمرارِهِ . يَدُلُّ على ذٰلكَ أنّه ، لَمَّا كانَتِ الحياةُ أو كون الحيِّ شرطًا لكونِ العالمِ القادرِ عالِمًا قادرًا ، وَجَبَ لزومُهُ للعالِمِ القادِرِ في ٱبتداءِ كونِه وفي دوامِ كونِهِ كذٰلكَ وٱستمرارِهِ . ولو خَرَجَ واما[1] واحدًا كون الحيّ حيًّا عن كونِهِ شرطًا [١٥٨ب] لكونِ العالِمِ القادِرِ عالِمًا قادرًا ، لخرَجَ عن ذٰلكَ في جميعِ الأحوالِ .

هٰذا على أنَّ مِنَ الناسِ مَن يُجَوِّزُ ثبوتَ الحكمِ المعلولِ مثله لِعِلَّةٍ مع عدمِ العِلَّةِ كالمعتزلةِ ، حيثُ قالوا : إنَّ القديمَ عالِمٌ قادِرٌ ، لا بعلمٍ وقدرةٍ ، وإن كان ذٰلكَ واجبًا لَنا بِعِلَّتَيْنِ .

ومُحالٌ كونُهُ عالِمًا قادرًا مع عدمِ الشرطِ لكونِه كذٰلكَ وهو كونُه حيًّا ؛ فَأَوْجَبُوا لزومَ الشرطِ في جميعِ الأحوالِ وجميعِ الموصُوفِينَ بتلكَ الصفةِ المَشْرُوطَةِ ، ولم يُوجِبُوا ذٰلكَ في عِلَّتِهَا ؛ فصارَ حالُ الشرطِ في وجوبِ لزومِهِ عِندَهم آكَدَ مِنْ وجوبِ لزومِ العِلَّةِ وثبوتِها . وهٰذا يكشفُ عن وجوبِ لزومِ شرطِ الصفةِ في كلِّ حالٍ يثبتُ فيها ؛ فلو كان البقاءُ شرطًا لدوامِ وجودِ الباقي ، لَوَجَبَ أيضًا كونُهُ شرطًا لابتداءِ وجودِهِ . وذٰلك مُحالٌ بٱتّفاقٍ ؛ فضَعُفَ التعلُّقُ بذٰلكَ . وبٱللهِ التوفيقُ .

---

١ كذا تقريبًا في الأصل .

فصل

وأمّا ما نَصَرْنَا به قولَ مَن قالَ مِنْ أصحابِنا : إنَّ البقاءَ ليس بِعِلَّةٍ ولا شرطٍ لوجودِ الموجودِ فقط ، وإنّما هو عِلَّةٌ أو شرطٌ لدوامِ وجودِهِ وٱستمرارِهِ ، وإنَّ دوامَ الوجودِ صفةٌ زائدةٌ على مَعْنَى وجودِه ، فلا يلزمُ أن يكونَ ما هو عِلّةٌ لدوامِه علّة له ، إذا كان مبتدأ غيرَ دائمٍ ؛ فإنّه أيضًا قولٌ فيه نظرٌ ، لأنّه لا يَتَبَيَّن بوجهٍ أنَّ وجودَ الجسمِ في الثاني والثالثِ صفة لحالَةٍ حقيقةِ ٱبتداءِ وجودِهِ وتزيد عليه ، لأنّه وجودٌ في سائرِ الأحوالِ . وليس بينَهما مِنَ الفَرْقِ إلّا أنَّ الأوّلَ وجودٌ مبتدأٌ ، لا يوصفُ بأنّه دائمٌ ومستمرٌّ ، والثاني يوصَفُ بذٰلكَ .

وليس هٰذا بٱختلافٍ في صفةِ الوجودِ وحقيقتِهِ ولا هو إثباتُ صفةٍ زائدةٍ على مَعْنَى الوجودِ ، بل لو قيلَ : إنّه راجعٌ إلى نفيِ صفةٍ عنِ الوجودِ وحكمٍ له ، لَكَانَ أَوْلَى . وذٰلكَ أنّ قولَنا فيه في الثاني : إنّه دائمُ الوجودِ ومستمرٌّ به الوجودُ وإنّه باقٍ ، إنّما يخبرُ أنّ وجودَه ليس بحدوثٍ وأنّه هو موجودٌ ، لم يحدثْ في تلكَ **[١٥٩أ]** الحالِ ، وكون وجودِه في الثاني غير حدوثٍ . وكونه هو موجودٌ غيرُ حادثٍ إنّما هو نَفْيُ صفةٍ عنه وعن وجودِهِ وهو الحدوثُ . ونَفْيُ الصفةِ لا يرجعُ إلى إثباتِ صفةٍ ، تُوَافِقُ الوجودَ أو تخالِفُهُ .

وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَم يبنْ أنَّ دوامَ وجودِ الشيءِ وٱستمرارَهُ صفةٌ ، تُخالِفُ ٱبتداءَ الوجودِ وتَزِيدُ عليه ، كما لا يمكنُ أن يُبِينَ أنَّ حقيقةَ إعادةِ الشيءِ مخالِفَةٌ لحقيقةِ ٱبتدائِهِ مِن حيثُ كانا وُجُودَيْنِ عن عَدَمٍ وأن يُضَمَّنَ أحدُ الوَصْفَيْنِ : حدوثٌ عن عدمٍ ، قَبلَهُ وجودٌ ، والآخرُ وجودٌ عن عدمٍ فقط .

وليس هٰذا بٱختلافٍ في حقيقةِ الحدوثِ ، ولا موجب لكونِ الإعادةِ معلولةً بِعِلَّةٍ ، لا يحتاجُ إليها المبتدأُ الوجود ؛ فلم يمكنْ أن يُقَالَ على التحقيقِ : إنَّ الوجودَ صفةٌ

مخالِفَةٌ للوجودِ وزائدةٌ عليه . هٰذا هو عِندَنا المعتمدُ في أنّه لا صفةَ للباقي زائدة على وجودِهِ . وليس ما يستدلُّ به على ذٰلكَ من أنّه لو كانَتْ للباقي صفةٌ زائدةٌ على وجودِه ، لَوَجَبَ أن تكونَ مُتَجَدِّدَةً ، لأنّ كونَه باقيًا بعد حدوثِه مُتَجَدِّدٌ ، وكلّ صفةٍ متجدّدة الجسمِ ، فإنّه يجوزُ أن لا تتجدَّدَ لهُ على بعضِ الوجوهِ ، وإن كان الجسمُ موجودًا ، نحو جوازِ وجودِهِ ، وإن لم يكنْ حيًّا أو أسودَ أو متحرّكًا وأمثال ذٰلكَ .

فلو كان أيضًا كونُهُ باقيًا صفةً له متجدّدةً ، لأَمْكَنَ وجوده وإن لم تَتَجَدَّدْ له هٰذِهِ الصفةُ ، لأنّ هٰذا باطلٌ مِنَ الاستدلالِ ، لأنّنا قد عَلِمْنَا أنّ للحادثِ المتجدِّدِ صفاتٌ زائدةٌ على مَعْنَى وجودِهِ ، وإن لم يَصِحَّ وجودُهُ عاريًا منها . وذٰلكَ نحو كونِ الجوهرِ متحيّزًا ، وكونِ العرضِ قائمًا بالجوهرِ ، وكونِ العلمِ والقدرةِ ، إذا وُجِدَا متعلِّقَيْنِ بمتعلّقِهما . وكذٰلكَ كلُّ ما له تعلُّقٌ مِنَ الأعراضِ . ومع ذٰلك ، فإنّه لا يجوزُ حدوثُ الجوهرِ والعَرَضِ خالِيَيْنِ مِن هٰذِهِ الصفاتِ الزائدةِ على وجودِهما . ولا خلافَ في ذٰلكَ ولا في أنّه ليس مَعْنَى أنّ الجوهرَ موجودٌ **[١٥٩ب]** أنّه متحيّزٌ ولا مَعْنَى أنَّ العرضَ موجودٌ أنّه متعلِّقٌ بمتعلَّقِهِ وموجودٌ بغيرِه ، لأنّه قد يشركُهما في الوجودِ اللونُ الذي لا تحيُّزَ له ولا تعلُّقَ ؛ فبَطَلَ الاستدلالُ بذٰلك .

فصل

وكذٰلكَ فلا وَجْهَ لاستدلالِ مَنِ ٱستَدَلَّ مِنَ القدريّةِ على أنّه لا صفةَ للحادِثِ بكونِهِ باقيًا تزيدُ على وجودِهِ بأنّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنّ كونَه فانيًا صفةٌ زائدةٌ على وجودِهِ ، تُعَاقِبُ وتَضادُّ وَصْفَهُ بأنّه باقٍ ، لأجلِ أنّ هٰذا الحكمَ واجبٌ في جميعِ الصفاتِ المُتَعَاقِبَةِ الزائدةِ على الوجودِ في أنّ إحداهما ، إذا أَفَادَتْ زائدةً على الوجودِ ، أَفَادَتِ المعاقبةُ صفةَ نقيضِها زائدةً على الوجودِ .

وقد عَلِمْنَا أنَّ كونَ الجسمِ فانيًا لا يفيدُ إثباتَ صفةٍ زائدةٍ على وجودِهِ ، وإنّما يفيدُ عدمهُ بَعدَ وجودِهِ . وعدمهُ ليس بصفةٍ زائدةٍ على وجودِهِ . وكذٰلكَ يجبُ أن يفيدَ بقاؤهُ كونه موجودًا بَعدَ وجودِهِ ، لأنّ هٰذا الاستدلالَ أيضًا باطلٌ مِن وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنّه يجبُ كونُ العدمِ بَعدَ الوجودِ على أوضاعِهم صفةً مخالفةً لصفةِ الوجودِ ولاستمرارِ الوجودِ ، لأنّه يخرجُ الموجودُ عن كونِهِ موجودًا إلى حالِ العدمِ التي لا يَصِحُّ معها تحيُّزُ الجوهرِ وإشغالُه ولا تعلُّقُ العرضِ بمتعلّقِهِ وحلولِهِ في محلِّهِ مع كونِهِ ذاتًا وجنسًا في الحالَتَيْنِ ؛ فيجبُ أن يكونَ الوجودُ حالٌ وصفةٌ يُصَحِّحُ لهما أحكامًا وأحوالًا . والعدمُ حالٌ وصفةٌ تُحِيلُ عليهما أحوالًا وأحكامًا . ونظنُّ أنّنا قد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في هٰذا الفصلِ مِن قَبْلُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فقد وَجَبَ عليهم أن يكونَ البقاءُ والفناءُ صِفَتَيْنِ مُتَعَاقِبَتَيْنِ ، وأن يكونَ الفناءُ يُوجِبُ صفةً زائدةً على الوجودِ بمَعْنَى أنّه صفةٌ هي نقيضُ صفةِ الوجودِ ومعاقبةٌ له ، لا أنّها تُوجِبُ للفاني صفةً ، تتبعُ الوجودَ ، كما نقولُ : إنَّ التحيُّزَ صفةٌ زائدةٌ على الوجودِ بمَعْنَى أنّها تابعةٌ للوجودِ [١٦٠أ] وأنّها لا تحصلُ إلّا لموجودٍ ؛ فهٰذا هٰذا .

ثمّ يقالُ : إنَّ الفناءَ ليس بصفةٍ ، تُعاقِبُ صفةَ الوجودِ ، وإنّما المتعاقبانِ من الصفاتِ بما تعاقب على الذاتِ الموجودةِ في حالَيْنِ هو ذاتٌ ونفسٌ موجودٌ فيهما ،

ككونِ الحيّ حيًّا وكونهِ ميّتًا وكونِ الجسمِ متحرّكًا وكونهِ ساكنًا مع أنّه نفسٌ موجودٌ في الحالَيْنِ . فأمّا فناءُ الشيءِ بَعدَ وجودِهِ ، فإنّما يُفِيدُ عِندَ مخالِفِيكُمْ تلاشِيَهِ وخروجَهُ عن كونِهِ ذاتًا ؛ فكيف يكونُ مع ذٰلك صفةً لذاتٍ ؟ فبَانَ أنَّ الفناءَ ليس بصفةٍ للفاني ، لا معاقبةٍ لأخرى ولا غيرِ معاقبةٍ ، وبطل ما آعْتَلُّوا به .

وقد يجوزُ أن يستدلَّ على أنّه ليس للباقي لكونهِ باقيًا صفةٌ زائدةٌ على وجودِهِ بأن يقالَ : لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَصَحَّ في الموصوفِ الواحِدِ أن يُوصَفَ بأنّه باقٍ وغيرُ مستمرٍّ به للوجودِ أو أن يستمرَّ به الوجودُ ، وإن لم يكن باقيًا ، أو أن يشرِكَ الباقي في أحدِ الوصفَيْنِ ما لا يشرِكُهُ في الآخرِ ، لأنّ هٰذِهِ سبيلُ كلِّ صفتَيْنِ مختلفتَيْنِ .

يُبيّنُ ذٰلكَ أنّه ؛ لَمّا لم يَكُنْ وصفُ العالِمِ بأنّه عالِمٌ هو مَعنَى وصفِهِ بأنّه قادِرٌ ، صَحَّ وجودُ عالِمٍ ليس بقادِرٍ وقادرٍ ليس بعالِمٍ . ولمّا لم يكن مَعنَى وصفِ الحيّ بأنّه حيٌّ هو مَعنَى وصفِهِ لأنّه قادِرٌ ، صَحَّ وَصْفُ الحيّ بأنّه حيٌّ ، وإن لم يُوصَفْ بأنّه قادِرٌ ، وإنِ آستَحَالَ أن يُوصَفَ بأنّه قادِرٌ مع خروجِهِ عن كونِهِ حيًّا .

ولمّا لم يَكُن مَعْنَى وَصْفِ الجوهرِ بأنّه متحيّزٌ هو مَعْنَى وصفِهِ بأنّه موجودٌ ، صَحَّ أن يُشرِكَهُ في صفةِ الوجودِ ما ليس بمتحيّزٍ ، وإنِ آستحالَ وجودُهُ إلّا وهو متحيّزٌ وتَحَيُّزُهُ إلّا وهو موجودٌ ، فلَمْ يَجِبِ القضاءُ على أنَّ مَعْنَى وصفِهِ بأنّه متحيّزٌ هو مَعْنَى وصفِهِ بأنّه موجودٌ ، وإنِ آستحالَ ما لا يشارِكُهُ في التحيُّزِ ؛ فلذٰلكَ لو كان مَعْنَى أنّ الباقيَ باقٍ صفةٌ زائدةٌ على دوامِ وجودِهِ ، لَصَحَّ أن يُوجدَ على أحدِهما دُونَ الآخرِ أو أن يشرِكَهُ في أحدِهما ما لا يشرِكُهُ في الآخرِ .

[١٦٠ب] ولمّا بَطَلَ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ مَعْنَى كونِه باقيًا هو مَعْنَى آستمرارِ الوجودِ به . وهٰذا أَوْلَى مِن قولِ مَن زَعَمَ : إنّه لو كان بكونِهِ باقيًا وكونهِ دائمَ الوجودِ صفتَيْنِ مختلفتَيْنِ ، لَصَحَّ أن يَعْلَمَهُ على بعضِ الوُجُوهِ باقيًا مَن لا يَعلمُ آستمرارَ الوجودِ به أو

يعلم ٱستمرارَ الوجودِ به مَن لا يَعْلَمُهُ باقيًا . وذٰلك مُحالٌ ، لأنّه قد ثَبَتَ أنّه ليس مَعْنَى أنَّ الجوهرَ متحيِّزٌ هو مَعْنَى أنّه موجودٌ . ومع ذٰلكَ فلا يصحُّ أن يَعْلَمَهُ متحيِّزًا مَن لا يَعْلَمُهُ موجودًا أو موجودًا مَن لا يَعْلَمُهُ متحيِّزًا .

وقولُهم بعد هٰذا : إنّما وَجَبَتْ هٰذِهِ القضيّةُ في الجوهرِ لأجلِ أنَّ طريقَ معرفتِهِ الإدراكُ . والمدركُ يجبُ أن يعلمَ موجودًا ؛ فما يجبُ أن يعلمَ على أخصِّ صفاتِهِ التي يدركُ عليها ، لأنّه وإن كان مدرَكًا ، فالعلمُ به عِندَ إدراكِهِ على الصفتَيْنِ واجبٌ لا محالةَ . ومُحالٌ أن يعلمَهُ المدركُ على أحدِهما ولا يعلمهُ على الآخرِ ، وإن كانا مختلفَيْنِ ، فوجبَ التعلُّقُ بما بدأنا به في أنّه لا صفة للباقي بكونِهِ باقيًا مستمرًّا به الوجودُ زائدة على وجودِهِ ؛ فإنَّ فيه غَنَاءً عَمّا قَدَّمْنَاهُ وٱعترضنا عليه .

فصل

فإن قيل : ولِمَ إذا سُلِّمَ بما وصفتُم أنّه لا صفة للباقي المستمرِّ به الوجودُ زائدة على دوامِ وجودِه ، وَجَبَ أن لا يحتاجَ إلى بقاءٍ ببقائِهِ ؟

قيل : لأجلِ أنّه إنّما يستمرُّ به الوجودُ إلى الثاني والثالثِ ، لأنّه لا يعدمُ في الثاني والثالِثِ ؛ فإذا لم يعدمْ ، فلا بُدَّ مِن آستمرارِ الوجودِ به وإن لا يعدم الموجود لا يحتاجُ إلى عِلَّةٍ ، لأنّه إذا لم يعدمْ ، كان موجودًا ؛ فأمّا أن يحتاجَ إلى عِلَّةٍ ، لأنّه لم يعدمْ ، فذلك محالٌ ، لأنّه يوجبُ حاجتَهُ إلى عِلَّةٍ في حالِ حدوثهِ ، لأنّه لم يعدمْ فيها وتجب حاجةُ القديمِ ، تعالى ، في كلِّ حالٍ إلى عِلَّةٍ ، لأنّه لم يعدمْ فيها . وهذا محالٌ .

وإن كان إنّما يحتاجُ ما لم يعدمْ في الثاني مِن حالِ حدوثِهِ إلى عِلَّةٍ ومَعْنًى لأجلِ أنّه [١٦١أ] موجودٌ ، وَجَبَتْ حاجتُهُ إليه في أوَّلِ حالِ وجودِهِ . وذلك محالٌ ، لأنّه يوجبُ بآتّفاقٍ أنّ وجودَه لا يصحُّ أن يكونَ معلولًا لا بمَعنًى في حالٍ مِنَ الأحوالِ . واللهُ أعلمُ .

فصل

وإن قال قائلٌ : ولِمَ ، إذا لم يكن كونُهُ باقيًا صفةً زائدةً على وجودِهِ ، وَجَبَ أن لا يكونَ فيه مَعْنًى له ، يكونُ دائمَ الوجودِ ؟

قيل له : لموضعِ اتِّفاقِ كلِّ مَن قال بالأحوالِ والعِلَّةِ والمعلولِ على أنَّ صفةَ الوجودِ ليست بمعلولَةٍ ، وإنّما يجبُ تعليلُ الصفاتِ الزائدةِ على الوجودِ والمخالفةِ لمعناهُ ، ككونِ الوجودِ متحرِّكًا وساكنًا وحيًّا عالِمًا وقادرًا وأمثال ذٰلك ؛ فإذا ثَبَتَ ذٰلكَ وثَبَتَ أنّه لا صفة للدائمِ الوجودِ بدوامِ وجودِه زائدة على كونهِ موجودًا ، ثَبَتَ أنّه لا يجبُ تعليلُ دوامِ وجودِه ، كما لا يجبُ تعليلُ وجودِه ، وأنّه لا يحتاجُ في دوامِ وجودِه إلى عِلَّةٍ ومَعنًى ، كما لا يحتاجُ إلى ذٰلكَ في وجودِهِ ، وثَبَتَ بذٰلكَ ما قلناهُ .

فصل

وإن قال قائلٌ : ولِمَ لا يجوزُ أن يكونَ في الباقي الدائمِ الوجودِ مَعنًى وصفةٌ ، وإن لم يوجبْ له ذٰلكَ حكمًا زائدًا على وجودِهِ ، يُسَمَّى من أجلِهِ باقيًا ؟

قيل له : لأنّه إذا لم يكن ذٰلكَ المعنى مدركًا في الجوهرِ ببعضِ الإدراكاتِ على صفةٍ ، تُخَالِفُ صفةَ الجوهرِ المدركِ ، فيكون ثابتًا فيه ، وإن لم يوجبْ لهُ حالًا ، كاللونِ والرائحةِ والطعمِ الذي يعلمُ أنّه مدركٌ على خلافِ صفةِ الجوهرِ . ويستدلُّ بذٰلكَ على إثباتِ مَعنًى فيه يخالفهُ ، فلا طريقَ إلى إثباتِهِ ، كما أنّه لا طريقَ إلى إثباتِ مَعنَيَيْنِ وثلاثةٍ وأكثرَ مِن ذٰلكَ لا يقتضِيهِ كونه باقيًا ، وإنّما يستطرقُ إلى إثباتِ صفاتٍ غيرِ مدركةٍ في الجسمِ في هٰذا الوقتِ لِعِلْمِنَا بثبوتِ صفاتٍ له زائدةٍ على وجودِهِ ، قد علم تصحيح الاعتبارِ أنّها [١٦١ب] لا تجبُ لهُ عن نفسِهِ وجنسِهِ ووجودِهِ ولا عن عدمِهِ وعدمِ مَعنًى فيه على ما رَتَّبْنَاهُ في بابِ إثباتِ الأعراضِ .

فإذا ٱعترفَ السائلُ عن هٰذا السؤالِ بأنَّ المعنى الذي يسمِّيهِ بقاءً لا يدركُ ببعضِ الحواسِّ ، ولا الجسم صفة معلولة تقتضِيهِ ولا توجبُ له صفةً تزيدُ على وجودِه ؛ فأيُّ حُجَّةٍ تَصِحُّ في إثباتِهِ ؟ وكيف وَجَبَ إثباتُ مَعنًى ، لا دليلَ عليه ولا يؤثِّرُ في الجسمِ كونُهُ على بعضِ الصفاتِ دون إثباتِ معانٍ كثيرةٍ فيه ، هٰذِهِ سبيلُها ؟ فَبَانَ بذٰلكَ بطلانُ كونِهِ على بعضِ الصفاتِ دون إثباتِ معانٍ كثيرةٍ فيهِ ، هٰذِهِ سبيلُها ؛ فبانَ بذٰلكَ بطلانَ ما طالَبَ به السائلُ .

ولعلَّ ما يجبُ على مَن تَرَكَ في إثباتِ البقاءِ للجسمِ إلى هٰذِهِ المنزلةِ أن يجوِّزَ أيضًا أن لا يكونَ في الباقي مَعْنًى ، لا يُكسبهُ صفةً وحكمًا ، زائدٌ على وجودِهِ ، لأنّه لا دليلَ يوجبُ ذٰلكَ ويقتضِيهِ ، فيجبُ أن يتوقَّفَ فيه . وهٰذا يوجبُ بطلانَ

القطعِ على إثباتِ الجواهِرِ .

ولا يجبُ أن يعتمدَ في دَفْعِ هٰذا السُّؤالِ على أن يقالَ : لو كان في الجسمِ مَعنًى لا يقتضي له صفةً زائدةً على وجودِهِ ، يَجْرِي مَجْرَى كونِ السوادِ والحلاوةِ فيه ، ولَوَجَبَ أن يكونَ القولُ : باقٍ ، إنما يجري على مَن وُصِفَ بذٰلكَ منّا على وجهِ الاشتقاقِ مِن وجودِ البقاءِ بذاتِهِ ، كما أنّ القولَ : فاعلٌ وأَسْوَدُ وحلوٌ وحامضٌ ، إنّما جرى على مَن سُمِّيَ بذٰلكَ على وجهِ الاشتقاقِ ، وأنّه لو كانَ ذٰلكَ ، لم يَجُزْ وصفُ القديمِ بأنّه باقٍ إلّا بأنْ يحلَّهُ البقاء أو يوجدَ بذاتِهِ البقاءُ على ما يختارُهُ مِنَ العبارة .

ومحالٌ وجودُ المعاني بٱللّٰهِ ، تعالى ، لأنَّ الاعتمادَ على عقلِهِ مِن التعلُّقِ به لأجلِ أنَّ شيوخَنا ، رحمهم اللهُ ، إنّما يُبالِغُونَ في الانتصارِ لكونِ الباقي منّا باقيًا ، ليثبتوا للهِ ، سبحانَهُ ، بقاءً يوجدُ [١٦٢أ] بذاتِه . وقيامُ الصفاتِ به ثابتٌ واجبٌ ، قد قامتْ عليه الأَدِلَّةُ ؛ فإن لم يجبْ نَفْيٌ إلّا بنَفْيِهِ عن القديمِ ، فذٰلكَ باطلٌ .

ولكن يجوزُ أن نُكَلِّمَ بهٰذا الضربِ البلخيَّ ومَن ٱتَّبَعَهُ مِنهم مِمَّن يثبتُ بقاءَ الباقي منّا وينكرُ ثبوتَهُ للهِ ، عزّ وجلّ . وهٰذا الذي ذكرناهُ مِن ٱختيارِنا نَفْيَ البقاءِ عن كُلِّ باقٍ هو الذي يصحُّ عندنا[1] ، ولَوَجَبَتِ الحجّةُ . ونعوذُ بٱللّٰهِ أن نكونَ مِمَّنْ يَقْصِدُ الخلافَ على شيوخِهِ وسلفِهِ ، لِيُذْكَرَ . وقد وَصَفْنَا ما يحتملُهُ القولانِ جميعًا وما يجبُ لهما وفيهما ، لِيَقِفَ المتأمِّلُ على ذٰلكَ ويبرأَ به عِندَه ، إن شاءَ اللهُ ، من قَصْدِ المخالفةِ بغيرِ حُجَّةٍ ملجئةٍ إلى ذٰلكَ . ونحنُ نسألُ اللهَ ، تعالى ، حُسْنَ التوفيقِ .

---

١ عندنا : عندنا عندنا ، مكرر في الأصل .

فصل

وٱعلموا أنّ الذي دَعَانَا إلى القولِ بنفيِ البقاءِ وغَنَاءِ الباقي في كونِه باقيًا عن مَعْنًى ، يصيرُ به كذٰلكَ ، أمورٌ . أحدُها ما بَيَّنَّاهُ مِنْ أنّه لا يمكنُ إثباتُ صفةٍ للباقي بكونِهِ باقيًا ، تَزِيدُ على صفةِ الوجودِ ، من حيثُ قلنا وبَيَّنَّا أنّه لا يرجعُ مَعْنَى القولِ : «باقي» إلّا إلى دوامِ الوُجُودِ ودوامِ الصفةِ ليس بزائدٍ على مَعنًى . وما يُحْتَاجُ إليه في دوامِها يُحْتَاجُ إليه في ٱبتدائِها . وقد ثَبَتَ أنَّ حدوثَ الحادِثِ وقِدَمَ القديمِ لا يَحتاجُ إلى وجودٍ ، به يصيرُ ، ما لم يَزَلْ موجودًا ، وما يحدّدُ لهُ الوجودُ موجودًا . وقد أوضحنا ذٰلك بما يُغْنِي عن رَدِّهِ .

والوجهُ الآخرُ أنّه لو ثَبَتَ كونُ الباقي منّا معلولًا بِعِلَّةٍ ، تُوجدُ به ، لَوَجَبَ طردُ ذٰلكَ في كلِّ صفةٍ ، أو موصوفًا ، كما يجبُ ، متى ثَبَتَ أنّ كونَ الحيّ القادِرِ معلولًا بمعانٍ لها يكون كذٰلكَ ، لم يجبْ أن يشرِكَهُ في هٰذِهِ الأحكامِ إلّا ما كانَتْ أحكامُهُ معلولةً بمعانٍ . وهٰذا يوجبُ بقاءَ صفاتِ القديمِ ببقاءِ صفاتِ القديمِ ، وإلّا عادَ ذٰلكَ ينقضُ سائِرَ العِلَلِ .

ومُحالٌ تعليلُ بقاءِ صفاتِه بمَعْنًى ، لأنّ ذٰلكَ يُوجِبُ قيامَهُ [١٦٢ب] بها وأن لا يبقى سائِرُها ببقاءٍ واحدٍ ، لأنّنا قد أَوْضَحْنَا مِن قبلُ وفي كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ وجوبَ قيامِ علّةِ الحكمِ بذاتِ مَنْ هو له وٱختصاصها به . وأوضحنا أيضًا ٱستحالةَ كونِ العِلَّةِ الواحدةِ عِلَّةً لحُكمٍ مُتَسَاوٍ[١] أو حُكْمَيْنِ مختلفَيْنِ لذَاتَيْنِ ، لا في وقتٍ واحِدٍ ولا في وَقْتَيْنِ ، ولأنّه لو جَازَ ذٰلكَ ، لجَازَ وصَحَّ كونُ بعضِ العالِمِينَ عالِمًا بعلمٍ ، يُوجَدُ لا بذاتِه وأن يكونَ عِلْمُهُ ذٰلكَ يُوجِبُ كونَ ذاتَيْنِ عالِمَتَيْنِ ، وذٰلكَ مُحالٌ ؛ فلَمْ يَصِحَّ مع هٰذا القولِ بأنّ صفاتِ القديمِ باقيةٌ لا ببقاءٍ ولا القولِ بأنّها

---

١ متساوٍ : متساوى ، الأصل .

باقيةٌ ببقاءٍ يقومُ بها ولا ببقاءٍ لا يقومُ بها .

وقد أَوْضَحْنَا مِن قَبلُ بُطلانَ القولِ بأنّ صفاتِ القديمِ يصحُّ بقاؤُها ببقاءٍ قائمٍ ، لا بغيرِها ، وأنّ ذٰلكَ غَيْرُ عاصمٍ مِنَ الإلزامِ ، وإنّما يجبُ قيامُ علّةِ الحكمِ بذاتِ مَن له الحكمُ .

ولو صَحّ التعلُّقُ بهٰذا ، لَصَحّ أن يقالَ : إنّه يصحُّ كونُ صفاتِ القديمِ ، تعالى ، حيّةً عالمةً قادرةً مريدةً مدركةً ومشاركةً لهُ في ٱستحقاقِ جميعِ صفاتِ ذاتِهِ ، وإنّه لمَعْنًى ، يقومُ بالقديمِ ، سبحانَهُ ، لأنّه حينَئِذٍ يكونُ قائمًا لا بغيرِها ، كما بَقِيَتْ بالبقاءِ القائمِ به ، لأنّه قائمٌ لا بغيرِها . وذٰلكَ ما لا فَصْلَ فيه .

ولَصَحّ أيضًا أن يريدَ القديمُ ويكرهَ بإرادةٍ وكراهةٍ موجودتَيْنِ لا بمكانٍ ، لأنّهما موجودتانِ لا بغيرِهِ ، وأن يَفْنَى الجوهرُ نَفْيًا ، يوجدُ لا بمكانٍ ، لأنّه موجودٌ لا بغيرِها . وذٰلك باطلٌ .

ولَصَحّ أيضًا وجازَ أن يَعْلَمَ ويَقْدِرَ الواحِدُ مِنَ العشرة بِعِلْمٍ وقدرةٍ موجودتَيْنِ ، لا به ، بل بواحِدٍ آخرَ مِن آحادِ العشرة ، لأنّهما حِينَئِذٍ موجودانِ لا بغيرِهِ . وهٰذا باطلٌ ؛ فبطلَ هٰذا الوجهُ أيضًا .

وأن يُقَالَ : إنَّ القديمَ باقٍ ببقاءٍ ، يُوجَدُ بذاتِهِ ، وبقاؤُه بصفاتِ ذاتِهِ ليست باقيةٍ ولا فانيةٍ . وهٰذا أيضًا مُحالٌ ، لأنّها[1] لم تَزَلْ موجودةً ولا تزالُ كذٰلكَ ، ووجودُها متّصلٌ دائمٌ .

ومعلومٌ بأوّلِ في العقلِ أنَّ ما دامَ وٱتّصَلَ وجودُهُ ، فواجبٌ كونُهُ باقيًا ، وَمَنْعُ وصفِهِ بذٰلك منعٌ للتسميةِ ، لا لمعنًى وليس [١٦٣أ] الكلامُ في العباراتِ ، ولأنّه لو جازَ أن يُتَصَوَّرَ أنّ صفاتِهِ ، تعالى ، التي هي لم تَزَلْ ولا تزالُ موجودةً غَيْرَ باقيةٍ ،

---

١ لأنّها : لانه ، الأصل .

لَصَحَّ أن يكونَ هو أيضًا ، تعالى ، غَيْرَ باقٍ ، وإن كان لم يَزَلْ ولا يزالُ موجودًا ، فيكفي ذٰلكَ مَؤُونَةَ القولِ ، فإنّه باقٍ . ولمّا أَمْكَنَ أن يُقالَ فيما هو لم يزلْ ولا يزال موجودًا أنّه ليس بباقٍ ، لا يمكنُ أن يُقالَ فيما لوجودِه وما يَفْنَى وينقطعُ وجودُهُ أنّه غير باقٍ ، وَنَفْيُ البقاءِ على مَنْ[١] هٰذِهِ حالُهُ أَوْلَى مِن نفيِهِ عمَّن لم يَزَلْ ولا يزال موجودًا[٢]، لا أوّلَ ولا آخرَ لوجودِهِ . وهٰذا قولٌ يوجبُ أنّه لا باقِيَ أصلًا مِن قديمٍ ومحدَثٍ . وذٰلكَ باطلٌ ؛ فَسَقَطَ هٰذا القولُ .

وليس لأحدٍ قال ذٰلكَ مِن أصحابِنا أن يقولَ : إنّما قلتُ إنّهُ ، تعالى ، باقٍ ، لأنّه قائمٌ بنفسِهِ ومحتملٌ للبقاءِ ، ولم أقبلْ ذٰلكَ في صفاتِهِ ، لأنّها غيرُ قائمةٍ بأنفسِها ولا محتملةٍ للصفاتِ ، لأنَّ كونَ القائمِ بنفسِهِ موصوفًا بالصفةِ ، لأنّه يوجبُ قيامهُ بنفسِهِ آستحقاقهُ لها لمَعنًى ، لأنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لوَجَبَ أن يكونَ القديمُ ، تعالى ، شيئًا موجودًا وقديمًا قائمًا بنفسِهِ وخِلَافًا لخلقِهِ وغيرًا لهم لمعانٍ ، توجدُ بذاتِهِ ، لأنّه قائمٌ بنفسِهِ ، ولوجَبَ أن يكونَ الجوهرُ حادثًا موجودًا ومتحيّزًا وحاملًا للأعراضِ وقائمًا بذاتِهِ وغَيْرًا وخلافًا لِمَا غَايَرَهُ وخَالَفَهُ لمعانٍ ، توجَدُ بذاتِهِ ، لأنّه قائمٌ بنفسِهِ ومحتملٌ للصفاتِ ، وإن كان العرضُ موجودًا حادثًا وخلافًا وغيرًا لا لِعِلَّةٍ ، لأنّه غيرُ قائمٍ بنفسِهِ . وهٰذا نهايةُ الإحالةِ ؛ فَبَانَ أنّه لا يجبُ أن يكونَ الوصفُ مستحقًّا لمَنْ هو له لمَعْنًى لأجلِ أنّه قائمٌ بنفسِهِ ، ووَجَبَ إيقافُ ذٰلكَ على الدليلِ . وبطلَ بهٰذا الفصل بَينَ القديمِ وبَينَ صفاتِهِ في إيجابِ كونِه باقيًا وإحالة كونِها مشاركة لهُ في ذٰلكَ لكونِها غَيْرَ محتملةٍ للبقاءِ .

ولا يصحُّ أيضًا أن يقالَ : إنّه ليس تحت القولِ : «باقٍ» أكثرُ مِن وجودِ البقاءِ بذاتِهِ مِن غيرِ أن يكونَ لهُ بكونهِ باقيًا حالًا ، لأنّ ذٰلكَ قولٌ يوجبُ أن يكونَ مَعنًى

---

١ من : ليس في الأصل .

٢ موجودًا : موجود ، الأصل .

وصفِ الباقي وحقيقتُهُ [١٦٣ب] أنّ له بقاءً فقط وأن يكونَ وصفُهُ بذٰلكَ يَجري مَجرَى وصفِ الأسودِ الفاعلِ بأنّه أسودُ فاعلٌ في أنّ ذٰلكَ يؤكّدُ القولَ بأنّه لا باقٍ إلّا وله بقاءٌ يفيدهُ الاسمُ ويوجدُ مِنهُ وأن لا يختلفَ في ذٰلكَ شاهدٌ ولا غائبٌ وأن تكونَ صفاتُ القديمِ باقية ببقاءٍ ، يوجدُ بها . وذٰلكَ محالٌ .

ولا يجوزُ أيضًا أن يقالَ : إنَّ البقاءَ ليس بعلّةٍ لوجودِ الباقي ، لكنّه عِلّةٌ لاستمرارِ وجودِهِ ودوامِهِ ، ولكنّه شرطٌ لذٰلكَ ، لأنّ ما هو شرطٌ للصفةِ لازمٌ لها في حالِ ٱبتدائِها وحالِ دوامِها على ما بَيّنّاهُ مِن قَبْلُ ؛ فوَجَبَ بهٰذِهِ الجملةِ وفسادِ سائرِ هٰذِهِ الأقاويلِ أنْ نَسْتَخِيرَ اللهَ ، تعالى ، ونقولَ : إنّ الباقِيَ ، قديمًا كان أو محدثًا ، باقٍ لا ببقاءٍ . وفي القولِ بذٰلكَ إبطالُ إلزاماتٍ ومناقضاتٍ كثيرة وجَرَايَةٌ لتصحيحِ العِلَلِ مِنَ النقضِ والفسادِ .

وليس يبقى علينا ، إذا قلنا بذٰلكَ ، إلّا سؤالانِ . قولهم : ولِمَ لا يجوزُ بقاءُ الأعراضِ أو بعضِها ، إذ ليست تحتاجُ إلى بقاءٍ . وقد ذُكِرَ وجهُ إحالةِ ذٰلكَ في شيءٍ منها والدلالة على ٱستحالةِ بقائِها ، لا مِن ناحيةِ أنّها لو بقيت ، لَوَجَبَ بقاؤُها بمَعنًى يقومُ بها . وأخبرنا أنّه إنّما تستمرُّ تلكَ الدلالةُ ، إن قلنا : أنَّ عدمَ الشيءِ بعد وجودِهِ لا يقتضي فاعلًا . وإن لم نقل ذٰلكَ ، جَوّزْنا كونَها باقيةً وَجَوّزْنا أن لا تكونَ باقيةً وَوُفِّقْنا في ذٰلكَ ؛ فأغنَى عن رَدِّهِ .

والسؤالُ الآخرُ أن يقولَ قائلٌ : فلِمَ صَحَّ أن يفنى الجوهرُ بعد وجودِهِ مع صِحّةِ بقائِهِ وٱستمرارِ الوجودِ ومع أنّه لا ضِدَّ له عندكم مِن فناءٍ أو غيرِهِ ولا هو باقٍ ببقاءٍ ، يجبُ عدمُهُ لقطعِهِ عنه ؟ فيجبُ لذٰلكَ دوامُ وجودِهِ بإحالةِ العدمِ عليه . ونحن نجيبُ عن ذٰلكَ بما يُوضِحُ الحقَّ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

وقد قلنا فيما سَلَفَ : قد يجوزُ أن يقالَ : عُدم لعدمِ أكوانِهِ . وٱعْتَرَضْنا ذٰلكَ بما

يُغْنِي عن إعادتِه . ونحنُ نُجيبُ الآنَ بضربٍ آخرَ مِنَ الجوابِ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى . ونسألُ اللهَ العونَ عليه والخيرةَ [١٦٤أ] في آختيارِه .

فصل

قال القاضي ، ﷺ : فإن قال قائلٌ : فما الذي يقتضي صِحَّةَ عدمِ الجوهَرِ بعد وجودِهِ مع صِحَّةِ بقائِه ونفي بقاءٍ عنه ، يجبُ عدمُهُ لقطعِهِ عنه ؟

والجوابُ عن هٰذِهِ المطالبةِ أن نَسْتَخِيرَ اللهَ ، تعالى ، ونقولُ : يجوزُ أن يقالَ : إنَّ عدمَ الشيءِ بعد وجودِهِ لا يصحُّ تعليلُهُ بأمرٍ ما لأمرَيْنِ . أحدُهما أنّ العدمَ والنفيَ في الجملَةِ لا يصحُّ أن يُعَلَّلَ . وإنّما يُعلّلُ الإثباتُ وما يَجري مجراهُ مِنَ الصفاتِ على ما قد بيّنّاهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ . والوجهُ الآخرُ أنَّ كلَّ أمرٍ يُعلّلُ به فاسدٌ منتقِضٌ على ما نبيّنُهُ ، فوَجَبَ لذٰلكَ ٱستحالةُ تعليلِهِ أو يقالُ : إنّه إنّما يعدمُ بعد وجودِهِ بجاعِلٍ ، يجعلهُ معدومًا ، ويجعل عدم المعدومِ بعد وجودِهِ متعلّقًا بمعدمٍ يعدمُهُ . وقد كنّا قلنا قَبْلُ في بعضِ أبوابِ هٰذا الكتابِ وفي غيرِهِ أنّ عدمَ المعدومِ قبل وجودِهِ وبعد وجودِهِ لا يتعلّقُ بفاعلٍ ، فيعدم .

والذي يَقْوَى الآنَ عِندَنا ، إذا علم صحّة الحادِثِ بعد وجودِهِ ، كما صَحَّ عليه العدمُ قبل الوجودِ لِمَا قدَّمناهُ من قَبْلُ وبإجماعِ الأُمَّةِ قاطبةً على صِحَّةِ عدمِ كلِّ حادِثٍ بعد وجودِهِ ، وأنّ الوجودَ غيرُ واجبٍ للحدثِ بعد حدوثِهِ ولازم له كوجوبِهِ للقديمِ ، تعالى ، أن يكونَ إنّما يعدمُ بعد الوجودِ لمعدمٍ يعدمُهُ ؛ فإن لم يعدمْهُ ، وَجَبَ ٱستمرارُ الوجودِ به ، لأنّه إذا بطل أن يكونَ إنّما يُعدمُ لقطعِ البقاءِ عنه لِمَا بَيَّنّاهُ مِن أنّه ليس يصحُّ كونُ الباقي باقيًا[1] ببقاءٍ .

وبَطَلَ أيضًا بما سنُبَيِّنُهُ ونشرحُهُ ، إن شاءَ اللهُ ،[2] قولُ القدريّةِ : إنّه إنّما يجبُ عدمُ ما يصحُّ بقاؤُه بعد حدوثِهِ لوجودِ ضِدٍّ له يَنْفِيهِ ، وإنّ الباقيَ مِنَ الأعراضِ إنّما يعدمُ

---

١ باقيًا : باق ، الأصل .

٢ الله : + بطلان ، الأصل .

بضدٍّ ينفيهِ أو لعدمِ محلّهِ ، وإنّ الجواهرَ إنّما تعدمُ لفناءٍ يخلقُ لها ، لا في مكانٍ ينفي وجودَها أو يضادُّهُ .

وبَطَلَ أن يقالَ : إنّما يعدمُ بعد وجودِهِ لاستحالةِ [١٦٤ب] البقاءِ عليه ، كالصوتِ وما جَرَى مَجْرَاهُ .

وبطل قولُ النَّظَّامِ : إنّما يبطل ، إذا بطل ، لأنّ اللهَ ، تعالى ، لم يفعلْهُ في تلكَ الحالِ لقولِهِ : إنّه يحدثُهُ في كلِّ حالٍ ، وَجَبَ لذٰلكَ أنْ يكونَ إنّما يجبُ عدمُ ما هٰذِهِ سبيلُهُ لمعدمٍ يعدمُهُ ، وَجَبَ بقاؤُهُ وآستمرارُ وجودِه .

وكنّا طالبناهم في كتابِ المخلوقِ من نقضِ نقضِ اللُّمَعِ بوجوبِ تعلُّقِ المعدومِ بعد حدوثِهِ بفاعلٍ وَذَكَرْنَا جميعَ ما يتعلّقونَ به وبَيَّنَّا فسادَهُ .

ونحن الآن نبدأُ بذكرِ الدليلِ على فسادِ قولِهم بأنّ ما يصحُّ بقاؤُهُ إنّما يجبُ عدمُهُ ، إذا عدمَ بِضِدٍّ ينفيهِ ؛ فإذا بطل هٰذا القولُ وبطل أن يكونَ إنّما يعدمُ لقطعِ البقاءِ عنه ، لم يبقَ إلّا أنّه إنّما يعدمُ لمعدمٍ يعدمُهُ ، إذ لا بدَّ أن يكونَ إنّما يعدمُ لقطعِ البقاءِ عنه أو لضِدٍّ ينفيهِ أو لمعدمٍ يعدمُهُ أو أن يقالَ : إن بطل تعلُّقُ عدمِهِ بمعدمٍ فاعلٍ أنّ عدمَ الشيءِ بعد وجودِهِ حكمٌ ، لا يصحُّ تعليلُهُ بشيءٍ من ذٰلكَ ولا ممّا عَدَاهُ .

فإن قيل ذٰلكَ ، سقطت الكلفةُ في طلبِ أمرٍ يعدمُ لأجلِهِ . وإنِ آستَمَرَّ تعليلُ عدمِهِ بمعدمٍ يعدمُهُ ، صَحَّ تعليلُهُ بذٰلكَ . هٰذا ما لا بدَّ ولا محيصَ عنه . والذي يدلُّ على فسادِ قولِهم تقدّمُهُ بعد الوجودِ لِضِدٍّ ينفيهِ أنّه ، إذا وُجد ما هٰذِهِ سبيلُهُ ، ثَبَتَ وآستَقَرَّ وجودُهُ ووَجَبَ لثبوتِ الوجودِ له أنْ يكونَ أحقَّ بالوجودِ وأنْ يمنعَ بوجودِهِ من وجودِ ضدٍّ لهُ ينفيهِ .

فإن قالوا : إنّما صار ضدُّ الموجودِ الذي يصحُّ بقاؤهُ هو الباقي للموجودِ والباقي

والمانع مِنْ وجودِه . ولم يَجُزْ أنْ يَمْنَعَ الموجودُ الباقي مِنْ وجودِ ضِدِّهِ المقدورِ لأجلِ أنّ ضِدَّهُ الحادِثَ مقدورٌ ومتعلِّقٌ بقادِرٍ ، يَصِحُّ منه فِعْلُهُ وأن لا يفعلَهُ ، وكان لذٰلكَ هو النافي للباقي الموجود ، ولم يَجُزْ كونُ الموجودِ مانِعًا مِنْ وجودِ ضِدِّهِ .

يقالُ لهم : إنَّ هٰذا الذي قلتُمُوهُ غَفْلَةٌ منكم وذَهَابٌ عن التحصيلِ ، لأنّنا قد بيَّنّا أنَّ ثبوتَ الموجودِ وتمكُّنَهُ في محلِّهِ وٱستقرارَ الوجودِ له [١٦٥أ] يُحيلُ وجودَ ضِدٍّ له ويَمْنَعُ مِنْ تَصَوُّرِ حادثٍ له يُخرِجُهُ عن الوجودِ ؛ فكيفَ يَصِحُّ مع هٰذا أنْ يقالَ : إنّ ضِدَّهُ داخِلٌ تحتَ قدرةِ قادرٍ ، يَصِحُّ منهُ فعلُهُ ؟ ولو سُلِّمَ ذٰلكَ ، لَسُلِّمَ أنّ لهُ ضدًّا يَنْفِيهِ ؛ فيجبُ أوّلًا إثباتُ ضِدٍّ له وتصوّرُ وجودِه وتوهّمه بمرادِ حالِه تحتَ قدرةِ قادرٍ عليه ، وإلّا فأنتُم بمثابةِ مَن قالَ : إنّ القديمَ ، سبحانَهُ ، يَصِحُّ ويُمْكِنُ عدمُهُ لثبوتِ ضدٍّ لوجودِه داخل تحتَ قدرةِ قادرٍ ؛ فإذا كان هٰذا محالًا[1] لامتناعِ تَوَهُّمِ وتَصَوُّرِ ضِدِّ القديمِ حتّى يقالَ : إنّه مقدورٌ لقادرٍ ، بَطَلَ ما قُلتُم .

وكذٰلك فمَا أنتُم في هٰذا القولِ إلّا بمثابة مَن قال : إنّه لا بُدَّ أن تكونَ لقدرةِ القادرِ مَثَلًا وأنّهُ داخِلٌ تحتَ قدرةِ القديمِ ، تعالى . وإن كانَ الدليلُ قد مَنَعَ مِن وجودِ مِثْلِ القدرةِ ؛ فإذا لم يَجِبْ هٰذا وكان ما مَنَعَ مِن وجودِ مثلِ القدرةِ ، أَحَالَ قولَ القائلِ أنّ مِثْلَهَا تحتَ المقدورِ .

فلذٰلك ، إذا كان مطالِبُكم[2] قد أَحَالَ عَدَمَ ما يَصِحُّ بقاؤه بَعدَ حدوثِه ، فقد أَحَالَ توهُّمَ وجود ضِدٍّ له . وإذا أَحَالَ ذٰلكَ ، ٱستحالَ قَوْلُ مَن قال : إنّ له ضدًّا مقدورًا متعلّق فاعل يصرفهُ على إرادتِه ؛ فبَانَ سقوطُ ما تعلّقتُم به .

---

١ محالًا : محال ، الأصل .

٢ مطالبكم : طالباكم ، الأصل .

ثمّ يقالُ : إنّكم أيضًا قد أبطلتُم في هٰذا القولِ على أصولِكم ، لأنّ الضدَّ المُضَادَّ للموجودِ الذي يَصِحُّ بقاؤه ليس بمقدورٍ عِندَكم ولا متعلّقٍ بقادرٍ لأجلِ أنّ ضِدَّ الموجودِ لا يكونُ معدومًا وضدًّا في حالِ كونِه مقدورًا ، وإنّما تضادَّ في حالِ حدوثِه وهو موجودٌ في تلكَ الحالِ وليس بمعدومٍ ولا مقدورٍ لقادرٍ فيها ، لأنّ الموجودَ قد خَرَجَ بوجودِه عن العدمِ وخَرَجَ عن كونِه داخلًا تَحتَ قدرةِ قادرٍ عندكم ؛ فكيفَ يجوزُ أنْ يُقَالَ : إنّما صارفُ[1] الحادثِ هو النافي للموجودِ لكونِه مقدورًا ومتعلّقًا بقادرٍ ، يَصْرِفُهُ[2] على إرادتِه ودَوَاعِيهِ ، والضِدُّ لا يكونُ إلّا موجودًا والموجودُ غَيْرُ مقدورٍ ولا معدومٍ ولا أمرٍ يَتَعَلَّقُ بدَوَاعِي القادِرِ عليهِ .

فإن قالوا : هو قادرٌ على إيجادِ الضدِّ وإحداثِهِ **[١٦٥ب]** قَبْلَ حدوثِه .

قيلَ له : فهو في حالِ كونِهِ مقدورًا معدومٌ . والمعدومُ لا يضادُّ الموجود ، وإنّما يضادُّهُ ويدفعُهُ موجودٌ ليس بمقدورٍ ولا متعلّقٍ بقادِرٍ ولا بدواعِيهِ في حالِ وجودِه . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، ظَهَرَ فسادُ ما تَوَهَّمْتُمْ به .

---

١ صارف : صارب ، الأصل .

٢ يصرفه : تصرفه ، الأصل .

فصل

وإن قالوا : ما أنكرتُم أن يكونَ الدالُّ بقضيّةِ العقلِ على ثُبُوتِ ضِدِّ الجواهرِ هو أنّه قد ثَبَتَ أنّ الجوهرَ ممّا يصحُّ بقاؤُهُ مع ثبوتِ حدوثِهِ ؟ وقد ثَبَتَ أنَّ كلَّ حادِثٍ يَصِحُّ بقاؤُهُ ، فإنّه ذو ضِدٍّ ينتفي به عِندَ وجودِهِ ، كاللونِ والكونِ وما جَرَى مَجْرَاهُمَا ؛ فإذا وَجَبَ ذٰلكَ ، وَجَبَ ثبوتُ ضدٍّ للجوهَرِ من حيثُ كان مقدورًا يصحُّ بقاؤُهُ .

فيقالُ لهم : لِمَ قلتُم : إنّه يجبُ في كلِّ حادِثٍ يصحُّ بقاؤُهُ إثباتُ ضِدٍّ له لوجودِكُمْ في بعضِ الحوادِثِ ؟ وما أنكرتُم مِن أن يكونَ منها ما لا ضِدَّ له وهو الجوهرُ ؟

ويقالُ لهم : إنّ اللونَ لم يجبْ ثبوتُ ضِدٍّ له لكونِهِ مقدورًا ، لأنّ مِنَ المقدوراتِ ما لا ضِدَّ له عِندَكم ، كالتأليفِ والحياةِ والآفةِ المانعةِ مِنَ الإدراكِ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ ، ولا كان أيضًا ضدًّا له مِن حيثُ صَحَّ بقاؤُهُ ، لأنّه لو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أن يكون القديمُ ، تعالى ، ضِدًّا لصحَّةِ بقائِهِ .

فإن قيل : القديمُ يجبُ بقاؤُهُ . ومحالٌ القولُ بأنَّهُ يصحُّ بقاؤهُ .

يقالُ لهم : هٰذا آكَدُ في إفسادِ قولِكم ، لأنّه إذا لم يجبْ إثباتُ ضدٍّ لِمَا يجبُ بقاؤهُ ، لم يجبْ تصحيحُ وجودِ ضِدٍّ لِمَا يصحُّ بقاؤهُ ؛ فَبَطَلَ ما قلتُم .

على أنّه إذا لم يَكُنِ الشيءُ مقدورًا يصحُّ حدوثُهُ يقتضي إثباتَ ضِدٍّ له ، لم يجبْ أن يكونَ كونُهُ كذٰلكَ مع جوازِ البقاءِ عليهِ في وجوبِ ثبوتِ ضدٍّ لهُ ، لأنّ ما لا يوجبُ حكمًا على الانفرادِ ، لا يوجبُهُ بالاجتماعِ مع غيرِهِ . على أنّه لا يجوزُ أن يُعلَّلَ وجودُ ضِدٍّ للشيءِ بأمرٍ ما ، لأنَّ ضدَّ الشيءِ ذاتٌ مِنَ الذواتِ . والذواتُ لا يَصِحُّ تعليلُها ؛ فَسَقَطَ ما قلتُم .

فإن قالوا : لسنا[١] نُعَلِّلُ وجودَ الضِّدِّ ، ولكن نُعَلِّلُ كونَ القادِرِ على فعلِ الشيءِ قادرًا على فعلِ ضدٍّ له مِن حيثُ [١٦٦أ] كان قادرًا عليه . وذٰلكَ تعليلٌ لحالِ القادِرِ ، لا لذاتِ الضِّدِّ .

يقالُ لهم : هٰذا باطلٌ مِن وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنّه لا يجوزُ أن تُعَلَّلَ حالٌ للقادِرِ في كونِهِ قادِرًا على الشيءِ بحالٍ له أُخرَى في كونِهِ قادرًا على شيءٍ آخرَ . وكذٰلكَ فلا يَصِحُّ تعليلُ كونِ العالِمِ عالِمًا بكونِهِ عالِمًا بشيءٍ آخرَ ، لأنَّ الحالَ لا تكونُ عِلَّةً للحالِ ، بل إنّما تُعَلَّلُ الأحوالُ بالذواتِ القائمةِ بها . والوجهُ الآخرُ أنَّ كونَ ذات القادِرِ قادرةً على إحداثِ الشيءِ لا يَصِحُّ أنْ تكونَ عِلَّةً لكونِها قادرةً على ضِدِّهِ ، لأنّه قد يَقْدِرِ القادِرُ على إحداثِ ما لا ضِدَّ له . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ وثَبَتَ مِنْ هٰذِهِ الجُمْلَةِ أنَّ اللونَ والكَوْنَ لم يجبْ ثبوتُ ضِدٍّ لهما مِنْ حيثُ كانا حادِثَيْنِ ومقدورَيْنِ ، يَصِحُّ بقاؤهما ، بل إنّما وَجَبَ ذٰلكَ فيهما بدليلٍ غيرِ هٰذا ، لا يوجبُ أن يكونَ للجوهرِ ضِدًّا . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما قالُوهُ .

وهٰذا جوابٌ نتكلَّفُهُ ، إذا يُسلّم أنَّ لبعضِ ما يصحُّ بقاؤهُ ضِدٌّ ، فأمّا إذا ألزمناهم إحالةَ وجودِ ضِدٍّ لكلِّ ما يصحُّ بقاؤهُ بَعدَ حدوثِهِ ، فقد أَبْطَلُوا ما أَصَّلُوهُ ، لأنّنا نُلزِمُهُم على ذٰلكَ أنّه لا ضِدَّ للكونِ ولا لِلَّوْنِ ولا لشيءٍ مِنَ الحوادِثِ التي يَصِحُّ بقاؤها ؛ فكيفَ سبيلُ متكلّفٍ منّا الإقرار بثبوتِ ضِدٍّ لغيرِها وقياس غَيْرِهِ عليه ؟ هٰذا باطلٌ ، لا إشكالَ في فسادِهِ .

فإن قالوا : فقد عَلِمْنَا وجودَ البياضِ بَعدَ السوادِ ، والكونَ في المكانِ بَعدَ كون .

ويقالُ لهم أيضًا : كيفَ يجوزُ أن يقالَ : إنّه إنّما وَجَبَ ثبوتُ ضِدٍّ لِمَا يصحُّ بقاؤهُ مِنَ الحوادِثِ لكونِهِ حادثًا يَصِحُّ بقاؤهُ ، مع أنّه قد ثَبَتَ أنّ مِنَ الحوادِثِ التي لا

---

١ لسنا : ليسا ، الأصل .

يَصِحُّ بقاؤها ما يجبُ ثبوتُ ضِدٍّ لها ، كالإرادةِ التي يضادّها الكراهة للشيءِ ، وكالقدرةِ عِندَ كثيرٍ منكم ، وهم القائلون بٱستحالةِ بقائها ، وكالأصواتِ المتضادّةِ ؛ فثبت بهٰذا أنّه ليس الموجِبُ لثبوتِ ضِدٍّ لبعضِ الحوادِثِ التي يصحُّ أن تبقى كونه حادثًا [١٦٦ب] يصحُّ بقاؤهُ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّ أصلَ ما بَنَيْتُم هٰذِهِ الشبهةَ الضعيفةَ عليه باطِلٌ عِندَ شيوخِنا وعِندَ البَلْخِيِّ ، لأنّ جميعَ الأعراضِ التي لها أضدادٌ يستحيلُ بقاؤها ، فلا يجوزُ أن يسلمَ دعواكم هٰذِهِ ، فإنَّ الأعراضَ كلَّها لا يصحُّ بقاؤُها ، فبناءُ أمرِ الجوهرِ في صِحَّةِ بقائِهِ عليها باطلٌ ؛ فدُلُّوا على صِحَّةِ بقاءِ الأعراضِ أوَّلًا ، ثمّ ٱبْنُوا عليه وجوبَ ضِدٍّ للجوهرِ ! وأنّى لكم بذٰلكَ ؟ وقد أفسدنا مِن قَبْلُ كُلَّ شبهةٍ لهم في بقاءِ بعضِ الأعراضِ .

ويقالُ لهم أيضًا : أَوَلَيْسَ التأليفُ حادِثًا[1]، يَصِحُّ بقاؤُهُ ، كاللونِ والكونِ ، وإن ٱستحالَ أن يكونَ لهُ ضدٌّ[2]؟ فكَيفَ يَصِحُّ تعليلُ وجوبِ ضِدٍّ لِلَّوْنِ بأنّه حادِثٌ ، يصحُّ بقاؤُهُ ، مَعَ أنّه قد يشرِكُهُ في هاتَيْنِ الصفتَيْنِ ما لا ضِدَّ له ؟ وهٰذا أيضًا واضحٌ في إبطالِ ما قُلتُم .

وكذٰلكَ فقد قال ٱبنُ الجُبَّائيِّ : إنّ الاعتمادَ والحياةَ والألمَ لا ضِدَّ لشيءٍ منهُ ، وإنْ كان حادثًا يجوزُ بقاؤهُ ؛ فإنِ ٱعتلَّ هو وأصحابُهُ بهٰذِهِ العِلَّةِ في إثباتِ ضِدٍّ للجوهرِ ، كان ذٰلكَ نقضًا لأصولِهم . وإن كان المعتلُّ غَيْرَهُ منهم ، عُورِضَ بقولِهم وبما قدّمناهُ ، فإنّه لا مَحِيصَ لهم منه .

فإن قال قائلٌ : إنَّ هٰذِهِ الأعراضَ التي لا ضِدَّ لها ، متى فعلُ ضدّ ما يحتاجُ في

---

١ حادثًا : حادث ، الأصل .

٢ ضدٌّ : ضدا ، الأصل .

الوجودِ إلى وجودِهِ ، وَجَبَ ٱنتفاؤها عِندَ وجودِ ضِدِّ ما يحتاجُ إليه . وجَرَى ذٰلكَ الضِّدُّ مَجْرَى ضِدٍّ لها ؛ فلم تَخْلُ مِن شيءٍ ، يجبُ عدمُها عِندَ وُجُودِهِ .

يقالُ له : إنَّ صِحَّةَ وجودِ ضِدٍّ لما يحتاجُ إليه ليس بِضِدٍّ لها ، لأنَّها مُخالِفَةٌ لِمَا يحتاجُ إليه في الجنسِ . والشيءُ الواحدُ لا يضادُّ عِندَهم خِلافَيْنِ غيرَ متضادَّيْنِ . وهٰذا يُوجِبُ ثبوتَ مقدورٍ ، يحدثُ ويصحُّ بقاؤُهُ ، وليس بذي ضِدٍّ يعاقبهُ ؛ فَبَطَلَ ما ٱعْتَلُّوا به .

هٰذا على أنّه لو سلّمَ أنّ ضِدَّ ما يحتاجُ العرضُ في الوجودِ إليه جارٍ مَجْرَى الضِّدِّ له ، لم يُمْكِنْ مِثْلُ ذٰلكَ في الجوهرِ ، لأنّه لا يحتاجُ إلى شيءٍ ، له ضدٌّ ، ينتفي به ، فينفي الجوهر بقاؤه مِنَ الأعراضِ محالٌ ، لأنّه جمع بَينَهما بغيرِ عِلَّةٍ ولأنّنا قد بَيَّنَّا أنَّ منها ما يصحُّ بقاؤهُ ، [١٦٧أ] وإن لم يَكُنْ له ضِدٌّ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ مِنْ كلِّ وَجْهٍ .

شبهة لهم أخرى في إثباتِ ضدّ للجوهرِ

قالوا : لو لم يَكُنْ للجوهرِ ضِدٌّ ينتفي به ، لاستحالَ خلوُّ القديمِ ، تعالى ، من فِعْلِهِ ، لأنَّ القادِرَ على ما له ضِدٌّ لا يَنْفَكُّ من فِعْلِهِ أو فعلِ ضِدِّه . والقادِرُ على ما لا ضِدَّ له ، لا ينفكُّ مِنْ فِعْلِهِ .

فيقالُ لهم : هٰذا باطلٌ ، لأنَّ هٰذِهِ القضيّةَ تَجبُ في القادِرِ منّا مِن حيثُ كان قادرًا ، وإنّما وَجَبَتْ له مِن حيثُ دَلَّ الدليلُ على أنَّ مِن حَقِّ قدرتِهِ وجوب وجودِ مقدورِها معها . وقد قام واضِحُ الأدِلَّةِ على وُجُوبِ تقدُّمِ قدرةِ القديمِ ، سبحانَهُ ، على مقدورِهِ بما لا غايةَ له ولا نهايةَ ، ممّا يُقَدَّرُ تقديرَ الأوقاتِ ؛ فَبَطَلَ ما قلتُم .

وما أنتُم في هٰذِهِ الدعوى إلّا بمثابةِ مَن قال : إنّه لا يَصِحُّ قدرةُ القديمِ ، سبحانَهُ ، على فعلِ الأحكامِ وجميعِ أجناسِ الأعراضِ التي لا يقدرُ العبادُ عليها لأجلِ أنّنا لم نَجِدْ قادرًا منّا يَقْدِرُ على ذٰلكَ . وهٰذا باطلٌ ، لأنّه تعلُّقٌ بالشاهِدِ والوجودِ مِنْ غيرِ ٱعتبارِ علَّةٍ أو دليلٍ .

فإن قالوا : أفليسَ القديمُ لا يَصِحُّ خُلُوُّهُ مِنْ فِعْلِ الشيءِ وضِدِّهِ مع وجودِ محلّهما المحتمل لهما ، كما لا يصحُّ ذٰلكَ في القادِرِ منّا ؟

قيلَ له : لا يجبُ ذٰلكَ فيهِ ، تعالى ، من حيثُ وَجَبَ وجودُ قدرتهِ على مقدورِهِ ، وإنّما يجبُ لأمرٍ يرجعُ إلى صِفَةِ المَحَلِّ وٱستحالةِ خُلُوِّه منهما مِن حيثُ لو جازَ ذٰلكَ في بعضِ الأضدادِ ، لَصَحَّ وجازَ في سائرِها . وذٰلكَ محالٌ لإيجابِهِ عدمَ الجواهرِ ؛ فزالَ ما توهَّمْتَهُ .

ولَخَصَّ ٱبنُ الجُبّائيّ وشيعتُهُ في إبطالِ هٰذِهِ الدلالة بأنّها لا تستقيمُ[1] على أصولِهم

---

١ تستقيم : يستقيم ، الأصل .

لقولِهم بصحَّةِ خلوِّ القادِرِ منّا ومِن غيرِنا مِن فِعْلِ مقدورِه وفعلِ ضِدِّهِ مع وجودِ محلّهِ واَحتمالِه لهما ؛ فلا يمكنُ التعلُّقُ بهٰذِهِ الشبهةِ مع التصميمِ على هٰذِهِ المقالةِ .

شبهة لهم أخرى

قالوا : لو لم يَكُنْ للجوهرِ ضِدٌّ ينتفي به ، لَوَجَبَ أن يكونَ القادِرُ على فِعْلِهِ ، تعالى ، ملجأً إلى إيقاعِهِ . وذٰلكَ محالٌ في صِفَتِهِ ، تعالى .

قيلَ : وهٰذا أيضًا باطلٌ ، لأنّه ليس مَعْنى المضطرِّ مضطرًّا[1] ومُلْجَأً إلى الفعلِ [١٦٧ب] أنّه غَيْرُ قادرٍ على ضِدِّهِ ، سواء كان له ضِدٌّ[2] أو لم يَكُنْ له ضِدٌّ . وسَنُبَيِّنُ بُطْلَانَ هٰذا القولِ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى ، عِندَ بلوغِنا إلى الكلامِ في المخلوقِ وأحكامِ الاستطاعةِ .

وإذا ثبت أنَّ كلَّ قادِرٍ منّا على الفعلِ غيرُ قادرٍ على ضدِّهِ ، وإن لم يَكُنْ ملجأً ولا مضطرًّا ، بَطَلَ ما تَوَهَّمُوهُ .

ويدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنّه قولٌ يوجِبُ أن يكونَ الفاعلُ للشيءِ في حالِ كونِه فاعلًا ومشتغلًا وملتبسًا به مضطرًّا[3] إليه وملجأً ، لأنّه بٱتّفاقٍ في تلكَ الحالِ غيرُ قادِرٍ على فِعْلِ ضِدِّهِ وتَرْكٍ له ، لأنَّ الفعلَ الدائمَ موجودٌ ، والموجودُ لا يصحُّ وجودُ تَرْكٍ له . ومحالٌ قدرةُ القادِرِ على ما يستحيلُ حدوثُهُ وٱكتسابُهُ .

فإن قالوا : قد كان قادرًا على فِعْلِ ضِدٍّ له قَبْلَ التلبُّسِ به .

قيلَ لهم : فيجبُ أن يكونَ في تلك الحالِ غَيْرَ مُلْجَأً إليه ، وهي حالُ عدمِهِ التي يصحُّ ويتوهّمُ فيها تركُهُ ، وأن يكونَ مُلْجَأً إليه في الحالِ التي لا يصحُّ تركُهُ فيها . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

---

١ مضطرًّا : مضطر ، الأصل .

٢ ضدٌّ : ضدا ، الأصل .

٣ مضطرًّا : مضطر ، الأصل .

عُلِمَ أنَّ هٰذا الكلامَ ظاهرُ الانْتِقَاضِ على أصولِهم خاصّةً ، لأنّ الملجأَ إلى الطلاقِ والعِتَاقِ والهربِ مِنَ الأسدِ ودخولِ الجنّةِ عِندَ وقوعِهِ بَينَها وبَينَ النارِ قادِرٌ على فِعْلِ ما أُلْجِئَ إليه وفِعْلِ ضِدِّهِ بدلًا منه ، ولم تخرجْهُ القدرةُ على ضِدِّهِ مِن كونهِ ملجأً ؛ فكيفَ يقالُ : إنَّ المُلْجَأَ إلى الشيءِ مَن لا يقدرُ على ضِدِّهِ ؟

ويقالُ لهم أيضًا : لو صَحَّ ما قلتمُوهُ ، لَوَجَبَ أن يكونَ القادِرُ على فعلِ الشيءِ مباشرًا في نفسِهِ ، إذا لم يقدرْ على ضِدِّهِ ملجأً إليه ، لأنَّهُ حينئذٍ لا يقدرُ على الانفكاكِ مِن ذٰلكَ المقدورِ بفعلِ ضِدِّهِ له ، فمُكْرَهٌ عليه ، ولا يمكنُهُ دفعُهُ عن نفسِهِ وخلوّه منه .

فيقالُ له : ذٰلكَ أنّه ملجأٌ إلى فِعْلِ ما لا يقدرُ على الانفكاكِ منه . والقديمُ ، تعالى ، لا يصحُّ أن يفعلَ الجواهِرَ أو شيئًا من الحوادِثِ في نفسِهِ ، فيقالُ : إنّه ينفكُّ منها أو لا ينفكُّ ؛ فبطل ما قُلتم .

ولهٰذا لم يَكُن فاعلُهُ المُتَوَلِّدُ في غيرِ فاعِلِهِ عندكم مُلْجَأً إلى المسبّبِ ، وإن كان غَيْرَ قادرٍ على ضِدٍّ وَتَرْكٍ له مِن[1] حيثُ لم يَكُنْ مباشرًا في نفسِهِ ؛ فبطل [١٦٨أ] ما قلتم .

ويقالُ لهم أيضًا : إنّما يجبُ ، لو سُلِّمَ ما قُلتم ، أن يكونَ القادرُ على الشيءِ مُلْجَأً إلى فعلِهِ ، متى لم يكن قادرًا على ضدِّه ، متى ثبت له ضدٌّ ، تصحّ القدرةُ عليه ؛ فأمّا إذا لم يكن له ضدٌّ ، فلا يجبُ ذٰلك فيه . هٰذا على ملجأ إلى فعلِها . ولولا تعلُّقُهم بهٰذِهِ التُرّهَاتِ وٱعتمادًا للإلباسِ على الجُهّالِ والطَّغَامِ ، لكان تَرْكُ ذِكْرِ هٰذا الكلامِ والاعتراضِ عليه أَوْلَى .

---

١ من : من من ، مكرّر في الأصل .

شبهة أخرى

قالوا : الذي يدلُّ على صِحَّةِ ثبوتِ ضِدٍّ للجَوَاهِرِ تنتفي به عند وجودِهِ أنّه لو لم يكن ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يصحَّ بقاؤُها بعد حدوثِها وجوازِ البقاءِ عليها ولَوَجَبَ دوامُ وجودِها في المستقبلِ ، كوجوبِ دوامِ وجودِ القديمِ ، سبحانَهُ . وهٰذا يوجبُ أن لا يكونَ آخِرًا ولا باقيًا بعد فناءِ الخَلْقِ ، لم يَكُنْ أيضًا أوّلًا ولا سابقًا لخلقِهِ . وذٰلك محالٌ .

وقد قال اللهُ، تعالى : ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [٥٧ الحديد ٣]، فوَصَفَ نَفْسَهُ بذٰلكَ ؛ فوَجَبَ إثباتُ ضِدٍّ ، تنتفي به الجواهرُ .

يقالُ لهم : إنَّ التخاصمَ في الاستدلالِ على مثلِ هٰذا بالسَّمْعِ ، وسيَّما إذ كان محتملًا لغيرِ ما يدَّعونَهُ ، نهايةُ العجزِ وإقرارٌ منكم بأنّه ليس في العقلِ ما يدلُّ على ذٰلك . وهٰذا البابُ وما جرى مجراهُ مِن كونِ القديمِ ، تعالى ، قادرًا على ما يجبُ كونُهُ قادرًا عليه يجبُ العلمُ به قَبْلَ معرفةِ السَّمْعِ وصحّتِهِ ، وسيَّما على أوضاعِكُمْ ، فتَرَوُّحُكُمْ إلى ذٰلكَ آضطرابٌ منكم ؛ فما أنكرتُم من أنّه محالٌ فناءُ الجواهرِ وكلّ ما يصحُّ بقاؤُهُ مِنَ الخلقِ بَعْدَ حدوثِهِ وتصوُّرِ وجودٍ له ؟ وأن يُحِيلَ لذٰلك وصفهُ ، تعالى ، بأنّه آخِرٌ وباقٍ بعد فناءِ الخَلْقِ على تأويلِ بقائِهِ وتأخُّرِهِ في الوجودِ بعد ما خلقه ، لأنّ ذٰلكَ محالٌ ، ولكنّهُ محالٌ لا يُخْرِجُ القديمَ ، تعالى ، عن جهةِ قِدَمِهِ ولا المحدَثَ عن حدوثِهِ .

فأمّا قولكم : لو جاز [١٦٨ب] هٰذا ، لجاز أيضًا أن يكونَ غَيْرَ أوَّلٍ ولا سابقٍ للحوادِثِ ، فإنّه قولٌ ظاهرُ البطلانِ وطَلَبٌ لمعارضةِ المذاهِبِ بعضها ببعضٍ ومقابلةِ الألفاظِ . ولا طائِلَ في ذٰلكَ .

وإنّما آستحالَ أن لا يكونَ أوَّلًا ولا سابقًا للحوادِثِ ، لأنّ ذٰلك يوجبُ أمرَيْنِ ،

كلاهما محالٌ . أحدُهما أن يكون غَيْرَ سابقٍ للحوادِثِ بأن يكونَ موجودًا مع وجودِها ومُؤَقّتًا بها ، وذٰلكَ يقتضي حدوثَهُ وعدمَهُ قبل وجودِهِ . وذٰلك محالٌ . أو أن لا يكونَ سابقًا لها بأن تكونَ لم تزلْ موجودةً وتكون لم تزلْ كذٰلكَ ، فيجبُ لذٰلكَ قدمُ الحوادِثِ لقدمِهِ . وذٰلك محالٌ بما دَلَّ على حدوثِها ؛ فٱستحالَ لذٰلكَ كونُهُ غَيْرَ أوَّلٍ ولا سابقٍ لها . وليس مِثْلُ هٰذِهِ الإحالةِ في كونهِ غَيْرَ آخِرٍ لها ولا باقٍ بعد فنائِها لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ .

وأمّا وصفُهُ ، تعالى ، نفسَه بأنّه آخِرٌ ، فما أنكرتم أن يكونَ المرادُ به على أصولِكم الفاسدةِ أنّه يبقى حيًّا عالِمًا قادِرًا وعلى صفاتِ ذاتِهِ بعد موتِ[1] خلقِهِ ونقضِ بِنْيَتِهم وهدمِ صورتِهم وتغيُّرِ حالاتِهم ، لا أنّه يبقى بعد فناءِ جواهِرِهم وعدمِ ذواتِهم ، لأنّ أهلَ اللُّغَةِ يقولُونَ : آخِرُ مَن بقي مِن ولدِ فلانٍ ونسلِهِ وذرّيَّتِهِ فلانٌ . يَعْنُونَ أنّه آخِرُ مَن بَقِيَ منهم حيًّا وعلى صِفَاتِ الأحياءِ وبعد موتِهم وتغيُّرِ حالاتِهم . ولا يَعْنُونَ أنّه آخِرُهم على معنى وجودِهِ بعد فناءِ جواهِرِهم . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ٱحتملتِ الآيةُ ما طالبناكُم به مِنَ التأويلِ وبَطَلَ التعلُّقُ بها .

ولعلّنا أن نتقصّى الكلامَ في تأويلِها وتأويلِ قولِهِ ، تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [٢٨ القصص ٨٨] و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [٥٥ الرحمن ٢٦] عِندَ بُلُوغِنا إلى الكلامِ في إعادةِ الخلقِ[2]، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

---

١ موت : صوت ، الأصل .

٢ باب الكلام في الإعادة من أبواب هداية المسترشدين المتأخرة في الترتيب ، لا يتوافر منه أصل مخطوط .

فصل

وإن قال قائلٌ منهم : لو وَجَبَ بقاءُ الجواهِرِ وما يصحُّ بقاؤُهُ مِنَ الأعراضِ دائمًا سَرْمَدًا بعد وجودِهَا لاستحالَةِ وجودِ ضدٍّ ينفيها ، لساوَتِ القديمَ ، سبحانَهُ ، [١٦٩أ] في وجوبِ الوجودِ له في المستقبلِ وٱستمرارِهِ . وذٰلكَ يوجبُ كونَها مثلًا له ، تعالى ، لاشتراكِهما في وجوبِ الوجودِ لهما .

يقالُ له : ما قُلتَهُ مِنْ هٰذا باطلٌ مِن وجوهٍ . أوّلُها أنّ وجوبَ وجودِ الشيءِ إنّما يرجعُ إلى صفةِ نفيٍ ، وإنّما معناهُ أنّه لا يجوزُ عدمُ الشيءِ . ولا معنى بقولِنا : «يجوزُ وجودُهُ» إلّا أنّه لا يجوزُ عدمُهُ ولا يصحُّ . وذٰلك نفيٌ ، والنفيُ لا يوجبُ تشبيهًا . والوجهُ الآخرُ أنَّ وجودَ الجوهرِ في المستقبلِ ليس بواجبٍ له ، لأنّه قد كان يصحُّ أن لا يفعلَهُ الفاعلُ ، فيكون معدومًا في المستقبلِ ، فتصوُّرُ عدمِهِ في المستقبلِ بدلًا مِن وجودِهِ صحيحٌ ، لو لم يفعلْ . ووجودُ القديمِ في المستقبلِ واجبٌ مِنْ حيثُ لم يكن يجوزُ عدمُهُ في تلك الأحوالِ ؛ فبطل ما قلتُم .

ووجهٌ آخرُ أيضًا يبطلُهُ ، وهو أنَّ وجودَ القديمِ ماضيًا ومستقبلًا يجبُ له لِمَا هو عليه في ذاتِهِ من الصفةِ ، إنْ صَحَّ تعليلُ وجوبِ وجودِ الشيءِ ، مع أنّ ذٰلكَ لا يصحُّ ، لأنّه يعودُ إلى النفيِ . ووجودُ الجوهرِ في المستقبلِ لم يَجُزْ لها لِمَا هي عليه في ذاتِهِ مِن الصفةِ ، وإنّما وَجَبَ ، لأنَّ فاعلًا فَعَلَهَا . ولو لم يفعلْ ، لم تَكُنْ موجودةً في المستقبلِ ؛ فٱفترقَ حالُه وحالُها .

وشيءٌ آخرُ يَكْشِفُ عن بطلانِ هٰذا القول ، وهو أنّ القديمَ ، تعالى ، في ذاتِهِ على صفةٍ ، توجبُ له دوامَ وجودِهِ في الآزالِ وفي المستقبلِ . والجوهرُ إنّما يجبُ دوامُ وجودِهِ ، إذا حَدَثَ . ولا يجبُ دوامُ وجودِهِ في الأوّلِ وقبل حدوثِه . وليس كلُّ ما وَجَبَ وجودُهُ في حالٍ مِنَ الأحوالِ مشارِكٌ في الصفةِ ، لم يجبْ وجودُهُ دائمًا

سَرْمَدًا . ولهٰذا لم يَجُزْ أن يقالَ : إنَّ الحادِثَ الذي قد وَجَبَ وجودُهُ بحدوثِهِ وخَرَجَ عن حَدِّ ما يجوزُ وجودُهُ وأن لا يوجدَ مشارِكٌ للقديمِ ، تعالى ، في وجوبِ الوجودِ له ، لأنّه إنّما وَجَبَ له في حالٍ دون الأحوالِ . وهٰذا واضحٌ في فسادِ **[١٦٩ب]** هٰذِهِ الشبهةِ . وللهِ الحمدُ والمِنَّةُ .

فصل

ويقالُ لهم في ٱدّعائِهم أنَّ الضِّدَّ الحادِثَ المتجدِّدَ هو النافي للباقي وأنّه بنفيِهِ للباقي أَوْلَى مِن نَفْيِ الباقي لوجودِهِ : لِمَ قُلتُم ذٰلكَ ؟ وما الحجّةُ عليه ؟

ثمّ يقالُ لهم : فالتأليفُ عندكم باقٍ وهو مانعٌ مِنَ التفريقِ . ولذٰلك يصعبُ تفكيكُ المؤلَّفِ . ولولا بقاءُ التأليفِ فيه إلى حينِ محاولتِنا تفكيكَهُ ، لَسَهُلَ تفكيكُهُ ، ولم يحتجْ في ذٰلك عندكم إلى زيادةِ القُدَرِ ، ولكانَتْ سهولةُ التفكيكِ كسهولَةِ تفكيكِ الذي لا تأليفَ فيه ، مَعَهُ رُطُوبَةٌ ويُبُوسَةٌ . وذٰلك محالٌ ؛ فقد ثَبَتَ على زعمِكُمْ أنَّ التأليفَ باقٍ وهو المانعُ من التفريقِ ، فقد صار الباقي مانعًا من وجودِ الطارئِ المتجدِّدِ ، وإن كان مقدورًا . وهٰذا نقضُ ما أَصَّلْتُمْ عليه .

فإن قالوا : لَعَمْرِي إنَّ التأليفَ باقٍ وهو مانعٌ لِمَن قَلَّتْ قُدَرُهُ من تفكيكِهِ ومباينةِ أبعاضِهِ ، إلّا أنّه مع ذٰلكَ ليس بمانعٍ مِن ضِدٍّ له ، وإنّما يمنعُ من وجودِ ضدٍّ لِمَا يحتاجُ إليه مِنَ المجاورة ، وضدُّ المجاورة ليس بضدٍّ له ، والتأليفُ لا ضِدَّ له .

فيقالُ لهم : وقد منع الباقي مِنَ التأليفِ مِنْ حدوثِ مقدورٍ ، وإن لم يَكُنْ ضدًّا له . وهٰذا صريحٌ بأنّ الباقيَ مَن يمنعُ مِنَ الحادِثِ المتجدِّدِ ، سواء كان ضدًّا له أو ليس بِضِدٍّ له ؛ فبطل ما قلتم .

ثمّ يقالُ لهم : إنّهم لا يقولونَ عند التحصيلِ : إنَّ التأليفَ يحتاجُ إلى المجاورة ، حتّى يكونَ التفريقُ ضدَّ ما يحتاجُ إليه ، وإنّما يَزْعُمُونَ أنّه إنّما يحتاجُ إلى كونِ مَحَلَّيْهِ متجاورَيْنِ ، لا إلى نفسِ المجاورة . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما قلتم .

فصل

وإن قال قائلٌ منهم : ما أنكرتُم أن يكونَ إنّما وَجَبَ نفيُ الطارِئ الحادِثِ الباقي ، ولم يجبْ أن يكونَ الباقي مانعًا من وجودِهِ لأجلِ أنّ ما وُجد ممّا يجوزُ بقاؤُهُ يصحُّ أن يبقى إلى الثاني والثالثِ مِن حالِ حدوثِهِ ، [١٧٠أ] ويصحُّ أن يُعدَمَ بدلًا من بقائِهِ . وما هٰذِهِ حالُهُ لا يجوزُ أنْ يقالَ : يجبُ وجودُهُ ، وهو بذٰلكَ أَوْلَى مِن عدمِهِ ، كما يصحُّ أن يقالَ : إنّ عدمَه واجبٌ بدلًا من وجوبِهِ ، وهو بالعدمِ أَوْلَى منه بالوجودِ ، وإنّما ٱستحالَ القولانِ فيهِ لجوازِ عدمِهِ وجوازِ وجودِهِ على البدلِ ؛ فَثَبَتَ أنَّ وجودَهُ غَيْرُ واجِبٍ . والحادثُ المتعلّقُ بفاعلٍ قادرٍ ، وجودُهُ واجبٌ في حالِ حدوثِهِ وفعلِ القادرِ له ؛ فوجَبَ لوجوبِ وجودِهِ وقوّةِ أمرِهِ ونفيِهِ لِمَا يصحُّ وجودُهُ ولا يجبُ ذٰلك له .

فيقالُ له : ما قُلتَهُ نفسُ الدعوى التي فيها ننازعُ وبالدلالةِ عليها نُطالبُ ؛ فمَن سَلَّمَ لكَ أنَّ ما حَدَثَ ممّا يصحُّ بقاؤُهُ يجوزُ ويصحُّ وجودُهُ بعد حدوثِهِ ويجوزُ عدمُهُ بدلًا مِن وجودِهِ . وهل وقعتِ المطالبةُ إلّا بالدلالةِ على ذٰلكَ ؟ فما أنكرتَ مِنْ أنّه محالٌ أنْ يقالَ : يصحُّ وجودُ الحادثِ الذي يمكنُ بقاؤُهُ بعد وجودِهِ ، بل يجبُ أنْ يقالَ : يجبُ وجودُهُ لاستحالةِ العدمِ عليه بعد الوجودِ . ومحالٌ قولُك : إنّه يصحُّ عدمُهُ بَعْدَ الوجودِ . وكيف يجوزُ القولُ بذٰلكَ والمطالبُ لك يقولُ : محالٌ عدمُ ما يجوزُ بقاؤُهُ بعد حدوثِهِ وواجبٌ وجودُهُ وكونُهُ مانعًا من تصوُّرِ وجودِ ضدٍّ له ، ينفيهِ مع ثبوتِ وجودِهِ وٱستقرارِهِ له ؟

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، فقد بطلتْ هٰذِهِ الدعوى ، إذ لا دليلَ عليها ، بل عكسُها أَوْلَى بالحقِّ ، لأنّ ما تحت القدرة هو الذي يمكنُ أن يوجَدَ ويمكنُ أن لا يوجَدَ ويبقى على عدمِهِ . وما وُجد ممّا يصحُّ بقاؤُهُ تَحتَ وجودِهِ ومحالٌ عدمُهُ . والمتعلّقُ بما وصفناهُ عنهم قالِبٌ للحقِّ ، إمّا بقصدِ التَّمْويهِ أو الجهل .

ويقالُ لهم أيضًا : فيجبُ على ٱعتلالِكُمْ أن يكونَ التأليفُ الباقي ممّا يصحُّ وجودُهُ في مستقبلِ الأوقاتِ ويصحُّ عدمُهُ وأن يجبَ ذٰلك أن لا يكونَ مانعًا مِن فعلِ التفكيكِ والتفريقِ ، لأنّه حادِثٌ والتأليفُ باقٍ ، والحادِثُ يجبُ وجودُهُ ، والباقي يجوزُ وجودُهُ ويصحُّ عدمُهُ ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلكَ ، [١٧٠ب] تَرَكُوا قولَهم بأنّ التأليفَ مانعٌ مِنَ التفكيكِ . وإنْ أَبَوْهُ ، نقضوا ٱعتلالَهم نقضًا ظاهرًا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فإن قال قائلٌ : لو كان وجودُ ما يصحُّ بقاؤه بعد حدوثِهِ مانعًا من فِعْلِ ضِدِّهِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ مخرجًا للقادرِ على ضِدِّهِ من كونِهِ قادِرًا عليه وقالِبًا لحقيقةِ القادِرِ ، لأنَّ حقيقةَ القادِرِ أنّه الذي يصحُّ منه وقوعُ مقدورِهِ ؛ فَوَجَبَ أن لا يكونَ الباقي مُحِيلًا لوجودٍ له .

يقالُ : إنّما كان يكونُ ما أَوْرَدَ به شبهةً ، يلزمُ الجوابُ عنها ، لو تصوّر أنَّ لِمَا يصحُّ بقاؤهُ بعد حدوثِهِ ضِدٌّ ، يصحُّ أنْ يوجَدَ ، وأنّ الباقي مانعٌ ؛ فأمّا ونحنُ نطالِبُكَ بأنّه محالٌ توهُّمُ ضدٍّ له وإثباتُهُ مع ٱستحالةِ العدمِ عليه ووجوبِ الوجودِ له . وكلامُكَ مُضْمَحِلٌّ ، لأنّه لا ضِدَّ له ، يمنعُ ببقائِهِ القادر عليه مِن فِعْلِهِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، سقط ما ظَنَنْتَهُ مِن نقضِنا بهٰذا القولِ حقيقةَ القادرِ .

ثمّ لو ثَبَتَ أنّ لِمَا يصحُّ بقاؤُهُ ضِدًّا[1] ، يتصوَّرُ صحّة وجودِهِ وكونه مقدورًا ، لم يجبْ أن يكونَ القادِرُ عليهِ قادِرًا[2] على فِعْلِهِ مع وجودِ ضِدِّهِ ، لأنّ ذٰلكَ محالٌ . وإنّما كان يجبُ صِحَّةُ فِعْلِهِ لِضِدِّهِ بدلًا من فِعْلِهِ عِندَ ٱبتداءِ الفعلِ له ؛ فأمّا أن يكونَ مِنْ حَقِّهِ القدرةُ على فِعْلِ الضِّدِّ مع وجودِ ضِدِّهِ وثبوتِهِ ، فذٰلكَ محالٌ .

---

١ ضِدًّا : ضد ، الأصل .

٢ قادرًا : قادرا قادرا ، مكرّر في الأصل .

فإن كانَ للجواهرِ[١] فناءٌ يضادّها على زعمِكم ، فصانعُ الجواهِرِ ، سبحانَهُ ، قادِرٌ على ٱبتداءِ فِعْلِهَا وعلى أن يَبتدِئَ ، فيَفْعَل الفناء بدلًا منها ، فيكون الفناءُ موجودًا بدلًا منها ؛ فإن كان الفناءُ أيضًا ممّا يصحُّ بقاؤه ، وَجَبَ ذٰلك فيه وٱستحال فِعْلُ الجواهِرِ بعد فِعْلِهِ . وإن كان ممّا يستحيلُ بقاؤهُ ، صَحَّ أن يفعلَ في ثاني حالِ وجودِهِ الجواهرَ أو يفعلَ فناءً آخرَ مثلَهُ لوجودِ فِعْلِ الجواهرِ ؛ فهٰذا هو حَقُّ القادِرِ على الفعلِ وضدِّهِ وحكمِهِ ؛ فأمّا أن يكونَ قادِرًا على فعلِ الشيءِ في حالِ وجودِ ضدِّه ، فذٰلك مُحالٌ ؛ فَبَانَ [١٧١أ] فسادُ ما قُلتُمُوهُ .

فإن قالوا : فقد صار وجودُ الجوهرِ مانعًا للقادِرِ من وجودِ ضِدِّهِ .

يقالُ لهم : إن عنيتُمْ بِذِكْرِ المَنْعِ توهُّمَ وجودِ ضدٍّ للجوهرِ بعد وجودِهِ وصحّتِهِ ، غَيْرَ أنّ القادِرَ عليه ممنوعٌ مِن فعلِهِ مع صِحَّتِهِ وجوازِه ، فذٰلكَ محالٌ . وإنْ عَنَيْتُمْ به أنَّ وجودَ الجواهِرِ محيلٌ لوجودِ فناءٍ يضادّها ومِن دخولِهِ بعد وجودِها تحت قدرةِ قادِرٍ ، فذٰلكَ صحيحٌ . وقد يُعَبَّرُ عمَّنْ ليس بقادِرٍ على الشيءِ بأنّه ممنوعٌ منه ، كما يُعَبَّرُ عندكم عمَّنْ وُجد ضِدُّ مقدورِهِ بأنّه ممنوعٌ منه ؛ فلا طائلَ في التعلُّقِ بالعباراتِ التي لا طائِلَ فيها .

فإن قال قائلٌ : أوليس قد ثَبَتَ أنَّ السوادَ ضِدُّ البياضِ وأنّه يفعلُ بعد فعلِ البياضِ وينتفي البياضُ بحدوثِه ؛ فهٰذا نقضٌ لِمَا أَصَّلْتَمْ .

يقالُ لهم : هٰذِهِ غفلةٌ منكم ، لأنّه ليس ينتفي البياضُ بعد وجودِهِ لوجودِ سوادٍ ينفيهِ ، وإنّما ينتفي لوجوبِ عدمِهِ في الثاني . ولو صَحَّ بقاؤُهُ ، لاستحالَ عدمُهُ بِضِدٍّ ويَجْرِي مَجْرَى الجوهرِ في هٰذا البابِ . ولكنّنا لَمَّا وَجَدْنَا السوادَ في الجسمِ بعد وجودِ البياضِ ، عَلِمْنَا أنّه إنّما صَحَّ وجودُهُ لِوُجُوبِ عدمِ البياضِ في ثاني حالِ

---

١ للجواهر : الجواهر ، الأصل .

حدوثِه وآستحالةِ آستمرارِ الوجودِ به . ولولا ذٰلك ، ما صَحَّ وجودُ السوادِ ؛ فهٰذا بأَنْ يَدُلَّ على صِحَّةِ ما قلناهُ أَوْلَى . وإنّما يجبُ وجودُ بعضِ أضدادِ البياضِ ، إذا عُدم مِنَ المحلِّ ، لا لأنّه نَفْيُ البياضِ وإخراجُهُ عَنِ الوجودِ ، لأنّه إنّما عُدم لاستحالةِ بقائِهِ . وإنّما وُجد ضِدُّهُ في حالِ عدمِهِ لاستحالةِ خُلُوِّ الجوهرِ ممّا يحتملُهُ وضدّه ولأمرٍ يرجعُ إلى المحلِّ ، لا لحاجةِ العرضِ في عدمِهِ إلى شيءٍ ينفيهِ ، لو لم يوجدْ ، لَوَجَبَ آستمرارُ بقائِه ؛ فصحّ[1]ما قلناه وبَطَلَ ما تَوَهَّمُوهُ .

وقد كان الجُبَّائيُّ يقولُ : إنَّ جميعَ الأفعالِ المباشرةِ مِنَ الحركاتِ والسكونِ وغيرِها من أفعالِ القلوبِ لا يصحُّ عليها البقاءُ . قال : لأنّه لو جازَ بقاءُ سكونِ الحيّ القادرِ وغيره [١٧١ب] مِنَ الأفعالِ المباشرة ، لَصَحَّ خلُوُّهُ في الحالِ الثانيةِ مِن فِعْلِ المباشرِ مع بقاءِ القدرة عليه مِن فِعْلِ مثلِهِ لأجلِ بقائِه ومِن فِعْلِ ضِدِّهِ ، حتّى يكونَ في الثاني غير فاعلٍ لمثلِهِ ولا لِضِدِّهِ . ولا يكون فاعلًا لحركةٍ ولا لسكونٍ وهو تَرْكٌ وضِدٌّ لها . وذٰلك يوجبُ جوازَ خُلُوِّهِ مِنَ الفعلِ والتركِ مع كونه قادرًا . وذٰلك محالٌ ، لأنّه يؤدِّي إلى جوازِ خُلُوِّهِ مِنَ الفعلِ والتركِ مع كونِهِ قادرًا . وذٰلك محالٌ ، لأنّه يؤدِّي إلى جوازِ خُلُوِّ القديمِ ، سبحانَهُ ، مِن فِعْلِ العرضِ وضدِّه مع وجودِ محلِّهِ وآحتمالِه لهما على البدلِ . وفي ذٰلك تصحيحُ خُلُوِّ الجواهرِ مِنَ الأكوانِ وسائرِ المُتَضَادَّاتِ مِنَ الأعراضِ وعُرُوِّها مِن دلالةِ الحدوثِ . وذٰلك باطلٌ .

فيقالُ له : إنّكَ مُدَّعٍ في قولِكَ : إنّه لا يصحُّ مِنَ الحيّ القادرِ مع بقاءِ قدرتِهِ أن يفعلَ في الثاني مِثْلَ ما فعلَهُ في الأوّلِ مع كونِهِ باقيًا ؛ فلِمَ قُلْتَ ذٰلكَ ؟ وكيف يمتنعُ ذٰلكَ مع قولِكَ بآحتمالِ المحلِّ الواحدِ لِعَرَضَيْنِ مِن جنسٍ واحدٍ في زمنٍ واحدٍ ؟ فَلِمَ أنكرتَ على هٰذا صِحَّةَ فِعْلِ القادرِ مِثْلَ الباقي منه ، فيجتمعُ فيه مِثْلَانِ .

---

[1] فصح : – ، الأصل .

أحدُهما باقٍ والآخرُ حادِثٌ ، كما يصحُّ أن يبتدِئَ فيه فعلَ المِثْلَيْنِ ؟ فلا يجدُ إلى ذٰلك طريقًا .

ثمّ يقالُ له : فهٰذِهِ العِلَّةُ بعَيْنِها ، توجبُ عليكَ وعلى سائرِ موافِقِيكَ في بقاءِ بعضِ الأعراضِ ٱستحالةَ بقاءِ الجواهِرِ وسائرِ أجناسِ الأعراضِ ذواتِ الأضدادِ ، لأنّه لو صَحَّ بقاءُ ما له ضِدٌّ مِنَ الحوادِثِ الواقعةِ مِنَ اللهِ ، تعالى ، لأنّه لو كان باقيًا ، لم يَخْلُ ، تعالى ، مِنْ أن يكونَ قادِرًا على فِعْلِ ضِدِّهِ بَعدَ إحداثِهِ أو غَيْرَ قادِرٍ على ذٰلك ؛ فإن كان غَيْرَ قادِرٍ عليه ، وَجَبَ عجزُه وأن لا يكونَ قادِرًا على نفسِ ما فَعَلَهُ لامتناعِ قدرتِهِ على ضِدِّهِ ، لأنَّ مِنْ حَقِّ القادِرِ على الشيءِ عِندَكَ أن يكونَ قادرًا على ضِدِّهِ . وإن كان قادِرًا على فِعْلِ ضِدِّهِ ، فلا يَخلُو ، إذا فَعَلَهُ ، مِنْ أَنْ يفعلَهُ وضدُّهُ الباقي موجودٌ أو أنْ يفعلَهُ وهو معدومٌ ؛ فإن فَعَلَهُ مع وجودِ ضِدِّهِ ، وَجَبَ ٱجتماعُهما وقلبُ جنسِهما وخروجُهما عن التضادِّ . [١٧٢أ] وإنْ فَعَلَهُ مع عدمِهِ ، بطل قولُهم : إنَّ الموجودَ الباقيَ إنّما ينتفي بِضِدٍّ ، وصاروا إلى أنَّ المعدومَ ينتفي بالضِدِّ . وهٰذا مُحالٌ ، لأنّ المعدومَ لا يحتاجُ في حالِ عدمِهِ إلى ضِدٍّ ، يكونُ لأجلِهِ معدومًا ، لأنَّ عدمَهُ يُغْنِيهِ عن وجوبِ ضِدٍّ ينفِيهِ . وإنّما يحتاجُ عِندَهم الموجودُ الثابتُ الوجود إلى ضِدٍّ ، ينتفي به ويخرجُ عن الوجودِ لأجلِهِ . وهٰذا قولٌ يوجبُ صحّةَ وجودِ ضِدِّ الموجودِ من السوادِ وغيرِه في حالِ وجودِهِ وخروجِ المتضادِّ عن جنسِهِ .

ويقالُ لهم : إذا كان الجوهرُ وكلُّ ذِي ضِدٍّ مِنَ الأعراضِ لا يعدمُ بَعْدَ وجودِهِ إلّا بوجودِ ضِدٍّ يَنفيهِ ، وضِدُّهُ لا يجوزُ أنْ يوجَدَ مع وجودِهِ ؛ فليسَ يَصِحُّ أبدًا على هٰذا عدمه ، ولا أن يوجَدَ ضِدّه ، لأنّه لا يوجدُ وهو موجودٌ ، لأنَّ ذٰلكَ يُخرِجهُ عن كونِهِ ضِدًّا له وهو لا يعدمُ ، وضِدُّهُ معدومٌ غير خارجٍ إلى الوجودِ . وهٰذا يبينُ أنّه محالٌ على قولِهِمْ عدمُ موجودٍ يَصِحُّ بقاؤهُ بَعدَ حدوثِه . وفي صِحَّةِ وجودِ السوادِ بَعْدَ

وجودِ البياضِ دليلٌ واضحٌ على ٱستحالَةِ بقائِهِمَا[١] مُتَعَاقِبَيْنِ ومَوْجُودَيْنِ[٢] في زَمَانَيْنِ يلي أحدهما الآخر . ومتى لم يكونا كذٰلكَ ، وَجَبَ كونُهما في زمنٍ واحِدٍ . وذٰلكَ محالٌ .

فإن قيلَ : فأنتُم على هٰذا لا تقولونَ على التحقيقِ : إنّ السوادَ الموجودَ بَعْدَ وجودِ البياضِ وفي ثاني حالِ حدوثِه ضِدٌّ لذٰلكَ البياض ؟

قيلَ لهم : أجل ، لأنّهما موجودانِ في وَقْتَيْنِ لا محالةَ . ومحالٌ تضادُّ الشيئَيْنِ في زمانَيْنِ ، وإنّما يضادُّ البياضُ الموجودُ في الحالِ سوادًا متعلّقًا بقدرةِ اللهِ ، تعالى ، كان يَصِحُّ أن يُوجِدَهُ في وقتِهِ بدلًا منه ؛ فالأضدادُ والأمثالُ مِنَ الأجناسِ لا يَصِحُّ أن تكونَ أبدًا موجودةً ، وإنّما هي تحتَ قدرةِ القديمِ ، تعالى .

وهٰذِهِ جُمْلَةٌ كافِيةٌ في الدلالةِ على فسادِ قولِهم : إنّه إنّما تُعْدَمُ الجواهرُ بَعدَ وجودِها ، وكلُّ عَرَضٍ يَصِحُّ بقاؤُهُ لوجودِ ضدٍّ ينفيهِ ؛ فلَم يَجُزْ لأجلِ ما ذكرناهُ تعليلُ عَدَمِ ما يَصِحُّ بقاؤُهُ بَعدَ حدوثِهِ [١٧٢ب] بوجودِ ضِدٍّ نافٍ له .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنّه لا يجوزُ أيضًا تعليلُ عدمِهِ بَعدَ الوجودِ بقطعِ البقاءِ عنه مِن حيثُ بَيَّنَّا أنّه لا يستمرُّ ويسلمُ إثباتُ بقاءِ الباقي . وقد كنّا قُلنَا أيضًا مِنْ قَبْلُ أنّه لا يَصِحُّ تعليلُ عدمِ الجوهرِ بَعدَ وجودِهِ وصحّةِ بقائِهِ بعدمِ سائرِ أَكْوَانِهِ مِنْ حيثُ قُلنَا أنّه محالٌ عدمُ سائرِ الأكوانِ منه بَعدَ خلقِها فيه وصِحَّةِ بقائِها ، لأنّها لا تنفي عنه ما فعلَ فيه منها بَعدَ وجودِهِ إلّا بِضِدٍّ يَنفيهِ ؛ فإذًا لا يَصِحُّ على هٰذا عُرُوُّهُ مِنْ جميعِ الأكوانِ بَعدَ خلقِهِ وخلقِها فيه . وإنّما بَنَيْنَا هٰذا الاعتراض على القولِ بِنَفْيِ البقاءِ عن الباقي وبأنّه ، إذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَسْتَحِلْ بقاءُ الأَعْرَاضِ ، إذ لا تحتاجُ

١ بقائهما : بقائه ، الأصل .

٢ متعاقبين وموجودين : متعاقبان وموجودان ، الأصل .

إلى بقاءٍ يوجدُ بها . وإنّما يصحُّ هٰذا الاعتراضُ على ٱستحالةِ خَلْقِ الجوهرِ مِنَ الأكوانِ ، متى لم يَزَلْ دليلٌ على إحالةِ بقاءِ الأعراضِ ؛ فأمّا إذا دَلَّ الدليلُ على ذٰلكَ إلى هٰذِهِ[1] الأعراضِ وصَحَّ أن يُعلَّلَ عدمُها بعدمِ الأكوانِ .

وقد بَيَّنّا بعد ذِكْرِنا لهذه[2] الأعراض ٱستحالَةَ بقاءِ شيءٍ مِنَ الأعراضِ ، وإن لم يجتمعِ الباقي في كونِه باقيًا إلى بقاءٍ . والعُمْدَةُ في ذٰلكَ شَيْئانِ . أحدُهما إطباقُ الأُمَّةِ على وجوبِ كونِ القديمِ ، تعالى ، قادرًا على فِعْلِ مِثْلِ العَرَضِ في مَحَلِّهِ في الثاني مِنْ حالِ حدوثِه ؛ فلو وَجَبَ بقاؤُهُ أو صَحَّ ذٰلكَ فيه ، لَوَجَبَ أو صَحَّ وجودُ المِثْلَيْنِ في المحلِّ الواحِدِ في الزَّمَنِ الواحِدِ . وذٰلكَ محالٌ . وقد بَيَّنّا هٰذا فيما سَلَفَ .

والأمرُ الآخرُ أنّه لو صَحَّ بقاءُ الكونِ واللَّوْنِ أو غيرِهما مِنَ الأعراضِ ، لاستحالَ وجودُ ضِدِّهِ بَعدَ حدوثِهِ وصحّةِ بقائِه لِمَا قد بَيَّنّاهُ أخيرًا ؛ فلمّا عَلِمْنا وجودَ ضِدِّ الحادثِ مِنَ الأعراضِ في محلِّهِ ، بَنَيْنا بذٰلكَ ٱستحالَةَ بقائِهِ . وثبتَ بهٰذا ٱستحالَةَ بقاءِ الأكوانِ وغيرِها مِنَ الأعراضِ . وصَحَّ لذٰلكَ تعليلُ عدمِ الجوهرِ بَعدَ وجودِهِ بعدمِ سائرِ أكوانِهِ وأن لا يفعلَ فيه شيئًا منها .

ولكنّهُ يُمكنُ مع هٰذا أنْ يقالَ : [١٧٣أ] إنّ عَدَمَ الجوهرِ صفةُ نَفْيٍ وليست بصفةِ إثباتٍ ، وسِيَّمَا على قولِنا أنّ عَدَمَ الشيءِ بَعدَ وُجُودِهِ إنّما هو تلاشيهِ وخروجهِ عن كونِه شيئًا ، وإذا عَلَّلْنَاهُ عَلَّلْنَا لا شيءَ . وذٰلكَ بعيدٌ . وعَلَّلْنَاهُ أيضًا بعدمِ الأكوانِ .

وقد ثَبَتَ أنّ عَدَمَ سائرِ الأَكْوَانِ ليس بمَعْنًى ولا صفةً مِنَ الصفاتِ . وعِلَلُ الأحكامِ

---

١ هذه : هذا ، الأصل .

٢ لهذه : لهذا ، الأصل .

لا يَصِحُّ أن تكونَ نفيًا وعَدَمًا ، وإنّما تكونُ صفاتٌ وذواتٌ ، فامْتَنَعَ أيضًا عَدَمُ الجوهرِ بعَدَمِ الأكوانِ .

وإذا قُلْنَا : إنّ النفيَ وتلاشي الذاتِ لا يُعَلَّلُ ، لم يَصِحَّ أنْ يُعَلَّلَ ذٰلكَ بفاعلٍ يَفْعَلُهُ معدومًا ، لأنّنا حِينَئِذٍ نُعَلِّلُ[1] بالفاعلِ ما ليس بحُكْمٍ ولا في مَعْنَى الحُكْمِ . وذٰلكَ بعيدٌ على ما قد بيّنّاهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ .

ولكن يجوزُ أن يقالَ : إنّ عدمَ أكوانِ الجوهرِ ليس بعلّةٍ لِعَدَمِهِ ، وإنّما يُعْدَمُ عِندَ عَدَمِ سائرِها لأجْلِ أنّ وجودَه مُضَمَّنٌ بوجودِها لا محالَةَ ، فيجبُ عَدَمُهُ ، إذا عُدِمَتْ ، وإن لم يَكُنْ عدمُها عِلَّةً لِعَدَمِهِ ، كما يجبُ عَدَمُ العلمِ والقدرةِ عِندَ عَدَمِ الحياةِ التي يَتَضَمَّنُ وجودُهما وجودَها ، لا لأنّ عَدَمَ الحياةِ عِلَّةٌ لعدمِها ؛ فيجوزُ على هٰذا أن يقالَ : يجبُ عَدَمُ الجوهرِ عِندَ عدمِها لا لعلّةٍ .

فيجبُ على تقديرِ هٰذِهِ الوجوهِ أنْ يقالَ : إنّ عدمَ الشيءِ بَعدَ وجودِه ، إن كان ممّا يستحيلُ بقاؤُهُ أو يَصِحُّ ذٰلكَ فيه ، ممّا يستحيلُ تَعْلِيلُهُ ، إمّا لأنّه ليس بحالٍ وحكمٍ لذاتٍ مِنَ الذواتِ . وما ليس كذٰلكَ ، لا يَصِحُّ تعليلُه ، إنْ كان العدمُ حكمًا أو لم يَكُنْ كذٰلكَ .

وقد بَيَّنَّا أنّه لا يَصِحُّ تعليلُ عَدَمِهِ بَعدَ الوجودِ بِقَطْعِ البقاءِ عنه ولا بوجودِ ضدٍّ له يَنْفِيهِ ولا بِعَدَمِ أكوانِه إنْ كان جوهرًا لِمَا قُلْنَاهُ . وإنْ صَحَّ أن يقالَ : عُدِمَ عِندَ عدمِها لِتَضَمُّنِ وجودِه بوجودِها .

وإن لم نَقُلْ هٰذا ولم نُعَلِّلْ عَدَمَهُ بفعلِ فاعلٍ ، يجعلُهُ معدومًا ويعدمُهُ بَعدَ الوجودِ ، إذا قُلْنَا : [١٧٣ب] إنّ عَدَمَ المعدومِ لا يَصِحُّ أنْ يَتَعَلَّقَ بفاعلٍ ، يجعلُهُ معدومًا ؛ فَوَجَبَ لذٰلك أن يقالَ : إنّ عدمَ الشيءِ بَعدَ وجودِهِ لا يَصِحُّ تعليلُهُ . وهٰذا جوابٌ

[1] نعلّل : يعلل ، الأصل .

صحيحٌ لا دَخَلَ عليه .

فإن قال قائلٌ : وما الدليلُ على صِحَّةِ عدمِ ما يصحُّ بقاؤُهُ ، إن لم يَكُنْ[١] ضِدٌّ يَنْفِيهِ ، حتَّى يقالَ : إنَّ عدمَه لا يصحُّ تعليلُهُ ؟

يقالُ : دليلُ ذٰلكَ أَمْرَانِ . أحدُهما أنّه لوِ ٱستحالَ عدمُهُ بَعدَ وجودِهِ ، لاستَحَالَ كونُهُ معدومًا قَبلَ ذٰلكَ ، لأنّه ذاتٌ ، قَدِ ٱستحالَ عليها العدمُ ؛ فلا يجوزُ تصحيحُهُ لها بحالٍ . وقد بَيَّنَّا هٰذا فيما سَلَفَ .

وبهٰذِهِ الطريقةِ يستدلُّ أيضًا على صِحَّةِ إعادةِ كلِّ معدومٍ عُدِمَ بَعدَ وجودِهِ وأنّه لوِ ٱستحالَ وجودُهُ بَعدَ العدمِ ، لاستحالَ وجودُهُ قَبلَهُ . ونحنُ نُشبعُ القولَ في ذٰلكَ في بابِ الإعادةِ ، إن شاءَ اللهُ وَحْدَهُ .

والوجهُ الآخرُ ٱجتماعُ الأُمَّةِ قاطبةً على صِحَّةِ عدمِ كلِّ حادِثٍ بَعدَ وجودِهِ وإحالةِ تعليلِ عدمِهِ بأمرٍ ما لانتقاضِ كلِّ ما يُحاوِلُ تعليلَهُ به .

---

١ يكن : – ، الأصل .

فصل

فإن قال قائلٌ : قد قلتُم فيما سلَفَ أنّه قد يجوزُ أن يقالَ : إنَّ الجوهَرَ إنّما يعدمُ بَعدَ وجودِهِ لاستحالةِ بقائِهِ وإنّه بمثابةِ الصوتِ عِندَهم وكلّ ما لا يَصِحُّ بقاؤهُ وبمثابةِ سائِرِ الأعراضِ عِندَكم وأنّه يجوزُ أيضًا لمَن قالَ بقولِ النَّظّامِ أنّه إنّما يعدمُ ، إذا عدمَ ، لأنّ اللهَ ، تعالى ، لا يحدثُهُ في تلكَ الحالِ ، لأنّه عِندَه يُحْدِثُ العالمَ إحداثًا مجدّدًا في سائرِ أزْمَانِ وجودِهِ ؛ فيجبُ أن تفسدوا هٰذَيْنِ القولَيْنِ .

يقالُ له : أمّا ما يدلُّ على فسادِ قولِ مَنْ لعلَّهُ أن يقولَ : إنّما يعدمُ بَعدَ وجودِهِ لوجوبِ عدمِهِ وٱستحالةِ البقاءِ عليه ، كما يعدمُ سائرُ الأعراضِ والإرادةِ والصوتِ عِندَنا ، فهو أنّنا نعلمُ ضرورةً بقاءَ أهلِنا وأصدقائِنا ، وأنّ الأشخاصَ التي نُشاهِدُها في هٰذا الوقتِ هي الأجسامُ [١٧٤أ] التي شاهَدْنَاهَا قبلَ هٰذِهِ الحال ، فلا فَصْلَ والتي شاهدناها مِنَ الدهرِ الطويل ؛ فكيف يجوزُ القولُ موجود عدمُ الجسمِ في الثاني مِنْ حالِ مُشاهَدَتِنا له موجودًا . ولو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم نشاهِدْهُ في حالَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ ونضطرّ إلى أن المشاهَدَ في الثاني هو نفسُ المُشَاهَد في الأوّلِ وأنّه مُتَّصِلُ الوجودِ فيما لم يعدمِ . وإذا عَلِمْنَا هٰذا ضرورةً ، بَطَلَ هٰذا القولُ بطلانًا ظاهرًا .

وكذٰلكَ فإنّنا نعلمُ ضرورةً أنّ مَن نشاهِدُهُ مِن أولادِنا وأقارِبنا اليومَ هم أَعْيَانُهم الذينَ شاهدناهُمْ مِنْ قَبْلُ وأنّهم لم يعدَمُوا بَعدَ وجودِهم . وبمثلِ هٰذِهِ الصورةِ نَعْلَمُ أنّ السَّائِلَ لنا عن هٰذِهِ المسألةِ هو الذي سَكَتَ وصَمَتَ بَعدَ سؤالِهِ وهو الذي يُطالِبُنا بَعدَ إجَابَتِهِ بما يُورِدُهُ . وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ، ٱستحالَ قولُ مَن زَعَمَ أنّه إنّما يعدمُ الجسمُ بَعدَ وجودِهِ لاستحالَةِ بقائِهِ ، لأنّه قولٌ يدفعُهُ الاضطرارُ .

فصل

فأمّا ما يدلُّ على فسادِ مَن قال مِنْ أصحابِ النَّظّامِ : إنّه إنّما يبطلُ الجسمُ بَعدَ وجودِهِ بأن لا يفعلَهُ اللهُ ، تعالى ، فيصيرُ لذٰلكَ معدومًا ، فهو ما قد بَيَّنّاهُ فيما سَلَفَ مِنْ أنّه لو كانَ الجسمُ يُفْعَلُ في كلِّ وقتٍ ، كما يُفْعَلُ في زمنِ حدوثِهِ ، لَصَحَّ مِنْ فاعِلِهِ أن يفعلَهُ في الثاني مِنْ حالِ وجودِهِ بمدينةِ السلامِ بأقصى الصينِ وخراسانَ حتّى يكونَ موجودًا في زَمانَيْنِ مُتَوالِيَيْنِ ، يكونُ في أحدِهِمَا بالعراقِ والآخرِ بخراسانَ . وذٰلكَ ما يُعْلَمُ فسادُهُ بٱضطرارٍ . يَدُلُّ على هٰذا أنّه لـمّا كان يوجدُ في زمنِ حدوثِهِ بالفعلِ والإيجادِ له ، صَحَّ مِنْ مُحْدِثِهِ أن يبتدِئَهُ بالعراقِ أو بأقصى الصينِ ، إن شاءَ . وكذٰلكَ صحَّ[1] هٰذا فيه في الثاني ، إن كان فيها موجدًا بموجدٍ .

وممّا يدلُّ أيضًا على فسادِ قولهِ هٰذا أنّه لو صَحَّ فِعْلُ الفاعلِ الباقي منّا الكائن بغيرِ حدوثٍ ، لَصَحَّ للفاعلِ القديمِ الذي لم يَزَلْ موجودًا ، وإن [١٧٤ب] كان باقيًا ؛ فلمّا ٱسْتَحَالَ ذٰلكَ ، ٱسْتَحَالَ ما قالهُ .

وليس لأحدٍ أن يَفْصِلَ بينَ الباقِيَيْنَ بأنّ أحدَهما قديمٌ لم يَزَلْ والآخرَ قد كان حادثًا وموجودًا بالفعلِ في زمنِ حُدُوثِهِ ، لأنّ تعلّقَهُ بموجدٍ في زمنِ الحدوثِ لا يُخرجُهُ عن كونِه باقيًا فيما يَلِيهَا ، إذا ٱتَّصَلَ وجودُهُ ، فهو كذٰلكَ بمثابةِ القديمِ الدائمِ وجودُهُ في المستقبلِ لدوامِهِ في الأزلِ ؛ فإن صَحَّ أَنْ يفعلَ المتّصلُ الوجود منّا ، صَحَّ ذٰلكَ في القديمِ ، تعالى . وفي ذٰلك تَرْكُ التوحيدِ والخروجُ عن الدِّينِ مع قُبْحِهِ وإحالتِهِ .

وممّا يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنّه لو كان الأجسامُ ، تعالى ، يفعلُها في سائرِ أوقاتِ

---

[1] صحّ : صحت ، الأصل .

وجودها حالًا فحالًا ، لاستحالَ كونُه فاعلًا ومكتسبًا لشيءٍ أصلًا في سائرِ أحوالِ وجودِهِ ، لأنّه كان في جميعِها بالفعلِ والحدوثِ والجسمِ ، متى كان موجودًا بالحدوثِ ، وَجَبَ أن يكونَ جميعُ أعراضِهِ فِعْلًا للهِ ، تعالى ، ومُنفردًا بها ، وأن تكونَ غَيْرَ مكتسبةٍ للجسمِ ، لأنَّ من حَقِّ الخالِقِ للشيءِ والمكتَسِبِ لهُ أنْ يكونَ مقدّمًا عليه في الوجودِ ، فأمّا أنْ يكونَ حادثًا وموجودًا معه ، فذٰلكَ محالٌ .

والذي يصحُّ عِندَنا في التعلُّقِ بهٰذِهِ الطريقةِ أن ندَّعِي العلمَ بوجوبِ نسقِ الفاعلِ لِفِعْلِهِ ضرورةً ؛ فأمّا إن عُلِّقَ ذٰلكَ بدليلٍ ، لم يَسْتَقِمْ ، لأنّه إن قِيلَ : إنّما يجبُ تقدُّم الفاعِلِ لِفِعْلِهِ لوجوبِ تقدُّمِ علمِهِ به أو قدرتِهِ عليه ، لم يَمتنعْ على المخالِفِ أن يسلّمَ ذٰلكَ ويقولَ : ما أنكرتُم مِن أنّه ، وإنْ خلقَ في سائرِ أحوالِ وجودِهِ ، فإنّه يصحُّ أن يفعلَ في الثاني والثالثِ مِن حالِ حدوثِه المبتدأ ، لأنّه لا يَبْتَدِئُ فيه إحداثَ العلمِ والقدرةِ في حالِ وجودِه عن عدمٍ ، ثمّ ينفيانِ فيه إلى الحالِ الثانيةِ والثالثةِ ، فيفعلُ فيهما بما تقدَّمَ وجودُهُ مِنْ علومِهِ وقُدَرِهِ ، وإن كانَتْ في حالٍ ما يفعلُ بها موجودةً بالفعلِ أيضًا [١٧٥أ] أن تَختَلِفَ العادةُ ، وإلّا كان إجراؤُهُ العادةَ بذٰلكَ على نَمَطٍ وسِيَاقٍ واحدٍ إلباسًا[١] منه وإفسادًا لأدلّةٍ وما يُؤَدِّي إلى الْتِبَاسِ فِعْلِنا بِفِعْلِهِ وأن لا يأْمَنَ أَنْ يكونَ ما يُوجَدُ مِنَ الحركاتِ والسكونِ عِندَ تسكيننا الجسمَ وتحريكِه مِن فعلِ اللهِ ، تعالى . وذٰلك قُبْحٌ مِن صُنْعِهِ وخروجٌ عنِ الحكمةِ ؛ فإنّه قولٌ باطلٌ . وإنّما تفسدُ هٰذِهِ العادة مِن فعلِه شبهة لهم باطلة واعتقادات فاسدة في تصحيحِ كَوْنِ الخلقِ مُحْدِثِينَ لأفعالِهم في أنفسِهم وغيرِهم وأنّهم مُنفَرِدُونَ بإحداثِ حوادثَ ، لا يُحْدِثُها ولا يقدرُ عليها خالِقُهم . يَتَعَالَى عن ذٰلكَ .

---

١ إلباسًا : الباس ، الأصل .

وسنستقصي الكلامَ في إبطالِ هٰذا الفصلِ على ضعْفِهِ ورِكَّتِهِ في بابِ الكلامِ في المخلوقِ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما حاولوا به فساد مذهبِ النظّامِ .

فإن قالوا : لو كان ما يجدُهُ مِنَ التأليفِ يُحيلُ عدمَهُ حتّى لم يحدثْهُ حالًا فحالًا ، لوجَبَ مِثْلُ هٰذِهِ القضيّةِ فيما يحدثُهُ اللهُ ، تعالى ، مِنْ تأليفِ أجزاءِ الجسمِ وأن تعدمَ ، متى لم يَفعلْهُ . ولو كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، لوجبَ أن يكونَ محدثًا لتأليفِ الجسمِ المؤتلفِ في كلِّ حالٍ يجدُهُ فيها مَؤَلَّفًا . ولو كان ذٰلك كذٰلكَ ، لوجَبَ أن يمتنعَ علينا تفريقُهُ ويصعب تفكيكُه إذا قَصَدْنَا لذٰلكَ . والقديمُ ، تعالى ، قد قَصَدَ بما يفعلُهُ فيه مِنَ التأليفِ مَنْعَنَا مِن فِعْلِ التفريقِ . وقد عَلِمْنَا أنّه يَصِحُّ منّا تفريقُ ما يؤلِّفُهُ اللهُ ، تعالى ، وأنّ ذٰلكَ قد يَتَأَتّى منّا ويصعبُ علينا التفريقُ . وليس ذٰلكَ إلّا لبقاءِ التأليفِ ؛ فوجَبَ [١٧٥ب] أنّه غيرُ فاعلٍ له في كلِّ حالٍ .

يقالُ لهم : هٰذا أيضًا ساقطٌ عِندَنا وعِندَ النَّظّامِ مِنْ وجوهٍ . أحدُها أنّنا وهو لا نقولُ : إنَّ الإنسانَ يَفْعَلُ في غيرِهِ تأليفًا ولا تفريقًا ولا شيئًا مِن مقدوراتِهِ ، وأنتُم على صِحّةِ هٰذا القولِ بَنَيْتُم القَدْحَ في قولِهِ وهو غيرُ مجيبٍ إليه ؛ فَبَطَلَ ما قلتُم .

والوجهُ الآخَرُ أنّه لا يمتنعُ أنْ يُحدِثَ اللهُ ، تعالى ، فيه التأليفَ حالًا فحالًا ، فإذا قصدنا في بعضِها إلى التفكيكِ والتفريقِ ، لم يقصدْ بما يفعلُهُ في تلكَ الحالِ من التأليفِ الباقي مَنْعَنَا مِنْ فِعْلِ التفريقِ ، ولم يفعلْهُ أيضًا في تلكَ الحالِ ، فيجدّد إيجادها ، فَيَتَأَتّى ذٰلك لنا ، كما يَتَأَتّى للطفلِ تحريكُ يدِ القويّ الأَيّدِ المُسَكِّنِ لِيَدِهِ ، إذا لم يَقصدْ بما يفعلُهُ فيها مَنْعَ الطفلِ مِنَ التسكينِ . وإنّما يصعبُ علينا التفريقُ في تلكَ الحالِ ، وإن كان التأليفُ فيها محدثًا وباقيًا ، لأجلِ أنّنا نحتاجُ في ذٰلكَ إلى زيادةِ قُدَرٍ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إذا كان التأليفُ باقيًا[1] فيه إلى زمنِ فِعْلِنا للتفريقِ ، وَجَبَ أن يكونَ التفريقُ والتأليفُ موجودَيْنِ معًا .

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قلتُم لأجلِ أنّ ما يفعلونَهُ مِنَ التفريقِ ينفي ما يفعلُهُ مِنَ التأليفِ ، إذا لم يقصدْ به منعَكم مِنَ التفريقِ .

فإن قالوا : فهو مع ذٰلكَ محدِثٌ له في[2] حال ما يَفعلُ التفريقَ ؛ فكيفَ يكونُ معدومًا ؟

يقالُ لهم : فهٰذا يَدْخُلُ عليكم أيضًا ، إذا فَعَلَ اللهُ ، تعالى ، في الجسمِ التفريقَ بَعدَ فِعْلِ الاجتماعِ والسوادِ بَعدَ فِعْلِهِ البياضَ ، لأنّه إمّا أنْ يَفْعَلَ السوادَ في المَحَلِّ والبياضُ موجودٌ فيه ، فيجبُ اجتماعُهما معًا . وذٰلكَ محالٌ . أو أن يفعلَهُ ويَفْعَلَ التفريقَ والبياضُ والتأليفُ معدومانِ ؛ فإن كان ذٰلك كذٰلكَ ، فإنّما يبقى التفريق والسواد تأليفًا وبياضًا معدومينِ . والمعدومُ في حالِ عدمِهِ لا يحتاجُ إلى ضِدٍّ ينفيهِ . وإنّما يحتاجُ إليه الباقي الموجودُ . وهٰذا يوجبُ [١٧٦أ] عِندَكم ما قدَّمْناهُ مِنْ إحالَةِ بقاءِ سائرِ الأعراضِ واستحالةِ وجودِ ضِدٍّ لها والجواهر إن كانَتْ باقيةً على ما بيَّنّاهُ . ولا مخلصَ لهم مِنْ ذٰلكَ ، ولأنّه كما يستحيلُ أنْ يوجَدَ التفريقُ مع تأليفٍ أحدثَهُ في الحالِ . وكذٰلكَ يستحيلُ أن يوجَدَ مع تأليفٍ باقٍ غير حادِثٍ ، لأنَّ الشيءَ مُحالٌ وجودُهُ مع ضِدِّهِ في حالِ بقائِهِ وحالِ حدوثِهِ ؛ فما يحيلُ وجودَهُ معه إذا كان حادِثًا ، يحيلُ وجودَه معه إذا كان باقيًا .

---

١ باقيًا : باق ، الأصل .

٢ في : في في ، مكرّر في الأصل .

وهم قد زَعَمُوا أنَّ السوادَ إنّما يوجَدُ والبياضُ موجودٌ باقٍ ، فينفيه ؛ فإن لم يقولوا ذٰلكَ وصاروا إلى أنّه إنّما يوجَدُ السوادُ في حالِ عَدَمِ البياضِ ، فما حاجةُ المعدومِ في حالِ عدمِهِ إلى شيءٍ ينفيهِ ، وهو معدومٌ ينتفي في تلكَ الحالِ ؟

وكلُّ هٰذا يوضحُ صحّةَ ما نقولُهُ في إحالَةِ بقاءِ الأعراضِ وفسادَ قولِهِم وسقوطَ ما راموا به القَدْحَ في مذهبِ النَّظَّامِ وقولِ مَن زَعَمَ أنَّ الجسمَ إنّما يعدمُ بَعدَ وجودِهِ وصحّةِ بقائِهِ ، لأنّه لا يفعلُهُ الفاعلُ ويحدثُهُ إحداثًا مُتَجَدِّدًا ؛ فزالَ ما قالُوهُ وَوَجَبَ الاعتمادُ في إبطالِ قولِ النَّظَّامِ على ما قُلْنَاهُ بدءًا[1] دُونَ ما قالُوهُ .

---

١ بدءًا : بدئا ، الأصل .

فصل

قال القاضي ، ﷺ : قد بَيَّنَّا أنّه لا يُمكِنُ أن يقالَ : إنَّ الجوهرَ إنّما يعدمُ بَعدَ وجودِه وصحَّةِ بقائِه إلّا لأمورٍ . أحدُها أن يعدمَ بقطعِ البقاءِ أو لوجودِ ضِدٍّ ينفيهِ أو لاستحالةِ بقائِه ووجوبِ عدمِهِ في الثاني أو لأنّه لا يفعلُهُ الفاعِلُ ثانيًا كما فَعَلَهُ أوّلًا أو لِقَطْعِ فِعْلِ أكوانِه عنهُ أو لإعدامِ معدمٍ لهُ وفاعِلٍ يجعلُهُ معدومًا بالفعلِ لهُ كذٰلكَ أو يقالُ : إنّه لا يُعَلَّلُ عدمُهُ بأمرٍ ما ، لِفَسَادِ كلِّ شيءٍ يُعَلَّلُ به عدمُهُ .

وإذا قيلَ : إنّه محالٌ تعليلُ عدمِهِ للعلمِ بفسادِ كلّ ما يُرامُ به تعليله ، وَجَبَ على القائِلِ بذٰلكَ إفساد جميعِ هٰذِهِ الأقاويل ، حتّى يصحُّ له ٱمتناعُ التعليلِ لعدمِه . وقد بَيَّنّا ذٰلكَ بما تقدَّمَ .

وليس [١٧٦ب] يَقْوَى في تصحيحِ ما ينتفي بِعَدَمِهِ إلّا أحد أَمْرَيْنِ . إمّا أن يقالَ : إنّه إنّما يعدمُ لقطعِ[1] سائرِ الأكوانِ فيه لتضمّنِ وجودِهِ بعضها به .

وقد بَيَّنَّا هٰذا فيما سَلَفَ وأنّه لا يجبُ ، إذا قيلَ ذٰلكَ ، أن يقالَ : إنَّ عدمَ سائرِ أكوانِه علّةٌ لعدمِهِ ، لأنَّ عدمَ الشيءِ لا يُعَلَّلُ بعدمِ غيرِه . وإنّما يجبُ أن يقالَ : إنّه يعدمُ عِندَ عدمِها لِتَضَمُّنِ وجودِها لوجودِ الحياةِ ، لا لأنَّ عدمَها علّةٌ لعدمِه . كما يجبُ عدمُ صفاتِ الحيّ عِندَ عدمِ الحياةِ لتضمّنِ وجودِها لوجودِ الحياةِ ، لا لأنَّ عدمَها علّةٌ لعدمِها . وهٰذا أَصَحُّ ما يقالُ في هٰذا الفصلِ .

وليس لأحدٍ أن يَعتَرِضَ هٰذا الجواب بأن يقولَ : ما قلتُمُوهُ باطلٌ ، لأنكم ، إمَّا أن تجعَلُوا وجودَ الجوهرِ مضمّنًا بوجودِ سائرِ الأكوانِ فيه في سائرِ الجهاتِ أو يتضمّنُ كونًا واحدًا منها . ومحالٌ تَضَمُّنُهُ لسائرِها ، لأنّ ذٰلكَ يُحيلُ وجودَه لاستحالَةِ وجودِ الأكوانِ المُتَضَادَّةِ فيه مع تَضَادِّهَا . ومحالٌ أيضًا تضمُّنُه لكونٍ منها بِعَيْنِهِ .

---

١ لقطع : لقطع لقطع ، مكرّر في الأصل .

لأنّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَصِحَّ وجودُه ، لو فرضَ عدم ذٰلك الكون بضدِّهِ .

ولمَّا كان لا كونَ منها إلّا ويَصِحُّ تصوُّرُ وجودِ الجوهرِ مع عدمِهِ ووجودِ ضدِّه ، بَطَلَ هٰذا أيضًا ، ولأنّه لو تَضَمَّنَ كونًا منها بعينِهِ ، لاستحالَ وجودُه مع ضِدِّهِ مِنَ الأكوانِ ، لأنّ ما يكونُ وجودُهُ مضمّنًا بوجودِ شيءٍ ، لا يَصِحُّ أن يكونَ وجودُهُ مضمّنًا بوجودِ ضِدّ ذٰلك الشيء ، ولا يصحُّ وجودُهُ مع وجودِ ضدِّ ما يتضمَّنُ وجوده . يبيّن ذٰلكَ أنّه لمَّا تَضَمَّنَ العلمُ والقدرةُ وجودَ الحياةِ ، ٱستحالَ وجودُهما مع وجودِ ضِدِّهَا مِنَ الموتِ . وٱستحالَ تضمُّنُ وجودهما بوجودِ الموتِ .

وكيف يجوزُ أن يقالَ : إنّ وجودَهما مضمَّنٌ بوجودِ ضدّ الحياةِ ؟ ومحالٌ وجودُهما مع الموتِ ، لأجلِ أنّ هٰذا الاعتراض يُبْطِلُ على صاحبِهِ قولَهُ ومذهبَهُ والاتّفاقَ أيضًا .

ولا شكَّ في بطلانِ ما هٰذِهِ حالُهُ مِنَ المطالباتِ والاعتراضاتِ . وذٰلك [١٧٧أ] أنّه يوجبُ أن لا يكونِ العلمُ والقدرةُ يتضمَّنانِ وجودَ الحياةِ ، لأنّهما إمّا أن يَتَضَمَّنَا جميعَ أجزاءِ الحياةِ التي في المقدورِ ، إن كان لها جميعًا أو الذي لا نهايةَ له مِنَ المقدورِ مِنْ جنسِها أو واحدًا منها ؛ فإن كانا يَتَضَمَّنَانِ وُجُودَ ما في المقدورِ مِن جنسِها الكثيرِ أو الذي لا نهايةَ له ، فذٰلكَ باطلٌ بٱتِّفَاقٍ ، لأنّه يؤدِّي إلى إحالَةِ وجودِهما ، ولأنّهما إنْ يَكْتَفِيَا بٱلبعضِ مِنْ أجزائِها ، لم يَكْتَفِيَا في الوجودِ بأمثالِهِ وأمثالِ أمثالِه وبما لا نهايةَ له منها . وهٰذا يؤدِّي إلى إحالَةِ وجودِهما . وإن كانا وجميع صفاتِ الحيّ يتضمَّنانِ حَدًّا بعينِهِ مِنَ الحياةِ التي في المقدورِ ، وَجَبَ إحالَةُ وجودِهما ، لو فُرِضَ عدمُ ذٰلكَ الجزءِ ، وإن وُجِدَ مِثْلُهُ .

ولو صَحَّ أن يقالَ ذٰلكَ في بعضِها ، لَصَحَّ أن يقالَ في كلّ واحدٍ منها . إذ ليس بعضها بهٰذا الحكمِ أَوْلَى مِن بعضٍ . فهٰذا يوجبُ على المُعْتَرِضِ نَفْيَ حاجةِ

صفاتِ الحيّ إلى جميعِ أجزاءِ الحياةِ ولا إلى شيءٍ منها . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، فقد بَطَلَ هٰذا الاعتراضُ .

وكذٰلكَ المطالبةُ عليهم في نفيِ حاجةِ التأليفِ إلى المُجَاوَرَةِ وحاجةِ الحياةِ إلى البِنْيَةِ والبِلَّةِ ، لأنّه يصحُّ أن يوجَدَ التأليفُ والحياةُ مع عدمِ تلكَ الأجزاءِ مِنَ المُجَاوَرَةِ وعدمِ البِنْيَةِ والبِلَّةِ ، إذا وُجِدَ أمثالُ ذٰلكَ . ولا مخرجَ لهم مِنْ هٰذا .

وفي الجملةِ ، فإنّنا نقولُ : إنَّ الجوهَرَ مضمَّنٌ بوجودِ كونٍ لا محالةَ بعلمِنا بوجوبِ عدمِه ، لو عدمتْ سائِرُ الأكوانِ منهُ . وليس يجبُ ما قالوهُ مِن أنّه لو تَضَمَّنَ وجودُهُ وجودَ كونٍ ما منها ، لم يَصِحَّ أنْ يتضمَّنَ وجودُهُ وجودَ ضدِّ ذٰلكَ الكونِ ولا أن يُوجَدَ مع ضِدِّهِ . وقياسُهم ذٰلكَ على الحياةِ التي إذا تَضَمَّنَ وجودُ العلمِ والقدرةِ وجودَهما ، ٱستحالَ تضمُّنُهما لوجودِ ضدِّها ووجودِهما معه ، لأنَّ هٰذا قياسٌ بغيرِ عِلَّةٍ ، بل هو رجوعٌ إلى الوجودِ من غيرِ ٱعتبارِ شيءٍ ، يوجدُ ، يوجبُ الجمعَ ؛ فلا ينكرُ [١٧٧ب] أن يكونَ ممّا يتضمَّنُ وجود غير أن ما يتضمّن وجود جنسٍ غيره . ومحالٌ وجودُهُ مع ضِدِّهِ وتضمّنه لضِدِّهِ ، كصفاتِ الحيّ المتضمّنة لوجودِ الحياةِ فقط دون ضدّها . ومنه ما يصحُّ تضمُّنُهُ لوجودِ الشيءِ ويصحُّ أيضًا تضمُّنُهُ لوجودِ ضدِّهِ وخلافِهِ ، كَتَضَمُّنِ الجوهرِ لوجودِ كونٍ ما .

وكما أنّه لا يجبُ قياسُ سائرِ الأعراضِ في أنّ كلَّ شيءٍ منها يحتاجُ إلى عرضٍ آخرَ ، كما تحتاجُ الحياةُ إلى ذٰلكَ ، وأنَّ كلَّ شيءٍ منها يحتاجُ إلى محلَّيْنِ ، كما يحتاجُ التأليفُ إلى ذٰلكَ ، وأنَّ كلَّ شيءٍ منها يحتاجُ إلى مكانٍ أو يستغني عن مكانٍ ، كما ٱحْتاجَ بعضُها إليه وٱسْتَغْنَى بعضُها عنه ، وأنَّ كلَّ شيءٍ منها له تعلُّقٌ بغيرِهِ ويصحُّ تعلُّقُهُ بالشيءِ وضدِّهِ وخلافِهِ ، كما يصحُّ ذٰلكَ في القدرة ؛ فإذا لم تَجِبْ هٰذِهِ المقاييسُ ، لم يجبْ قياسُ بعضِ ما يحتاجُ إلى غيرٍ له على بعضٍ .

وأن يقالَ : إذا كان منه ما يستحيلُ تضمُّنُهُ للشيءِ وضدِّه وخلافِه ، وَجَبَ ذٰلك في سائِرِه ، بل يجبُ إيقافُ ذٰلكَ على مُوجبِ الدليلِ . وهٰذا بَيِّنٌ في سقوطِ ما يَعْتَرِضُونَ به .

ولهٰذا قلنا : إنَّ الجوهَرَ لا يصحُّ وجودُهُ إلّا مع وجودِ كونٍ ما . ولأجلِهِ أيضًا قلنا : إنَّ الحياةَ نَفْسَها لا يصحُّ وجودُها إلّا مع وجودِ القدرة على الشيءِ أو ما يضادُّها ومع العلمِ بالشيءِ والإدراكِ أو بعض أضدادِها في أمثالِ هٰذا ممّا يكثرُ تَتَبُّعُهُ .

ولا يجبُ ، إذا كان مَن ضادَّ عِلَّةَ الحكمِ يوجبَ نقيضَ حكمِ العِلَّةِ لِمَا قامَ مِنَ الدليلِ على ذٰلكَ ، أن يكونَ ما كان وجودُهُ أن يكونَ مُتَضَمِّنًا لوجوبِ شيءٍ ، وَجَبَ انتفاؤهُ عِندَ وجودِ ضدِّهِ حتّى لا يكونَ مضمّنًا به أو بِضِدِّهِ ، لأنَّ كلَّ هٰذا قياسٌ بغيرِ عِلَّةٍ . ومثلُهُ مُطَّرَحٌ في حكمِ النَّظَرِ ، وإنّما يجبُ إيقافُ ذٰلكَ على الأدِلَّةِ .

وكلُّ هٰذِهِ الأقاويلِ بمثابَةِ قولِ مَن زَعَمَ : إنّه يصحُّ وجودُ الشيءِ مع الشيءِ وضدّه ، كما يجبُ الحكمُ لوجودِ الشيءِ ووجودِ ضدِّه . وهٰذا باطلٌ بٱتّفاقٍ وَوَجَبَ لذٰلكَ أن يقالَ : إنّه إنّما يُعْدَمُ الجوهرُ بعد [١٧٨أ] وجودِهِ وصحّةِ بقائِهِ لعدمِ سائرِ أكوانِهِ وقطعها عنه .

فصل

وقد يجوزُ أيضًا أن يقالَ : إنّه إنّما يجبُ عدمُهُ بعد وجودِهِ ، لأنّ الله ، تعالى ، يعدمُهُ ويقصدُ إلى إعدامِه بعد وجودِه ، وأنْ يفرقَ بَينَ حاجةِ المعدومِ بعد وجودِهِ إلى معدمٍ يعدمُهُ وبَينَ حاجةِ المعدومِ قبل وجودِه والذي ليس عدمُهُ متجدِّدًا[1] إلى موجدٍ .

وقد ذَكَرْنَا مِن قَبْلُ أنّنا قد نَصَرْنَا قَبْلَ هٰذا وفي سائرِ الكتبِ خِلَافَ هٰذا القولِ . ونحن الآنَ نذكرُ ما يمكنُ به نصرة هٰذا الجواب . وما توفيقنا إلّا بألله ، عزَّ وجلَّ .

والذي يَدُلُّ على أنّ عَدَمَ الشيءِ بَعدَ وجودِهِ يَحْتَاجُ إلى معدمٍ يعدمُهُ ، يكونُ معدومًا بقصدِه وإرادتِه ، عِلْمُنَا بِتَجَدُّدِ العدمِ له بَعدَ وجودِهِ مع صِحَّةِ بقائِهِ وٱستمرارِ الوجودِ به ؛ فلا بُدَّ مع ذٰلكَ مِن مُوجبٍ ومُقْتَضٍ[2] لعدمِهِ بعد الوجودِ والحالُ هٰذِهِ ، كما أنّه لا بُدَّ في وجودِ الشيءِ بعد عدمِهِ مع صِحَّةِ بقائِهِ على عدمِهِ بدلًا مِن وجودِهِ مِن مقتضى لذٰلكَ . ولو لم يَحْتَجِ المعدومُ بعد وجودِهِ مع صِحَّةِ بقائِهِ موجودًا بدلًا مِن عَدَمِهِ إلى مقتضٍ[3] يقتضِي عدمَهُ ، لم تجبْ هٰذِهِ القضيّةُ في الموجودِ بعد عدمِهِ والمتحرِّكِ بعد سكونِهِ والحيِّ بعد موتِهِ وفي جميعِ الأحوالِ والصفاتِ المختلفةِ على الموصوفِ بها ولما بطل ذٰلك بِمَا دَلَّ على وجوبِ تعليلِ الأحكامِ المختلفةِ وطَلَبِ مقتضٍ[4] للموجودِ بعد عدمِهِ مع جوازِ ٱستمرارِ الوجودِ بِهِ بدلًا مِن عدمِهِ . هٰذا واجبٌ ، لا شُبْهَةَ فيه .

وقد عُلِمَ أنّه لا يجوزُ أن يقالَ : إنَّهُ معدومٌ لنفسِهِ ولا لصفَةٍ مِن صفاتِ نفسِهِ ولا

---

١ متجدّدًا : متحدد ، الأصل .

٢ ومقتضٍ : ومعتضى ، الأصل .

٣ مقتضٍ : مقىضى ، الأصل .

٤ مقتضٍ : معتضى ، الأصل .

لحدوثِهِ ولا لمعنًى يوجدُ به عند عدمِهِ ولا لعدمِ مَعنًى منه ولا لعدمِ مَعنًى مِن غيرِه ، فَوَجَبَ لفسادِ هٰذِهِ الأقسامِ أن يكونَ إنّما يصيرُ معدومًا بعد الوجودِ بمعدمٍ ، يجعلُهُ معدومًا ويقصدُ إلى كونِهِ كذٰلكَ .

وإنّما لم يصحَّ أن يقالَ : إنّه معدومٌ بعد الوجودِ لنفسِهِ ، لأنّه ليس بنفسٍ عندنا في حالِ عدمِهِ . [١٧٨ب] ومحالٌ أن يقالَ فيما ليس بنفسٍ : إنّه مستحقٌّ لِمَا يُوصَفُ به وما هو عليه لنفسِهِ .

فإن قيل : ما أنكرتُم أن يكونَ معدومًا لنفسِهِ على تأويلِ أنّه إنّما يُعْدَمُ في الحالِ التي يُعْدَمُ فيها لكونِهِ نفسًا موجودًا قبل حالِ عدمِهِ وقد كان نفسًا قبل حالِ عدمِهِ ؟

يقالُ له : هٰذا باطلٌ ، لأنّه يوجبُ عدمَ القديمِ ، تعالى ، في هٰذِهِ الأحوالِ ، لأنّه قد كان نفسًا وموجودًا قبلها ؛ فإنْ كان الشيءُ إنّما يجبُ عدمُهُ في الحالِ التي يعدمُ فيها لكونِهِ موجودًا قبلها ، وَجَبَ عدمُ القديمِ في كلِّ حالٍ ، كان نفسًا موجودًا قبلها . وهٰذا باطلٌ لِمَا قد ثَبَتَ من ٱستحالةِ عدمِ القديمِ ، وقد بَيَّنّا ذٰلك فيما سَلَفَ ، ولأنّه قولٌ يوجبُ أيضًا ٱستحالةَ بقاءِ الجواهرِ ، إذا وُجدت ، ووجوب عدمِها في الثاني مِن حالِ حدوثِها لا محالةَ لأجلِ أنّها قد كانت أَنْفُسًا موجودةً قبل تلك الحالِ . وفي عِلْمِنا ببقاءِ الجوهرِ الباقي وصحّةِ بقاءِ ما يُعْدَمُ منها أوضحُ دليلٍ على فسادِ هٰذا القولِ .

على أنّه لو كان معدومًا لنفسِهِ ، لَوَجَبَ كونُهُ معدومًا في حالِ حدوثِهِ ، لأنّه نفسٌ في تلك الحالِ ، كما أنّه لو كان المتحرّكُ متحرّكًا لنفسِهِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ متحرّكًا في حالِ سكونِهِ وسائرِ أحوالِ وجودِهِ ، فبطل بذٰلكَ كونُهُ معدومًا لذاتِهِ ، ولأنّه لو كان إنّما يعدمُ المعدومُ لكونِه نفسًا قَبلَ عَدَمِهِ ، لَوَجَبَ كونُ عِلّةِ عدمِهِ متقدّمةً على العدمِ . وذٰلك مُحالٌ ، لأنَّ مِن حقِّ عِلَّةِ الحكمِ أن تكونَ متقاربةً له . فأمّا أن

يجعلَ علَّتَهُ ما يستحيلُ مقارنتُها له ، فباطلٌ بٱتّفاقٍ ، ولأنّه لو كان الجوهرُ إنّما يعدمُ بعد وجودِهِ لنفسِهِ أو لصفةٍ مِن صفاتِ نفسِهِ التي هو عليها في ذاتِه ، لَوَجَبَ على مَن زَعَمَ أنَّ المعدومَ شيءٌ ونفسٌ في حالِ عدمِهِ أن يَزْعُمَ أيضًا أنّه معدومٌ قبل وجودِهِ لذاتِه أو لصفةٍ من صفاتِ ذاتِهِ وأن يُحِيلَ الوجودَ عليه بعد عدمِهِ ، لأنّه لا يصحُّ خروجُهُ عن كونِهِ نفسًا . وكما يجبُ ، إذا كان جوهرًا [١٧٩ا] لنفسِه ، ٱمتناعُ خروجِهِ عن كونِه جوهرًا . وكذٰلكَ يجبُ ، إذا كان معدومًا لنفسِهِ .

على أنّه لو كان الجوهرُ المعدومُ بعد وجودِهِ معدومًا لذاتِهِ ، لاستحالَتْ إعادتُهُ ووجودُهُ بعد العَدَمِ ، لأنّه نفسٌ في الحالِ التي يقالُ : إنّه يُوجَدُ ويُعَادُ فيها ؛ فكيف يكونُ معدومًا لذاتِهِ وذاتُهُ ذاتٌ في حالِ إعادتِهِ ووجودِهِ ؟ هٰذا نهايةُ الإحالةِ والفسادِ .

وكذٰلكَ القولُ في إحالةِ كونِهِ معدومًا لصفةٍ مِن صفاتِ نفسِهِ لاستحالةِ مفارقتِهِ لها ووجوبِ لُزُومِهَا له في سائرِ أحوالِ وجودِهِ وعدمِهِ ، فٱمتنعَ بجميعِ ما قلناهُ كونُهُ معدومًا لحدوثِهِ ، لأنَّ الحادِثَ موجودٌ ؛ فلا يصحُّ أن يقالَ : إنّما عُدِمَ الشيءُ لوجودِه ، فيعلّلُ حصولَ الوصفِ بثبوتِ ضِدِّهِ ونقيضِهِ . هٰذا غايةُ المُحَالِ .

ومحالٌ كونُهُ معدومًا لقيامِ مَعنًى به ، لأنّه ليس بنفسٍ تحملُ المعاني في حالِ عدمِهِ ، ولأنّه لو كان نفسًا في حالِ عدمِهِ ، لاستحالَ حملُهُ للمعاني عندهم ، لأنَّ ذٰلك يقتضي كونَهُ موجودًا وعلى صفةِ الوجودِ . وذٰلك محالٌ .

ومحالٌ أيضًا كونُهُ معدومًا لقيامِ مَعنًى بغيرِه ، لأنّه لا غيرَ له مِنَ الحوادِثِ إلّا ويصحُّ عدمُهُ مع عدمِهِ وعدم ما يوجبُ بذٰلكَ الغيرِ ؛ فبطل هٰذا الوجهُ أيضًا .

وعلى أنّنا قد بَيَّنَّا وفي غيرِ كتابٍ ٱستحالةَ تعليلِ الحكمِ بمَعْنًى ، لا يختصُّ بذاتِ مَن له الحكمُ ؛ ففسد هٰذا الوجهُ . ولا يصحُّ أيضًا أن يكونَ معدومًا بعد وجودِهِ

لعدمِ مَعْنًى منه ، لأنّه ليس بذاتٍ في حالِ عدمِهِ .

ومُحالٌ أن يُقَالَ : إنَّ المعنى عدم مِمَّا ليس بذاتِ حامِلِهِ . ولا يصحُّ أن يُقَالَ : إنّه عُدِمَ بعد وجودِهِ لعدمِ مَعنًى منه كان فيه قبل عدمِهِ ، لأنّ هٰذا يوجبُ تقدُّمَ العِلَّةِ على حُكْمِهَا . وذٰلك محالٌ .

فوجَبَ بهٰذِهِ الجملةِ فسادُ جميعِ هٰذِهِ الأقسامِ ، وإن كان إنّما يُعْدَمُ الجوهرُ بعد وجودِهِ لمعدمٍ ، يجعلهُ معدومًا ويقصدُ جَعْلَهُ كذٰلكَ ، وإلّا لم يَكُن لعدمِهِ بعد الوجودِ مقتضيًا ، وذٰلكَ يوجبُ أن يكونَ لوجودِهِ بعد العدمِ [١٧٩ب] مقتضيًا . وذٰلك باطلٌ .

فصل

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم من إحالةِ إثباتِ مقتضٍ[1]لعدمِ الشيءِ بعد وجودِهِ ، لأنَّ عدمَهُ عندكم إنّما هو تلاشِيهِ وخروجُهُ عن كونِهِ ذاتًا . وليس تلاشِيهِ وعدمُهُ حالًا[2]، هو حاصِلٌ عليها وحكمٌ لذاتٍ مِن الذواتِ ، فيصحُّ تعليلُهُ ، وإنّما تُعَلَّلُ[3]الأحكامُ والأحوالُ الحاصلةُ للذواتِ .

يقالُ له : ما قُلتَهُ باطلٌ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّ إثباتَ معدِمٍ لمعدومٍ ليس بِعِلَّةٍ على الحقيقةِ لعدمِهِ ، وإنّما هو جارٍ[4]مَجْرَى العللِ ، كما أنَّ إثباتَ موجِدٍ للموجودِ بعد عدمِهِ ليس بإثباتٍ لِعِلَّةٍ على الحقيقةِ لوجودِهِ ، وإنّما هو إثباتٌ لِمَا يَجْرِي مَجْرَى العِلَّة عِندَنا وعندك ؛ فبطل ما أَلْزَمْتَهُ . وإذا بطل أن يكونَ المعدمُ والموجدُ علَّةً ، بطل كونُ الموجودِ بعد عدمِهِ والمعدومِ بعد وجودِهِ معلولًا على التحقيقِ ، وإنْ أُجْرِيَ مَجرَى الحكمِ المعلولِ ؛ فزال ما تَوَهَّمْتَهُ .

والوجهُ الآخرُ أنّنا لا نُحِيلُ تعليلَ تلاشي الشيءِ ونفيِ ذاتِهِ ، إذا كان عدمُهُ مستأنفًا مُتَجَدِّدًا مع جوازِ وجودِهِ بدلًا مِن عدمِهِ ، وإن كان تلاشِيهِ ليس بذاتٍ مِن الذواتِ ولا حالٍ لذاتٍ ، كما لا يستحيلُ تعليلُ الأحوالِ المتجدِّدةِ وغيرِ المُتَجَدِّدَةِ ، وإن لم تكن ذواتًا منفصلةً وأعيانًا قائمةً ، بل قد قلنا : إنَّ الأحوالَ المعلومةَ ليست بأشياءَ ؛ فليس من حقِّ المعلولِ ، إن كان حالًا للذاتِ أو تلاشي الذاتِ ، أن يكون شيئًا . وإذا صَحَّ ذٰلكَ ، صَحَّ تعليلُ عدمِ الشيءِ بعد وجودِه ، وإن لم يكن حالًا لذاتٍ مِن الذواتِ ، لأنّه أمرٌ متجدِّدٌ .

---

١ مقتضٍ : ممضى ، الأصل .

٢ حالًا : حال ، الأصل .

٣ تعلل : يعلل ، الأصل .

٤ جارٍ : جارى ، الأصل .

ونحنُ ، فلَمْ نُعلِّلِ الأحوالَ ، إذا قلنا بها لأجلِ أنّها لذواتٍ ، وإنّما عَلَّلْنَاهَا لِتَجَدُّدِها وٱستئنافِها وعلى ما قد بَيَّنَّاهُ في كتابِ ما يُعلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ ، ثمّ عَلِمْنَا بعد ذٰلك وُجُوبَ تعليلِ كلِّ مَن له مِثْلُ تلكَ الحالِ ، وإن كانَتْ لازمةً واجبةً غَيْرَ متجدّدةٍ لِمَن لا يُبْطِلُ العِلَلَ ، وتخرجُ عن كونِها عِلَلًا . هٰذا هو الجوابُ على أصولِنا .

فأمّا ظهورُ وُجُوبِ [١٨٠أ] تعليلِ عَدَمِ المعدومِ بعد وجودِه على أصلِ مَن قال : إنّ المعدومَ شيءٌ ونفسٌ في حالِ عدمِهِ ، فأمرٌ لا إشكالَ فيه ، لأنّ عدمَ المعدومِ بعد وجودِه يجبُ أن يكونَ حالًا له ، قد حَصَلَ عليها تضادٌّ وتَنَاقُضٌ حالَ وجودِه ، ويستحيلُ مع حصولِها حصولُ شيءٍ مِنَ الصفاتِ التي يصحّحُها له الوجودُ ، كما يجبُ أن يحصلَ له في حالِ وجودِهِ ما يجبُ له العدمُ عليه من صفاتِه . ولو أَمْكَنَ مع ذٰلك أن يقالَ : إنّ العدمَ ليس[١] بحالٍ له ، لأَمْكَنَ أن يقالَ : إنّ الوجودَ أيضًا ليس بحالٍ للموجودِ . وإذا بَطَلَ ذٰلك ، بَطَلَ هربُ مَن هَرَبَ منهم عند هٰذا الإلزامِ وأمثالِه إلى القولِ بأنّه لا حالَ للمعدومِ بكونِه معدومًا .

فإن قال الذاهِبُونَ إلى هٰذا : إنّما لم نَقُلْ : إنّ للعدمِ حالَ المعدومِ لأجلِ أنّ وَصْفَ الشيءِ بأنّه معدومٌ نَقْضُ الوصفِ له بأنّهُ موجودٌ في العبارة واللَّفْظِ على مَعْنَى ٱمتناعِ القولِ بأنّه معدومٌ موجودٌ معًا ، لا على مَعْنَى أنّ عدمَ حالٍ يضادُّ حالَ الوجودِ ، وإنّما يقالُ : إنّ وَصْفَه بالعدمِ نقيضُ وَصْفِهِ بالوجودِ على تأويلِ أنّه يستحيلُ مع كونِه معدومًا أن يكونَ موجودًا . ولذٰلك يستحيلُ أن يكونَ المعدومُ مع كونِه معدومًا غَيْرَ معدومٍ ، وقولُ القائلِ : «الشيءُ معدومٌ» إنّما معناهُ أنّه ليس بموجودٍ ، والقولُ : «ليس بموجودٍ» صِفَةُ نَفْيٍ ، والنفيُ لا يكونُ حالًا للمعدومِ ، حَصَلَ عليها في نقضِ حالِ الوجودِ ؛ فبَطَلَ بذٰلكَ أن يكونَ للمعدومِ بكونِهِ معدومًا حالًا .

---

١ ليس : ليسـ ، الأصل .

يقالُ لهم أيضًا : هٰذا مِنَ التعليلِ والضربِ الذي لا يُجْدِي . ولِمَ قُلْتَ ذٰلكَ وما أنكرتَ أن يكونَ تَحتَ القولِ : «معدوم» إثباتُ حالٍ تضادُّ وتناقِضُ حالَ الوجودِ وأن لا يكونَ هٰذا التناقضُ راجعًا إلى العباراتِ والألفاظِ . وإنْ سَاغَ لكم مِثْلُ هٰذِهِ[1] الدعوى ، سَاغَ مِثْلُها في القولِ : عالِمٌ وجاهِلٌ وقادِرٌ وعاجِزٌ ومُرِيدٌ وكارِهٌ ومتحرِّكٌ وساكِنٌ ، وإنّ مَعنَى القولِ بأنّ هٰذِهِ الأوصافَ متضادّةٌ راجعٌ إلى تضادِّ العباراتِ والأوصافِ مِن غيرِ أن يكونَ المريدُ والكارِهُ [١٨٠ب] والقادرُ والعاجزُ حالتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ بكونِ هاتَيْنِ[2] العبارتَيْنِ عبارةً عنهما فقط ، وإن كنّا نعلمُ أنَّ صِفَةَ المريدِ في ذاتِه خلافُ صفةِ الموجودِ . وهٰذا طريقٌ إلى نَفْيِ جميعِ الأحوالِ والصفاتِ ومُصَيِّرٌ إلى تضادِّ العباراتِ والأوصافِ فقط مِن غيرِ إثباتِ أحوالٍ تَحْتَها متنافيةٍ . وذٰلك مُحالٌ .

على أنّه يقالُ لهم : فما أنكرتُم أن يكونَ مَعنَى وصفِ الموجودِ بأنّه موجودٌ راجعًا إلى أنّه ليس بمعدومٍ وأن لا يكونَ تحتَ القولِ «موجودٌ» إثباتُ حالٍ للموجودِ ، يُفارق بها المعدومَ ؟ وإنّما مَعنَى ذٰلكَ أنّه غَيْرُ معدومٍ فقط . وذٰلكَ عائدٌ إلى نَفْيِ العدمِ عَنهُ ، لا إلى إثباتِ حالٍ له بكونِهِ موجودًا ، كما قُلتُم : إنّ القولَ «معدومٌ» يفيدُ أنّه ليس بموجودٍ ، لا حال تُنَاقِضُ حالَ الوجودِ . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه أبدًا .

فأمّا قولُهم : إنّه محالٌ أن يكونَ المعدومُ غَيْرَ المعدومِ في حالِ عدمِهِ ، فصارَ نَفْيُ الصفةِ في حالِ إثباتِها بمنْزِلَةِ ٱستحالةِ إثباتِها في حالِ إثباتِ ضِدِّها . ووَجَبَ لذٰلكَ أن لا يكونَ تحتَ القولِ «معدومٌ» أكثرُ مِنْ أنّه ليس بموجودٍ . وذٰلكَ كافٍ في إثباتِ الضِّدِّ والنقيضِ ويُغنِي عن إثباتِ حالٍ ، تضادُّ حالَ الوجودِ .

---

١ هٰذه : هذا ، الأصل .

٢ هاتين : هذه ، الأصل .

فإنّه يقالُ لهم فيه : إن سَاغَ التعلُّقُ بهٰذا في نفيِ حالٍ للمعدومِ ، جَازَ أيضًا أن يقالَ : إنَّ إحالةَ كونِ الشيءِ موجودًا غير موجودٍ في حالِ وجودِه ، كإحالةِ كونِهِ موجودًا معدومًا معًا . ووَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ مَعنَى وَصْفِنا للشيءِ بأنّه موجودٌ راجعٌ إلى أنّه ليس بمعدومٍ فقط مِن غيرِ أن يكونَ رجوعًا إلى إثباتِ حالٍ للموجودِ بكونِهِ موجودًا ، وإنّما ذٰلكَ بنفيِ لعدمِهِ فقط وإنّه محالٌ أن يكونَ موجودًا غير موجودٍ معًا . وهٰذا ما لا حِيلَةَ لهم في الخروجِ عنه وهو موجبٌ بنفيِ كونِ الوجودِ حالًا للموجودِ .

وإذا لم يَجُزْ ذٰلكَ عِندَهم ، بَانَ بما وَصَفْنَا كونُ العدمِ حالًا للمعدومِ بكلِّ طريقٍ يجبُ جعل الوجودِ حالًا للموجودِ ، وسقط هٰذِهِ الأشياء غير المعدّةِ [١٨١أ] عندهم للهربِ مِن حقيقةِ ما يوجبُهُ النظرُ . ولَزِمَ بجملةِ ما قلناهُ تعليلُ عدمِ المعدومِ بعد وجودِهِ مع صحّةِ بقائِهِ على عدمِهِ لمِثْلِ ما له وَجَبَ طلبُ مقتضٍ[١] للموجودِ بعد عدمِهِ مع جوازِ آستمرارِ العدمِ به بدلًا مِنَ الوجودِ . ولا شيء يصحُّ جَعْلُهُ مقتضيًا لذٰلك إلّا إعدام معدمٍ له .

---

١ مقتضٍ : مقضى ، الأصل .

فصل

وٱعلموا أنّنا ، إذا عَلَّلْنا كلَّ صفةٍ وأمرٍ متجدّدٍ لكونه طارئًا متجدّدًا ، لم نحتجْ مع ذٰلك إلى أنّ عَدَمَ الشيءِ بعد وجودِه مع صحّةِ بقائِه يوجبُ مقتضيًا لعدمِه ، بل يجبُ أن نقولَ ذٰلك في عدمِ كلِّ معدمٍ بعد وجودِه لكونِ العدمِ مستأنفًا له ، سواء صَحَّ بقاؤُهُ أو لم يصحَّ ذٰلك فيه ، ووَجَبَ أن نقولَ : إنَّ عدمَ سائرِ الأعراضِ بعد وجودِها متعلّقٌ بمعدمٍ ، وإنْ وَجَبَ عدمُها وٱستحالَ بقاؤُها وٱسْتَمَرَّ الوجودُ بها .

ولسنا نعتبرُ مع ذٰلك بقولِهم : لو كانت تُعْدَمُ بمعدمٍ ، لصَحَّ أن لا نعدمَها ولاستحالَ القولُ بأنّ العدمَ واجبٌ لها بعد وجودِها ، لأنّ مِن حقِّ ما يتعلّقُ بالفاعلِ صحّةَ حصولِهِ وأن لا يحصلَ وخروجَهُ عن كونِه واجبًا وإيقافَهُ على قَصْدِ فاعلِهِ ودواعِيهِ على ما قد بَيَّنّاهُ في كتاب ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ وما سنذكرُ طرفًا منه فيما بَعْدُ .

وإذا وَجَبَ القولُ بتعلُّقِ عَدَمِ ما يجبُ عدمُهُ بفاعلٍ ، كان تعليقُ عدمِ ما يصحُّ بقاؤُه بدلًا مِن عدمِه بمعدمٍ يعدمُهُ أَحَقَّ وأَوْلَى لِمَا بَيَّنّاهُ مِن قَبْلُ .

وليس لأحدٍ أَنْ يقولَ لنا : لو كان عدمُ الشيءِ بعد وجودِه متعلّقًا بمعدمٍ ومحتاجًا إليه ، لَوَجَبَ أن يكونَ عدمُهُ قَبْلَ وجودِه وفيما لم يَزَلْ محتاجًا إلى معدمٍ يعدمُهُ حتّى تكونَ سائرُ أحوالِ[١] وجودِهِ في هٰذا البابِ بمنزلةٍ سواء ، لأنّه لو لَزِمَ ذٰلك ، لَلَزِمَ ، إذا كان وجودُ الشيءِ بعد عدمِهِ يقتضي له موجدًا يوجدُهُ ، أن يكونَ وجودُ الموجودِ فيما لم يَزَلْ ووجودُ الحادثِ في حالِ بقائِهِ متعلّقًا بموجدٍ وإن لم يَكُنِ الوجودُ لهما متجدّدًا مستأنفًا حتّى يكونَ سائرُ أحوالِ الموجودِ في وجودِ تعلُّقِهِ [١٨١ب] [...

---

١ أحوال : احواله ، الأصل .

... ...][1] وٱفترقَ حُكْمُ الوجودَيْنِ ، وَجَبَ لأجلِ مِثْلِ ذٰلكَ ٱفتراقُ حُكْمِ العدمَيْنِ وسَقَطَ هٰذا الإلزامُ . واللهُ أعلمُ .

١ ما بين الحاصرتين غير ظاهر لوجود لاصقة عليه ، مقدار أربع كلمات في الأصل .

فصل

فإن قال قائلٌ : إن وَجَبَ تعليقُ العدمِ المُتَجَدِّدِ بفاعلٍ معدومٍ ، وَجَبَ تعليقُ وجودِ الباقي في سائرِ أوقاتِهِ المستقبلةِ بِمُوجِدٍ فاعلٍ ، لأنَّ الوجودَ في كلِّ وقتٍ يكونُ نافيًا فيها مُتَجَدِّدًا مستأنفًا .

قيل له : ليس الأمرُ كذٰلكَ ، بل وجودُ الباقي القديم ، تعالى ، والباقي مِنَ الحوادِثِ وجودًا مُسْتَدَامًا مستمرًّا . ولا يصحُّ كونُهُ مُتَجَدِّدًا ، لأنَّ الوجودَ المُتَجَدِّدَ المَسْتَأْنَفَ إنّما هو الحدوثُ الذي هو وجودٌ عن عدمٍ ؛ فأمّا الوجودُ القائمُ المُسْتَمِرُّ ، فليس بِمُتَجَدِّدٍ ولا مستأنفٍ ؛ فبطل ما تَوَهَّمَهُ المُطَالِبُ .

وإنِ ٱعتلَّ معتلٌّ في إحالةِ تعلُّقِ العدمِ بمعدمٍ أنّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لَوَجَبَ أن يكونَ عدمُ الأعراضِ بعد وجودِها بمعدمٍ فاعلٍ ولَصَحَّ أن لا يعدمَها بعد وجودِها وأن لا يكونَ العدمُ واجبًا لها ، لأنّ مِن حَقِّ ما يتعلَّقُ بالفاعِلِ أن لا يكونَ واجبًا ، بل واقفٌ على ٱختيارِنا فاعِلَهُ وداعِيَهُ إليه . إن شاء ، فَعَلَهُ ؛ وإن شاء ، لم يَفْعَلْهُ . كان ذٰلك باطلًا بِمَا بَيَّنّاهُ في كتابِ ما يُعَلَّلُ وما لا يُعَلَّلُ .

وأقلُّ ما يجبُ في ذٰلك السؤالِ للمُعْتَلِّ به عن الدلالةِ على أنّ هٰذا حكمُ جميعِ ما يتعلَّقُ بالفاعلِ . وإن كان فيه ما هٰذِهِ حالُهُ ، فلا يجدُ في ذٰلكَ متعلَّقًا سِوَى[1] قياسِ بعضِهِ على بعضٍ بغيرِ عِلَّةٍ ولا حُجَّةٍ أكبر مِن أنّه وجد بعض ما يتعلّقُ بالفاعلِ ، لَصَحَّ ذٰلك فيه . وهٰذا باطِلٌ من الاعتلالِ ، لأنّ ما صَحَّ ذٰلكَ فيه منه لم يَصِحَّ لتعلّقِهِ بالفاعلِ ، وإنّما ذٰلك لأمرٍ آخرَ ؛ فصار التعلُّقُ بذٰلكَ دعوى مَحْضَةً .

ثمّ يقالُ لهم : يجبُ على ٱعتلالِكم هٰذا مَنْعُ تعلُّقِ المتولِّدِ مِنْ أفعالِكم بفاعِلٍ ، لأنّه يجبُ وجودُهُ لا محالةَ بعد وجودِ سببِهِ وزوالِ الموانعِ وسلامةِ الحالِ . ومُحالٌ

---

١ سوى : سوا ، الأصل .

أن لا يقعَ والحالُ كذٰلكَ ؛ فيجبُ غناؤُهُ عن فاعِلٍ لوجودِ وقوعِهِ .

وكذٰلكَ ، فيجبُ أن لا يَحْتَاجَ حدوثُ الفعلِ [١٨٢أ] عند قدرةِ فاعلِه عليه وقصدِه إليه وتوفُّرِ دواعِيهِ على فِعْلِهِ وزَوَالِ موانِعِهِ منه ، لأنّه يجبُ لا محالةَ وجودُهُ والحالُ هٰذِهِ ، فيجبُ غناؤُهُ عن فاعلٍ وأن لا يكونَ حدوثُهُ متعلّقًا بفاعلِه لوجوبِ وقوعِهِ والحالُ هٰذِهِ والواجبُ وُجُودُهُ لا يحتاجُ إلى فاعلٍ . ويجبُ أيضًا أن لا يكونَ علمُ العاقلِ المُكَلَّفِ بٱلمدركاتِ متعلّقًا بفاعلٍ ، يفعلُهُ عند الإدراكِ للمدركاتِ ، لأنّه يجبُ لا محالةَ حصولُ العلمِ بها للعاقلِ عند إدراكِه لها . ومُحالٌ أن لا يُوجَدَ ؛ فيجبُ لذٰلكَ غناؤُهُ عن فاعلٍ يفعلُهُ . ولو تُتُبِّعَ هٰذا ، لَكَثُرَ . وقد تَقَصَّيْنَاهُ هناك بِمَا يَكْشِفُ عن بطلانِ قولِهم هٰذا . وإنْ كان فيما أَوْمَأْنَا إليه هاهنا كفايةٌ ، إن شاءَ اللهُ .

علّه لهم أخرى

وإنِ ٱعْتَلَّ مُعْتَلٌّ منهم في ذٰلك بأنّه لو كان عدمُ البياضِ والحُمْرَةِ وسائرِ أضدادِ السوادِ عند وجودِ السوادِ في المحلِّ وفعله متعلّقًا بمعدِمٍ ، يعدمُ تلك الأضداد ، لَصَحَّ منه أنْ يعدمَ على فعلِها بدلًا من إعدامِها ، لأنّ ما صَحَّ أن لا يكونَ بالفاعلِ صَحَّ أن يكونَ ويَحصلَ به ، كان ٱعتلالُه هٰذا باطلًا ، لأنّ عدمَ سائرِ أضدادِ السوادِ وغيرِه مِنْ أجناسِ الأعراضِ ذواتِ الأضدادِ ليس بعدمٍ متجدّدٍ مستأنفٍ ، وإنّما يكونُ عدمُ سائرِ أضدادِ الشيءِ عِندَ فِعْلِهِ عدمًا دائمًا مستمرًّا غَيْرَ متجدّدٍ . وإنّما المتجدّدُ من العدمِ ما حَصَلَ معدومًا بَعْدَ وجودِهِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل هٰذا الاعتلالُ . هٰذا على أنّه ليس ما صَحَّ تركُ التاركِ لفعلِه صَحَّ إقدامُهُ عليه ، لأنّ فاعِلَ الشيءِ تاركٌ بفعلِهِ فِعْلَ سائرِ أضدادِهِ في حالِ فِعْلِهِ . ومع ذٰلك فلا يَصِحُّ منه الإقدامُ على فِعْلِهَا ؛ فكما صَحَّ وجازَ أن يكونَ

التاركُ تاركًا لما يستحيلُ فعلُهُ له وإقدامُهُ على الجمعِ بَينَهُ وبَينَهُ ، صَحَّ أيضًا أن يعدمَ ما لا يَصِحُّ الجمعُ بَينَهُ مِنَ الأضدادِ .

فإن قالوا : فاعلُ الكونِ في بعضِ الأماكنِ ما تَرَكَ فعلَ الكونِ في كلِّ مكانٍ سواهُ وفاعلُ الإسلامِ ما تَرَكَ فِعْلَ جميعِ الأديانِ المُضَادَّةِ لهُ مِنَ الإسلامِ ، وإنّما تَرَكَ واحدًا منها **[١٨٢ب]** [... ... ...][1] كان يَصِحُّ فِعْلُهُ مِنهُ بدلًا مِمّا فَعَلَهُ .

قيل له : هٰذا باطلٌ ، لأنّه تاركٌ لجميعِها . وليس بعضُها بأَنْ يكونَ متروكًا أَوْلَى مِن بعضٍ ، وإن كان الإقدامُ لا يَصِحُّ إلّا على واحدٍ منها .

وبعد ، فإن كان الأمرُ على ما قُلتُم ، ففاعِلُ السوادِ أيضًا في المَحَلِّ ما أَعْدَمَ كُلَّ أضدادِهِ ، وإنّما أَعْدَمَ واحدًا منها غَيْرَ مُعَيَّنٍ لنا ، وهو الذي كان يَصِحُّ فِعْلُهُ وَحْدَهُ بدلًا من السوادِ ، لو لم يفعلْهُ . وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه ؛ وفيه سُقُوطُ ما قالُوهُ .

وأيضًا ، فإنّه إنّما جازَ أَنْ يقولَ : إنّ عدمَ سائرِ أضدادِ السوادِ ، إذا وُجد ، بالفاعلِ لِصِحَّةِ عدمِ الأضدادِ الكثيرةِ والضِّدَّيْنِ في الزمنِ الواحِدِ . ولا يجوزُ قياسًا على هٰذا أَنْ يفعلَ ويوجد الفاعِلُ جميعَ تِلْكَ الأضدادِ التي كان عدمُها به ، لأنّه مُحالٌ وجودُ الضِّدَّيْنِ والأضدادِ معًا ، والقادِرُ لا يقدرُ على المحالِ ، وليس مُحالٌ عدمُ الأضدادِ معًا ؛ فَصَحَّ لذٰلكَ عدمُها في الحالِ الواحدةِ بالفاعلِ ولم يَصِحَّ وجودُها معًا في حالٍ بالفاعلِ ولا مِن عدمِها ؛ فبطل ما قالُوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين بضع كلمات مطموسة في الأصل .

علّة أخرى

وَإِنِ ٱعْتَلَّ مُعْتَلٌّ في ذٰلكَ بأنّه لو كان عَدَمُ المعدومِ متعلّقًا بفاعِلٍ مُعدِمٍ ، لَكَانَ المُعدمُ الذي هو لَمْ يَزَلْ معدومًا غَيْرَ موجودٍ متعلّقًا بمعدمٍ ، وذٰلكَ يُوجِبُ تَقَدُّمَ معدمِهِ لعدمِهِ ، لأنّ مِن حقِّ كونِ الفاعلِ للفعلِ تَقَدُّمَهُ لَهُ . وهٰذا يُوجِبُ ثبوتَ شيءٍ قبل ما لم يَزَلْ معدومًا . وذٰلك نقضٌ لقولِنا : إنّه لم يَزَلْ معدومًا غَيْرَ موجودٍ . وذٰلك مُحالٌ .

والجوابُ عنه ما تَقَدَّمَ مِنْ أنّنا لم نُوجِبْ تَعَلُّقَ عدمِ كلِّ معدومٍ بفاعِلٍ ، وإنّما أَوْجَبْنا تَعَلُّقَهُ بمعدمٍ ، إذا كان متجدِّدًا مستأنفًا ؛ فأمّا ما ليس كذٰلكَ مِمَّا هو معدومٌ في الأَزَلِ وما العدمُ مستمرٌّ به ، فإنَّهُ غَيْرُ واجبٍ ذٰلكَ فيه ؛ فسَقَطَ ما قالُوهُ . والله أعلمُ .

يَتْلُوهُ في المجلّدةِ السادسةِ ، إن شاءَ اللهُ ، تعالى :

علّة أخرى

وإنِ ٱعْتَلَّ مُعْتَلٌّ .

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الجماعات

فهرس الكتب

للباقلّانيّ :

لغيره :

---

١ للتنبيه : جاء هذا العنوان في ترجمة الباقلّانيّ في مطبوع ترتيب المدارك (للقاضي عياض) ٦٩/٧ مضبوطًا على النحو التالي : (نقض الفنون للحافظ) ، بينما ضبطه عبد الحميد في مقالته "محاولة بيبليوغرافيّة" ٤٨٨ (٣٨) على صورة (نقض الفنون للجاحظ) بالتعويل على طبعة أخرى لترتيب المدارك ؛ فأصاب في نسبة المنقوض إلى الجاحظ ، إذ (الحافظ) مصحَّف عنه ، وجانب الصوابَ في ضبط عنوانه (الفنون) ، كما هو في مطبوع ترتيب المدارك ، إذ هو أيضًا مصحَّف عن لفظ (الفُتْوَى) المرادف للفظ (الفُتْيا) ، كما هو أعلاه وفي المتن المحقَّق هنا ٥١ ؛ فليعلمْ !

فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخليّة

في هداية المسترشدين :

في غير هداية المسترشدين :

فهرس الأمكنة

فهرس الموضوعات



All rights reserved

1st Publishing

2022/1443

Maktabat ʿAbaq al-Misk
for Publishing & Distribution
AMMAN
JORDAN

Tel.: 00962796054800

Hidāyat al-Mustaršidīn

Compiled by

Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Aš'arī
known as al-Baqillānī
(d. 403/1013)

Edited by
Prof. Dr.
Omar Hamdan
&
Taghrid Hamdan

1. Volume
(*Kitāb aṣ-ṣifāt*)

Maktabat 'Abaq al-Misk
for Publishing & Distribution
Amman